



المجلس العربي للتراث الثقافي
 وزارة التعليم العالي
 جامعة أم القرى
 كلية اللغة العربية
 فرع الرياض العليا

السِّفر الثاني

من

الشيخ الفيلسوف والمؤرخ ابن مالك الجبالي

لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
 ابن مالك الطائي الجبالي ت (٦٧٢هـ)

مع تكملة ابنه بَدَدُ الدين أبي عبد الله محمد بن محمد ت (٦٨٦هـ)

١٠٠٢٢٢٨



تحقيق ودراسة
 التمهيلة
 مقدم من الطالب

عبد الرحمن محمد علي صويح

رسالة لتسبل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية وآدابها

بإشراف سعادة الدكتور

محمّد محمد الطنّاش

١٤٠٦ - ١٤٠٧هـ

المجلد الثاني



باب الإضافة

(ص) " المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه ، خافضاً

له بمعنى (في) إن حَسَنَ تقدُّرُها وحدها ، ومعنى

(مِنْ) إن حَسَنَ تقدُّرُها مع صحَّة الإخيار عن

الأول بالتَّاني ، ومعنى اللام تَحْقِيقاً أو تَقْدِيراً فيما

سوى ذَيْنِكَ . ويُزال ما في المضاف / من تنوين

أونون تشبيهُه . وقد تُزال (١) منه تاء التَّانيست ،

إِنْ أَمِنَ اللَّيْلُ . "

(ش) الاسم المجعول كجزء لما يليه يُعَمُّ الموصول والمركَّب تركيباً مَزَجٍ والموصوف

بصفة لازمة ، ويُخرج الثلاثة تَقْيِيدُ المَجْعُولِ بكونه خافضاً ، فيختص المضاف

بالْحَدِّ .

وقلتُ : " كَجُزءٍ لِمَا يَلِيهِ " ، ولم أقل : كَجُزءٍ اسْمٍ ، لأنَّ ثانِي

جُزءِي الإضافة (٢) قد يكون جملةً وحرفاً مصدرِيّاً ، و " ما يلي " يُعَمُّ الاسم

وإِسْمَاهُما ، فكان بالدُّكْرِ أَوْلَى .

ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنَّ الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافةً بِمَعْنَى (في) ،

وإضافةً بِمَعْنَى (مِنْ) ، وإضافةً بِمَعْنَى اللام . وقد أَغْفَلَ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ

التي بِمَعْنَى (في) (٣) ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

كقوله تعالى : * وَهُوَ الَّذِي خِصَّام * (٤) وكقوله تعالى : * لِلَّذِينَ يُؤَلِّسُونَ

مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ * (٥) وقوله تعالى : * يَا صَاحِبِي السَّجْنِ * (٦)

وقوله تعالى : * بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ * (٧) ، ومنه قول النَّبِيِّ -

(١) في الأصل و (ع) : (يزال) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (المضاف) ، وهو تحريف .

(٣) ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف الجرجاني وابن الحاجب انظر

الرضي على الكافية : ٢٧٣/١ ، والهمع : ٤٧/٢ .

(٤) البقرة : ٢٠٤ . (٥) البقرة : ٢٢٦ .

(٦) يوسف : ٣٩ . (٧) سبأ : ٣٣ .

صلى الله عليه وسلم (١) : " فلا يجدون أعلم من عالم المدينة " ، وقول

العرب : " شهيد الدار ، وقتيل كربلاء " ، ومنه قول الشاعر (٢) :

لهم سلفاً شمس طوال رماحهم يسبرون لا ميل الركوب ولا عزلاً

ومثله (٣) :

مهادي النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم

ومثله (٤) :

وأيث تبطنت قر يانسه يا جرد ذي مبيعة منهم سر

مسح الفضاء كسيد الإبا جم الجراء شديد الحضر

ومثله (٥) :

(١) أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في عالم المدينة " من كتاب

" العلم " : ٤٧/٥ .

(٢) هو تميم العجلاني . والبيت في ديوانه : ٢٠٤ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٤٨٤ ، والتذبيب والتكميل : ١٣٠/٤ .

(٣) نسب البيت إلى الأثسي ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي

وهو في شرح الكافية الشافية : ٩٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٤٨٤ ، والتذبيب والتكميل : ١٣٠/٤ ، واللسان : (حرم) .

مهادي : جمع مهدي ، ولعله هنا من الهداية في الطرقات .

(٤) نسبهما المصنف في شرح الكافية الشافية : ٩٠٧/٢ إلى عمر بن

أبي ربيعة ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهما في

التذبيب والتكميل : ١٣٠/٤ .

قریان الفيث : مسيلاته من التلاع . تبطنت القریان : سرت في

بطنه . الأجرد : القصير الشفر ، الميعة : أول الشباب .

المسح : الجواد . كسيد الإبا : لا يأبى ولا يمتنع . الحضر : العدو .

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ٩٧ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩٠٨/٢ ، ميسان الضحى : لا تقوم لحاجتها حتى يرتفع

الضحى ، والعراة : أنها منعمة عندها من يخدمها .

بخثرية : تتبختر في مشيتها . ثقال : ثقيلة الأرداف . تفتت : تضعف .

مِنَ الْحَوْرِ مَيْسَانُ الضُّحَى بِحْتَرِيَّةٍ (١)
فَقَالَ مَنِ تَنْهَضُ إِلَى الشَّيْءِ تَفْتُرُ

ومثله : (٢)

مَعْمَعَانُ الْقَيْظِ أَضْحَى يَتَّقِدُ
طَفْلَةٌ بَارِدَةٌ الصَّيْفِ إِذَا
تَحْتَ لَيْلٍ حِينَ يَغْشَاهُ الصَّرَدُ (٣)
سُخْنَةُ الْمَشْتَى لِحَافٍ لِلْفَتَى

ومثله : (٤)

لَدَى الْبَاسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسْرُ
تُسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِجَانٍ سَمِيدِ

ومثله : (٥)

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذِي طُلَيْحٍ
لِنَامَ الرَّوْعِ إِذْ أُرْمَتْ أَرْزَامُ

-
- (١) في الأصل : (بحترية) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
(٢) البيتان لعمر بن أبي ربيعة . وهما في ديوانه : ٣١٣ وما بعدها ،
وشرح عمدة الحفاظ : ٤٨٤ ، والتذيل والتكميل : ١٣١/٤ .
الطفلة : الناعمة اللينة - معمان القيظ : شدته . الصرد :
البرد .
(٣) في الأصل : (المس) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
(٤) البيت لحسان بن ثابت . وهو في ديوانه : ١٣٣/١ ، وشرح
الكافية الشافية : ٩٠٨/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٨٣ ،
والتذيل والتكميل : ١٣١/٤ ، والعيني : ٣٥٨/٣ .
القرم : السيد العظيم . الهجان : الكريم الحسب . السميدع :
الشجاع الموطأ الأكناف . والمراد بهذا الوصف حمزة عم النبي
صلَّى الله عليه وسلَّم .
(٥) نسبه المصنف في شرح عمدة الحفاظ : ٤٨٣ إلى عمرو بن
قَعِيظ ، وهو في التذيل والتكميل : ١٣١/٤ .

فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيحٌ ظاهرٌ لا غنىَ عنِ اعتباره ، وأنَّ اعتبارَ معنى غيره ممتنعٌ أو متوصلٌ إليه بتكليفٍ لا مزيدَ عليه ، فصحَّ ما أردناه ، والحمدُ لله .
وأما الإضافةُ بمعنى (مِن) فمضبوطةٌ بكونِ المضافِ بعضي المضافِ إليه مع صحَّةِ إطلاقِ اسمه عليه والإخبارِ به عنه كـ (ثوبٌ خزٌّ ، وخاتمٌ فضَّةٌ) ، فالثوبُ بعضُ الخزِّ ويصحُّ إطلاقُ اسمه عليه والإخبارُ به عنه ، وكذلك الخاتمُ بالنسبةِ إلى الفضةِ . ومن هذا النوعُ إضافةُ الأعدادِ إلى المعدوداتِ والمقاديرِ إلى المقدراتِ .

فأما نحو : (يدٌ زيدٍ) فالإضافةُ فيه بمعنى اللامِ لا بمعنى (مِن) لامتناعِ الإخبارِ فيها بالثاني عن الأولِ ، وإنَّ كان الأولُ بعضاً للثاني . وكذا الإضافةُ في نحو : (يومُ الخميسِ) ، هي أيضاً بمعنى اللامِ ، لا بمعنى (مِن) لكونِ الأولِ ليس بعضاً للثاني ، وإنَّ كان الإخبارُ فيها بالثاني عن الأولِ غيرَ ممتنعٍ ، وهذا معنى قولِ ابنِ السَّراجِ ^(١) رحمه الله ، وهو الصحيحُ لا قولُ ابنِ كيسانَ والسَّيرافيِّ ^(٢) ، فإنَّهما جعلَا إضافةَ كلِّ بعضي بمعنى (مِن) على الإطلاقِ .

وإذ قد انضبطت مواضعُ الإضافةِ التي بمعنى (في) ، ومواضعُ الإضافةِ التي بمعنى (مِن) ، فلبيعلمُ أنَّ كلَّ إضافةٍ سيواهما فهي بمعنى اللامِ ، وإنَّ لم يحسنْ تقدُّمُ لفظِها ، نحو : (زيدٌ عندَ عمرو ، وعمروٌ معُ خالدٍ) ، فلا يخفى أنَّ لفظَ اللامِ لا يحسنُ تقدُّمُهُ هنا ، ومع ذلك يحكمُ بأنَّ معناها مُراوٌّ ، كما حكمُ بأنَّ معنى (مِن) في التَّمييزِ مُراوٌّ ، وإنَّ لم

(١) الأُصول : ٣٠٣/٢ .

(٢) التَّدبيلُ والتَّكميلُ : ١٣١/٤ ، والمساعدُ : ٣٣٠/٣ ، والهمعُ :

٠٤٦/٢

(٣) في الأصلِ : (عند) ، وهو تحريفٌ .

يحسُن تقدير لفظها ، وأنَّ معنى (في) في الظرف مُرَادٌ ، وإنَّ لم يحسُن
تقدير لفظها .

وقد يحسُن تقدير (مِنْ) وتقدير اللام معاً ، ويجعل الحُكْمُ للام ؛
لأنَّها الأصل ، ولذلك اختلفت بجواز إقامتها بين المضاف والمضاف إليه
في نحو [قول الشاعر] (١) :

يا بُوهُ من لِلْحَرْبِ التَّيِّبِ وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حِوَا

أراد : يا بُوهُ من الحرب .

ودخل في قولي : " ويُزال ما في المضاف من تنوين " المنون لفظاً
ك (غلام) ، والمنونُ تقديراً ك (أساور) ، فإنَّك إذا قلت : (أساورُ فضَّة)
بالنصب فالتنوين مقدَّرُ الثبوتِ ، وإذا قلت : (أساورُ فضَّة) بالجر فسانَّ
الذي كان ثبوته مقدَّراً صار حذفه مقدراً (٢) ، ولذلك لا ينون في الاضطرار
، بخلاف الذي تنوينه مقدَّرُ الثبوتِ فإنه ينون في الاضطرار .

ودخل في قولي : " أو نونٍ تشبيهُه " (٣) نونا المثني والمجموع
ك (صاحبين ، ومُكرمين) ، ونونُ الجارينِ مجراهما في الإعراب

- (١) تكلمة من (ع) . نُسِبَ البيت إلى سَعْدِ بنِ مالِك . وهو في الاغانى
: ٤٦/٥ ، والمقتضب : ٢٥٣/٤ ، والاصول : ٣٨٩/١ ، ٤٠٦ ،
والجمل : ١٧٣ ، والتمام : ١٢ ، والمحتسب : ٩٣/٢ ، والخصائص
: ١٠٦/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، وشرح
ديوان الحماسة : ٥٠٠/٢ ، وابن يعيش : ١٠/٢ ، ١٠٥ ،
٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٠٣/٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٣٢/٤ ، والمغني : ٢٨٦ ، وشرح أبياته : ٣١١/٤ ،
والجنى الداني : ١٠٧ .
(٢) " صار حذفه مقدَّراً " : مكررة في الأصل .
(٣) في الأصل و (ع) : (تشبيه) ، وهو تحريف ، والتصويب مما سلف
في المتن .

ك (اثنَينِ ، وعِشرينَ) ، فَإِنَّ نَوْنَيْهِمَا تُحذفان للإضافة لجريانهما (١)

مَجْرَى المثنى والمجموع على حَذِّهِ ، فيقال : (اقْبِضْ اِثْنَيْكَ وَعِشْرِيكَ) ، كما

يُقال : اذْكَرْ صَاحِبَيْكَ وَمُكْرِمَيْكَ ، ولا خلاف في إضافتهما / إلى غير مميّزهما . ١/١٧٤

وإنما تُمنع إضافتهما إلى مميّزهما (٢) إلا في الاضطرار كقول الراجز : (٣)

كَأَنَّ حُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ شَتَا حَنْظَلٍ

أو في ندور كرواية الكسائي أن بعض العرب يقول : "عشرو درهم" (٤) .

وقد يُحذف من المضاف تاء التانيث ، إن لم يوقع حذفها في

التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء (ابنة) ، أو مفرد بجمع كحذف تاء

(ثمره) ، ومن شواهد ذلك قراءة بعض القراء : " وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ

لَا عَزَمُوا لَكَ عَدُوًّا " (٥) ، ومنها قول الشاعر (٦) :

إِنَّكَ أَنْتَ الْحَزِينُ فِي أَثْرِ الْعَلَمِ قَوْمٍ فَإِنَّ تَنْوِينِيهِمْ تَقْرِيبٌ

(١) في الأصل : (لجريانهما) ، وهو تحريف .

(٢) في (ع) : (تمتنع) . وفي الأصل : (إضافتهما . . . مميّزها)

، وهما تحريف ،

(٣) تقدما ص ١١٦ .

(٤) تقدم ص

(٥) التوبة : ٤٦ . وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه

معاوية . المحتسب : ٢٩٢/١ والبحر المحيط : ٤٨/٥ .

وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ ، ٣١٩ .

(٦) هو التابغة الجعدي . والبيت في ديوانه : ١٤٩ ، ومجالس

العلماء : ١٢ ، والتذبييل والتكميل : ١٣٤/٤ ، واللسان :

(نوى) .

(١)
ومثله :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّوَا الْبَيْنَ وَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَيْدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(٢)
ومثله :

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرَتْ قَدَحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدَتْهَا لِلْمَسَافِرِ

(٣)
ومثله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْظُرُ خَالِدٌ عِيَادِي عَلَى الْهَجْرَانِ أَمْ هُوَ آفِسُ

(٤)
ومثله :

وَأَحَلَى مِنَ التَّعْرِ الْجَنِيِّ وَفِيهِمْ بِسَالَةَ نَفْسٍ إِنْ أُرِيدَ بِسَالَتُهَا

ومثله قولُ رُوَيْبَةَ (٥) :

هَاتَكْتَهُ حَتَّى أَنْجَلْتَهُ أَكْرَاؤُهُ (٦)

وَأَنْحَسَرَتْ عَنْ مَعْرِفِي نَكْرَاؤُهُ (٧)

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ . وَهُوَ فِي

الْخِصَاصِ : ١٧١/٣ ، وَالْمَخْصَصِ : ١٨٨/١٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ٩٠١/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٤/٤ ، وَالْعَيْنِيُّ :

٥٧٣/٤ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ الشَّافِيَةِ : ٥٦٤ .

(٢) الْبَيْتُ لِكَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ . وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ١٨٥ ، وَالْحَيَوَانَ :

٤٨٩/٤ ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ : ٤٣١/١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ :

٤٨٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٩٠١/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١٣٤/٤ ، وَاللِّسَانُ : (حَيَا) .

(٣) الْبَيْتُ بَدُونَ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٣٤/٤ .

(٤) الْبَيْتُ لِلْحَطِيطَةِ . وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ٥٤ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ /

١٣٥ ، وَاللِّسَانُ : (بَسَل) .

الْبِسَالَةُ : الشَّجَافَةُ .

(٥) الْبَيْتَانِ فِي دِيوانِهِ : ٤ . وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٠ / ٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (أَكْدَاوَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

(٧) فِي الْأَصْلِ : (وَأَنْحَسَرَتْ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

فَسَهَّلَ حَذْفَ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ حَذَفَهَا لَا يُوَقَّعُ فِي التَّبَاسِ بِلَا تُنْهَ لَا يُقَالُ فِي الْعِدَّةِ : عِدٌّ ، وَلَا فِي النِّيَّةِ : نِيٌّ ، وَلَا فِي الْعِدَّةِ : عِدٌّ ، وَلَا فِي الْحَيَاةِ : حَيًّا ، وَلَا فِي الْعِبَادَةِ : عِبَادٌ ، وَلَا فِي الْمَسْأَلَةِ : بِسَالٌ ، وَلَا فِي الْمَعْرِفَةِ : مَعْرِفٌ .

وَجَعَلَ الْفَرَاءَ^(١) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ : * وَإِقَامَ الصَّلَاةِ *^(٢) * وَوَهُمُ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ *^(٣) بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ دُونَ إِضَافَةِ فِي الْإِقَامَةِ : إِقَامٌ ، وَلَا فِي الْغَلْبَةِ : غَلْبٌ .

(ص) " وَيَتَخَصَّصُ بِالثَّانِي إِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَيَتَعَرَّفُ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، مَا لَمْ يُوَجِبْ تَأْوِيلَهُ بِنَكْرَةٍ وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ مَا لَا يَكُونُ مَعَهُ مَعْرِفَةٌ ، أَوْ عَدَمُ قَبُولِهِ تَعْرِيفًا لَشِدَّةِ إِبْهَامِهِ كـ (غَيْرٌ ، وَيَسْتَل ، وَحَسَب) ، أَوْ تَكْنُ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مُحَضَّةٍ ، وَلَا شَبِيهَةً بِمُحَضَّةٍ لَكُونَهُ صِفَةً مَجْرُورًا مَرْفُوعًا بِهَا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَنْصُوبًا^(٤) .
وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُضَافُ إِلَى مَرْفُوعِهِ أَوْ مَنْصُوبِهِ ، خِلَافًا لِابْنِ بَرَّهَانَ ، وَلَا (أَفْعَلٌ) التَّفْضِيلِ ، وَلَا الْأِسْمُ الْمُضَافُ إِلَى الصِّفَةِ ، خِلَافًا لِلْفَارِسِيِّ . بَلْ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ وَ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ مُحَضَّةٌ ، وَإِضَافَةُ الْأِسْمِ إِلَى الصِّفَةِ شَبِيهَةٌ بِمُحَضَّةٍ لَا مُحَضَّةٌ . وَكَذَا إِضَافَةُ الْمُسَمَّى إِلَى الْأِسْمِ ، وَالصِّفَةُ إِلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمَوْصُوفُ إِلَى

- (١) معاني القرآن : ٢٥٤/٢ ، ٣١٩٠ .
(٢) الأنبياء : ٧٣ ، النور : ٣٦ . وَضَبُّهَا فِي النُّورِ : (وَإِقَامِ) .
(٣) الروم : ٣ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَنْصُوبَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ :

القائم مقام الوصف ، والمؤكد إلى المؤكد ،
والملقى ^(١) إلى المعتبر ، والمعتبر إلى
الملقى ^(١) .

(ش) كلُّ جُزْمٍ مِنْ جُزَائِي الإضافة مؤثّر في الآخر ، فالأول مؤثّر في الثاني الجرّ
بأحد المعاني الثلاثة ^(٢) ، والثاني مؤثّر في الأول نزع دليل الانفصال
مع التخصيص إن كان الثاني نكرة ، ومع التعريف إن كان معرفة ، هذا إن لم
يكن المضاف إلى المعرفة واقعاً موقعاً ما لا يكون معرفة ، فيجب تقديم
انفصاله ، ليكون في المعنى نكرة كقول الشاعر ^(٣) :

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَمْلَأَ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
وكقول العرب : " رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ " ، و " كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا " ، و " فَعَلَ
ذَلِكَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ " ^(٥) ، وقد تقدّم بيان كيفية التأويل في هذه الأمثلة
وأمثالها ^(٦) ، فنصورها صور المعارف ، وتقدير تنكيرها واجب
لوقوع كل واحد منها موقعاً ما لا يكون معرفة .

-
- (١) في الأصل رُسِمَتْ : (الملغى) .
(٢) انظر ما سلف ص : ٥٢٧ وما بعدها .
(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَبِي حَمَةَ النَّسْرِيِّ وَالْأَعَشَى وَعَنْتَرَةَ . وليس في طبعتي
ديواني الأعشى وعنترة اللتين بين يدي . وهو في معاني القرآن
للأخفش : ٢٣٥ / ١ ، والمقتضب : ٣٧٥ / ٤ ، والكامل : ١٤٢ / ٢ ،
٢١٨ / ٣ ، والأصول : ٣٩٠ / ١ ، والإيضاح : ٢٤٥ ، والخصائص :
٣٤٥ / ١ ، والتبصرة : ٣٩١ / ١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٦٢ / ١ ،
وابن يعين : ١٠٥ / ٢ ، والمقرب : ١٩٢ / ١ وشرح الكافية
الشافعية : ٥٢٨ / ١ ، والهمع : ١٤٥ / ١ ، واللسان : (أبي) .
(٤) في الأصل : (أبا الموت) ، وهو تحريف ،
(٥) انظر ما سلف ص : ٢٣٥ ، ٣١٦ ، و ص : ٤٦٤ ، ٥٣٥ ، و ص : ٥٣٥ .
(٦) نفس الحاشية السابقة .

وكذا يُحکم بتكثير ما أُضيف إلى معرفة ، وهو غير قابل للتعريف

للزوم إبهامه ك (غير ، ومثل ، وحسب) ، فانه لا فرق بين قولك :

(رأيت رجلاً غيره) وقولك : (رأيت [و] (١) رجلاً آخر) ، وكذا

لا فرق بين قولك : (رأيت رجلاً مثله) وبين قولك : (رأيت رجلاً آخر) ،

لان (٢) كل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان

الجنس واحداً ، وكذا لا فرق بين قولك : (رأيت رجلاً حسبك من رجل)

وبين قولك : (رأيت رجلاً كافياً فيما يُراد من الرجال) ، فلا يزول بإضافة

هذه وأمثلة إلى المعارف من الإبهام إلا ما لا يعتد بزواله .

وقد يُعنى ب (غير ، ومثل) مغايرة خاصة ومماثلة خاصة ، فيُحکم

بتعريفهما (٣) ، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضديين

كقوله (٤) :

فَلَيْكِنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلَيْكِنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وأجاز بعض العلماء ، منهم السيرافي (٥) أن يُحمل على هذا قوله تعالى :

* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ * (٦)

لوقوع (غير) فيه بين متضادين . وليس ذلك بلازم لقوله تعالى : * وَنَعْمَلْ

صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ * (٧) ف (غير الذي) مضاف إلى معرفة ،

(١) تكملة من (ع) .

(٢) في الأصل : (لكن) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (بتعريفها) ، وهو تحريف .

(٤) نسبهما المصنف في شرح الكافية الشافية : ٩١٦/٢ مع آخرين

إلى أبي طالب . والصواب أنهما لطالب بن أبي طالب . وهما في

السيرة : ٤٥١/٢ ، وإتحاف الوري : ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩١٦/٢ ، ١٥٦٣/٣ والتذليل والتكميل : ١٣٨/٤ .

(٥) الرضي على الكافية : ٢٧٥/١ ، والهمع : ٤٧/٢ .

(٦) الفاتحة : الأخيرة . وراجع البحر المحيط : ٢٨/١ .

(٧) فاطر : ٣٧ .

وقد نُعت به نكرةً مع وقوعه بينَ ضدين . فيجوز كونُ (غير المغضوب)

بدلاً لا نعتاً ، ويجوز كونُه نعتاً مع الحكمِ بتنكيره ؛ لأنَّ / * الَّذِينَ أُنْعِمْتَ

عَلَيْهِمْ * لم يُقصد به تعيين ، فهو في معنى نكرة ، فيجوز نعتُه بنكرة ،

وإن كان لفظُه لفظَ معرفةٍ ، كما جاز أن يُنعت اللَّيْلُ ب (نسلخ) في قوله

تعالى : * وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ * (١) ؛ لأنَّ اللَّيْلُ وإن كان

في صورة معرفة فهو في المعنى نكرة ؛ إنَّ (٢) لم يُقصد به ليلٌ معيَّنٌ ،

فلذلك نُعت بجملته ، والجملُ لا يُنعت بها إلا النكرات . وإلى هذا

الوجه الآخرُ أشار الفراءُ والزجاجُ (٣) ، ووجهه أبو عليُّ الشلوبيُّ (٤) . وزعم

المبردُ (٥) أنَّ (غير) لا تتعرف أبداً .

ومن نعت ذي الألف واللامِ الجِنسيَّةَ بالجملته قولُ الأعمش (٦) :

وَتَبْرَدُ بَرْدُ رِدَاءِ الْعَسْرِ (٧)
مِنْ رَقَرَّتْ فِي الصَّيْفِ فِيهِ الْعَبْرَا

لأنَّ رداءَ العروس بمنزلة رداءِ عروسٍ .

وكذا يُحكَم بتنكير ما يُضاف إلى معرفةٍ إضافةً غير محضة ولا شبيهةً

بمحضة ، وذلك أن يكون المضافُ صفةً مجرورها مرفوعاً بها في المعنى ،

(١) يس : ٣٧ .

(٢) في الأصل : (اذا) ، وهو تحريف .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٧/١ ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٩/١ .

(٤) التذييل والتكميل : ١٣٧/٤ .

(٥) المقتضب : ٢٨٨/٤ . وانظر : ٤٢٣/٤ .

(٦) البيت في ديوانه : ٩٥ ، والإنصاف : ٢٨٩/٢ ، وأساس

البلاغة واللسان : (رقق) .

(٧) في الأصل : (راد) ، وهو تحريف .

تحو : (رأيت رجلاً حسنَ الخلقِ محمودَ الخلقِ) ، أو منصوباً نصباً حقيقياً ،
نحو : (رأيت رجلاً مكرمَ زيدٍ) . فالإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها
غير محضة ولا شبيهة بمحضة ، لأن المضاف فيها صفةٌ أُضيفت في الأوّل
والثاني إلى ما هو مرفوعٌ بها في المعنى ، فإنّ الأصل : رأيت رجلاً حسنًا
خَلَقَهُ محموداً خَلَقَهُ ، وأُضيفت في الثاني إلى ما هو منصوبٌ بها في المعنى
نصباً حقيقياً ، فإنّ الأصل : رأيت رجلاً مكرمًا زيداً ، أي : يُكرمُ زيداً
فالثمةُ الانفصالُ ، فإنّ الموضعَ موضعَ فعلٍ .

وخرَجَ بذكر الصِّفةِ إضافةً المصدرِ وإضافةً المميّزِ ، وخرَجَ بنسبِةِ

الرفعِ والنَّصبِ إلى مجرورها نحو (١) :

..... سَحَقِ عَمَامَةٍ

(٢)
و :

..... كِرَامِ النَّاسِ

فإنّ إضافتهما محضةٌ ؛ لا تُنهما لم يقعا موقعَ فعلٍ ، ولا المجرور بهما مرفوعُ
المحلِّ ولا منصوبُهُ .

ثمَّ نَبَّهتُ على أنّ الصَّحيحَ كونُ إضافةِ المصدرِ محضةً . وزعم ابن
برهان (٣) أنّ إضافته غيرُ محضةٍ ؛ لأنّ المجرورَ به مرفوعُ المحلِّ أو منصوبُهُ
ك (قيام زيدٍ ، وأكل الطعامِ) ، فالأوّل [ك] (٤) (حسن الخلقِ)

(١) جزءٌ من بيتٍ منسوبٍ إلى مُزَوِّدِ بنِ ضِرَارٍ . وهو في إصلاح المنطق :

٣٠٠ ، وزاد المسيرة : ١٣٠ / ٥ ، واللسان : (زيف) ، (سحق) ،

(مأي) ، (قسا) . تمامه :

" وما زودوني غيرَ وخمسٍ مني منها قسيٌّ وزائفٌ

السحق : الثوب الخلق البالي . القسي : الدرهم الرديّ .

الزائف : الدرهم المغشوش .

(٢) تقدم ص : ٢٧٠ .

(٣) لم أرف على ذلك في شرحه للمع المطبوع . وهو رأي ابن الطراوة

أيضاً . انظر التذييل والتكميل ١٤٠ / ٤ ، والمساعد ٣٣٢ / ٢ ،

والجمع : ٤٨ / ٢ .

(٤) تكلّة من (ع) .



والثاني ك (ضارب العبد) .

قلت : والذي ذهب إليه ابنُ برّهانٍ ضعيفٌ من (١) أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف ،

فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ما هو أقل استعمالاً [أصلاً

لما هو أكثر استعمالاً] (٢) ، وهو خلاف المعتاد .

الثاني : أنَّ إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال

بالضمير المستتر فيها ، فجاز أن يُنوي انفصالها باعتبار آخر ، والمصدر بخلاف

ذلك ، فتقدير انفصاله ما هو مضاف إليه لا مُحَوَّج إليه ، ولا دليل عليه .

الثالث : أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع

الفعل المفرد ، والمصدر المضاف (٣) واقع موقع حرف مصدرٍ موصولٍ بالفعل ،

والموصول المشار إليه محكومٌ بتعريفه ، فليكن الواقع موقعه كذلك .

الرابع : أنَّ المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ، ولذلك لا يُنعت

إلا بمعرفة ، فلو كانت إضافته غير محضة كحكم بتكبيره ، وتُعت بنكرة ، ولجاز

دخول (رَبِّ) عليه ، وأن يُجمع فيه بين الألف واللام والإضافة ، كما فعل

في الصفة المضافة إلى المعرفة ، نحو (٤) :

يا رَبِّ غَاطِنَا

و (رأيتُ الحسنَ الوجه) .

وتبَّهتُ أيضاً على أنَّ الصَّحيح في [إضافة] (٥) (أفعَل) التفضيل

(١) في الأصل : (في) ، وهو تحريف ،

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) في الأصل : (والمضاف) بإقحام الواو ،

(٤) تقدّم البيت ص : ٤٥٦ .

(٥) تكلمة من (ع) .

كوثها محضةً ، نصَّ على ذلك سيبويه (١) رحمه الله . وبدلَّ على أن ذلك هو الصحيح أنَّ الحاملَ على اعتقاد عدم التَّمَحُّضِ في إضافة الصِّفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوْعُ الأوَّلِ فيها موقعَ الفعل ، وقوْعُ الثاني موقعَ مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، و (أَفَعَلُ) المضافُ بخِلاف ذلك ، فلم يجز اعتقادُ كونِ إضافته غيرَ محضة . وأيضاً فإنَّ المضافَ إليه (أَفَعَلُ) التَّفْضِيلُ لا يليه (٢) مع بقاء المعنى المُفارِجِ بإضافة الآلِ بإضافة ، فكان ك (غلام زيدٍ) ، ولا خِلاف في تَمَحُّضِ [إضافة] (٣) (غلام زيدٍ) ، فكذا إضافة (أفضل القومِ) وشبيهه ؛ ولأنَّ (أَفَعَلُ) التَّفْضِيلُ إذا أُضيفَ إلى معرفة لا يُنعت إلا بمعرفة ، ولا يُنعت به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه (رَبِّ) ، ولا يُجمع فيه بيِّنَ الإضافة والالف واللام ، ولا يُنصب على الحال إلا في نادر من القول ، ولو كانت إضافته غيرَ محضة لكان نكرةً ، ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة ، ولا منعوتاً بها ، ولا مجروراً ب (رَبِّ) ، ولا مجموعاً فيه بينَ الالف واللام والإضافة ، ولا منصوباً على الحال دونَ اسْتِنْدَارٍ .

واحترزتُ بقولي : " دونَ اسْتِنْدَارٍ " من قول المرأة الصَّحابيَّة لرسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - (٤) : " وما لنا أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ ؟ ! " وهو معرفة ماؤَلِ بنكرة كغيره من المعارف (٥) الواقعة أحوالاً وقسداً

- (١) سيبويه : ١٠٥/١ . وخالفه الكوفيون وابن السَّراج والفارسيُّ وابنُ برَّهان . انظر الأصول : ٦/٢ وما بعدها ، والإيضاح : ٢٦٩ ، وما بعدها ، وشرح اللع : ١٩٨/١ . والتذليل والتكميل : ١٤٩/٤ والمساعد : ٣٣٢/٢ ، والهمج : ٤٨/٢ . وانظر شرح الجمل : ٧١/٢ وما بعدها .
- (٢) فاعل (يليه) ضمير مستتر يعود إلى قوله : (المضاف إليه) .
- (٣) تكملة من (ع) .
- (٤) تقدم ص : ٩ .
- (٥) في الأصل : (بمعرفة كغير من النكرات) ، وهو وهم ، (سبويه)

تقدّم / الكلام عليها (١).

وَبَيَّهَتْ أَيْضاً عَلَى أَنَّ إِضَافَةَ الْاسْمِ إِلَى مَا هُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ
لَهُ كَ (مَسْجِدِ الْجَامِعِ) وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمُحَضَّةِ وَغَيْرِ الْمُحَضَّةِ عَلَى أَصْحَحِّ
الْقَوْلَيْنِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ يَتَّصِلُ (٣) مَا هِيَ فِيهِ بِمَا يَلِيهِ ، وَإِنَّمَا بِهَا ، نَحْوُ
* وَلَدَارُ الْآخِرَةِ * (٤) [وَإِنَّمَا بِجَعْلِهَا مَنَعُوتًا وَنَعْتًا ، نَحْوُ : * وَلَدَارُ
الْآخِرَةِ *] (٥) (٦) وَكَلَّا الْإِسْتِعْمَالَيْنِ صَحِيحٌ فَصِيحٌ . فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
لنوعه اعتباران : اتّصال من وجه ، وانفصال من وجه .

فالاتّصال من قِبَلِ أَنَّ الْأَوَّلَ غَيْرُ مَفْصُولٍ بِضَمِيرٍ مَنُوبٍ ، كَمَا هُوَ
فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَرْفُوعِهَا أَوْ مَنصُوبِهَا ؛ وَلِأَنَّ مَوْقِعَهُ لَا يَصِلِحُ لِلْفِعْلِ ،
فَيَقْدَرُ تَنْكِيرُهُ ؛ وَلِأَنَّ الَّذِي حَكَمَ بِعَدَمِ تَمَحُّصِ (٧) إِضَافَتِهِ جَعَلَ سَبَبًا ذَلِكَ
أَنَّ الْأَصْلَ إِضَافَةَ الْأَوَّلِ إِلَى مَوْصُوفِ الثَّانِي ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ، وَأُقِيمَتِ صِفَتُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : (عَلَيْهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

وَإِنظُرْنَا سَلْفًا ص : ٨ .

(٢) الْقَوْلَانِ الْمَعْرُوفَانِ هُمَا : كَوْنُهَا إِضَافَةٌ مُحَضَّةٌ ، أَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِرَأْيِ ثَلَاثٍ غَيْرِهِ . فَعَلَى هَذَا تَكُونُ عِبَارَةُ الْمَصْنُفِ

غَيْرَ مُوَقَّعةً . وَإِنظُرِ الْأُصُولَ : ٨ / ٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَإِلَيْضًا ح :

٢٧١ وَمَابَعْدَهَا ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ : ٧١ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ

: ١٤٣ / ٤ وَمَابَعْدَهَا ، وَالْمَعْمُومَ : ٤٩ / ٢ .

(٣) " يَتَّصِلُ " فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ . وَأُثْبِتَ مَا فِي (ع) . وَمَا

فِيهَا مُوَافِقٌ لِمَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

(٤) يُوسُفُ : ١٠٩ ، النحل : ٣٠ .

(٥) الْأُنْعَامُ : ٣٢ .

(٦) تَكْمِلَةٌ مِنْ (ع) .

(٧) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ أَوَّلًا : (تَمَحُّصُهُ) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

مقامه . وهذا إذا سلم لا يمتنع به تمحُّضُ الإضافة ، لأنَّ الحُكْمَ لا يتغيَّرُ
بحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ، وقبل حذف الموصوف كان تمحُّضُ
الإضافة ثابتاً ، فلا يزول بعد الحذف ، كما لا يزول غيره من أحكام
المحذوف الذي أقبم غيره مقامه .

وأما الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قِبَلِ أَنَّ المعنى يصحُّ
به دون تكلف ما يُخرج به عن الظاهر ، ألا ترى أنَّ نحو : (الجانبُ
الغربيُّ ، والصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والدارُ الآخرةُ ، والحبسةُ
الحمقاءُ) مكتفٍ بلفظه في صحّة معناه ، وأنَّ نحو : (جانبُ الغربيِّ ،
وصلاةُ الأولى ، ودارُ الآخرةِ ، ومسجدُ الجامعِ ، وحبّةُ الحمقاءِ) غيرُ
مكتفٍ بلفظه في صحّة معناه ، بل يُحتاج فيه إلى تكلفٍ تقديرٍ بأنَّ يُقال :
جانبُ المكانِ الغربيِّ ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ودارُ الحياةِ الآخرةِ ،
ومسجدُ الوقتِ الجامعِ ، وحبّةُ البقلةِ الحمقاءِ ، مع أنَّ بعضَ هذا النوع لا يحسنُ
فيه تقديرُ موصوفٍ ، نحو : ﴿ رَيْنُ الْقَيْسَةِ ﴾ (١) ، فإنَّ أصله : الدَّيْنُ
الْقَيْسِيُّ ، والتأنيُّ للمبالغة ، فإذا قُدِّرَ محذوفٌ لزم أنَّ يُقال : رَيْنُ الْمَلِكَةِ
أوالشَّرِيعَةِ ، والمِلَّةُ هي الدَّيْنُ ، وكذا الشَّرِيعَةُ ، فيلزم تقديرُ ما لا يغني
تقديره ، لأنَّ المهروبَ منه كان إضافةً الشيء إلى نفسه ، وهو لا يزم بتقدير
المِلَّةِ أو الشَّرِيعَةِ . وأيضاً جعلُ الأوَّلِ من هذا النوع منوعاً والثاني نعتاً
مُطَرِّبٌ كقولهم للحِنطةُ : (الحَبَّةُ السَّمْرَاءُ) ، وللشُّونِيزِ (٢) : (الحَبَّةُ
السُّودَاءُ) ، وللبَطْمِ : (الحَبَّةُ الْخَضْرَاءُ) ، وإضافةُ غيرِ مطرودٍ إليها
مقصورةٌ على السَّماعِ . واعتبارُ المطرودِ أُوَّلَى من اعتبارِ غيرِ المطرودِ ، ولذلك
يجوزُ الإتيانُ فيما جازت فيه الإضافة ، ولا تجوزُ الإضافةُ فيما لم تضفه العربُ

(١) البيئة : ٥٥

(٢) في الأصل : (للشونيز) ، وهو تصحيف ، وانظر التاج : (شنز) .

ك (الحبة السمرء^(١) ، والحبة السوداء^{*} ، والحبة الخضراء^{*}) .

والحاصل أَنَّ إضافة هذا النوع منووية الانفصال [لعدم]^(٢)

أصالتها بالأطراف والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع ذلك لا يُحکم بتكثير مضافها لشبهه بما لا يُنوي انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل ، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه .

ثم نبهت على المضافات الجارية مجرى هذا النوع في اعتبار

الاتصال والانفصال . فمنها إضافة المسمى إلى الاسم ك (شهر رمضان ،

ويوم الخميس ، و ﴿ ذات اليمين ﴾^(٣) ، وذي صباح^(٤)) وقوله^(٤) :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظُلْمًا وَالْيُسْبُ

ومثله^(٥) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَا مَرَّ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

ومثله^(٦) :

- (١) في الأصل : (الحمراء) ، وهو وهم .
 - (٢) تكملة يقتضيهما السياق .
 - (٣) الكهف : ١٧ ، ١٨٠ .
 - (٤) هو الكُميت . والبيت في الهاشميات : ٥١ ، والخصائص : ٢٧/٣ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٦ ، والتذييل والتكميل : ١٤٧/٤ ، والخزانة : ٣٠٧/٤ ، واللسان : (ذو وذوات) ، (ظمًا) .
 - (٥) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى أَنْسِ بْنِ مُدْرِكَةَ وَأَنْسِ بْنِ نَهْيِكٍ . وهو في سيبويه : ١١٦/١ ، والمقتضب : ٣٤٥/٤ ، والخصائص : ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ١٨٦/١ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٨١/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٤٧/٤ ، والهمع : ١٩٧/١ ، والخزانة : ٨٧/٣ ، واللسان : (صبح) .
 - (٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٤٧/٤ .
- الميعة : أول جري الفرس وأنشطه . السايح : الفرس الذي يسبح بيديه في سيره . الأبهران : عرقان في الظهر ، واحدهما أبهر .

وَعَلَى كُلِّ ذِي مَيْعَةٍ سَابِغٍ يَقَطُّعُ ذُو أَبْهَرِيهِ الْحِزَامَا

ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم : " سَعِيدٌ كُرْزِيٌّ " فإِنَّ سَعِيداً عَلَمٌ ،
وَكُرْزَاً لَقَبٌ ، وَالشَّخْصُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِهِمَا وَاحِدٌ ، لَكِنَّ الْإِسْمَ قَبْلَ اللَّقَبِ
فِي الْوَضْعِ (١) ، فُقِّدَ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ ، وَقُصِدَ بِالْمُقَدَّمِ الْمُسَمَّى ، لِتَعَرُّضِهِ
إِلَى مَا [لَا] (٢) يَلِيقُ بِمَجْرَدِ اللَّفْظِ مِنْ نِدَاءٍ وَإِسْنَادٍ ، فَلِزِمَ أَنْ يُقْصَدَ
بِالثَّانِي مَجْرَدُ اللَّفْظِ لِثَبَتِ بِذَلِكَ مُغَايِرَةٌ (٣) مَا حَتَّى كَانَ قَائِلٌ : (جَاءَ
سَعِيدٌ كُرْزِيٌّ) قَدْ قَالَ : جَاءَ مَسْمَى كُرْزِيٌّ ، وَكَذَا قَائِلٌ : (صَمْتُ شَهْرِ رَمَضَانَ ،
وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ) ، كَأَنَّهُ قَالَ : صَمْتُ مَسْمَى رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ
مَسْمَى الْخَمِيسِ . وَكَذَا الْعَمَلُ فِي أَشْبَاهِهَا .

ومنها إضافة الصفة إلى الاسم كقول الشاعر : (٤)

إِنَّا مُحَيِّوِكِ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وَالأَصْلُ : وَإِنْ سَقَيْتِ النَّاسَ الْكِرَامَ ، ثُمَّ قَدَّمَ الصِّفَةَ وَجَعَلَهَا نَوْعًا مضافًا إِلَى
الْجِنْسِ .

ومن هذا القبيل قولهم : " لَهُ سَحَقٌ عَامَةٌ ، وَجَرْدٌ قَطِيفَةٌ ،
وَسَمَلٌ سِرْبَالٌ " (٥) ، وَالأَصْلُ : عَامَةٌ سَحَقٌ ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وَسِرْبَالٌ سَمَلٌ ،
ثُمَّ فُعِلَ بِهِمَا مَا فُعِلَ بِ " كِرَامِ النَّاسِ " .

ومنها إضافة الموصوف إلى مضاف إليه الوصف (٦) كقول

-
- (١) فِي الأَصْلِ : (الموضع) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) تَكَلُّمَةٌ مِنْ (ع) .
(٣) " مُغَايِرَةٌ " : فِي الأَصْلِ غَيْرٌ وَاضِحَةٌ .
(٤) تَقْدِيمٌ ص : ٢٢٠٤ وَص : ٥٣٨ .
(٥) السَّحَقُ وَالْجَرْدُ وَالسَّمَلُ : الخَلْقُ الْبَالِي . الْقَطِيفَةُ : كَسَاءٌ لَهُ
خَمَلٌ . السِّرْبَالُ : الْقَمِيصُ .
(٦) فِي الأَصْلِ : (الموصوف) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

الشاعر (١) :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَحَى مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

/ أي : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبِكُم ، فحذف الصفتين المضافتين ١٢٥/ب إلى ضميري المتكلم والمخاطب ، وجعل الموصوفَ خلفاً عن الصفة في الإضافة .
ومثله (٢) :

فَإِنَّ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَنْ تَتَّبِعَ الْهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا تَمِ

أراد : فإن قريشاً أصحابَ الحقِّ ، ثم فعل كفعل الأول . ومثله (٣) :

لَعَمْرِي لَيْتَنَ كَانَتْ بَجِيلَةَ زَانِهَا جَرِيرٌ لَقَدْ أَخَزَى كُلِّبًا جَرِيرُهَا

ومثله قول الأسد الطائي (٤) :

قَتَلْتُ مُجَاشِعًا وَأَسْرَتُ عَمْرًا وَعَنْتَرَةَ الْفَوَارِسِ قَدْ قَتَلْتُ

ومثله قول الحطيئة (٥) :

إِلَيْكَ سَعِيدَ الْخَيْرِ جَبَّتْ مَهَامِهَا يُقَالُنِي آلٌ بِهَا وَتُنسُوفُ (٦)

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ طَيْفٍ . وهو في الوحشيات : ٨٣ ، والكامل :

١٥٧/٣ ، وابن يعيش : ٤٤/١ ، والتذيل والتكميل : ١٤٩/٤ ،

والمعني : ٧٥ ، وشرح أبيات : ٣٠٨/١ ، والخزانة : ٢٢٤/٢ ،

٢٠٧/٤ ، ٢٤٧/٧ ، واللسان : (زيد) .

الشفرة : حَدَّ السِّيفِ .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٥٠٨ ، والتذيل والتكميل

: ١٤٩/٤ ، والمساعد : ٣٣٤/٢ .

(٣) البيت لغسان بن دُهَيْلٍ . وهو في النقااض : ٦/١ ، والتذيل

والتكميل : ١٤٩/٤ .

(٤) هو جبار بن عمرو بن عميرة . والبيت في الموءتلف : ٩٩ ، والتذيل

والتكميل : ١٤٩/٤ ، والخزانة : ١٢٩/١ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٥٦ ، والتذيل والتكميل : ١٤٩/٤ .

جبت : خرقت ، المهامه : جمع مَهْمَه ، وهي المستوي من الأرض

القفر . التنوف : جمع تَنُوفَةٍ ، وهي الفلاة .

(٦) في الأصل : (نيوف) ، وهو تصحيف ، وفي (ع) غير منقوطة ،

والتصويب من المصدرين السابقين .

ومثله قولُ رُوَيْبَةَ (١) :

يا قاسِمَ الخَيْرَاتِ وَأَبْنَ الأَخْيَرِ
ما ساسنا مثلكَ مِن مَوْءِ مَسْرٍ

ومثله (٢) :

يا زَيْدَ زَيْدِ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَلِ

وكذا قولهم في (زيد) الذي سَمَّاهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣) زَيْدَ

الخَيْرِ : زَيْدُ الخَمَلِ ؛ لانه كان صاحبَ خَمَلٍ كَرِيمَةٍ .

وعلى هذه الأَمْثَلَةِ وشبهِها نَبَّهْتُ بقولي : " والموصوفُ إلى

القائم مقام الوصفِ " .

ثم أَشرتُ إلى إضافة الموءِ كَدِّ إلى الموءِ كَدِّ ، وأكثرتُ ما يكون ذلك

في أسماء الزَّمانِ المُبَهَّمَةِ كـ (حينئذٍ ، ويومئذٍ) . وقد يكون في غير أسماء

(١) البيتان في ديوانه : ٦٢ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠ / ٤ .

قاسم : المراد به قاسم بن محمد الثقفي .

(٢) نَسِبَ البيت إلى سَلَمَى الهَذَلِيَّةِ وَشَمَاءِ الهَذَلِيَّةِ وَجَنْدَلِ بنِ العَتَنِ

وعبدالله بن رَواحةَ وعمر بنِ لَجَأٍ وبعضِ ولدِ جرير . وهو فسي

ديوان عبدالله بن رَواحةَ : ٩٩ ، وسيبويه : : ٣١٥ / ١ ،

والمقتضب : ٢٣٠ / ٤ ، والكامل : ٢١٧ / ٣ ، والتبصرة : ٣٤٣ / ١

واين يعيش : ١٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٢٠ / ٣ ،

والمساعد : ٥١٩ / ٢ ، والمغني : ٥٠٩ ، وشرح أبيات : ١٠ / ٧

والمهجع : ١٢٢ / ٢ ، والخزانة : ٣٠٣ / ٢ ، واللسان : (عمل) .

زيد : هو زيد بن الأرقم . اليَعْمَلَاتُ : جمع يَعْمَلَةٌ ، وهي الناقة

السريعة اشتقَّ اسمُها من العمل . الذُّبَلُ : الضامرات .

(٣) الشعر والشعراء : ٢٨٦ / ١ ، والإصابة : ٥٧٢ / ١ ، وشار القلوب :

١٠١ ، وكنز العمال : ٤٠٤ / ٣ .

الزمان كقول الشاعر (١) :

فَقُلْتُ : أُنَجِّوْا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَرَّضَكُمْهَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِيكُهُ

أراد : كَشَطًا (٢) عنها الجِلْدَ ، لأنَّ النَّجَا هو الجِلْدُ ، فأضافَ المَوْءَ كَدَّ

[إلى المَوْءِ كَدَّ] (٣) ، كما أُضِيفَ المَوْصُوفُ إِلَى الوَصْفِ فِي (مسجد الجامع) (٤)

وشبَّهه . ومن إضافة المَوْءِ كَدَّ إِلَى المَوْءِ كَدَّ فِي غير الزَّمان قولُ الشَّاعر : (٥)

لَمْ يَبْقَ مِنْ زَعْبِ طَارِ الشَّتَاءِ بِهِ (٦) عَلَى قَرَا ظَهْرِهِ إِلَّا شَمَالِيْلُ (٧)

فأضافَ القَرَا إِلَى الظَّهْرِ ، وهما بمعنَى واحدٍ ، كما فُعِلَ فِي "نَجَا الجِلْدَ" .

ومثله [قول الآخر] (٨) :

كَخَشْرَمٍ دَبْرُهُ أَرْمَسَلٌ أَوِ الجَمْرِ حُشٌّ يَصُلبُ جِرَالِ

فأضافَ الخَشْرَمَ إِلَى الدَّبْرِ ، وكلاهما اسمٌ للنَّحْلِ .

(١) نُسِبَ البَيْتُ إِلَى أَبِي الجِرَّاحِ وَأَبِي الغَمْرِ الكِلَابِيِّ . وهوفي التذييل

والتكميل : ١٥٠/٤ ، والمساعِد : ٣٣٤/٢ ، والخزَّانة : ٣٥٨/٤ .

(٢) فِي (ع) : (أَكْشَطًا) .

(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .

(٤) فِي الأَصْلِ : (المَسْجِدُ) بِإِقْحَامِ الألفِ وَاللامِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ (ع) .

(٥) البَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ : ٢٧٥/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

: ١٥٠/٤ .

الشَّمَالِيْلُ : جَمْعُ شُمَّلُولٍ ، وَهُوَ البَقِيَّةُ .

(٦) فِي الأَصْلِ : (الشَّنَاءُ) وَفِي (ع) : (الشَّا) ، وَهُمَا تَصْحِيفٌ ،

وَتحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ المَصْدَرِيْنَ السَّالْفِيْنَ .

(٧) فِي الأَصْلِ : (سَمَالِيْلُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(٨) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .

والبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ : ٢٧٥/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

: ١٥٠/٤ .

الأُزْمَلُ : الصَّوْتُ . حُشٌّ : مِنَ حَشِّ النَّارِ ، جَمْعُ إِيْهَا مَا تَفَرَّقَ مِنْ

الحَطْبِ .

الجِرَالُ : جَمْعُ جِرَالٍ ، وَهُوَ الحَطْبُ اليَابِسُ .

وذكر الفارسي في التذكرة (١) أن قولهم : " لقيته يوم يومٍ ، وليلة ليلة " أضيف فيه الشيء إلى مثله لفظاً ومعنى .

ومن إضافة الطغى إلى المعتبر قول الشاعر : (٢)

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اَعْتَدَرُ

ومثله (٣) :

يَا عَجَبًا لِعُمَانِ الْأَزْدِ إِذْ هَلِكُوا وَقَدْ رَأَوْا عَيْرًا فِي سَالِفِ الْأُمَمِ

ومثله (٤) :

قَالَتْ : أَتَضْرَمُنِي (٥) ، فَقُلْتُ لِقِيلِهَا : شَلَّتْ بِنَاتُ يَدِي إِذَا لَمْ أَفْعَلِ

ومثله (٦) :

أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يَابْتِينَ يَعُودُ (٧)

- (١) حكاة أبو حيان فيما حكى من كلام المصنف . التذييل والتكميل : ١٥٠/٤ .
- (٢) هو لييد . والبيت في ديوانه : ٢١٤ ، ومعاني الفراء : ٤٤٨/١ ، وأمالى الزجاجي : ٦٣ ، والخصائص : ٢٩/٣ ، والمنصف : ١٣٥/٣ ، وضرائر الشعر : ٨٢ ، وابن يعيش : ١٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والهمع : ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والخزانة : ٣٣٧/٤ ، والعقد الفريد : ٣٣٧/٤ .
- (٣) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٥٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٠/٤ .
- (٥) في الأصل : (أتضرمني) ، وهو تصحيف ، وهو في ديوانه : ١١٦ ، ومعاني الفراء : ١١٦ ، والخصائص : ٢٦/١٧ ، وضرائر الشعر : ١٧٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٥ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والحماسة البصرية : ١٠٥/٢ ، والأغاني : ٣٩٣/٢ ، ١٠٣/٨ .
- (٦) "بئين" في الأصل بدون نقط .

ومثله: (١)

وَتَبَّهَ حَبِطْنَا غَوْلَهَا فَارْتَمَى بِنَا
أبو البُعدِ مِنْ أَرْجَائِهِ الْمُتَطَاوِحِ (٢)
أراد : فارتدى بنا البُعدُ .

ومثله قولُ أُمِّمَيْمَةَ (٣) في ناقةٍ صالحٍ عليه السلام :

فَأَتَاهَا أَحْبَبُّ كَأَخِي السَّهْمِ
مِ بَزْجٍ فَقَالَ : كُونِي مَقِيرًا
أراد : كالسَّهْمِ ، فَأَلْفَى الْأَخَ .

ومن إغناء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه ما حكي من قول العرب :

" هذا حَيٌّ زَيْدٍ ، وَأَنْتِ تَكِ وَحَيٌّ فَلَانٍ قَائِمٌ ، وَحَيٌّ فَلَانَةٌ شَاهِدٌ " (٤) ، وسمع
الْأَخْفَشُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : " قَالَهُنَّ حَيٌّ رَبَاحٍ " (٥) يعني أبياتاً ، ومثله
قولُ الشَّاعِرِ (٦) :

يَا قُرَّانَ أَبَاكَ حَيٌّ حُوَيْلِي
قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٥٠٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٥٠/٤ .

التيه : المفازة ميثاه بها . المتطاح : المترامي .

(٢) في الأصل : (العبد) ، وهو تحريف .

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٥ ، والمقرب : ٢٠٢/٢ ، والبحر المحيط

: ٣٣٠/٤ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والعيني : ٣٧٧/٤ .

الزَّجُّ : نصل السهم .

(٤) المفصل : ٩٥ ، وابن يعيش عليه : ١٥/٣ .

(٥) المفصل : ٩٥ .

(٦) هو جبار بن سَلَمَى . والبيت في نوادر أبي زيد : ٤٥١ ، وشرح

ديوان الحماسة : ٤٥٣/١ ، والخصائص : ٢٨/٣ ، وابن يعيش :

١٣/٣ ، ١٥٠ ، والمقرب : ٢١٣/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٤

، والخزانة : ٣٣٤/٤ .

الإحماق : ولادة الأحمق . قُرَّ : مرخم قُرَّة .

والمعنى : هذا زيدٌ ، وإنَّ أباك خويلداً (١) ، وقالهِنَّ رَبَّاحٌ .

ومن هذا القبيل قولُ الشاعر (٢) :

وَحَيَّ بَنِي كِلَابٍ قَدْ شَجَرْنَا
بِأَرْمَاحٍ كَأَشْطَانِ الْقَلْبِيبِ

قال الفارسيُّ (٣) : من الغاء المضاف : * كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ * (٤)

أي : كمن هو في الظلمات ، و * مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَّ الْمُتَّقُونَ فِيهَا

أَنْهَارٌ * (٥) أي : الجنة التي وُعدَّ المتقون فيها أنهاراً .

ومن إضافة المُعْتَبَرِ إلى ما لا يُعْتَبَرُ ولا يُعْتَدُّ به إلا كالأَعْدَادِ

بالحرف الزائد للتوكيد قولُ ابن أبي ربيعة (٦) - رحمه الله تعالى :-

حَمَلَتْهَا حُبًّا لَوِائِسِي مِثْلُهُ
يَتَّبِرُ أَوْ بِحِرَاءِ لَتَضَعُضَا

ومثله قولُ الحطيمية (٨) :

(١) في الأصل : (خويلد) ، وهو وهم ، في البيت : ٢٣ ، والحماسة الشجرية

(٢) هو يشر بن أبي خازم . والبيت في ديوانه : ٢٣ ، والحماسة الشجرية

: ١٤/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٤ .

(٣) المساعد : ٣٣٥/٢ .

(٤) الأُنعام : ١٢٢ .

(٥) محمّد : ١٥ .

(٦) البيت في ديوانه : ٤٧١ برواية :

" . . . مثله // يوماً على جبلٍ إذا لتقضّضاً "

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في التذييل

والتكميل : ١٥١/٤ .

شبير : جبل في مكة ، وهي أربعة أشيرة منها شبير حراء .

تقضّض : هوى ليقع .

(٧) في الأصل : (بلشير) ، وهو تحريف ، وفي (ع) : (تبير) ،

وهو تصحيف ، والتصويب من هامش الأصل .

(٨) البيت في ديوانه : ٦٨ ، ومجالس العلماء : ١٩٤ ، والتذييل

والتكميل : ١٥١/٤ ، والمساعد : ٣٣٦/٢ ، واللسان : (عوى) .

عوا : اسم نجم .

فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةَ ۖ كَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ ۖ
وله أيضاً (١) :

لَعَمْرُ الرَّاقِصَاتِ بِكُلِّ فَسْحٍ ۖ مِنْ الرُّكْبَانِ مَوْعِدُهَا مِنْهَا ۖ
لَقَدْ شَدَّتْ حَبَائِلُ آلِ لَآئِي (٢) ۖ حِبَالِي بَعْدَمَا ضَعُفَتْ قَوَاهَا ۖ
ومثله قول الفرزدق (٣) :

ووثقت إذا لاقته بلا لاطمئنتني ۖ لَهَا بِالْغِنَى إِنْ لَمْ تُصِبْهَا شَعْوِبُهَا ۖ
ومثله قول بعض الطائيين (٤) :

أَقَامَ بَبْغَدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لَا أَهْلَ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقِ مِيرِحٍ ۖ
ومثله قول أدبنة السلمي - وكان سايرن العزى (٥) :

أُعْزَايَ شُدِّي شَدَّةً لَا تُكْذِبِي ۖ عَلَى خَالِدِ الْقِي الْخِمَارَ وَشَمْرِي ۖ
فَأَنَّكَ إِلَّا تَقْتُلِي الْيَوْمَ خَالِدَا ۖ تَبَوِّنِي بِذُلِّ عَاجِلٍ وَتَحَسُّرِ

/ ومن هذا القبيل : (مررت برجل حسن وجهه ، وحسن وجهه) ، (وأضرب ١٧٦/أ)
أَيُّهُمْ أَسَاءُ) ، لأن (أيًا) الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء
الموصولة ، فلو كان ما يُضَافُ إليه مُعْتَدًّا به لزم معرفتين (٦) اجتماع (٦) على معرف واحد ،
وهو ممنوع ، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع .

-
- (١) البيتان في ديوانه : ١١٧ ، ومختارات ابن الشجري : ١٩/٣ ،
والتذبييل والتكميل : ١٥١/٤ .
 - (٢) في الأصل : (لامي) ، وهو تحريف ،
 - (٣) البيت في ديوانه : ٦٨/١ ، والتذبييل والتكميل : ١٥١/٤ .
 - (٤) البيت في التذبييل والتكميل : ١٥١/٤ ، والمساعد : ٣٣٦/٢ ،
والعيني : ٣٧٨/٣ ، والهمع : ٤٩/٢ .
 - (٥) البيتان في السيرة : ٤٣٧/٢ ، وإتحاف الوري : ٥٢٠/١ ،
والتذبييل والتكميل : ١٥١/٤ .
 - (٦) " معرفتين " : في الأصل بدون نقط .

(ص) " فصل : لا يُقدَّم على المضاف معمولٌ مضاف إليه إلا على

(غير) مراداً به نفي، خلافاً للكسائي في جواز (أنت

أخانا أول ضارب) .

ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء

به، وكان المضاف بعضه أو كبعضه . وقد يرد مثل

ذلك في التذكير .

ويُضاف الشيء بأدنى ملابسة .

(ش) المضاف إليه كصلة للمضاف ، فلا يتقدَّم على المضاف معمولٌ المضاف إليه

، كما لا يتقدَّم على الموصول معمول الصلة ، فلا يُقال في (أنت أول قاصد

خيراً) ؛ أنت خيراً^(١) أول قاصدٍ ، ولا في (أنا مثل مُكرمٍ عمراً) : [أنا]^(٢)

عمراً مثل مُكرمٍ .

فإن كان المضاف (غيراً) مراداً به^(٣) النفي جاز أن يتقدَّم عليه^(٤)

معمول ما أُضيف^(٥) إليه ، كما يتقدَّم معمول المنفي ب (لم ، ولن ، ولا) . ومن

شواهد ذلك قول الشاعر^(٦) :

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرٌ مَلِغٌ تَوَلَّاهُ وَلَا تَتَّخِذُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

ومثله^(٧) :

-
- (١) في الأصل : (خيراً أنت . . .) ، وهو وهم .
(٢) تكملة من (ع) .
(٣) في (ع) : (بها) .
(٤) في (ع) : (عليها) .
(٥) في (ع) : (أضيفت) .
(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥١/٤ ، والمغني : ٨٨٥ ،
وشرح أبياته : ٤٢/٨ ، والهمع : ٤٩/٢ .
(٧) البيت لأبي زيد الطائي . وهو في ديوانه : ٧٨ ، وسيبويه : ٢٨١/١ ،
والإنصاف : ٤٠٤/١ ، وابن يعيش : ٦٥/٨ ، وشرح الكافية الشافية
: ٩٩٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٤ ، والمغني : ٨٨٥ ، وشرح
أبياته : ٤٢/٨ ، والهمع : ٣٩/١ ، ٤٩/٢ .

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ ^(١) عَلَى التَّنَاءِ لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
والأصل : غَيْرُ مُلَغٍ حَقًّا ، وَغَيْرُ مَكْفُورٍ عِنْدِي . وَجَازُ التَّقْدِيمِ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ
مَرَانًا ، كَأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قَالَ : هُوَ حَقًّا لَا يُلْغِي ، وَكَأَنَّ الثَّانِي قَالَ : عَلَى التَّنَاءِ
لَا يُكْفِرُ عِنْدِي . فَلَوْلَمْ يُرَدِّ بِ (غَيْرِ) النَّفْيُ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ
مَا أُضِيفَ ^(٢) إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : (أَكْرَمِ الْقَوْمِ غَيْرِ شَاتِمٍ زِيدًا) ، فَلَوْ قَالَ :
أَكْرَمِ الْقَوْمِ زِيدًا غَيْرِ شَاتِمٍ ، لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ غَيْرُ مَرَانٍ .
وَحَكَى تَعَلَّبَ أَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ أَنْ يُقَالَ : (أَنْتَ أَخَانَا أَوَّلُ
ضَارِبٍ) ^(٣) ، بِمَعْنَى : أَنْتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ أَخَانَا . وَغَيْرُ الْكِسَائِيَّ يَمْنَعُ ذَلِكَ ،
وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَيَكْتَسِبُ الْمَذْكُورُ الْمُضَافُ إِلَى مَوْءَنْتَ تَأْنِيثًا بِشَرَطِ صِحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ
بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَكَوْنِ الْأَوَّلِ بَعْضًا أَوْ كِبَعْضًا .

وَكَذَلِكَ يَكْتَسِبُ الْمَوْءَنْتُ الْمُضَافُ إِلَى مَذْكُورٍ تَذْكَيرًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ .

فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٤)

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّمْتَنَا ^(٥) كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ

(١) فِي (ع) : (عَدَا) ، وَهِيَ رَوَايَةٌ .

(٢) فِي (ع) : (أُضِيفَتْ) .

(٣) الْمَسَاعِدُ : ٣٣٨/٢ ، وَالْمَهْمَعُ : ٤٩/٢ .

(٤) هُوَ جَرِيرٌ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٥٠٧ ، وَسَيَّبُوهُ : ٣٢٠/١ ، ٣٢٠/١ ،

وَالْكَامِلُ : ١٣٩/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٩٨/٤ ، وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْءَنْتُ :

٥٩٥ ، وَالْفَائِقُ : ٣٤/٤ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٩٦/٥ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ

: ٢٨٤/٥ ، ٧/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥٤/٤ ، وَالْخَزَانَةُ :

٢٢٠/٤ .

تَعَرَّمْتَنَا ، وَتَعَرَّقْتَنَا : أَصْلُ مَعْنَاهُمَا نَزَعْتَ مَا عَلَيْنَا مِنَ اللَّحْمِ . وَالْمَرَادُ

هُنَا : أَزْهَبْتَ أَمْوَالَنَا .

(٥) فِي (ع) : (تَعَرَّفْتَنَا) ، وَهِيَ تَصْحِيفُ (تَعَرَّقْتَنَا) الرَّوَايَةِ

الْأُخْرَى لِلْبَيْتِ .

(١) ومثله :

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَرَتْ رِيحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

(٢) ومثله :

لَمَّا أَتَى خَيْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

(٣) ومثله :

أَبَا فَرُّوْلا تَبَعْدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ
سَتَدَعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ

(٤) ومثله :

مَوْءِيَّةُ بِهَيَّةٍ دَاعِي الْمَنِيَّةِ بِالسُّورَى
فَمِنْهُمْ مَقْدَمٌ وَمِنْهُمْ مَوْءِيَّةُ خَرُّ

- (١) البيت لذي الرِّمَّة . وهو في ديوانه : ٧٥٤/٢ ، وسيبويه : ٢٥/١ ، ٣٣ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ، والكامل : ١٤١/٢ ، والمذكَّر والموءنَّث : ٥٩٦ ، والخصائص : ٤١٧/٢ ، والمحتسب : ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٢٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٣٨ ، والتذيل والتكميل : ١٥٤/٤ ، واللسان : (قبل) ، (صدر) .
- (٢) البيت لجرير . وهو في ديوانه : ٢٧٠ ، والنقاضي : ٩٦٩/٢ ، وسيبويه : ٢٥/١ ، ومجاز القرآن : ١٩٧/١ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ، والمذكَّر والموءنَّث : ٥٩٥ ، والخصائص : ٤١٨/٢ ، والبحر المحيط : ٢٦٦/١ ، ٢١٨/٦ ، ٣٦/٨ ، والخزانة : ٢١٨/٤ ، واللسان : (سور) .
- (٣) البيت بدون نسبة في المذكَّر والموءنَّث : ٥٩٤ ، والتذيل والتكميل : ١٥٤/٤ ، وهو برواية : (سيدعوه) في التبصرة : ٣٧٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ١٢٩/١ ، والإنصاف : ٣٤٨/١ ، وابن يعيش : ٢٠/٢ ، وضرائر الشعر : ١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٦١/٣ ، والخزانة : ٢٣٦/٢ ، وعليها يفوت الاستشهاد . وسيأتي البيت ص : ٨٥٣ .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٥٤/٤ ، مَوْءِيَّةُ : من أَيَّهَتْ به تَأْيِيهَا ، إذا دَعَوْتَهُ وَنَادَيْتَهُ .

(١) ومثله :

قَدَّصَحَ السَّيْرُ عَنْ كَتْمَانَ وَأَبْتُدَلَّتْ

وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذَّقْنِ (٢)

ومنه قراءة أبي العالقة : " لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا " (٣)

ومِنَ الثَّانِي قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : * فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٤)

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : * إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * (٥) ومنه قولُ

الشَّاعِرِ (٦) :

إِسَاءَةٌ مَنْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ مَوْعٍ بِحَوْبَاءِ الْهَلْكَاءِ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

(١) البيت لتميم بن مقبل . وهو في ديوانه : ٣٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء

: ١٨٧/١ ، ٣٧/٢٠ ، والمذكر والمؤنث : ٥٩٤ ، والخصائص :

٤١٨/٢ ، والمحتسب : ٢٣٧/١ ، ومعجم ما استعجم : ١١٤/٤ ،

واللسان : (كتم) ، (حجن) ، (ذقن) .

كتمان : جبل في بلاد بني عقيل . وقيل المراد بها هنا ناقه

(اللسان : كتم) . المحاجن : جمع محجن ، وهو القضييب

يكون في رأسه شُعبتان ، فتقطع إحداها ، وتبقى الأخرى يرتفق

بها الرجل . المهرية : نوق كريمة منسوبة إلى مهرة .

الذقن : جمع ذقون ، وهي الناقة التي تميل بذقنها إلى الأرض ،

تستعين بذلك على السير .

(٢) في الأصل : (الدفن) ، وفي (ع) : (الدقن) ، وكلاهما

تصحيفاً ، والتصويب من المصادر السالفة .

(٣) الأُتعام : ١٥٨ . و (تنفع) : في الأصل غير منقوطة ، وفي

(ع) : (ينفع) ، وهو تصحيف يُقوّت الاستشهاد . وهي

قراءة ابن عمر وابن سيرين أيضاً . البحر المحيط : ٢٥٩/٤ ،

وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٩٤/١ ، والمحتسب : ٢٣٦/١

وما بعدها .

(٤) الشعراء : ٤ .

(٥) الأعراف : ٥٦ . وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٦١٨/١ .

(٦) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٧٤/٢ ، وشفاء العليل : ٧٧٨/٢ .

الحوباء : النفس . الهلكاء : من قولهم : الهلكة الهلكاء ، وهو توكيد للهلكة .

(١) ومنه :

بَهْجَةُ الْحُسْنِ فَاتِنٌ فَاعْضُضِ الطَّرَّ فَالْتَكْفَى صَيْدَ الطَّبَاءِ الْأَسْوَدِ

(٢) ومثله :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الْمَهْوَى يَزِيدُ تَنْوِيرًا

(٣) ومثله :

رَوْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَوْمُ لَهُ الْأَمُّ رُمُعَيْنِ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِسِي
فَأَنَّتْ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ الْمُضَافُ وَهُوَ مَذْكُورٌ لِتَأْنِيثِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَذَكَرَ فِي النَّوعِ
الثَّانِي الْمُضَافُ وَهُوَ مَوْءُتُّتْ لِتَذْكَيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِحُصَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ فِيهِمَا عَنِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِ الْمُضَافِ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كِبَعْضَهُ . وَاحْتَرَزْتُ بِهَذَا
مِنَ الْمُضَافَاتِ الصَّالِحَةِ لِلحذف ، وَليست بَعْضُ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَلَا كِبَعْضُهُ
ك (يَوْمِ الْخَمِيْسِ ، وَذِي صَبَاحٍ) . فَلَوْلَمْ يَصْلُحِ الْاسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ
لَمْ يَوْمُتْ مَذْكُورٌ ، وَلَمْ يُذَكَّرْ مَوْءُتُّتْ ، نَحْوُ : (حُسْنُ غَلَامٍ هِنْدِيٍّ ، وَكُرْمَتِ
أُمِّ زَيْدٍ) .

وَيُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ صَاحِبِ

الْحَشْبَةِ لِحَامِلَيْهَا : (خَذَا طَرْفَيْكُمَا) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرَقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سَهِيلٍ أَضَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ (٥)

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٥/٤ .

(٢) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَحَدِ الْمَوْلِدِينَ . وَهُوَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٥/٤ ،

وَالْمَغْنِي : ٦٦٥ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ : ١٠١/٧ ، وَالْعَيْنِي : ٣٩٦/٣ ،

وَالْخَزَانَةُ : ٢٢٧/٤ .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٩٢١/٢ ، وَالْمُسَاعِد :

٣٣٩/٢ ، وَالْعَيْنِي : ٣٦٩/٤ ، وَالهِمَع : ٤٩/٢ .

(٤) البيت بدون نسبة في المحتسب : ٢٢٨/٢ ، وَالْمَقْرَب : ٢١٣/١ ،

وَابْنُ يَعِيْشٍ : ٨/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥٥/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ١١٢/٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ تَقْرَأُ بِالْقَرَائِبِ ، وَبِالْغَرَائِبِ (نَظْرًا لِحُطْبِهَا الْمَغْرِبِيِّ ، وَأَثْبَتَ

مَا يُوَافِقُ (ع) . وَالْغَرَائِبُ : رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي الْبَيْتِ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ

وكقول الآخر: (١)

إِذَا قَالَ : قَدْنِي ، قَالَ : يَا لَلَّهِ حَلْفَةَ
لَتَغْنِنَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا
(٢)

(ص) * فصل : لا زمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماً منها ما مرَّ

في الظروف والمصادر والقسم .

ومنها (حُمَادِي ، وَقَصَارِي) ، و (وَحَدَّ) لا زِمَ النَّصْبِ

وإِفْرَائِ والتذكير وإِبْلَاءِ ضميرٍ ، وقد يُجَرُّ (عَلَى)

وبإضافة (نَسِجٌ ، وَجَحْشٌ ، / وَعَسِيرٌ) . رُبَّمَا تُنَسَّبُ

مضافاً إلى ضمير مثنى .

ومنها (كَلَا ، وَكَلْنَا) ، ولا يُضَافَانِ إِلَّا إلى معرفة

مثنى لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ . وقد

يُفْرَقُ بِالْعَطْفِ (٣) اضطراراً .

ومنها (ذُو) وفروعه ، ولا يُضَفَّنَ إِلَّا إلى اسم جنسٍ

ظاهرٍ . وكذا (أُولُو ، وَأُولَاتِ) . (٤) وقد يُضَافُ

(ذُو) إلى عَلَمٍ وَجُوبًا إِنْ قُرْنَا وَضَعًا ، وَإِلَّا فَجَوَازًا

، وكلاهما مسموع . والغالبُ في ذِي الجَـوَاـزِ

الإلغاءُ . وَرُبَّمَا أُضِيفَ جَمْعُهُ إلى ضمير غائبٍ أو

مخاطبٍ .

(١) هو حُرَيْثُ بنِ عَنَابٍ . والبيت في معاني القرآن للأخفش: ٣٣٤/٢ ،

ومجالس ثعلب : ٥٣٨/٢ ، والمقرب : ٧٧/٢ ، وابن يعيش :

٨/٣ ، والتذبيد والتكميل : ١٥٥/٤ ، والمعني : ٢٧٨ ، ٥٣٤ ،

وشرح أبياته : ٢٧٦/٤ ، والهمع : ٤١/٢ ، والخزانة : ٤٣٤/١١ .

قدني : يكفيني .

(٢) في (ع) : لتغني ، وكتاها رواية .

(٣) في الأصل : (بالعهد) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ع) رسمت : (ألات) . وفي (ع) رسمت (أولو) :

(ألو) .

(ش) قد يقضي الاستعمال لزوم الإضافة لفظاً ما يُفهم معناه بمجرد لفظه (١)

ك (حُمَادَى الشَّيْءِ) فَإِنَّهُ بِمَعْنَى : غَايَةٌ ، فَلَوْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ (غَايَةٌ)

لَصَلَحَ لِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ .

وَالْأَكْثَرُ لَزُومُ الْإِضَافَةِ مَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهَا ، فَإِذَا كَانَ

مَعْنَى الْأِسْمِ لَا يُفْهَمُ بِمَجْرَدِ لَفْظِهِ اسْتَحَقَّ مُتَمَّماً (٢) بِصِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ لَا زِمَةَ

أَوْ إِضَافَةٍ . فَالْمُتَمَّمُ بِصِلَةٍ نَحْوُ : (هَذَا الَّذِي عِنْدِي) ، وَالْمُتَمَّمُ بِصِفَةٍ لَا زِمَةَ

نَحْوُ قَوْلِهِ : (٣)

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وَالْمُتَمَّمُ بِالْإِضَافَةِ ك (عِنْدَ ، وَوَلَدِي) .

وَإِذَا تَمَّ (٤) الْمُتَمَّمُ بِالْإِضَافَةِ مُتَمَّماً [مَا] (٥) اسْتُعْمِلَ (٦)

مَلَازِمًا لَهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ك (كِلَا) . وَمِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مَلَازِمٍ لَهَا فِي

اللَّفْظِ ك (كُلٌّ) .

فَمِنْ الْمَلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي الظُّرُوفِ ك (عِنْدَ

، وَوَلَدِي) ، وَفِي الْمَصَادِرِ ك (سُبْحَانَ) ، وَ (بَلَاءُ) الْمُعْرَبِ ، وَفِي

الْإِسْتِثْنَاءِ ك (سِوَى وَبَيْنَ) ، وَفِي الْقَسَمِ ك (عَمْرُكَ اللَّهُ ، [وَقَعْدَكَ اللَّهُ]) (٧) .

وَمِنْهَا (حُمَادَى الشَّيْءِ ، وَقُصَارَاهُ) بِمَعْنَى : غَايَتُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ :

(قُصْرَاهُ) وَ (قَصْرُهُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨) :

قَصْرُ الْحَدِيدِ إِلَى يَلَسَى وَالْعَيْشُ فِي الدُّنْيَا أَنْقِطَاعُهُ

- (١) فِي الْأَصْلِ : (بِمَجْرَدِ الْإِضَافَةِ) ، وَهُوَ وَهُوَ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (مَتَمَّماً) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٦/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٣٩١ ، وَشَرْحُ أَبِيهِاتِهِ : ٢١٢/٥ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَمَّ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
- (٦) فَاعِلٌ (اسْتَعْمَلَ) يَعُودُ إِلَى قَوْلِهِ : (مَتَمَّماً) .
- (٧) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
- (٨) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٦/٤ ، وَالْمُسَاعِدُ : ٣٤١/٢ ، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ : ق ٢/٢ ج ٢٤٢/١ ، وَالْهَمْعُ : ٥٠/٢ .

ومِن المِلازِمَةِ للإِضاْفَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى (وَحَدَّ) ، وَلَا يُضَافُ (١) إِلَّا إِلَى ضَمِيرٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ . وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْتِ تَتًّا ، وَلَمْ يُشَنَّ ، وَلَمْ يُجَمَّعْ ، فَيُقَالُ : (جَعَتَ وَحَدَكَ ، وَجَعْتِ وَحَدَكِ ، وَجَعْتُمَا وَحَدَكُمَا ، وَجَعْتُمْ وَحَدَكُمْ ، وَجَعْتَنَّ وَحَدَكُنَّ ، وَجَعْتْنَا وَحَدَانَا) ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

أَعَاذِلُ هَلْ تَأْتِي الْقَبَائِلُ حَظَّهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ أَخْلِي لَنَا الْمَوْتَ وَحَدَنَا
وَقَدْ يُجَرُّ بِ (عَلَى) وَإِضَافَةٍ (نَسِيحٍ) فِي الْمَدْحِ ، وَفِي الذَّمِّ بِإِضَافَةٍ (جَحِيشٍ ، وَغَيْرِ) ، فَيُقَالُ : (هُوَ نَسِيحٌ وَحَدِيهِ) إِذَا قُصِدَ قَلَّةُ نَظِيرِهِ فِي الْخَيْرِ ، وَ : (هَذَا (٣) جَحِيشٌ وَحَدِيهِ ، وَغَيْرٌ وَحَدِيهِ) إِذَا قُصِدَ قَلَّةُ نَظِيرِهِ فِي الشَّرِّ .

وَحَكَى ابْنُ سَيِّدِهِ (٤) أَنَّهُ يُقَالُ : (جَلَسَ عَلَى وَحَدِيهِ ، وَجَلَسَا عَلَى وَحَدَيْهِمَا ، وَعَلَى وَحَدَيْهِمَا ، وَقَلْنَا ذَلِكَ وَحَدَيْنَا) .

وَمِنَ الْمِلازِمَةِ للإِضاْفَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى (كِلَا ، وَكِلْتَا) ، وَقَدْ ذُكِرَا فِي بَابِ الْإِعْرَابِ (٥) ، وَسَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ التَّوَكُّيدِ ، وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ مُثَنَّةٍ لِفِظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ) ، أَوْ مَعْنَى دُونَ لِفِظٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى
وَكَلا ذلِكَ وَجَهٌ وَقَبَلٌ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (تَضَافَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
 - (٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٧/٤ ، وَمِنْهُمُ السَّالِكُ : ٢٧٨/٢ ، وَالْمُهَمَّعُ : ٥٥٠/٢ .
 - (٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَفِي (ع) : (هُوَ) ، وَهُوَ الْأَوْفَى .
 - (٤) الْمَحْكَمُ : ٣٧٧/٣ (وَحَدَّ) .
 - (٥) انظُرْ مَا سَلَفَ ج ١/ص ١١٠ ب ، وَمَا سَيَأْتِي ص : ٦٣٢ وَمَا بَعْدَهَا .
 - (٦) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَالْبَيْتُ فِي ذِيَوَانِهِ : (٤١) ، وَالْمَسِيرَةُ : ١٣٦/٢ ، وَابْنُ بَعِيشٍ : ٣/٢ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢١١/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٩٣٠/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٠٩/١ ، ٢٥١٠ ، وَالتَّذْيِيلُ : ١٥٦/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٢٦٨ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ : ٢٥١/٤ ، وَالْمُهَمَّعُ : ٥٥٠/٢ .

فأضاف (كلا) إلى (ذلك) ، وهو مفرد في اللفظ ، لأنَّ المراد به اثنان ، وهو شبيهٌ بقوله تعالى : ﴿ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (١) . ولا يُضافان إلى نكرة فلا يُقال : مررتُ بكِلا رجلين ، ولا : كِلتا (٢) امرأتين ، ولا يُضافان أيضاً إلى مُفترقين فلا يُقال (٣) : مررتُ بكِلا زيدٍ وعمرو ، ورُبما جاء مثلُ هذا في الشَّعر كقول الفرزدق (٤) :

كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي صُرِبَتْ بِهِ
عَلَى دَهْشِ الْقَاهِ بِأَثْنَيْنِ صَاحِبُهُ

(٥) ومثله :

كِلَا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوِّ وَالضَّيْفِ قَائِلِ
لَدَيَّ الْمُنَى وَالْأَمْنُ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ

(٦) ومثله :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا وَسَاعِدًا عِنْدَ الْعَامِ الْعِلْمَاتِ

-
- (١) البقرة : ٦٨ . وفي (ع) زاد : ﴿ فافعلوا ما تومنون ﴾ .
(٢) في (ع) (بكلتا) .
(٣) في الأصل : (تقول) ، وأثبت ما في (ع) لموافقته ما قبله .
(٤) البيت في ديوانه : ٧١/١ ، والمقرب : ٢١١/١ ، وابن يعيش : ٣/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٦٠/٤ .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٦٠/٤ ، ومنهج السالك : ٢٩٠/٢ ، والعيني : ٤٢١/٣ .
الضيفن : الذي يتبع الضيف . المشنوء : المبعوض .
(٦) هو أبو الشعر الهلالي . والبيت في شرح الكافية الشافية : ٩٣١/٢ ، ومنهج السالك : ٢٩٠/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٦٠/٤ ، والمغني : ٢٦٩ ، وشرح أبياته : ٢٥٧/٤ ، والهمع : ٥٠/٢ .

ومِن المِلازِمة للإِضاِفة لفظاً ومَعْنَى (ذُو) وموَأْتَتْهُ وَمِثْلَاهُمَا
وَجَمْعُهُمَا وَمِرَادُفُ جَمْعِيهِمَا ، وَلَا يُضْفَنُ إِلَّا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ ، نَحْوُ :
(هَذَا رَجُلٌ ذُو فَضْلٍ ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ ذَاتُ حَسَبٍ ، وَهَذَانِ ذَوَا فَضْلٍ ،
وَهَاتَانِ ذَوَاتَا حَسَبٍ ، وَهَمِ ذَوُو فَضْلٍ ، وَهِنَّ ذَوَاتُ حَسَبٍ ، وَأَوْلُو فَضْلٍ ، وَأَوْلَاتُ
حَسَبٍ) .

وقولِي : " وَقَدْ يُضَافُ (ذُو) إِلَى عَلَمٍ وَجُوباً إِنْ قُرِنَا وَضِعَاً " .
نَبَّهْتُ بِهِ عَلَى نَحْوِ : (ذِي يَزَنَ ، وَذِي رُعَيْنَ ، وَذِي الْكَلَاعِ ، وَذِي سَلَمٍ)
مِنِ الْأَعْلَامِ الَّتِي أُوتِيَهَا (ذُو) .

ثُمَّ قُلْتُ : " وَإِلَّا فَجَوَازاً " فَنَبَّهْتُ بِهِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ فِي تَبْيُوكَ
وَقَطْرِي وَعَمْرُو : (ذُو تَبْيُوكَ ، وَذُو قَطْرِي ، وَذُو عَمْرُو) ، وَمِنهُ قَوْلُ جَرِيرٍ :
(١)

تَمَنَّى شَبِيباً مُنِيَةً سَفَلْتُ بِهِ وَذُو قَطْرِي لَفَّهُ مِنْكَ وَابِئِلْ

وَكُلَا النُّوعَيْنِ مَقْصُورٍ عَلَى السَّمَاعِ ، وَالْأَكْثَرُ فِي النَّوعِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ (ذُو)
فِيهِ بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِهِمْ : " لَقِيْتَهُ ذَا صَبَاحٍ " أَعْنِي كَوْنَهُ غَيْرَ مُعْتَدِّ بِهِ
إِلَّا بِجَعْلِهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى / إِلَى الْاسْمِ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ ١٧٧ / أ
وَيُعْتَدِّ بِهِ كَالْاِعْتِدَادِ [بِهِ] (٢) فِي نَحْوِ : (هُوَ ذُو مَالٍ) فَكَلِيلٌ ،
وَمِنهُ : " أَنَا ذُو بَكَّةَ " (٣) وَجِدَ مَكْتُوباً فِي حَجَرٍ مِنْ أَحْجَارِ الْكَعْبَةِ قَبْلَ
الإِسْلَامِ .

وقَدْ يُضَافُ (ذُو) إِلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ وَمَخَاطَبٍ . فَمِنْ إِضَافَتِهِ
إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ قَوْلُ (٤) عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ

-
- (١) البيت في ديوانه : ٣٥٦ ، وشرح عدة الحافظ : ٥٠٦ ، والتذييل
والتكميل : ١٦٠ / ٤ .
(٢) تكملة من (ع) .
(٣) السيرة : ١٩٦ / ١ ، وإتحاف الوري : ١٥٤ / ١ وما بعدها .
(٤) في الأصل : (كقول) بإقحام الكاف ،

وذويه^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢):

أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا
صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرْهَفَاتٍ

ومنه ما أنشد الأَصَمِيُّ من قول الآخر^(٣):

رَوْفًا فِي النَّاسِ ذَوْوَهُ
إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْنَى^(٤)

ومِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ مُخَاطَبِ قَوْلِ الْأَخْوَصِ^(٥):

وَأِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَمَا
رَجَوْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الْفَاضِلِ

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر .

(٢) هو كعب بن زهير . والبيت في ديوانه : ٢١٢ ، والمقرب :

٢١١/١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وابن يعيش : ٥٣/١ ،

٣٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٢٧/٢ ، والتذيل والتكميل :

١٦١/٤ ، والهمع : ٥٠/٢ ، واللسان : (ذو) .

أبار : أهلك .

(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ . وهو في ضرائر الشعر :

٢٩٣ ، وابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩٢٨/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦١/٤ ، والمزهر :

١٥٧/١ ، واللسان : (ذو) .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (يصنع) ، وهو تحريف ، يختل به الوزن ،

والتصويب من المصادر السالفة .

(٥) البيت في ديوانه : ١٧٩ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، والبحر

المحيط : ٢٨١ ، ٣٣٧ ، والتذيل والتكميل : ١٦١/٤ .

(ص) " وَلَا زَمَّهَا مَعْنَى لَا لَفْظًا أَسْمَاءُ كَ (قَبْلَ ، وَبَعْدَ)
وك (آل) بِمَعْنَى : أَهْلٌ ، وَلَا يُضَافُ غَالِبًا إِلَّا إِلَى
عَلِمَ مَنْ يَعْقِلُ ، وَك (كَلَّ) غَيْرَ وَاقِعٍ تَوْكِيدًا أَوْ نَعْتًا ،
وهو عند التَّجَرُّدِ مَنْوِيٌّ الْإِضَافَةُ ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل)
، وَشَدَّ تَنْكِيرَهُ وَانْتِصَابَهُ حَالًا .

وَيَتَعَيَّنُ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى فِيمَا لَهُ مِنْ ضَمِيرٍ وَغَيْرِهِ
إِنَّ أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ .
وَإِفْرَادُ مَا ل (كِلَا ، وَكِلْتَا) أَجُودُ مِنْ تَثْنِيتهِ ، وَيَتَعَيَّنُ
فِي نَحْوِ : (كِلَانَا كَفَيْلُ صَاحِبِهِ) .

(ش) (قَبْلَ ، وَبَعْدَ) اسْمَانِ مُتَقَابِلَانِ ، يَلْزَمُهُمَا الظَّرْفِيَّةُ مَا لَمْ يَنْجِرَا بِ (مِنْ)
، وَتَلْزَمُهُمَا الْإِضَافَةُ مَعْنَى وَ لَفْظًا فِي أَكْثَرِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَيُقْطَعَانِ عَنِ
الْإِضَافَةِ لَفْظًا ، وَوَيْنَوِيٌّ مَعْنَاهَا ، إِذَا عَلِمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يُقْصَدِ إِبْهَامٌ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ * (١) أَيْ : لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ
قَبْلِ الْحَوَادِثِ وَمِنْ بَعْدِهَا .

وَقَدْ يُقْطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَيُنْكَرَانِ ، وَذَلِكَ لِقَصْدِ
الْإِبْهَامِ ، أَوْ (٢) لِعَدَمِ دَلِيلٍ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَيَسْتَوْجِبَانِ الْبِنَاءَ عَلَى
الضَّمِّ إِذَا قُطِعَا لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ لِهَيْمَا مَنَاسِبَةً لِلْحَرْفِ مَعْنَوِيَّةً
وَلَفْظِيَّةً .

أَمَّا الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِنْ قَبْلِ أَتَّهَمَا لَا يُفْهَمُ تَمَامُ مَا يُرَادُ بِهِمَا إِلَّا بِمَا
يَصْحُبُهُمَا .

وَأَمَّا اللَّفْظِيَّةُ فَمِنْ قَبْلِ جُمُودِهِمَا وَكُونِهِمَا لَا يُشْتَبَاهَانِ ، وَلَا يُجْمَعَانِ
، وَلَا يُنْعَتَانِ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُمَا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِمَا ، وَلَا يُضَافُ .

(١) الروم : ٥٤

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَمُقْتَضَى هَاتَيْنِ الْمُنَاسِبَتَيْنِ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لَكِنَّهُمَا أُشْبِهَا
الْأَسْمَاءَ الْمُتَمَكِّنَةَ بِقَبُولِ التَّصْفِيرِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، فَاسْتَحَقَّا إِعْرَابًا فِي حَالٍ ،
وَبِنَاءً فِي حَالٍ .

والأحوال ثلاث :

[حَالُ التَّصْرِيحِ بِالْإِضَافَةِ .

و] (١) حَالُ التَّصْرِيحِ بِتَرْكِ الْإِضَافَةِ عِنْدَ قَصْدِ التَّنْكِيرِ .

وَحَالُ تَرْكِ الْإِضَافَةِ لِفِظًا وَإِرَادَتِهَا مَعْنَى . فَكَانَ الْبِنَاءُ مَعَ هَذِهِ
الْحَالِ الْأَيْقَنَ ، لَا نَسَبًا (٢) عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَبِنَاءُ الْأِسْمِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ،
فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا التَّنَاسُبُ ، وَتَعَيَّنَ كَوْنُ الْإِعْرَابِ مَعَ الْحَالَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ ؛
لَا نَسَبًا عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ ، وَإِعْرَابِ الْأِسْمِ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ .

وَكَانَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ لِهَيْمًا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ ،

وَلَوْلَا لَمْ يَفَارِقَهُمَا الْبِنَاءُ (٣) ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ، لِثَلَا يَلْتَمِسُ الْإِعْرَابَ

بِالْبِنَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا كَانَا مَعْرَبَيْنِ فَلَا تَدْخُلُهُمَا ضَمَّةٌ ، وَإِنَّمَا

تَدْخُلُهُمَا فَتْحَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ ، نَحْوُ (٤) : (جِئْتُ قَبْلَكَ ، وَمِنْ قَبْلِكَ) .

وَمِنْ الْمَلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى لَا لِفِظًا (آل) ، بِمَعْنَى : أَهْلٌ .

وَأَصْلُهُ (أَهْلٌ) فَأُبْدِلَتْ هَاوِيٌّ هَمْزَةً ، وَأُبْدِلَتْ الْهَمْزَةُ الْفَاءَ بَدَلًا لَا زِمًا

لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا (أَهْلٌ)

قَوْلُ الْعَرَبِ فِي تَصْغِيرِهِ : أَهَيْلٌ ، وَقَالُوا أَيْضًا : أُؤَيْلٌ ، فَاعْتَبَرُوا فِيهِ اللَّفْظَ

مُتَنَاسِبِينَ الْأَصْلَ . وَنُقِلَ اسْتِعْمَالُهُ غَيْرَ مُضَافٍ لِفِظًا ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ ،

وَمُضَافًا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ، وَمُضَافًا إِلَى عِلْمٍ مَا لَا يَعْقِلُ .

(١) تكلمة من (ع) .

(٢) في الأصل : (لا نسبا) ، وهو تحريف ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (الباء) ، وهو تحريف ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : (كنحو) بإقحام الكاف .

فَمِنْ تَرْكِ إِضَافَتِهِ لَفْظًا قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدِنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمٍ

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مِضَافًا إِلَى ضَمِيرِ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

أَنَا الْفَارِسِيُّ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةً الْكَا

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مِضَافًا إِلَى اسْمِ جِنْسِ قَوْلِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : (٣)

لَا يَغْلِبَنَّ صَلَيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ عَدُوًّا مِحَالِكَ

وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلَيبِ عِبْ وَعَايِدِيهِ الْيَوْمَ آلِكَ

وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى عَلَمٍ مَا لَا يَمِثِلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

مِنْ الْجُرْدِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَا حِقِّ تَذَكُّرْنَا أَوْ تَارْنَا حِينَ تَصَهَّلْ

- (١) البيت بدون نسبة في إتحاف الوري : ٣٣/١ برواية " . . . عهد إبرهم " ، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٥/٢ محرفاً فيه موضع الاستشهاد ، والبحر المحيط : ١٨٨/١ ، والتذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٧/٢ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .
- (٢) هو خفاف بن ندبة السلمي . والبيت في ديوانه : ٦٧ برواية : " . . . الحامي الحقيقة والذي به أدرك الأبطال قدما كذا إلكا " وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في شرح الكافية الشافية : ٩٥٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٨٨/١ ، والتذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٧/٢ ، والخزانة : ٥٤٤٠/٥ .
- (٣) البيتان في أمالي القاضي : ٢٦٨/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٧/٢ ، وإتحاف الوري : ٣١/١ . والبيت الشاهد في البحر المحيط : ١٨٨/١ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٢٥٣ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .
- (٤) هو الكميته بن زيد الأسدي . والبيت في الهاشميات : ١٧٢ ، وأنساب الخيل : ٣٤ مع نسبه إلى الكميته بن معروف ، والتذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٨/٢ .
- الجرد : جمع أجرد ، وهو الفرس القصير الشعر . آل الوجيه ولا حق : نسبة من أنساب الخيل . وانظر للتفصيل أنساب الخيل .

ومِن المِلازمة للإضافة معنَى لا لفظاً (كُلُّ) غير الواقع توكيداً
ولا نعتاً، فإنَّ وَقَعَ توكيداً أو نعتاً كان مثل (كِلَا) (١) في ملازمة
الإضافة لفظاً (٢) ومعنَى . فالتَّوكِيدُ كقولك : (مررتُ بهم كلِّهم) ،
والنَّعتُ نحوُ : (زيدُ الرَّجُلُ كلُّ الرَّجُلِ) أي : الكامل (٣) الرَّجولِيَّةُ ،
فلا يجوز إفراد (كُلُّ) في هذين الموضعين . وقد أجاز الفراءُ والزمخشريُّ (٤)
إفراءَ / في التَّوكِيدِ ، وحملَ على ذلك قراءةَ بعضِ الفراءِ : " إِنَّا كُلًّا فِيهَا
إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَارِ " (٥) . ولا خِلافَ في منع إفرادِ المنعوتِ به .
والصَّحِيحُ عندي مَنعُ إفرادِ الموءَكَّدِ به ، لأنَّ أَلْفاظَ التَّوكِيدِ
على ضربين : مضاف ، ومفرد . فالمفردُ كـ (أجمع ، وجمعا) ، ولا يجوز
أنَّ تُضافَ بإجماع . والمضافُ غيرُ (كُلُّ) كـ (النَّفسُ ، والعَيْنُ ، وكِلَا) لا يجوز
إفراءهُ (٦) بإجماع ، فأجازةُ إفرادِ (كُلُّ) تستلزمُ مخالفةَ النَّظائرِ في
الضربين ، فوجبَ اجتنابُها .

وأما النَّصْبُ في " إِنَّا كُلًّا فِيهَا " فَيُخْرِجُ على أَنَّ (كُلًّا) حالٌ ،
والعاملُ (فيها) ، كما عَمِلَ (فيهم) مِن قولِ النَّابِغَةِ : (٧)
رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّقِي أَدْرَاعِهِمْ

-
- (١) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلًا : (كل) ثم صُوِّتَتْ .
 - (٢) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلًا : (لفظي) ثم صُوِّتَتْ .
 - (٣) في الأصل : (للكامل) ، وهو تحريف .
 - (٤) معاني القرآن : ١٠/٣ ، والكشاف : ٣٢٤/٣ . وانظر إعراب القرآن للنحاس : ١٤/٣ ، وما سيأتي ص
 - (٥) ظفر : ٤٨ . وهي قراءة ابن السميع وعيسى بن عمران .
البحر المحيط : ٤٦٩/٧ . وانظر الكشاف : ٣٢٤/٣ .
 - (٦) الضمير في قوله : (إفراده) يعود إلى قوله : (المضاف) .
 - (٧) تقدّم ص : ٤١ ، وسيأتي ص : ٦٤١ .
عجزه : " فيهم رهط ربيعة بن حذار " .

(١) في (محقبي) ، وقد بسطت القول على هذه المسألة في باب الحال .
وأما (كل) غير الواقع توكيداً ولا نعتاً فإنه لازم الإضافة
معنى لا لفظاً ، لكنه لا يُجرّد من الإضافة لفظاً إلا وهو مضاف معنى ، فلذلك
لا تدخل عليه (أل) . وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في جملة (٢) ،
ثم اعتذر عن ذلك .

(٣) وشدّد تنكيره وانتصابه حالاً فيما حكاه أبو الحسن الأَخفش .
فعلى هذا لا يمتنع أن يدخل عليه (أل) .

وان (٤) أضيف (كل) إلى نكرة تعيّن اعتبار المعنى فيما له
من ضمير وإخبار وغير ذلك ، فتقول : (كلُّ رجلين) (٥) أتياك فأكرمهما ،
وكلُّ رجالٍ أتوك فأكرمهم ، وكلُّ امرأةٍ أتتك فأكرمها) ، ومنه قوله تعالى :
* كلُّ نفسٍ ذائقة الموت * (٦) .

فإذا أضيف إلى معرفة لفظاً أو نبةً جاز اعتبار المعنى واعتبار
اللفظ ، فمن اعتبار المعنى قوله تعالى : * وكلُّ أئمةٍ دآخريـن * (٧) ، ومن
اعتبار اللفظ قوله تعالى : * وكلّهم آتية يوم القيامة فرداً * (٨) .

ولفرد ما (كلا ، وكلتا) أجود من تثنيته ، وكذلك جاء
القرآن بالإفراد ، قال الله تعالى : * كلتا الجنّين آتت أكلها * (٩) ، فقال :

- (١) انظر ما سلف ص ٤١ .
(٢) وذلك في قوله : " ويبدل البعض من الكل " الجمل : ٢٣ .
ثم قال ص ٢٤ وما بعدها : " وإنما قلنا : البعض والكل
مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً ، وهو في الحقيقة غير جائز .."
(٣) التذليل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والهمع : ٥١/٢ .
(٤) في (ع) : (ولذا) .
(٥) في الأصل رُسِمَتْ أولاً (رجل) ثم صُوِّبَتْ .
(٦) آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .
(٧) النمل : ٨٧ .
(٨) مريم : ٩٥ . وفي الأصل : (وكل ...) ، وهو وهم .
(٩) الكهف : ٣٣ .

آتت ، ولم يقل : آتا . وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر (١)
كلاهما حين جَدَّ الجَرِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيَهُمَا رَابِي
ويتعَيَّن إفراد الخبر في نحو: (كَلَانَا كَفِيلٌ صَاحِبِهِ) (٢) لِإِضَافَتِهِ إِلَى
(صَاحِبِهِ) ؛ إِذْ لَوْ تَنَبَّيَ الْخَبْرُ فَكَيْلٌ : كَلَانَا كَفِيلًا صَاحِبِهِ ، لَزِمَ الْجَمْعُ
بَيْنَ تَثْنِيَةِ وَإِفْرَادِ فِي خَيْرٍ وَاحِدٍ . (٣) وَفِي الْإِفْرَادِ السَّلَامَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَانَ
مَتَعَيَّنًا ؛ وَلَا نَّ إِضَافَةَ (كَفِيلٍ) إِلَى (صَاحِبٍ) ، وَهُوَ مُضَافٌ (٤) إِلَى ضَمِيرِ
(كَلَا) بِمُغْزَلَةٍ تَثْنِيَّةٍ ، فَلَوْ تَنَبَّيَ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ تَثْنِيَّةٍ مَرَّتَيْنِ ، فَلَمْ يَجْز
لِذَلِكَ .

(ص) "فصل : ما أُفْرِدَ لَفْظًا مِنَ اللَّازِمِ الْإِضَافَةِ مَعْنَى ،

إِنْ نُوبِيَ تَنْكِيرُهُ ، أَوْ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَوْ عَوَّضَ مِنْهُ

تَنْوِينٌ ، أَوْ عَطِفَ عَلَى الْمُضَافِ اسْمٌ عَامِلٌ فِي مِثْلِ الْمَحذُوفِ ،

لَمْ يُغَيَّرِ الْحُكْمُ . وَكَذَا لَوْ عَكِسَ هَذَا الْأَخْرُ ، وَإِنْ لَمْ يُنَوَّ

التَّنْكِيرُ وَلَا لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَثْبِتِ التَّنْوِينُ وَلَا

العطف ، بَيْنِي الْمُضَافِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ مَا [لَا]

تَلَزَمَهُ (٥) الْإِضَافَةُ مَعْنَى .

- (١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ . وَلَيْسَ فِي طَبِيعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيَّنَّ
يَدِيَّ . وَهُوَ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ : ٤٥٣ ، وَالْخِصَائِصُ : ٤٢١/٢ ،
٣١٤/٣ ، وَالْمَرْتَجِلُ : ٧٠ ، وَالْإِنْصَافُ : ٤٤٧/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ :
٥٤/١ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٣٤٩/٢ ، ٣٩٤ ، وَالْمَغْنِي : ٢٢٤ ،
وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ : ٢٦٠/٤ ، وَالْمَجْمَعُ : ٤١/١ . الضمير في قوله .
(كَلَاهُمَا) يَعُودُ إِلَى كُضَيْدَةَ بِنْتِ جَرِيرٍ وَزَوْجِهَا الْإِبْلَقُ الْمَذْكُورِينَ
فِي بَيْتِ سَابِقٍ . كَلَا أَنْفِيَهُمَا رَابِي : أَيِ أَخَذَهُمَا الرَّبِيعُ مِنَ الْمَاحِكَةِ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : (بِصَاحِبِهِ) ، بِإِقْحَامِ الْبَاءِ ، وَتَنْوِينِ الْكَلَامِ
(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَاحِدَةً) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَتَنْوِينُ الْكَلَامِ
(٤) فِي الْأَصْلِ : (يُضَافُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَتَنْوِينُ الْكَلَامِ
(٥) التَّكْمَلَةُ مِنْ (ع) . وَفِي الْأَصْلِ : (يَلْزَمُهُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(ش) اللزيم الإضافة (١) معنًى يعُمُّ ما اجتمع فيه جمود اللفظ ، والافتقار إلى غيره في بيان معناه ك (قبل ، وبعد ، وغير ، وحسب ، وأول ، وأمام ، وخلف) وأخواتها (٢) وما وجد فيه الافتقار دون الجمود كأسماء العمد وك (أهل ، وصاحب ، وجُزء ، وجملة ، وجهة ، وجانب ، ومثل ، وضد ، ونقيض) ونحوها مما يُصغَّر ، ويُثنى ، ويُجمع ويُشتقُّ منه ، فأشبهه بقبوله لهـذه الأحوال الأسماء التامة الدلالة ، فساواها في الإعراب مضافةً وغير مضافة ، بخلاف القسم الأول ، فإنه أشبه الحرف لفظاً لعدم قبوله الأحوال المذكورة ، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناه ، فكان مقتضى هذا أن تُبنى أبداً ، إلا أنها (٣) أشبهت الأسماء التامة الدلالة . بأن أضيفت إضافةً صريحةً وإضافةً في حُكم الصريحة ، وبأن جردت تجريداً صريحاً قصداً للتكثير ، فوافقتها في الإعراب . فإذا قُطعت عن الإضافة ، وتوَي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فُبَيِّنَتْ .

والمرادُ بكون الإضافة صريحةً أن تكون في اللفظ والمعنى ، نحو:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ ﴾ (٤)

والمرادُ بكونها في حُكم الصريحة أن يُحذف المضافُ إليه ، ويبقى

المضافُ بحاله التي كان عليها قبل الحذف كقول الراجز (٥):

(١) في الأصل : (للإضافة) ، وهو تحريف ، وهو تحريف

(٢) في الأصل و (ع) : (وأخواتها) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (إلا أنها) ، وهو تحريف .

(٤) يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣ .

(٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمساعد

: ٣٥٢/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٢٦٢ .

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمُ
حَمْدَ إِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النَّعَمِ

أراد : قبل كل قولٍ ، فحذف المضاف إليه ، وترك المضاف على حاله
قبل الحذف ، أعني النَّصَبَ وترك التَّنوين .

والمراد بالتجريد / الصريح أن يُقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ١٧٨/أ

كقول الشاعر (١) :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغِصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

ولمّا عني بقولي : " إن نُوي تنكيره " . ولو كان في موضع جرٍّ لكسّر
كقراءة بعض القراء : " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ " (٢) أي : أولاً وآخراً ،
وجعل بعض العلماء (٣) (قبلاً) معرفةً ، والتنوين عوضاً عن المضاف
إليه فيبقى الإعراب مع العوض ، كما كان مع العوض منه .

ثم قلتُ : " أو لفظ المضاف إليه " ، فأشرتُ بذلك إلى أنه إذا
حذف المضاف إليه لظهر معناه ، ونوي لفظه لقوة الدلالة عليه ،
ترك المضاف بإعرابه وهيئته التي يستحقها مع بقاء المضاف إليه كقول
الشاعر (٤) :

أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِي تَزْوِي عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ

- (١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى النَّابِغَةِ وَيَزِيدَ الصَّعِقِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَعْرَبَ . وهو
في ديوان النابغة : ٢١١ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٣٢١/٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ٩٦٥/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٦٢/٤ ،
١٦٧ ، ١٧٠ ، والجمع : ٢١٠/١ ، والخزانة : ٤٢٦/١ .
وهو برواية " . . . بالماء الفرات " في ابن يعيش : ٨٨/٤ ،
والعيني : ٣٥٤/٣ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .
- (٢) الروم : ٥٤ وهي قراءة أبو السَّكَّالِ والجحدري وعمون العقيلي .
البحر المحيط : ١٦٢/٧ . وراجع معاني القرآن للفرّاء : ٣١٩/٢ ،
وما بعدها ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٧٨/٢ وما بعدها .
- (٣) لم أقف على مصدر حددهم .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمساعد :
٣٥٢/٢ ، والجمع : ٢١٠/١ .

فأبقى (أمام) منصوباً غير منون كما لو نطق بما هو مضاف إليه من لفظ
(المرء) المحذوف . ويقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون
إذا عطف على المضاف عامل فيما يُماثل المحذوف لفظاً ومعنى ، وقد
يكون بخلاف ذلك كقول سويد بن كراع: (١)

أَكَلَيْتَهَا حَتَّى أَعْرَسَ بَعْدَهَا يَكُونُ سَحِيرًا أَوْ يُعِيدُ فَأَهْجَعَا
أَرَادَ : أَوْ (٤) يُعِيدُهُ . وَمِثْلُهُ (٥) :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
كَذَا رَوَاهُ الشُّقَاتُ (٦) بِكَسْرِ اللَّامِ . وَمِنْ هَذَا قِرَاءَةُ ابْنِ (٧) مَحِيصِينَ :
"فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" (٨) بِالضَّمِّ دُونَ تَنْوِينٍ ، تَقْدِيرُهُ : فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ . وَمِثْلُهُ
قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ" (٩) بِلَا تَنْوِينٍ ، يَرِيدُونَ : سَلَامٌ لِلَّهِ .

- (١) البيت في الشعر والشعراء : ٦٣٥ / ٢ ، والبيان والتبيين : ١٢ / ٢ ،
ومعاني القرآن للفراء : ٣٢٠ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ١٦٨ / ٤ ،
والمساعد : ٣٥٣ / ٢ .
أَكَلَى : أَرَاقَبَ . التَّعَرَّيْتُ : الْمَبِيتُ لَيْلًا .
(٢) " حَتَّى " : مَكْرُورَةٌ فِي الْأَصْلِ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (بَعِيدًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يُفَوِّتُ الْأَسْتِشْهَانَ ، وَنَحْوَهُ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَقَوْلُهُ : "أَرَادَ : أَوْ يُعِيدُ" :
سَاقَطٌ مِنْ (ع) .
(٥) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ : ١٢٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :
٩٦٣ / ٢ ، ٩٧٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٦٦ / ٤ ، وَتَعْلِيْقُ الْفَرَاغِ
: ق ٢ / ج ١ / ٢٦١ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٤٣٤ / ٣ ، وَالْمَعْمُورِيُّ : ٢١٠ / ١ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (الثَّقَاةُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَنَحْوُهُ .
(٧) فِي الْأَصْلِ : (أَبِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَنَحْوُهُ .
(٨) الْبِقْرَةُ : ٣٨ ، الْمَائِدَةُ : ٦٩ ، الْأَنْعَامُ : ٤٨ ، الْأَعْرَافُ : ٣٥ ،
الْأَحْقَافُ : ١٣ . وَلِلْقِرَاءَةِ أَنْظَرَ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ١٦٩ / ١ .
(٩) حِكَاةُ الْأَخْفَشِ . الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١٦٩ / ١ .

وحكى أبو علي^(١) : (أَيْدَاءُ بِيَدَا مِنْ أَوَّلٍ) بالفتح على منع الصرف ،
وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجر على
قصد [لفظ]^(٢) المضاف إليه .

وحكى^(٣) الكسائي أن بعض العرب قال : "أَفَوْقَ تَنَامُ أَمِ أَسْفَلَ"^(٤)
بالنصب على تقدير : أفوق هذا تنام أم أسفل [منه]^(٥) . ومثله على
أحد الوجهين قول الشاعر^(٦) :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَسَةَ الْفَاخِرِ
أراد : سبحان الله ، فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف على الهيئة التي
يستحقها قبل الحذف . ومثله قول الراجز^(٧) :

سُبْحَانَ مَنْ فَعَلِكَ يَا قَطَامِ
بِالرَّكْبِ تَحْتَ غَسَقِ الظَّلَامِ

والاستعمال المذكور^(٨) في الأسماء الناقصة الدلالة قليل ، وهو في
الأسماء التامة الدلالة كثير . فمن شواهد في النثر قول بعض العرب :
"قَطَعَ اللَّهُ الْغَدَاةَ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا"^(٩) . ومن شواهد في النظم

- (١) الهمع : ٢١٠/١ ، وانظر الخصائص : ٣٦٣/٢ .
(٢) تكملة من (ع) .
(٣) في (ع) : (وروى) .
(٤) الخصائص : ٣٦٥/٢ ، والهمع : ٢١٠/١ .
(٥) تكملة من (ع) .
(٦) هو الأعمش . والبيت في ديوانه : ١٤٣ ، وسبويه : ١٦٣/١ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ٥٧/١ ، ومجالس شعلب : ٢١٦/١ ،
والخصائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، وأما ابن السجري : ٣٤٧/١ ،
٢٥٠/٢ ، وابن يعيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية
: ٩٥٩/٢ ، والبحر المحيط : ١٣٨/١ ، ٣٦٣ ، ٤/٦ ،
والتذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، والهمع : ١٩٠/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .
(٧) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٨/٤ .
(٨) في الأصل و (ع) : (الكثير) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه
ناظر التجيش من كلام المصنف (٤/٨٣/١) .
(٩) معاني القرآن للفراء : ٣٢٢/٢ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ .

(١) قول الأسي :

إِلَّا بُدَاهَةَ أَوْعُلَا لَمَّا سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

ومنها قول الآخر (٢) :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

فَنَيْطَتْ عَنِ الْآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

ومنها قوله (٣) :

بَنَوْا وَبَنَاتُنَا كِرَامًا فَمَنْ نَوَى مُصَاهَرَةً فَلْيُنَا إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ كَفُؤَا

ومنها (٤) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَكْفَكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

(١) البيت في ديوانه : ١٥٩ ، وسيبويه : ٩١/١ ، ٢٩٥ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٢١/٢ ، والمقتضب : ٢٢٨/٤ ، والخصائص :

٤٠٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٦/٢ ، والتذيل والتكميل

: ١٦٨/٤ ، والخزانة : ١٧٢/١ ، والآن (جزر) .

البداهة : أول جري الفرس ، العلالة : بقية جريه . السابح :

السريع . الجزارة : اليدان والرجلان والعنق . والذي في

المصادر عدا الخصائص والتذيل : " . . . عللة أو بداهة . . . " .

(٢) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠١/٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٦٨/٤ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، وتعليق

الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٢٦٤ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيْوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْ .

وهو في سيبويه : ٩٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٢٢/٢ ،

والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٩٧/١ ، والخصائص

: ٤٠٧/٢ ، وضرائر الشعر : ١٩٤ ، وابن يعين : ٢١/٣ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣٢٨/١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٥٠٢ ، والبحر

المحيط : ٦٤/٨ ، والتذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، والمغربي :

٤٩٨ ، ٨٠٩ ، وشرح أبياته : ١٧٧/٦ ، والخزانة : ٣١٩/٢ ،

ومنها قول الآخر (١) :

نَعِيمٌ وَيَوْمٌ مِنَ الْعَيْشِ لِلْمَرْءِ مِنْهُمَا نَصِيبٌ وَلَا يَسْطُ يَدَوْمٌ وَلَا قَبْضٌ
وَلَقَلَّتْهُ فِي النَّاقِصِ الدَّلَالَةِ جَعَلْتُهُ فَرَعًا ، وَجَعَلْتُ الْآخَرَ أَصْلًا . وَكُلُّ هَذِهِ
الْأُمثلةُ قَدْ عَطِيفٌ فِيهَا عَلَى الْمُضَافِ مُضَافًا إِلَى مِثْلِ الْمَحذُوفِ ، وَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ
: قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَّلَ مَنْ قَالَهَا ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي : إِلَّا بُدَاهَةَ
سَابِحٍ أَوْ عِلَالَةٍ سَابِحٍ . وَتَقْدِيرُ الثَّلَاثِ : سَهَّلَهَا وَحَزَنَهَا ، وَتَقْدِيرُ الرَّابِعِ :
بَنَوْنَا وَيَنَاتُنَا ، وَتَقْدِيرُ الْخَامِسِ : بَيْنَ ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ ،
وَتَقْدِيرُ السَّادِسِ : نَعِيمٌ الْعَيْشِ وَيَوْمٌ مِنَ الْعَيْشِ .

وَأَحَقُّ هَذِهِ الْأُمثلةُ بِالْأَطْرَافِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ (٢) ؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ

فِيهَا مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ .

وَعَبَّرْتُ عَنِ الْمَحذُوفِ بِ "عَامِلٍ" لَا بِمُضَافٍ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَا الْمَعْطُوفُ
فِيهِ غَيْرُ مُضَافٍ ، نَحْوُ : "إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَفْتَنُ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ
الدَّجَالِ" (٣) . أَرَادَ : مِثْلَ فِتْنَةِ (٤) الدَّجَالِ .

==== واللسان : (بعد) .

العارضي : السحاب . ذراعي الأسد : أربعة كواكب من كل كوكبين
منها ذراع . جبهة الأسد : كواكب كأنها مصطفة . وهم يعتقدون
أن السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيراً .
(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٢/٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٦٨/٤ .

(٢) كذا في الأصل و (ع) وفيما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف

(٤ / ٨٣ / ب) ، وصوابها (الثالث والخامس) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في باب " من لم يتوضأ إلا من الغشي

المثقل " من كتاب " الوضوء " : ٥٦ / ١ ، وفي باب " صلاة النساء

مع الرجال في الكسوف " من كتاب " الكسوف " : ٤٧ / ٢ ، وفي

باب " الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كتاب

" الاعتصام " : ١١٦ / ٩ . وانظر شواهد التوضيح : ١٠٢ .

(٤) في الأصل : (فتنة) ، وهو تصحيف ،

ومثله قولُ الرَّاجِزِ : (١)

يَمَثِلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدَّيْمِ
عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ (٢)

أراد : يمثِّلُ وَبِلِ الدَّيْمِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدَّيْمِ .

ونبّهتُ بقولي : " وكذا لو عكس هذا الآخر " على أنه قد يُحذف المضافُ إليه بعدَ العاطفِ متروكًا ما قبله على ما كان عليه قبلَ الحذفِ ، كما فُعِلَ به قبلَ العاطفِ (٣) في نحو : " قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ مَنْ قَالَهَا (٤) ، لكنَّ هذا فيه استدلالٌ بالآخر على [ماحذفٍ مِنْ] (٥) الاوَّلِ ، وفي عكسه استدلالٌ بالاوَّلِ على ماحذفٍ مِنَ الآخر . ومن شواهدِه قولُ أبي بَرزَةَ الأَسَلَمِيِّ (٦) - رضيَ اللهُ عنه - : " غزوتُ مع رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِيعَ غزواتٍ أو ثمانِي " / هكذا ضبطه الحُفَاطُ في صحيح البخاريِّ بفتح الياءِ دونَ تنوينٍ ، والأصلُ : أو ثمانِي غزواتٍ ، فحذفَ المضافُ إليه ، وبقيَ المضافُ على هيئته التي كان عليها قبلَ الحذفِ . ومثله قولُ الشاعِرِ : (٧)

خَمْسُ دَوْدٍ أَوْ سِتُّ عَوَّضَتْ مِنْهَا مِائَةٌ غَيْرَ أَبْكَرٍ وَإِنْ نَالَ

(١) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٢/٢ ، والعينِي :

٤٥١/٣ ، وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ٢٦٤ .

(٢) " علقت آمالي " : غير واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل : (العطف) ، وهو تحريفٌ ،

(٤) تقدم ص ٥٧٤ .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) أخرجه البخاري في باب " إذا انفلتت الدابة في الصلاة " من كتاب

" الجمعة " : ٨٠/٢ .

(٧) البيت بدون نسبة في شواهد التوضيح : ٤٨ ، والتذييل والتكميل :

١٦٩/٤ ، ومنهج السالك : ٣٠٢/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ١

ويختص بعض الناقص الدلالة بتعويض التنوين مما كان مضافاً إليه فيبقى المضاف مع العوض على الحال التي كان عليها مع العوض منه من إعراب أو بناء .

فالباقى على الإعراب ك (كل ، وأي) في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أُمَّتِهِ دَاخِرِينَ ﴾ (١) و ﴿ أَيَّامًا تَذُقُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٢)

والباقى على البناء نحو : (يومئذٍ ، وحينئذٍ) ، والأصل : يوم إن كان أو يكون ، وحين إن كان أو يكون ، فحذفت الجملة للعلم بها ، وعوض منها التنوين ، فيبقى بناء (إن) مع العوض كما كان مع الجملة ، والتقى ساكنان الذال والتنوين ، فكسرت الذال لاتقاء (٣) الساكنين . وزعم الأَخفش (٤) أن كسرة الذال كسرة إعرابٍ ، نظراً (٥) إلى أن البناء كان من أجل الإضافة إلى الجملة ، فلما حذفت عاد الإعراب إلى (إن) ، بل أنه الأصل . ويبطل ما ذهب إليه ثلاثة أوجه :

(٦) أحدها : أن من العرب من يفتح الذال فيقول : (يومئذاً) ، ولو كانت الكسرة إعرابية لم تغن عنها الفتحة .

الثاني : أن المضاف إلى (إن) قد يفتح في موضع الجر والرفع ، ففتح في موضع الجر كقراءة نافع (٧) : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمئِذٍ ﴾ و ﴿ مِنْ فَرَعِ يَوْمئِذٍ ﴾ و ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمئِذٍ ﴾ بالفتح ،

-
- (١) النمل : ٨٢ . (٢) الإسراء : ١١٠ .
 (٣) في الأصل : (للاتقاء) بإقحام إحدى اللامين ، وفي (ع) : (لاتقاء) .
 (٤) معاني القرآن : ٢ / ٢٧١ ، ٣٥٤ .
 (٥) في الأصل : (نظر) ، وهو تحريف من (نظر) .
 (٦) هذه اللغة نسبت إلى هذيل . اللسان : (أذن) .
 (٧) هود : ٦٦ . النمل : ٨٩ . المعارف : ١١ . وللقرائة انظر السبعة : ٣٣٦ ، ٤٨٧ ، والكشف : ١ / ٥٣٢ وما بعدها ، ٢ / ١٦٩ وما بعدها ، ووجه القراءة : ٣٤٤ ، ٥٤٠ ، ٧٢٣ .

وكقول الشاعر (١) :

رَدَدْنَا لِشَعْنَاءِ الرَّسُولِ وَلَا أَرَى كَيْمُومًا شَيْئًا تَرَدُّ رَسَائِلُهُ

وفتحه في موضع الرفع كقول العرب من رواية الفراء: "مضى يومئذ بما فيه" (٢)

فلو كانت كسرة (إِنْ) إعرابية لم يبين ما أضيف إليه ؛ لأن سبب بنائه

إثما كان للإضافة إلى ما ليس معرباً فيطَّل ما أفضى إلى القول بإعراب (إِنْ) .

الثالث : أن العرب تقول : "كان ذلك إِنْ" (٤) بالكسرة دون

إضافة إلى (إِنْ) كقول الشاعر (٥) :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَايِكَ أُمَّ عَمْرٍو بَعَا فَيْبَةً وَأَنْتَ إِنْ صَحِيحٌ

فلو كانت الكسرة إعرابية في (يومئذ) لم تثبت عند عدم ما اقتضاها ، وهو

الإضافة .

وقد أورد الأَخْفَشُ هذا البيت في كتاب المعاني ، وزعم أنه مسأ

حذف فيه المضاف وتترك عمله ، ولو جاز هذا لكان في مثل : * وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ (٧)

أَجْوَزَ ؛ لأن المضاف فيه - أعني (أهل) - مراد اللفظ والمعنى

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٤٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء :

٣٢٦/١ ، والإنصاف : ٢٨٩/١ ، والتذبييل والتكميل : ١٦٧/٤ ،

١٧٦ .

(٢) في الأصل : (ليومئذ) بلام واضحة ، وهو تحريف ،

(٣) معاني القرآن : ٣٢٦/١ .

(٤) اللسان : (إِنْ وَإِذَا وَإِذَنْ) ، (أُنْذَنْ) .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٧١/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٢٧١/٢ ، والخصائص : ٣٧٦/٢ ، وابن

يعيش : ٢٩/٣ ، ٣١/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٤٠/٢ ،

والتذبييل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمغني : ١١٩ ، وشرح أبيات :

١٩٨/٢ ، والخزانة : ٥٣٩/٦ ، ٤٤٩/٨ ، واللسان : (إِنْ وَإِذَا

وَإِذَنْ) ، (أُنْذَنْ) .

(٦) كذا في الأصل و (ع) والتذبييل . والرواية المشهورة : (بعاقبة) .

وانظر شرح أبيات المغني : ٢٠٣/٢ .

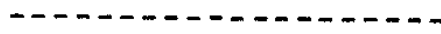
(٧) يوسف : ٨٢ .

ومع ذلك لم يجر فيه الجربا جمع حين حذف المضاف ، فعدم الجواز
في (حينئذ) لكون المضاف فيه مستغنى عنه من جهة المعنى أحق وأولى .
ولهذا ورد قول الأَخْفَشِ (١) : أصلُ (٢)

..... لا تَأْوَانِ

: لا تَأْوَانِ أَوْانٍ . وَإِنَّمَا الْأَصْلُ : وَلا تَأْوَانِ ذَاكَ ، فَحُذِفَ (ذَاكَ) ،
وَنُويِتِ الْإِضَافَةُ وَبِنِي عَلَى الْكَسْرِ (٣) وَنُونٌ لِلضَّرُورَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ :
وَلا تَأْوَانِ أَوْانٍ ، فَحُذِفَتِ (مِِنْ) ، وَيَقِي عُلْمُهَا كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : " وَلا تَأْوَانِ
مَنَاصِي " (٤) بِكَسْرِ النُّونِ .

وقولي : " وَإِنْ لَمْ يُنَوِّ التَّنْكِيرُ " إِلَى " بِنِي الْمَضَافُ عَلَى الضَّمِّ " .
أَشْرْتُ بِهِ إِلَى سَبَبِ بِنَاءِ مَا يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ (٥) مُسْتَقْصَى .
وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " إِنْ لَمْ يُشَايِهِ مَا لَا تَلْزِمُهُ الْإِضَافَةُ مَعْنَى " عَلَى
أَنَّ بَعْضَ مَا تَلْزِمُهُ الْإِضَافَةُ مَعْنَى يُشَايِهِ الْأَسْمَاءُ التَّامَّةُ الدَّلَالَةُ بِقَبُولِ التَّصْفِيرِ



(١) معاني القرآن : ٤٥٣/٢ وما بعدها .

(٢) جزء بيت منسوب إلى أبي زَيْد الطَّائِيٍّ تمامه :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وهو في ديوانه : ٣٠ ، ومعاني القرآن للأَخْفَشِ : ٤٥٣/٢ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٩٨/٢ ، والأصول : ١٤٣/٢ ، والخصائص :

٣٧٧/٢ ، والإنصاف : ١٠٩/١ ، وابن يعيش : ٣٢/٩ ،

والمغني : ٣٣٦ ، ٨٩٢ ، وشرح أبياته : ٢٩/٥ ، والخزانة :

١٨٣/٤

(٣) انظر المغني : ٨٩٢ .

(٤) ص : ٣ . وهي قراءة عيسى بن عمر المختصر : ١٣٩ ، البحر

المحيط : ٣٨٤/٧ ، ومن العجيب أَنَّ أبا حيان أغفل قولَ

المصنف : " ولهذا ورد قول الأَخْفَشِ ... بكسر النون " في التذييل

والتكميل ، ثم ذهب في البحر المحيط إلى أَنَّ تخريج البيت

والقراءة الشاذة على معنى (من) محذوفة مما ظهر له . ومعلوم

أَنَّ أبا حيان صنف التذييل قبل البحر المحيط .

(٥) انظر ما سلف ص : ٥٦٣ - ٥٦٤ .

والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة (١) استعماله غير مضاف ك (ثلث ،
ورُبِع ، ومثل ، وشبهه) ، فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تُنَوِّ .
(ص) " فصل : تُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةُ غَيْرُ الْمَحْدَدَةِ
إِلَى الْجُمْلَةِ فَتَبْنَى (٢) وَجُوبًا إِنْ لَزِمَتْ الْإِضَافَةَ ،
وَجَوَازًا رَاجِحًا إِنْ لَمْ تَلْزَمْ ، وَصُدِّرَتْ الْجُمْلَةُ بِفِعْلِ
مَبْنِيٍّ . فَإِنْ صُدِّرَتْ بِاسْمٍ أَوْ فِعْلٍ مَعْرَبٍ جَازِ الْإِعْرَابِ
بِاتِّفَاقٍ ، وَالْبِنَاءُ خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ . وَإِنْ صُدِّرَتْ بِ (لا)
التَّيْبِزَّةِ بَقِيَ اسْمُهَا عَلَى مَا كَانَ ، وَقَدْ يُجْرَى وَيُرْفَعُ .
وَإِنْ كَانَتْ الْمَحْمُولَةُ عَلَى (لَيْسَ) أَوْ (مَا) أُخْتِهَا
لَمْ يَخْتَلَفْ حُكْمُهَا .

وَلَا يُضَافُ اسْمُ زَمَانٍ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ غَيْرِ مَاضِيَّةٍ
الْمَعْنَى إِلَّا قَلِيلًا . وَقَدْ تُضَافُ (آيَةٌ) بِمَعْنَى
عَلَامَةٍ إِلَى الْفِعْلِ الْمَتَصَرِّفِ مَجْرَدًا أَوْ مَقْرُونًا بِ (مَا)
الْمَصْدَرِيَّةِ أَوِ النَّافِيَةِ ، وَيُشَارِكُهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى
الْمَتَصَرِّفِ الْمَشْبُوتِ (لَدُنْ ، وَرَيْثَ) ، وَقَدْ يَفْصَلُ
(لَدُنْ ، وَالْحَيْنَ) بِ (أَنْ) ، وَ (رَيْثَ) بِ (مَا) .
وَقَالُوا : أَذْهَبَ بِيذِي تَسَلَّمَ ، أَي : بِيذِي سَلَامَتِكَ ،
وَلَا بِيذِي تَسَلَّمَ مَا كَانَ كَذَا . وَيَخْتَلَفُ فَاعِلًا (أَذْهَبَ ،
وَتَسَلَّمَ) بِحَسَبِ الْمَخَاطَبِ .

وَهُوَ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ الْمَضَافِ
إِلَيْهَا نَادِرٌ . وَيَجُوزُ فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ بِنَاءُ مَا أُضِيفَ
إِلَى مَبْنِيٍّ مِنْ اسْمٍ نَاقِصٍ / الدَّلَالَةِ مَا لَمْ يُشْبِهْ تَامَّ
الدَّلَالَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَكْرَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،
(٢) فِي الْأَصْلِ : (فَيَبْنَى) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(ش) أسماء الزمان العبيمة تعم ما لم (١) يختص بوجه ما ك (حين ، ومدة ،
ووقت ، وزمان) وما يختص بوجه دون وجه ك (نهار ، وصباح ، ومساء ،
وغداة ، وعشية) ، فأخرجت بغير المحدودة ما يدل على عدد دلالة
صريحة ك (يومين) (٢) ، وأسبوع ، وشهر) . واحترزت بصريحة من دلالة
النهار على اثنتي عشرة ساعة ، فإن ذلك لا يستحضر بذكر النهار
كاستحضار عدد أيام (٣) الا أسبوع بذكر أسبوع وكاستحضار عدد أيام
الشهر بذكر شهر ، فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من
دلالة صريحة على عدد ، فيضاف إليها : زمن وأزمان ، ويوم وأيام ،
وليلة وليالي ، وغداة ، وعشية ، وعصر ، وأشباهاها . ومن شواهد ذلك : (٤)
زمن العاذلي على الحب معدو ل عصيت الهوى فكنت مطيعا
ومنها : (٥)

أزمان قومي والجماعة كالذي لزيم الرحالة أن تميل مميلا
ومنها : (٦)

كأنتي غداة البين يوم ترحلوا لدى سمرات الحبي ناقف حنظل
(٧)

-
- (١) في (ع) : (مالا) .
(٢) في الأصل : (يومئذ) ، وهو تحريف .
(٣) في الأصل : (الأيام) ، وهو وهم ،
(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .
(٥) البيت للراعي النميري . وهو في ديوانه : ٢٣٤ ، وسيبويه : ١٥٤/١ ،
وجمهرة أشعار العرب : ٩٤٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٩١/٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٤٠٥ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ ، والجمع
: ١٢٢/١ ، والخزانة : ١٤٥/٣ .
(٦) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ٩ ، وشرح القصائد السبع :
٣٢ ، والعرص : ١٥٨ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .
(٧) في (ع) : (تحملوا) ، وكتاهما رواية .

(١) ومنها :

أَيَّامٌ لَوْ تَحْتَلَّ وَسَطَ مَفَازَةٍ فَاضَتْ مَعَاطِشُهَا بِشَرْبِ سَائِحِ

(٢) ومنها :

فِي لَيَالٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةٌ بَاتَتْ نَاقَتِي وَلَهِيَ تَجْرُ الزَّمَامَا

(٣) ومنها :

عَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَجِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

(٤) ومنها :

عَشِيَّةَ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِوَاهِبٍ يَدِوْمَةَ تَجْرِ حَوْلَهُ وَحَجِيحِ

قَلْبِي دِينَهُ وَاهْتِجَاجَ الشَّقِيقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّقِيقِ إِخْوَانِ الْعِزَاءِ هَيَّوْجِ

(٥) ومنها :

طَحَا يَكُ قَلْبِي فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بَعِيدِ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبِ

ولا يُضاف إليها يومان ، ولا ليلتان ، ولا أسبوع ، ولا شهر ؛ لأنَّ أصلَ المضافات

إلى الجمل (إنْ ، وإنْ) فأجرِي مَجْرَاهُما من أسماء الزَّمانِ ماساواهما (٦)

في الإبهام أو قاريهما (٧) ، لا ما بينهما من أسماء الزَّمانِ ك (يومين) ،

(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل

: ١٧٢/٤ .

الشرب : الماء .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٣) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه : ٢٥٤/١ ، ومجالس العلماء :

٢١ ، ٢٢ ، والسمط : ٣٦٧/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

والبيت من أبيات لها قصة انظرها في السمط مع وجهي تأويل البيت .

(٤) تقدما ص وانظر التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٥) البيت لعلمة الفحل . وهو في ديوانه : ٣٣ ، والمفضليات : ٣٩١ ،

وأما لي ابن الشجري : ٦٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٦) في الأصل : (سواهما) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : (قارنهما) ، وهو تصحيف .

ولا ما ليس اسمَ زمانٍ كـ (آية) .

و أجاز ابن كيسان^(١) إضافة (يومين) إلى الجملة . والصحيحُ
منع ذلك لعدم السماعِ ولمخالفته (إن ، وإن) بالدلالة على العدد
صريحاً .

ونبّهت بقولي : " وجوباً " على إضافة (إن ، وإن) مع أن الكلام
على ذلك قد تقدّم في باب الظروف .^(٢)

ثم قلت : " وجوازا راجحا إن لم تلزم ، وصدّرت الجملة بفعّل
ميني " فنبّهت على جواز الإعراب ، وترجيح البناء في نحو قوله :^(٣)

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألبأضح والشيب وازع
وفي نحو قول الآخر^(٤) :

لا تجذبين عنهن قلبي تحلماً على حين يستصبين كل حليم
فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرية بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق ،

[و] ^(٥) البناء عند الكوفيين [دون البصريين] ^(٦) . والصحيح في هذه المسألة

(١) التذييل والتكميل : ١٧١/٤ ، والمساعد : ٣٥٤/٢ ، وانظر

الأصول : ١٢/٢ .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ١٠٠/٢-٢٠٠ .

(٣) هو النابغة الذبياني . والبيت في ديوانه : ٣٢ ، وسيبويه : ٣٦٩/١ ،

والمنصف : ٥٨/١ ، وأما ابن الشجري : ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ،

وابن يعش : ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، والإيناف : ٢٩٢/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٤٨٠/٣ ، والبحر المحيط : ٤٧/١ ، والتذييل

والتكميل : ١٧١/٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، والمغني : ٦٧٢ ، وشرح أبيات

: ١٢٣/٧ ، والخزانة : ٥٥٠/٦ ، واللسان : (بهر) .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٨٨/٢ ، والتذييل والتكميل :

١٧٤/٤ ، والمغني : ٦٧٢ ، وشرح أبياته : ١٢٥/٧ ، والهمع :

٢١٨/١ .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) الأصول : ١١/٢ ، والمغني : ٦٧٢ ، والهمع : ٢١٨/١ .

قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ [(١) لَصَحَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ نَقْلًا وَعَقْلًا .

فَمِنْ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ : * هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ * (٢) بِنَسْبِ الْيَوْمِ مَعَ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُوَ الْيَوْمُ لَا تَفْأَقَ السُّتَّةَ عَلَى

الرَّفْعِ ، فَلَوْ جُعِلَتِ الْفَتْحَةُ فَتْحَةً إِعْرَابٍ لَأَمْتَنَحَ أَنْ يَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ الْيَوْمُ
لَا سْتَلْزِمُ ذَلِكَ اتِّحَادَ الظَّرْفِ وَالْمَظْرُوفِ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ
مَيَّانًا لِلتَّقْدِيرِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخْرَى مَعَ كَوْنِ الْوَقْتِ وَاحِدًا ، وَالْمَعْنَى وَاحِدًا ؛
لِأَنَّ (٣) الْمُرَادَ حِكَايَةَ الْعُقُولِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِمَا (٤)

يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمَعْنَى دُونَ تَعَدُّدِهِ . وَكَفَتْحَةٍ * يَوْمٌ يَنْفَعُ * فَتْحَةٍ
* يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ * (٥) فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو ، وَمُسَمًى
* يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ * فِي قِرَاءَتَيْهِمَا هُوَ يَوْمُ الدِّينِ ، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ فِي قِرَاءَةِ
غَيْرِهِمَا ، فَيَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَتْحَةِ بِنَائِيَّةً (٦) ، وَكَوْنُ مَا هِيَ فِيهِ مَرْفُوعَ
الْمَحَلِّ ، وَلَا يُقَدَّرُ (أَعْنِي) ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ (أَعْنِي) لَا يَصْلُحُ إِلَّا بَعْدَ
مَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُسَمًى دَلَالَةً تَعْيِينِيَّةً ، وَ (يَوْمُ الدِّينِ) دَالٌّ عَلَى مَسْمَاهُ
دَلَالَةً تَعْيِينِيَّةً ، فَتَقْدِيرُ (أَعْنِي) بَعْدَهُ غَيْرُ صَالِحٍ .

(٧) وَمِنْ شَوَاهِدِ الْبِنَاءِ قَبْلَ فِعْلِ مَعْرَبٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

- (١) تكملة من (ع) .
(٢) المائة : ١١٩ . وللقراءة انظر السبعة : ٢٥٠ ، والكشف :
٤٢٣/١ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٢٤٢ .
(٣) في الأصل : (لا أن) ، وهو وهم .
(٤) في الأصل : (ما) ، وفي (ع) : (بما) ، وكلاهما تحريف .
(٥) الانفطار : الأخيرة . وللقراءة انظر السبعة : ٦٧٤ ، والكشف :
٣٦٤/٢ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٧٥٣ وما بعدها .
(٦) في الأصل : (بنائفة) ، وهو تحريف .
(٧) هو أبو صخر الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين :
٩٥٧/٢ ، والتذبييل والتكميل : ١٧٥/٤ ، والمغني : ٦٧٢ ،
وشرح أبياته : ١٢٥/٧ .

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهْبِجُنِي

نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول أسد بن عناق الفزاري: (١)

دَعَانِي فَآسَانِي وَلَوْضَنْ لَمْ أُلْمُ عَلَى حِينَ لَا يَدُورُ بَرَجِي وَلَا حَضْرُ

ومثله (٤):

عَلَى حِينَ خِلَانِي مِنَ الْقَوْمِ جِلَّةٌ كَهَوْلٍ وَوَلِي رَبِّي وَشَبَابِي

ومثله (٥):

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حِينَ التَّرَاجُعِ غَيْرِ دَانِي

ومثله (٦):

أَلَمْ تَعَلَّمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْنَسِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامِ قَلِيلٌ
وَأَنِّي لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ: بَخِيلٌ

(١) البيت في أمالي القالي: ٢٣٧/١، والتذييل والتكميل: ١٧٥/٤،

والهمع: ٢١٨/١.

(٢) في الأصل: (ظن)، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: (بلام)، وهو وهم.

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ١٧٥/٤.

الجملة: جمع جليل، وهو المسن. الرقيق من كل شيء أوله، ومنه ريق الشباب.

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ١٧٥/٤، والعيني:

٤١١/٣، وتعليق الفرائد: ٢٦٩/١ ج/٢، والهمع: ٢١٨/١.

(٦) نسب البيتان إلى ريبان بن جهم المدحجي ومبشر بن هذيل الفزاري.

وهما في أمالي القالي: ٣٩/١، والحماسة البصرية: ٥٤/٢، والتذييل

والتكميل: ١٧٥/٤، والمغني: ٦٧٣، وشرح أبياته: ١٢٧/٧،

والعيني: ٢١٨/١. والبيت الشاهد في الهمع: ٢١٨/١.

(٧) في الأصل: (.... قليل ومثله وإني لا أخزي...) بإقحام (ومثله)

بين البيتين، وتحريف (لا أخزي).

ومثله (١) :

أَكَلَى حِينَ مَارِجِ الْحَرْبِ خَابٍ صَلَّتْ بَغِيًّا وَكُنْتُ قَبْلُ ذَلِيلًا

هكذا نُفِلت هذه الأبيات الأربعة بالفتح بناءً مع أن الإضافة فيها / إلى ١٢٩ ب
جُمِل مصدرًا بمعربٍ إعراباً أصلياً ، فلأن يثبت بناءً ما أُضيف إلى جملة
مصدرًا بمعرب أصله البناءُ أَحَقُّ وأولى ، وهذه دلالة عقلية تقتضي بناء
[المضاف إلى] (٢) الجملة المصدرية بفعل معرب ، وأقوى منها أن يُقال :
سببُ بناء المضاف إلى جملة مصدرية بفعل مبنيٍّ إما قصدُ المشاكلة ، وإما غيرُ
ذلك . فلا يجوز أن يكون قصدُ المشاكلة لا مرين :

أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها
باسم معربٍ ولا مُشاكلة ، فامتنع أن يكون البناء لقصدِها .

الثاني : أن البناء (٣) المضاف إلى جملة مصدرية بفعل مبنيٍّ
لو كان سببه قصدُ المشاكلة لكان بناءً ما أُضيف إلى اسم مبنيٍّ أولس ؛
لأن إضافة ما أُضيف إلى اسم مفرد إضافةً في اللفظ والمعنى ، وإضافةً
ما أُضيف إلى جملة إضافةً إليها في اللفظ وإلى المصدر في التقدير ،
وتأثير ما يُخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه ، أعني إضافة
اسم الزمان إلى مفرد من الأسماء مبنيٍّ (٤) ، ولا خلاف في انتفاء سببية (٥)
الأقوى فانتفاء سببية (٥) الأضعف أولى ، فثبت بهذا كونُ بناء المضاف
إلى الجملة مسبباً عن أمرٍ آخر وهو شبه المضاف إليها بحرف الشرط في جعل

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ .

(٢) مارج الحرب : نارها .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) في الأصل : (يقال) ، وهو وهم ،

(٥) في الأصل : (معنى) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (سببه) ، وهو تحريف .

الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، فإنَّ (قمتُ) من قولك : (حينَ قمتَ قمتُ ، ولئنَ قمتَ قمتُ) كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين ، ولئن) عليه ، وبدخولهما عليه حدث له افتقارٌ إليهما وإلى ما بعدهما ، فشبهه (حين) وأمثاله بـ (إن) وجعل ذلك سبباً للبناء المشار إليه على وجه لا يُخالِف القاعدة العامة ، وهي ترتيب بناء الأسماء على مناسبة ^(١) الحرف بوجه .

وقد يُضاف اسمُ الزمان إلى جملة مصدرية بـ (لا) التبرئة ، فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب ، وقد يُجر ، وقد يُرفع ، فمن ذلك ما حكى أبو الحسن ^(٢) من قول بعض العرب : " جئتُك يومَ لا حرٌّ ولا بردٌ ، ويومَ لا حرٌّ ولا بردٍ ، ويومَ لا حرٌّ ولا بردٌ " ، وأنشد ^(٣) :

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبَا
وقد تكون (لا) المصدرية ^(٤) العاملة عملَ (ليس) ، فيتعين بقاء عملها ، وكذا حُكْمُ (ما) أختها ، ومن شواهد ذلك قولُ سَوايدِ بنِ قَاربِ ^(٥) :

وَكَانَ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا نُو قَرَابَةَ سِوَاكَ بِمَغْنٍ عَنِ سَوايدِ بْنِ قَاربِ ^(٦)
ومنها قولُ الآخر ^(٧) :

- (١) في الأصل : (مناسبة) ، وهو تحريف ،
- (٢) التذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمساعد : ٣٥٦/٢ .
- (٣) نَسِبَ البيت إلى عامر بن الطفيل وهو في سبويه : ٣٥٧/١ ، وأما لي ابن الشجري : ٢٣٩/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والهمع : ٢١٨/١ ، والخزانة : ٣٩/٤ .
- (٤) في الأصل : (المصدرية) ، وهو تحريف ،
- (٥) البيت في الحماسة البصرية : ١١٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٥ ، والتذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمغني : ٤٥٨ ، ٧٥٩ ، وشرح أبيات : ٢٧١/٦ وانظر فهرسه ، والجنى الداني : ٥٤ ، والهمع : ١٢٢/١ .
- (٦) في (ع) : (بمغن فتيلاً) ، وكتاهما رواية .
- (٧) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمساعد : ٣٥٦ ، والهمع : ٢١٨/١ .

تَبَدَّتْ لِقَلْبِي فَأَنْصَرَفْتُ بِوَدَّهَا عَلَى حِينٍ مَا هَذَا يَحِينُ تَصَابِي
 وَإِذَا أُضِيفَ اسْمُ زَمَانٍ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ امْتَنَعَ عِنْدَ سَيَّبُوهِ ^(١) أَنْ تَكُونُ
 مُسْتَقْبَلَةً الْمَعْنَى ، وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ
 مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ (إِذُ) فِي الْمَاضِي وَ (إِذَا) فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَغَيْرُهُمَا
 تَبِعَ لِهَمَا ، فَلِلْجَارِيِّ مَجْرَى (إِذُ) أَنْ يُضَافَ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ وَإِلَى جُمْلَةٍ
 فِعْلِيَّةٍ لَصَحَّةِ إِضَافَةِ (إِذُ) إِلَيْهِمَا ، وَلَيْسَ لِمَا أُجْرَى مُجْرَى (إِذَا) فِي
 قَصْدِ الْاِسْتِقْبَالِ أَنْ يُضَافَ [إِلَّا] ^(٢) إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، فَيُقَالُ : (آتِيكَ
 حِينَ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، وَحِينَ زَيْدٌ يَذْهَبُ) ، كَمَا يُقَالُ : (آتِيكَ إِذَا يَذْهَبُ
 زَيْدٌ ، وَإِذَا زَيْدٌ يَذْهَبُ) ، وَلَا يُقَالُ : آتِيكَ حِينَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، كَمَا
 لَا يُقَالُ : آتِيكَ إِذَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ . هَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ سَيَّبُوهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ،
 أَعْنِي مَنَعَ جَوَازِ دُخُولِ (إِذَا) عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، [وَمَنَعَ جَوَازِ دُخُولِ] ^(٣)
 مَا جَرَى مَجْرَاهَا عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ [.] ^(٤) وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ لَكِنْ عَلَى
 قَلَّةٍ ، وَقَدْ أُشْرِتْ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي بَابِ الظُّرُوفِ ^(٥) ، وَذَكَرْتُ دَلَائِلَ صَحْتِهِ
 نَثْرًا وَنَظْمًا ، فَأَغْنِي ^(٦) ذَلِكَ عَنِ قَوْلِ شَانٍ .
 وَقَيَّدْتُ الْفِعْلَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ (آيَةٌ) بِكَوْنِهِ مُتَصَرِّفًا ، لِيُعْلَمَ
 أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ كَ (عَسَى ، وَلَيْسَ) ، وَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى
 الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٧)

- (١) سَيَّبُوهِ : ١ / ٤٦١ . (٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
 (٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٨٩ / أ) .
 (٤) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) . وَفِي الْأَصْلِ : (. . دُخُولِ (إِذَا) عَلَى جُمْلَةٍ
 اسْمِيَّةٍ وَشِبْهِهَا فِي إِعْرَابِ صَدْرِهَا وَالصَّحِيحُ (. . بِإِقْحَامِ)
 (وَشِبْهِهَا فِي إِعْرَابِ صَدْرِهَا) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ع) وَمِمَّا حَكَاهُ
 نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
 (٥) انظُرْ مَا سَلَفَ ج ١ ص ١٠٠ / ب وَرَاجِعِ الْأَصُولَ : ١٢ / ٢ .
 (٦) فِي الْأَصْلِ : (وَأَغْنِي) ، وَأُثْبِتُ مَا فِي (ع) ؛ لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .
 (٧) الْبَيْتُ بِيَدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧٨ / ٤ ، وَالْمُهْمَعُ : ١ / ٢ .

أَلِكْنِي إِلَى سَلَمَى بِأَيَّةٍ أَوْ مَاتَ بِكَفِّ خَضِيبٍ تَحْتَ كَفِّ مِدْرَعٍ

وإلى مقرون ب (ما) المصدرية كقول الشاعر (١) :

أَلَا مَنْ مِيلَغَ عَنِّي تَمِيمًا بِأَيَّةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وإلى مقرون ب (ما) النافية كقول الشاعر (٢) :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَةً بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

وفي هذا البيت دلالة على أنه لا حاجة إلى تقدير حرف مصدرية بين (آية)

والفعل المجرد كما زعم ابن جني (٣) في قول الشاعر (٤) :

بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَايِكُمْ مَدَامَا

فزعم أنه أراد : بآية ما تُقَدِّمُونَ ، وهو خلاف قول سيبويه .

==== أَلِكْنِي : كن رسولي وتحمل رسالتي إليه . كفة الثوب : حاشيته .

المِدْرَع : ضرب من الثياب .

(١) هو يزيد بن عمر بن الصَّعِق . والبيت في سيبويه : ٤٦٠ / ١ ، والكامل

: ١٧١ / ١ ، والاشتقاق : ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٤٧ / ٢ ،

والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ ، والمغني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ ، وشرح

أبياته : ٢٨٥ / ٦ ، وانظر فهرسه ، والهمع : ٥١ / ٢ ، والخزانة :

٥٥١٨ / ٦

(٢) تقدّم تخريجه مع بيت بعده ص : ٣٣٠ . وهو أيضاً في :

الخصائص : ٢٧٤ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ ، والمغني :

٥٤٩ ، وشرح أبياته : ٢٨١ / ٦ ، والهمع : ٥١ / ٢ ، واللسان :

(أ ل ك) .

(٣) المغني : ٥٤٩ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْأَعَشَى . وليعن في طبعة ديوانه التي بيّن

يدي . وهو في سيبويه : ٤٦٠ / ١ ، وابن يعيش : ١٨ / ٣ ، وشرح

الكافية الشافية : ٩٤٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ ، والمغني

: ٥٤٩ ، ٨٣٦ ، وشرح أبياته : ٢٧٧ / ٦ ، وانظر فهرسه ، والهمع :

٥١ / ٢ ، والخزانة : ٥٥١٢ / ٦

وكذا زعم ابن جني أن (ما) في قول الآخر (١) :

بآية ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَ

مصدرية، وجعلها سيبويه زائدة، ذكر ذلك في باب ما يُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ من الأسماء (٢).

ووجه الاستدلال بقول القائل (٣) :

بآية ما / كانوا ضعافاً ولا عزلاً ١٨٠/أ

أن (آية) فيه مضافة إلى فعل منفي ب (ما) ، وتقدير (ما) المصدرية قبل (ما) النافية متنع، فصحت إضافة (آية) إلى فعل مستغن عن (ما) المصدرية .

ويشارك (آية) في الإضافة إلى فعل متصرف مثبت (لَدُنْ ، وَرَيْتَ) ، وهما أحقُّ بذلك من (آية) .

أما (لَدُنْ) فلا تُسَمَّى تدلُّ على مَبْدَأِ الغاية زماناً أو مكاناً ، فإذا دلت على المَبْدَأِ الزماني فمَجْرَاهَا مَجْرَى أَسْمَاءِ المَبْهَمَةِ لِيَسْ بِيَدِعْ ، فمن ذلك قول الشاعر (٤) :

لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَمْتُمُونَا وَفَاقَكُمُ فَلَائِكَ وَإِنكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ

وقد تتوسط (أَنْ) بينها وبين الفعل زائدة أو مصدرية كقول الشاعر (٥) :

وَلَيْتَ فَلَمْ تَقَطْعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ سُلَيْمِ

(١) تقدم قريباً . وانظر المغني ٥٤٩ .

(٢) سيبويه : ٤٦٠ / ١ .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩ / ٤ ، والمساعد

: ٣٥٨ / ٢ ، والمغني : ٥٥٠ ، وشرح أبياته : ٢٨٦ / ٦ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩ / ٤ ، والبحر

المحيط : ٣٧٢ / ٢ ، والمساعد : ٣٥٩ / ٢ ، والهمع : ٢١٥ / ١ .

وَأَمَّا (رَيْثٌ) فهو مصدر : رَاثٌ رَيْثٌ ، إِذَا أَبْطَأَ ، فَعَمِلَ فِي
الإضافة إلى الجَمَلِ مُعَامَلَةٌ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ ، [كما عَمِلَتِ الْمَصَادِرُ مُعَامَلَةً
أَسْمَاءُ الزَّمَانِ] (١) في التثويت ، وَمِنْ إِضَافَةِ (رَيْثٌ) إِلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ : (٢)

خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثٌ أَقْضَى لِبَانَةَ مِثْنِ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ قَهْوَدًا
وقد تتوسط بينه وبين الفعل (ما) زائدة أو مصدرية كقول الشاعر : (٣)
بِحَيَّاهُ حِينَ يُلْقَى بِنَالِ السُّسُولِ رَاجِعِ رَيْثًا يَتَسَنَّوُ
وعلى كل حال في إضافة الثلاثة إلى الجَمَلِ شذوذٌ لتساويها في استبدالها
بالإضافة إلى الجَمَلِ دُونَ النَّظَائِرِ كاستبدال (آية) دُونَ (علامة ، وسمة)
، وكاستبدال (لَدُنْ) دُونَ (لَدَى ، وَعِنْدَ) ، وكاستبدال (رَيْثٌ) دُونَ
(بُطْءٌ ، وَلَيْثٌ) .

وقد تتوسط (أَنْ) بَيْنَ (حِينَ) والجملة كقول أوس بن حجر : (٤)
وَجَاءَتْ عَلَى وَحْشِيهَا أُمُّ جَابِرٍ عَلَى حِينٍ أَنْ نَالُوا الرَّبِيعَ وَأَمْرَعُوا
وَأَشْدُّ مِنْ إِضَافَةِ الثَّلَاثَةِ إِضَافَةٌ (ذِي) بِمَعْنَى : صَاحِبِ إِلَى مَضَارِعِ (سَلِيمٍ)
مُسْنَدًا إِلَى الْمُخَاطَبِ بَعْدَ (أَذْهَبَ) فِي قَوْلِهِمْ : "أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ" وَفِي
التَّائِيثِ : "أَذْهَبِي بِذِي تَسْلَمِينَ" (٦) و"أَذْهَبَنَ بِذِي قَسْلَمِينَ" (٧) .

(١) تكملة من (ع) .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩/٤ ، والمساعد :
٣٥٩/٢ ، والمغني : ٥٥١ ، وشرح أبيات : ٢٨٧/٦ ، والجمع :
٢١٣/١ .

اللبانة : الحاجة . العرصات : جمع عُرْصَة ، وهو المكان المتسع
أمام الدار .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩/٤ ، والجمع : ٢١٣/١ ،
وشفاء العليل : ٧٩٧/٢ .

(٤) السؤل : الأمانة . تسنى : تسهل في أمره .
(٤) البيت في ديوانه : ٦٠ ، والمرصع : ١٢٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٩/٤ ،
وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ٢٧٧ .

(٥) سيبويه : ٤٦١/١ ، والأصول : ١٥٠/٢ .

(٦) في الأصل : (تسلمي) ، وهو تحريف .

(٧) اللسان : (ذو وذوات) .

وقالوا أيضاً في القَسَمِ : لا يذِي تَسَلَّمَ ما كان كذا " (١) حكاه ابن السكيت رحمه الله .

وقد اتَّفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظاً وإلى المصدر تقديراً .
[على] (٢) أن كل مضاف إلى جملة مُقَدَّر الإضافة إلى مصدر (٣) من معناها ، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود إلى المصدر ، فإن سُمِعَ ذلك عند نادر كقول الأعشى (٤) :

وتَبَرُّدُ بَرْدٍ رِداءِ العَرُوسِ رَقَرَّتْ في الصَّيفِ فيه العَبِيرَا
وتَسْحَنُ لَيْلَةً لا يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الكَلْبُ إلا هَرِيرَا

ومنه (٦) :

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَجِجَتَانِ (٧)
وهذا مما خفي على أكثر النحويين ، ولذلك قال ابن السراج (٨) : فإن قلت :

-
- (١) التذييل والتكميل : ١٨٠/٤ ، والمساعد : ٢٦٠/٢ .
(٢) تكملة من (ع) .
(٣) في الأصل : (المصدر) ، وهو تحريف ،
(٤) تقدم الأول : ص : ٥٣٧ . والثاني - وفيه موضع الاستشهاد - في ديوانه : ٩٥ ، والمغني : ٧٧٢ ، وشرح أبياته : ٢٤٩/٧ ،
والهبع : ٣١٩/١ .
(٥) في الأصل : (نباحها) ، وهو تحريف .
(٦) تُسَبِّبُ البَيْتَ إلى النَّايِغَةِ الجَعْدِيِّ والنَّمْرِينِ تَوَلَّبَ . وليس في طبعة ديوان النمر التي بين يدي وهو في ديوان الجعدي : ١٦١ ،
والمعمرون والوصايا : ٨١ ، والمقرب : ٢١٦/١ ، والتذييل والتكميل :
١٨١/٤ ، والمغني : ٧٧٢ ، وشرح أبياته : ٢٥٣/٧ ، والهبع :
٢١٩/١ .
(٧) كذا في الأصل و (ع) والتذييل والتكميل . قال البغدادي :
وصوابه : مضت مائة . . وأكثر ما يكتب مائة بصورة مئة بلا ألف ،
فَعَرَّفَ بسنة .
(٨) لم أستطع الوقوف على هذا النقل نصاً في الأصول ، وهو في التذييل
والتكميل : ١٨١/٤ ، وانظر الأصول : ١٩٥/١ .

(أعجبتني يومَ قمتَ فيه) امتنعتِ الإضافةُ ؛ لأنَّ الجملةَ حينئذٍ صفةٌ ، ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صفةٍ .

ونتهتُ بقولي : " ويجوز في رأيِ الأَكْثَرِ بناءُ ما أُضيفَ إلى مينيِّ من اسمِ ناقصِ الدلالةِ " على جوازِ بناءِ (غير ، ودون ، وبين) وشبهها من الأسماءِ التي لا تتمُّ دلالتها على ما يُرادُ بها إلا بما تُضافُ إليه مع مناسبتها الحروفِ بعدمِ قبولها للنعتِ ، والتعريفِ بالألفِ واللامِ ، والتثنيةِ والجمعِ ، وبعدمِ اشتقاقها ، والاشتقاقِ منها ، فإنَّ ما فيها من مناسبةِ الحروفِ صالحٌ لجعله سبباً بناءً على الإطلاقِ ، لكنَّهُ الغيُّ في الإضافةِ إلى معرَبٍ ، واعتبر في الإضافةِ إلى مينيِّ قَصْدًا للمُشَاكَلَةِ . وبعضُها أحقُّ بالبناءِ من بعضٍ لكونه أزيدَ منها مناسبةً ^(١) ، كما ترى في (غير) مِن وقوعه موقعَ (إلا) وموقعَ (لا) ، نحو : (قاموا غيرَ زيدٍ ، وزيدٌ غيرُ بخيلٍ ولا جبانٍ) . وحكى الفراءُ ^(٢) أنَّ بعضَ بني أُسدٍ [وقضاعةً ^(٣)] يَبنونَ (غيراً) على الفتحِ إذا وقعتَ موقعَ (إلا) ثمَّ الكلامُ قبلها أم ^(٤) لم يتمَّ ، نحو : (ما قامَ أحدٌ غيرك ، وما قامَ غيرك) ، وأنشد عن الكسائيِّ ^(٥) :

(١) في الأصل : (نسبة) ، وهو تحريف

(٢) معاني القرآن : ٣٨٢/١ وما بعدها .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) كذا في الأصل . وهو الصواب . وفي (ع) : (أو) وهي موافقة

لما يستعمله المصنف في مثل هذا التركيب . انظر قسم الدراسة ص : ٧٥ .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأُسَلْتِ . وهو في ديوانه : ٥٨ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٨٣/١ ، وأما لي ابن السجري : ٢٦٤/٢ ، ٤٦/١ ،

والإنصاف : ٢٨٧/١ ، وابن يعيش : ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٩٢٢/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٨٣/٤ ، ١٨٥ ،

(١) لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي سَحْوِقٍ ذَاتِ أَوْقَالٍ
وَمِنْ شَوَاهِدِ [بِنَاءِ] (٢) (دُونِ) قَوْلِهِ تَعَالَى: * وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ
وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ * (٣) بَفَتْحِ نَوْنِهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَمِنْ بِنَاءِ
(بَيْنِ) قَوْلِهِ تَعَالَى: * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ * (٤) بَفَتْحِ النُّونِ
وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥):
وَلَمْ يَتْرِكِ النَّبْلُ الْمُخَالَفَ بَيْنَهَا أَحَا لَا خِ يَرْجَى وَمَأْثُورَةَ الْهِنْدِ
هَكَذَا ضَبَطَهُ مَنْ يُوَثِّقُ بِضَبْطِهِ بَفَتْحِ النَّونِ .

وَأَجْرَى قَوْمٌ مِنْهُمْ الزَّمْخَشَرِيُّ وَابْنُ عُصْفُورٍ (٦) (مِثْلًا) مُجْرَى
(غَيْرِ) فِي جَوَازِ الْبِنَاءِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَاشْتَهَدُوا بِقِرَاءَةِ الْحَرَمِيِّينَ
وَالصَّرِيحِيِّينَ (٧) وَحَفْصٍ: * إِنَّهُ لَحَقٌّ [مِثْلُ] (٨) مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ * بَفَتْحِ اللَّامِ،

- ===
والمغني: ٢١١، ٦٧١، وشرح أبياته: ٣/٣٩٥، وانظر فهارسه،
والهمع: ٢١٩/١، والخزانة: ٣/٤٠٦.
وهو برواية: (غير) في سيبويه: ١/٣٦٩، واللسان: (وقل)
، وعليها يفوت الاستشهاد .
السحوق: الطويلة . الأوقال: جمع وقل، وهو شعر الدوم اليابس .
(١) في (ع): (في فصول) ، وكتلتاهما رواية . إلا أن رواية الأصل
موافقة لرواية الفراء .
(٢) تكلمة من (ع) .
(٣) الجن: ١١ .
(٤) سبأ: الأخيرة .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ٤/١٨٥، ١٨٧ . وسيأتي
ص: ٥٩٧ . مأثورة الهند: السيف الذي في منته أثر المصنوع
في الهند .
(٦) الكشاف: ٤/٢٩، ٢/٢٣١، وشرح الجمل: ١/٥٩٤ .
(٧) الحروريان: ابن كثير ونافع . الصريحان: أبو عمرو بن العلاء
وابن عامر .
(٨) تكلمة من (ع) .
(٩) الذاريات: ٢٣ . وللقراءة انظر السبعة: ٦٠٩، والكشاف: ٢/٢٨٧
ومابعدهما، وحجة القراءات: ٦٧٩ .

على أنه نعتٌ خبيرٍ (إِنَّ) ، وبقرأة بعض السلف " أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا

أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ " (١) / ويقول الشاعر (٢) :

إِنْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِنْ مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

على أَنْ (مثلهم) مبتدأ .

ولا ينبغي ل (مثل) أَنْ يجري مجرى (غير) ، لأنه وإن وافقه

في أَنْ دلالة على معناه لا تتم إلا بما يُضاف إليه فقد خالفه بمشابهة التام

الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه . وكل ما استشهدوا

به على البناء مُخَرَّجٌ على الإعراب أحسن تخريج ، فيجعل (حَقٌّ) اسم فاعل

من (حَقٌّ يَحِقُّ) ، ثم قُصِرَ كما فُعِلَ ب (بارٌّ ، وسارٌّ) حين قيل فيهما ،

(برٌّ ، وسرٌّ) ، ويقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر ، وجعل (مثل ما)

حالا منه .

وأما قرأة مَنْ قرأ " أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ " بالنصب ، فوجهه

أنه منصوبٌ على المصدرية . وفاعل (يصيبكم) ضميرٌ عائِدٌ على (الله)

من ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ (٣) كأنَّه قيل : لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ

اللَّهُ مِثْلَ إصَابَةِ قَوْمِ نُوحٍ (٤) .

(١) هود : ٨٩ . وهي قرأة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق ،

ورويت عن نافع . البحر المحيط : ٥ / ٢٥٥ . وانظر الكشاف : ٢ / ٢٣١ .

(٢) في الأصل : (كقول) ، وهو تحريف

هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ١ / ١٨٥ ، وسيبويه : ١ / ٢٩ ،

والمقتضب : ٤ / ١٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ،

والتذيل والتكميل : ٤ / ١٨٦ برواية : " . . . ما مثلهم أحد " ، والمغني :

١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، وشرح أبياته : ٢ / ١٥٨ وانظر فهرسه

والهبع : ١ / ١٢٤ ، ٢١٩ ، ٢٤٩ ، والخزانة : ٤ / ١٣٣ .

صدره : " فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ " .

(٣) هود : ٨٨ . والذي بين ما ذكر من الآيتين ٨٨ - ٨٩ - هو :

* . . . عليه توكلت وإليه أنيب * ويا قوم لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي . . . *

(٤) ذكر المصنف توجيه الآيتين ، ولم يتعرض لتوجيه بيت الفرزدق . . .

ما مثلهم بشرٌ " وانظر لذلك شرح الجمل : ١ / ٥٩٣ وما بعدها .

وإنما يُحتاج إلى هذا إذا سُلِّمَ بناءً (غير) ومابعده فـ في
 المواضع المذكورة ، وهو - وإن كان أشهر من بناء (مثل) - ضعيف عندي ؛
 لأنَّ الإضافة فيها قياسيةٌ ، فلا ينبغي أن تكون (١) سبباً لبناءٍ ، لا نَّها من
 خصائص الأسماء ، فحقُّها أن تكفَّ سبباً للبناء ، وتغلبه ؛ لا نَّها تقتضي
 الرجوع إلى الأصل ، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل ،
 وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجحٌ على ما يدعو إلى مفارقتيه ، ولذلك رُجِّح
 شَبَهُ (أي) ب (كل) ، وبعضه (على شَبَّهها بحر في الشرط والاستفهام
 في المعنى ، وبالحرَف المصدرية في لزوم الافتقار ، فإذا ثبت هذا وجب
 توجيه ما أُوهم بناءً (غير) وشبهه للإضافة إلى ميني بما لا يُخالف الأصول ،
 ولا يُعسرُ القبول . فَيُخَرَّج قولُ بني أُسدٍ وقضاعة : " ما جاءَ غَيْرَكَ " بفتح
 الرَّاءِ على أن يكون العراء : ما جاءَ جَاءَ غَيْرَكَ ، فُنصِبَ (غيرك) على أَنَّهُ
 حالٌ أو مُنصِبٌ على الاستثناء ، وسُوِّغَ حذفُ (جاء) وهو فاعل ؛ لا نَّه
 بعد نفي ، [و] (٢) العمومُ فيه مقصودٌ ، وحذفُ مثل هذا بعد النفي والنهي
 كثيرٌ . فَمِنْ وقومه بعد النفي قوله - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم (٣) - " لا يَزْنِي
 الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهو مُؤْمِنٌ " .
 أي : ولا يشرب الشَّارِبُ ، ومثله قولُ الرَّاجِزِ (٤) :
 ما سارَ في سُبُلِ المعالي سَيْرُهُ
 ولا كَفَى في النَّائِبَاتِ غَيْرُهُ
 أراد : ما سارَ سائرَ سَيْرِهِ ، ولا كَفَى كافٍ غَيْرِهِ ، ومثله قولُ الشَّاعر (٥) :

- (١) في الأصل : (يكون) ، وهو تصحيف ، وفي (ع) غير منقوطة .
 (٢) تكلمة من (ع) .
 (٣) تقدّم ص : ٦٤ .
 (٤) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٨٧/٤ .
 (٥) هو سَوَّارِينَ مُضَرَّبٍ . والبيت في الكامل : ١٠٢/٢ ، والحماسة
 الشجرية : ٢٠٨/١ ، والخصائص : ٤٣٣/٢ ، والمحتسب : ١٩٢/٢ ،

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

أراد : فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَرَضِيًا .

وَمِنْ وَقْعِهِ بَعْدَ النَّهْيِ قِرَاءَةُ هِشَامٍ : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا » (١) أَي : وَلَا يَحْسِبَنَّ حَاسِبًا . وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا مَانِعٌ غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ، فَالْتَّصِبُ عَلَى الْحَالِيَّةِ أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٤) فَعَلَّسِي

تَقْدِيرٌ : وَمِمَّا صِنْفًا دُونَ ذَلِكَ ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ، وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

لَكُمْ مَسْجِدًا لِلَّهِ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَصِي
(٦)
لَكُمْ قَبْضَهُ مِنْ بَيْنِ أُثْرَى وَأَقْتَرَا

- ====
- وأما ابن الشجري : ١٨٥/١ ، وابن يعيش : ٨٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٠٠/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٨٧/٤ ، والعيني : ٤٥١/٢ ، والبحر المحيط : ٤٢٩/٢ .
- (١) آل عمران : ١٦٩ . وهي قراءة حميد بن قيس أيضاً . البحر المحيط : ١١٢/٣ .
- (٢) تقدم ص : ٥٩٣ .
- (٣) في الأصل : (النطق) ، وهو وهم ،
- (٤) الجن : ١١ .
- (٥) تقدم البيت ص : ١٩٢ .
- (٦) في الأصل : (قبضه) ، وهو تحريف ، انظر ما سلف ص : ١٩٢ .

أَي : مِنْ بَيْنِ مَنْ أَثَرِي وَمَنْ أَقْتَرُ ، فَحُذَفَ (مَنْ) وَهِيَ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ ، وَأَبْقَى صِفَتَهَا . وَمِثْلُ هَذَا يُوجِّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (١) كَأَنَّهُ قِيلَ : وَحِيلَ حَوْلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ، فَحُذِفَ (حَوْلٌ) مَصْدَرٌ (حَيْلٌ) ، وَأُقِيمَتْ صِفَتُهُ مُقَامَهُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

وَلَمْ يَتْرِكِ النَّبْلُ الْمُخَالَفَ بَيْنَهَا أَخْلَاخِ بُرْجِي وَمَأْثُورَةَ الْمِهْنِ
أَرَادَ : الْمُخَالَفَ خِلَافَ بَيْنَهَا ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ (٣) مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ ، وَأَقَامَ صِفَتَهُ مُقَامَهُ .

(ص) " فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ

وَمُطَّرِحًا ، وَيُعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ الْمِضَافُ إِلَيْهِ قِيَاسًا إِنْ أَمْتَنَعَ اسْتِدْرَاجُهُ بِهِ ، وَإِلَّا فَسَمَاعًا .

وَقَدْ يَخْلُفُهُ فِي التَّنْكِيرِ إِنْ كَانَ الْمِضَافُ (مِثْلًا) .
وَقَدْ يُحْذَفُ مِضَافٌ وَمِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَيُقَامُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِي ، أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ صِفَةُ الثَّانِي مَحْذُوفَةً مُقَامًا مَا حُذِفَ .

وَقَدْ يُقَامُ مُقَامَ مِضَافٍ مَحْذُوفٍ مِضَافٌ إِلَى مَحْذُوفٍ قَائِمٌ مُقَامَهُ رَابِعٌ . وَقَدْ يُسْتَعْنَى بِمِضَافٍ إِلَى مِضَافٍ إِلَى مِضَافٍ إِلَى رَابِعٍ عَنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ .

وَيَجُوزُ الْجُرُّ بِالْمِضَافِ مَحْذُوفًا إِثْرَ عَاطِفٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ بِ (لا) مُسَبَّوْقٍ بِمِضَافٍ مِثْلِ الْمَحْذُوفِ لِفِظًا وَمَعْنَى . وَرُبَّمَا جَرَّ الْمِضَافُ الْمَحْذُوفُ دُونَ عَاطِفٍ ، وَمَعَ عَاطِفٍ مَفْعُولٍ بِغَيْرِ (لا) .

(١) سبأ : ٥٤ .

(٢) تقدم ص : ٥٩٣ .

(٣) كذا في الأصل و (ع) والتذييل والتكميل : ١٨٧/٤ . وحقه :

(معمول) .

(ش) إذا كان المضافاً لا يُجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يُحذف ويُجعل

المضافُ إليه معرباً بإعرابه وناعياً / عنه فيما جيء بالإعراب لأجله ، (١٨١/أ)
 وإن قُدِّرَ لفظُ المحذوفِ والتَّوْتِيتُ إليه رُتِّبَ على وَفْقِهِ ما بعدَ القائمِ مقامه
 كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجْبِيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ^(١) فَإِنَّ الْأَصْلَ :
 أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ ، فُحِذِفَ (ذُو) ، وَأُقِيمَتِ الظُّلُمَاتُ مَقَامَهُ [لَفْظاً] ^(٢) ،
 وَالتَّوْتِيتُ إِلَيْهِ مَعْنَى فُذِّكِرَ الضَّمِيرُ ، وَلَوْلَا الْأَلْتِفَاتُ إِلَى الْمَعْنَى لَا تُنْتِ كَمَا أُنتِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ ^(٣) وَلَوْ التَّوْتِيتُ هُنَا
 لَقِيلَ : الَّذِينَ كُنَّا فِيهِمْ . وَمِنَ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ :
 " فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنَّ لَمْ يَعْزَنَ بِالْأَمْسِ " ^(٤) بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ :
 فَجَعَلْنَا زَرْعَهَا حَصِيداً . وَمِنَ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قَوْلُهُمْ : " قَرَأْتُ هُوداً "
 بِالتَّنْوِينِ ، يَرِيدُونَ : سُورَةَ هُودٍ ، وَلَوْ جُعِلَ الْمَضَافُ مُطَّرَحاً لَفُظَّ وَنِيَّةً
 لَقِيلَ : قَرَأْتُ هُودَ ^(٥) ، بِالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ اسْمٌ لِلسُّورَةِ ،
 فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ . وَمِنَ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قَوْلُهُ ^(٦) :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
 أَي : مَاءُ بَرْدَى ، فُحِذِفَ مُلْتَفِئاً إِلَى الْمَاءِ ، فُذِّكِرَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ : تُصَفِّقُ ؛
 لِأَنَّ (بَرْدَى) اسْمٌ مَوْثُقٌ .

- (١) النور : ٤٠ . (٢) تكملة من (ع) .
 (٣) يوسف : ٨٢ .
 (٤) يونس : ٢٤ . وهي قراءة قتادة وأبي الرجاء أيضاً . المختصر : ٥٦
 وما بعدها . وفيه : (تغن) ، وهو تصحيف ، والبحر المحيط :
 ١٤٤/٥ .
 (٥) في الأصل : (هوداً) ، وهو وهم .
 (٦) هو حسَّان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ٧٤/١ ، وابن يعين :
 ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٦٨/٢ ، والبحر
 المحيط : ٤١٤/٨ ، ٤٣٨ ، والتذليل والتكميل : ١٨٨/٤ ،
 والمهجع : ٥١/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤ .
 الضمير في (يسقون) يعود إلى (أولاد جفنة) في بيت سابق .
 البريض : موضع بأرض دمشق . يصفق : يتحول من إناء إلى إناء
 ليصفي . الرحيق : الخمر .

ثم إنَّ القائم مقام المضاف في الإعراب إنَّ امتنع استبدانه به فهو
قياسيٌّ وإنَّ صحَّ استبدانه به فهو سماعيٌّ . والمراد بالاستبدان به أن يكون
المضاف إليه صالحاً للفاعلية إنَّ كان المضاف فاعلاً ، ولغير فاعلية إنَّ كان
غير فاعل ، فالحدُّوف في : * وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ * (١) قياسيٌّ لعدم استبدان
القرية بوقوع السوء ال عليها حقيقةً ، وكذا : * وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ * (٢)
[أي : حُبَّ الْعِجْلِ] (٣) هو أيضاً قياسيٌّ لعدم صلاحية العجل لأنَّ يكون
مُشْرَباً في قلوبهم . وكذا : * لَا تَذُنَّاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ * (٤)
أي : ضِعْفَ عَذَابِ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ عَذَابِ الْمَمَاتِ ، ومنه قول الأَعْمَشِ (٥) :
فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرَا
أي : قَبْلَ إِرَادَةِ أَنْ نُفَارِقَهُ . لا بُدَّ من هذا التَّقدير ؛ لأنَّ الْفِرَاقَ (٦)
لا يكون من أحد الْمُفْتَرِقِينَ (٧) قَبْلَ الْآخَرِ .
وَأَجَازِبِنِ جَنِّي (٨) : (جَلَسْتُ زَيْدًا) على تقدير : جَلَسْتُ
جَلُوسَ زَيْدٍ . ولا أرى ذلك ؛ لأنَّ المعنى لا يتعيَّن لاحتمال أن يُراد :
(جَلَسْتُ إِلَى زَيْدٍ) فَحَذِفَتْ (إِلَى) ، وانتصب ما كان مجروراً بها ، بخلاف
الأمثلة التي مرَّت ، فنوعها قد أُمن فيهِ اللَّيْسُ ، وجُعِلَ قِيَّاساً ، بخلاف ما يوجد

-
- (١) يوسف : ٨٢ . (٢) البقرة : ٩٣ .
(٣) تكملة من (ع) . (٤) الإسراء : ٧٥ .
(٥) كذا في الأصل و (ع) والتذييل ، وليس البيت في ديوانه . والبيت
للرَّبِيعِ بْنِ صَبِيعِ الْفَزَارِيِّ . وهو في نوادر أبي زيد : ٤٤٦ ،
والمعمرون والوصايا : ٩ ، والمحتسب : ١٦٧/١ ، والتذييل
والتكميل : ١٨٨/٤ ، والمغني : ٩٠٤ ، وشرح أبياته : ٩٠/٨ .
الوטר : الحاجة .
(٦) في الأصل : (الفرار) ، وهو تحريف .
(٧) في الأصل : (المترقين) ، وهو تحريف ،
(٨) لم أستطع الوقوف على ذلك في كتبه المطبوعة التي بيـن
يدي .

فيه الجُرْآنُ صالحين لعمل العاملِ حقيقةً ، نحوُ : (ضربتُ غلامَ زيدٍ)
فإنَّه لو قيل : (ضربتُ زيداً) لم يُفهم المرادُ ؛ لأنَّ (زيداً) يصحُّ
استبدانُه بمفعوليَّة (ضرب) ، فيُمنع الحذفُ من هذا النوع ما لم توجد
فيه قرينةٌ تدلُّ على المراد كقولك (١) : (مررتُ بالقريةِ فأكرمتني) فإنَّه
جائزٌ ، وإن كان أهلُ القريةِ والقريةُ صالحين لتمدية المرور إليهما حقيقةً ،
لكنَّ ذِكْرَ الإكرامِ بيِّن أنَّ المرادَ الأهلُ ، فجاز الحذفُ . وكذلك لو فهم
المرادُ بغير قرينةٍ لفظيةٍ لم يمتنع الحذفُ أيضاً ، ومنه قولُ عمر بنِ أبي ربيعة -
رحمه الله - :

لا تلمني عتيقُ حَسبي الَّذي بي - إنَّ بي - يا عتيقُ - ما قد كفاني
أراد ب (عتيق) : ابن أبي عتيق ، كذا قال من عني بشعر ابن أبي
ربيعة . ومن هذا النوع قولُ الشاعر : (٤)

فَمَنْ كَانَ يَرْجُو الصُّلْحَ فِيهِ فَإِنَّهُ كَأَحْمَرِ عَابٍ أَوْ كُكَيْبٍ لِيَوَائِلِ
أراد : كأحمرِ أمثالِ عابٍ ، لأنَّ المرادَ عافرُ الناقةِ ، وهو من شموذ لا مِن
عابٍ ، فحذف المضافَ ، وأقام المضافَ إليه مقامه مع صلاحيته للاستبدان بعمل
العاملِ . ومثله (٦) :

وَمَا زَيْناً تَخَيَّرَهُ سُلَيْمٌ يَكادُ شُعاعُهُ يُعْشي العُيونَا

-
- (١) في الأصل : (كقولك) ، وهو تحريف .
(٢) في الأصل : (المعنى) ، وأثبت ما في (ع) ، لمناسبته ما قبله .
(٣) البيت في ديوانه : ٢٨٣ ، والأغاني : ٩٥ / ١ ، ٩٨ ، ٩٨٩ ، ١٢٩٠ ،
والتذبييل والتكميل : ١٨٩ / ٤ .
(٤) البيت بدون نسبة في التذبييل والتكميل : ١٨٩ / ٤ .
(٥) في الأصل : (لأن من) ، وهو تحريف ،
(٦) البيت بدون نسبة في التذبييل والتكميل : ١٨٩ / ٤ ، والمساعد :
٣٦٤ / ٢ ، الماندي : الدُّرْعُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ .

أراد : تَخَيَّرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ ، فَرَحَّمَ (سليمان) مضطراً ، [وحذف المضاف ،
وأقام المضاف إليه مقامه مع صلاحيته] ^(١) للاستبداد بفاعلية (تخيَّر) .
ومن مُستحسن هذا النوع قولُ الشاعر ^(٢) :

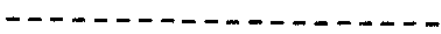
فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَأَسْبَكَتْ وَأُكِلَتْ فَلَوْ جَنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جَنَّتِ

أراد : فدقَّ خصرُها ، وجلت عَجيرتُها ، وأسبكت قامتُها ، وأكملت محاسنُها ،
فحذف مع صلاحية المضاف إليه لفاعلية كلِّ واحدٍ من هذه الأفعال ؛ لأنَّ عطفَ
بعضها على بعضٍ يبيِّن المعنى ، فحسُن الحذف .

ونبّهت بقولي : " ونائباً عنه فيما جيء بالإعراب لا جله " ^(٣) على
وقوع المضاف إليه خلفاً عن المضاف فيما كان له من فاعلية ، نحو (بنو فلانٍ
يَطْوُونَ هُمُ الطَّرِيقُ) ، ومن مفعولية ، نحو : * وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ * ^(٤) وَمِنْ
ظرفية ، نحو : (أَتَيْتَكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ) ، ومن مصدرية كقول الأعشى ^(٥) :

أَلَمْ تَغْتَمِضِ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

[أراد : اغتماض ليلة] ^(٦) فحذف المصدر ، وجعل (ليلة) قائماً مقامه فسي
المصدرية ، كما قام المصدر مقامَ الظرف في (طلوع / الشمس) وشبهه .
وجعل ابنُ جني ^(٧) من هذا روايةً بعضُ رواة أبي عمرو عنه : " وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ
تَنْزِيلاً " ^(٨) بضمَّ النون وتخفيف الزاي على تقدير : وَنَزَلَ نَزُولُ الْمَلَائِكَةِ .



(١) تكلمة من (ع) .

(٢) هو الشنفرى . والبيت في المفضليات : ١٠٩ ، والأغاني : ١٨٧/٢١ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٩ ، والتذيل والتكميل : ١٨٩/٤ .

اسبكت : طالت وامتدت .

(٣) انظر أول شرح هذه الفقرة ص : ٥٩٨ .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٣٥ ، والتذيل والتكميل : ١٨٩/٤ ، والأشياء

والنظائر : ١٤١/٤ . وعجزه : " وَبَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّداً " .

(٦) تكلمة من (ع) . (٧) المحتسب : ١٢١/٢ .

(٨) الفرقان : ٢٥ . وهي رواية الخفاف عن أبي عمرو البحر المحيط :

وفيه عندي نَظَرٌ (١).

وإن كان المضاف [المحذوف] (٢) (مثلاً) جاز الحكم على
المضاف إليه بالتكسير ، فتنعت (٣) به نكرة ، نحو : (مررتُ برجلٍ زهيرٍ
شِعْراً) ، ويُجْعَلُ حالاً للمعرفة ، نحو : (هذا زيدٌ زهيراً (٤) شِعْراً) ؛
لأنَّ الأصل : مررتُ برجلٍ مثلِ زهيرٍ ، وهذا زيدٌ مثلُ زهيرٍ ، فحُذِفَ
لفظُ (مثل) ، ونُوِيَ معناه ، فجرى مجراه ما نُويَ فيه معناه ، وإن كان
لفظه لفظَ المعرفة . ومن هذا النوع قولهم : " تفرَّقوا أيادي سبأ " (٥) ،
فجعلوه حالاً وهو في اللفظ معرفةٌ ، لأنَّهم أرادوا : مثلُ أيادي ، فحُذِفَ
(مثل) ، وأُقيم ما كان مضافاً إليه مقامه في التكسير والإعراب . وروى الثقاتُ
ياءَ (أيادي) بالسُّكُونِ مع أنَّ الموضعَ موضعُ نصبٍ ، لكنَّ خُفَّفًا للتركيبِ ،
فالزِمَ السُّكُونُ ، كما أُلزِمَ السُّكُونُ ياءُ (مَعْدِي كَرِبَ) .

وقد يجعلهم العلمُ بالمحذوفِ على حذفِ مضافٍ (٦) ومضافٍ إليه
هو مضافاً إلى ثالثٍ ، يُستغنى به عن الأول والثاني ، فمن ذلك قولهم
تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ (٧) أي : كَدُورَانِ
كَدُورَانِ عَيْنِ الَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ .

-
- (١) لعل ذلك النظر هو أنَّ الفعل يدلُّ على مصدره ، فالأولى ألا يرفعَه
على أنه فاعل أو نائب عن الفاعل .
 - (٢) تكملة من (ع) .
 - (٣) في الأصل : (فينعت) ، وأثبت ما في (ع) ، لأنَّه الأوفق .
 - (٤) في الأصل : (زهير) ، وهو وهم .
 - (٥) تقدم ص
 - (٦) في الأصل : (المضاف) بإقحام (ال) ،
 - (٧) الأحراب : ١٩٠ .

وقد تكون أربعة أسماء، مضاف أولها إلى موصوف بثالث مضاف إلى

رابع، فتُحذف الثلاثة ويكتفى بالرابع كقول الشاعر: (١)

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ (٢) ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ
أَوْ الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقَلَّبَ طَرْفَهَا حَدَرَ الصُّقُورِ

أراد: أو الحجاجُ صاحبُ عينٍ مثلِ عيني بنتِ ماءٍ، فحذف الأول والثاني
والثالث الموصوف به الثاني، وأقام مقام الثالث الرابع.

وقد تكون أربعة أسماء، مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها،

وثالثها إلى رابعها، فحذف الأول والثالث، ويبقى الثاني والرابع

قائمين مقامهما في ما كان لهما من الإعراب كقول الشاعر: (٣)

أَبَيْتَنَّا إِلَّا أَصْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنِ وَجْرَةٍ حِينًا فَحِينًا

أراد: يمثل أعينِ ظباءٍ (٤) وَجْرَةٍ، فحذف الأول والثالث وأقام مقامهما

الثاني والرابع. ومثله قول أبي ذؤيب: (٥)

فَأِنَّكَ مِنْهَا وَالتَّعَدُّرَ بَعْدَمَا لَجِجْتَ وَشَطَّتْ مِنْ فُطَيْمَةَ دَارُهَا

(١) هو إمام بن أقرم. والبيتان في سيبويه: ٢٥٤/١، والبيان

والتبیین: ٣٨٦/١، والحماسة البصرية: ٢٩٨/٢، وتهذيب

ابن عساكر: ١٠٣/٣ - ١٠٤، والتذليل والتكميل: ١٩٠/٤،

والثاني في أمالي ابن الشجري: ٣٤٤/١، والمساعد: ٣٦٥/٢.

(٢) تكملة من المصادر السابقة.

(٣) البيت بسكون نسبة في التذليل والتكميل: ١٩٠/٤، والمساعد:

٣٦٥/٢

(٤) "ظباء": في الأصل غير واضحة.

(٥) في الأصل: (مقامها)، وهو تحريف.

(٦) في الأصل: (ابن أبي) بإقحام لفظ (ابن).

والبيتان في شرح أشعار الهذليين: ٧٦/١، وشرح الكافية الشافية

: ٩٧٣/٢، والتذليل والتكميل: ١٩٠/٤.

اللحاجة: الخصومة. شطت: بَعُدت. تسبّع سوء رهسا:

تغسل إناءها من سوء ركلها سبع مرات. برجل: يمشط.

كَمَثَلِ الَّتِي قَامَتْ تُسَبِّحُ سُوءَ رَها (١) وَقَالَتْ : حَرَامٌ أَنْ يُرَجَّلَ جَارُهَا
أراد : قامت تُسَبِّحُ ذَا سُوءٍ بِر (٢) كَلَيْهَا ، ففعل مثل ما فعل قائل البيت
الأول . وإلى هذا النوعِ أُشِرْتُ بقولي : " وقد يُقامُ مُقامَ مضافٍ محذوفٍ
مضافاً إلى محذوفٍ قائمٍ مقامه رابعٌ . "

ثمَّ أُشِرْتُ إلى أَنَّ أَصْلَ * مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ * (٣) : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ
فَرَسِ الرَّسُولِ بقولي : " وقد يُستغنى بمضافٍ إلى مضافٍ إلى [مضافٍ إلى] (٤)
رابعٍ عن الثاني والثالث . "

ثمَّ أُشِرْتُ إلى حذفِ المضافِ وإبقاءِ المضافِ إليه مجروراً ، وأنه مقيسٌ
وغيرُ مقيسٍ .

فإنَّما المقيسُ فما حُذِفَ منه مضافٌ مذكورٌ قبله مثله لفظاً ومعنى بشرط
كونِ المحذوفِ بعدَ عاطفٍ منفصلٍ بـ (لا) أو غيرِ منفصلٍ [بـ (لا)] (٥) كقولهم
: " ما كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةٌ " (٦) و (ما مثلُ أُبيك وأخيك يقولان
ذلك) وكقوله : (٧)

أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أُمْرًا (٨) وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

- (١) في الأصل و (ع) : (تشيع) ، وهو تصحيف ، والتصويب من شرح الكافية
الشافعية . وفي الأصل : (صورها) ، وهو تحريف ،
- (٢) في الأصل و (ع) : (تشيع) ، وهو تصحيف ، وفي الأصل (ناصور) ،
وهو تحريف ، وفي (ع) : (وأسود) وهذا من أوهامها الكثيرة .
- (٣) طه : ٩٦ . (٤) تكملة من (ع) ومما سبق في المتن .
- (٥) تكملة من (ع) . (٦) تقدم ص : ٤٨٢ .
- (٧) هو أبو ذؤواد الإيادي ، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي بن زيد .
وهو في ديوان الإيادي : ٣٥٣ وديوان عدي : ١٩٩ ، وسيبويه :
٣٣/١ ، والكامل : ٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، والتمام : ٧٨ ، وأما لي ابن
الشجري : ٢٩٦/١ ، والإنصاف : ٧٤٣/٢ ، وابن يعيش : ٢٦/٣ ،
٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٠٠ ، والبحر المحيط : ٢٣٩/٣ ، ١١٥/٤ ، ١٧٩/٥ ،
والتذيل والتكميل : ١٩١/٤ ، ١٩٣ ، والمغني : ٣٨٢ ، وشرح أبيات
: ١٩٠/٥ ، والخزانة : ٤١٧/٤ .
- (٨) في الأصل : (يحسبين) ، وهو تصحيف ،

(١) وكقوله :

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتْحَ وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ الْفَتْحَ وَهُوَ طَائِعٌ

(٢) وكقوله :

لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوُودَ النَّازِي بِي مِنْ عَفْرَاءٍ مَا شَفَيْانِي

(٣) وكقوله :

لَوْ أَنَّ عَصَمَ عَمَاتَيْنِ وَيَذْبُلُ (٤) سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْوَعَالَا

(٥) وكقوله :

(١) نسبة المصنف في شرح عمدة الحافظ إلى بَشْرِ الْقَشْمِيرِيِّ، ونُسِبَ فِي الْوَحْشِيَّاتِ إِلَى الْكُمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ.

وهو في الوحشيات : ١٧ ، والمؤلف والمختلف : ٦١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠١ ، والتذيل والتكميل : ١٩١/٤ ، والهمع : ٥٢/٢ . وكذا رواية الأصل و (ع) والتذيل (لم) على أنه مخروم التفعيلة الأولى (عولن) ، ورواية المصادر (ولم) بتفعيلة سليمة (فعلون) .

(٢) نسبة في الدرر إلى عُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ . والبیت في التذیل والتکمیل : ١٩١/٤ ، والمساعد : ٣٦٦/٢ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والدرر : ٦٥/٢ .

(٣) هو جَرِيرٌ . والبیت في ديوانه : ٤٥٠ ، ومجالس العلماء : ٢٧٨ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٦٢/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩١/٤ ، والمساعد : ٣٦٧/٢ ، والأشباه والنظائر : ٢٩/٣ ، ومعجم ما استعجم : ٩٦٦/٣ .
العصم : الوعول سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِيحَاضِ أَيْدِيهَا . عِمَاةٌ وَيَذْبُلُ : جِبْلَانٌ بِالْعَالِيَةِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (يَدِيل) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ع) .

(٥) هُوَ الْقَطَامِيُّ . والبیت في ديوانه : ٣٢ ، والصاحبي : ٣٥٤ ، والتذيل والتكميل : ١٩١/٤ ، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦ ، وانظر البحر : ٤٨٧/٧ .

أَلَمْ يَحْزُنْكَ أَنَّ حِبَالَ قَيْسٍ (١) وَتَغْلِبَا قَدْ تَبَايَنَّا انْقِطَاعًا
والأصل : ما كلُّ سوداءَ ولا كلُّ بيضاءَ ، ولا مثلُ أبيك ومثلُ أخيك يقولان ،
وكلُّ أمرئٍ تحسبينُ أمرأً وكلُّ نارٍ ، ولم أرَ مثلَ الخيرِ ولا مثلَ الشرِّ ، ولو
أنَّ طبيبَ الإنسِ وطبيبَ الجنِّ ، ولو أنَّ عَصَمَ عماتينِ وعَصَمَ يذبلِ ، وأنَّ
حِبَالَ قَيْسٍ وحِبَالَ (٢) تَغْلِبَا .

وظنَّ بعضهم (٣) أنَّ الحذفَ في هذا النوعِ مشروطٌ بتقدُّمِ
نفيٍّ أو استفهامٍ . وليس ذلك شرطاً ، بل يجوز مع عدمهما كقول الشاعر : (٤)

لَغَيْرِ مُغْتَبِطٍ مُغْرَى بِطَوَّعِ هَسَوَى

وَنَادِمٍ مَوْلَعٍ بِالْحَزْمِ وَالرَّشَادِ

(٥) ومثله :

كُلُّ مُثَرِّفٍ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزِّ وَذِي غُرْبَةٍ وَفَقْرٍ مَهِيئُونَ

وأما غيرُ المقيسِ فما خالفَ المقيسَ بخلوهُ مما قيدته به كقراءة ابن جَمَّاز : (٦)

" تُسْرِبُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ " (٧) بالجرِّ على تقدير :

والله يريدُ عرضَ الآخرةِ . وكقول بعضِ العرب : " رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ فُلَانٍ " (٨)

(١) في الأصل : (جبال) ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : (جبال . . . جبال) ، وكلتاها تصحيف .

(٣) التذبييل والتكميل : ١٢١/٤ .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٠/٢ ، والتذبييل

والتكميل : ١٩١/٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذبييل والتكميل : ١٩١/٤ .

(٦) في الأصل : (حماة) ، وهو تحريف .

(٧) الأنفال : ٦٧ . وللقراءة انظر المحتسب : ٢٨١/١ ، والبحر

المحيط : ٥١٨/٤ .

(٨) التذبييل والتكميل : ١٩٢/٤ وما بعدها . وهذه المسألة أجازها

الكوفيون ومنعها البصريون . البحر المحيط : ١٩٠/١ ، ٢٤٥/٣ .

على تقدير : أَحَدَ تَيْمِ فُلَانٍ ، حكاه الفارسي . وكقول الشاعر :
رَحِمَ اللَّهُ أَكْثَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

على تقدير : أُعْظَمَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ . وكقول الرَّاجِزِ :
(٢)

الْأَكْلُ الْمَالَ الْيَتِيمِ بَطَرًا

يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصَلَى سَقَرًا

على تقدير : الْأَكْلُ الْمَالَ مَالَ الْيَتِيمِ . ومثله :
(٣)

أَلْمَالُ ذِي كَرَمٍ تَنْسَى مَحَامِدَهُ مَا دَامَ يَهْدُلُهُ / فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ ١٨٢/أ

على تقدير : الْمَالُ [مَالٌ] (٤) ذِي كَرَمٍ ، فحذف البدل ونوى لفظه فيقسي

عمله ، وعلى هذا يُوَجَّهُ عَلَى الْأَجْوَدِ مَا فِي حَدِيثِ الدَّجَالِ (٥) مِنْ قَوْلِ

بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : " قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَبَّئْتُ فِي الْأَرْضِ ،

قَالَ : أَرْبَعِينَ يَوْمًا " أَي : لَبَّئْتُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . ومثله : " خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ

الْأَرْثَمُ الْمَحْجَلُ ثَلَاثٌ " (٦) أَي : الْمَحْجَلُ مَحْجَلٌ ثَلَاثٌ ، فحذف البدل ،

وَأَبْقَى عَمَلَهُ ، كَمَا فُعِلَ فِي الْبَيْتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ (فِئِي)

(١) هُوَ عَمِيدُ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ . والبیت فی دیوانه : ٢٠ ، وضرائر

الشعر : ١٦٥ ، والبحر المحيط : ١٩٠ / ١ ، ٢٤٥ / ٣ ، والتذبييل

والتكميل : ١٩٢ / ٤ ، والهمع : ١٢٧ / ٢ ، والخزانة : ٤١٤ / ٤ .

والبیت برواية (طلحة) في الإنصاف : ٤١ / ١ ، وابن يعيش :

٤٧ / ١ ، ومعجم البلدان : (سجستان) ، واللسان : (طلح) ،

وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) في الأصل : (الآخر) ، وهو تحريف .

والبیتان بدون نسبة في التذبييل والتكميل : ١٩٢ / ٤ ، ومنهج السالك

: ٣٠٠ / ٢ . والبیت الشاهد في الهمع : ٥٢ / ٢ .

(٣) البیت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠١ / ٢ ، والتذبييل والتكميل

: ١٩٢ / ٤ .

(٤) تكلمة من (ع) .

(٥) في الأصل : (الرجال) ، وهو تحريف .

(٦) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في فتنة

قيل (ثلاث) ، والاولُ أجودٌ لتقدُّم مثل المحذوف . وفي صحيح البخاري: (١)
" فلما قدم جاء بالألف دينارٍ " [أي : بالألف دينارٍ] (٢) ، فحذف
البدل ، وأبقى عمله . وهذا في البدل نظير ما جاء في العطف من : (٣)
..... ونا رٍ توقُّدُ

وأمثاله .

وهذا يوجه ما رواه الكوفيون من قول العرب : " الخمسةُ
الأثوابِ " (٤) أي : الخمسةُ خمسةُ الأثوابِ ، فحذفوا البدل ، وأبقوا عمله .
وعلى هذه الشواهدِ وأمثالها نبهتُ بقولي : " ورُبَّما جرَّ المضافُ المحذوفُ
دونَ عطفٍ ومع عاطفٍ مفصولٍ بغير (لا) " .

(ص) " فصل : يجوز في الشَّعرِ فصلُ المضافِ بالظرفِ
والجارِ والمجرورِ بقوةٍ إن تعلَّقا به ، وإلاَّ فيضعف .
ومثله في الضعفِ الفصلُ بمفعولٍ [به] (٥) متعلِّقٍ
بغيرِ المضافِ ، وبفاعلٍ مطلقاً ، وبنداءٍ ، ونعتٍ ،
وبفعلٍ مُلغى .

====
الدجال " من كتاب الفتن : ٥١١/٤ .
وأخرجه بلفظ : (أربعون يوماً) أبو داود في باب " خروج
الدجال " من كتاب " الملاحم " : ١١٧/٤ ، وابن ماجه في
باب " فتنة الدجال " من كتاب " الفتن " : ١٣٥٦/٢ ، وعليه
هذا اللفظ يفوت الاستشهاد .
(٧) تقدم ص : ٤٨١ . وفي الأصل : (ثلاث) ، وهو تحريف .

- (١) لم أستطع الوقوف عليه في صحيح البخاري رغم البحث والتنقيب . ولم
أقفا عليه في غيره مما بين يدي من كتب الحديث .
(٢) تكلمة من (ع) .
(٣) تقدم ص : ٦٠٤ .
(٤) تقدم ص : ٩٠٤ .
(٥) تكلمة من (ع) .

وإن كان المضاف مصدرًا جازاً أن يُضاف نظماً ونثراً
إلى فاعله مفصلاً بمفعوله ، ورُبَّما فُصلَ فـي
اختيارِ اسمِ الفاعلِ المضافِ إلى المفعولِ بمفعولٍ
آخرٍ أو جارٍ ومجرورٍ .

(هـ) من أمثلة فصل المضاف بالظرف قول الشاعر : (١)

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدَحَتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً يَعْسِيلِ

ومن أمثلة فصله بالجار والمجرور قول الآخر : (٢)

لَا نَتَّ مَعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةً يَضَلُّ بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

فتقدير الأول : كَنَاحَتِ صَخْرَةً يَوْمًا ، وتقدير الثاني : لَا نَتَّ مَعْتَادُ مُصَابِرَةً

فِي الْهَيْجَا . فهذا النوع من أحسن الفصل ؛ لأنه فصل بمعمول (٣) المضاف ،

فكان فيه قوَّةٌ ، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ، ولا يختصُّ بالاضطرار .

وذلك أقول لوروده في حديثي الدرداء - رضي الله عنه - :

" أَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ (٤) : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا (٥) لِي صَاحِبِي "

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٨٠ / ٢ ، ورسالة الصاهل

والشاحج : ٤٧٣ ، وضرائر الشعر : ١٩٣ ، وشرح عمدة الحافظ :

٣٢٨ ، والتذبييل والتكميل : ١٩٤ / ٤ ، والجمع : ٥٢ / ٢ ، واللسان :

(عسل) .

راشه : نفعه وأصلح حاله . العسيل : مكنسة العطار ، وهو
شعر يكتسب به الطيب .

(٢) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٤ / ٢ ، والتذبييل والتكميل

: ١٩٤ / ٤ ، والمساعد : ٣٦٨ / ٢ ، والعيني : ٤٨٥ / ٣ .

(٣) في الأصل : (معمول) ، وهو تحريف .

(٤) أخرجه البخاري في باب " حدثنا الحميري " من أبواب " فضائل

الصحابة " : ٦ / ٥ ، وفي باب " تفسير سورة الأعراف " من كتاب

" التفسير " : ٧٥ / ٦ ، وانظر شواهد التوضيح : ١٦٣ .

(٥) في الأصل و (ع) : (تاركوا) بألف التفريق ، وهو وهم . وحيث تكررت

هذه اللفظة فيما نستقدم فإن رسمها في النسختين كما ذكرت .

أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لي ، ففصل بالجار والمجرور ؛ لا^١ الله متعلِّق بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدلَّ ذلك على ضعف قول مَنْ خَصَّه بالضرورة^(١) . وفي كلام بعض مَنْ يوثقُ بعربيَّته : "ترك يوماً نفسك وهوها سعيّ فسي رداها"^(٢) . ففصل في الاختيار بالظرف ، فعلم أن مثله لا حَجَرَ على المتكلم به ناظماً وناثراً . وإنما يُحَجَرُ على مَنْ فصل بما لا يتعلَّق بالمضاف كقول الشاعر^(٣) :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابَ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
ففصل بين (كف) و (يهودي) ب (يوماً) ، وهو متعلِّق ب (خط) ، فمثل هذا ضعيفٌ حقيقياً بالألّا يجوز إلا في ضرورة لما فيه من الفصل بأجنبي .

ومثله في الضعف والاختصاص بالضرورة الفصلُ بمفعول به متعلِّقٍ بغير المضاف كقول جرير^(٤) :

- (١) انظر المسألة في الإنصاف : ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٩/٣ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٩٣/١ ، والتذليل والتكميل : ١٩٤/٤ وما بعدها .
- (٢) التذليل والتكميل : ١٩٤/٤ ، ١٩٥ ، والمساعد : ٣٦٨/٢ ، والهمع : ٥٥٢/٢ .
- (٣) هو أبو حنيفة النُّميري . والبيت في سيبويه : ٩١/١ ، والمقتضب : ٣٧٧/٤ ، والأصول : ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، وأما ابن الشجري : ٢٥٠/٢ ، والإنصاف : ٤٣٢/٢ ، وابن يعيش : ١٠٣/١ ، وضرائر الشعر : ١٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٩/٢ ، والبحر المحيط : ٣٣٢/١ ، ٢٢٩/٤ ، والتذليل والتكميل : ١٩٤/٤ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والخزانة : ٤١٩/٤ ، واللسان : (عجم) .
- (٤) البيت في ديوانه : ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٨٩/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٩٤/٤ ، والعيني : ٣٧٤/٣ ، والهمع : ٥٥٢/٢ . وفي الديوان صُبط " . . . ندى المسواك ريقها . . .) وعليه يفوت الاستشهاد . الاتياع : استخرج الريق بالمسواك . الرصف : الصافي .

(١) يَسْقِي أُنْتِيحَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُنْزَةِ الرَّصَصُ

أراد : يسقي (١) ندى ريقها المسواك .

ومثله في الضعف الفصل بالفاعل مطلقاً ، أي سواه في ذلك

ما تعلق بالمضاف ، وما تعلق بغير المضاف . فالتعلق به كقول الشاعر : (٢)

تَرَى أَسْهُمًا لِلْعَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي (٣) وَلَا تَرَعُوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِ نَا الْعَزْمِ

أراد : ولا ترعوي عن أن تنقض أهواؤنا (٤) العزم ، ففصل ب (أهوائنا)

وهو فاعل (النقص) بينه وبين المفعول المضاف إليه وهو (العزم) .

والتعلق بغيره كقول الشاعر : (٥)

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِبِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

أراد : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، ففصل بين (أيام) و (إذ) بفاعل

(أنجب) ، ولا عمل ل (أيام) فيه ، كما كان للنقض في الأهواء .

ومِنَ الْفَصْلِ بِفَاعِلٍ مَرْتَفِعٍ بِالْمُضَافِ قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٦)

(١) في الأصل : (تسقي) ، وهو تصحيف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني :

٤٨٨ / ٣ .

تصمي : من أصميت الصيد ، إذا رميته فقتلته بحيث تراه . تنمي :

من أنميت الصيد ، إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

(٣) في الأصل : (اسمها . . . ولا تنهي) ، وكلاهما تحريف ، والتصويب

من (٤) .

(٤) في الأصل و (٤) : (ينقض أهواؤنا) ، وهو وهم .

(٥) هو الأعشى . والبيت في ديوانه : ٢٣٥ برواية : " أنجب أيام

والديه به " وعليها يفوت الاستشهاد .

وهو برواية الشرح في المحتسب : ١٥٢ / ١ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩٩١ / ٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٤ ، والتذييل

والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني : ٤٧٧ / ٣ .

(٦) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٩٩٣ / ٢ ، وشرح

مَا إِنِّ عَرَفْنَا لِلنَّهْوَى مِنْ طِئِبِّ

وَلَا جَهْلُنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

(١) وَزَعَمَ السِّيرَافِيُّ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

(٢) تَعَرُّ عَلَى مَا تَسْتَعِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ
عَلَّالَ عَجْدَ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدْرَهَا

قد فصل فيه (عجد القيس) وهو فاعل (شفت) بين (علائل) و (صدرها) وهما مضاف ومضاف إليه . والذي قاله غير متعين لإمكان جعل (علائل) غير مضاف ، وجعله ساقط التثوين لمنعه الصرف ، وانجرار (صدرها) على أنه بدل من الضمير في قوله : (منها) . وهذا التوجيه راجح على ما ذهب إليه السيرافي لكثرة نظائره وعدم أمر لا يستباح^(٤) إلا في الضرورة وعلى سبيل النذور .

ب/١٨٢

/ ومثله في الضعف والنذور الفصل بالتداء كقول الشاعر:^(٥)

وفاق - كعب - بجمر منقذك من تغجيل تهلكة والخلد في سقرا

أرا : وفاق بجمير يا كعب ، والعراد بجمير وكعب ابنا زهير رضي الله عن

=== عدة الحافظ : ٤٩٣ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني :

٤٨٣ / ٣ ، والهمع : ٥٥٣ / ٢

(١) سقط هذا الموضع من نسخة شرح السيرافي التي بين يدي .

والبيت بدون نسبة في الإنصاف : ٤٢٨ / ٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٩٩١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والخزانة :

٤١٣ / ٤

(٢) في الأصل : (تستمد) ، وهو تحريف ،

(٣) في الأصل : (وهو) ، وهو تحريف .

(٤) "لا يستباح" : في الأصل غير واضحة .

(٥) هو بجمير بن زهير بن أبي سلمى . والبيت في التذييل والتكميل :

١٩٥ / ٤ ، ومنهجهج السالك : ٣٠٥ / ٢ ، والعيني : ٤٨٩ / ٣ ،

والهمع : ٥٥٣ / ٢

(١) بَجَيْرٍ وَرَحِمٍ كَعَبًا . وكقول الرَّاجِزِ :

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ -

زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أراد : كأن بردون زيد . ومثله قول الفرزدق (٢) :

إِذَا مَا - أَبَا حَفْصٍ - أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شُعْرَاءِ النَّاسِ يَعْلُقُونَ قَصِيدُهَا

أراد : إذا ما أتتك يا أبا حفص .

ومثله في الضعف الفصل بالنتع كقول الشاعر يخاطب معاوية

(٣) - رحمه الله - :

تَجَوَّتَ وَقَدْ بَلَ الرَّادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْإِبَاطِحِ طَالِبِ

أراد : من [ابن] (٤) أبي طالب شيخ الإباطح . ومثله قول الفرزدق (٥) :

وَلَيْتَنِي حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَا أَحْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أراد : بيمين مقسم أصدق من يمينك ، ففصل بين (أصدق) وهو نعت

(يمين) وبين (مقسم) ، كما فصل بين (أبي) و (طالب) ب (شيخ

الإباطح) .

(١) البيتان بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٩٥ ، والتذييل

والتكميل : ١٩٥/٤ ، والعيني : ٤٨/٣ ، والهمع : ٥٣/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٦٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٦ ،

والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ .

(٣) في (ع) : (رضي الله عنه) .

والبيت في شرح الكافية الشافية : ٩٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٤٩٦ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ ، والعيني : ٤٧٨/٣ ،

والهمع : ٥٢/٢ .

(٤) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٢٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ ،

ومنهج السالك : ٣٠٥/٢ ، والعيني : ٤٨٤/٣ .

ومثله قولُ سُوَيْدِ بْنِ الصَّامِتِ يُخَاطِبُ قَوْمَهُ : (١)

أُدِينُ وَمَا دِينِي عَلَيْكُمْ بِمَغْتَرَمٍ وَلَكِنَّ عَلَى الشَّمِّ [الجلاد] القَرايحِ (٢)
عَلَى كُلِّ خَمَّارٍ كَأَنَّ عِمَادَهُ طُلَيْنٌ يَقَارِي أَوْ يَحْمَأَةُ مَائِيحِ
لَهَا خَائِلٌ أَوْعَى يَوْمَ يَوْمٍ كَلَّمَا (٣) تَنَاوَلَ كَفَّاهُ الْيَسَارَ الْجَوَانِحِ
أَرَادَ : أَوْعَى الْجَوَانِحِ ، فَفَصَلَ بِنَعْتِ [و] (٤) هُوَ جَمَلَةٌ ، لَا تُنَبَّهُ فِي حَكْمِ
نَعْتِ مَفْرُودٍ .

ومثالُ الفصلِ بِفعلٍ مُلغًى ما أنشد ابنُ السَّكَيْتِ مِنْ قولِ الشَّاعِرِ : (٥)

(١) الأبيات في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والأوليان في السمت :
٣٦١ / ١ ، والاقتضاب : ٣٧٥ . والثالث في شرح عمدة الحافظ :
٥٤٩٧

الشم : الطول . الجلاد : الصوابر على الحر والبرد والعطش .
القرايح : العراد القراويح ، جمع قَرَوَاح ، وهي النخلة المطساء
الجرداء الطويلة ، اضطر فحذف ياء قراويح . المائح : الذي
ينزل إلى قرار البئر إذا قلَّ ماؤها فَيَمَلُّ الدَّلْوُ بِيَدِهِ . الخوار :
الغزير الحَمَل . الخائل : القِيم . الجوانح : الأضلاع ممَّا
يلبي الصدر . أوعى الجوانح : مَجْبُورُهَا بَعْدَ كَسْرِ . يَوْمَ يَوْمِهِ :
يُصَوِّتُ . الْيَسَارُ : الْغِنَى .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في الأصل : (حائل . . . بوسة) ، وكلاهما تصحيف .

(٤) تكملة من (ع) .

(٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ .

والبيت الشاهد في العيني : ٤٩٠ / ٣ ، والهمع : ٥٣ / ٢ ،

والمساعد : ٣٧٢ / ٢ .

المهاري : جمع مَهْرِيَّة ، وهي الإبل المنسوبة إلى مَهْرَةَ . الدَّبران :
من منازل القمر ، وهو مشتمل على خمسة كواكب من الثور ، سُمِّيَ بِذَلِكَ
لأنَّه يَتَّبِعُ الثَّرِيَا . عسف : قطع . الكفار : لعله جمع (كفسر)
، وهو القرية ، سريانية .

أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا الْمَهَارَى نُسَائِلُ حَيِّ بُيُوتَةِ أَيْنَ سَارَا ^(١)
 يَا أَيُّ - تُرَاهُمْ - الْأَرْضِينَ حَلَّوْا أَلَّا لَدَيْرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا ^(٢)

أراد : بأيّ الأرضين تُرَاهم حلّوا ، ففصل ب (تراهم) ، وهو فعل مُلغى ،
 بين (أي) ^(٣) و (الأرضين) ، وهما مضاف ومضاف إليه ، وهذا مسن ^(٤)
 الغرابة مثل الفصل بنعت هو جملة ، وقد تقدّم ذكره .

وتقدّم أيضاً أنّ الفصل بعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جديراً
 بأن يكون جائزاً في الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ، واستدلّت على ذلك
 بقوله - صلى الله عليه وسلم - : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي " ^(٥) ، ويقول
 بعض العرب : " تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعِي فِي رَدَاهَا " ^(٦) ، وأقوى
 الأدلّة على ذلك قراءة ابن عامر - رضي الله عنه - : * وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ
 الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ * ^(٧) ، لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزّزة
 إلى موثوق بعربيّته قبل التعلّم ، فإنه من كبار التابعين ومن الذين يُقتدى
 بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلم منهم
 مجاورة للعجم يحدّث بها اللحن ، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أنّ أحد
 شيوخه الذين عولّ عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

-
- (١) في الأصل : (عن بنينة) ، وهو تحريف ،
 (٢) في الأصل : (الديران) بإسقاط الهمزة وتصحيف الباء
 بباء ، وفي (ع) : (الديران) بإسقاط الهمزة .
 (٣) في الأصل : (أي) ، وهو تحريف ،
 (٤) في (ع) : (وهذا في . . .) .
 (٥) تقدم ص : ٦٠٩ .
 (٦) تقدم ص : ٦١٠ .
 (٧) الأُنعام : ١٣٧ ، وللقرآنة انظر السبعة : ٢٧٠ ، والكشف :
 ٤٥٣/١ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٢٧٣ .

وتوجيه (١) ما قرأ به في قياس النحو (٢) قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت
على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة
أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل [أن] (٣) المضاف إليه

مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية . فلولم تستعمل العرب الفصل

المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي

كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم (٤) بجواره

[مطلقاً] (٥) . وأيضاً فقد فصل في قول (٦) النبي - صلى الله عليه وسلم -

: " هل أنتم تاركو لي صاحبي " (٧) بالجار والمجرور ، والمضاف فيسه

اسم فاعل ، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المعنوي ، ففصل المصدر لخلوه

من الضمير [أسهل و] (٩) أحق بالجواز ، ولذلك قلت نظائر " هل أنتم

تاركو لي صاحبي " ، وكثرت نظائر * قتل أولادهم شركائهم * فمنها

-
- (١) في الأصل : (تجويز) ، وهو تحريف .
(٢) في الأصل : (التحرير) ، وهو تحريف .
(٣) تكملة من (ع) .
(٤) في الأصل : (فحكم) ، وهو تحريف .
(٥) تكملة من (ع) .
(٦) في الأصل : (يقول) ، وهو تحريف .
(٧) تقدم ص : ٦٠٩ .
(٨) في الأصل : (بحلوه) ، وهو تحريف .
(٩) تكملة من (ع) .

قَوْلُ الطَّرْمَاحِ : (١)

يَطْفَنَ بِحَوْزِيٍّ الْعَرَائِعَ لَمْ يَرَعْ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِينِ

(٢) ومنها :

(٣)
عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُهَاتِ الْأَجَادِلِ
وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِبُهْلِكِ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ

(٤) ومنها :

يَفْرُكُنَ حَبَّ السَّنْبِيلِ الْكُنْفِجِ

فِي الْقَاعِ فَرَكَ الْقَطْنَ الْمَحَالِجِ

وَأَنشَدَ أَبُو عَمِيْدَةَ (٥) :

(٦)

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِيْسَ

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادَ الدَّائِسَ

(١) البيت في ديوانه : ٤٨٦ ، والمعاني الكبير : ٢ / ٧٢٠ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، والإيضاح : ٢ / ٤٢٩ ، وضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٩٢ ، والتذليل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣٠ ، واللسان : (حوز) . الضمير في (يطفن) يعود إلى بقر الوحش التي يصفها الشاعر . الحوزي : فحلها .

(٢) نسبهما المصنف في شرح عمدة الحفاظ : ٤٩١ إلى بعض الطائيين . وهما في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٧ ، والتذليل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والعيني : ٣ / ٤٦٥ .

(٣) في الأصل : (غنوا) ، وهو تصحيف ،

(٤) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى جَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيِّ وَأَبِي جَنْدَلِ الطُّهَوِيِّ .

وهما في ضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٩٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٦ ، والتذليل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والعيني : ٣ / ٤٥٧ ، وهما في اللسان : (حنيج) ، (حنجد) بروايسة :

... فَرَكَ الْقَطْنَ بِالْمَحَالِجِ " وعلیها یفوت الاستشهاد .

(٥) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى عَمْرِو بْنِ كَلْثُومٍ . وهما في ضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٦ ، والتذليل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والعيني :

٣ / ٣٦١ . الْمَازِيَّ : الدَّارُ الْعَلِيَّةُ .

(٦) في الأصل : (وخلق) ، وهو تصحيف .

وأُشْدِ الْإِخْفَشَ (١)

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

(٢) وأُشْدِ شَعْلَبَ بَجْرٍ (مطر) من قول الشاعر:

لَيْنٌ كَانَ النَّكَّاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرٌ حَرَامٌ

ومما يؤيد * هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي * (٣) قراءةُ بعض السلف - رضي الله

عنه - : * فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلِهِ * (٤) - ففصل فيها اسم

أ/١٨٣

الفاعل / المضاف إلى مفعول بنفعول آخر .

(ص) "فصل : الأصحُّ بقاءُ إعرابِ المعربِ إذا أُضِيفَ

إلى ياءِ المتكلمِ ظاهراً في المثني مطلقاً وفي

(١)

نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى بَعْضِ الْمَدَنِيِّينَ الْمَوْلَدِينَ . وهو في معاني القرآن

للغفراء : ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، ومجالس شعلب : ١٢٥/١ ، والخصائص

: ٤٠٦/٢ ، والإنصاف : ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش : ٢٢٠/٣ ، ١٩٩/٣

وشرح الكافية الشافية : ٩٨٥/٢ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/٤ ،

والتذبيد والتكميل : ١٩٦/٤ ، والخزانة : ٤١٥/٤ .

ورأى الغفراء (٨٢/٢) أَنَّ صَوَابَهُ : " زَجَّ الْقَلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ "

وعلى ما رآه بنوت الاستشهاد .

وانظر الكتاب تحقيق هارون : ١٧٦/١ الحاشية .

(٢) تقدم ص : ٣٢٢ .

(٣) تقدم ص : ٦٠٩ .

(٤) إبراهيم : ٤٧ والقراءة بدون نسبة في معاني القرآن للغفراء : ٨١/٢ ،

والبحر المحيط : ٤٣٩ / ٥ .

المجموع على حده غير مرفوع ، وفيما سواهما مجروراً ،
ومقدّراً فيما سوى ذلك . ويكسر متلوها إن لم يكن
حرفاً لين يلي حركةً .
وتُفتح الياءُ أو تُسكَن . وإن نودي المضاف إليها
إضافة تخصيصٍ جازاً أيضاً حذفها ، وقبلها ألفاً ،
والاستغناءُ عنها بالفتحة . ورُبما وردت الثلاثةُ
دونَ نداءٍ . وقد يُضمُّ فيه ما قبل الياءِ المحذوفةُ ،
وتنوي الإضافةُ . وتُفتح في الحالين بعدَ حرفِ
اللينِ التالي حركةً ، ويُدغم فيها إن كان ياءً
أو واوًا ، وإن كان ألفاً لغير تثنية جاز في لغة
هذيلِ القلبِ والإدغام . ورُبما كُسرت مدغماً فيها ،
أو بعدَ ألفٍ .

ويجوز في (أبي ، وأخي) : (أبي ، وأخي) ،
وفاقلاً لا بي^(١) العباس .

وحذف الميم (الفم) مضافاً أكثر من ثبوته ،
و (في) [مع]^(٢) حذف الميم واجب .

(ش) مِنَ المضافِ إلى يا المتكلم ما كان مبنياً قبل الإضافة ك (لَدُنْ ، وأحدَ
عشر) ، وما كان معرباً قبلها ، وهو الكثير . فما كان مبنياً لا يزال مبنياً ،
وما كان معرباً يعرض له تقدير الإعراب بعد أن كان ظاهراً ، ما لم يكن
مثنىً ، فيظهر إعرابه في الأحوال الثلاثة ، وكذا المجموع على حد التثنية
في حال الجرِّ والنصبِ ، وأما في حال الرفع فيقدَّر إعرابه^(٣) كقول الشاعر^(٤) :

(١) في الأصل : (لابن) ، وهو وهم .

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ١٩٨/٤ ، والمساعد : ٣٧٤/٢ ، والرضي
على الكافية : ٢٩٤/١ .

(٤) هو أبو ذؤيب . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٦/١ ،

أُودَى بِنِيَّ وَأُودَعُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعِبْرَةً لَا تُقْلِعُ
وَزَعَمَ الْجُرْجَانِيُّ وَوَاتَقَهُ ابْنُ الْخَشَّابِ وَالْمَطْرِزِيُّ (١) ، وهو الظاهر من قول
الزَّمَخْشَرِيِّ (٢) أَنَّ الْمَضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ . وفي كلام ابن السَّراج (٣)
احْتِمَالٌ وَسَابِقٌ مَرَادُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَكْسُورَ الْأَخِيرَ لِلِإِضَافَةِ إِلَى الْيَاءِ مَعْرَبٌ تَقْدِيرًا فَنِي
الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْإِعْرَابِ مِنْهُ فِي الْحَالَيْنِ قَدْ شُغِلَ بِالْكَسْرِ
الْمَجْلُوبَةِ تَوَطُّئًا لِلْيَاءِ ، فَتَعَدَّرَ اللَّفْظُ بِغَيْرِهَا ، فَحُكِمَ بِالتَّقْدِيرِ ، كَمَا
فُعِلَ فِي الْمَقْصُورِ .

وَأَمَّا حَالُ الْجُرِّ فَالْإِعْرَابُ ظَاهِرٌ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّقْدِيرِ . هَذَا عِنْدِي
هُوَ الصَّحِيحُ ، وَمَنْ قَدَّرَ كَسْرَهُ أُخْرَى فَقَدْ ارْتَكَبَ تَكْلُفًا ، لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةَ
إِلَيْهِ .

وَلَمْ أُوَافِقِ الْجُرْجَانِيَّ فِي بِنَاءِ الْمَضَافِ إِلَى الْيَاءِ ، وَإِنْ كَانَ فِي تَقْدِيرِ
إِعْرَابِهِ تَكْلُفٌ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْأَسْمَاءِ أَسْبَابًا ، كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ مِنْهُ ،
فَيَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ بِنَاءَهُ مَخَالِفَةُ النَّظَائِرِ ، فَلِذَلِكَ اتَّبَعْتُهُ رَدًّا ، وَلَمْ أَرِ مِنْ
خِلَافِهِ بَدَأًا .

فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ سَبَبَ بِنَائِهِ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ رَدًّا ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ
أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : اسْتِلْزَامُهُ بِنَاءَ الْمَضَافِ إِلَى سَائِرِ الْمَضْرَمَاتِ ، بَلِ السَّيِّئِ
سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَمَكِّنُ لَهَا ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَمَا اسْتَلْزَمَ بَاطِلًا فَهُوَ بَاطِلٌ .

=== وَالْمُفْضَلِيَّاتُ : ٤٢١ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٤٤٧/٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

: ١٩٨/٤ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٤٩٨/٣ .

(١) الْجَمَلُ لِلْجُرْجَانِيِّ : ١١ ، وَالْعَرْتَجَلُ : ١٠٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١٩٧/٤ .

(٢) الْمُفْضَلُ : ١٠٧ .

(٣) الْأَصُولُ : ٣٦٥/٢ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ مَرَادَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَا

فِي غَيْرِهِ مِمَّا وَصَلْنَا مِنْ شَرْحِهِ .

الثاني : أن ذلك يستلزم بناءً المثنى المضاف (١) إلى ياء المتكلم ،
ويناؤه باطلٌ ، وما يستلزم باطلاً فهو باطلٌ .

الثالث : أن المضاف إلى غير متمكّن لا يُسبني لمجرد الإضافة ،
بل للإضافة مع كونه قبلها مناسباً للحرف في الإبهام والجُمود ك (غير) (٢) ،
والمضاف إلى ياء المتكلم لا يُشترط ذلك في كسر آخره ، فدل ذلك على أنه
غير مستحقٌّ للبناء .

وقد يُنتصر للجرجاني بأن يُقال : لا أُسَلِّمُ انحصاراً ما يوجب بناءً
الأسماء في مناسبة الحرف ، [بل] (٣) يُضاف إليها كون آخر الكلمة
لا يتأثّر فيه تأثّرٌ يعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتأنيث وتذكير ، فيلزم (٤)
من ذلك بناءً المضاف المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور ، فإن إعرابه
يظهر في تصغيره ك (فُتِي) ، وفي تكبيره ك (فُتِيَّة) ، وفي تأنيثه
ك (فتاة) ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يظهر له إعرابٌ في الأحوال
الخمس ، فمن أدعى فيه إعراباً مقدّراً فقد أدعى ما لا دليل عليه ،
بخلاف المقصور فإن ظهور إعرابه في الأحوال الثلاثة يدل على صحّة
تقديره في غيرها .

وقد يُنتصر له أيضاً بأن يُقال : لا أُسَلِّمُ خلواً المضاف إلى ياء
المتكلم من مناسبة الحرف ، لأنه شبيه ب (الذي) في أنّ آخره ياء كياء
(الذي) في كونها بعد كسرة لازمة ، وصالحةً للحذف ، وغير حرفٍ إعرابٍ ،
وفي أنه يتغير في التثنية تغيراً متيقناً وفي الجمع تغيراً محتملاً (٥) ،

(١) في الأصل : (. . . والمضاف) ، بإقحام الواو ،

(٢) انظر ما سلف ص : ٥٩٢ .

(٣) تكلمة من (ع) .

(٤) في الأصل : (فلزم) ، وأثبت ما في (ع) ، لأنه الاً وفق .

(٥) انظر ما سلف ج ١ ص : ٣٢ / ب .

و (الذي) مناسبٌ للحرف ، ومناسبٌ المناسبِ مناسبٌ ، فاستحقاقُ بناءِ
المضافِ إلى الياءِ بمناسبة (الذي) شبهً باستحقاقِ بناءِ (رقاشِ) بمناسبة
(نزالِ) .^(١)

وهذا التَّوجِيهُ والذي قبله مِنْ المعاني التي انفردتْ بالعشور

عليها دونَ سبقي إليها .

وقولي : " وَيُكْسَرُ مِثْلُهَا " أي : مِثْلُ الْيَاءِ كَقَوْلِكَ فِي (قَلَمِ)

: (قَلَمِ) ، وتجرى هذه الكسرةُ / مَجْرَى كَسْرَةِ الْإِعْرَابِ فِي أَثْنَيْهَا تَظْهَرُ ١٨٣ / ب

في الحرفِ الصَّحِيحِ كَظْهَرِهَا فِي مِيمِ (قَلَمِ) وَفِي حَرْفِ الْعِلَّةِ الْجَارِي

مَجْرَى الصَّحِيحِ كَ (ظَبِي ، وَصَبِي ، وَدَلْوِي ، وَفَلْوِي)^(٢) ، وَتَقْدَرُ

فِي الْحَرْفِ الْمَعْتَلِ الَّذِي لَا يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ . وَيَتَّبِعُهَا مَا قَبْلَهَا

كَمَا يَتَّبِعُ مَا قَبْلَ كَسْرَةِ الْإِعْرَابِ ، يُقَالُ : (هَذَا أُبْنِي) بِكَسْرِ النَّونِ ، كَمَا

تَقُولُ فِي الْجَرِّ : (مَرَرْتُ بِأَبْنِي) . وَمَنْ أَتْبَعَ فِي (الْقَمِ) فَقَالَ : (نَظَرْتُ

إِلَى نَيْمِ)^(٣) قَالَ هُنَا : (نَظَرَ إِلَى نَيْمِ) .

وتقول فيما في آخره^(٤) حَرْفُ عِلَّةٍ بَعْدَ حَرَكَةٍ : (هَذَا دَاعِي ،

وَمَوْلَايَ ، وَيَا أُبْنِي^(٥) ، وَيَا بَنِي ، وَرَأَيْتُ مُصْطَفِيَّ ، وَجَاءَ بَنِيَّ وَمُصْطَفَسِيَّ) .

وَالْأَصْلُ : جَاءَ بَنُوِي وَمُصْطَفَوِي ، ففُعِلَ بِهِمَا مِنَ الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ مَا فُعِلَ

بِجَمْعِ (أَلْوِي)^(٦) وَمَصْدَرِ (طَوَيْتِ) حِينَ قِيلَ فِيهِمَا : (لِي ، وَطِي)

بِالْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ ، وَفِي تَحْوِيلِ بَنُوِي إِلَى (بَنِي) زِيَادَةٌ تَبْدِيلِ ضَمَّةٍ

النَّونِ كَسْرَةً ، فَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِهِ (مَرْمِي) ، فَإِنَّ^(٧) أَصْلَهُ : مَرْمُوِي ، فَأُبْدِلَتْ

(١) نفس الحاشية السالفة .

(٢) الفلُو : المهر الصغير .

(٣) انظر اللسان : (فم) .

(٤) في (ع) : (فيما آخره . . .) .

(٥) في الأصل و (ع) : (يا بني) ، وهما تسقطان همزة الوصل دائماً

بعد (يا) .

(٦) من قولهم : (قرن ألوي) .

(٧) في الأصل : (في أن) ، وهو تحريف .

الضمة كسرةً والواو ياءً، وأدغمت، وكذا فُعِلَ بـ (بَنُوِي) حين قيل:
 [فيه] (١) : (بَنِي) . ومن قال : (غير ماضي) فأجرى المنقوص
 مجرى الصحيح في ظهور كسرة الإعراب لا يقول هنا (٢) : ماضي، لأن كسرة
 الإعراب عارضة، متعرضة لأن تخلفها الفتحة والضمة، وهذه الكسرة
 لازمة، لا تخلفها مع الإضافة إلى الياء غيرها، فكانت أثقل، ولذلك لم
 تظهر في اختيار ولا اضطرار، بخلاف كسرة ماضي ونحوه .

وقد دخل في حرف اللين الذي يلي حركةً علامتا (٣) التثنية،

نحو : (جاء غلاماي) ، وعلامتا الجمع ، نحو : (جاء مكرمي ومصطفي) . (٤)

ثم قلت : " وُفْتِحَ الياءُ أَوْ تَسْكُنَ " فَعِلِمَ مِنَ الإِطْلَاقِ جَوَازُ

المرين في نداءٍ وغيره .

ثم قلت : " وإن نودي المضاف إليها إضافة تخصيصٍ جازٍ أيضاً

حذفها وقلبها ألفاً والاستغناء عنها بالفتحة " فَعِلِمَ بهذا أن في الياء

التي يضاف إليها غير العنادي وجهان مشهوران ، وفي التي يضاف إليها

العنادي خمسة أوجه .

يقال في غير النداء : (جاء غلامي ، وغلامي) ، ويقال في النداء :

(يا غلامي ، ويا غلامي ، ويا غلام ، ويا غلاماً ، ويا غلام) بحذف الألف مع

خفتها ، لأنها بدلٌ من الياء ، فجرت مجراها في الاستغناء عنها بحركة .

ثم قلت : " ورُبُّما وَرَدَتِ الثَّلَاثَةُ فِي غَيْرِ نَدَاءٍ " فَأَشْرْتُ إِلَى نَحْوِ

قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ (٥) بحذف الياء

(١) تكملة من (ع) .

(٢) في الأصل : (لا يقول بها) وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (علامة) ، وهو تحريف .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٩٩/ب) .

وحقه : (. . . نحو : جاء غلامي ، ورأيت غلامي . . . ومصطفي ،

ورأيت مكرمي ومصطفي) .

(٥) الزمر : ١٧-١٨ .

حَطًا ووقفاً (١) ، وإلى نحو قول الشاعر (٢) :

أَطَوْفًا مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي ^(٣)
إِلَى أَمَاوِيٍّ وَيُنِي النَّقِيحُ

وإلى نحو قول الآخر (٤) :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي يَلْمَفًا وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوِائِسِي

أراد : بقول لَهْفًا ، والأصل : لَهْفِي . فأبدل الياء ألفاً دون نداء ، ثُمَّ حذفتها ، واستغنى بالفتحة ، كما حذفت الياء واستغنى بالكسرة .

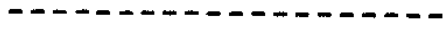
وقيدت الإضافة بأن تكون إضافة تخصيصٍ احترازاً من نحو :

(يَا مُكْرِمِي) وأنت تريد الحال أو (٥) الاستقبال ، فإنَّ إضافته إضافةٌ

تخفيف ، فالياء في نية الانفصال ، كما يكون (زيد) في نية الانفصال

إذا قلت : (يَا مُكْرِمَ زَيْدِ الْآنَ ، أَوْ غَدًا) ، وإذا كانت في نية الانفصال

لم تمازج ما اتصلت به ، فتشبهت بياء قاضي ، فتشاركها (٦) في جواز الحذف .



(١) لم يقل المصنف : (ووصلاً) ، لأنَّ الياء في الوصل لا تلفظ لالتقاء الساكنين .

(٢) هو تقيع بن جرموز بن عبد شمع . والبيت في معاني القرآن للفراء :

١٧٦/٢ ، والموت تلفاً والمختلف : ١٩٥ ، والمقرب : ٢١٧/١ ،

وضرائع الشعر : ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٦/٢ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥١٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٠١ ، ٢٠٠/٤ ،

والعيني : ٤٧/٤ ، والهمع : ٥٣/٢ ، واللسان : (نقع) .

(٣) في الأصل : (وتي ويني) ، وهو وهم ، والتصويب من (ع) .

(٤) البيت بدون نسبة في الخصائص : ١٣٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب :

٥٢١/٢ ، ٧٢٨ ، وأما علي بن الشجري : ٧٤/٢ ، والمقرب : ١٨١/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥١٢ ،

والبحر المحيط : ٢٢٦/٥ ، والتذيل والتكميل : ٢٠١/٤ ، والهمع

: ٥٣/٢ ، والأشياء والنظائر : ١٧١/١ ، والخزانة : ١٣١/١ ، وشرح

شواهد شرح الشافية : ٢٠٨ .

(٥) في الأصل : (و) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : (فشاركها) ، وهو تحريف .

والحاصل أنَّ ياء المتكلم المضاف إليها منادى هو اسم فاعل بمعنى الحال أو (١) الاستقبال لا تُحذف ولا تُقلب ألفاً ، وإذا لم تقلب ألفاً فلا يفتح ما قبلها . فليمن لها حظ في غير الفتح والسكون .

وقد يُستغنى بنية إضافة المنادى إلى اليا فيجي * كأنه غير مضاف ، كما يفعل ذلك في غير النداء ، أعني كون الاسم مضافاً في المعنى مفرداً في اللفظ . (٢)

ومن ورود المنادى المضاف إلى اليا مُكتفياً بالنية قراءة بعض القراء : " رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ " (٣) وأصله : (يَا رَبِّ) بكسر اليا (٤) .
ولذلك حُسن حذف حرف النداء ، لأنه لو حذف حرف النداء والإضافة غير منوية لكان مثل قولهم : " أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ " وهو قليل ، بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه ، فإنه كثير ، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره . وأيضاً لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة ل (أَيِّ) كما أن (مخنوق) في الأصل صفة ل (أَيِّ) ، وأسماء الله تعالى لا يوصف بها (أَيُّ) ، فتعين كون الأصل : يَا رَبِّ .

[وقولي] (٥) : " وَتَفْتَحَ فِي الْحَالِيِّينَ بَعْدَ حَرْفِ اللَّيْنِ التَّالِي حِرْكََةً ، وَيُدْغَمُ فِيهَا إِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا " نَبَّهْتُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِى (القَاضِي ، وَاثْنَيْنِ ، وَابْتَيْنِ ، [وَيْنَيْنِ] (٦) ، وَمُصْطَفَيْنِ ، وَعَشْرِينَ) :

-
- (١) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف .
(٢) انظر ما سلف ص : ٥٦٣ .
(٣) يوسف : ٣٣ ، والقراءة بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٠١ / ٤ ، والمساعد : ٣٧٦ / ٢ . وقرأ أبو جعفر : (رَبُّ أَحْكَمُ) الأنبياء : الأخيرة . النشر : ٣٢٥ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٤٥ / ٦ .
(٤) في الأصل : (بحذف اليا) ، وأثبت ما في (ع) لموافقتهما من نقله ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٠٠ / ١) .
(٥) تكلمة من (ع) .
(٦) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٠٠ / ١) .

(قَاضِيٍّ ، وَأَثْنِيَّ (١) ، وَأَبْنِيَّ ، وَمِنْنِيَّ ، وَمُصْطَفِيَّ ، وَعَشْرِيَّ) ، وكذا (بَنُونَ ،
وعَشْرُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) ؛ لِأَنَّه يَلْتَقِي فِيهِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، فَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً (٢) ،
وَيُفْعَلُ بِهَا مِنَ الْإِدْغَامِ وَفَتْحِ الْيَاءِ مَا فُعِلَ مَعَ الْيَائِيْنَ اللَّتَيْنِ لَمْ / تَكُنْ
إِحْدَاهُمَا وَوَاوً .

وقصدتُ بالحالين : حالَ غيرِ النداءِ ، وحالَ النداءِ .

وسكتُ عن التَّالِيَةِ الْفَاءِ عِنْدَ زِكْرِ الْإِدْغَامِ ، فَعَلِمَ أَنَّ حِكْمَهَا التَّخْفِيفُ

وَالْفَتْحُ مَطْلَقًا ، نَحْوُ : (غَلَامِي ، وَفَتَايَ) .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ هَذَا يَلَا (٣) يَقْلِبُونَ الْفَاءَ الْمُقْصِرَ يَاءً وَيَدْغَمُونَ
كقراءة الحسن : " يَا بُشْرِيَّ هَذَا غَلَامٌ " (٤) ، وكقول الشاعر (٥) :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَغْنَوْا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وفي دعاء بعض العرب : " يَا سَيِّدِي يَا مَوْلِي " (٦) .

وقولي : " وَرُبَّمَا كُسِرَتْ مَدْغَمًا فِيهَا أَوْ بَعْدَ الْفَاءِ " أَشْرْتُ بِهِ إِلَى

قراءة حَمَزَةٍ : * وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ * (٧) بِالْكَسْرِ ، وَإِلَى قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (اثْنِيَّ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ،

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الْيَاءُ وَوَاوً) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَا : ٣٩/٢ . وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ بَعْضِ

بَنِي سُلَيْمٍ .

(٤) يُوسُفُ : ١٩ . وَهِيَ قِرَاءَةٌ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَالْجَحْدَرِيِّ

أَيْضًا . الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٢٩٠/٥ ، وَانظُرْ أَعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٢/

١٣٠ ، وَالْمَحْتَسَبُ : ٧٦/١ ، وَالْمَخْتَصِرُ : ٦٢ .

(٥) هُوَ أَبُو دُوْدٌ وَوَيْبٌ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ : ٧/١ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنِ لِلْفَرَا : ٣٩/٢ ، وَالْمَحْتَسَبُ : ٧٦/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ :

٢٨١/١ ، وَرِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ : ١٨٣ ، وَابْنُ يَعِيْشَ : ٣٣/٣ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٠٤/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١٦٩/١ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ : ٢٠٢/٤ ، وَالْمَهْمُجُ : ٥٣/٢ .

(٦) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٠٢/٤ .

(٧) إِبْرَاهِيمُ : ٢٢ . وَلِلْقِرَاءَةِ انظُرِ السَّبْعَةَ : ٣٦٢ . وَالْكَشْفُ : ٢٦/٢ ،

وَحِجَةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٧٧ وَمَابَعْدَهَا .

في عصاي : "عصاي" (١) ، وقرأ [بها] (٢) الحَسَنُ وأبو عمرو في شاذّه
وهي لغة قليلة أقلُّ من كسر المدغم فيها . وممن روى كسر المدغم فيها
أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب (٣) . ومن شواهدا قول الراجز : (٤)

قال لها : هل لك يا تافسي ؟

قالت له : ما أنت بالعرضي

ومنها قول الشاعر (٥)

لِعَمْرٍ عَلِيٍّ نِعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ (٦)
لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَابِ

كذا روي بكسر اليا من (عليّ) .

واللغة الجيدة أن يقال في إضافة أبٍ وأخٍ إلى اليا : (أبي

وأخي) كما جاء في القرآن .

(١) طه : ١٨ . وللقرأة انظر المحتسب : ٤٨/٢ ، والبحر المحيط

: ٢٣٤/٦ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) المحتسب : ٤٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٧٦/٢ ، والكشف

: ٢٦/٢ ، وحجة القراءات : ٣٧٨ . ونسبها قطرب إلى بنسي

مربوع .

(٤) هو الأقلب العجلي . والبيتان في ديوانه : ١٦٩/٤ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٧٦/٢ ، والحجة المنسوب لابن خالويه : ٢٠٣ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥١٤ ،

والتذليل والتكميل : ٢٠٣/٤ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٥ ،

والخزانة : ٤٣٠/٤ .

والبيت الشاهد في المحتسب : ٤٩/٢ .

(٥) هو النابغة . والبيت في ديوانه : ٤١ ، والمحتسب : ٤٩/٢ ، وأما

ابن الشجري : ١٨٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٨/٢ ،

والبحر المحيط : ٤٢٠/٥ ، ١٧٥/٦ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٣/٤ ،

والهمع : ٥٣/٢ .

(٦) كذا الرواية في الأصل و (ع) والتذليل . والرواية المشهورة : "علي

لعمري"

ويجوز عند أبي العباس (١) أن يُقال : (أبيّ ، وأخيّ) برّ اللّام
وإن غامها في ياء المتكلم . والذي رآه مسموع في الأب مقبوع في الأخ ، ومن
شواهد السّماع قول الرّاجز : (٢)

كَانَ أَبِيّ كَرَمًا وَسُودًا

يُلْقِي عَلَيّ ذِي اللَّبَدِ الْجَدِيدَا (٣)

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر : (٤)

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيّ مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِسَدَارِ

لا احتمال أن يريد قائل هذا الجمع ، والذي قبله يتعيّن فيه الإفراد ، ب

(يُلْقِي) ؛ إذ لو قصد قائله الجمع لقال : يُلقون .

ولم أجد شاهداً على (أخيّ) ، لكن أجزه قياساً على (أبيّ) ،

كما فعل أبو العباس (٥) .

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٣ ، والرضي على

الكافية : ٢٩٥/١ .

(٢) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية : ١٠١٠/٢ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥١٥ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٤/٤ ، والمساعد : ٢/

٣٧٩ ، والهمع : ٥٤/٢ ، وتعليق الفرائد : ٣٠٧/١ج/٢ .

(٣) في الأصل : (الخريدا) ، وهو تحريف .

(٤) هو مؤرّج السُّلَمِيِّ . والبيت في مجالس ثعلب : ٤٧٦/٢ ، وأمالي

ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٣ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٠٠٩/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٤/٤ ، والخزانة :

٤٦٧/٤ ، وإنباه الرواة : ٢٦٩/٢ .

وهو في معجم ما استعجم : ٦٣٥/٢ ، وإنباه الرواة : ٢٧٠/٢ ،

واللسان : (قدر) ، (نخل) برواية : (. . . وأبيك مالك . . .)

وعليها يفوت الاستشهاد .

(٥) في (ع) زيادة : (البرد) .

وأيضاً إِ ذَا أُضِيفَ الْفَمُّ إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ ضَمِيرٍ جَازِئًا يُضَافُ بِالْمِيمِ
ثَابِتَةً (١) نَقِيلُ : (كَلَّمْتَهُ مِنْ فَمِي إِلَى فَمِهِ) ، وَجَازِئًا يُضَافُ عَارِيًّا مِنْ
الْمِيمِ فَيُقَالُ : " كَلَّمْتَهُ بَيْنَ فَمِي إِلَى فَمِهِ " (٢) ، وَالْأَصْلُ : فِيمِي بِيَاثِينَ أَوْلَهُمَا
عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةَ بِأَنَّ الْمَتَكَلِّمَ ، فَأَدْرَجْتَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَا يَجُوزُ التَّخْفِيفُ
كَمَا جَازَ فِي الْأَبِّ وَالْآخِ ، لِأَنَّ الْأَبَّ وَالْآخَ إِذَا وَلِيَتْهُمَا الْيَاءُ مَخْفَفَةٌ
كَانَا عَلَى حَرْفَيْنِ : أَحَدُهُمَا فَاءُ الْكَلِمَةِ ، وَالْآخَرُ عَيْنُهَا ، وَلَوْ فَعِلَ ذَلِكَ
بِ (فَمِي) بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ مَتَكَلِّمٌ ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ
الْمَتَكَلِّمَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَاجْتَنِبَ مَا يَلْزِمُهُ (٣) مِنْهُ عَدَمُ النَّظِيرِ .
وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : (كَلَّمْتَهُ مِنْ فَمِي إِلَى فَمِهِ) ، وَ (فَمٌ زَيْدٌ
أَحْسَنُ مِنْ فَمِ عَمْرٍو) ، وَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (٤)
" لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ " وَلَمْ يَقُلْ : لَخُلُوفٌ
فِي الصَّائِمِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَلَّةِ عِلْمٍ مِنْ زَعَمِ (٥) أَنَّ ثُبُوتَ الْمِيمِ مَعَ الْإِضَافَةِ
لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَائِبَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرْ ص : ٦

(٣) فِي (ع) : (يَلْزَمُ) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " فَضْلِ الصَّوْمِ " مِنْ كِتَابِ " الصَّوْمِ " : ٣١/٣ .

، وَفِي بَابِ " هَلْ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شُتِمَ " مِنْ الْكِتَابِ نَفْسِهِ : ٣٤/٣ .

وَمُسْلِمٌ فِي بَابِ " فَضْلِ الصَّوْمِ " مِنْ كِتَابِ " الصِّيَامِ " : ٨٠٧/٢ .

وَالْتَرْمِذِيُّ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ " مِنْ كِتَابِ " الصَّوْمِ "

: ١٣٦/٣ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصِّيَامِ " مِنْ

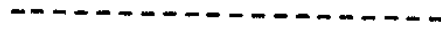
كِتَابِ " الصِّيَامِ " : ٥٢٥/١ .

(٥) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ . الْبَغْدَادِيَّاتُ : ١٥٦ ، وَانظُرْ مَا سَلَفَ

ج ١ ص

(٦) هُوَ الْفَيْئِدُ الزَّمَانِيُّ . وَالْأُثْبِيَّاتُ فِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ : ٥٦ ، وَأَمَّا السِّي

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي نُهَيْلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ
عَسَى الْإِيمَانُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَ حَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ قُرْبَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعِدْوِ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ
وَطَعْنٌ كَفَمِ الزَّقِّ عَسَا وَالزَّقُّ مَلَانُ (١)
وعابَ بعضُ أصحابِ هذا الرأي (٢) على الحريريِّ قوله : " أَدْخَلَهُ فِي فَمِهِ
وَقَرَنَهُ بِتَوَائِمِهِ " (٣) . ولا عيبَ فيه لِمَا قد ذكرته ، والله أعلم .



===
القالبي : ٢٦٠ / ١ ، وشرح ديوان الحماسة : ٣٢ / ١ - ٣٨ ،
والخزانة : ٤٣١ / ٣ .
والبيت الشاهد في التذييل والتكميل : ٢٠٤ / ٤ .
التخضيع : تقطيع اللحم ، الإقران : قوَّة الرجل على الرجل .
(١) في الأصل : (والزق عريان) ، وهو وهم ،
وفي الأصل : قدم البيتان الخامس والسادس على البيتين الثالث
والرابع ، وهو وهم أيضاً .
(٢) التذييل والتكميل : ٢٠٤ / ٤ وما بعدها .
(٣) شرح مقامات الحريري : ١٥٢ / ١ .

(ص) باب التابِع

" وهو ما ليس خبراً من مشارِك ما قبله في إعرابه
وعامله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطْفٌ
بيانٌ ، أو عطْفٌ نسقيٌّ ، أو بَدَلٌ .
ويجوز فصله من المتبوع ^(١) إن لم يكن توكيداً توكيداً
، أو نعتاً مبيهاً أو شبهه .
ولا يتقدّم معمولٌ تابعٍ على متبوعٍ ، خلافاً
للكوفيّين . "

(ش) المشارِك ما قبله يعمُّ نحو : (حامض) من (هذا حلُّو حامض) ، وثانسي
المفعولين من نحو : (أعطيتُ زيداً درهماً ، وظننتُ عمراً كريماً) ، والحال
والتمييز المنصوب ما هما له ، نحو : (لقيتُ زيداً راكباً) ، و (اشتريتُ
رطلاً عسلاً) . فخرج المفعول الثاني والحال بقولي : " مطلقاً " ؛ لأنَّهما
وإن وافق التابِع بمشارِكة ما قبلهما في إعرابه وعامله ، فقد خالفا بزوال المشاركة
في الإعراب عند تَبْدِيلِ العامل ، نحو قولك : (ظننتُ زيداً كريماً ، ولقيتُ
عمراً راكباً) : (كان زيدٌ كريماً ، ومررتُ بعمرو راكباً) ، وعند تَبْدِيلِ الأَقْتِضَاءِ ،
نحو قولك : (ظنَّ زيدٌ كريماً ولقيَ عمرو راكباً) ، بخلاف التابِع فإنَّ مشارِكته
في الإعراب لا تزول / بذلك .

ويخرج التَّمْيِيزُ المشارِك إليه بذكر المشاركة في العامل ، فإن (رطلاً)
منصوب ب (اشتريتُ) ، و (عسلاً) منصوب ب (رطلاً) ، ونحو (حامض)
من قولي : (هذا حلُّو حامضٌ) موافقٌ للتابِع في كلِّ ما قَيِّدُ به من مشاركة
ما قبله في ^(٢) إعرابه وعمله مطلقاً ، فأخرجته بنفي الخبرية عن التابِع .
فخلص الحدُّ له .

(١) انظر المساعد : ٢ / ٣٨٢ .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف .

ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنَّ التَّابِعَ يَنْقَسِمُ إِلَى تَوْكِيدٍ ، وَنَعْتٍ ، وَعَطْفٍ بَيَانٍ ،
وعطف نسق . وبدل . ولكل واحد منها (١) بَابٌ يُسْتَوْفَى فِيهِ الْكَلَامُ
عليه .

ولا يلزم اتصال التابع بالمتبوع إلا إذا كان توكيداً توكيداً ،
نحو: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٢) ، أو صفةً تُشَبِّهُ ، نحو: ﴿ ضَرَبَ
﴿ لَا تَتَّخِذُوا لِلْمُهَيَّنِّ اثْنَيْنِ ﴾ (٣) ، أو صفةً اسمٍ مِثْلِهِمْ ، نحو: ﴿ ضَرَبَ
هذا الرجلُ زيداً ﴾ فلو قلت : ضربَ هذا زيداً الرجلُ ، لم يجز ، وكذلك
ما أشبه الاسم المِثْلَهُمْ في عدم الاستغناء عن الصِّفَةِ ، نحو: ﴿ طَلَعَتِ الشَّعْرَى
العَبْرَى ﴾ ، فلو قلت : الشَّعْرَى طَلَعَتِ الْعَبْرَى ، لم يجز .

فلو كان الموصوف غير مِثْلِهِمْ ولا شبيهه به جاز الفصل بينه وبين صفة
كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي اللَّهُ شَكَ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ * وكقوله تعالى: ﴿ أَغْيِرَ
اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ * وكقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ
عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (٧) * وكقوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي
لَتَأْتِيََنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ * (٨)
وحكى سيبويه (٩) " هذان (١٠) رجلانِ وزيدٌ منطلقانِ " ،

-
- (١) في الأصل : (منهما) ، وهو تحريف .
(٢) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .
(٣) النحل : ٥١ .
(٤) ابراهيم : ١٠ .
(٥) الأنعام : ١٤ .
(٦) قوله : " وكقوله تعالى : أغير . . . والأرض " مكرر في الأصل .
(٧) المؤمنون : ٩١ - ٩٢ .
(٨) سبأ : ٣ .
(٩) سيبويه : ٢٥٨ / ١ .
(١٠) في الأصل : (هذا) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

فَصَلِّ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ بِالْعَطْفِ ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

(٢) الْمَ تَرَأَيْتَنِي لَأَقِيْتُ يَوْمًا
مَعَاشِرَ فِيمَهُمْ رَجُلٌ خِيَارًا
فَقَبِيرُ اللَّيْلِ تَلْقَاهُ غَنِيًّا
إِذَا مَا آتَسَ اللَّيْلُ النَّهَارًا

فَصَلَانٌ ، فَصَلِّ بَيْنَ (مَعَاشِرَ) وَصَفِيَّتِهِ ، أَعْنِي (خِيَارًا) (٢) ، وَبَيْنَ (رَجُلٌ) وَصَفِيَّتِهِ [وَ] (٣) هُوَ (فَقِيرُ اللَّيْلِ) .

وَقَدْ يُفَصَّلُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمَوْءُكِدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَا يَحْزَنَنَّ
وَبِرْضَيْنِ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كَلِمَتًا * (٤) ف (كَلِمَتًا) تَوَكِيدٌ لِلنَّوْنِ مِنْ (بِرْضَيْنِ) ،
وَ (بِمَا آتَيْتَهُنَّ) فَصْلٌ . وَمِنْ الْفَصْلِ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمَوْءُكِدِ قَوْلُ أَبِي سَبِي
النَّجْمِ (٥) :

وَأَقْبَلْتِ وَالْهَيْمَةَ تَفْجَعُ

مَا رَأْسُ ذَا إِلَّا حَنِينٌ أَجْمَعُ

أَرَادَ : مَا رَأْسُ ذَا أَجْمَعُ إِلَّا حَنِينٌ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ (٦) : (هَذَا طَعَامُكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ ، وَزَيْدًا قَمْتُ

فَضْرَبْتُ) فَقَدِّمُوا مَعْمُولَ (يَأْكُلُ) عَلَى (رَجُلٌ) ، وَهُوَ مَنَعُوتٌ بِهِ ،
وَمَعْمُولَ (ضْرَبْتُ) عَلَى (قَمْتُ) ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . وَوَأَفْقَهُمُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٧)

(١) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٠٧/٤ .

(٢) في الأصل : (حمارًا) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل والتكميل .

(٣) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .

(٤) الأحراب : ٥١ .

(٥) البيتان ليسا في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهما فسي

التذييل والتكميل : ٢٠٧/٤ .

حنين : واد بين مكة والطائف .

(٦) التذييل والتكميل : ٢٠٨/٤ ، والمساعد : ٣٨٣/٢ ، والهمع :

٠١١٦/٢

(٧) الكشف : ٢٧٦/١ .

في قوله تعالى : * وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا * (١) ، فجعل (في
أنفسهم) متعلقاً بـ (بليغاً) . ولا يصح ذلك على طريق البصريين ؛
لأنَّ حَقَّ المَعْمُولِ إِلَّا يَحُلُّ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَحُلُّ فِيهِ الْعَامِلُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) النساء : ٦٣ .

(ص) باب التوكيد

" وهو معنويٌّ ولفظيٌّ . فالمعنويُّ التابعُ الرَّافعُ تَوْهَمُ
إِضَافَةٍ إِلَى المتبوع ، وَأَنَّ يُرَادَ بِهِ الخِصُوصُ .
ومجيبُهُ فِي الغرضِ الأَوَّلِ بلفظِ (النَّفْسِ ، والعَيْنِ)
مفردَيْنِ مع المفرد ، مجموعَيْنِ مع غيره جمعِ قَلَّةٍ ، مضافَيْنِ
إِلَى ضميرِ المَوْكَدِ ، مطابِقًا لَهُ فِي إِفْرَادٍ وَغَيْرِهِ . ولا
يُؤْكَدُ بِهِمَا غَالِبًا ضميرُ رَفَعٍ مَتَّصِلٌ إِلَّا بَعْدَ توكِيدِهِ
بِمفْضَلٍ . وَيُفْرَدَانِ بِجَوَازِ جُرْهُمَا بِيَاءِ زَائِدَةٍ . ولا
يُؤْكَدُ مَشْتَقًّ بِغَيْرِهِمَا إِلَّا بِ (كَلَا وَكَلْنَا) وَقَدْ
يُؤْكَدَانِ مَا لَا يَصِحُّ فِي مَوْضِعِهِ وَاحِدٌ ، خِلَافًا
لِلْأَخْفِيِّ . "

(ش) التوكيد المعنوي هو المعتد به في التوابع ، وهو على ضربين :

أحدهما : الذي يُقصدُ بِهِ رَفْعُ تَوْهَمِ السَّامِعِ أَنَّ المتكلمَ حَسَدَفَ
مُضَافًا ، وَأَقَامَ المضافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : (قَتَلَ العَدُوَّ زَيْدٌ نَفْسُهُ) ، فبِذَكَرِ
(النَّفْسِ) عِلْمِ السَّامِعِ أَنَّ زَيْدًا بَاشَرَ القَتْلَ وَحْدَهُ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَا مَكْنَ اعتقادُ
كُونِهِ آمِرًا لَا مُبَاشِرًا .

والثاني : أَنَّ يُقصدُ (١) بِهِ رَفْعُ تَوْهَمِ السَّامِعِ أَنَّ المتكلمَ وَضَعَ
العَامَ مَوْضِعَ الخَاصِّ ، نَحْوَ قولِكَ : (جَاءَ بَنُو فلانٍ [كَلِمُهُمْ] فبِذَكَرِ (كَلِّ) عِلْمِ
السَّامِعِ أَنَّ المتكلمَ إِذْ قَالَ : (بَنُو فلانٍ) [(٢)] لَمْ يُرِدْ أَنَّ يَخْصَّ بِالْمَجِيءِ
بَعْضًا دُونَ بَعْضٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَا مَكْنَ اعتقادُ غَيْرِ ذَلِكَ ، [فَإِنَّ العَرَبَ

(١) فِي الأَصْلِ : (يَعتقد) ، وَهُوَ تحريفٌ ، وَالتصويبُ مِمَّا حَكَاهُ أبو حِيَّانَ

مِنَ كَلَامِ المصنِفِ (٤ / ٢١٠) .

(٢) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ أبو حِيَّانَ مِّنَ كَلَامِ المصنِفِ ، وَفِي نَسْخَةِ التذْيِيلِ :

(إِذَا) ، وَهُوَ تحريفٌ .

قد تَصَّحَّ العامُّ موضعَ الخاصِّ مجازاً ^(١) .

والموءُ كَدَّ في القصدِ الأوَّلِ (النَّفسُ) ، أو (العَيْنُ) ، أو هما معاً ، بإفرادٍ مع المفردِ ، نحوُ : (جاءَ زيدٌ نفسُهُ ، وهندٌ نفسُها) ويجمع مع المثنى والمجموعِ ، نحوُ : (جاءَ الزيدانُ أنفسُهما ، والزيدونُ أنفسُهم ، والهندانُ أنفسُهما ، والهنداتُ أنفسُهنَّ) .

ولا يُجمعانِ إلاَّ جمعَ قلةٍ ، فلا يُقالُ : جاءَ الزيدونُ نفوسُهم ، ولا : عيونُهم .

ولا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهِمَا لِفِظاً إِلَى ضَمِيرٍ يُوَافِقُ الموءُ كَدَّ في إفرادِهِ وتذكيرِهِ وغيرِ ذلكِ . وَإِنْ وُكِّدَ بِهِمَا ضَمِيرٌ رَفِعَ مَتَّصِلٌ فَالْجَيِّدُ أَنْ يُوَكِّدَ بِهِمَا بَعْدَ التَّوَكُّيدِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ : (قاموا همُ أَنفُسُهم) ، و

(قاموا أَنفُسُهم) جائزٌ على / ضعف ، ذكر ذلك الأَخْفَشُ ^(٢) في المسائل . ١٨٥/أ

ويجوزُ جَرُّ (النَّفسِ ، والعَيْنِ) بباءٍ زائدةٍ ، نحوُ : (جاءَ زيدٌ بنفسِهِ ، ورأيتُ عمراً بعينِهِ) ، ولا يجوزُ ذلكُ في غيرِهما من أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ ، إلاَّ أَنَّهُم قالوا : " جاؤا وباءاً جُمُعِهِمْ " ^(٣) بِضَمِّ الميمِ وفتحِها ، وفيهِ معنى التَّوَكُّيدِ ، وليس من أَلْفَاظِهِ ^(٤) ، إِذْ لو كان من أَلْفَاظِهِ لجاز استعمالُ بـ بلا باءٍ ، بل كان استعمالُ بلا باءٍ أَكثَرَ ، كما كان ذلكُ في (النَّفسِ ، والعَيْنِ) .

ويجوزُ أَنْ يُوَكِّدَ بِهِمَا معاً ، نحوُ : (جاءَ زيدٌ نفسُهُ عَيْنُهُ) .

(١) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف . وحكاها عن المصنف

ناظر الجيهن أيضاً ، تمهيد القواعد : ١٠٣/٤ ب .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١١٣/٤ ، والهمع : ١٢٢/٢ .

(٣) القول في اللسان : (جمع) .

(٤) في الأصل : (أَلْفَاظُ) ، وهو تحريف .

ولا يُوء كَد المثنى ولا ما في معناه بغير (النفس ، والعين)

إلا ب (كلا) في التذكير ، وب (كلتا) في التأنيث ، نحو : (جاء

الزيدان كلاهما ، والهندان كِلتاهما) .

ولا يُوء كَد بهما عند الأَخْفَش (١) ما لا يصح أن يجعل نسي

موضعه واحد ، نحو : (جلست بين الرجلين) . قال الأَخْفَش (٢) : لا

يجوز : (ضربت (٣) أحد الرجلين كليهما) فإنك إذا قلت : (ضربت

أحد الرجلين) فقد علم أنهما رجلان ، وأن موضع (الرجلين) لا يصح

لواحد لتقدم (أحد) ، فلا يتوهم أن ذكرهما غلط ، بخلاف قولك :

(رأيت الرجلين كليهما) فإن موضع (الرجلين) صالح ل (رجل) فيتوهم

الغلط ، فيفيد التوكيد .

لا يمتنع (٤) عندي (ضربت أحد الرجلين كليهما) ؛ لأن فيه

فائدة ، وذلك أن موضع (الرجلين) صالح للجمع ، فيمكن توهم السامع

أن المتكلم قصد الجمع ، فغلط ، فوضع المثنى موضعه ، فيذكر (كليهما)

بزل ذلك التوهم ، ولا يخلو من فائدة . وأيضاً فإن موضع (الرجلين) صالح

للفرسين ، والبعيرين ، وغير ذلك ، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئاً

من ذلك ما لم يأت ب (كليهما) أو نعت يقوم مقامه ، فإذا جاء ب (كليهما)

(١) اختلف النقل عنه في هذه المسألة ، انظر التذليل والتكميل : ١١٣/٤ ،

والمقتضب : ٢٤٢/٣ ، والرضي على الكافية : ٣٣٥/٢ ، وشرح

الجمل : ٢٧٠/١ ، والمساعد : ٣٨٦/٢ . وانظر معاني القرآن

للأخفش : ١٦٣/١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ١١٧٨/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٦ .

(٣) في الأصل : (. . ولا يجوز حذف : ضربت . .) بإقحام (حذف) ،

والتصويب من شرح الكافية الشافية ، وشرح عمدة الحافظ .

(٤) في الأصل : (قال الأخفش : لا يمتنع . .) بإقحام (قال

الأخفش) ، والتصويب من التذليل والتكميل : ٢١٤/٤ .

عِلْمِ اعْتِنَاؤُهُ بِمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ . وَأَنَّهُ قَاصِدٌ إِعْلَامِ السَّمْعِ بِصِحَّةِ الْعِبَارَةِ ،
[وَنَفْيِ الْغَلَطِ] (١) .

(ص) " وَمَجِيئُهُ فِي الْفَرْضِ الثَّانِي تَابِعًا لِذِي أَجْزَاءٍ يَصِحُّ
وَقَوْعُ بَعْضِهَا مَوْقَعَهُ مِضَافًا إِلَى ضَمِيرِهِ بِلَفْظِ (كُلٌّ) ،
أَوْ (جَمِيعٌ) ، أَوْ (عَامَّةٌ) .
وَقَدْ يُسْتَعْنَى بِ (كُلَيْهِمَا) عَنْ (كُلْتَيْهِمَا) ، وَبِ
(كُلَّهِمَا) عَنْهُمَا ، وَإِلِضَافَةِ إِلَى مِثْلِ الظَّاهِرِ
المَوْكَّدِ بِ (كُلٌّ) عَنْ إِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَلَا
يُسْتَعْنَى بِنِيَّةِ إِضَافَتِهِ ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ .
وَلَا يُثَنَّى (أَجْمَعُ) وَلَا (جَمَعَاءُ) ، خِلَافًا
لِلْكُوفِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ .

وَيَتَّبِعُ (كُلَّهُ) : (أَجْمَعُ) ، وَ (كُلَّهَا) : (جَمَعَاءُ)
، وَ (كُلَّهُمْ) : (أَجْمَعُونَ) ، وَ (كُلَّهِنَّ)
: (جَمَعُ) .

وَقَدْ يَغْنِينُ عَنْ (كُلِّ) ، وَقَدْ يُتَّبَعَنَّ بِمَا يُوَارِثُهُنَّ
مِنْ (كَتَعَ) وَ (بَضَعَ) وَ (بَتَعَ) بِذَا (٢)
الترتيب أو دونه . وَقَدْ يَغْنِي مَا صِيغَ مِنْ (كَتَعَ)
عَنْ مَا صِيغَ مِنْ (جَمَعَ) . وَرُبَّمَا نُصِبَ (أَجْمَعُ
وَجَمَعَاءُ) حَالَيْنِ ، وَجَمَعَاهُمَا كَهَمَا عَلَى الْأُصْحَحِّ .
وَقَدْ يُرَادُفُ (جَمَعَاءُ) (مَجْتَمَعَةٌ) ، فَلَا يَفِيدُ
تَوْكِيدًا .

(١) تكملة مما حكاه أبو حيان وناظر الجيش من كلام المصنف . التذييل
والتكميل : ٢١٤/٤ ، وتمهيد القواعد : ١٠٥/٤ أ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرَسُمَ : (وَذَا) ، ثُمَّ صَوَّبَهَا .

(ش) قد تقدّم أنّ التوكيدَ المعنويَّ يُجاءُ به لغرضين :

أحدهما : رَفَعُ تَوَهُّمٍ إِضَافَةً إِلَى الْمُتَبَوِّعِ .

والثاني : رَفَعُ تَوَهُّمٍ إِرَادَةَ الْخَاصِّ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ .

وَبَيَّنْتُ مَا يُفِيدُ الْغَرَضُ الْأَوَّلُ ، فَشَرَعْتَ الْآنَ فِي تَبْيِينِ مَا يَفِيدُ

الغرض الثاني ، وهو (كَلِّ) وَأَخَوَاتُهُ عَلَى حَسَبِ اسْتِعْمَالِهِ الْآتِي تَفْصِيلُهُ .

وَلَا يُؤَيِّدُ بِهَا إِلَّا مَعْرِفَةً مَتَّبِعَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَمَلِ الْعَامِلِ ، وَيُعْتَبَرُ

ذَلِكَ بِجَعْلِ بَعْضِهَا فِي مَوْضِعِهَا ، فَإِنْ صَحَّ صَحَّ التَّوَكُّيدُ ، وَإِنْ امْتَنَعَ امْتَنَعَ

، فَقَوْلُكَ : (جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) صَحِيحٌ لَصِحَّةِ قَوْلِكَ : (جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ) ،

وقَوْلُكَ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ، مَمْتَنَعٌ لِامْتِنَاعِ قَوْلِكَ : جَاءَ بَعْضُ زَيْدٍ . فَلَوْ كَانِ

الْعَامِلُ صَالِحًا لِلإِسْنَانِ إِلَى (بَعْضِ زَيْدٍ) كَ (نَظَّفَ ، وَنَجَّسَ) لَسُمِّ

بِامْتِنَاعِ التَّوَكُّيدِ ، فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ : (نَظَّفَ زَيْدٌ كُلَّهُ) ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : (نَظَّفَ

بَعْضُهُ) .

وَذَكَرْتُ مَعَ (كَلِّ) (جَمِيعًا) وَ (عَامَّةً) كَمَا فَعَلَ سَيْبِيُّهُ (١) ،

وَأَغْفَلَ ذَلِكَ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِينَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا ، فَيُقَالُ : (جَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعُهُمْ ،

وَعَامَّتُهُمْ) ، كَمَا يُقَالُ : (جَاؤُوا كُلَّهُمْ) ، وَالْمَعْنَى وَاحِدًا (٢) .

[وَقَدْ يُسْتَعْنَى بِ (كِلَيْهِمَا) عَنْ (كِلَيْهِمَا)] (٣) ، وَمِمَّنْ

شَوَاهِدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

يُسْتَبْقِرِينَ الزَّيْنَبِينَ كُلَّيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

(١) سَيْبِيُّهُ : ٢٧٤ / ١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ١١٧١ / ٣ ، والتذليل والتكميل :

٢١٦ / ٤ .

(٣) تكملة ما سلف في المتن .

(٤) هُوَ هِشَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ . وَالْبَيْتُ فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ : ٢٧٦ ، وَالْمَقْرَبُ :

٢٣٩ / ١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ : ٢٦٥ / ١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٥٥٩ ،

وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢١٦ / ٤ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٣٨٧ / ٢ ، وَالْعَيْنِيُّ :

١٠٦ / ٤ .

ومثال الاستغناء ب (كلمهما) عن (كليهما) و (كليهما) : [١٠٠] . . .

[.....]

[ومثال الاستغناء بإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد ب (كل) عن

الإضافة إلى ضمير] (٢) قول كثير: (٣)

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزِيَ بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

ومثله قول الفرزدق: (٤)

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرَجَى نَوَافِلُهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ

وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ يُعْطِي الرِّغَابَ لِمَنْ [يَهْتَمُّ] بِأَقْتَارِ (٥)

وأجاز الفراء والزمخشري (٦) في قراءة من قرأ: " إِنَّا كَلَّا فِيهَا " بالنصب

- (١) السياق يُشعرُ بسقط يُقدَّر ب: (قام الرجلان كلمهما ، وقامت المرأتان كلمهما) . انظر التذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، والمساعد : ٣٨٧/٢ ، وشفاء العليل : ٨١٩/٢ .
- (٢) (ومثال الاستغناء) تكلمة من أول الفقرة السالفة . وبقية التكلمة ما سلف في المتن ص : ٦٣٨ .
- (٣) ونسبه المصنف في شرح عدة الحافظ : ٥٥٧ إلى عرب بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ١١٦ ، وزيادات ديوان كثير : ٥٣١ ، وأما لي القالي : ١٩٥/١ ، والأغاني : ١٠٧/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، والمغني : ٢٥٦ ، والمساعد : ٣٨٧/٢ ، والهمع : ١٢٣/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٨٤/٤ .
- (٤) البيتان في ديوانه : ٣٢٩/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢/٢ ج ٣٢١/١ ، وشرح أبيات المغني : ١٨٤/٤ ، والأول في الهمع : ١٢٣/٢ .
- (٥) في الأصل بياض ، والتكلمة من المصادر السابقة .
- (٦) معاني القرآن للفراء : ١٠/٣ ، والكشاف : ٣٧٤/٣ .
- (٧) غافر : ٤٨ . وهي قراءة ابن السَّمِيعِ وعيسى بن عمران وابن عطية . البحر المحيط : ٤٦٩/٦ . وانظر ما قاله النحاس في إعراب القرآن : ١٤/٣ وما بعدها .

على توكيد [اسم] (١) (إِنَّ) . وذلك عندي [غير] (٢) جائز ، لأنَّ ألفاظ

التوكيد على ضربين :

ضرب مُصَحَّح بإضافته إلى ضمير الموءَكَّد ، وهو (النَّفس ، والعين ،

وكلِّ ، وجميع ، وعامة) .

وضرب منويُّ الإضافة إلى ضمير الموءَكَّد ، وهو (أجمع) وأخواته .

وقد أجمعنا على أنَّ المنويَّ الإضافة لا يُستعمل صريح الإضافة ،

وأجمعنا على أنَّ غير (كلِّ) / من الصَّريح الإضافة لا يُستعمل منويٌّ

الإضافة ، فتجوز ذلك في (كلِّ) يستلزم عدم النَّظير في الضَّربين ، لأنَّ (٣)

غير (كلِّ) إمَّا ملازم لصريح الإضافة ، وإمَّا ملازم لمنويِّها . فإفراء (كلِّ)

بجواز الاستعمالين مُستلزم لعدم النَّظير ، والمُفْضِي إلى ذلك هو ما ذهب

إليه الفراءُ والزَّمَخْشَرِيُّ ، فوجب اجتنابه .

والقولُ العرَضِيُّ عندي أنَّ (كَلَّا) في القراءة المذكورة منصوب على

الحال من الضَّمير المرفوع المنويِّ في (فيها) ، و (فيها) هو العامل ،

وقد قُدِّمَت الحال عليه مع عدم تصرُّفه ، كما قُدِّمَت في قراءة من قرأ : " وَالسَّمَاوَاتُ

مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ " (٤) ، وفي قول النَّبَيْغَةِ الذُّبْيَانِيِّ (٥) :

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أذْرَاعِهِمْ (٦) فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُنْدَارٍ

ومثله قولُ بعضِ الطَّائِفِينَ (٧) :

(١) تكملة يقتضيهما السياق .

(٢) تكملة ممَّا حكاه أبو حيان من كلام المصنف (التذييل : ٢١٧/٤) .

(٣) في الأصل رُسِمَت أولاً (أي) ثُمَّ صُوِّبَت .

(٤) الزمر : ٦٧ . وانظر ما سلف ص ٤١ .

(٥) تقدم ص ٤١ .

(٦) في الأصل : (أذراعهم) ، وهو تصحيف .

(٧) البيت بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٢١٧/٤ .

دَعَا فَاجْبِنَا وَهُوَ بَادِي نَزَلَةٍ لَدَيْكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ
وأجاز الكوفيون وبعض (١) أصحابنا (٢) تشنية (أجمع وجمعاء) ، قال ابن
خروف (٣) : وقياس تشنية (أفعل ، وفعلاء) في هذا الباب - يعني باب
التوكيد - قياس (أحمر ، وحمراء) ، ومن منع تشنيتهما فقد تكلف ، وأدعى
مألا دليلا عليه .

وقال الأَخْفَشُ في المسائل (٤) : وزعموا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ
(أجمع وأكتع) وجنسه نكرة فيقول : (أجمعين وجمعواوين) (٥) وكتعاوين .
قال : وقال الشاعر (٦) :

لَوْ كَانَ ذَا الْمَرِيدِ حَبِزًا أَجْمَعًا

فجعل (أجمع) من صفة النكرة . هذا نصُّ الأَخْفَشِ في المسائل .

و (كله) توكيد لمفرد ذي أجزاء يصح تعيين العامل ببعضها

ك (الجيش والبيستان) .

و (كلها) توكيد لمؤنث هو كذلك ك (القبيلة والدار) . ويؤكد

ب (كلها) أيضا مع جمع المذكر غير العاقل ، نحو : (قبضت الدراهم

كلها) ، وجمع المذكر العاقل إذا كان مكسرا أو مجموعا بالالف والتاء ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٣٣٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٩ / ٤ .

(٢) في الأصل : (أصحابنا) ، وهو تحريف .

(٣) التذييل والتكميل : ٢١٩ / ٤ .

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) في الأصل : (جمعواوين) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل

والتكميل .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢١٩ / ٤ .

العريد : المكان التي تحبس به الإبل والغنم ، أو الفضاء الذي

وراء البيوت يرتفق به ، أو السوق المشهور قرب البصرة .

اللسان : (ربد) .

كما يُقال في الفعل المسند إلى ضميره (١) : (فَعَلَتْ) وفي الواقع عليه
(فَعَلَتْهَا) (٢) كقول الراجز : (٣)

إِذَا الرَّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادُهَا
وَأَضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادُهَا
وَجَعَلَتْ أَوْصَابَهَا تَعْتَادُهَا (٤)
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا

فكما جاز تأنيث ضمير (الرجال) مع غير (كل) ، فكذلك يجوز مع
(كل) ، فيقال : (جاء الرجال كلها) . وأما (كلهن) في العاقلات
فأولى (٥) من (كلها) ، و (كلها) في غير العاقلات أولى من (كلهن) ،
إلا إن كان مراداً به أدنى العدد ف (كلهن) أولى به من (كلها)
كقولك : (الأجداع انكسرت كلهن) أولى من : (الأجداع انكسرت) (٦)
كلها) ، وقولك : (الجدوع انكسرت كلها) أولى من : (الجدوع
انكسرت كلهن) .

ومثال إتياع (أجمع) وأخواته ل (كله) وأخواته : (جاء
الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاً ، والرجاء كلهم أجمعون ، والنساء
كلهن جمع) ، قال الله تعالى : * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * (٨)

(١) الياء عائدة إلى قوله " جمع المذكر العاقل إذا كان مكسراً . . .
والتاء . . . "

(٢) في الأصل : (فعلتها) ، وهو تحريف .

(٣) هو زربن حبيش . والأبيات في الحيوان : ٥٠٦/٦ ، ٨٩/٣ ،

والعقد الفريد : ٤٢٦/٣ ، ومعجم الأدباء : ١٢٤/١٦ ، وابن

يعيش : ١٠٣/٥ .

أوصاب : جمع وصب ، وهو الوجد والعرض

(٤) في الأصل : (نعمتاتها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصادر السابقة +

(٥) في الأصل : (أولى) ، والفاء تكلمة يقتضيهما السياق .

(٦) كذا في الأصل وحقها : (فقولك) .

(٧) في الأصل رُسِمَتْ أولاً : (انكسرت) ثم صُوِّبَتْ .

(٨) الحجر : ٣٠ ، ض : ٧٣ .

ومثال الاستغناء عن (كل) قوله تعالى: * وَلَا فَوْيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (١)

* وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ * (٢)

ومثال المصوغات من (جمع) بما يوازنهنَّ من (كَتَعَ وَبَصَعَ وَبَتَعَ)

: (جاء الجيش كله أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ ، والقبيلة كلها جمعاً كتعاً

بصعاً بتعاً ، والرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والنساء

كلهنَّ جمعُ كتعٍ بصعٍ بتعٍ) ، وهذا الترتيب لا يلزم (٣) ، بل هو أجود

من عديهِ ، وإنما اللازم لمن ذكر الجميع أن يُقدِّم (كلاً) ، ويوليه المصوغَ

من (جمعٍ) ، ثم يأتي بالهواقي كيف شاء . إلا أن تقديم ما من الكتسع

على الباقيين ، وتقديم ما من البصع على ما من البتّع هو المختار .

ومثال الاستغناء بالمصوغ من (كتع) ما أنشد الأصبغى من

قول الراجز (٤) :

يا ليتني كنتُ صبياً مرصعاً

تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعاً

إذا بكيتُ قبلتني أربعاً (٥)

إذن ظلتُ الدهرُ أبكي أجمعاً

(١) الحجر : ٣٩ .

(٢) الحجر : ٤٣ . وانظر التذليل والتكميل : ٢٢١ / ٤ .

(٣) هذا مذهب الكوفيين وابن كيسان . انظر ابن يعين / والرضي على

الكافية ٣٣٦ / ١ ، والتذليل والتكميل : ٢٢١ / ٤ وما بعدها ،

والمساعد : ٣٩١ / ٢ ، والمهمع : ١٢٢٣ / ٢ .

(٤) الأبيات بدون نسبة في العقد الفريد : ٤٦٠ / ٣ ، وشرح

الكافية الشافية : ١١٧٢ / ٣ ، ١١٧٨ ، وشرح عمدة الحافظ :

٥٦٢ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ٢٢٢ / ٤ ، ٢٢٧ ،

والخزانة : ١٦٨ / ٥ ، واللسان : (كتع) .

والأول والثاني في ضرائر الشعر : ٢٩٤ . والبيت الشاهد في

المساعد : ٣٩١ / ٢ .

الذلفاء : المرأة الصغيرة الأنف المستوية الأربعة .

(٥) (أربعاً) : في الأصل مكررة .

وحكى الفراء (١) : "أَعْجَبَنِي الْقَصْرُ أَجْمَعُ ، وَالِدَارُ جَمْعَاءُ" بالنصب على

الحال . ولم يُجِزْ فِي (أَجْمَعِينَ وَجَمَعَ) إِلَّا التَّوَكِيدَ .

وأجاز ابن دُرُسْتَوَيْهَ (٢) حَالِيَةً (أَجْمَعِينَ) . وما ذهب إليه هو

الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ بِضَيْطِ الثَّقَاتِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

"إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمٍ تَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى

جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ" ، وَمِنْ صَحَّ النَّصْبُ فِي (أَجْمَعِينَ) الْمَذْكُورِ

فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ الْقَاضِي عِيَاضُ (٤) رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى

الحال . ويروى : " فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ " عَلَى أَنَّهُ تَوَكِيدٌ لِلْوَاوِ مَسْنُونِ

(فَصَلُّوا) . وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ (٥) (أَجْمَعِينَ) تَوَكِيدًا لِضَمِيرِ مَقْدَرٍ مَنْصُوبٍ

كَأَنَّهُ قَالَ : أَعْنِيكُمْ أَجْمَعِينَ ، وَهَذَا الْقَوْلُ شَبِيهُ بِقَوْلِ سَيْبَوِيهِ (٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ -

فِي بَابِ مَا انْتَصَبَ فِيهِ الْأِسْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ

وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفَسَهُمَا " [النَّصْبُ عَلَى أَعْنِيهِمَا] (٧) . هَكَذَا قَالَ سَيْبَوِيهِ

رَحِمَهُ اللَّهُ .

وقد يُسْتَعْمَلُ (جَمْعَاءُ) بِمَعْنَى (مُجْتَمِعَةٌ) / فَلَا يُقْصَدُ بِهَا تَوَكِيدٌ أ/١٨٦

ومنه قول النبي (٨) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " كَمَا تَنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهْمِيَّةٍ

(١) حكى ذلك عنه الشَّكُونِيُّ فِي نَكْتِهِ عَلَى الْمَفْصَلِ . انظر التذبييل

والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٤/٢ .

(٢) القاموس المحيط وتاج العروس (بتع) . وأجازه ابن كيسان أيضاً

انظر : التذبييل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في باب " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمٍ تَمَّ بِهِ " مِنْ أَبْوَابِ

بَدء الأذان : ١٧٧/١ ، ومسلم في باب " ائتمام المأموم بالإمام "

من كتاب الصلاة : ٣٠٨/١ .

وانظر التذبييل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع :

١٢٤/٢ ، والقاموس المحيط وتاج العروس : (بتع) .

(٤) مشارق الأنوار : ٤١٧/١ .

(٥) كُتِبَ عَلَى هَامِشٍ إِحْدَى نَسَخِ الْمَسَاعِدِ : " وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَيْضاً ٣٩١/٢ .

(٦) سيبويه : ٢٤٧/١ .

(٧) تكملة من سيبويه يقتضيهما السياق . وانظر ماسياتي ص : ٦٥ .

(٨) أخرجه أبو داود في باب " ذراري المشركين " من كتاب " السنة " : ٢٢٩/٤ .

وانظر التذبييل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٤/٢ .

جَمَعَاءٌ "، أي : مُجْتَمِعَةُ الخَلْقِ .
وأجاز أبو عليّ الشَّلوين (١) استعمالَ (أَجْمَع) بهذا المعنى ،
فتأوَّلَ به قولَ الواجز : (٢)

أرسي عليها وهي فرع أجمع
وهي ثلاث أزرع وأصبع

(ص) * ولا يتحدُّ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلا إذا

اتحدَّ معنَى عاملَيْهِمَا . وإنْ أفادَ توكيدَ النكرة
جاز ، وفاقاً للاخفش والكوفيَّين .

ولا يُحذفُ الموءَ كدَّ ويُقامُ الموءَ كدَّ مُقامَه على (٣)
الأصحَّ . ولا يُفصلُ بينهما ب (إِما) ، خلافاً
للفرَّاء .

وأجرى في التَّوكيدِ مُجرى (كلِّ) ما أفادَ معناه
من (الضَّرْع ، والزَّرْع ، والسَّهْل ، والجَبَل ، واليَد
، والرَّجْل ، والظَّهْر ، والبَطْن) .

ولا يلي العاملُ شيءٌ من أُلْفاظِ التَّوكيدِ ، وهو على
حالهِ في التَّوكيدِ إلا (جميعاً وعامَّةً) مطلقاً ،
و (كُلاً ، و [كِلا] (٤) ، و كِلْتا) ، مع الابتداء
بكثرة ، ومع غيره بقِلَّة .

واسمُ (كان) في نحو : (كان كُنا على طاعة
الرحمن) ضميرُ الشَّأنِ ، لا (كُنا) .

وتلزم (٥) تابعيَّةُ (كلِّ) بمعنَى كامل ، وإضافتهُ

(١) التذييل والتكميل : ٢٢٢/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٣٩١/٢ وما بعدها .

(٢) تقدما ص : ٤٢٧ .

(٣) في الأصل : (اعلى) ، وهو تحريف .

(٤) تكلمة من التسهيل : ١٦٥ .

(٥) في الأصل : (يلزم) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل : ١٦٦ .

إلى مثل متبوعه مطلقاً، نعمتاً، لا توكيداً.
(١) ويلزم اعتبار المعنى في خبر (كُلُّ) مضافاً
إلى نكرة، لا مضافاً إلى معرفة.
ولا تعرّض في (أجمعين) إلى اتحاد الوقت،
بل هو ك (كُلُّ) في إفادة العموم مطلقاً، خلافاً
للفرق ١٠٠.

(ش) قال أبو الحسن الأَخْفَشُ (٢) : اعلم أن قولهم : مات زيد وعاش عمرو
كلاهما ، ليس بكلام ، لا تُنهما لم يشتركا (٣) في كلام واحد . فلو قلت :
(انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما) جاز ، لا تُنهما قد اجتمعا في أمر
واحد . فالى هذا وأمثاله أشرت بقولي : " ولا يتحد توكيد معطوف
ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما " .
ومنع البصريون (٤) إلا الأَخْفَشَ توكيد النكرة مطلقاً . وأجازه بعض
الكوفيّين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ، ومنعه إذا لم يُفد . ومثال الجائز
لكونه مفيداً قولك : (صمتُ شهرًا كلّه ، وقتُ ليلةٍ كلّها ، وهذا أسدٌ نفسه ،
وعندي درهمٌ عينه) (٥) فيذكر (كلُّ) عِلْمُ أَنَّ الصيام كان في جميع الشَّهر ،
والقيام كان في جميع اللَّيلة ، ولو لم يُذكر لاحتمل الأُيرانَ جميعَ الشَّهر ،
ولا جميعَ اللَّيلة . ويذكر (النفس) (٦) أيضاً عِلْمُ أَنَّ المشار إليه أسدٌ حقيقيٌّ .

- (١) في الأصل : (مضاف) ، وهو خطأ ، والتصويب من التسهيل : ١٦٦ .
(٢) شرح الكافية الشافية : ١١٧٩/٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٣/٤ ،
والهمع : ١٢٤/٢ .
(٣) في الأصل : (يبنوا) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصدرين السابقين .
(٤) الإنصاف : ٤٥١/٢ وما بعدها ، وابن يعين : ٤٤/٣ وما بعدها ، والرضي
على الكافية : ٣٣٥/١ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٣/٤ وما بعدها ، والهمع
: ١٢٤/٢ .
(٥) في الأصل رُسِمَتْ أولاً : (عيده) ، ثم صَحَّحَتْ .
(٦) كذا في الأصل ، وفيما حكاه ناظر الجيش عن المصنف (١٠٨/٤) .
وحقها (النفس والعين) .

لا شيء شبيهة بأسد، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته .
فتوكيد التكررة - إن كان هكذا - حقيقياً بالجواز وإن لم تستعمله العرب،
فكيف إذا استعملته كقول رؤبة (١) :

(٢) **إِنَّ تَمِيمًا لَمْ يَرْضِعْ مَسْبَعًا**
وَلَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ مَقْنَعًا
أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعًا

وكقول الآخر (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وكقول الآخر (٤) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا

وكقول الآخر (٥) :

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرِّ كَلْبَيْهِمَا **جَمِيعًا وَمَعْرُوفِ الْمِمْ وَنُكْرٍ**

- (١) الأبيات في ديوانه : ٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والبيت
الشاهد في الهمع : ١٢٤/٢ .
المُسْبَعُ : الدَّعِيُّ ، أو الذي يلد لسبعة أشهر .
(٢) في الأصل : (مشبعاً) ، وهو تصحيف ، والتصويب من الديوان .
(٣) البيت في الإنصاف : ٤٥٤ وما بعدها ، وابن يعيش : ٤٤/٣ ، وضرائر
الشعر : ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٦٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والهمع : ١٢٤/٢ ،
والخزانة : ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ . قال البغدادي : هذا البيت
مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع .
صَرَّتْ : صَوَّتَتْ . الْبَكْرَةُ : ما يُسْتَقَى عليه الماء من البئر ، وهي بتحريك
الكاف ، وإسكانها ضرورة .
(٤) تقدما ص : ٦٤٤ .
(٥) هو مسافع بن حذيفة . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ٩٩٠/٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ١١٧٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٥ ،
والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والخزانة : ١٧١/٥ .

وكقول الآخر (١) :

ساعةٌ قَدَّرَ أَحْتِجَابُكَ فِيهَا (٢)
سَنَةَ دَامَ صُرَّهَا جَمْعًا (٣)

وأما ما لا فائدة فيه ، فهو : اعتكفت وقتاً كلك ، ورأيت شيئاً نفسه ، فغير جائز .
فمن حكم بالجواز مطلقاً أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرية
أو فر نصيب .

وقول الشاعر (٤) :

عداني أن أزورك أن بهمى عجايا كلها إلا قليلاً
توكيد عند الكوفيين . والصحيح أنه مبتدأ مقدم الخبر ، أو توكيد لضمير
مرفوع ب (عجايا) ؛ لأنه جمع (عجي) وهو السبي الغداء . و (كلانا)
من قول الشاعر (٥) :

فما أعلم الواشين بالسربينا ونحن كلانا للمحبة كاتبم
مبتدأ ، خبره (كاتبم) ، وليس بتوكيد ل (نحن) ، إذ لو كان توكيداً لم
يجز إفراد (كاتبم) ؛ لأنه على ذلك التقدير خبر (نحن) .

-
- (١) البيت في التذييل والتكميل : ٢٢٤ / ٤ .
(٢) في الأصل : (احتجارك) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل
والتكميل .
(٣) في الأصل : (سنة وأم ضرهما جمعا دام) ، وكأنه صوب :
(وأم) ، (دام) فوضعها بعد البيت .
(٤) هو أخطأ بن سهية المري . والبيت في الجمهرة : ٢٢٦ / ٣ ،
ومقاييس اللغة : ٢٤٣ / ٤ ، وأمالى القالي : ١١٤ / ١ ، والسمط :
٣٤٢ / ١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٦ ،
والتذييل والتكميل : ٢٢٥ / ٤ ، واللسان : (عدا) ، (عجا) .
(٥) هو ابن الدمينية . والبيت في ديوانه : ٢٣ ، والتذييل والتكميل
: ٢٢٥ / ٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٣١٨ .

وقال سيبويه (١) - رحمه الله - في باب ما ينتصب فيه الاسم ،

لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : وسألت الخليل - رحمه الله - عن (مررت
بزيد ، وأتاني أخوه أنفسهما) . فقال : الرفع على (هما صاحباي أنفسهما) ،
والنصب على (أعنيهما أنفسهما) . فأجاز حذف الموءكد والاستغناء
عنه بالموءكد ، وهذا ضعيف بين الضعف ؛ لأن الموءكد مسوق لتقوية (٢)
[الموءكد] (٣) ، ويبيِّن كونه مراداً به الحقيقة لا المجاز ، فالاستغناء
عنه بالموءكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنسى في شيء غير مذكور
كالاستغناء بحرف التعريف عن المَعْرِف ، وعلامة التانيث عن الموءكث
مع ما في تقديره من كثرة الحذف ومخالفة المعتاد ، وذلك أن في كـ
الوجهين تقدير ثلاث أشياء ، في الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه ،
وفي النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول . وفي التقدير الأول مخالفة
لقاعدة التقدير من قبل أنه قدّر (هما صاحباي) ، وما في الكلام دليل / ١٨٦ ب
على الصُّحبة ، والمعتاد في الحذف أن يكون في الباقي دلالة على
المحذوف ، وكان الأول ، بعد أن نُسِمَ التقدير ، أن يُقدَّرهما (٤) (معنيان
أنفسهما) ، كما قدّر في النصب (أعنيهما) ، لأن كونهما معنيين معلوم ،
وكونهما صاحبين غير معلوم . وأيضاً فإن هذا الحذف المدعى هو من
حذف المتبوع وإيقاف تابعه ، والأصل فيه حذف المنعوت وإيقاف نعتيه
قائماً مقامه ، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلاً لكثرة وكونه مجعماً على
صحة استعماله ، ومع ذلك لا يستعمل إلا والفاعل في المنعوت المحذوف
موجود ، وما مثل به الخليل من حذف الموءكد والفاعل (٥) فيه محذوف ،

(١) سيبويه : ٢٤٧/١ . وانظر ما سلف ص : ٦٤٥ .

(٢) في الأصل : (كتقوية) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش عن المصنف .

(٣) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف : ١٠٨/٤ ب .

(٤) في الأصل : (تقدرهما) ، وهو تصحيف .

(٥) في الأصل : (. . . حذف المذكور فالعامل) ، وهو تحريف ، والتصويب

ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف في التذييل والتكميل : ٢٢٧/٤ .

فتجويره يستلزم مخالفة النظر فيما هو أصل أو كلاً صل (١).

ولا يجيز (٢) البصريون (٣) : (مررت بقومك إما أجمعين

وإما بعضهم) وأجازه الفراء على تقدير : مررت [إما] (٤) بقومك

أجمعين وإما بعضهم . ويلزم سيبويه التجوير على تقدير : مررت بقومك

إما بهم أجمعين وإما بعضهم ، فإن الحذف هنا أسهل من الحذف في

(مررت بزيد وأتاني أخوه عما صاحباي أنفسهما ، وأعنيهما) (٥) .

وبالغ الألفحش (٦) في منع حذف الموءكذ فقال : لو نظرت

إلى قوم فقلت : (أجمعون قومك) ، تريد : هم أجمعون قومك ،

لم يجز ، لا أنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عند المخاطب اسم يؤكذ .

وأجاز سيبويه (٧) فيما قصد به العموم من (ضرب زيد الظهر

والبطن واليد والرجل) و (مطرنا السهل والجبل والزرع والضرع) أن

يكون توكيداً ك (كل) ، وأن يكون بدلاً .

ونبّهت بقولي : * ولا يلي العوامل شيء من أفاظ التوكيد ،

وهو على حاله في التوكيد * على أنه لا يقال : زيداً لقيت رأيت نفسه ،

ولا : إخوتك كان أنفسهم منطلقين ، ولا ما أشبه ذلك ، لا أنك أوليت

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٢٦/٤ وما بعدها . والأصول : ٤٢/٢ .

(٢) في الأصل : (ولا يجيزون البصريون) ، وهو وهم ، والتصويب

ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٢٨/٤ .

(٣) الأصول : ٢٣/٢ وشرح الكافية الشافية : ١١٨٠/٣ ، والتذييل

والتكميل : ٢٢٧/٤ وما بعدها .

(٤) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٢٨/٤ .

(٥) في الأصل : (أعنيهما) ، وهو تصحيف .

(٦) ووافقه شعلب والفراسي وابن جني انظر المساعد : ٣٩٢/٢ ،

والهبع : ١٢٤/٢ .

(٧) سيبويه : ٧٩/١ وما بعدها . وانظر التذييل والتكميل : ٢٢٨/٤ .

(٨) في الأصل : (زيد) ، وهو وهم .

(رأيتُ) : (نفسه) ، وولي (كان) : (أنفسهم) ، وهما الحال الذي يكونان عليه ، إذا قصد بهما التوكيد مع عدم قصد التوكيد فلو كانا على غير الحال المستعمل في التوكيد ولما كل عامل كقولك : (رأيتُ نفسَ زيدٍ وأنفسَ إخوته) (١) .

واستثنيت (جميعاً وعمامة) بلا قيدٍ ، لأن استعمالهما (٢) في التوكيد قليل ، واستعمالهما في غير التوكيد كثيرٌ بخلاف غيرهما ، فيقال : (القومُ مرتُّ بجميعهم وعماتهم) و (مرتُّ بهم وجميعهم يتحدثون ، وعاشتهم قياماً) .

وأما (كلٌّ وكلا وكتنا) إذا كانت بالحال الصالحة للتوكيد فبإشهرها العاملُ كثيراً ، إن كان ابتداءً ، نحو : (مرتُّ بالرجال كلهم قياماً ، ومررتُ بالرجلين كلاهما في المسجد ، وبالمرأتين كلتاها في الدار) . ولا يُباشرها غيرُ الابتداء إلا قليلاً ، فمن القليل قول كثير (٣) :
يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَا وَهُمْ (٤)
فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ
ومنه قولُ عديِّ بنِ زيدٍ : (٥)

أَسْمَرَتْهَا عِنْدَ الْحَبِيبِ قَصِيرَةً كَيْمَا لَتَلَهُمْ كُلُّهَا وَلِتَشْرَبَسَا (٦)

-
- (١) انظر التذييل والتكميل : ٢١٩/٤ ، والمساعد : ٣٩٣/٢ .
(٢) في الأصل : (استعمالها) وهو تحريف .
(٣) البيت في ديوانه : ٥٠٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٧٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٩/٤ ، والمغني : ٢٥٨ ، وشرح أبياته : ١٩٠/٤ ، والمساعد : ٣٩٥/٢ ، والمهجع : ٧٣/٢ . يميد : يتحرك .
الناهل : العطشان . وهو من الأضداد .
(٤) في الأصل : (ولاهم) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
(٥) لم أقف على البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التمهيد القواعد ١٠٩/٤ ب .
(٦) في الأصل : (أسموبها) ، وهو تحريف (فصر أو بصر) تقرأ بالوجهين لكون خط الأصل مغربياً ، وكلا الوجهين تحريف ، و (لتلهو ... لشربا) : وهما تصحيفان ، والتصويب في جميعها من تمهيد القواعد .

وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُ الْأَخْفَشِيِّ (١) فِي الْمَسَائِلِ : تَقُولُ : (أَيُّتَنِي بِيَزِيدٍ
أَوْ عَمْرٍو لَوْ كَلَيْهِمَا) رَفَعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا .

قال سيبويه (٢) في باب هذا شيء محذوف فيه الفعل لكثرة

في كلامهم : وَكَلَيْهِمَا وَتَمَرًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أُعْطِنِي كَلَيْهِمَا وَزِدْنِي تَمَرًا .
فقدّر : (أُعْطِنِي) عَامِلًا فِي (كَلَيْهِمَا) .

ويجوز (كان كلكم منطلقون) على أن اسم (كان) ضمير
الشَّانِ ، و (كلكم منطلقون) مبتدأ وخبر . ومنه قول علي بن أبي طالب
- رضي الله عنه - [٣] :

فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْمُهْدَى كَانُوا كُنَّا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالْتِقَى

ويُقصد بـ (كل) معنى كامل ، فُبُنعت به اسم جنس مُعَرَّفٌ أَوْ مُنْكَرٌ ، وتلزم

إِضَافَتُهُ إِلَى مِثْلِ الْمَنْعُوتِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وتعرِيفًا وتَنْكِيرًا ، نَسَحُوا : (رَأَيْتُ

الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وَأَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ) وفيه معنى التَّوْكِيدِ وَلَيْسَ مِنْ

أَلْفَاظِهِ لِلزُّومِ إِضَافَتُهُ إِلَى ظَاهِرٍ . (٤)

وَإِذَا أُخْبِرَ عَنِ (كُلِّ) مِضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ تَعَيَّنَ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى ، (٥)

نَسَحُوا : * كُلُّ نَفْسٍ نَائِقَةُ الْمَوْتِ * (٦) ، و (كُلُّ رَجُلَيْنِ قَائِمَانِ ، وَكُلُّ

رَجَالٍ قَائِمُونَ) ، و * كُلُّ حِزْبٍ بِيَمَانِهِمْ فَرِحُونَ * (٧)

(١) التذليل والتكميل : ٢٢٩/٤ .

(٢) سيبويه : ١٤٢/١ .

(٣) تكملة ، موضعها بياض في الأصل .

والبيت في ديوانه : ١١ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٠/٤ ،

والمغني : ٢٥٨ ، وشرح أبياته : ١٩٠/٤ ، والمساعد : ٣٩٥/٢ .

(٤) انظر التذليل والتكميل : ٢٣٠/٤ .

(٥) انظر ما سلف في ص : ٥٦٧ .

(٦) آل عمران : ١٨٥ ، والأَنْبِيَاءُ : ٣٥ ، العنكبوت : ٥٧ .

(٧) المؤمنون : ٥٣ ، الروم : ٣٢ .

وإذا أُخبر عن (كل) مضافاً إلى معرفة جاز اعتبار لفظها ،
فُيُفرد الخبرُ ويذكرُ كقوله تعالى : * إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي
الرَّحْمَنَ عَبْدًا * (١) ، واعتبارُ معناها فيجاءُ به على وفق المضاف إليه
نحو : * وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ * (٢) ؛ لأنَّ المعنى وكلُّهم أتوه داخرين .
ومذهبُ البصريين (٣) التَّسْوِيَةُ بَيْنَ (كلِّهم) و (أجمعين) في
إفادة العموم دونَ تعرُّضٍ لاجتماع في وقتٍ وعدميه . وزعمُ الفراء (٤) أَنَّ
(أجمعين) يفيد أنهم كانوا مجتمعين في وقت الفعل .
والصحيح أَنَّ ذلك مُمَكِّنٌ أَنْ يُرَادَ ، وَمُمَكِّنٌ أَلَّا يُرَادَ . فَأَيْمَكَانُ
أَنَّ يُرَادَ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ دَلِيلٍ . وَإِمَكَانُ أَلَّا يُرَادَ مُسْتَفَادٌ
مَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : * لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ / وَلَا غَوِيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ * (٥) ،
لأنَّ إغواءَهُمْ لَا يَكُونُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

(ص) * فصل : التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ أَوْ تَقْوِيَّتُهُ

بموافقة معنَى . وَإِنْ كَانَ الْمَوْكَّدُ بِهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ،

أَوْ حَرْفًا غَيْرَ جَوَابٍ ، لَمْ يَعْدُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَّا مَعْمُودًا

بِمِثْلِ عَامِدِهِ أَوْلاً أَوْ مَفْصُولًا . وَإِنْ عَمِدَ أَوْلاً بِمَعْمُولٍ

ظَاهِرٍ أَخْتَمَرَ عَمِدُ الْمَوْكَّدِ بِضَمِيرٍ . وَفَصَلُ الْجُمْلَتَيْنِ

ب (ثُمَّ) إِنْ أَمِنَ اللَّيْمُنُ أَجُودٌ مِنْ وَصْلِهِمَا .

(١) مريم : ٩٣ .

(٢) النمل : ٨٧ .

(٣) الأصول : ٢١/٢ ، وابن يعيش : ٤١/٣ ، والرضي على الكافية

: ٣٢٣/١ ، والهمع : ١٢٤/٢ .

(٤) ابن يعيش : ٤١/٣ ولم يسمه ، والتذبيد والتكميل : ٢٢٢/٤ ،

والمساعد : ٣٩٦/٢ ، ونُسِبَ الْقَوْلُ إِلَى الْمَبْرَدِ أَيْضًا الْهَمْعُ :

١٢٤/٢ ، واللسان : (كلل) .

(٥) الحجر : ٣٩ .

- (ش) تَعَمُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ [المفرد] (١) اسماً كان معرفةً كان أو نكرةً ، أو فعلاً ،
أو حرفاً متصلاً أو منفصلاً . وإعادة المركب (٢) جملةً كان أو غير جملة .
فإعادة الاسم المعرفة كقول عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - (٣)
تَيَمَّمْتُ هَمْدَانَ الَّذِينَ هُمُ هُمْ إِذَا نَابَ أَمْرٌ جَنَّتِي وَسِيَّهَامِي
وإعادة النكرة كقول الأعمش ميمون : (٤)
أَتَيْحَ لَهُمْ حُبُّ الْحَيَاةِ فَادْبَرُوا (٥)
وَمَرَجَاةُ نَفْسِ الرَّءْمِ مَا فِي غَدِغَدِ
وإعادة الفعل كقول الشاعر : (٦)
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي
وإعادة الحرف متصلاً (٧) كقول الشاعر : (٨)
فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ
أَجَلٌ لَا لَا وَلَا بِرِخَاءٍ بِسَالٍ

- (١) تكملة يقتضيها السياق .
(٢) كذا في الأصل . ولعل لفظ (إعادة) مقحم هنا .
(٣) البيت في ديوانه : ١١٣ ، والعمدة : ١٤ ، وشرح عمدة الحافظ :
٥٧٢ ، والتذبيد والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
الجنة : ما يتوقى به الإنسان .
(٤) البيت في ديوانه : ١٩١ ، والتذبيد والتكميل : ٢٣٣/٤ .
(٥) في الأصل : (أبيح) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصدرين
السابقين .
(٦) البيت بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ٢٤٣/١ ، وشرح
الكافية الشافية : ٦٤٢/٢ ، ١١٨٥/٣ ، والتذبيد والتكميل :
٢٣٣/٤ ، والمساعد : ٣٩٧/٢ ، والأشياء والنظائر : ١١٠/٤ ،
والهمع : ١١١/٢ ، ١٢٥ ، والخزانة : ١٥٨/٥ .
(٧) في الأصل : (منفصلاً) ، وهو وهم .
(٨) البيت بدون نسبة في الإنصاف : ٧٥/١ ، والتذبيد والتكميل
: ٢٣٣/٤ .

- وإعادة الحرف مُنفصلاً (١) كقول الكُمَيْتِ (٢):
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ (٣) أَمْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامِي
وإعادة العُرْكَبِ غيرِ الجملة كقول الكُمَيْتِ (٤):
فَتَاكَ وِلَاةُ السَّوِّقِ قَدْ طَالَ مَكُتُّهُمْ (٥) فَحَتَّامَ حَتَّامِ الْعَنَاةِ الْمُطَوَّلِ
وإعادة العُرْكَبِ الجملة كقول الشَّاعِرِ (٦):
أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ
وكقول الآخرِ (٧):
أَلَا حَيْذَا حَيْذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّيْبٍ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

- (١) في الأصل : (متصلاً) ، وهو وهم .
(٢) البيت في شرح الهاشميات : ٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٧١ ،
والتذليل والتكميل : ٢٣٢/٤ ، ٢٣٥ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
(٣) في الأصل : (يحول من) ، وهو تحريف ، يختل به الوزن ، والتصويب
من المصادر السابقة .
(٤) البيت في شرح الهاشميات : ١٦٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٣٤/٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٥٧١ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٣/٤ ،
والمساعد : ٣٩٧/٢ .
(٥) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلَا (حتى) شَمَّ صَوَّبَتْ .
(٦) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١١٨٤/٣ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٥٧٣ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والمساعد :
٣٩٧/٢ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
والبيت الشاهد مع بيت آخر في الصداقة والصديق : ١٣٨ .
(٧) نُسِبَ إِلَى إِبرَاهِيمَ بْنِ سُفْيَانَ ، وَقَالَ المبرد : " وَأُنشِدُنِي الزِيَادِيَّ
لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَأُحْسِبُهُ ابْنَ أَبِي رَبِيعَةَ " . وهو نسي
زيادات ديوان عمر : ٣٨٤ ، والكامل : ٧٠/٤ ، والمنصف : ٨٢/١
والتذليل والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والهمع : ٨٩/٢ ، وبغية الوعاة :
٤١٤/١

وقولي : " أو (١) تقويته بموافقته معنى " يتناول توكيد الضمير المستتر والبارز المتصل بالمنفصل، نحو : (قُمْ أَنْتَ ، وَقِمْتُ أَنَا) ، وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول الشاعر (٢) :

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِبْرَانُهَا صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَامِ

وقولي : " وإن كان المؤكَّد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب " أشرتُ بذلك إلى أنَّ قاصدَ توكيدِ نحوِّنا (فعلتُ) بإعادة لفظه لا غنى له عن إعادة ما هو به متصل ، فتقول : (فعلتُ فعلتُ ، ورأيتُ رأيتُك ، ومررتُ به به) . وكذلك يلزم في الحرف غير المُجاب به ، فعلى قاصدِ إعادة (في) من قولك : (فيكَ نجابةٌ) أن يقول : (فيكَ فيكَ نجابةٌ) (٣) ، وعلى قاصدِ إعادة (إن) من قولك : (إنَّ زيداً منطلقٌ) أن يقول : (إنَّ زيداً [إنَّ زيداً] (٤) منطلقٌ) ، و (إنَّ زيداً إنَّ منطلقٌ) ، وإن كان مع ذلك فصل كان أحسنَ كقوله (٦) تعالى : * أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ * (٧) فأكد (أنتم) ب (أنتم) مع الفصل ، ويجوز أن يُجعل الثاني (٨) مبتدأ ، والخبر (إذا مِتُّمْ) ، والجملة خبرٌ (أن) الأولى ، والتوكيد أجود .

- (١) في الأصل : (و) ، وهو تحريف ، والتصويب ما سلف في المتن .
 (٢) هو الأُسود بن يَعْفَر . والبيت في ديوانه : ٦١ ، ومجالس شعلب : ٥٢١ / ٢ ، والتذبييل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ ، واللسان : (صم) .
 (٣) في الأصل : (فيكَ نجابةٌ فيكَ) ، وأثبت ما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف .
 (٤) تكملة ما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١١٠ / ب) .
 (٥) كذا في الأصل . وحقها أن تكون : (أو) .
 (٦) في الأصل قَرِسَتْ أَوْلَاً : (كقولك) ثمَّ صُحِّحَتْ .
 (٧) المؤنون : ٣٥ .
 (٨) أي المصدر المؤول من (أنتم مخرجون) .

وليس لك أن تُكرِّر الحرفَ وحدَه إلا أن تصِل به حرفاً عطف كقول

الكُمَيْتِ : (١)

..... هَلْ ثُمَّ هَلْ
..... أَجَلٌ لَا لَا
..... أَجَلٌ لَا لَا
..... أَجَلٌ لَا لَا

(٢)

وكقول الرَّاجِزِ :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقَهُمَا شَدَّ دَاتُ فِي قَسْرِنَ

واستثنيتُ حرفاً الجوابِ ؛ لأنَّه قائم مقامُ جملةٍ ، فلقاصدٍ توكيده أن يُكْرَّرَه وحدَه ،

(٣)

كما له في الإجابة أن يُجيبَ به وحدَه كقوله :

..... أَجَلٌ لَا لَا
..... أَجَلٌ لَا لَا
..... أَجَلٌ لَا لَا

ولا يُكْرَّر حرفاً غيره إلا في ضرورة . نصح على هذا ابنُ السَّرَاجِ في الأُصولِ (٤) .

وقد أشار الزمخشريُّ في المفصل (٥) إلى توكيد الحرف الذي ليس

من حروف الجواب بإعادته وحدَه ، نحو : (إِنَّ إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقًا) . وقوله

مردودٌ لعدم إمامٍ يُستند إليه ، وسَمَاعٌ يُعَوَّلُ عليه ، ولا حُجَّةَ في قول الشاعر (٦) :

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ
يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ هَيْمًا

(١) تقدم ص : ٦٥٦ .

(٢) نسيا إلى خطام المجاشعي والاعلم العجلي . وهما في ديوان

الاعلم : ١٦٥/٤ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٥/٤ ، والساعد :

٣٩٩/٢ ، والأشياء والنظائر : ١٠٢/٣ .

والبيت الشاهد في شرح الكافية الشافية : ١١٨٧/٣ ، والهمع :

١٢٥/٢ . القرن : الجبل .

(٣) تقدم ص : ٦٥٦ .

(٤) لم أستطع الوقوف على ذلك في طبعة الأُصول التي بين يدي .

وانظر الأُصول : ٢٠/٢ .

(٥) رُسِيت في الأصل : (الأُصول) ، وُصِّيت في الهامش .

المفصل : ١١٢ ، وابن يعيش : ٤١/٣ .

(٦) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، والعيني : ١٠٧/٤ ،

والهمع : ١٢٥/٢ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢ج/١٣٣٧ .

فِيهِ مِنَ الصَّرَرَاتِ ، وَكَذَا قَوْلُ الْآخِرِ : (١)

فَلَا - وَاللَّهِ - لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَدًا نَ وَاءٌ

والى هذا أشرت بقولي : " لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلا معموداً يحثل عامده
أولاً ، أو مفصلاً . "

فَمِنَ المعمود يحثل عامده أولاً قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مُسَدَّ^(٣) أَيْفَعْتُ طَوْعَ الهَوَى وَكُنْتُ مُنِيبًا

والمفصول كقول الآخر : (٤)

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ -

لَيْتَ شَبَابًا بَوَعَ فَاشْتَرَى يَسْتُ

فَأُكِّدُ (لَيْتَ) ب (لَيْتَ) ، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا ب (هَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ) . وَمِنَ

الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله :- (٥)

(١) هُوَ مُسَلِّمٌ بِنَ مَعْبِدِ الوَالِيِيِّ . وَالبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٦٨ / ١

وَرِسَالَةُ المَلَائِكَةِ : ١٩٤ ، وَالمَحْتَسِبُ : ٢٥٦ / ٢ ، وَالمَخْصَائِصُ : ٢٨٢ / ٢

وَالإِنْصَافُ : ٥٧١ / ٢ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ٦٩ ، وَابْنُ يَعِيْشٍ : ١٧ / ٧ ،

٤٣ / ٨ ، ١٥ / ٩٠ ، وَالبَحْرُ المَحِيْطُ : ٢٨٤ / ٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيْلُ :

٢٣٤ / ٤ ، وَشَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٨٨ / ٣ ، ١٥٣٤ ، وَالمَغْنِي : ١٥٣٤ ،

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، وَالمَهْمَعُ : ٧٨ / ٢ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، وَالمَخْزَانَةُ :

٣٠٨ / ٢

وَوَرِدَ أَيْضًا فِي رِسَالَةِ المَلَائِكَةِ : ١٩٤ بِرَوَايَةٍ : " وَشَأْنُهُمْ مِنَ البَلْوَى

نَ وَاءٌ " وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الاسْتِشْهَادُ .

(٢) البَيْتُ بِدَوْنِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيْلِ : ٢٣٥ / ٤ ، وَالمَهْمَعُ : ١٢٥ / ٢ ،

(٣) فِي الأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(٤) هُوَ رُوَيْبَةُ . وَالبَيْتَانِ فِي دِيوانِهِ : ١٧١ ، وَابْنُ يَعِيْشٍ : ٧٠ / ٧ ، وَشَرْحُ

الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٦٠٥ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيْلُ : ٢٣٥ / ٤ ، وَالمَغْنِي :

٥١٣ ، وَالمَسَاعِدُ : ٣٩٨ / ٢ ، وَالمَهْمَعُ : ٢٤٨ / ١ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ المَغْنِي

: ٢١٩ / ٦

(٥) البَيْتَانِ بِدَوْنِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيْلِ : ٢٣٥ / ٤ ، وَالجَنَى الدَانِسِيُّ :

٣٢٨ ، وَالعَيْنِيُّ : ١١٠ / ٤ ، وَالمَهْمَعُ : ١٢٥ / ١

(١) لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى شَيْئًا فَمَا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

وما ليس معموداً ولا مفصولاً فهو ضرورة ، نحو (٢) :

..... إِنَّ الْكَرِيمَ

(٣)

و :

..... وَلَا لِلْمَا بِهِمْ

وإن كان العامل اسماً ظاهراً فالْمُخْتَارُ أَنْ يُعَمَدَ الْمَوْءُ كَدُّ بِضْمِيرٍ ، فقولك :

(مررتُ بزيدٍ به) أَجْوَدُ مِنْ قَوْلِكَ : (مررتُ بزيدٍ بزيدٍ) ، ومن المختار

قوله تعالى : ﴿ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٤) ، قال ابن السراج :

إِلَّا أَنْ الْحَرْفَ لَا يُكْرَرُ إِلَّا مَعَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، لَا سِيمَا إِذَا كَانَ عَامِلًا . ومثَّل

بقوله : " في الدار (٦) / زيدٌ قائمٌ فيها " وقال : فَتُعِيدُ (٧) (فيها)

توكيداً ، وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٨) .

فجعل (فيها) توكيداً ، و (في الجنة) مَوْءٌ كَدًّا . وكذا أقول ، وَمَنْ

حَكَمَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا بِالْبَدَلِيَّةِ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ ، وَإِنْ حَظِيَ مِنَ الشُّهْرَةِ بِأَوْفَرِ

نُصِيبٍ .

وإن كان الموء كَدًّا والموء كَدُّ جملتين ، وأمنَ تَوَهُّمُ كَوْنِ الثَّانِيَةِ غَيْرَ

مَوْءٍ كَدَّةً ، فالأَجْوَدُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِعَاطِفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ *

ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿ (٩) وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ

مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿ (١٠) . فلو خيفَ تَوَهُّمُ كَوْنِ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مَوْءٍ كَدَّةً نَحْوُ :

(١) في الأصل : (لا لا) مكررة .

(٢) تقدم قريباً . (٣) تقدم قريباً .

(٤) آل عمران : ١٠٧ .

(٥) الأصول : ١٩/٢ وما بعدها .

(٦) (في الدار) : مكررة .

(٧) في الأصل : (فتفيد) ، وهو تصحيف ، والتصويب من الأصول .

(٨) هود : ١٠٨ . (٩) النبأ : ٤ - ٥ .

(١٠) الانفطار : ١٧ - ١٨ .

(ضربتُ زيداً ثم ضربتُ زيداً) تُرِكَ العاطفُ ، لأنَّ ذَكَرَهُ يُخَلُّ بالتَّوكِيدِ ،
وَيُوهِمُ أَنَّ الضَّرْبَ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .

وقد جعل ابنُ السَّراجِ مِنَ التَّوكِيدِ اللَّفْظِيِّ قولَ الشَّاعرِ :
أَلَا يَا أَهْلِي ثُمَّ أَهْلِي ثُمَّ أَهْلِي

ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ

(ص) " وَيُؤَكِّدُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَنْفَصِلِ الْمُتَّصِلِ مُطْلَقًا . وَيُجْعَلُ

الْمَنْصُوبُ الْمَنْفَصِلُ فِي نَحْوِ : (رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ) تَوْكِيدًا

لَا بَدَلًا ، وَنَاقًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

(ش) لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مَرْفُوعِهِ وَمَنْصُوبِهِ وَمَجْرُورِهِ

بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَنْفَصِلِ ، نَحْوُ : (فَعَلْتَ أَنْتَ ، وَلَقَيْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ) .

وَاخْتِلَافًا فِي ضَمِيرِ النَّصْبِ الْمَنْفَصِلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ ضَمِيرِ النَّصْبِ الْمُتَّصِلِ

نَحْوِ : (رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ) . فَجَعَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ (٢) بَدَلًا ، وَجَعَلَهُ الْكُوفِيُّونَ (٣)

تَوْكِيدًا ، وَقَوْلُهُمْ عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْمَنْصُوبِ الْمَنْفَصِلِ

مِنَ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ فِي نَحْوِ : (رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ) كَنِسْبَةِ الْمَرْفُوعِ الْمَنْفَصِلِ مِّنَ

الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ فِي نَحْوِ : (فَعَلْتَ أَنْتَ) ، وَالْمَرْفُوعُ تَوْكِيدٌ بِإِجْمَاعٍ ، فَلْيَكُنْ

الْمَنْصُوبُ تَوْكِيدًا ، لِيَجْرِيَ الْمَتَّاسِبَانِ مَجْرَى وَاحِدًا .

(١) البيت بدون نسبة في الأصول : ١٩/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٩٥ ،

والتبصرة : ١٦٣/١ ، وابن يعيش : ٣٩/٣ ، والتذليل والتكميل :

٠٢٣٥/٤

(٢) سيبويه : ٣٩٣/١ ، والمقتضب : ٠٢٩٦/٤

(٣) مجالس شعلب : ١٣٣/١ ، ٥٥٧/٢ ، والتذليل والتكميل :

٢٠٠ ، و٢٣٧/٤ ، وما بعدها ، وانظر ما سيأتي ص : ٧٠ .

(ص) باب النعمت

” وهو التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالِاشْتِقَاقِ وَضَعًا أَوْ تَأْوِيلًا ،
مَسُوقًا لِتَخْصِيصِهِ ، أَوْ تَعْمِيمِهِ ، أَوْ تَفْصِيلِهِ ، أَوْ مَدْحِهِ ،
أَوْ ذَمِّهِ ، أَوْ تَرْحُمِهِ ، أَوْ إِبْهَامِهِ ، أَوْ تَوْكِيدِهِ .”

(ش) التَّابِعُ يَعْنِي التَّوَكِيدَ وَالنَّحْتَ وَالْعَطْفَيْنِ وَالْبَدَلَ . «والمقصود بالاشتقاق» مُخْرِجٌ

لِمَا سِوَى النَّحْتِ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُشْتَقًّا كَالْإِطْلَاقِ الْغَلِيظَةِ إِذَا عَطِفَتْ
عَطْفًا بَيَانِيًّا ، نَحْوُ : (أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَخُوَيْلِدِ الصِّعَقِ) ، فَإِنَّ (الصِّدِّيقَ
، وَالصِّعَقَ) صِفَتَانِ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمَا مَخْصُوصِينَ بِمَوْصُوفَيْهِمَا حَتَّى صَارَ
التَّعْيِينُ بِهِمَا أَكْمَلَ مِنَ التَّعْيِينِ بِالْعَلَمِ الْمَوْضُوعِ ، وَصَارَ الْقَصْدُ بِهِمَا
وَبِأَمْثَالِهِمَا كَالْقَصْدِ بِالْأَعْلَامِ الْعَارِيَةِ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَاسْتِقَاقُهُ
فِي تَابِعِيَّتِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِخِلَافِ النَّحْتِ فَإِنَّهُ مَقْصُودٌ بِالِاشْتِقَاقِ بِالْوَضْعِ كَ (

رَجُلٍ كَرِيمٍ) ، أَوْ مَقْصُودٌ بِالِاشْتِقَاقِ بِالتَّأْوِيلِ كَ (رَجُلٍ ذِي مَالٍ) .

وَلَوْ اقْتَصَرَتْ فِي الْحَدِّ عَلَى ” وَضَعًا أَوْ تَأْوِيلًا ” لَكَمُلَ بِهِمَا ، وَلَكِنَّ

الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى زِيَادَةِ بَيَانِ بَذِكْرِ الْمَعَانِي الْمُسْتَفَادَةِ بِالنَّحْتِ ، فَذَكَرْتَهَا
مُتَّصِلَةً بِالْحَدِّ . فَالْمَسُوقُ لِلتَّخْصِيصِ نَحْوُ * وَالصَّلَاةُ الْوَسْطَى * (١) وَ

* مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ * (٢) ، وَالْمَسُوقُ لِلتَّعْمِيمِ نَحْوُ : (إِنَّ اللَّهَ يَسْرُزِقُ

عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ ، وَيَحْشُرُ النَّاسَ الْأُولِينَ وَالْآخِرِينَ) ، وَالْمَسُوقُ

لِلتَّفْصِيلِ نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ) ، وَالْمَسُوقُ لِلْمَدْحِ نَحْوُ :

(سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ) ، وَالْمَسُوقُ لِلذَّمِّ نَحْوُ : (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ

الرَّجِيمِ) ، وَالْمَسُوقُ لِلتَّرْحُمِ نَحْوُ : (لَطْفَ اللَّهِ بِعِبَادِهِ الضُّعَفَاءِ) ، وَالْمَسُوقُ

لِلإِبْهَامِ نَحْوُ : (تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ قَلِيلَةٍ) ، وَالْمَسُوقُ لِلتَّوَكِيدِ نَحْوُ :

* وَمِنَاةَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَى * (٣) .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) النجم : ٢٠ .

(ص) " ويوافق المتبوع في التعريف والتذكير وأمره
في الإفراد وضديه ، والتذكير والتأنيث على ما ذكر
في إعمال الصفة ، وكونه مَفوقاً في الاختصاص أو (١)
مساوياً أكثر من كونه نائفاً .

وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط
إِنْ أَمِنَ اللَّيْسُ . وقد يُفعل ذلك بالتوكيد .

(ش) متبوع النعت يَعْمُ ذَا النِّعْتِ الجاري عليه لفظاً [ومعنى ك (رأيت رجلاً
طويلاً ذا ثوبٍ قصيرٍ) ، وذا النِّعْتِ الجاري عليه لفظاً] (٢) ومعناه
لما بعده ك (رأيت رجلاً طويلاً ثوبه قصيراً قامته) ، فلذلك قلتُ :
" ويوافق المتبوع " ، ولم أقل : ويوافق المنعوت ، لأنَّ المنعوت إنما يصدق
حقيقةً على متبوع ما هو له لفظاً ومعنى ، لا على المتبوع لفظاً لا معنى .
وكلا النوعين مراد (٣) .

وأشرت بقولي : " وأمره في الإفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث
على ما ذكر في الصفة المشبهة " إلى أن موافقة النعت لمنعوته تجب إن كان
معناه له ك (رأيت رجلاً طويلاً ، وامرأةً طويلةً) ، وكذا إن كان معناه
لما بعده ولم يرفعه ك (مررتُ برجلٍ كريمٍ الأب ، حسنٍ وجهاً ، وامرأةٍ
كريمةٍ الأب حسنٍ وجهاً) . وكذا التوافق في التثنية والجمع . فإن رُفِعَ
ما بعده أُفْرِدَ ، وأُعْطِيَ من التذكير والتأنيث ما يُعطى الفعل الواقِعُ
موقعه ، نحو : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه ، حسنٌ أمُّه ، جميلٌ ولدُه) (٤) ،
ظريفٍ / عماله) . وتكسير ما وقع جمعاً أولى من إفراده ، نحو : (مررتُ برجلٍ

(١) في الأصل (و) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل : ١٦٧ .

(٢) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف في التذييل والتكميل :

٥٢٤٠ / ٤

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٢٤٠ / ٤ وما بعدها ، والمساعد : ٤٠٢ / ٢ .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : (وُلْدَاهُ) .

حسانِ أبنائِهِ) . وَسَطُ الكَلَامِ فِي هَذَا سَابِقٌ فِي بَابِ إِعْمَالِ الصَّفَةِ
المُشَبَّهَةِ (١) ، وَالَّذِي ذَكَرْتُ مِنْهُ هُنَا بَعْضُ ذَلِكَ ، وَاسْتِيفَاؤُهُ تَكَرَّارًا ،
فَأَضْرَبْتُ عَنْهُ .

وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ دُونَ الْمَنْعُوتِ فِي الْإِخْتِصَاصِ أَوْ سَاوِيًا
لَهُ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : (رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ) . وَالثَّانِي نَحْوُ : (رَأَيْتُ
الرَّجُلَ (٢) الصَّالِحَ) . وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ أَخَصَّ مِنَ الْمَنْعُوتِ كَ (رَجُلٍ فَصِيحٍ ،
وَلِحَّانٍ ، وَمِيهَنَازٍ ، وَصَحَّاحٍ ، وَأَفَّاكٍ) ، وَ (غَلَامٍ يَافِعٍ ، وَمِرَاهِقٍ) ، وَ
(جَارِيَةٍ عَرُوبٍ وَشَمُوعٍ ، وَخَوُونٍ (٣) ، وَضَنَّاكٍ (٤) ، وَ (مَاءٍ فَرَاتٍ ، وَأَجَاجٍ) ،
وَ (تَمْرٍ بَرْنِيٍّ ، وَشَهْرِيزٍ) ، وَ (عِنَبٍ مَلَّاحِيٍّ (٥) ، وَ (رَمَانٍ أَمْلَيْسِيِّ) ،
وَ (مِلْجٍ دَارَانِيِّ) ، وَ (كَلْبٍ رَشْنِيٍّ (٦) ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوِيُّ : الْفَرَاءُ (٧) يَنْعَمُ بِالْأَعْمَمِ بِالْأَخَصِّ ، وَهُوَ
الصَّحِيحُ . وَحَكَى عَنْهُ : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَخِيكَ) عَلَى النَّعْتِ .

(١) انظر ما سلف ص: ٣١٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/٤٠٢ وما بعدها .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الرِّجَالُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (خَرْدٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) الْعَرُوبُ : الضَّحَاكَةُ . الشَّمُوعُ : اللَّعُوبُ الضَّحُوكُ . الْخَوُونُ :

الْحَسَنَةُ الْخَلْقِ الشَّابَةِ . الضَّنَّاكُ : الضَّخْمَةُ .

(٥) الْبَرْنِيُّ : تَمْرٌ أَحْمَرٌ مُشْرَبٌ بِصَفْرَةٍ . الشَّهْرِيزُ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ ،

مُعَرَّبٌ . الْمَلَّاحِيُّ : عِنَبٌ أَبْيَضٌ فِي حَبِّهِ طَوِيلٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : أَمْلَيْسِيٌّ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالْأَمْلَيْسِيُّ : الْحَلْوُ الطَّيِّبُ

الَّذِي لَا عَجْمَ لَهُ .

دَارَانِيُّ : كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّهُ نَسِبٌ إِلَى (دَارَانَ) ، اسْمُ مَوْضِعٍ .

فِي الْأَصْلِ : (رَسِيٌّ) بِدُونِ نَقْطٍ ، وَفِيهَا حِكَاةُ أَبُو حَمِيَّانٍ عَنْهُ نَسِيٌّ

التَّذْيِيلُ (٤/٢٤٤) : (زَيْنِيٌّ) ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَهُ .

وَالرَّشْنِيُّ : الَّذِي يُدْخِلُ رَأْسَهُ فِي الْإِنَاءِ لِأَكْلِهِ .

(٧) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤/٢٤٤ ، وَالْمَعْمُ : ٢/١١٦ .

وأشرت بقولي : " وَرَبَّمَا تَبِعَ فِي الْجَرِّ غَيْرَ مَا هُوَ دُونَ رَابِطٍ
 إِنَّ أَمِنَ اللَّيْسَ " إلى قولهم : " هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ " (١) وأمثاليه ،
 فحَقُّ (خرب) أَنْ يَرْتَفِعَ ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ (جحر) ، و (جحر) مَرْفُوعٌ ، لَكِنَّهُ
 جُعِلَ تَابِعًا [ل (ضب)] (٢) لِمَجَاوِرَتِهِ إِيَّاهُ مَعَ أَمِنَ اللَّيْسَ ، وَمِثْلُهُ
 قِرَاءَةُ الْأَعَشِ وَيَحْيَى بْنِ وَثَابٍ : " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْعَتِيقِ " (٣)
 بخفض (العتيق) . وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :
 كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَامَ أَعْيُنِهَا قُطْنًا يَمَسُّ حَصِيدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجٍ
 وَمِثْلُهُ (٥) :
 تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مَقْرَفَةٍ مَلَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ
 وَمِثْلُهُ (٦) :
 وَمِثْلُهُ (٧) :

- (١) القول في سيبويه : ٣٤/١ ، ٢١٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ٧٤/٢ ،
 والخصائص : ٢٢٠/٣ ، والإيناف : ٦٠٧/٢ ، والرضي على الكافية
 : ٣١٨/١ ، والتذليل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 (٢) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
 (٣) الذاريات : ٥٨ . وللقرأة انظر معاني القرآن للفراء : ٧٥/٢ ،
 وإعراب القرآن للنحاس : ٢٤٦/٣ ، والمختصر : ١٤٥ .
 (٤) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٧٤/٢ ، والإيناف :
 ٦٠٥/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 (٥) البيت لذي الرمة . وهو في ديوانه : ٢٩/١ برواية : " . . . غَيْرِ مَقْرَفَةٍ . . . " .
 وعليها يفوت الاستشهاد . ورواية الشرح في معاني القرآن للفراء
 : ٧٤/٢ ، والبحر المحيط : ٤٥٣/٥ ، والتذليل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 السُّنَّةُ : الصُّورَةُ . مَقْرَفَةٌ : هَجِينَةٌ . النَّدَبُ : آثَارُ الْجِرَاحِ .
 (٦) في الأصل : (بلساء) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
 (٧) البيت للحطيفة . وهو في ديوانه : ٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء
 : ٧٤/٢ ، والصاحبي : ١٩٢ ، ٢٣١ ، والخصائص : ٢٢٠/٣ ،
 والمنصف : ٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٢/١ ، وشرح ديوان
 الحماسة : ٤١٧/١ ، وابن يعيش : ٨٥/٢ ، والتذليل والتكميل :
 ٢٤٦/٤ ، ٢٤٧ ، والخزانة : ٨٦/٥ ، واللسان : (سوا) .
 الضموز : الشديدة . السبي : المثل .

(١) فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَأَيٍّ ضَمُوزِ النَّابِ لَيْعَنَ لَهُ بِسِيٍّ
ومثله (٢) :

جَزَى اللَّهُ عَنِّي الْأَعْرَابِينَ ذِمَامَةَ وَصِدَّةَ شَفَرِ الثَّوْرَةِ الْمُتَضَاجِمِ
ومثله (٤) :

كَانَ شَبِيرًا فِي أَفَانِينَ وَنَدَقَةٍ كَبِيرٍ أَنَا فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ
ومثله لِرُؤْيَا بَيْتٍ (٥) :

(٦) كَانَ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

- (١) في الأصل : (واذ) ، وهو تصحيف .
- (٢) البيت للأخطل . وهو في ديوانه : ٥٠٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٩٢/٢ ، ومجمل اللغة : ١٦٠/١ ، واللسان : (ضجم) ، (شفر) ، (ثور) .
- (٣) في الأصل : (بعد الثورة) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
- (٤) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ٢٥ و شرح القوائد السبع : ١٠٦ ، الإخصائص : ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، المحتسب : ١٣٥/٢ ، والثمام : ٥٦ ، ٢٢٧ ، وأما لي ابن الشجري : ٩٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٧/٣ ، والتذبييل والتكميل : ٢٤٦/٤ ، والمغني : ٦٦٩ ، ٨٩٥ ، وشرح أبيات : ١١١/٧ وانظر فهارسه ، والخزانة : ٩٨/٥ .
- (٥) شبير : اسم جبل . الأفانين : جمع جمع (فنن) وهو الغصن . الودق : المطر . البجاد : الكساء . المزمَل : المخطط .
كذا في الأصل والتذبييل والتكميل : ٢٤٦/٤ ، والأبيات للعجاج ، ديوانه : ١٥٨ وما بعدها ، والخزانة : ٩٧/٥ وما بعدها . والبيت الشاهد في سيبويه : ٢١٧/١ ، والإخصائص : ٢٢١/٣ ، والإنصاف : ٦٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٧/٣ ، والتذبييل والتكميل : ٢٤٦/٤ . المرمل : المنسوج . قلامة : نيته ، والهيا تعود إلى المنهل المذكور قبل . المهدل : المسترسل . السيوب : القطع .
- (٦) في الأصل (نسيج) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .

عَلَى ذُرَى قَلَا مِثْلَ الْمَهْدَلِ (١)
سُبُوبٌ كَتَانٍ بِأَيْدِي غُزَلٍ (٢)

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالتَّوَكُّيدِ " عَلَى مَا أُنشِدُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ : (٤)

يَا صَاحِبِ بَلَّغِ ذُرَى الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ
أَنَّ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ

(ص) "فصل : المنعوتُ به مفردٌ، أو جملةٌ كالمتوصل بها (٥)
منعوتُها نكرةٌ أو مُعَرَّفَةٌ بِ (أَل) الجنسيَّةِ، وقد
تَرَدُّ الطَّلِبِيَّةُ مُحْكِيَّةٌ بِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ وَقَعِ نَعْتًا
أَوْ شِبْهَهُ . وَحُكْمُ عَائِدِ الْمَنْعُوتِ بِهَا حُكْمُ عَائِدِ
الْوَاقِعَةِ صِلَةً أَوْ خَيْرًا ، لَكِنَّ الحَذْفَ مِنَ الْخَبَرِ قَلِيلٌ ،
وَمِنَ الصِّفَةِ كَثِيرٌ ، وَمِنَ الصِّلَةِ أَكْثَرُ .

وَيَخْتَصُّ الْمَنْعُوتُ بِهَا اسْمُ زَمَانٍ (٦) بِجَوَازِ حَذْفِ
عَائِدِهَا الْمَجْرُورِ بِ (فِي) دُونَ وَصْفٍ .
وَيَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُ الْمَجْرُورِ بِ (مِنْ) عَائِدًا عَلَى
ظَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ (٧) تَمَعَّيْنِ مَعْنَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (ذُرَى أَقْلَامِهِ) ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ
مِنَ الدِّيْوَانِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الْمَهْدَلِي) بِإِشْبَاعِ كَسْرَةِ اللَّامِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (سَتُور) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ
مِنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٤) هُوَ أَبُو الْعَرِيبِ . وَالْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٧٥ / ٢ ، وَتَهْذِيبُ

الْأَلْفَاظِ : ٤٨٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤٨ / ٤ ، وَالْمَغْنِي : ٨٩٥ ،

وشرح أبياته : ٧٤ / ٨ ، وَالهِمْعُ : ٥٥ / ٢ ، وَالخَزَانَةُ : ٩٣ / ٥ .

انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ : كِنَايَةٌ عَنِ اسْتِرْحَاةِ الذِّكْرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (بَيْهًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ص : ١٢٠ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (زَمَانٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ اتَّصَلَتِ الْهَمْزَةُ بِالنُّونِ فَبَدَتْ كَأَنَّهَا : (لَنْ) .

(ش) المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت ، والجملة الواقعة خبراً (١) أحوالاً
أو نعتاً نائبة عن المفرد وموولة به ، وتنفرد الخبرية بجواز كونها طلبية ،
وتنفرد الحالية بجواز اقترانها بالواو ، فلهذا لم أحل المنعوت بها عليها ،
بل أحلته على الموصول بها ، لأنها لا تكون طلبية ، ولا تقترب بالواو .
وأجاز الزمخشري (٢) اقتران الواقعة نعتاً بالواو زاعماً توكيد الأرتباط
بالمنعوت ، وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل
للمنعوت ومجمول معه كشيء واحد ، فدخل الواو عليه يوهم كونه ثانياً
مغايراً له ، لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، وهذا مناف
لما زعم من توكيد الأرتباط .

وفي قولي " كالموصول بها " تنبيه على لزوم كونها خبرية
ومشتملة على ضمير (٣) لا حق بالمنعوت ، وقد تغني عنه الألف واللام
كقول الشاعر (٤) :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّهْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِفُ نَحْلِ أَخْطَأَ الْغَارِطُنِيفُ
أي : أخطأ غارها ، فحذف الضمير وجعل الألف واللام عوضاً منه . أطنف : بلغ
أعلى الجبل .

(٥)
والمنعوت بالجملة نكرة ، نحو * حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَأَهُ *
أو مقرون ب (أل) الجنسية ، نحو : * وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَجُ مِنْهُ النَّهَارُ *
(٦)

- (١) في الأصل : (خبر) ، وهو خطأ .
(٢) لم أقف على إجازته ذلك في المفصل ، ولعله ذكر ذلك في الكشاف .
انظر التذييل والتكميل : ٢٥٢/٤ ، والساعد : ٤٠٥/٢ .
(٣) في الأصل : (ضمير) ، وهو تحريف .
(٤) هو الشنفرى . والبيت في ديوانه : ٣٨ ، والتذييل والتكميل :
٢٥٢/٤ ، والعيني : ٨٥/٤ ، واللسان : (طنف) .
عجس القوس : مقبضها الذي يقبضه الرامي .
(٥) الإسراء : ٩٣ .
(٦) يس : ٣٧ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ .

فُنِعِتَ (الليل) بجملته ، لا تَه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ، إذ لم يقصد به ليل معين.

ومثال الطلبية المحكية بقول محذوف واقع نعتاً ما أنشد ثعلب من قول الراجز :
(١)

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ

فَأَبْلَيْنَا مِنْكَ بِلَاءً نَعْلَمُهُ

ف (لا نعدمه) دُعَاءٌ محكيٌّ بقول مقدر كأنه قال : وإِنَّمَا أَنْتَ فَتَوَى (٢)

مقول له : لا نعدمه . ومثله قول الآخر :
(٣)

جَاؤُوا وَيَمْدُقُ هَلْ رَأَيْتَ الدُّعْبَ قَطُّ

أي : بقول عند حضوره : هل رأيت الدُّعْبَ قط . والمدق : اللبن المُشْرَب

بالماء ، ومراد الراجز : أنه تغَيَّرَ بياضه لمخالطة الماء حتى صار شبيهاً

بلون الدُّعْب .

ومثال ذلك فيما يُشْبِهُ النَّعْتِ قولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (٤) - رضي الله عنه :-

(١) هو أبو محمد الحذلمي . والبيتان في التذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٦/٧ قال البغدادي : " رجز أورده ثعلب في أماليه " .

والبيت الشاهد في سر صناعة الإعراب : ٣٨٩/١ ، وضرائر الشعر : ٢٥٦ ، والمغني : ٩٩٥ .

(٢) كذا في الأصل . وحقه : (أنت أخ) .

(٣) نُسِبَ البيت إلى العجاج ، وليس في ديوانه . وهو في المعاني الكبير

: ٣٩٩/١ ، وأمالي الزجاجي : ٢٣٧ ، والمحتسب : ١٦٥/٢ ،

وأمالي ابن الشجري : ١٤٩/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٥٩ ، وابن

يعيش : ٥٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٥٩/٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٤١ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ ، والبحر المحيط :

٤٨٤/٤ ، والمساعد : ٤٠٧/٢ ، والصحح : ١١٧/٢ ، والخزانة

: ١٠٩/٢ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٠٥/٤ ، والمفصل : ١١٥ ، وابن

يعيش : ٥٣/٣ ، والرضي علق الكافية : ٣٠٨/١ ، والمساعد : ٤٠٧/٢ .

"وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُ" أي: مقولاً عند رويهم: أَخْبَرَ تَقْلَهُ، فحكسى

يقول واقع / موقع مفعول ثانٍ لـ (وجدت) إن كانت من أخوات (ظننت) ب/١٨٨
، وفي موضع الحال إن لم تكن منها ، وكلاهما محتمل ، وفي كليهما شبه النعت
، فلذلك قلت : " نعتاً أو شبهه "

وكان في قولي " كالموصول بها " تنبيه على ما تبين بقولي :

" وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلةً أو خبراً " إلى آخر الكلام .

إلا أن في التصريح زيادة بيان .

(٢) ومثال الحذف من الخبر قراءة ابن عامر : * وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى *

(٣) ومثال الحذف من المنعوت بها قول الشاعر :

وَمَاشِي حَمِيَّتِ بِمُسْتَبَاحِ

ومثال الحذف من الموصول بها قوله تعالى : * وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ

الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ * (٤)

وحذف المجرور العائد على اسم زمان نحو قوله تعالى : * وَأَتَقُوا

يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا * (٥) وكقراءة عكرمة : " حِينًا تَمْسُونَ وَحِينًا

تُصِيحُونَ " (٦) ، ومثله (٧) :

(١) في الأصل : (ثاني) ، وهو تحريف .

(٢) النساء : ٩٥ . ولم أقف على القراءة في كتب القراءات التي بين

يدي ، وذكرها أبو حيان في البحر : ٣٣٣/٣ بدون نسبة ،

ونسبها في التذييل : ٢٥٤/٤ إلى ابن عامر . وانظر المساعد :

٤٠٨/٢

(٣) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٤٥/١ ، ٦٦ ،

والتمام : ٢٣١ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٠٥/١ ، وأما ابن

الشجري : ٧٨/١ ، ٣٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٤/٤ ،

والمغني : ٦٥٣ ، ٧٩٩ ، ٨٢٩ ، وشرح أبياته : ٨٢/٧ ، وانظر

نهارسه .

صدره : " أَبَحَّتْ حِسِّي تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ " .

(٤) الإسراء : ٧٣ . (٥) البقرة : ٤٨ .

(٦) الروم : ١٧ . وللقراءة انظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٨٥/٢ ،

والبحر المحيط : ١٦٦/٧ ، والمختصر : ١١٦ .

(٧) تقدم ص : ٤٠٣ وص : ٤٣٠ .

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَا وَيَوْمٌ نُسْرُ

فهذا عند سيبويه (١) حُذِفَ أَعْتِبَاطًا ، لِأَنَّ الظَّرْفَ يَجُوزُ مَعَهُ مَا لَا يَجُوزُ
مَعْ غَيْرِهِ (٢) . وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (٣) عَلَى حَذْفِ (فِي) ، وَتَعْدِي الْفِعْلِ ،
وَحَذْفِ الضَّمِيرِ .

وَإِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ مَجْرُورًا بِ (مِنْ) ، وَكَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ لَا يَحْتَمِلُ
إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا ، جَازَ حَذْفُهُ عَائِدًا عَلَى ظَرْفٍ ، أَوْ عَلَى غَيْرِ ظَرْفٍ ، نَحْوُ
: (شَهْرٌ) (٤) صَمْتُ يَوْمًا مَبَارَكٌ (٥) ، وَ (عِنْدِي بِرُكْرُ بِدِرْهَمٍ) ،
فَحَذَفَ (مِنْ) وَالْعَائِدُ الْمَجْرُورُ بِهَا لِتَعْيِينِ (٦) مَعْنَاهُ ؛ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ
إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا .

وَمِنْ حَذْفِ عَائِدِ الْجُمْلَةِ الْمَنْعُوتِ بِهَا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ (٧) :

يَقْعَنُ بِالسَّفْحِ مِمَّا قَدْ رَأَيْنَ بِهِ وَقَعًا يَكَادُ حَصَى الْمَغْرَاءِ يَلْتَهَبُ

(٨) وَمِنْهُ :

عَوَازِفُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مَطْنِفًا (٩)

-
- (١) سيبويه : ٤٣/١ وما بعدها .
 - (٢) فِي الْأَصْلِ : (غَيْرِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 - (٣) وَالْكَسَائِيُّ : انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٢٥٤/٤ ، وَالْمَسَاعِدَ : ٤٠٨/٢ .
 - (٤) فِي الْأَصْلِ : (مِنْ شَهْرٍ) بِإِقْحَامِ (مِنْ) .
 - (٥) فِي الْأَصْلِ : (مَبَارَكًا) ، وَهُوَ خَطَأٌ .
 - (٦) فِي الْأَصْلِ : (لِتَعْيِينِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 - (٧) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٢/١ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٥٥/٤ .
 - الضَّمِيرُ فِي (يَقْعَنُ) يَعُودُ إِلَى حُمْرِ الْوَحْشِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ . يَقْعَنُ بِالسَّفْحِ : الْمُرَادُ بِهِ شِدَّةُ الْعَدُوِّ .
 - الْمَغْرَاءُ : أَرْضٌ كَثِيرَةُ الْحَصَى .
 - (٨) تَقْدِمُ ص : ٦٦٨ .
 - (٩) فِي الْأَصْلِ : (مَنْطَفٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(١) ومنه :

(٢) مِنْ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِي إِتْمَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حَقْبَةٌ لَا تَزُورُهَا
(ص) * والمفردُ مشتقٌ لفاعلٍ ، أو مفعولٍ ، أو جارٍ مجراهُ أبدأً ،
، أو في حالٍ دونَ حالٍ . فالجاريُ أبدأً كـ (لَوذَعِي ،
وَجُرْشِعٍ ، وَصَحْمَحٍ ، وَشَعْرَدَلٍ) (٣) ، و (ذي) بمعنى
صاحبٍ وفروعه ، و (أولي ، وأولاتٍ) ، وأسماءُ النسبِ
المقصودِ .

والجاري في حالٍ دونَ حالٍ مطردٌ وغيرُ مطردٍ .
فالمطردُ أسماءُ الإشارةِ غيرُ المكانيةِ ، و (ذو)
الموصولةُ وفروعُها وأخواتُها المبدوءةُ بهمزةٍ وصلٍ
، و (رَجُلٍ) بمعنى كاملٍ أو مضافاً إلى (صِدْقٍ ،
أَوْسُوٍّ) ، و (أَيُّ) مضافاً إلى نكرةٍ تُمَاثِلُ
المنعوتِ معنًى ، و (كُلٌّ ، وَجِدٌّ ، وَحَقٌّ) (٤) مضافاتٌ
إلى اسمِ جنسٍ مُكَمَّلٍ معناه للمنعوتِ .

وغيرُ المطردِ النَّعْتُ بالمصدرِ ، والعددِ ، والقائمِ
بسمائه معنًى لا زَمٌّ يُنَزَلُهُ مَنزِلَةُ الْمُشْتَقِّ . وَيُنْصَبُ
(أَيُّ) المنعوتُ به حالاً بعدَ معرفةٍ .
و (ما) في نحو : (رَجُلٌ مَاشَتْ مِنْ رَجُلٍ)
شرطيَّةٌ ، محذوفةُ الجوابِ ، لا مصدريةٌ مفعولٌ بها
، خِلافاً لِلْفَارِسِيِّ .

(١) نسبه ابن الشجري في أماليه : ٦/١ إلى كثير عزة ولم أقف عليه

في ديوانه الذي بين يدي .

(٢) في الأصل : (تزورها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصدر

السابق .

(٣) في الأصل كأنها رُسِمَتْ أولاً (شردل) ثم صُوِّتَتْ .

(٤) في الأصل : (حق) ، وهو تحريف .

(ش) المشتقُّ المنعوتُ به هو كلُّ وصفٍ تضمَّن معنى فعلٍ وحروفه . وأحترزَ
 بكون اشتقاقه لفاعل أو مفعولٍ مِنَ المشتقِّ لمكان ، أو زمان ، أو آلة .
 فالمشتقُّ للفاعل يعمُّ أسماءَ الفاعلين ، وأمثلةُ المبالغةِ ، والصفةُ المشبهةُ
 باسمِ الفاعلِ ، و (أفعل) المفضلُّ به الفاعلُ ك (أنا أعلمُ منك) . والمشتقُّ
 للمفعولِ يعمُّ أسماءَ المفاعيلِ و (أفعل) المفضلُّ به المفعولُ ك (أنت
 أنجبُ من غيرك) . والجاري مجرى المشتقِّ أبداً يعمُّ الأوصافَ التي
 وُضعت موافقةً للمشتقات في تضمَّن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت
 مجرى المتضمنةِ معانيها وحروفها في استِدامةِ التثنيةِ بها ^(١) ، ف (لودعي)
 يجري مجرى فطينٍ وذكيٍّ ، و (جرشع) يجري مجرى غليظٍ وسمينٍ ،
 و (صمصح) يجري مجرى شديدٍ . وأمثلةُ هذا النوع كثيرةٌ ، ولذلك
 أدخلتُ كافَ التشبيهِ على أول ما ذكرتُ منها . وفروعُ (ذي) بمعنى
 صاحبٍ : (ذوا ، وذوو ^(٢) ، وذواتا ، وذوات) ، وأوليتُ فروعَ (ذي) :
 (أولي وأولات) ، بلائهما بمعنى (ذوي وذوات) . وقيدتُ النسبَ
 بالمقصودِ احترازاً من نحو : (قمرِيٌّ ودُبسيٌّ) ^(٤) من الأسماءِ التي
 هي منسوبة في الأصل ، وأغلبُ استعمالها دالةٌ على أجناسٍ دلالةً ما لا
 تعرِّضُ فيه للنسبِ .

وجعلتُ أسماءَ الإشارةِ جاريةً مجرى المشتقِّ في حال دون حال ؛
 لأنَّ استعمالها غير منعوتٍ بها أكثرُ من استعمالها منعوتاً بها . [وكذا
 الموصولاتُ التي ينعَتُ بها وقوعها مسندةً ومسنداً إليها ومفعولةً ومضافاً
 إليها أكثرُ ^(٥) مِنْ وقوعها منعوتاً ^(٦) بها] ^(٧) .

- (١) في الأصل : (بهما) ، وهو تحريف .
 (٢) في الأصل : (ذوا) ، وهو تحريف .
 (٣) في الأصل : (ذوات) ، وهو تصحيف .
 (٤) في الأصل : (دنسي) ، وهو تصحيف . القُرِّيُّ والدُبسيُّ : اسمان
 لنوعين من الحمام .
 (٥) في التذييل والتكميل : (كثير) ، وهو تحريف .
 (٦) في التذييل والتكميل : (مفعولات) ، وهو خطأ .
 (٧) تكملةٌ مما حكاه أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٥٧/٤ من كلام
 المصنف .

وَقِيَّدَتْ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةَ بِغَيْرِ الْمَكَانِيَّةِ احْتِرَازًا مِنْ (هِنَا) وَأَخْوَاتِهَا .
وَقِيَّدَتْ (١) الْمَوْصُولَاتِ الْمَنْعُوتِ بِهَا ، احْتِرَازًا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الَّتِي
لَا يُنْعَتُ بِهَا كَ (مَنْ وَمَا) .

وَمِنْ الْمَنْعُوتِ بِهِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ (رَجُلٍ) ، فَإِنَّهُ يُنْعَتُ
بِهِ فِي حَالَيْنِ :

أحدهما : إِذَا قُصِدَ بِهِ كَمَالُ الرَّجُولِيَّةِ ، فَقَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
الرَّجُلِ) أَي : الَّذِي كَمَلَتْ رُجُولِيَّتُهُ . وَوُقُوعُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى خَبْرًا أَكْثَرَ مِنْ
وُقُوعِهِ نَعْتًا .

وَالْحَالُ الثَّانِيَّةُ : إِذَا أُضِيفَتْ بِمَعْنَى : صَالِحٍ إِلَى (صِدْقٍ)
، وَبِمَعْنَى : فَاسِدٍ إِلَى (سُوءٍ) كَقَوْلِكَ : (هُوَ رَجُلٌ رَجُلٌ صَدَقٍ ، أَوْ
رَجُلٌ رَجُلٌ سُوءٍ) .

وَمِنْ الْمَنْعُوتِ بِهِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ (أَيٍّ) ، فَإِنَّهُ يُنْعَتُ بِهِ
تَبْيِينًا لِكَمَالِ / الْمَنْعُوتِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ إِضَافَتِهِ
إِلَى نَكْرَةٍ تُمَاطِلُ الْمَنْعُوتَ لِفِظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ : (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ) ،
أَوْ مَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ فَتَى) ، فَالْتَّمَاثُلُ فِي اللَّفْظِ
لَا يَلْزَمُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ التَّمَاثُلُ فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَتْنِ حِينَ
قُلْتُ : " وَ (أَيٍّ) مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ تُمَاطِلُ الْمَنْعُوتَ مَعْنَى " .

وَمِنْ الْمَنْعُوتِ بِهِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ (كُلُّ ، وَجِدُّ ، وَحَقُّ) ، فَإِنَّهَا
يُنْعَتُ بِهَا لِلْمَعْنَى الَّتِي تُسَبَّبُ لَ (أَيٍّ) كَقَوْلِكَ : (زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ،
وَجِدُّ الرَّجُلِ ، وَحَقُّ الرَّجُلِ) ، وَفِي التَّنْكِيرِ : (هُوَ كُلُّ رَجُلٍ ، وَجِدُّ رَجُلٍ ،
وَحَقُّ رَجُلٍ) .

فَالنَّعْتُ بِهَذِهِ كُلِّهَا مُطَّرَبَةٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَمَاعِ (٢) ، بِخِلَافِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَحَقَّقَهَا : (وَحَدَّدْتُ) .

(٢) انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٥٨/٤ وَمَابَعْدَهَا .

النَّحْتِ بِالنَّصْرِ وَمَا ذُكِرَ (١) بَعْدَهُ ، فَإِنَّ السَّمَاعَ فِيهِ مَتَّبِعٌ ، وَأَطْرَاقَهُ مَمْنُوعٌ .
وللمصدر مزية على غيره ، وكذلك العدد ، ويُقَارَبُ فِيهِمَا الْأَطْرَاقُ . وَمِنْ
المصادر المنعوتِ بِهَا (رَضِيَ ، وَعَدَلَ ، وَزَوَّجَ ، وَصَوَّمَ ، وَفَطَرَ) . وَمِنْ
النَّحْتِ بِالْعَدَدِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : " أَخَذَ بَنُو فُلَانٍ مِنْ بَنِي فُلَانٍ إِيْلًا
مَائَةً " (٢) عَلَى النَّحْتِ ، حَكَاهُ سَيَبَوِيهٌ وَأَنْشَدَ : (٣)

لَيْتَنَ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَامٍ
وَفِي الْحَدِيثِ : " النَّاسُ كِلَابٌ مَائَةٌ " (٤)

وَالنَّحْتُ بِالْقَائِمِ بِمُسْتَاهٍ مَعْنَى يُنْزَلُ مِنْزَلَةَ الْمَشْتَقِّ كَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
أَسَدٍ أَسْوَهُ ، وَلَيْسَتْ ثَوْبًا حَرِيرًا مَلَمَسُهُ ، وَشَرِبْتُ مَاءً عَسَلًا طَعْمُهُ)
تَرِيدُ : مَاءً شَدِيدَ الْحَلَاوَةِ ، وَثَوْبًا شَدِيدَ اللَّيُونَةِ . فَلَوْ أَرَدْتَ أَنَّ الْمَاءَ
مُشْرَبٌ بِعَسَلٍ ، وَأَنَّ الثَّوْبَ مَجْعُولٌ فِي نَسْجِهِ حَرِيرٌ لَمْ يُجْزِ النَّحْتُ ، وَمِنْ هَذَا
النَّوْعِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلْمَاتِهِ سِوَاءَ صَحِيحَاتِ الْعُيُونِ وَعَوْرُهَا



(١) فِي الْأَصْلِ : (ذَكَرَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٢٥٩/٤ .
(٢) سَيَبَوِيهٌ : ٢٣٠/١ ، وَالْأَصُولُ : ٢٧/٢ ، وَابْنُ يَعْمِيشٍ : ٧٤/٢ ،
وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤١٢/٢ .
(٣) الْبَيْتُ لِلْأَعْمَشِيِّ . وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ١٢٣ ، وَمصادر الْحَاشِيَّةِ
السَّابِقَةِ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٤٣١/٤ ، ٢٧٦/٥ ، ١٤٧/٧ ،
وَالْمَزْهَرُ : ٢٥٦/٢ .
(٤) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مُسْلِمٌ فِي الْبَابِ الْأَخِيرِ مِنْ كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " :
١٩٧٣/٤ . وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِلَفْظِ : " كَالْإِبِلِ الْمَائَةِ " فِي بَابِ
" رَفْعِ الْمَائَةِ " مِنْ أَبْوَابِ الرِّقَاقِ : ١٣٠/٨ . وَانظُرِ التَّذْيِيلَ
وَالْتَّكْمِيلَ : ٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤١٢/٢ .
(٥) هُوَ مُضَرَّسُ بْنُ رَبِيعٍ . وَالْبَيْتَانِ فِي التَّعَامِ : ٢٢٥ ، ١٦٣ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالْتَّكْمِيلُ : ٢٦١/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٨/٥ ، وَالتَّاجُ : (سَوْح)

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً ^(١) [مُسُوْحًا] أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورَهَا

فَأَجْرَى مُسُوْحًا وَسَاجًا مُجْرَى سَوْدٍ .

ومثال نصب (أَيِّ) حالاً بعد معرفة قول الشاعر (٢) :

فَأَوْمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ مَعِينَا حَبْتَرٌ أَيَّمَا فَتَسَى

وزعم أبو علي الفارسي (٣) أَنَّ (ما) في نحو : (مررتُ برجلٍ ما شئتُ

مِنْ رَجُلٍ) مصدريةٌ نُعِتَ بِهَا وَبَصَلَتْهَا كَمَا يُنْعَتُ بِالمصدرِ الصَّرِيحِ . وليس

قوله بصحيح ، لأنَّ المصدر لكونه أصلَ الفعلِ اختصَّ بالتوكيد به ويوقوعه

نعتاً وحالاً ، والحرفُ المصدرِيُّ لا يُؤكِّدُ به فعلٌ ولا يقعُ نعتاً ولا حالاً ،

فلو جُعِلَ نعتاً في المثال المذكور لزمَت مخالفةُ النَّظَائِرِ ، ولو جاز أن يُنْعَتَ

بالحرفِ المصدرِيِّ وَصَلَتْه لجاز أن يقع موقعَ المصدرِ الصَّرِيحِ إِنْما نُعِتَ

بِسه ، فكان يُقال في موضع (مررتُ برجلٍ رَضِي) : مررتُ برجلٍ أن يَرْضَى .

وأيضاً فإنَّ المصدرَ المَقْدَّرَ في مَوْضِعِ المذكورِ معرفةٌ ، لأنَّ فاعلَ صَلَّتْهَا

معرفةٌ ، والمصدرُ المنعوتُ به نكرةٌ لا يكون إلا نكرةً ك (رجلٍ عدلٍ وِرَضِي) ،

فبيطُلُ تقديرُ (ما شئت) بمصدر .

والصحيحُ أَنَّ (ما) في المثال المذكور شرطيةٌ ، محذوفةٌ

الجواب ، والجملةُ نعتٌ للنكرة التي قبلها ، رجلاً كان أو غيره ، والتقديرُ :

=== المسوح : جمع مسح ، وهو الكساء ، المنسوج من الشعر الأسود ،

فارسي معرّب . انظر المعرب : ٩٤ .

السَّاج : ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والزنج ، خشبه أسود .

الكسور : جمع كسر ، وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث

يُكْسَرُ جانباه .

(١) تكملة من المصادر السابقة .

(٢) هو الرَّاعي النُّمَيْرِيُّ . والبيت في ديوانه : ٣ ، وسيبويه : ٣٠٢ / ١

برواية (أَيَّمَا) ، وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح

في شرح ديوان الحماسة : ١٥٠٢ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية :

(٣) ٢٨٧ / ١ ، والمجموع : ٩٣ / ١ ، وتعليق الفرائد : ق / ٢ ج / ١ / ٣٦١ .
البيغداديات : ٢٧٥ وما بعدها .

مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِنْ رجلٍ فهو ذلك . ولكن (ما) شرطيةٌ حَسَنٌ وَقَوْعٌ
(مِنْ) بعدها لبيان الجنس كقوله تعالى : ﴿ وما تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ
اللَّهُ ﴾ (١) ، ولو كانت مصدريةً لم يحسن وقوع (مِنْ) بعدها .

(ص) " فصل : يُفَرَّقُ نعتُ غيرِ الواحدِ بالعطفِ إذا اختلفَ ،

وَيُجْمَعُ إذا اتَّفَقَ . وَيُغْلَبُ التَّذْكِيرُ والعَقْلُ عندَ

الشُّمُولِ وُجُوباً ، وعندَ التَّفْصِيلِ اختيَاراً .

وإن تعدد العاملُ ، واتَّحدَ عملُه ومعناه ولفظُه

أو جنسُه ، جاز الإتيانُ مطلقاً ، بخلافه لَمَنْ خصَّصَ

ذلك بنعتِ فاعليِّ فعلين ، وخبريِّ مبتدأين . فإن

عُدم الاتِّحادِ وجِبَ القَطْعُ بالرفْعِ على إضمارِ مبتدأٍ ،

أو بالنَّصْبِ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ، ممنوعِ الإظهارِ

في غيرِ تَخْصِيصِ بوجهيِّه في نعتِ غيرِ مؤنَّ كَدِيٍّ ، ولا

ملتزمٍ ، ولا جارٍ على مُشارِبِه ، وإن كان للنكرة

فِيشْتَرِطُ تَأَخُّرَهُ (٢) عن آخِرِ . "

(ش) تفریقُ نعتِ غيرِ الواحدِ إذا اختلفَ نحوُ (مررتُ برجلينِ كريمٍ وبخيلٍ ،

ورغبتُ في الزَّيْدَيْنِ القُرَشِيِّ والتَّمِيمِيِّ) ، ومنه قولُ الشاعرِ : (٣)

فَوافِينَاهُمْ مِمَّا يَجْمَعِي كَأَسَدِ الغَابِ مُردانٍ وَشَمِيبِ

وجمعه إذا اتَّفَقَ نحوُ : (أويتُ إلى رجلينِ كريمينِ ، واستعنتُ بالزَّيْدَيْنِ

القُرَشِيِّينِ) .

وتغليبُ التَّذْكِيرِ عندَ الشُّمُولِ ، نحوُ : (مررتُ بزيدٍ وهنسيِّ

الصَّالِحِينَ) . وتقولُ في التَّفْصِيلِ قاصداً رجلٍ وامرأةً : (مررتُ باثنينِ صالحٍ

(١) البقرة : ١٦٧ .

(٢) في الأصل وضع بعضهم تحت خاء (تأخره) نقطتين .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت في ديوانه : ٨٢/١ ، شرح عمدة

الحافظ : ٥٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/٢٦٣ .

وصالِحٍ (١) ، [بِاثْنَيْنِ صَالِحٍ وَصَالِحَةٍ ، وَصَالِحَةٍ وَصَالِحٍ] (٢) ، وَمُتَرَرْتُ
بِاثْنَيْنِ ذِي عُدْرَةٍ وَذِي عِذَارٍ (٣) ، وَذَاتُ عُدْرَةٍ وَذِي عِذَارٍ . وَتَقُولُ
فِي تَغْلِيْبِ الْعَقْلِ : (اشْتَرَيْتُ عَبْدَيْنِ وَفَرَسَيْنِ مُخْتَارَيْنِ) (٤) .

وَمِثَالُ تَعَدُّدِ الْعَامِلِ وَاتِّحَادِهِ عَلَيْهِ وَمَعْنَاهُ وَلَفْظُهُ : (نَهَبَ
زَيْدٌ وَنَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ، وَهَذَا بِكَرٍّ وَهَذَا بِشَرِّ الْفَاضِلَانِ ، وَرَأَيْتُ مُحَمَّدًا
وَرَأَيْتُ خَالِدًا الشَّيْخَيْنِ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَبِيكَ وَأَخِيكَ الْحَسَنَيْنِ) .

وَمِثَالُ اتِّحَادِ الْجِنْسِ : (هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ عَمْرٌو الْحَسْبِيَانِ ، ١٨٩ ب /
وَنَهَبَ بِكَرٍّ وَانْطَلَقَ بِشَرِّ الْحَازِمَانِ ، وَرَأَيْتُ عَلِيًّا وَأَبْصَرْتُ سَعِيدًا الْمَاجِدَيْنِ ،
وَسَيَقُ الْعَالُ إِلَى عَامِرٍ وَلَسَالِمِ الْمَفْضَلَيْنِ) فَهَذِهِ الْأُمثلة وَأَمْثَالُهَا جَائِزٌ
فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فِي اللَّفْظِ عَامِلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ ثَانِيَّ
الْعَامِلَيْنِ فِيهَا صَالِحٌ لِأَنَّ يُعَدُّ تَوْكِيدًا ، وَأَوْلَاهُمَا صَالِحٌ لِلاِسْتِغْنَاءِ بِهِ
لِانْفِرَادِهِ بِالْعَمَلِ فِي التَّمَتِّ ، فَيُؤَيِّدُ مِنْ ذَلِكَ إِعْمَالَ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ
وَاحِدٍ . وَفِي كَلَامِ سَيْبَوِيهِ مَا يُوهِمُ مَنَعَ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْعَامِلِ
فِي غَيْرِ مُبْتَدَأَيْنِ وَفَاعِلَيْنِ فَإِنَّهُ قَالَ (٥) فِي بَابِ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ الْاسْمُ ؛ لِأَنَّهُ
لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً بَعْدَ أَنْ مَثَلُ ب (هَذَا فَرَسٌ أَخَوِي أَبْنَيْكَ) (٦)
الْعُقْلَاءُ) ثُمَّ قَالَ (٧) : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ وَصْفًا لِمَا انْجَرَّ مِنْ وَجْهِهِ سِنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : (طَالِحٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالرَّسْمُ يَشْعُرُ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ
جَعَلَ الصَّادَ طَاءً .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ . رَاجِعْ شَرْحَ نَاطِرِ الْجَيْشِ : ٤ / ١٢٢ ب .

(٣) الْعُدْرَةُ وَالْعِذَارُ : سَمَةٌ عَلَى الْقَفَا إِلَى الصَّدْغَيْنِ .

(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : " وَمِثَالُ التَّغْلِيْبِ بِالْعَقْلِ عِنْدَ التَّفْصِيلِ : (انْتَفَعْتُ

بِعَبِيدٍ وَأَفْرَاسٍ سَابِقِينَ وَسَابِقِينَ) ، وَيَجُوزُ : (سَابِقِينَ وَسَابِقَاتٍ) .
وَلَمْ يَتَعَرَّفْ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ لِمَثَلِ غَالِبَةِ الْعَقْلِ عِنْدَ التَّفْصِيلِ " .
التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ٢٦٤ .

(٥) سَيْبَوِيهِ : ١ / ٢٤٧ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (بَنِيكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ ، وَمِنْ سَيْبَوِيهِ .

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ (٤ / ٢٦٦) مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ
وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِدُونِ (ثُمَّ قَالَ) .

كما لم يجز فيما اختلف إعرابه . ثم قال : وتقول : (هذا عبد الله وذاك
أبوك الصالحان) ، لا نهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بُنيا على
مبتدأين ، و (انطلقَ عبد الله ومضى أخوك الصالحان) ، لا نهما ارتفعا
بفعلين .

فمن النحويين ^(١) من أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص
نعت فاعلي الفعلين وخبري المبتدأين بجواز الإتيان . والأولى أن يجعل
مذهبه على وفق ما قرره ^(٢) قبل ، لا نته من الاشتراك في إعراب
ما انجر من وجهين كما هو في (هذا فرس أخوي أبنك [العقلا]) ،
وسكت عن المجرورين من وجه واحد وعن المنصوبين من وجه واحد ، فعلم
أنهما عنده غير متنعين . ويعضد هذا التأويل قوله في (هذا عبد الله
وذاك أبوك الصالحان) ، لا نهما ارتفعا من وجه واحد ^(٤) .

فإن عدم اتحد العمل ^(٥) أوجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ،
أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : (مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمراً الكريمان ، أو
الكريمين) .

وكذلك إن اتحد العمل والعامل واختلف المعنى أو الجنس ، نحو :
(مررتُ بزيدٍ واستعنتُ بعمرو) ، و (مررتُ بزيدٍ أمامَ عمرو) فقطع النعت
الواقع بعد هذه المجرورات المختلفة وأشباها متعين ^(٦) .

-
- (١) الأصول : ٤١/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٣١٥/١ .
(٢) في الأصل : (قدرته) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف في التذييل : ٢٦٦/٤ .
(٣) تكملة ما حكاه أبو حيان عن المصنف .
(٤) سيبويه : ٢٤٧/١ و انظر التذييل والتكميل : ٢٦٦/٤ .
(٥) في الأصل : (العامل) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو
حيان من كلام المصنف : ٢٦٧/٤ .
(٦) انظر التذييل والتكميل : ٢٦٨/٤ وما بعدها .

وقولي : " بفعل لائقٍ " نَبَّهْتُ به على أَنْ بَعْضَ المواضعِ يليقُ
به (أَمَدَحُ) ، نحوُ : (شكرتُ لزيد ، ورضيتُ عن عمرو المحسِنين) ،
وبعضها يليقُ به (أذُمُّ) ، نحوُ : (أعرَضْتُ عن زيد وغبِيتُ على عمرو
الخبِيثين)^(١) ، وبعضها يليقُ به (أَرْحَمُ) ، نحوُ : (رَثِيتُ لزيد
وَأَسِيتُ على عمرو المسكِينين) ، وبعضها يليقُ به (أَعْنِي) ، وذلك إذا كان
المذكورُ غيرَ متعَيِّنٍ ، نحو أن نقول لذي أخوين وابنين : (مررتُ بأخيك
والتفتتُ إلى ابنك الكبيرين) .

وإذا كان المضمَر (أمدح ، أو أذم ، أو أرحم) لم يجزِ الإظهارُ
، وإذا كان المضمَر (أعني) جاز الإظهارُ والإضمارُ ، وموضعُ تقديرِ (أعني)
هو موضعُ التَّخْصِصِ الْمُنَبَّهُ عليه بقولي : " مسنوعِ الإظهارِ في غيرِ تَخْصِصٍ " .
ويجوز القطعُ بوجهيه أي بالرفعِ والنَّصبِ في نعتِ غيرِ مؤنَّسٍ ،
نحوُ : * لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ *^(٢) ، وَلَا مُلْتَمِزٍ ، نحوُ : (الشَّعْرَى
العَبُورِ)^(٣) ، وَلَا جَارٍ عَلَى مِشَارٍ به ، نحوُ : (مررتُ بذلك الرَّجُلِ) . وما
سوى نعتِ هذه الثلاثةِ فالقطعُ فيها جائزٌ على الوجهين المذكورين .
وإن كان المنعوتُ نكرةً اشترطَ في قطعِ نعتِهِ مشاركةَ المعرفةِ
بتقديمِ نعتِ غيرِ مقطوعٍ كقولِ الشَّاعرِ :
^(٤)

(١) في الأصل : (الخبيثين) ، وهو تصحيف .

(٢) النحل : ٥١ .

(٣) انظر ما سلف ص : ٦٣٢ .

(٤) هو أمية بن أبي عائذ . والبيت في ديوان الهذليين : ٥٠٧/٢ .

برواية :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدورِ وعوجٌ مواضعٌ مثلُ السَّعالي

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في معاني القرآن

للغزاة : ١٠٨/١ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والبحر المحيط :

٤٠٤/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٧٠/٤ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ ،

٤٠/٥

(١) وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِ
(٢) وَشُعْنًا مَرَضِيْعًا مِثْلَ السَّعَالِي
ومنه قولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (٣) - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا
ذُو مَالٍ وَذُو هَيْئَةٍ "

(ص) " وَإِنْ كَثُرَتْ نَعْوَتْ مَعْلُومٍ أَوْ مَنَزَلٍ مَنَزَلَتَهُ أُتْبِعَتْ ،
أَوْ قُطِعَتْ ، أَوْ أُتْبِعَ بَعْضُ دُونَ بَعْضٍ ، وَقُدِّمَ
الْمُتَّبِعُ .

وقد يلي النعت (لا) أو (إِمَّا) ، فيجيب
تكريرهما مقرونتين بالواو .
ويجوز عطفُ بعضِ النعوتِ على بعضٍ . فإن
صَلَحَ النِّعْتُ لِمَبَاشَرَةِ الْعَامِلِ جَازَ تَقْدِيمُهُ
مِثْلًا مِنْهُ النِّعْمُ . وَإِذَا نُعِتَ بِمَفْرُودٍ وَظُرِفَ
وَجُمِلَ قُدِّمَ الْمَفْرُودُ ، وَأُخِّرَتِ الْجُمْلَةُ غَالِبًا .

(ش) إِذَا كَثُرَتِ النِّعْوَةُ ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِجَمِيعِهَا ، لَزِمَ إِتْبَاعُهَا كَقَوْلِكَ :
(ابْتَنَى بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ عَرَبِيٍّ النَّسَبِ فَقِيهِ نَحْوِيِّ كَاتِبٍ حَاسِبٍ ، وَأَكْمَةِ مِسْنِ
النِّيبِ الْجَيِّدَةِ الْجَدِيدَةِ السَّابِغَةِ الْمَخِيْطَةِ أَحْسَنِيهَا) فَهَذِهِ النِّعْوَةُ
الْمُتَوَالِيَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَأَشْبَاهُهَا بِمَنْزِلَةِ نَعْتٍ وَاحِدٍ لَا يُسْتغْنَى عَنْهُ ،
فَلَا تُقَطَّعُ . فَلَوْ حَصَلَ التَّعْيِينُ بِدُونِهَا جَازَ لِلتَّكْلُمِ أَنْ يُتْبِعَهَا ، وَأَنْ يَقْطَعَهَا
، وَأَنْ يُتْبِعَ بَعْضًا بِشَرَطِ تَقْدِيمِ الْمُتَّبِعِ وَتَأْخِيرِ الْمَقْطُوعِ ، وَالْإِتْبَاعُ أَجْسُودُ .
وكَذَلِكَ يَجُوزُ الْقَطْعُ وَالْإِتْبَاعُ فِيمَا لَا يَحْصُلُ التَّعْيِينُ بِدُونِهِ إِذَا قَصَدَ التَّكْلُمُ
تَنْزِيلَهُ مَنْزِلَةَ مَا يَحْصُلُ التَّعْيِينُ بِدُونِهِ لِتَعْظِيمِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَرَنْبِقِ :
(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَتَأْوِي) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (سَعَالٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ : ١٧٤/٥ بِرَوَايَةٍ : " . . . ذِي مَالٍ وَذِي

هَيْئَةٍ " وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْأَسْتِشْهَادُ . وَانظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٧٠/٤ ،

وَالْمَسَاعِدُ : ٤١٦/٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (الْحَرِيْقُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفَةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَسِرِكِ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ
وَبُرَى : وَالطَّيِّبُونَ ، [وَبُرَى] (١) : وَالنَّازِلُونَ وَالطَّيِّبِينَ ، وَالطَّيِّبُونَ .
أَرْبَعَةٌ / أَوْجُهُ (٢) .

أ/١٩٠

ومثالُ إِيْلَاءِ النَّعْتِ (لا) : (صَحِبْتُ رَجُلًا لَا جَزْوَعًا) (٣) وَلَا
مَنْوَعًا ، وَمَلَكَتْ عَبْدًا لَا ضَعِيفًا وَلَا عَنِيفًا) .

ومثالُ إِيْلَائِهِ (إِمَّا) قولك : (لَا بُدَّ مِنْ حِسَابٍ إِمَّا شَدِيدٍ
وَإِمَّا يَسِيرٍ ، فَاتَّقِ النَّارَ إِمَّا قَلِيلًا وَإِمَّا كَثِيرًا) .

ومثالُ عطفِ بعضِ النَّعْتِ على بعضِ قَوْلِهِ تعالى : * الَّذِي خَلَقَ
فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْعُرْسَ * (٤) .

ومثالُ تَقْدِيمِ النَّعْتِ وَجَعَلَ الْمَنْعُوتِ بدلًا قَوْلِهِ تعالى : * إِلَى
صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ * (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٦)

وَلَكِنِّي بُلَيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومٌ
وَإِنَّا نَعِتُ بِمَفْرِدٍ وَجَمَلَةٍ وَظَرْفٍ أَوْ شَبِيهِهِ فَالَا قُبَيْنُ تَقْدِيمِ الْمَفْرِدِ ، وَتَوْسِيطِ
الظَّرْفِ أَوْ شَبِيهِهِ ، وَتَأْخِيرِ الْجَمَلَةِ كَقَوْلِهِ تعالى : * وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ
الْفِرْعَوْنِ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ * (٧) . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَمَلَةُ كَقَوْلِهِ تعالى :

====
والبيتان تقدمتا ص : ٣٣١ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٧١/٤ وما بعدها .

(١) تكملة ما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٢٣/ب) .

(٢) في الأصل : (وجه) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (جزوعاً) ، وهو تصحيف .

(٤) الأُعلى : ٢ - ٤ .

(٥) إبراهيم : ١ - ٢ .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح اللع لابن برهان : ٢٣٢/١ ، والتذييل

والتكميل : ٢٧٤/٤ ، والمساعد : ٤١٨/٢ .

(٧) غافر : ٢٨ .

* نَسُوفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى
الْكَافِرِينَ * (١)

(ص) "فصل : من الأسماء ما يُنعت به ، ويُنعت كاسم

الإشارة ، ونعته مَصْحُوبٌ (ال) خاصة . وإن

كان جامداً [مَحْضاً] (٢) فهو عطفُ بَيَانٍ

على الأصح .

ومنها ما لا يُنعت ، ولا يُنعت به كالضمير مطلقاً ،

خِلافاً للكسائيّ في نعت ذي الغيبة .

ومنها ما يُنعت ، ولا يُنعت به كالعلم . وما يُنعت

به ، ولا يُنعت كـ (أي) السابق ذكروها .

(ش) النعتُ باسم الإشارة كقوله تعالى : * بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا * (٣) و * إِنِّي

أُرِيدُ أَنْ أَمْكِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ * (٤) . ونعته ، نحو : (سَلْ هَذَا

العاشي عن ذلك الراكب) ، ولا يُنعت إلا بمصحوب (ال) (٥) وإن كان

مصحوبٌ (ال) جامداً مَحْضاً كـ (مررتُ بذلك الرجلِ) فهو عطفُ بَيَانٍ ،

لا نعتٌ ، لأنه غيرُ مشتقٍّ ولا مؤوَّلٌ بمشتقٍّ . وأكثرُ المتأخرين يُقلِّد بعضهم

بعضاً في أنه نعتٌ ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أَنَّ عطفَ البَيَانِ

لا يكون متبوعه أخصَّ منه . وهو [غَيْرٌ] (٦) صحيح ، فإنَّ عطفَ البَيَانِ

يُقصد به في الجوامدِ مِنْ تَكْمِيلِ المتبوعِ ما يُقصد بالنعت في المشتقِّ وما

جرى مجراه ، فلا يمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البَيَانِ أخصَّ منه ، كما

(١) المائدة : ٥٤ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٧٥ / ٤ وما بعدها .

(٢) تكملة من التسهيل : ١٧٠ .

(٣) الأنبياء : ٦٣ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٢٧٦ / ٤ وما بعدها .

(٦) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٧٨ / ٤ .

لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت . وقد هُدِيَ أَبُو مُحَمَّدٍ بِنِ السَّيِّدِ (١)
إلى الحقِّ في هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من (الرجل) ونحوه
عطفًا بيانٍ . وكذا فعل ابنُ جنِّيٍّ ، حكاه أبو عليٍّ الشَّلَوْبِيْن (٢) . وهكذا
ينبغي ، لأنَّ اسم الجنس لا يُراد به [النعت] (٣) ، وهو غيرُ تابعٍ له ،
فلو كان نعتًا حين يتبع / الإشارة لكان نعتًا حين يتبع غيره كقولك : (رأيتُ
شخصًا رجلًا) وأنت لا تريد إلاَّ كونه رجلًا لا امرأةً ، ولا خلاف في امتناع
كونه في هذه الصورة نعتًا ، فيجب ألاَّ يكون في غيرها نعتًا ، وإلاَّ لزم
عدمُ النّظير ، أعني جعله اسمًا واحدًا نعتًا لبعض الأسماء دون بعضٍ مع
عدم اختلاف المعنى .

ومثل اسم الإشارة في أنه يُنعت ، ويُنعت به (الذي والتسي)
وتثنيتُهما وجمعُهما ، وأسماءُ النسبِ ، والأسماءُ المشتقةُ التي يجوز أن يُبتدأَ
بها .

ولا يُنعت مضمَرُ الحاضر ، ولا يُنعت به بإجماع ، وكذا مضمَرُ الغائب
عند غيرِ الكسائيِّ (٤) ، ولا يمتنع عنده أن يُنعت ، ورأيه قويٌّ فيما يُقصد به
مدحٌ أو ذمٌّ أو ترخُّمٌ ، نحو : " صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ " (٥) ،
و (عمروٌ غضبَ عليه الظالمِ المجرمِ ، وظلامُكَ الطُّفَّ به البائسِ المسكينِ) .
وغيرُ الكسائيِّ يجعل هذا النوع بدلًا ، وفيه تكلفٌ .

(١) التذييل والتكميل : ٢٧٨/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٤١٩/٢ .
(٢) نفس المصدرين السابقين .
(٣) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٧٨/٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٤٧٠/١ وما بعدها ، وإعراب القرآن للنحاس :
٦٦/٢ ، والرضي على الكافية : ٣١١/١ ، والتذييل والتكميل :
٢٨٣/٤ ، والهمع : ١١٧/٢ .
(٥) هذا قول لبعض العرب كما ذكر المصنف في شرح عمدة الحافظ :
٥٨٣ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٨٣/٤ ، والمساعد : ٤٢٠/٢ ،
والمغني : ٥٩٣ ، والهمع : ١١٧/٢ .

ومَّا [لَا يُنْعَتُ وَ] ^(١) لَا يُنْعَتُ بِهِ الْمَصْدَرُ الَّذِي بِمَعْنَى
الْأَمْرِ أَوِ الدَّعَاةِ (سَقِيًّا لَهُ) ، لَا يُنْعَتُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ،
وَلَا يُنْعَتُ بِهِ لِأَنَّهُ طَلَبٌ ، فَاللَّامُ فِي (سَقِيًّا لَهُ) وَشِبْهِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَصْدَرِ ،
وَهِيَ لِلتَّبْيِينِ . وَقَالَ سَيْبَوِيهِ ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ أَبْوَابِ الْحَسَالِ :
هَذَا بَابٌ مَا يُنْصَبُ خَيْرُهُ ^(٣) ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَا تَوْصَفُ ، وَلَا تَكُونُ وَصْفًا ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا ، وَمَرَرْتُ بِبَعْضِ قَائِمًا وَبَعْضِ جَالِسًا) .
قُلْتُ : وَ (كَلَّ) وَ (بَعْضُ) فِي هَذَا الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمَرِ فِي أَنَّهُ لَا يُنْعَتُ ،
وَلَا يُنْعَتُ بِهِ .

وَكُونُ الْعَلَمِ يُنْعَتُ ظَاهِرًا ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يُنْعَتُ بِهِ ؛ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ
مَقْصُودَ الْإِشْتِقَاقِ وَضَعًا وَلَا تَأْوِيلًا ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا فِي الْأَصْلِ ، وَزَالَ ^(٤)
عَنْ قِصْدِ الْإِشْتِقَاقِ بِالنَّقْلِ وَالغَلْبَةِ ، فَهُوَ فِي امْتِنَاعِ النَّعْتِ بِهِ بِمَنْزِلَةِ
الْعَلَمِ الْمُرْتَجِّلِ ، فَإِنْ وَقَعَ مَوْقِعًا صَالِحًا لِلنَّعْتِ جُعِلَ عَطْفًا بَيَانًا ، نَحْوُ :
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْ خَلِيفَتِهِ الصِّدِّيقِ ، وَعَنْ عَمِّ نَبِيِّهِ الْعَبَّاسِ) .
ومَّا يُنْعَتُ بِهِ ، وَلَا يُنْعَتُ (أَيُّ ، وَكُلُّ ، وَجِدُّ ، وَحَقُّ) السَّابِقُ
ذَكَرْهَا فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥) .

(ص) "فصل : يُقَامُ النَّعْتُ مُقَامَ الْمَنْعُوتِ كَثِيرًا إِنْ عَلِمَ
جِنْسُهُ ، وَنُعْتُ بِغَيْرِ ظَرْفٍ وَجُمْلَةٍ أَوْ بِأَحَدِهِمَا
بِشَرْطِ كَوْنِ الْمَنْعُوتِ بَعْضَ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَجْرُوبٍ (مِنْ)

-
- (١) تَكْلِمَةُ مَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٢٨٢/٤ .
(٢) سَيْبَوِيهِ : ٢٧٣/١ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (كَخْبِرِهِ) بِإِقْحَامِ الْكَافِ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (وَذَلِكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَّا حَكَاهُ نَاطِقُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : (٤/١٣١/٤) .
(٥) انظُرْ مَا سَلَفَ ص : ٦٧٤ .

أو (في) ، وإن لم يكن كذلك لم يَقم الظرفُ
والجملةُ مقامه إلا في شعرٍ .

واستغنى لزوماً عن موصوفات بصفاتِها ، فجزت

مجرى / الجوامد . ويعرض مثل ذلك لقصيد (١)

العموم ، و [قد] (٢) يُكتفى بنية النعتِ

عن لفظه للعلم به .

(ش) يُعلم جنسُ المنعوتِ باختصاصِ النعتِ به ك (مررتُ بكتابٍ ركبٍ صاهلاً) ،

ومصاحبة ما يُعَيَّنُهُ (٣) كقوله تعالى : * وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدُ * أَنْ أَعْمَلُ

سَائِغَاتٍ * (٤) وقوله تعالى : * فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً * (٥) ،

* كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً * (٦) ، * ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ

الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ

بِالْخَيْرَاتِ * (٧) ، فمثلُ هذا من الحذفِ حسنٌ كثيرٌ لكونِ المنعوتِ معلومٍ

الجنسِ ، ولكونِ النعتِ قابلاً لمباشرةٍ [ما كان يُبشِّرُ المنعوتَ . ولو لم

يكن قابلاً] (٨) لكونه جملةً أو شبهها لم يَقم مقامُ المنعوتِ في الاختيارِ

إلا بشرطِ كونِ المنعوتِ بعضُ ما قبله من مجرورٍ (من) كقوله تعالى :

* وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ * (٩) ، ومن هذا

(١) في الأصل : (في قصد) ، وهو تحريف ، والتصويب مما نقله المصنف

في الشرح من عبارة المتن ص : ٦٨٨ .

(٢) تكلمة من التسهيل : ١٧٠ .

(٣) في الأصل : (يغنيه) ، وهو تصحيف .

(٤) سبأ : ١٠ - ١١ .

(٥) التوبة : ٨٢ .

(٦) المؤمنون : ٥١ .

(٧) فاطر : ٣٢ .

(٨) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٨٥ / ٤ . وفي

الأصل : (لمباشرة العامل لكونه) بإقحام لفظ (العامل) .

(٩) النساء : ١٥٩ .

النوع قول تميم العجلاني (١) :

وما الدهر إلا تارتان فبينهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح
وكلتاها قد خط لي في صحيفتي فلا العيش أهوى لي ولا الموت أروح

وقد تقوم (في) (مقام من) كقول الواجيز (٢) :

لو قلت ما في قلوبها لم تئثم

يفضلها في حسب وميسم

فمثل هذا أيضاً لو استعمل في غير الشعر لحسن كقولك : (ما في الناس

إلا يشكراً أو يكفراً) (٣)

وقد تقام الجملة مقام المنعوت دون (من) و (في) كقول

الشاعر (٤) :

لكم مسجداً لله العزوان والحصى (٥)

لكم قبضة من بين أترى وأقترا

(١) البيتان تقدم أولهما ص : ١٩١ . والثاني في ديوانه : ٢٥ ، وحماسة
البحثري : ١٢٣ ، وضرائر الشعر : ٢٧٧ ، والخزانة : ٥ - ٥٥ .

(٢) هو حكيم بن معة . والبيتان في سيبويه : ٣٧٥ / ١ ، وأمالى
القالبي : ٢١٠ / ٢ ، والخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، والسمط : ٨٣٠ / ٢ ،
وأمالى السهيلي : ٥٤ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٣ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٤٨ ، والتذليل والتكميل : ٢٨٥ / ٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
والمساعد : ٤٢١ / ٢ ، والخزانة : ٦٢ / ٥ ، واللسان : (قمع) .
تئثم : أصله تأثم ، فكسر حرف المضارعة ، وأبدل الهمزة ياءً .

الميسم : الحسن والجمال .

(٣) في الأصل : (. . . شكر أو كفر) وكذا في التذليل : ٢٨٥ / ٤ ،
وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ابن عقيل من كلام المصنف ، المساعد
: ٤٢٢ / ٤ .

(٤) تقدم ص : ١٩٢ ، ٥٩٦ . (٥) في الأصل : (قبضة) وهو تحريف ، انظر ص : ١٩٢ .

وأشرت بقولي : " واستغني لزوماً عن موصوفات بصفاتهما " إلى نحو : (دابة ، وأبطح ، وحسنة ، وسينة) .

وأشرت بقولي : " ويعرض مثل ذلك لقصد العموم " إلى مثل قوله تعالى : * وَلَا رَطْسَبٍ وَلَا يَاقِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ * (١) وقوله تعالى : * قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ * (٢) وقوله تعالى : * لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا * (٣) ، ومن هذا النوع قولك : (لا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق) .

وقد يحذف النعت للعلم به فيكتفى بنيته كقوله تعالى : * وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ * (٤) ، أي : قومك المعاندون ، وكقوله تعالى : * تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا * (٥) ، أي : كل شيء سلطت عليه ، أو أمرت بتدميره ، وكقوله تعالى : * إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَىٰ تَعَابٍ * (٦) ، أي : إلى معاد كريم ، أو إلى معاد تحببه . ومن حذف النعت للعلم به قول المرقش الأكبر (٧) :

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكُرٍّ مَهْفَهْفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجَمِيدٌ
أَي : فَرْعٌ وَاقِرٌّ ، وَجَمِيدٌ طَوِيلٌ .

- (١) الأنعام : ٥٩ .
 (٢) المائدة : ١٠٠ .
 (٣) الكهف : ٤٩ .
 (٤) الأنعام : ٦٦ .
 (٥) الأحقاف : ٢٥ .
 (٦) القصص : ٨٥ .
 (٧) البيت في المفضليات : ٢٢٤ ، والأغانى : ١٣٣/٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٥٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٨٩/٤ .
 المهفهفة : القليلة اللحم الضامرة السيطن . الفرع : الشعر التام .

وَمِنْ نَادِرِ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

إِذَا حَارَبَ الْحَجَّاجُ أَيَّ مَنَافِقٍ كَلَامُهُ بِسَيْفٍ كَلِمًا هُزِّيَقَطْعُ

أَي : مَنَافِقًا أَيَّ مَنَافِقٍ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ قَمِيئَةَ (٢) :

لَعَمْرُكَ مَا نَفْسٌ بِجِدِّ رَشِيدَةٍ تَوَّأَمِرُنِي سِرًّا لِأَصْرِمَ مَرَشِدًا

أَرَادَ : نَفْسٌ بِرَشِيدَةٍ جِدِّ رَشِيدَةٍ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَيْعَةَ (٣) :

إِنَّ التَّوَاءِمَ بَارِئِي لَا أُرَاكِ بِهَا فَاسْتَقْبَلْنِيهِ تَوَاءِمًا حَقُّ نَدِي كَدْرٍ

أَرَادَ : نَدِي كَدْرٍ حَقُّ نَدِي كَدْرٍ .

(١) البيت في ديوانه : ٤١٧/١ ، والبحر المحيط : ٣٢١/٢ ،

والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ ، والهمع : ٩٣/١ .

(٢) في الاصل : (قميئة) ، وهو تحريف .

والبيت في ديوانه : ٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ .

توأم رني : تكلفني فعل شي . مرشد بن سعد بن مالك : عم الشاعر .

(٣) البيت في ديوانه : ١١٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ .

(ص) باب عطف البيان

"هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع
وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلة . ويوافق
المتبوع في الإفراد وصدّيه ، وفي التذكير والتأنيث ،
وفي التعريف والتكثير ، خلافاً لمن التزم تعريفهما ،
ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخص من
المتبوع على الأصح ."

(ش) التابع يعمُّ التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل . و" الجاري
مجري النعت " يُخرج النعت وعطف النسق والبدل . و" في التوضيح
والتخصيص " يُخرج التوكيد ؛ لأنَّ من النعت ما يُجاء به للتوكيد
ك * نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ * (١) فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جارٍ
مجراه ، فإذا ذُكر التوضيح والتخصيص انْعَزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ ؛
لأنَّ التوكيد لا يحصل به تخصيص ، وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة
تبيين . وشارك عطف البيان النعت في ظهور المتبوع فلا يُتبعان ضميراً .
وقياس مذهب الكسائي (٢) جواز اتباع عطف البيان ضمير الغائب
قياساً على النعت .

وذكرت " جامداً أو بمنزلة " توكيداً لإخراج النعت ، فإنه من
جهة المعنى أشبه شيء بعطف البيان ، وذلك أنك تقول لمن له
أبنان طويل وقصير ، واسم الطويل محمداً : (مررتُ بابنك الطويل) فيحصل
التخصيص بالنعت ، ولو ذكرت محمداً موضع النعت ، لتبين به ما تبين بالنعت ،
لكن النعت مشتق ، أو منزل منزلته ، أو منزل منزلته
ك (الصفاق) ونحوه من الأعلام الصالحة بها

(١) الحاققة : ١٣ .

(٢) انظر ما سلف ص : ٦٨٤ .

العلمية بالغلبة، وهي في (١) الصفات، لكن وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة، وإنما المقصود بها ما يقصد بالأعلام المرتجلة من تعيين المسى.

ولا / خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الأفراد والتثنية (١٩١/أ) والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضاً في التعريف والتكثير. وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين (٢) أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والتبوع في عطف البيان. ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل فالدليل أولى بالانقياد إليه والاعتقاد عليه، وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى ما يبيئها من المعرفة. فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل.

واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين (٣)، وهو أيضاً مذهب الزمخشري (٤)، فإنه حكم بذلك في مواضع من الكشاف، وهو أيضاً مذهب أبي علي الفارسي (٥)، فإنه أجاز العطف والإبدال في (طعام) من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (٦).

- (١) كذا في الأصل. وحقها: (من).
- (٢) قال في شرح عدة الحافظ (٥٩٤): "وذكر الشلوبين في تنكيته على المفصل... وانظر التذييل والتكميل: ٢٩٢/٤ وما بعدها، والمساعد: ٤٢٣/٢".
- (٣) التذييل والتكميل: ٢٩٣/٤، والمساعد: ٤٢٤/٢، والمهمع: ١٢١/٢.
- (٤) انظر مثلاً الكشاف: ٢٩٧/٢.
- (٥) في الأصل رُسِمَتْ أولاً: (أبو) ثم صُحِّحَتْ.
- (٦) ذكر المصنف في شرح الكافية الشافية: ١١٩٥/٣ أنه قال ذلك في كتاب التذكرة. وانظر شرح الجمل: ٢٩٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٩٣/٤، والمساعد: ٤٢٤/٢.
- (٧) المائدة: ٩٥. وكان حقه أن يُنبه إلى أن ذلك في غير قرأة نافع وابن عامر.

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ [(١)] (مقام) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ
بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [(٢)] عَطْفُ بَيَانٍ [(٣)] . فَجَعَلَهُ عَطْفًا بَيَانٍ مَعَ
كُونِهِ مَعْرِفَةً وَ (آيَاتٍ) نَكْرَةً . وَقَوْلُهُ فِي هَذَا مُخَالَفَةٌ لِجَمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَزَعَمَ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ [(٤)] أَنَّ مَتَّبِعَ عَطْفِ الْبَيَانِ لَا يَفُوقُهُ
فِي الْاِخْتِصَاصِ بَلْ يَسَاوِيهِ ، أَوْ يَكُونُ أَعَمَّ مِنْهُ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الِاِجْتِمَاعِ
الثَّلَاثَةِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّعْتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ [(٥)] أَنَّ النَّعْتَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فِي الْاِخْتِصَاصِ فَائِثًا وَمَفُوقًا وَمَسَاوِيًا ، فَلْيَكُنِ الْعَطْفُ كَذَلِكَ ، وَهُوَ
مَذْهَبُ سَيَّبُوهِ [(٦)] رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِي (ذَا الْجُمَّةِ) (مِنْ) : [(٧)]
(يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) أَنْ يَكُونَ عَطْفًا بَيَانٍ أَوْ يَكُونَ بَدَلًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الْجَامِدِ [نِي] [(٧)] مِثْلُ : (رَأَيْتُ ذَلِكَ
الرَّجُلَ) بَيَانًا مَعَ أَنَّهُ أَقَلُّ اِخْتِصَاصًا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَتَبَيَّنَ [(٨)] دَلِيلُ
ذَلِكَ هُنَاكَ [(٩)] .

-
- (١) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٣/ب) .
(٢) آل عمران : ٩٧ وانظر الكشاف : ٢٠٣/١ .
(٣) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٣/ب) .
(٤) المفصل : ١٢٢ وابن يعيش : ٧١/٣ ، وشرح الكافية الشافية :
١١٩٣/٣ وما بعدها ، والهمع : ١٢١/٢ .
(٥) انظر ما سلف ص : ٦٦٤ .
(٦) سيبويه : ٣٠٦/١ .
(٧) تكلمة مما حكاه أبو حيان في التذييل (٤/٢٩٣ وما بعدها)
من كلام المصنف .
(٨) في الأصل : (تبين) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل .
(٩) انظر ما سلف ص

(ص) " ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرُن ب (ال) بعد
منادى ، أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة ب (ال) ،
وهو غير صالح لإضافتها إليه . وكذا إذا أُفرد ، تابعاً
لمنادى فإنه يُنصب بعد منصوب . ويُنصب ويُرفع
بعد مضموم . وجعل الزائد بياناً عطفاً أو لى
من جعله بدلاً . "

(ش) قد تقدم أن عطف البيان لا بُدَّ من موافقته المتبوع في التعريف والتشكيك ،
والبدل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون . فكلُّ عطف بيان قد يجوز جعله
بدلاً إلا إذا قرُن ب (ال) بعد منادى ، نحو : (يا أخانا الحارث) ،
أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة ب (ال) ، وهو غير صالح
لإضافتها إليه كقول الشاعر :^(١)

أنا ابنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ يَشْرِي عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقُّبُهُ وَقَوْعَا

فلا يجوز جعل (الحارث) ولا (بشر) بدلاً ، لأنَّ البدل في تقدير
مستقلٍّ ، فيلزم من جعله بدلاً^(٢) تقدُّر مباشرة (الحارث) لحرف
التَّداء ، وتقدُّر مباشرة (بشر) للتَّارِكِ ، وذلك مُتَّعٍ ، والمُعْضَى إلى المُتَّعِ
مُتَّعٍ . فتعيَّن جعلهما عطفين بيانٍ ، ونُصِبَ (الحارث) ؛ لأنَّ متبوعه
منصوبٌ . كما يُنصب النعتُ الواقعُ موقَّعه . فلو كان (الحارث) تابعاً
لمنادى مضموم جاز نصبه على الموضع ، ورفعُه على اللفظ كما يجوز في النعت
المفرد^(٣) . ولو كان موضع (بشر) اسمٌ صالحٌ لإضافة (التَّارِكِ) إليه
جاز فيه العطفُ والإبدالُ^(٤) ، نحو : (أنا ابنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ غلامِ القومِ) ،

(١) هو العرَّار الفُقَعَسِيُّ . والبيت في سيبويه : ٩٣/١ ، والأصول :

١٣٥/١ ، والحامسة البصرية : ٥/١ ، وابن يعين : ٣/٧٢ ، ٧٣ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥٥٤ ، ٥٩٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/

١١٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٦/٤ ، والمساعد : ٤٢٥/٢ ،

والهمع : ١٢٢/٢ ، والخزانة : ٢٨٤/٤ .

(٢) في الأصل : " . . . جعله فيلزم تقدير . . . وهو وهم . والتصويب ما

حكاه تناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٤ ب) .

(٣) انظر ما سيأتي ص : ٨٠٦ .

(٤) بدا منها في الأصل : (الإبد) .

فيجوز في (غلام القوم) الإبدال ؛ لأنه يجوز أن يُضاف إليه (التارك)
، لأنَّ الصِّفَةَ المقرَّنة بـ (ال) تُضاف إلى المضاف إلى المقرون بـ (ال) ،
كما تُضاف إلى المقرون ^(١) ، فتقول : (عرفتُ الضَّارِبَ غلامِ الرَّجْلِ) ، كما
تقول : (عرفتُ الضَّارِبَ الرَّجْلِ) .

وإذا أُفرد عطفُ البيان ، وتبع مَنادَى ، نُصِبَ ^(٢) بعدَ المنصوب ،
نحو : (يا أخانا زيداً) ، ونُصِبَ أو رُفِعَ بعدَ المضموم ، نحو : (يا غلامُ
بِشْرًا ، وبِشْرًا) ، كما يفعل بالنعته ، لأنَّهما يجريانِ مَجْرَى واحدًا . ولو
قُصِدَ الإبدالُ تعيَّن ضمُّ (زيد و بشر) ، فإنَّهما عندَ قصدِ الإبدالِ في
حُكْمِ ما يَشرُ حرفَ التَّداوُلِ .

وكُلُّ ما صلَحَ للعطفيةِ والبدليةِ - وكان فيه زيادةُ بيانٍ - فجعلهُ
عطفًا أوَّلِي من جعله بدلًا كقوله تعالى : * أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ * ^(٤)
وكقوله تعالى : * وَيَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ * ^(٥) و * مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ * ^(٦)
ومن هذا قولُ ذي الرِّمَّةِ ^(٧) :

لَمِئَاءُ فِي شَفْتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ كَالشَّمْسِ لَمَّا بَدَتْ أَوْ تُشْبِهُ الْقَرَا
لأنَّ الحُوءَ : السَّوَانُ مطلقًا ، واللَّعَسَ : سَوَانٌ يَسِيرٌ .

- (١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٤/ب)
- (٢) . وحقها (المقرون بها) .
- (٣) في الأصل : (ونصب) بإقحام الواو .
- (٤) (فجعله) : خير قوله : (كل ما) . ودخول الفاء على الخبر أسلوب عربي محض .
- (٥) المائدة : ٥٩٥ . وانظر ما سلفص ٦٩١ الحاشية الأخيرة .
- (٦) إبراهيم : ١٦ .
- (٧) النور : ٣٥ .
- (٨) البيت في ديوانه : ١١٥٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٦/٤ ،
- قال أبوحيان : " والمحفوظ من شعر ذي الرِّمَّةِ أنَّ آخر هذا :
(وفي اللثاثِ وفي أنيابها شنبٌ) . " والحقُّ أنه بيتٌ آخر من قصيدة
أخرى . وهو برواية العجز الذي ذكره أبوحيان في ديوانه :
٣٢/١ ، والبحر المحيط : ٢٤٠/٣ ، ٤٥٧/٨ ، والساعد :
٥٤٣٥/٢

(ص) باب الـبـدـل

”وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبوع . ويوافق المتبوع ويخالفه في التعمير والتنكير . ولا يُبدل مضمراً من مضمراً ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يُفد إضراباً .

ب/١٩١

فإن اتحدتا معنى سُمِّيَ بدل كلٍّ من كلٍّ ، ووافق / أيضاً في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وصددها ، ما لم يقصد التفصيل . وقد يتحدان لفظاً إن كان مع الثاني زيادة بيان . ولا يُتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلاً . ويُسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول ، وبدل اشتمال إن باين الأول ، وصح الاستغناء به عنه ، ولم يكن بعضه ، وبدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقاً وقصداً ، وإلا فبدل غلط .

ويختصُّ بدلاً البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيراً ، ويتضمن ضمير^(١) أو ما يقوم مقامه .

(ش) البدلُ تابعٌ للمُبدل منه ، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل ،

وفي حكم تكثيره ، ولذلك يُعاد معه العامل كثيراً ، نحو : * لِلَّذِينَ
أَسْتَضِعُّوْا لِمَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ * (٢) و * لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ
لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ * (٣) وكقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (٤)

(١) في الأصل : (ويتضمن ضميراً) ، وهو وهم ، والتصويب من التسهيل

: ١٧٢ .

(٢) الأعراف : ٧٥ . (٣) الأعراف : ٢١ .

(٤) تفسير ابن كثير : ٣٤٧/٣ ، والتذليل والتكميل : ٢٩٩/٤ .

" وَإِنَّمَا نُزِّلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِي بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ " وكقول الأخطل (١) :
حواملٌ حاجاتٍ ثقالٍ تجرُّها (٢)
إلى حسنِ النُّعسِ سواهم نُسَلِّ (٣)
[إلى خالدٍ حتَّى أنخنَ يخالِدِ] فَنِعَمَ الفَتَى بُرْجَى وَنِعَمَ المَوْءَلِ (٤)
وكقول الحطَّيئة (٥) :

كَفَيْتَ بِهَامَا زَمًا كَلَّمَا أَصَاغَرَهَا وَكَفَيْتَ الكُمُ وَلَا
ولكونه في حُكْمِ تَكَرُّرِ (٦) العاملِ مَعَ أبو الحسنِ (٧) : (مررتُ برجلٍ قائمٍ
زَيْدٌ أبوه) على البَدَلِ ، وأجازه على أن يكون (أبوه) (٨) صفةً .
ولا يلزم من هذا تقدُّرُ عاملٍ آخَرَ إذا لم يُفدِ العاملُ ، كما لا يلزم
ذلك في عطفِ النَّسَقِ مع كثرةِ إعادةِ العاملِ معه .

وتقدُّرُ عاملٍ آخَرَ في كلِّ بَدَلٍ مذهبُ ابنِ خَرُوفِ (٩) ، قال :
ولذلك بُنِيَ البَدَلُ المَفْرَدُ على الضَّمِّ بعدَ العِنادِ المَفْرَدِ ، نحو : (يا أخانا
زَيْدُ) . وظاهرُ قولِ سيبويه (١٠) أنَّ عاملَ البَدَلِ هو عاملُ المُبَدَلِ منه ؛

-
- (١) البيتان في ديوانه : ٢٦/١ - ٢٧ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٩/٤ .
السواهم : جمع ساهمة ، وهي المتغيرة اللون . النُّسَلُ : السُّراع .
خالد : بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية .
من أجواد العرب في الإسلام .
(٢) في الأصل : (بجرها) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل .
(٣) في الأصل : (سبيل) ، وهو تحريف ، والتصويب من الديوان .
(٤) تكلمة ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٣٦ / ب) .
(٥) البيت في ديوانه : ٦٩ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٩/٤ .
(٦) في الأصل : " في تقدُّرِ حكم . . . " ، وهو وهم ، والتصويب ممَّا حكاه
أبو حنَّان من كلام المصنف .
(٧) انظر الأصول : ٥٤ / ٢ وما بعدها ، وابن يعيش : ٦٧ / ٣ ،
والتذييل والتكميل : ٣٠٠ / ٤ .
(٨) تكلمة ممَّا حكاه أبو حنَّان من كلام المصنف .
(٩) التذييل والتكميل : ٣٠٠ / ٤ .
(١٠) سيبويه : ٧٥ / ١ .

لا^١ قال في بعض أبواب البديل : هذا بابٌ مِنَ الفعل يُستعمل في الاسم
ثمَّ يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخرُ فيعمل فيه كما عمل في الأوَّل ، وذلك
قولك : (رأيتُ قومَكَ أكثرهم ، ورأيتُ قومَكَ ثلثيهم) (١) .
فهذا تصريح بأنَّ العاملَ في البديل ومتبوعه واحدٌ ؛ ولا^٢ قال (٢)
في بعض أبواب الحال بعدَ تشبيهه بـ (دَخَلُوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ) : وإن
شئتَ رفعتَ فقلتَ : (الأوَّلُ فالأوَّلُ) جعلته بدلاً ، وحملته على الفعل
كأنه قال : دخل الأوَّلُ فالأوَّلُ . ثمَّ قال : فإن قيل : (ادْخُلُوا)
فالنَّصْبُ الوجْهُ ، ولا يكون بدلاً ، لا^٣ لَوَقَلتَ : ادْخُلِ الأوَّلَ فالأوَّلَ ،
لم يجز . فهذا تصريحٌ بأنَّ العاملَ في البديل هو العاملُ في المُبدَل
منه ، والأوَّلُ أَصْرَحُ .

ولا حُجَّةَ لابن خروف في لزوم صَمِّ المفردِ المُبدَلِ مِنَ المضاف ،
كما لا حُجَّةَ لمن زعم أنَّ عاملَ المعطوفِ غيرُ عاملِ المعطوفِ عليه مُحتَجًّا
بضمِّ (زيد) في نحو : (يا أخانا وزيد) .

والجوابُ عنهما أنَّ العربَ التزمت في البديل والمعطوف أحده
الجائزين في القياس ، وهو تقديرُ حرفِ النَّداءِ تَنْبِيهاً على أنَّهما نسي
غير النَّداءِ في حُكْمِ المُستَقِلِّ بِمُقْتَضَى العاملِ ، فلم يجز لنا أن نخالف ما
التزمته ، وخصَّ المعطوفُ والبديلُ بهذا ؛ لأنَّ المعطوفَ غيرَ المعطوفِ
عليه ، وكذا البديلُ إذا لم يكن بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ .

ولولم يكن العامل في البديل والمُبدَلِ منه واحداً لزم اطرأ إضمارُ
الجارِ والجازمِ في الإبدالِ مِنَ المجرورِ والمجزومِ ، وذلك مُتَنَبِّعٌ ، وما أفضى
إلى المُتَنَبِّعِ مُتَنَبِّعٌ .

(١) في الأصل : (ثلثتهم) ، وهو تصحيف ، والتصويب من سيبويه .

(٢) سيبويه : ١/١٩٨ .

قلتُ : وإذا تقررَت هذه القاعدةُ فلنَعُدُّ إلى الكلامِ على حَسَدُ
البدل . فالتَّابِعُ يَعْمُ التَّوَابِعَ الخمسة ، و " المستَقِلُّ بِمُقْتَضَى العَامِلِ
تَقْدِيرًا " يُخْرِجُ مَا سِوَى البَدَلِ إِلَّا المَعْطُوفَ بِ (بِل) و (لَكِنْ)
فِيهِ دَاخِلٌ تَحْتَ المَسْتَقِلِّ بِمُقْتَضَى العَامِلِ تَقْدِيرًا ، وَلَكِنْ حَصُولُ تَقْدِيرِ
الاستقلالِ لَهُ يَمْتَنِعُ ، وَحَصُولُهُ لِلبَدَلِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، فَلِذَلِكَ قُلْتُ : " دُونَ مُتَّبِعٍ " .
وَتَبَدَّلَ المَعْرِفَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ ، نَحْوُ * يَا ذُنَّ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ
الحَمِيدِ * اللُّو * (١) وَهِيَ قِرَاءَةٌ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالكَوْفِيِّينَ .
وَالنُّكْرَةُ مِنَ النُّكْرَةِ ، نَحْوُ * إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَنَازِلًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا * (٢)
وَالمَعْرِفَةُ مِنَ النُّكْرَةِ ، نَحْوُ : * وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللُّو * (٣)
[وَالنُّكْرَةُ مِنْ] (٤) المَعْرِفَةِ ، نَحْوُ : * لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ *
وَاشْتَرَطَ الكَوْفِيُّونَ (٦) فِي إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنَ المَعْرِفَةِ اتِّحَادَ اللَّفْظَيْنِ كَمَا
هُوَ فِي * النَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ * . وَالعَرَبُ لَا تَلْتَزِمُ ذَلِكَ ، وَمِنْ الحَجَاجِ
عَلَيْهِمْ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٧)

(١) إبراهيم : ٢-١ . وللقراءة انظر السبعة : ٣٦٢ ، والكشف : ٢٥/٢ ،

وحجة القراءات : ٣٧٦ .

(٢) النبأ : ٣٢-٣٣ .

(٣) الشورى : ٥٢-٥٣ .

(٤) تكملة من حكاية ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٧/ب) .

(٥) العلق : ١٥-١٦ .

(٦) في التذييل : ٣٠٢/٤ : " . . . كلام الكوفيين على خلاف هذا

النقل . . . ونسب بعض أصحابنا هذا المذهب . . . إلى نحاة

يفداد . . . وانظر المساعد : ٤٢٨/٢ وما بعدها ، ومعانسي

القرآن للفرأ : ١٤١/١ ، ١٧٨/٢ .

(٧) هو حميد بن ثور . والبيت في ديوانه : ٨ ، برواية " . . . يوماً وليلاً "

... وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في أمالي

القالبي : ٢٣٣/١ ، والسمط : ٥٣٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ،

والبحر المحيط : ٥٠٩/٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٠٢/٤ .

(١) وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمَ وَلِيْلَةٍ إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا مَا تَبَمَّسَا

ومنها ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر : (٢)

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِسِّي لِيَوْمِ زَيْنِي التَّحَمُّمِ وَالصَّهْبِيلِ

ويُبدل الظاهر من المضمرك كثيرا ، ومنه قول الشاعر : (٣)

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

(٤) عَلَى جَوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

(٥) ومنه :

الْمُنْعِمُونَ بِنَوْ حَرْبٍ وَقَدْ حَدَقَتْ بِي الْمَنِيَّةُ وَأَسْتَبَطْتُ أَنْصَارِي

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدَّوْا مَا زَرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

(١) في الأصل : (ولم) ، وهو تحريف ، ويختل به معنى البيت ،

والتصويب من شرح عمدة الحافظ ، وبقية المصادر السالفة .

(٢) هو شُمَيْرُ بن الحارث الضَّبِّيُّ . قال البغدادي : " هكذا ضبطه

أبو زيد . وقال الأُخفش فيما كتبه عليه : الذي في حفظي

سُمَيْرُ بالسین المهمله . وكذا ضبطه الصَّاغَانِيُّ في العباب

بالمهمله " .

والبيت في النوادر : ٣٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ، والتذييل

والتكميل : ٣٠٢/٤ ، والمساعد : ٤٢٩/٢ ، والخزانة : ١٢٩/٥ .

(٣) هو الفَرَزْدَقُ . وهو في ديوانه : ٢٩٧/٢ برواية :

" ... ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الاسْتِشْهَادُ . وهو

برواية الشرح في الكامل : ٢٣٤/١ ، والجبهة : ٣٤٧/٣ ،

والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٠٧ ، والمخصص : ١٤/١٧ ،

وانظر تعليق الشنقيطي على هامشه ، وابن يعين : ٦٩/٣ ،

والبحر المحيط : ٢١٩/٦ ، والتذييل والتكميل : ٣٠٧/٤ ،

والمساعد : ٤٣٣/٢ .

(٤) في الأصل : (لظن) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٥) البيتان للأخطأ . وهما في ديوانه ١٧٢/١ برواية : " ... بني حرب

... وعليها يَفُوتُ الاسْتِشْهَادُ . وبرواية الشرح في هامش الديوان

والنوادر لابن زياد : ٤٣٠ ، والحماسة البصرية : ١٦٠/١ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٨٣ ، وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٣٠٧/٤ ، وشرح

أبيات المغني : ٤٧/٥ . والبيت الشاهد في الكامل : ٢٢٢/١ .

(٦) في الأصل : (مآزهم) ، وهو تحريف

(بنو حرب) بدلٌ مِنَ الصَّمِيرِ فِي (المنعمون) ، ولا يجوز أن يكون خبراً ،
و (المنعمون) / مبتدأ^(١) ، لأنَّ (وقد حَدَقَتْ) حالٌ العاملُ فِيهِ ١٩٢/أ
(المنعمون) ، فلو جُعِلَ (بنو حرب) خبرَ المبتدأ لزم الإخبارُ عن
الموصول قبل تمامِ الصِّلة .

قال أبو الفتح^(٢) [بعدَ زِكْرِ قِراءَةِ يَعْقُوبَ]^(٣) * وَتَسْرَى
كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى *^(٤) : وجاز إبدالُ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأُولَى
لِما فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِيضاحِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْأُولَى ، لأنَّ فِي الثَّانِيَةِ زِكْرَ
السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى جُثْوِهَا .

فهذا الكلامُ يدلُّ على أَنَّ التَّابِعَ إِذا وافقَ لفظُه لفظَ المتبوعِ
لا يُجَعَلُ بدلاً حتَّى يكونَ مَعْطِياً مِنَ المعنى بما اتَّصلَ بِهِ ما لم يُعْطَهِ
الأوَّلُ ، بخِلافِ قولِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٥) : (بك) بدلٌ مِنْ (بك) .

ويُبدَلُ المضمَرُ مِنَ الظَّاهِرِ ، نحوُ : (رأيتُ زَيْداً إِياهُ) . والمضمَرُ
مِنَ المضمَرِ ، نحوُ : (رأيتُكَ إِياكَ) ، ولمْ أُمتَلِّ بِهَذَيْنِ المِثَالَيْنِ إِلاَّ جَرِيماً
على عا دةِ المصنِّفِينِ المُقلِّدِ بَعْضُهُم بَعْضاً ، والصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ نحوَ :
(رأيتُ زَيْداً إِياهُ) لمْ يُستعملْ فِي كِلامِ العَرَبِ نثرِهْ ونظْمِهْ ، ولو اسْتعملَ
لَكَانَ توكِيداً ، لا بَدلاً .

وأما (رأيتُكَ إِياكَ) فقد تقدَّم في باب التَّوكِيدِ^(٦) أَنَّ البَصْرِيِّينَ
يَجْعَلُونَهُ بَدلاً ، وَأَنَّ الكُوفِيِّينَ يَجْعَلُونَهُ توكِيداً ، وَأَنَّ قولَ الكُوفِيِّينَ عِنْدِي
أصحُّ ، لأنَّ نِسْبَةَ المَنْصُوبِ المَنْفَصِلِ مِنَ المَنْصُوبِ المَتَّصِلِ فِي (رأيتُكَ إِياكَ)

(١) فِي الْأَصْلِ : " . . . مبتدأً ، والمعمولُ خبراً " وهو وهم ، انظر
شرح عمدة الحافظ .

(٢) المحتسب : ٢٦٢/٢ وما بعدها .

(٣) تكملة ما سيأتي من : ٨١٠-٨١١ يقتضيها السياق .

(٤) الجائية : ٢٨٠ . وللقراءة انظر النشر في القراءات العشر : ٣٧٢/٢ ،
والبحر المحيط : ٥١/٨ . وهي قراءة الأعرج أيضاً . المختصر :

(٥) الفصل : ١٢٢ ، وابن يعيش : ٧٠/٣ .

(٦) انظر ما سلف ص : ٦٦١ .

كِنِيسِبَةٌ (١) المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في (فعلت أنت) ، والمرفوعُ
توكيدٌ بإجماع ، فليكن المنصوبُ توكيداً ، فإنَّ الفرقَ بينهما تحكُّمٌ بلا دليلٍ .
وجعل الزمخشريُّ (٢) من أمثلة البدل : (مررت بك بك) ، وهذا
إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ ، ولو صحَّ جعله بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظيُّ مثالٌ
يختصُّ (٣) به . وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي : " ولا يُبدل مضمراً من
مضمراً ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً . "

ثم قلتُ : " إن لم يُفدِ إضراباً " فنبهت بذلك على قول القائل :

(إياك إياي قصد زيد) ، إذا كان المرادُ : بل إياي .

ثم قلتُ : " فإن اتحدتا معنى سميَّ بدل كلٍّ من كلٍّ " نحو :

(مررت بأخيك زيد) وعبرتُ عن هذا النوعِ ببدل الكلِّ من الكلِّ جريراً

على عادة التحويين ، وهي عادةٌ غيرُ مطَّردة ، فإنَّ المرادَ بها أن يكون مسمًى
البدلِ والمُبدل منه واحداً ، فيدخل في ذلك ما لا يُطلق عليه كلٌّ ، نحو :
* إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ * اللهُ* (٤) ، فالعبارةُ الجيدةُ أن يُقالَ :
بدلٌ موافقٌ من موافق (٥) .

ولا [جِدَّ] (٦) في هذا النوعِ من التوافقِ في التذكيرِ

والتأنيثِ ، نحو : (رأيتُ أخاك زيدا ، وجاريتهُ رقاش) ، وفي الإفرادِ

كما سبق ، وفي [ضَدَّيْو] (٦) هما التثنيةُ والجمعُ ، نحو : (عرفتُ أبنيكَ

المحمَّد بنَ ، وأصحابك الزيد بنَ) .

(١) في الأصل : (لنسبة) بلام واضحة ، وهو تحريف ، والتصويبُ ممَّا

حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٣٠٣/٤ .

(٢) انظر ما سلف ص ٧٠ .

(٣) في الأصل : (بخص) ، وهو تحريف ، والتصويبُ ممَّا حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٣٠٣/٤ .

(٤) إبراهيم : ٢-١ .

(٥) سَمَّاه المصنف في شرح الكافية الشافية : ١٢٧٦/٣ المطابق .

(٦) بياض في الأصل ، مُلِيَ * ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٤/١٣٨/ب) .

وأشرت بقولي : " ما لم يُقصدِ التّفصِيلُ " إلى نحو : [(١) عَجِبْتُ]
مِنْ أَخَوَيْكَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ومنه قولُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " فَأَنْزَلَ
لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشّتاءِ وَنَفْسٍ فِي [الصّيفِ] ، ومنه [(٢)] قولُ
الشّاعر : (٤)

وَكَنتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
وَنَبَّهْتُ [بقولي : " وقد يَتَّحِدَانِ] (٥) لفظاً إن كان مع الثاني زيادة
بَيَانٍ " على قراءة يَعْقُوبَ : * وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى
كِتَابِهَا * (٦) ، [قال أبو الفتح] (٧) بِنُجْنِي : جاز إبدال الثانية
مِنَ الْأُولَى ، لأنَّ فِي الثَّانِيَةِ زَكَرَ سَبَبَ الْجُثُوِّ (٨) .

(١) بياض في الأصل ، مُلِيٌّ * ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٤/١٣٨/ب) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب " الإبراد بالظّمهر

من شدّة الحرّ " من أبواب " مواقيت الصلاة وفضلها " : ١٤٢/١ ،

وفي باب " صفة النار " من كتاب " بدء الخلق " : ١٤٦/٤ .

وأخرجه الترمذي برواية : " فجعل لها نَفْسَيْنِ نَفْسًا . . . وَنَفْسًا . . . " .

في باب " ما جاء أنّ للنار نَفْسَيْنِ " من كتاب " صفة جهنّم " :

٧١١/٤ .

وأخرجه ابن ماجه برواية : " فجعل لها نَفْسَيْنِ نَفْسٍ . . . وَنَفْسٍ . . . " .

في باب " صفة النار " من كتاب الزهد " : ١٤٤٥/٢ ، وعلى هذه

الرواية يفوت الاستشهاد .

(٣) بياض في الأصل ، مُلِيٌّ * ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٤/١٣٨/ب) .

(٤) هو كَثِيرٌ . والبيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٢١٥/١ ، ومعاني

القرآن للفراء : ١٩٢/١ ، والجمل : ٢٤ ، وابن يعين : ٩٨/٣ ،

والتذبيد والتكميل : ٣٠٥/٤ ، والبحر المحيط : ٣٩٣/٢ ، ١٤٤/٣ ،

٢٦/٦ ، والمغني : ٦١٤ ، وشرح أبياته : ٣٨/٧ ، والخزانة :

٢١١/٥ .

(٥) بياض في الأصل ، صِلْ مُلِيٌّ * ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٤/١٣٩/أ) .

(٦) الجائية : ٢٨ . وانظر ما سلف ص ٧٠ .

(٧) بياض في الأصل ، مُلِيٌّ * ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٨) انظر ما سلف ص ٧٠ .

قلتُ : ومثلُ هذا قولُ [الشاعر] (١) :

(٢)
رُوَيْدٌ [بني شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ] تَلَا قُوا غَدَاً خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ
تَلَا قُوا جِيَانَا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى إِذَا [مَآغِدَتْ فِي الْمَازِقِ] (٣) الْمُتَدَانِي
تَلَا قُوهُمْ فَتَعَرَّفُوا كَيْفَ صَبَرَهُمْ عَلَى مَا جَنَّتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ
وقد يكون (٣) بدلُ [التفصيل] (٤) بلفظ بعض كقولك : (ضربتُ
النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا) .

وإبدالُ الظَّاهِرِ الدَّالِ عَلَى الْإِحَاطَةِ مِنَ الصَّمِيرِ كَثِيرٌ لِتَنَزُّلِهِ مَنَزِلَةً
التَّوَكِيدِ ب (كَلَّ) ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * تَكُونُ لَنَا عِيدًا لَا وُلَانَا وَآخِرْنَا *
ف (لَا وُلَانَا وَآخِرْنَا) بدلُ مِنَ الصَّمِيرِ فِي (لَنَا) ، وَقَدْ أُعِيدَ مَعَهُ الْعَامِلُ
مَقْصُودًا بِهِ التَّفْصِيلُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :
(٦)
فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَائِمِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزْبَرُوا الْمَنَائِمَا (٧)

- (١) هُوَ وَدَّكَ بِنِ شُمَيْلٍ . وَالْأَبْيَاتُ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ : ١٢٧/١ ،
وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ : ١٠٨/١ ، وَالْمَغْنِي : ٥٩٥ - ٥٩٦ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ :
٣/٧ . وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٠٥/٤ . وَالْأَوَّلُ فِي
الْمَحْتَسَبِ : ١٥٠/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٤١/٤ .
سَفَوَانٌ : مَوْضِعٌ قَرِيبُ الْبَصْرَةِ . الْمَازِقُ : الْمَوْضِعُ الضَّيْقُ الَّذِي يَقْتَتَلُونَ فِيهِ .
(٢) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ مُلِيٌّ مَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ .
(٣) اللَّفْظَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَثَرِ الرُّطُومَةِ . وَأَثْبَتَهَا مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (١٣٩/٤) . وَحَقُّ قَوْلِهِ : وَقَدْ يَكُونُ
... وَبَعْضُهُمْ قَاعِدًا * أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَبْدَأُ
بِقَوْلِهِ : * وَنَبِهْتَ بِقَوْلِي : وَقَدْ يَتَّحِدَانِ * .
(٤) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ مُلِيٌّ مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ .
(٥) الْمَائِدَةُ : ١١٤ .
(٦) الْبَيْتُ فِي السِّيْرَةِ : ٢٤/٢ ، وَشَرْحُ صِدْقَةِ الْحَافِظِ : ٥٨٨ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٨٢/٣ ، ٢٠٨٨/٤ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
٣٠٦/٤ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٤٤/٣ .
الْمَنَائِمَا : جَمْعُ مَنِيَّةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .
(٧) فِي الْأَصْلِ : (أَزْبَرُوا الْمَنَائِمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَرَاجِعِ
السَّابِقَةِ .

فلو لم يكن للبدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على كلاً ،
ولم يمتنع كما زعم غيرُ الأَخْفَشِ (١) . والدليل على ثبوته قولُ أبي موسى
الأشعريُّ (٢) - رضي الله عنه - : " أَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
نَفَرَيْنِ الْأَشْعَرِيِّينَ " ، ومثله قولُ الشاعر (٣) :

وَشَوْهَاءٌ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى
بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْمُدَجَّجِ

ومثله : (٤)

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ وَأُمَّ نَهَجِ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
وَيُسَمَّى الْبِدْلُ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ دَلَّ عَلَى بَعْضٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ :
(مررت بقومك ناسٍ منهم) ، و " صَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوْلِيَهَا " (٥) ، ومنه على
أَجْوَدِ أَحَدٍ / الْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٦)

- (١) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٣٨/١ ، والرضي على الكافية :
٣٤١/١ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ٣٠٦/٤ ، والبحر المحيط
: ٨٢/٤ وما بعدها . وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٤/٣ وما
بعدها .
- (٢) القول من حديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب " قَدَّمَ
الأشعريين وأهل اليمن " من كتاب " المغازي " : ٢١٩/٥ .
- (٣) هوذو الرمة . والبيت في ديوانه : ١٤٩٩/٣ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٨٩ ، والتذليل والتكميل : ٣٠٧/٤ .
- الشوهاة : الفرس الطويلة . المستلتم : لابس اللامة ، وهي الدرع .
الفنيق : الفحل الكريم . المدجل : من دجلت البعير إذا ظلمته
بالقطران .
- (٤) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ١٤٤/٣ ، والتذليل
والتكميل : ٣٠٧/٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٤٣ .
- (٥) القول في سيبويه : ٨١/١ ، والإيضاح : ٢٨٣ ، وابن يعيش :
- (٦) آل عمران : ٩٧ . وانظر للوجه الآخر - وهو قول الكسائي - : إعراب
القرآن للنحاس : ٣٥٣/١ ، وما بعدها ، والبحر المحيط : ١١/٣ .

وَيُسَمَّى بَدَلًا اشْتِمَالًا إِنَّ بَايْنَ الْأَوَّلِ ، أَيُّ بَيْنَ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا كَلِّ ،
فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ بَدَلُ الْبَعْضِ وَبَدَلُ الْإِضْرَابِ وَالغَلَطُ ، فَخَرَجَ بَدَلُ الْبَعْضِ
بِقَوْلِي : " وَلَمْ يَكُنْ بَعْضَهُ " ، وَخَرَجَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ وَالغَلَطُ بِقَوْلِي " وَصَحَّ
الاسْتِغْنَاءُ بِهِ [عنه] " ، فَخَلُصَتِ الْعِبَارَةُ [لِلْمُسَمَّى] ^(١) بَدَلًا اشْتِمَالًا .
وَهُوَ إِذَا مَصَدَّرَ دَالَ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِمُسَمَّى الْعُبدَلِ مِنْهُ ك (عَجِبْتُ مِنْهُ)
زَيْدٍ جَلِيهِ (، أَوْ صَادِرٍ عَنْهُ ك (عَجِبْتُ مِنْهُ قَرَاءَةً) ، [أَوْ] ^(٢) وَاقِعٍ
فِيهِ [ك] ^(٣) : * يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ * ^(٤) ، أَوْ وَاقِعٍ
عَلَيْهِ ك (دُعِيَ زَيْدٌ إِلَى الطَّعَامِ أَكَلَهُ) ، وَإِنَّمَا عَلَى مُلَائِمٍ صَالِحٍ لِلِاسْتِغْنَاءِ
عَنْهُ [بِأَوَّلِ] ^(٥) ك * قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * النَّارِ * ^(٦) ، وَصَلَابَتُهُ
لِلِاسْتِغْنَاءِ بِالْأَوَّلِ شَرْطٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلِّهَا وَمَا أُشْبِهَهَا .
[و] ^(٧) مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ ^(٨) [أَنَّ] ^(٩) * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ *
بَدَلُ إِضْرَابٍ . وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقْدَّرَ (بِل)
وَ(لَكِنَّ) ، [و] ^(١٠) الْإِضْرَابُ فِي الْبَدَلِ تَرْكٌ لِلْمُضْرَبِ عَنْهُ ، وَ(الْأَخْذُودِ) ^(١١)

- (١) تَكْلَمَةُ مَتَّى حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٣٠٨ / ٤ .
(٢) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ ، مُلِيٌّ ، مَتَّى حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
(٣) الْبِقْرَةُ : ٢١٧ .
(٤) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ ، مُلِيٌّ ، مَتَّى حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٣٠٨ / ٤) .
(٥) الْبُرُوجُ : ٤ - ٥ .
(٦) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ ، مُلِيٌّ ، بِمَا يَنْسَبُ السِّيَاقُ .
(٧) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣١٥ / ٤ . وَقَوْلُهُ : " وَمَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ . . . غَيْرُ
مَتْرُوكٍ الْمَعْنَى " : لَيْسَ فِيهَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ /
٣٠٨) . وَكَذَا لَمْ يَحْكِهِ نَاطِرُ الْجَيْشِ فِيهَا حَكَاهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ .
(٨) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ ، مُلِيٌّ ، بِمَا يَنْسَبُ السِّيَاقُ .
(٩) فِي الْأَصْلِ : (الْأَخْذُودِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

غير متروك المعنى .

فان كان الملائس لا يغني عنه الا قول ك (الا نخ والعم) ، وحكي
به بدلاً فهو [بدل] ^(١) إضراب أو غلط كقولك : (عجبنا من زييد

أخيه ، وانطلقت إلى عمرو عته) .

ومن شواهد بدل البعض قول الشاعر : ^(٢)

^(٣) [وهم] ضربوك ذات الرأس حتى

بدت أم الدماغ من العظام

ومنه قول الآخر ^(٤) :

رأتني كأنفوس القطاة ذواتي ^(٥) [وماسني من منعم] يستثيبها ^(٦)

ومن شواهد بدل الاشتغال قول الشاعر : ^(٧)

ذريني إن أمرتك لن يطاعا وما ^(٨) [الفيتي حلي] مضاعا

(١) بياض في الأصل ، ملو ، مما حكاه أبوحيان من كلام المصنف (٣٠٨/٤) .

(٢) هو أوس بن خلفاء المهجيمي . والبيت في المفضليات : ٣٨٨ ،

والأصعيات : ٢٣٣ ، والعرص : ١٦٩ ، ١٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ :

٥٨٦ ، والتذليل والتكميل ٣١٣/٤ ، والمساعد : ٤٣٥/٢ .

أم الدماغ : الجلدة التي تحيط بالدماغ وتجمعه ، إذا خرقت مات

الإنسان . بياض في الأصل ، ملو ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٣) (٤/١٣٩/ب) .

(٤) هو بشر بن أبي خازم . والبيت في ديوانه : ١٥ ، والمفضليات :

٣٣١ ، والنقائض : ٢٤٣/١ ، والتذليل والتكميل : ٣١٣/٤ .

الأنفوس : مجثم القطاة ، لأنها تفحصه وتلمسه . والمراد من عجز

البيت أن شعره لم يذهب ، لأنه أسر ثم من عليه بالفك بعد

جذ رأسه .

(٥) بياض في الأصل ، ملو ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٦) في الأصل : (يشتمها) ، وهو تحريف .

(٧) هو عدي بن زيد . والبيت في ديوانه : ٣٥ ، وسيبويه : ٧٨/١ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٤/٢ ، والتمام : ٢١ ، وابن يعين :

٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨٧ ، وشرح الكافية الشافية :

١٢٨٤/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣١٤/٤ ، والمساعد : ٤٣٥/٢ .

(٨) بياض في الأصل ، ملو ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

ومنها قول رُوِّبَةَ (١) :

أَقْحَمْتَنِي [نِي] النَّفْنَفِ النَّفْنَفِ (٢)

قَوْلِكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخْلَافِ

فِيهَا أَزْدِهَافًا أَيَّمَا [أَزْدِهَافِي] (٤)

وقولي : " يُسَنَّ البَدْلُ بَدَلَ إِضْرَابٍ أَوْ بَدَأَةٍ إِنْ بَايَنَ الْأَوَّلَ مُطْلَقًا

وَقَصِدًا " نَبَّهْتُ بِهِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْبَدْلِ مَا يَجْرِي مَجْرَى [الْمَعْطُوفِ] (٥) بـ

(بِل) كَقَوْلِكَ : (إِعْطِ السَّائِلَ رَغِيفًا دَرَهْمًا) ، أَمَرْتَ لَهُ بِرَغِيفٍ ،

ثُمَّ رَفَّ قَلْبُكَ عَلَيْهِ ، فَأَضْرَبْتَ عَنِ الرَّغِيفِ ، وَأَبْدَلْتَهُ مِنَ الدَّرْهِمِ . [وَ] (٦)

هَذَا التَّوَعُّ مَقْصُودٌ فِيهِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَلَوْ جُعِلَ

بَيْنَهُمَا (بِل) لَكَانَ حَسَنًا ، وَلَكِنْ يَزُولُ عَنْهُ ب (بِل) [إِطْلَاقٌ] (٦)

الْبَدْلُ ، لِأَنَّ الْبَدْلَ تَابِعٌ بِلَا مُتَّبِعٍ .

وَبَدَلُ الْبَدَأَةِ كَبَدَلِ الْإِضْرَابِ لَفْظًا وَمَعْنَى .

وقولي : " إِنْ بَايَنَ الْأَوَّلَ مُطْلَقًا " أَشْرْتُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْبَدْلَ

كُلَّهُ مَبَايِنٌ بِوَجْهِهِ ، فَبَدَلُ الْكُلِّ مَبَايِنٌ لَفْظًا مُوَافِقٌ مَعْنَى ، وَمَتَّحِدَانِ

لَفْظًا مُتَّعَابِرَانِ مَعْنَى بِزِيَادَةِ بَيَانٍ كَقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ : * وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ

(١) الأبيات في ديوانه : ٥٨٧ ، والتذييل والتكميل : ٣١٤ / ٤ .

والأول والثاني في شرح عمدة الحافظ : ٥٨٧ .

النفنف : المفاضة . النفناف : البعيد .

(٢) تكلمة من المصادر السابقة .

(٣) في الأصل : (النقيف النفاف) وهو تحريف .

(٤) بياض في الأصل ، مُلِيءٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

(٥) بياض في الأصل ، مُلِيءٌ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

(٦) (٣١٠ / ٤) .

(٦) بياض في الأصل ، مُلِيءٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

(٤) (١٣٩ / ب) .

جَاشِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا * (١) . وبدلاً البعض والاشتغال
مُتَبَايِنَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَتَّبِعِيهَا مُلَابَسَةٌ تَجْعَلُهُمَا
فِي حُكْمِ الْمُتَّحِدِينَ مُبَايِنَتُهُمَا (٢) مَقِيدَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ بِخِلَافِ بَدَلِ الْإِضْرَابِ
فَإِنَّهُ مُبَايِنٌ لَفْظًا وَمَعْنَى وَلَا مُلَابَسَةٌ [بَيْنَهُ] (٣) وَبَيْنَ الْمَتَّبِعِ ، فَكَانَ
التَّبَايُنُ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا (٤) .

وإن كان [أَوَّلُ الْمُتَبَايِنِينَ] (٥) عَارِيًّا مِنَ الْقَصْدِ كَقَوْلِكَ
[قَاصِدًا] (٥) زِيدًا لَا عَمْرًا : (رَأَيْتُ عَمْرًا زِيدًا) [فَهُوَ يَسْتَدِلُّ
الْغَلَطُ] (٦) . وَذَكَرْتُ (بَل) أَيْضًا هُنَا حَسَنًا .
وَيَخْتَصُّ بَدَلًا الْبَعْضُ [وَالِاشْتِمَالُ] (٧) بِإِتْبَاعِهَا ضَمِيرَ الْحَاضِرِ
[كَثِيرًا ، نَحْوُ :] (٧)

وَمَا أَلْفَيْتَنِي جِلْسِي مُضَاعًا (٨)
وَيَخْتَصُّانِ أَيْضًا بِتَضَمُّنِهِمَا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، [نَحْوُ : (ضَرَبْتُ
زِيدًا] (٩) رَأْسَهُ) وَ (أَعْجَبْتَنِي [الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا]) (٩) .

- (١) الجاشية : ١٨٠ . وانظر ما سلف ص ٧٠٠ و ص ٧٠٤ .
(٢) في الأصل : (فيما بينهما) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه
ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٣٩ / ب) .
(٣) بياض في الأصل ، ملوئاً مما حكاه ناظر الجيش عن كلام المصنف .
(٤) في الأصل : (مقيداً لا مطلقاً) بإقحام لفظ (مقيداً لا) ،
والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٥) بياض في الأصل ، ملوئاً مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٦) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٧) بياض في الأصل ملوئاً مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٨) تقدم ص ٧٠٦ .
(٩) بياض في الأصل ملوئاً مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

وقد يُستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى
النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ [مَنْ أَسْتَطَاعَ] (١) إِلَيْهِ [سَبِيلًا] * و [قول
الشاعر: (٤)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوَلِ نَوَاءِ ثَوْبَيْتُهُ تَقَضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ
و [ومما يُغني عن الضمير اقتران] (٥) البدل بالالف واللام كقولك: (ضربوك
ذات الرأس) ، ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحِنَةً
[لَهُمْ آلَا بُيُوتٍ] * (٦) (٧) ، ومنه قول الراجز: (٨)

[يَحْمُدُكَ] (٩) الإحسانُ كُلُّ النَّاسِ

وَمَنْ رَجَاكَ آمِنٌ مِنْ يَسَاسِ

ومِنَ الاستغناء عن الضمير بالالف واللام قوله تعالى: ﴿قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ *
النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ * (١٠)

- (١) بياض في الأصل .
(٢) آل عمران : ٩٧ .
(٣) بياض في الأصل مُلَى * مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف
(٤) هو الأَعشى . والبيت في ديوانه : ٧٧ ، وسيبويه : ٤٢٣/١ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ٦٤/١ والمقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ،
٢٩٧/٤ ، والجمل : ٢٦ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٦٣/١ ،
وابن يعيش : ٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٩٠ ، والتذييل
والتكميل : ٣١٤/٤ ، والبحر المحيط : ٣٩/٢ ، ١٠٣/٧ ، والمغني
: ٦٥٨ ، وشرح أبياته : ٩١/٧ .
(٥) بياض في الأصل مُلَى * مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٦) بياض في الأصل .
(٧) ح : ٥٠ . وانظر البغداديات : ١٤١ وما بعدها ، ومعاني القرآن
للغزالي : ٤٠٨/٢ .
(٨) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣١٤/٤ .
(٩) بياض في الأصل مُلَى * مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
(١٠) البروج : ٤ - ٥ .

(ص) * فصل : المُشْتَمِلُ في بدل الاشتغال هو الأَوَّلُ خِلافًا

لَمَنْ جَعَلَهُ الثَّانِي أَوْ (١) الْعَامِلَ ، وَالكَثِيرُ كَسَوْنُ

الْبَدَلِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْمُلْحَى . وَقَدْ

يُسْتَعْنَى فِي الصَّلَةِ بِالْبَدَلِ عَنِ لَفْظِ الْعَبْدَلِ مِنْهُ .

[وَيُقْرَنُ] (٢) الْبَدَلُ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ إِنْ تَضَمَّنَ

مَتْبوعُهُ مَعْنَاهَا .

وَقَدْ تُبَدَلُ جُمْلَةٌ مِنْ مَفْرُودٍ ، وَيُبَدَلُ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ

مُؤَافِقٍ فِي الْمَعْنَى مَعَ [زِيَادَةٍ] (٣) بَيَانٍ .

وَمَا فُصِّلَ بِهِ مَذْكُورٌ ، وَكَانَ وَافِيًا ، فَفِيهِ الْبَدَلُ وَالْقَطْعُ ،

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَافٍ تَعَيَّنَ قَطْعُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ [مَعْطُوفًا] (٤)

مَحْذُوفًا .

وَيُبَدَأُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ التَّوَابِعِ بِالنَّهْتِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ الْبَيَانِ ،

ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِالنَّسَقِ .

(ش) مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ (٥) كَوْنُ الْمُشْتَمِلِ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ (٦) أَنَّهُ

التَّابِعُ (٥) ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْعَبْرَدِيِّ (٦) أَنَّهُ الْعَامِلُ ، وَمَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ / هُوَ ١٩٣ / أ

الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ الثَّانِيَّ وَالثَّلَاثَ لَا يَطَّرِدَانِ ، لِأَنَّ مِنْ بَدَلِ الْإِسْتِغَالِ (أَعْجَبَنِي

زَيْدٌ كَلَامُهُ وَفَصَاحَتُهُ ، وَكَرِهَتْ عَمْرًا ضَجْرَهُ ، وَسَاءَ لِي خَالِدٌ فَقَرَهُ وَعَرَجُهُ) ،

فَالثَّانِي فِي هَذَا وَأَمثَالِهِ غَيْرُ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَلَمْ يَطَّرِدْ كَوْنُ الثَّانِي مُشْتَمِلًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٢) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلَىءٌ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٣) الْإِيضَاحُ : ٢٨٤ . وَانظُرِ الْمُسَاعِدَ : ٤٣٦ / ٢ .

(٤) وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ أَيْضًا ذَكَرَهُ فِي الْحُجَّةِ كَمَا نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ عَنْ

ابْنِ عَصْفُورٍ ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٣١٦ / ٤ . وَانظُرِ الْمُسَاعِدَ : ٤٣٦ / ٢ .

(٥) رَسَمَ بَعْضُهُمْ فَوْقَ لَفْظِ (التَّابِعِ) : (الثَّانِي) .

(٦) الْمُقْتَضِبُ : ١ / ١٦٥ وَمَابَعْدَهَا ، ٢٩٧ / ٤ . وَانظُرِ الْمُسَاعِدَ : ٤٣٦ / ٢ .

وأما عدم اطراد الثالث فظاهر؛ لأنَّ من جملة بدل الاشتغال : * يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ * (١) والعامل فيه ليس مُشْتَمِلًا على المتبوع
والتابع .

والكثير كونُ البديل مُعْتَمَدًا عليه بما تدعو الحاجةُ إليه من خبر
وغيره كقولك : (إنَّ هندا حُسْنها فائق ، وإنَّ زيذا نجاته بينة)
وكقول الشاعر : (٢)

وما كانَ قَبِيحًا هَلَكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْتَدِمُ
ويقلُّ الاعتمادُ على المُبدل منه ، وجعلُ البديل في حُكْمِ المُغنى كقول الشاعر : (٤)
فَكَأَنَّه لَهَيْقُ السَّرَاةِ كَأَنَّه مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ
فجعل (حاجبيه) - وهو بديل - في حُكْمِ ما لم يُذكر ، فأفرد الخبر ، ولو
جعل الاعتمادَ على البديل لَثَبُ الخبر ، كما تقول : (إنَّ زيذاً

- (١) البقرة : ٢١٢ .
(٢) في الأصل : (إنَّ الجارية هندا . . .) بإقحام لفظ (الجارية)
، والتصويب ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ١٤٥ / ٤ / أ
(دار الكتب) .
(٣) هو عِدَّة بن الطَّيِّب . والبيت في ديوانه : ٨٨ ، وسيبويه : ٧٧ / ١ ،
والجمل : ٤٤ ، والأصول : ٥١ / ٢ ، وابن يعيش : ٦٥ / ٣ ،
٥٥ / ٨ ، والبحر المحيط : ١٢٣ / ٣ ، والتذيل والتكميل :
١٤٥ / ٤ / ب (دار الكتب) . وفي الديوان زيادة تخريج .
(٤) نُسب البيت في طبعة سيبويه التي بين يديَّ (٨٠ / ١) إلى
الأعشى ، ولم أقف عليه في طبعتي ديوانه (هاجر - حسين)
، وذكر البغدادِي أنَّه من أبيات سيبويه الخمسين ، وهو بدون
نسبة في ضرائر الشعر : ٦٩ ، وابن يعيش : ٦٧ / ٣ ، والبحر
المحيط : ٨٦ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ١٤٥ / ٤ / ب (دار
الكتب) ، والخزانة : ١٩٧ / ٥ . الهاء في (كأنه) عائدة إلى
بعمير الشاعر ، وهو يشبهه بشور .
لهق السراة : أبيض أعلى الظهر . معين بسواد : أي في خديه
سواد .

يديه (١) مُنْبَسِّطَانِ بِالْخَيْرِ . ولو جعلتَ البَدَلَ في حِكمِ المُغْنَى لَقَلتَ :
(إِنَّ زَيْدًا يَدِيهِ مُنْبَسِّطٌ بِالْخَيْرِ) مثل :

..... كَأَنَّه مَا حَاجِبِيُو مُعَيَّنٌ

(٢) ومثل قول الآ خر +

(٣)

ان السيف غدوها ورواحها (تركت) هوازن مثل قرن الاغضب

فجعل الخير لـ (السيف) وألغى (غدوها ورواحها) ، ولولم يلغها

لقال : تركا ، كما تقول : (الجارية خلقتها وخلقتها سيان) .

ومِنَ الاعتمادِ على المُبَدَلِ منه ، وجعل البَدَلَ في حِكمِ المُغْنَى

قُولكَ : (زيدٌ عرفْتُ أخاهَ عمراً ، وجاءَ الذي رَغِبْتُ فيهَ عامراً) .

وقد يُستغنى في الصلَّة عن لفظ المُبَدَلِ منه كقولكَ : (أَحْسِنُ إِلَى

الذي وصفتَ زيداً) بالنَّصْبِ على الإِبْدالِ من الهاءِ المُقدَّرة ، وبالجرِّ على

الإِبْدالِ مِنَ الذي ، وبالرفعِ على جَعَلَهُ خَيْرَ مُبتدأٍ .

ويجب اقترانُ البَدَلِ بهمزة الاستفهام إن تَضَمَّنَ المُبَدَلُ مِنْهُ

معناها ، [نحو] (٤) : (كيفَ زيدٌ أُمريضٌ أم صحِيحٌ ؟ وما عندَكَ

(٥) أدراهمُ أم دينارٌ ؟ وكم دراهمُكَ أعشرون أم ثلاثون ؟) .

وتُبدَلُ جملةٌ من مفرد كقولكَ : (عرفْتُ زيداً أبو مَنْ هو) ،

أي : عرفْتُ زيداً أبوتَهُ ، ومنه قولُ الشَّاعرِ : (٦)

(١) في الاصل : (يداه) ، وهو خطأ ، والتصويب ما حكاه أبوحيان

من كلام المصنف : ٤ / ١٤٥ ب (دار الكتب) .

(٢) هو الأخطل . والبيت في ديوانه : ٩٠ / ١ ، والبحر المحيط :

٨٦ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٤٥ ب ، ١٤٦ / أ (دار

الكتب) ، والمساعد : ٤٣٧ / ٢ ، والخزانة : ١٩٩ / ٥ .

(٣) تكملة من المراجع السابقة .

(٤) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٤٣ / أ) .

(٥) المثال صحيح ، لأن الدرهم جزء من الدينار .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ١٤٦ ب (دار الكتب) .

والمغني : ٥٩٥ ، والمساعد : ٤٣٨ / ٢ ، وتعليق الفرائد :

ق ٢ / ١ ج ٤٠٣ ، وشرح أبيات المغني : ٢ / ٣ .

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أُمَّ سَعْدٍ بِكَلِمَةٍ (١) أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

فالجمله الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها ؛ لأن (الكلمة) هنا
بمعنى الكلام . ومنه قول الآخر (٢) :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ۖ وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ تَلْتَقِيَانِ

قال أبو الفتح بن جني (٣) : (كيف تلتقيان) بدلٌ مِنْ (حاجة) كأنه
قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما .

ومِنْ إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : * مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ

قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ * (٤) ف (إِنَّ)

وما عملت فبسيه بدلٌ من (ما) وصلتها على تقدير : ما يُقال لك إِلَّا إِنَّ

رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ، وجاز إسناد (يقال) إلى (إِنَّ) وما

عملت فيه كما جاز إسناد (قيل) إليهما في قوله تعالى : * وَإِذَا قِيلَ إِنَّ

وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا * (٥) . ومِنْ إبدال الجملة مِنَ المفرد : * هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ

مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * (٦) قال الزمخشري (٧) : هذا الكلامُ

كلُّه في محل النصب بدلاً من (النجوى) . ومِنْ إبدال الجملة مِنَ المفرد

(١) في الأصل : (تصبر ليوم) ، وهو تحريف والتصويب من المصادر

السابقة .

(٢) هو الفَرَزْدَق . والبيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي ، وهو

في المحتسب : ١٦٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١٤٧٤/ب (دار

الكتب) والمغني : ٢٧٣ ، ٥٥٦ ، وشرح أبياته ٢٧٣/٤ ،

وانظر فهارسه والعيني ٢٠١/٤ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، والخزانة

٢٠٨/٥

(٣) انظر المحتسب : ١٦٦/٢ (٤) فصلت : ٤٣ .

(٥) الجاثية : ٣٢ .

(٦) الانبياء : ٣ . تمامها (وأسروا النجوى الذين ظلموا) .

(٧) الكشاف : ٣/٣ .

قَوْلُ ابْنِ (١) الزَّيْبِرِ الْأَسَدِيِّ (٢) :

لَمَّا دَنَا مِنِّي سَمِعْتُ كَلَامَهُ مَنْ أَنْتَ لَا لَأَقِيْتَ أَمْرَ سُرُورٍ

وَيُبَدَلُ فَعْلٌ مِنْ فَعَلٍ مُوَافِقٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى مَعَ زِيَادَةِ بَيَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ

مُهَانًا ﴾ (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا

[وَقَوْلُ الْآخَرِ] (٥) :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُتَابِعِنَا

تَوْءَمًا حَذَّ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

وَإِذَا قُصِدَ تَفْصِيلُ مَذْكَورٍ بِمَا هُوَ صَالِحٌ لِلْبَدَلِيَّةِ ، وَكَانَ وَافِقًا لِأَحَادِ الْمَذْكَورِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَبِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ

كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ١٤٦/٤ ب (دَارُ الْكُتُبِ) .

(٢) الْبَيْتُ لِيَعْنِي فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَهُوَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

: ١٤٦/٤ ب (دَارُ الْكُتُبِ) ، وَشَفَاهُ الْعَلِيلُ : ٨٧٠/٢ .

(٣) الْفَرْقَانُ : ٦٨ - ٦٩ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْحَطِيطَةِ وَإِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُرِّ الْجَعْفِيِّ .

وَلِيَعْنِي فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِ الْحَطِيطَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِ

عُبَيْدِ اللَّهِ : ٩٨ وَسَيْبُوِيهِ : ٤٤٦/١ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ :

٤٧٣/٢ وَالْأَنْصَافُ : ٥٨٣/٢ وَابْنُ يَعِيْشَ : ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠٠ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٠٨/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٧/٤ أ

(دَارُ الْكُتُبِ) ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٩٤/١ ، ٥١٥/٦ ، ٣٧٢/٨ ،

، وَالْمِهْمَعُ : ١٢٨/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٩٦/٩ .

(٥) تَكَلَّمَ مِمَّا حَكَاهُ نَازِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ

(١٤٣/٤ ب) . وَالْبَيْتَانِ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي سَيْبُوِيهِ : ٧٨/١ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٢٧٨/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٦٢/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ١٢٨٧/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٧/٤ أ (دَارُ الْكُتُبِ)

وَالْخَزَانَةُ : ٢٠٣/٥ .

جاز البدل والقطع كقول الشنفرى (١)

ولي نحوكم أهلون سيد عملين وأرقت زهلول وعرفاء جيئل
فلك في (سيد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون) ، ولك أن تقطعه
على إضمار مبتدأ .

فلو كان المفصل غير وافي بأحد المذكور تعين القطع على
الابتداء وجعل الخبر (من) وضميراً مجروراً بها كقول النبي - صلى الله
عليه وسلم - (٣) : " اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر " ، ومثل هذا
قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٤) ، أي : منها مقام إبراهيم .
ويروى (٥) : " اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر " بالنصب على البدل
وحذف معطوف ، والتقدير : اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما ،
وجاز الحذف ، لأن المويقات سبع تثبت في حديث آخر ، واقتصر هنا
على اثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب .

ويهدأ / [عند] اجتماع التوابع بالنعته ، لا أنه كجزء من متبوعه ، ١٩٣ / ب
ثم يعطف البيان ، لا أنه جار مجراه ، ثم بالتوكيد ، لا أنه شبه يعطف
البيان في جريانه مجرى النعت ، ثم بالبدل لكونه تابعاً كلا تابع لكونه
كالمستقل ، ثم يعطف النسق ، لا أنه تابع بواسطة ، فيقال : (مررت بأخيك
الكريم محمد نفسه رجل صالح رجل آخر) . والله أعلم .

(١) البيت في النوادر للقالبي : ٢٠٨ ، ومختارات ابن الشجري : ١٨ ،
والمنصف : ٦ / ٣ ، والمحتسب : ٢١٨ / ١ ، وأعجب العجب : ٣٩ ،
وابن يعيش : ٣١ / ٥ ، والتذليل والتكميل : ١٤٧ / ٤ / ب (دار
الكتب) ، والخزانة : ٥٥ / ٨ .
العملين : القوى على السير السريع . الأرقط : النمر .
الزهلول : الأملس .

(٢) كذا في الأصل ، والرواية المعروفة : (دونكم) .
(٣) أخرجه البخاري في باب " الشرك والسحر من المويقات " من كتاب
" الطب " : ١٧٧ / ٧ . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح : ١١٢ .
وما بعدها .

(٤) لعل عمران : ٩٧ .
(٥) أشير إلى هذه الرواية بهامش الطبعة التي بين يدي من صحيح
البخاري : ١٧٧ / ٧ . وانظر شواهد التوضيح : ١١٢ وما بعدها .

(٦) تكلمة ما سلف في المتن ص : ٧١٠ .

(ص) باب المعطوف عطفاً النسق

" وهو المجمعول تابعاً بأحد حروفه ، وهي : الواو ،
والفاء ، و (ثُمَّ ، وَحَتَّى ، و أَمْ ، و أَوْ ، و بَلْ ، و لا)
، و ليس منها (لَكِنْ) ، وفاقاً لليونسن ، و لا (إِمَّا) ،
وفاقاً له و لا بن كيسان و أبي عليٍّ ، و لا (إِلَّا) ، وفاقاً
للاخفش و الفراء ، و لا (ليس) ، وفاقاً للكوفييين ،
و لا (أَيُّ) ، وفاقاً لصاحب المستوفى . "

(ش) المجمعول تابعاً يعمُّ الأقسام الخمسة ، و تقييدُ الجعلِ بأحد الحروف
مخرجٌ للأربعة و قاصرُ العبارة على المقصود ، وهو المعطوف عطفاً النسق .
والضمير في قولي : " بأحد حروفه " عائدٌ على النسق .

وذكرتها الآن متتابعةً غاريةً من شرح معانيها و بيان أحكامها ، لتُحفظ
جملةً ، و يُعلم منها المجمع عليه و المختلف فيه .

فنفيت أن يكون منها (لَكِنْ) موافقاً لليونسن (١) فإنها عنده
حرفٌ استدراك ، لا حرفٌ عطفاً ، فإن وليها مفرقٌ معطوفٌ فعطفه بساوا
قبلها ، لا يستغني عنها إلا قبل جملة مصرحٍ بجزئها ، نحو : (ما قام
سعد ولكن سعيد ، و لا تزُر زيداً ولكن عمراً) ، ولو كانت عاطفة لاستغني
بها عن الواو كما استغني ب (بل) وغيرها . و ما يوجد في كتب النحويين
من نحو : (ما قام سعد ولكن سعيد ، و لا تزُر زيداً لكن عمراً) ، فمن كلامهم
لا من كلام العرب ، و لذلك لم يُمثل سيبويه (٢) في أمثلة العطف إلا ب
(ولكن) ، و هذا من شواهد أمانته و كمال عدالته ، لا تُهـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـبـُـB
غير مسبوقةٍ بواو ، و ترك التمثيل به ؛ لئلا يُعتقد أنه مما استعملته
العرب .

(١) المغني : ٣٨٥ ، و المساعد : ٤٤١/٢ .

(٢) سيبويه : ٢١٦/١ ، ٢١٩ .

ومع هذا نفى [نفي] ^(١) المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال ؛
لأنه على ما قدرته معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف
بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها ، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ،
ويضمّره عامل ، كأنه قال : ما قام [سعد] ^(١) ولكن قام سعيد ،
ولا تزُر زيدا ولكن زُر عمراً ؛ لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة
ومخالفة . فالموافقة نحو : (قام زيد وقام عمرو) ، والمخالفة نحو : (قام
زيد ولم يقم عمرو) .

ونفيت أن تكون (إِمَّا) حرفاً عطف ^(٢) ؛ لأنها أيضاً لا يليها
معطوف إلا وقبلها الواو كقوله تعالى : * حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ
وَإِمَّا السَّاعَةَ * ^(٣) فالعطف بالواو ، لا بها ؛ لأن عطفية الواو إذا خلت
من (إِمَّا) ثابتة ، وعطفية (إِمَّا) إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل
استصحاب ثبوت ما ثبت ، ونفي ما نفي .

وأيضاً فإن تَوَسَّطَ الواو بين (إِمَّا) و (إِمَّا) كتوسطها بين
(لا) و (لا) في نحو : (زيد لا بخيل ولا جبان) ، والعطف قبل
(لا) بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل (إِمَّا) ؛ ليتفق المتماثلان ، ولا
يختلفان .

ومن زعم أن (إِمَّا) عاطفة فه شبهتان :
إحداهما : أن الواو قد تحذف ، ويستغنى ب (إِمَّا) كقول
الشاعر ^(٥) :

-
- (١) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ١٤٨/٤ ب (دارالكتب) .
(٢) انظر ما سلف من المتن ، وانظر الإيضاح : ٢٨٩ ، والمغني : ٠٨٤ .
(٣) مريم : ٠٧٥ .
(٤) في الأصل : (دخلت) ، وهو تحريف .
(٥) هو سعد بن قرط العبدي الجذمي الملقب بالنحيف . ===

يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَاكَتْ نَعَامَتَهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَقَوْلِ الرَّاجِزِ (١) :

لَا تُتَلَفُوا آبَا لَكُمْ

إِمَّا لَنَا إِمَّا لَكُمْ

الثانية : أَنَّ (أَوْ) تُعَاقِبُهَا كَقِرَاءَةِ أَبِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " وَإِنَّمَا
وَأَيَّاكُمْ لِأَمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " (٢) و (أَوْ) عَاطِفَةٌ بِإِجْمَاعٍ ،
فَلْتَكُنْ (إِمَّا) كَذَلِكَ ؛ لِيَتَّفَقَ الْمُتَعَاقِبَانِ ، وَلَا يَخْتَلِفَانِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ ذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنَ الضَّرُورَاتِ النَّادِرَةِ

، فَلَا احْتِدَادَ بِهِ . وَمَنْ يَرَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ فَلَا يَرَى إِخْلَاءَهَا مِنَ الْوَاوِ قِيَاسًا
عَلَى مَا نَدَّرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِنَادُهُ إِلَيْهِ وَاعْتِمَادُهُ عَلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ : أَنَّ الْمُعَاقِبَةَ الَّتِي فِي (قَامَ

إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) وَ (قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) شَبِيهَةٌ بِالْمُعَاقِبَةِ الَّتِي

فِي (لَا تُضْرِبُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا) وَ (لَا تُضْرِبُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) ، وَلَا خِلَافَ

فِي انْتِفَاءِ تَأْثِيرِهَا مَعَ (لَا) ، فَلْيَكُنْ مُنْتَفِيًا مَعَ (إِمَّا) ؛ لِيَتَّفَقَ

===== وَالْبَيْتُ فِي الْمُحْتَسَبِ : ٤١/١ ، ٢٨٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :

١٢٢٩/٣ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٦٤٤ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١٤٩/٤ ب (دار الكتب) ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ١٣/٥ ،

وَالْمَغْنِي : ٨٥ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ : ٣/٢ ، وَالْمَعْمُورُ : ١٣٥/٢ ،

وَالْخَزَانَةُ : ٨٦/١١ .

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْمَغْنِيِّ : " وَصَحَّفَ ابْنُ الْمَلَأِ

ثَلَاثَةَ أَسْمَاءَ ، فَقَالَ : سَعْدُ بْنُ قَرْظٍ . . . الْمَلَقَّبُ بِالتَّحْيِيسِ

الْخُدْرِيِّ . انْتَهَى ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ " .

(١) الْبَيْتَانِ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي الْمُحْتَسَبِ : ٢٨٤/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ١٢٣٠/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٩/٤ ب (دار

الكتب) ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤٤٢/٢ ، وَالْمَعْمُورُ : ١٣٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ

: ٨٦/١١ .

(٢) سَبَأُ : ٢٤ . وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣٩٠/١ .

التمثالان (١) ولا يختلفان .

وأجاز الأَخْفَشُ (٢) المطفأ ب (إِلا) ، وحمل عليه قوله

تعالى : * لَيْثًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ * (٣) ،
واستشهد على ذلك بقول الشاعر : (٤)

وَأَرَى لَهَا دَارًا يَاغْدِرَةَ السَّيِّدَانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ
إِلاَّ رَمَادًا هَامِدًا دَفَعَتْ عَنْهُ الرِّيَّاحُ خَوَالِدٌ سُحْمُ

قال الأَخْفَشُ : وأرى لها داراً ورماداً .

وقال / الفراءُ (٥) في قوله تعالى : * لا يَخَافُ لَدَيْ الْمُرْسَلُونَ * ١٩٤/أ

إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ * (٦) : وقال بعض النحويين (إِلا) بمعنى الواو ، أي : لا يخاف

لَدَيْ الْمُرْسَلُونَ ولا مَنْ ظَلَمَ ، ثمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ . واستبعد ذلك

وأجاز أن يكون (إِلا) بمعنى الواو في نحو : (له عندي ألفٌ إِلاَّ ألفٌ آخَرُ)

، وفي قوله تعالى : * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ * (٧)

(٨)

(١) في الأصل : (التمثالان) ، وهو تحريف .

(٢) معاني القرآن : ١٥٢/١ .

(٣) البقرة : ١٥٠ .

(٤) هو المخبَّل السَّعْدِيُّ . والبيتان في المفضليات : ١١٣-١١٤ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ١٥٢/١ ، والصاحبي : ١٨٥ ،

والتذليل والتكميل : ١٥٠/٤ / أ (دار الكتب) ، والأشبهاء

والنظائر : ١٩٣/٤ .

السَّيِّدَانِ : أرض لبني سعد . الخوالد : البواقي ، والمراد بها

هنا الأثافي . السُّحْمُ : السود .

(٥) معاني القرآن : ٢٨٧/٢ .

(٦) النمل : ١٠-١١ .

(٧) معاني القرآن : ٢٨/٢ .

(٨) هود : ١٠٧ .

قلتُ : ولا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو في شيء من هذه
المواضع لإمكان الاستثناء فيها، وإمكانه في الآية بأن يكون التقدير (١) : إلا
ظلم الذين ظلموا وعنادهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه
كما تقول : (لا بقاء في الدار إلا من لا يحزن) . ويجوز كون (إلا) بمعنى
(لكن) ، و (الذين) مبتدأ، وخبره : * فلا تخشوهم وأخشوني * (٢) وعلى
هذا يحمل * إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوءه فإني غفور رحيم * (٣)
وكذا : (له عليّ ألف إلا ألف آخر) أي : لكن ألف آخر له عليّ ، فأبقي
المبتدأ وصفته، وحذف الخبر .
وأما (٤) :

إلا رَماداً
فاستثناء محقق، لأنه وصف الرماد بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة
عليه، وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الدروس . وأما * إلا ما شاء
ربك * (٥) فاستثناء محقق من (فيها) ، لأن لا أهل النار أنواعاً
من العذاب غير النار مما وصف لنا وما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير * إلا ما
شاء ربك * . كذلك أهل الجنة لهم أنواع من التعيم غير الجنة مما وصف لنا
وما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير ، والله أعلم .
وأجاز الكوفيون (٦) استعمال (ليس) حرفاً عاطفاً ، فيقولون :
(قام زيد ليس عمرو) كما يقال : (قام زيد لا عمرو) . ومن أجود

-
- (١) في الآية التي اُحتمل بها الاُخفش .
 - (٢) البقرة : ١٥٠ .
 - (٣) النحل : ١١ .
 - (٤) تقدم قريباً .
 - (٥) هود : ١٠٢ .
 - (٦) ذكر أبو حيان أن أبا جعفر النحاس وابن بابشاذ حكيا ذلك عنهم ،
وأن ابن عصفور حكاه عن اليعقوبيين . التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٤ ب /
(دار الكتب) ، وانظر المغني : ٣٩٠ ، والهمع : ١٣٨ / ٢ .

مَا يُحْتَجُّ لَهُمْ بِهِ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١) : "بِأبي
شَبِيهٍ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيِّ" (٢)

كَذَا ثَبِتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بَرَفَعِ (شَبِيهٍ) كَمَا يُقَالُ : بِأَبِي شَبِيهٍ
بِالنَّبِيِّ لَا شَبِيهٌ بِعَلِيِّ . وَمَا يُحْتَجُّ لَهُمْ بِهِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّاجِزِ (٣) :

أَيْنَ الْمَغْرُوبِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ

وَالْأَشْرَمِ الْمَغْلُوبِ لَيْسَ الْغَالِبِ

كَمَا يُقَالُ : وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَا الْغَالِبُ . وَهَذَا التَّنْظِيرُ لَا يَلْزَمُ لِإِمْكَانِ
غَيْرِهِ مَّا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا
ضَمِيرًا مَتَّصِلًا ، ثُمَّ يُحْذَفُ مَنْوِيًّا ثَبُوتَهُ ، كَمَا يُفَعَّلُ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا
بِهِ ، فَيُقَالُ : (صَدِيقَكَ إِنِّي كُنْتُهُ) ، ثُمَّ يُتْرَكُ الضَّمِيرُ مِنَ اللَّفْظِ تَخْفِيفًا (٤)
فَيُقَالُ : (صَدِيقَكَ إِنِّي كُنْتُ) ، كَمَا يُقَالُ : (صَدِيقَكَ إِنِّي أَكْرَمْتُهُ) (٥) .
فَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيِّ ، فَيُجْعَلُ
(شَبِيهٌ) اسْمًا (لَيْسَ) ، وَالْهَاءُ خَبْرُهَا ، فَحُذِفَ وَاسْتغْنَى بِنَيْتِهِ عَنِ لَفْظِهِ
كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٦) :

- (١) تَكْلِمَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/١٤٧/ب) .
(٢) الْقَوْلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ "مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ" مِنْ كِتَابِ
"فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ" : ٣٢/٥ ، وَانظُرْ شَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ : ٣٦ . وَأَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ : ٨/١ بِلَفْظِ : "لَيْسَ شَبِيهًا . . ." وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَارُ .
(٣) هُوَ نَفِيلُ بْنُ حَبِيبٍ . وَالْبَيْتَانِ فِي السِّيَرَةِ : ٥٣/١ وَاتِّحَافِ الْوَرِيِّ :
٣٨/١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٣٣/٣ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ :
١٥٠/٤ / أ (دَارُ الْكُتُبِ) ، وَالْمَغْنِيِّ : ٣٩٠ . وَالْمَجْمَعُ : ١٣٨/٢ ،
وَشَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ٢١١/٥ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (تَحْقِيقًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَحَقُّهُ : (أَكْرَمْتُ) .
(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسِيَةِ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ : ٣٥ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ :
١٥٠/٤ / ب (دَارُ الْكُتُبِ) ، وَالْعَيْنِيُّ : ١٢٤/٤ .

فَأَطَعْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسَدَّيْفِهَا شِوَاءَ وَخَيْرَ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ
ومثله قول الآخر (١) :

مُعِينُكَ إِنِّي مَا بَرِحْتُ فَلَا تَزُلْ مُعِينِي عَلَى مَا أَلْمُورُ أَرُوْمُ
أراد الأول : ما كانه عاجله ، وأراد الثاني : ما برحته ، فحذفنا الضميرين
ونوياهما .

والتقدير في (ليس الغالب) : ليسه الغالب ، والضمير ضمير

(الأشرم) ، وهو خير (ليس) ، واسمها (الغالب) .

وأجاز أبو علي (٢) أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر (٣) :

عَدُوُّ عَيْنِكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

على تقدير : أصبحه مشغولٌ بمشغول .

ومما يجوز أن يكون من هذا قول أبي أمامة (٤) - رضي الله عنه - :
” يَا نَبِيَّ (٦) اللَّهُ أَوْ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ ؟ ”

وجعل صاحب المستوفى (٧) (أي) التفسيرية حرفاً عطفاً في نحو:

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ١٥٠ / ب (دار الكتب) .

(٢) لم أقف على رأيه هذا في كتبه المطبوعة التي بين يدي ولا في

غيرها من المصادر التي اعتمدت عليها .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١ / ٤١٤ ، والجمع :

١ / ١٢٠ . شانيهما : ميغضهما .

(٤) (ومما يجوز) : مكررة في الأصل .

(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد من حديث أبي أمامة : ٥ / ٢٦٥ ،

إلا أن القول فيه قول أبي ذر .

(٦) في الأصل : (بني) ، وهو تحريف .

(٧) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ١٥١ / أ (دار الكتب)

: ” ولا أدري من صاحب المستوفى من النحويين ، ولا أدري أيضاً

هل هو يفتح الفاء من المستوفى أو بكسرهما . . والعجب له نسبة

هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين . . . ”

وانظر المغني : ١٠٦ . وتكملة ابنه ص : ٩٩٦ .

(مررتُ بَعْضَ نَفَرٍ أَيِ أُسْدٍ) و (نَهَيْتُكَ عَنِ الْوَتَنِ أَيِ الْفَتْرِ) . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا حَرْفٌ تَفْسِيرٌ ، وَمَا يَلِيهَا مِنْ تَابِعٍ عَطْفٌ بَيَانٌ مُوَافِقٌ مَا قَبْلَهَا فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ . وَجَعَلَهَا حَرْفًا عَطْفًا يَسْتَلْزِمُ مَخَالَفَةَ النَّظَائِرِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ حَقَّ حَرْفِ العَطْفِ المعطوفِ بِهِ فِي غيرِ توكيدٍ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مُبَايِنًا لِمَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ : (مررتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) ، وَمَا بَعْدَهُ (أَيِ) بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثَّانِي : أَنَّ حَقَّ حَرْفِ العَطْفِ المعطوفِ بِهِ غيرُ صفةٍ إِلَّا يَطَّرِدُ حَذْفُهُ ، وَ (أَيِ) بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (مررتُ بَعْضَ نَفَرٍ) (أَيِ أُسْدٍ) : (مررتُ بَعْضَ نَفَرٍ أُسْدٍ) ، وَيُسْتَعْنَى عَنْ (أَيِ) [اِسْتِغْنَاءً] (١) مَطْرَدًا ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ المعطوفاتِ . فَالْقَوْلُ بِأَنَّ (أَيِ) حَرْفٌ عَطْفٌ مَرْدُودٌ ، وَيَأْبَى إِلَّا أَخَذَ بِهِ مَسْدُودٌ .

(ص) * فَالسُّنَّةُ الْأَوَّلُ وَاعْتَلَّ تَشْرِيكَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَ (بَلْ ، وَلَا)

لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَكَذَا (أَمْ ، وَأَوْ) إِنْ اقْتَصَبْنَا

إِضْرَابًا . وَتَنفَرِدُ الْوَاوُ بِكَوْنِ مُتَّبِعِهَا فِي الْحُكْمِ

مُحْتَمِلًا لِلْمَعْنَى بِرُجْحَانٍ وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ وَالتَّلَقُّدُمِ بِقِلَّةٍ ،

وَبِعَدَمِ الِاسْتِغْنَاءِ فِيهَا فِي عَطْفِ مَا لَا يُسْتَعْنَى

عَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا بَعْضُ مُتَّبِعِهَا

تَفْضِيلًا (٢) ، وَعَامِلٌ مَضْمُورٌ عَلَى عَامِلِ ظَاهِرٍ يَجْمَعُهُمَا

مَعْنَى وَاحِدٌ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى مَنْفِيٍّ غَيْرِ مُسْتَعْنَى

، وَلَمْ تُقْصِدِ (٣) الْمَعْنَى وَلَيْتَهَا (لَا) مَوْكِدَةً ،

وَقَدْ تَلَيْتَهَا زَائِدَةً إِنْ أُمِنَ / اللَّيْسُ . *

(١) تَكَلَّمَ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ المَصْنُفِ : ٤ / ١٥١ / أ (دَارُ الكُتُبِ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَفْصِيلًا) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَقْصِدُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(ش) تَشْرِيكَ الواو والفاء (ثم ، وحتّى) لفظاً ومعنى مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وكذا تَشْرِيكَ

(بَلْ ، ولا) لفظاً لا معنى . ومثلهما (لَكِنْ) عند غير يونس (١) .

وكثيراً في كلام النحويين جعل (أَمْ ، وَأَوْ) مُشْرِكِينَ لفظاً لا معنى ،

والصحيح أنهما يُشْرِكَانِ (٣) لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً ، لأن القائل :

(أزيد في الدار أم عمرو) عالمٌ بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين ،

وغير عالم بتعنيته . فالذي بعد (أَمْ) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية

لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أَمْ)

، فقد شَرَكْتُهُمَا في المعنى كما شَرَكْتُهُمَا في اللفظ .

وكذلك (أَوْ) مُشْرِكَةٌ لِمَا بَعْدَهَا وما قَبْلَهَا فيما يُجاءُ [به] (٢)

لا جله من شكٍّ أو تخييرٍ وغيرهما . وقد تقع موقع الواو على ما يأتي

بَيَانُهُ (٣) إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، فيكون حكمها حينئذٍ حكم ما وقعت موقعه .

ويأتي الكلام على (بَلْ ، ولا) إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى . وكذا يأتي

الكلام على (أَمْ ، وَأَوْ) الموافقتين في الإضراب .

والمعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً

والتأخر احتمالاً متوسطاً والتقدم احتمالاً قليلاً (٤) ، ولذلك يحسن أن يقال :

(قام زيد وعمرو معه) ، و (قام زيد وعمرو بعده) ، و (قام زيد وعمرو قبله)

، فتوهَّ خُرٌّ (عمراً) في اللفظ وهو متقدم في المعنى ، ومنه قوله تعالى :

﴿ أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ اتَّبَعُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ فِرْعَوْنُ

وَمَنْ قَبْلَهُ ﴾ (٦) في قراءة نافعٍ وابن كثيرٍ وابن عامرٍ وعاصمٍ وحَمْزَةَ .

- (١) انظر ما سلفه ص : ٧١٦ .
- (٢) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ١٥١/٤ ب (دار الكتب) .
- (٣) انظر ما سيأتي ص : ٧٤٥ .
- (٤) انظر التذييل والتكميل : ١٥١/٤ ب وما بعدها .
- (٥) الدخان : ٣٧ .
- (٦) الحاقة : ٩ . وللقراءة انظر السبعة : ٦٤٨ ، والكشف : ٣٣٣/٢ ، وحجة القراءات : ٧١٨ .

وَمِنْ عَطْفِ الْمَقْدَمِ عَلَى الْمَوْخَرِ قَوْلُ أَبِي الْعِيَالِ الْهَذَلِيِّ (١) :

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ
شَعْبَانَ قَدَرْنَا لِقَوْلِ رَحِيلِمٍ سَبْعًا يُعَدُّ لَهَا الْوَفَاءُ فَيَكْمُلُ

ومنه قول الفرزدي (٢) :

وَمَا نَحْنُ إِلَّا مِثْلَهُمْ غَيْرَ أَنَّنَا بَقِينَا قَلِيلًا بَعْدَهُمْ وَتَقَدَّمُوا

ومنه قول جرير (٣) :

رَاحَ الرَّفَاقُ وَلَمْ يَرُوحْ مَرَارًا وَأَقَامَ بَعْدَ الظَّاعَتَيْنِ وَسَارُوا

ومنه قول الآخر (٤) :

وَإِنِّي لَا رَضَى مِنْكَ يَا لَيْلَ يَا لَيْلِي لَوْ أَبْصَرَهُ الْوَاشِي لَقَرَّتْ بِلَايِلِهِ
يَا وَيَا لَا أَسْتَطِيعُ وَيَا الْمَنَى وَبِالْوَعْدِ حَتَّى يَسَامَ الْوَعْدَ آمِلُهُ
وَيَا النَّظْرَةَ الْعُجْلَى وَبِالْحَوْلِ تَنْقُضِي أَوْ آخِرُهُ لَا تَلْتَقِي وَأَوَائِلُهُ

ومنه قول أبي الصلت (٥) :

- (١) البيتان في شرح أشعار المهذليين : ١/٤٣٤ . والبيت الشاهد في شرح الكافية الشافية : ٣/١٢٠٥ ، والهمع : ١/٤٢ .
- (٢) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في الكامل : ٤/٩٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦١٠ .
- (٣) البيت في ديوانه : ١٦٤ .
- (٤) نُسيت الأبيات إلى جميل بن معمر والمجنون وكثير وابن الدمينية . انظر زيادات ديوان ابن الدمينية : ١٩٣ وما بعدها ، وتخريجها : ٢٥٨ . والمحتسب : ١/٤٢ والبيت الشاهد في شرح عمدة الحافظ : ٦٠٩ .
- (٥) هو أبو الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي . قال العماد الاصفهاني : " وقد قرأت في ديوانه شعره بتاريخ سنة اثنين وعشرين وخمسة ، ولا شك أنه عاش بعد ذلك " . ولم أقف على البيت فسي شعره الذي أورده صاحب خريدة القصر : ١/١٨٩ وما بعدها .

سُدَّتْ عُثْمَانُ يَافِعًا وَوَلِيدًا ثُمَّ سُدَّتْ الْمُلُوكَ قَبْلَ الْمَشِيبِ
وقد اجتمع عطفُ المقدمِ على الموءِ خَرَّ وعطفُ الموءِ خَرَّ على المقدمِ في قوله
تعالى : * وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ
وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ * (١)

وَمِنْ عَظْفِهَا بِقَصْدِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ
مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ * (٢)

ونسب قوم إلى القراء (٣) أَنَّ الْوَاوَ مَرْتَبَةٌ . وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ
قَالَ فِي مَعَانِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٤) : فَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّ شَعْتَ جَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ
الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْآخِرُ ، فَإِذَا قُلْتَ : (زَرْتُ عَبْدًا لِكَ وَزَيْدًا) فَأَيُّهُمَا
شَعْتَ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأَ بِالزِّيَارَةِ .

وهذا نصه ، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين (٥) .

ونبّهت بقولي : " وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغنى
عنه " على أنه لا يقوم مقام الواو غيرها في نحو : (اختصم زيد وعمرو) ،
ولا في نحو : (هذان زيد وعمرو ، وإن إخوتك عبدالله ومحمداً وأحمد
نجداً) .

ونبّهت بقولي : " ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلاً (٦) .

على نحو : * وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ * (٧) و * عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى * (٨) .

-
- (١) الأحزاب : ٥٧ . (٢) البقرة : ١٢٧ .
(٣) نسب ذلك إليه وإلى ثعلب أيضاً أصحاب الشافعي انظر رسالتي
للماجستير البيان في شرح النعم : ٢٧٦/١ . والمغني : ٤٦٤ ،
والرضي على الكافية ٣٦٤/٢ .
(٤) معاني القرآن : ٣٩٦/١ .
(٥) سيبويه : ١٤٧/١ ، ٢١٨ ، ٣٠٤/٢ ، ١٤٨/١ ، والمقتضب : ١٤٨/١ ،
والأصول : ٥٥/٢ ، والجمل : ١٧ ، وشرح الكتاب للسيرافي :
١٥٠/٢ ب .
(٦) في الأصل : (تفصيلاً) ، وهو تصحيف .
(٧) البقرة : ٩٨ . (٨) البقرة : ٢٣٨ .

ويقول : " وعامل مضر على عامل ظاهر ، يجمعهما معنى واحد " (١)
 على نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ، فإنَّ أصله :
 تَبَوَّءُوا الدَّارَ واعتقدوا الإيمان ، فاستغنيَ بمفعول (اعتقدوا) عنه ، وهو
 معطوف على (تَبَوَّءُوا) ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ في (اعتقدوا) و (تَبَوَّءُوا)
 معنى : لا زَمَ واستصحب ، فهذا معنى قولي : " يجمعهما معنى واحد " .
 ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ (٢) ؛ لأنَّ (أجمع)
 لا يوقع على الشركاء وشبهه من الأشخاص ، وإنما يوقع على الأمر والكَيْد
 وشبههما من المعاني . ومن هذا القبيل قول الشاعر (٣) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
 وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
 [الأصل وَكَحَلْنَ الْعَيُونَ] (٤) فَاسْتُغْنِيَ بِمَفْعُولِ (كَحَلْنَ) عنه ، وهو
 معطوف على (زَجَّجْنَ) ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ في (زَجَّجَ ، وكحل) معنى
 (حَسَنَ) . وأمثال ذلك كثيرة .

وإنَّ عَطْفَ الْوَاوِ عَلَى فِعْلِ مَنْفِيٍّ غَيْرِ مُسْتَشَقٍّ ، وَلَمْ يُقْصَدِ الْمَعْنَى
 ، وَلِيَّتْهَا (لا) مَوْجِدَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِاللَّهِ
 تُفَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ (٥) ، فَيَذَكَّرُ (لا) عِلْمَ نَفْيِ التَّقْرِيبِ عَنِ الْأَمْوَالِ
 وَالْأَوْلَادِ مَطْلَقًا ، أَيْ : فِي افْتِرَاقٍ وَفِي اجْتِمَاعٍ ، وَلَوْ تَرَكْتَ لِاحْتِمَالِ أَنْ

(١) الحشر : ٩ .

(٢) يونس : ٧١ .

(٣) هو الرَّاعِي النَّحِيرِيُّ . والبيت في ديوانه : ١٥٦ ، ومعاني القرآن

للغزالي : ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، والخصائص : ٤٣٢/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٦٥/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٦٣٥ ، والتذبييل

والتكميل : ٣١٧/٤ ، والمغني : ٤٦٦ ، وشرح أبياته : ٢٩/٦ ،

والمساعد : ٤٤٥/٢ ، والهمع : ٢٢/١ ، وفي الديوان زيادة

تخريج .

الزَّجَّجَ : دقة في الحاجبين وطول .

(٤) تكلمة مَّا حكاها أبو حيان من كلام المصنف : ٣١٧/٤ .

(٥) سبأ : ٣٧ .

يكون المراد نفي التَّقْرِبِ عند الاجتماع لا عند الافتراق ، وذلك أنك إذا قلت : (ما قام زيدٌ ولا عمرو) فبذَكَر (لا) يُعْلَم نفي القيام عن زيد وعمرو مطلقاً ، أي في وقت واحد وفي وقتين وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر / وبتركها/ نفي القيام عنهما في وقت واحد وفي وقتين ١٩٥/أ^١ ويحتمل ونفيه (١) عن أحدهما دون الآخر ، إلا أن الأولى عند الترك قصد المعية ، فإن كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كـ (استوى) جاز أن تزداد (لا) توكيداً للنفي المتقدم ؛ لأنَّ اللَّيْسَ مأمونٌ كقوله تعالى : * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا * (٢) و (لا) قبل (المسيء) زائدة ، وكذا التي قبل (النور) (٣) و (الحرور) في فاطر (٤)

وقيدتُ المنفي بكونه غير مستثنى احترازاً من نحو : (قاموا إلا زيداً وعمراً) فإنه بمعنى : قاموا لا زيدٌ ولا عمرو ، فالواو فيه عاطفة على منفي في المعنى ، لكنه لا يعرض فيه ليسٌ تزيه (لا) ، فاستغني عنها .
(ص) " ويُقال في (ثم) : (فَمَ ، وَثُمَّ ، وَثُمَّ) ، وتتركها الفاء في الترتيب ، وتنفرد (ثم) بالمُهَلَّة ، والفاءُ العاطفةُ جملةً أو صفةً بالسببية غالباً ، وقد تكون معها مُهَلَّةٌ ، وتنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل متحدتين معنى ، ويتسويح الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمنت جملتين من صلة أو صفة أو خبر . وقد تقع موقع (ثم) ، و (ثم) موقعها .

(١) في الأصل : (نفيهما) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف : ٣١٧/٤ .

(٢) غافر : ٥٨ .

(٣) في الأصل : (النون) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبوحيان

من كلام المصنف .

(٤) أي قوله تعالى : * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا

النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * . فاطر : ١٩-٢١ .

وقد يُحَكَّم على الفاء وعلى الواو بالزيادة ، وفاقاً

للاخفش .

وقد تقع (ثم) في عطف المقدم بالزمان اكتفاءً

بترتيب اللفظ .

(ش) قول مَنْ قال : (ثُمَّ) ، هو من إبدال التاء فاءً كقولهم في الجَدَث : جَدَفَ ،

وفي العاشر (١) : غافور . (٢) وزيادة التاء مفتوحة وساكنة كزيادتها

في (رَبِّ) ، ومن ذلك قول الأَسودِ بنِ يَعْفَرِ (٣) :

بَدَلْتُ شَيْبًا قَدَّ عَلَا لِمَتِّي بَعَدَ شَبَابٍ حَسَنٍ مُعْجِبِ
صَاحِبَتُهُ ثَمَّتْ فَارْقَتَهُ لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبِ
(٤)

وحقَّ المعطوف بها أن يكون مؤخرًا بالزمان مع مهلة ، وحقَّ المعطوف

بالفاء أن يكون مؤخرًا بلا مهلة ، ومن ذلك " أَنْ جَبْرِيلَ (٥) - عليه

السَّلام - نَزَلَ فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ،

فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فَعُطِفَ بالفاء المتأخر بلا مهلة ، وب (ثُمَّ) المتأخر بمهلة .

والغالب في الجملة المعطوفة بالفاء أن يكون معناها متسببًا

عن معنى الأول ، نحو : * وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

رِزْقًا لَكُمْ * (٦) و * فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ * (٧)

(١) في الأصل : (الغاشور) ، وهو تصحيف ، والعاشر : الشدة ،

وما يعدّه الإنسان ليوقع فيه آخر .

(٢) اللسان : (ثم) ، (فم) ، (جدث) ، (جدف) ، (عشر) ،

(عفر) .

(٣) البيتان في ديوانه : ٢١ ، وحماسة البحتري : ١٨١ ، والتذييل

والتكميل : ٣١٩/٤ .

(٤) كذا في الأصل ، وأثبت بعضهم في الهامش : (شبابًا زال) .

(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في أول أبواب " مواقيت الصلاة

وفضلها " : ١٣٩/١ .

(٦) البقرة : ٢٢ ، إبراهيم : ٣٢ . (٧) البقرة : ٣٧ .

* وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ * (١) و * كَانَ مِنَ الْجِنَّ فَفَسَقَ
عَنْ أَمْرِي * (٢) و * فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ * (٣) و * طَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا
فَتْنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ * (٤) و * وَأَخَذَ
الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِعِينَ * (٥) * فَكَذَّبُوهُ
فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَائِعِينَ * (٦) و * وَنَحْوُ : * الْقَاءُ
عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا * (٨) و * وَنَفَخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ * (٩)

أو تكون بين مُفَصَّلٍ و مُجْمَلٍ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : * فَأَزَلَّهُمَا
الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ * (١٠) ، و * نَحْوُ : * فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى
أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ * (١١) ، و * نَحْوُ : * فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ
الْأَنْبِيَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ * (١٢) ، و * نَحْوُ : * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ
مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * (١٣) و * نَحْوُ : * إِنَّا
أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً * فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا * مُرَبًّا أْتِرَابًا * (١٤)

وقد يُعْطَفُ بِهَا لِمُجَرَّدِ التَّرْتِيبِ فِي الْجَمَلِ ، نَحْوُ : * فَرَأَى السِّيَاحَ
أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ * فَفَرَّجَهُ إِلَيْهِمْ * (١٥) ، و * نَحْوُ : * لَقَدْ كُنْتُمْ
فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ * (١٦) ، و * نَحْوُ : * فَأَقْبَلَتِ
أَمْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا * (١٧) ، و فِي الصِّفَاتِ ، نَحْوُ :

- | | |
|---------------------------------------|------------------------|
| (١) الكهف : ٥٤٩ | (٢) الكهف : ٥٥٠ |
| (٣) القصص : ١٥ | (٤) ص : ٢٤ - ٢٥ |
| (٥) هود : ٦٧ | |
| (٦) في الأصل : (ديارهم) ، وهو وهم . | |
| (٧) العنكبوت : ٢٧ | (٨) يوسف : ٩٦ |
| (٩) الزمر : ٦٨ | (١٠) البقرة : ٣٦ |
| (١١) النساء : ١٥٣ | (١٢) القصص : ٦٦ |
| (١٣) ق : ٢ | (١٤) الواقعة : ٣٥ - ٣٧ |
| (١٥) الذاريات : ٢٦ - ٢٧ | (١٦) ق : ٢٢ |
| (١٧) الذاريات : ٢٩ | |

* ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيْهَا الضَّالُّونَ الْمَكْذِبُونَ * لَا كَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ رَقُومٍ *
فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ * (١) ، ومنه قول
الشاعر : (٢)

يَا وَيْحَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الصَّاحِبِ فَالْغَانِمِ فَلَا يَسْبِ
كَأَنَّهُ قَالَ : صَبِحَ فَعَنِمَ فَتَابَ .

وقد يكون مع السببية مُهَلَّةً كقوله تعالى : * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَبَّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً * (٣)

وتنفرد الفاء أيضاً بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمنت جملتين
من صلة أو صفة أو خبر أو حال ، نحو : (الذي يطير فيغضب) (٤) زيد
الذباب ، ومررت برجل يبكي فيضحك عمرو ، وخالد يقوم فيقعده بشر
كل هذا جائز بالفاء ، ولو جاز في بدلهما بالواو لم يجز ، لأنَّ حقَّ
المعطوف بالواو على صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما صلح له المعطوف
عليه . والجملة العارضة من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح
للوصل بها ، ولا للوصف بها ، ولا للإخبار بها . ولا يجوز أن يعطف بالواو
على صلة ولا صفة ولا خبر ، واغتنر ذلك في الفاء ، لأنَّ ما فيها من
السببية سوغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاماً واحداً ، ألا ترى أن قولك :
(الذي يطير فيغضب زيد الذباب) بمنزلة : الذي إن يطير فيغضب
زيد الذباب ، ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو ، فلذلك لم يجز
العطف بها في هذه الجملة مجرى العطف بالفاء .

(١) الواقعة : ٥١ - ٥٣ .

(٢) هوابن زيبانة . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ١٤٧/١ ،
والسمط : ٥٠٤/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢١٠/٢ ، والبحر
المحيط : ١٣٤/٨ ، ٤٠٤ ، والتذليل : ٣١٩/٤ ، والمغنى :
٢١٦ ، وشرح أبياته : ٣٠/٤ ، والهمع : ١١٩/٢ ، والخزانة : ٥٠٧/٥ .

(٣) الحج : ٦٣ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

وقد تقع الفاء / موقع (ثم) كقوله تعالى : * وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ
مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ
عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا * (١)
فالفاء من (فخلقنا) ومن (فكسونا) واقعة موقع (ثم) لما في معناه
من المهلة ، ولذلك جاءت (ثم) بدلها في أول الحجج (٢) . ومن وقوع
الفاء موقع (ثم) قول الشاعر : (٣)
إِذَا مَسَمِعَ أُعْطَيْتَ يَوْمًا يَمِينُهُ
فَعُدَّتْ غَدًا عَادَتُ عَلَيْكَ شِمَالُهَا
وقد تقع (ثم) موقع الفاء كقول الشاعر : (٤)
كَهْرُ الرَّدِينِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ
جَرَى فِي الْأُنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
ف (ثم) هنا واقعة موقع الفاء التي يُعْطَفُ بِهَا مُفَصَّلٌ عَلَى مُجْمَلٍ ؛ لأنَّ
جَرِيَانَ السَّهْرِ فِي الْأُنَابِيْبِ (٥) هو اضطراب المَهْرُوزِ ، لكنَّ فِي الاضطراب
تفصِيلاً ، وفي المَهْرُوزِ إِجْمَالٌ .

وقد تُزَادُ الْوَاوُ وَالْفَاءُ ، فَمِنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَتَوَحَّسَتْ
أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا * (٦) ، قَالَ الْحَسَنُ (٧) : أَيُّ قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ،

- (١) الموه منون : ١٢ - ١٤ .
(٢) الآية : ه * يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ
مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ *
(٣) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ١٣٣ / ٢ ، وشرح عمدة الحافظ :
٦١٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٠ / ٤ .
(٤) هو أبو دؤاد الإيادي . والبيت في ديوانه : ٢٩٢ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٦١٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٢ / ٤ ، والمعني : ١٦٠ ،
وشرح أبياته : ٥٣ / ٣ ، والمساعد : ٤٤٩ / ٢ ، والهمع : ١٣١ / ٢ .
الأُنَابِيْبُ : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كلِّ عَقْدَتَيْنِ مِنَ الْقَصَبِ .
(٥) غير واضحة في الأصل .
(٦) الزمر : ٥٧٣ .
(٧) لم أقف على قوله فيما رجعت إليه من كتب التفسير . وانظر للقول بزيادتها
في هذه الآية البحر المحيط : ٤٤٣ / ٧ .

ومِنْ زِيادَتِهَا قَوْلُ مَرَّانَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ (١) :

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرِ عَظْمَهُ حِفَاطًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

ومِنْ زِيادَتِهَا قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفُرٍ (٢) :

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بَطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا

وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُونِ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاحِشُ الْخَبَبُ

ومِنْ زِيادَتِهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

(١) نسبة البيت إلى مروان خطأ محض قاده إليه ما أورده القالي وشعلب

قبل البيت ، قال القالي : " . . . زعم الثقفى عثمان بن حفص أن خلفاً

الأحمر أخبره عن مروان بن أبي حفصة أن هذا الشعر لابن الذئبة

الثقفى . . . وفي نسخة الأُمالي التي بين يدي (لابن أذينة) ،

وهو تحريف انظر السمط ومجالس شعلب .

ونُسِبَ أيضاً إلى كنانة بن عبد ياليل وإلى الحارث بن وُعلَة وإلى

وُعلَة الجُرَمي .

والبيت في مجالس شعلب : ١٤٤/١ ، وأُمالي القالي : ١٧٢/٢ ،

وحماسة ابن الشجري ٢٦٤/١ ، والسمط : ٧٩٢/٢ ، والمغني

: ٤٧٤ ، وشرح أبياته : ١١٩/٦ ، والمزهر : ١٥٢/١ ،

واللسان : (ع ر م) .

(٢) البيتان في ديوانه : ١٩ ، ومعاني القرآن للفرأ : ١٠٧/١ ، ٢٣٨ ،

٥١/٢ والمعاني الكبير : ٧٢ ، والمقتضب : ٧٨/٢ ، ومجالس

شعلب : ٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧ ،

وأُمالي ابن الشجري : ٣٥٧/١ وما بعدها ، والإنصاف : ٤٥٨/٢ ،

٤٦٠ وضرائر الشعر : ٧٢ ، وابن يعيش : ٩٤/٨ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٦٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٩/٣ ، والتذييل

والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٤٤/١١ .

قملت : سمت وكبرت . المجن : الترس . وطلب ظهر المجن :

كتابة عن المنايذة بالعداء . الخب : اللئيم الماكر .

(٣) هو الأخطل . والبيتان في ديوانه : ٦٧٢/٢ برواية :

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْعِينَ مِنْهُمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابْنَةٌ وَاعِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ
وَمِنْ زِيَادَتِهَا أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ (١) :
وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِينِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي
وَمِثْلُهُ (٢) :

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيْرِ السَّالِ
وَقَالَ الْأَخْفَشُ (٣) فِي الْمَسَائِلِ الصُّغْرَى : تَقُولُ : (كُنَّا وَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتِي) ،

====
"أمال عليهم تغلب... وعليها يفوت الاستشهاد . وهما برواية
الشرح في شرح عمدة الحافظ : ٦٤٩ ، والتذييل والتكميل :
٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٥٤/١١
الراغية : الصوت . البكر : ولد الناقة .
شبه بني تغلب بولد ناقة صالح كان يرغو حولها ويدور بعقد
أن عقرت .

(١) هو أبو العيال الهدلي . والبيت في شرح أشعار الهدليين :
٤١٢/٢ ، والأغاني : ٢٠١/٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٢ ،
والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والمغني : ٤٧٤ ، وشرح أبياته
: ١٢٦/٦ .

(٢) هو تميم العجلاني . والبيت في ديوانه : ٢٥٩ ، ومعاني القرآن
للأخفش : ١٢٥/١ ، ٤٥٨/٢ ، والصاحبي : ١٩٤ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٦٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٩/٣ ،
والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٥٨/١١ ، واللسان
: (لم) .

اللِّمَّةُ : المس ، يقال : أصابت فلان من الجنة لمة .
(٣) الأصول : ١٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٥/٤ ، والمساعد
: ٤٥١/٢ :

يجعلون الواو زائدةً في باب (كان) ، ولا تحسُن زيادة هذه الواو
في غير باب (كان) . يعني أنّه لا تطرُد زيادتها إلّا في باب (كان) .
ومن زيادة الواو قول عديّ بن زيد : (١)

وَلَكِنْ كَالشَّهَابِ وَثُمَّ يَخْبُو
وَحَادِي الْمَوْتِ عَنْهُ لَا يَحَارُ
ومن زيادة الفاء قوله : (٢)

يَمُوتُ أَنَا مَنْ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ
وَيَحْدُثُ نَاشٍ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ
ومن زيادتها قول الآخر : (٣)

لَمَّا اتَّقَى يَدِي عَظِيمٍ جُرْمِهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهَا يَتَذَبَذَبُ
ومنه قول زهير : (٤)

- (١) البيت في ديوانه : ١٣٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥١ ، والتذييل
والتكميل : ٠٣٢٥ / ٤ . وفي الديوان زيادة تحريج .
- (٢) البيت بدون نسبة في ضرائر الشعر : ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية
: ١٢٥٧ / ٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٣ ، والتذييل والتكميل :
٤ / ٣٢٤ ، والبحر المحيط : ٢٤ / ٣ ، والهمع : ١٣١ / ٢ ، والأشباه
والنظائر : ٢١٢ / ١ ، والخزانة : ٤٩١ / ٨ .
- (٣) البيت بدون نسبة في سر صناعة الإعراب : ٢٦٩ / ١ ، والبحر المحيط
: ٢٤ / ٣ ، ١٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٤ / ٤ ، والمغني : ٢٢٠
وشرح أبياته : ٥٤ / ٤ ، والأزهية : ٢٥٧ .
الضاحي : الظاهر . يتذبذب : لا يثبت في موضع .
قال البغدادي : الجُرم بضم الجيم : الذنب ، كذا رأيتُه مضبوطاً
في " سر صناعة " في نسخة صحيحة الضبط ، وضبطه ابن وحيبي تبعاً
لابن الملا بكسر الجيم ، وقالوا : هو الجسد .
- (٤) انظر الخزانة : ٤٩٤ / ٨ . والبيت في ديوانه : ٢٨٥ ، وسر صناعة
الإعراب : ٢٦٤ / ١ ، وابن يعيش : ٩٦ / ٨ ، وشرح عمدة الحافظ
: ٦٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٨ / ٣ ، والتذييل والتكميل
: ٣٢٥ ، ٣٢٤ / ٤ ، والبحر المحيط : ٢٤ / ٣ ، والمغني :
١٥٩ ، وشرح أبياته : ٣٦ / ٣ ، والهمع : ١٣١ / ٢ ، والأشباه
والنظائر : ٤٦ / ١ ، والخزانة : ٤٩١ / ٨ .

أراني إذا ما بيتٌ بيتٌ على هوى فتمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً
وقال الأَخْفَشُ (١) : وزعموا أَنَّهُم يقولون : " أَخوك فوجدَ " ، يريدون
أخوك ووجدَ .

قال الفراءُ (٢) : العرب تستأنف ب (ثم) والفعل الذي بعدها
قد مضى قبل الفعل الأول من ذلك أن تقول للرجل (٣) : (قد أعطيتك
ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا) ، فيكون (ثم) عطفاً على خبر المخبر ،
كأنك قلت : أخبرك أنني أعطيتك اليوم ثم أخبرك أنني أعطيتك أمس .
وإلى هذا أشرتُ بقولي : " وقد تقع (ثم) عطفاً لمقدم بالزمان " .
قلتُ : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ
تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ * (٤) ، لأنَّ قبله : * ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ * (٥) والوصيةُ
لنا بعد إتيان موسى الكتاب .

(ص) " المعطوفُ ب (حتى) بعضُ متبوعه أو كبعضه ،
وغاية له في زيادة أو نقصٍ ، مفيدٌ ذكْرُها . وإنَّ
عطفت على مجرور لزم إعادة الجارِّ ، ما لم
يتعيَّن العطفُ . ولا تقتضي (٦) ترتيماً على
الأصحَّ .

-
- (١) معاني القرآن : ١٢٤/١ .
(٢) معاني القرآن : ٣٩٦/١ .
(٣) في الأصل والتذييل والتكميل (٣٢٥/٤) : (يقول الرجل)
، وهو تحريف ، والتصويب من معاني القرآن .
(٤) الأُنعام : ١٥٤ .
(٥) الأُنعام : ١٥٣ .
(٦) في الأصل (يقتضي) وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

و (أَمْ) مَتَّصَةٌ وَمَنْقُطَةٌ . فَالْمَتَّصَةُ الْمَسْبُوقَةُ
بِهَمْزَةٍ صَالِحٌ مَوْضِعُهَا ل (أَيِّ) ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ
وَنَوِيَتْ . وَالْمَنْقُطَةُ مَا سِوَاهَا ، وَتَقْتَضِي إِضْرَابًا
مَعَ اسْتِفْهَامٍ وَدَوْنَهُ ، وَعَطْفُهَا الْمَفْرَدَ قَلِيلٌ . وَفَصْلٌ
(أَمْ) مِمَّا عَطِفَتْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ وَصْلِهَا .
و (أَوْ) لَشَكٍّ ، أَوْ تَفْرِيقٍ مَجَرَّدٍ ، أَوْ إِبْهَامٍ ، أَوْ
إِضْرَابٍ ، أَوْ تَخْيِيرٍ ، وَتُعَاقِبُ الْوَاوُفِي الْإِبَاهِمَةَ
كَثِيرًا ، وَفِي عَطْفِ الْمُصَاحِبِ وَالْمَوْكِدِّ قَلِيلًا ، وَتَوَافِقُ
(وَلَا) بَعْدَ النَّهْيِ وَالنَّفْيِ .*

(ش) لَا يُعْطَفُ بِ (حَتَّى) إِلَّا بَعْضٌ أَوْ كِبَعْضٌ ، وَغَايَةٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي زِيَادَةِ
أَوْ نَقْصٍ ، فَيَدْخُلُ فِي الزِّيَادَةِ الْأَقْوَى وَالْأَعْظَمُ وَالْأَكْثَرُ ، وَيَدْخُلُ فِي
النَّقْصِ الْأَضْعَفُ وَالْأَحْقَرُ وَالْأَقْلُّ ، نَحْوُ : (فَاقَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ - الْأَبْطَالَ حَتَّى عُنْتَرَةً ، وَعَجَزَ فِي الْعِلْمِ الْأَذَكِيَاءَ حَتَّى
الْحُكَمَاءَ ، وَقَصَرَ عَنْ جُودِهِ الْغُيُوثُ حَتَّى الدِّيمُ) وَ (قَهَرَ الْجَبَانَ النَّاسُ
حَتَّى النَّسَاءُ) ، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (١) : * اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرَصَ * .
وَقَدْ اجْتَمَعَتْ غَايَتَا الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ
لَتَخْشَوْنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا

(١) المثل في الأمثال لابن سلام : ٢٨٦ ، وجمهرة الأمثال : ١٠٨/١ ،

ومجمع الأمثال : ٣٣٣/١ ، والمستقصى : ١٥٨/١ ، واللسان :

(قرع) ، (سنن) .

استنت : عدت . القرع : جمع قرع ، من القرع ، وهو قرع

يظهر في أعناق الفُصْلَانِ .

(٢) البيت بدون نسبة فسي شرح عمدة الحافظ : ٦١٥ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢١٠/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٢٧/٤ ، والمعني :

١٧٢ وشرح أبياته : ١٠٧/٣ والجنى الداني : ٥٤٩ ، والهمع

: ١٣٦/٢ :

فالمعطوفُ في هذه الأمثلة بعضٌ محققٌ، وقد يكون شبيهاً ببعض
لا بعضاً كقولك : (أعجبتني الجارية حتى حدِيثُها) فالحديث ليس
بعضاً، ولكنه كِبعضٍ، لأنه معنَى مِنْ معاني المحدثِ .

والمعتمد عليه فيما يصحَّ عطفه بـ (حتى) أن يصحَّ استنساؤه

بـ (إلا) ، فيصحَّ (أعجبتني الجارية حتى حدِيثُها) كما / يصحَّ
(أعجبتني الجارية إلا حدِيثُها) .، ويمتنع : أعجبتني الجارية حتى
ابْنُها ، كما يمتنع : اعجبتني الجارية إلا ابْنُها . وقد يكون المعطوف بـ (حتى)
مبايناً ، فتقدَّر (١) بعضيته بالتأويل كقول الشاعر (٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعطف بـ (حتى) النعل ، وليست بعضاً لما قبلها ، ولكنها بالتأويل بعضٌ،
لأنَّ المعنى : ألقى ما يُثقلُه حتى نعلُه . ويروى بالجَرِّ والرفع .

وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيهاً على أنك لو قلت :

أَتَيْتَكَ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمًا ، لم يجز ، لأنه لا فائدة فيه ، وهكذا لو قلت

في الاستثناء : صمتُ الأيام إلا يوماً ، فلو وقَّت ما بعد (حتى) و (إلا)

حسناً ، وكانت فيه فائدة ، نحو : (صمتُ الأيام حتى يوم الجمعة ، وإلا يوم

الجمعة) .

وإنَّ عطْفَ بـ (حتى) على مجرور ، وخيفاً توهم كونَ المعطوفِ مجروراً

بـ (حتى) لزم إعادة الجارِّ، نحو : (اعتكفتُ في الشهر حتى في آخره) ،

فإنَّ أمِنَ ذلك لم تلزم إعادة الجارِّ ، نحو : (عجتُ مِنَ القومِ حتى

بَنِيهِمْ) ، ونحو قول الشاعر (٣) :

جودُ يُمناكَ فاجِئَ في الخَلْقِ حَتَّى يَأْسِ دَانَ بِالإِسَاءَةِ حِينَمَا

(١) في الأصل : (فيقدر) ، وهو تصحيف .

(٢) تقدم ص ٤٣٧ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٢٨/٤ ، والمساعد :

و (حتى) بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، فجائز كون المعطوف بها مصاحبا
 كقولك : (قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا) ، وجائز كونه سابقا
 كقولك : (قدموا حتى المشاة متقدمين) . ومن زعم (١) أنها تقتضي
 الترتيب في الزمان فقد آدس ما لا دليل عليه ، وفي الحديث (٢) :
 " كُلُّ شَيْءٍ يُقْضَىٰ وَقَدْرٌ ، حَتَّى الْعَجْرُ وَالْكَهْسُ " وليس في القضاء ترتيب ،
 وإنما الترتيب في ظهور المقضيات ، وقال الشاعر (٣) :
 لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَوْا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يورث المجد والحمد
 فعطف ب (حتى) الأقدمين مع كونهم يسبقين متقدمين .
 و (أم) المعتمد عليها في العطف هي المتصلة ، نحو : (أزيد
 عندك أم عمرو) ، وسميت متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني
 أحدهما عن الآخر ، ولا تحصل الفائدة إلا بهما . وشرط ذلك أن يكون
 متبوعها مسبوقا بهمزة صالح موضعها ل (أي) كالواقعة في (أزيد
 عندك أم عمرو) وفي قوله تعالى : * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ * (٤)
 * وَإِنْ أَنْزَلْنَا أَنْزِيلًا بَعِيدًا مَا تُوعَدُونَ * (٥) و * أَنْزَلَ خَيْرًا مِنْ جَنَّةٍ
 الْخُلْدِ * (٦) و * أَنْزَلَ خَيْرًا نَزْلًا أَمْ شَجَرَةَ الزَّقُونِ * (٧) و * أَنْتُمْ أَشَدُّ
 خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ * (٨) .

- (١) هو الزمخشري انظر المفصل : ٣٠٤ .
 (٢) أخرجه مسلم في باب " كل شيء بقدر " من كتاب " القدر " : ٢٠٢٥ / ٤ .
 وهو في شرح ابن الناظم على الألفية : ٢٠٦ ، والجمع : ١٣٦ / ٢ .
 (٣) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٦١٦ ، وشرح الكافية
 الشافية : ١٢١٢ / ٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٣٢ / ٤ ، والجمع :
 ١٣٦ / ٢ .
 تمالؤا : اجتمعوا .
 (٤) البقرة : ٠٦ (٥) الأنبياء : ١٠٩ .
 (٦) الفرقان : ١٥ (٧) الصافات : ٠٦٢ .
 (٨) النازعات : ٠٢٧ .

وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين كقول حسان

(١)
- رضي الله عنه - :

ما أبالي أنبَّ بالحزنِ تيسُّمُ أم جفاني بظهرِ غيبٍ لثيمُ

(٢)
وقد يكون مصحوباهما جملتين ابتدائيتين كقول الشاعر :

ولستُ أبالي بعدنقدي مالِكًا أموتِي ناءٍ أم هو الآن واقِعُ

ومثله (٣) :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً شعيتُ بن سَهْمٍ أم شعيتُ بن منقرٍ

(٤)
فهذه الأبيات شواهد على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين إذا كان

المعنى معنًى (أي) ، وابن سَهْمٍ وابن منقرٍ خبران لا صفتان ، وحذف

التنوين من (شعيت) على حد حذفه في قول الشاعر (٥) :

(١) البيت في ديوانه : ٤٠/١ ، وسيبويه : ٤٨٨/١ ، والمقتضب

٢٩٨/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٤/٢ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢١٣/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٣٦/٤ ، ٣٤٣ ،

والخزانة : ١٥٥/١١ .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢١٤/٣ ، والتذيل

والتكميل : ٣٣٦/٤ ، والمجموع : ١٣٢/٢ ، والأشباه والنظائر

: ٦/٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٠٩/١ .

(٣) البيت للإسود بن يعفر . وهو في ديوانه : ٣٧ ، وسيبويه : ٤٨٥/١ ،

والمقتضب : ٢٩٤/٣ ، والكامل : ١٧٨/٣ ، والمحتسب : ٥٠/١ ،

وضرائع الشعر : ١٥٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١٣/٣ ، ١٣٠٠ ،

والتذيل والتكميل : ٣٣٦/٤ ، والمغني : ٦٢ ، وشرح أبياته :

٢٠٨/١ ، والمجموع : ١٣٢/٢ ، والخزانة : ١٢٨/١١ .

(٤) في الأصل رُسِمَتْ أولاً : (كانت) ثم صُوِّبَتْ .

(٥) نُسِبَ البيت إلى عبد الله بن الزبير ومطروود بن كعب . وهو في

زيادات ديوان ابن الزبير : ٥٢ ، والسيرة : ١٢٦/١ ،

ونوادير أبي زيد : ٤٦٤ ، والكامل : ٢٥٢/١ ، والمقتضب : ٣١١/٢ ،

والمصنف : ٢٣١/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣٥/٢ ، والإنصاف :

٦٦٣/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١٤/٣ ،

عَمُرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافُ

وخرج بقولي : " صالح موضعها ل (أي) " (أم) المسبوقة بهمزة
صالح موضعها للنفي كقوله تعالى : * أَلَمْ أَرْجُلْ يَشُونَهَا أَمْ لَهُمْ
أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ
بِهَا * (١) ذ (أم) في هذه المواضع الثلاثة منقطعة ، لا نهالا تصلح
ل (أي) . وكذا إذا كان معنى ما هي فيه تفريراً كقوله تعالى :

* أَلَمْ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَجٌ أَمْ تَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ
بَلْ أَوْلَيْتَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * (٢) وكقول الشاعر (٣) :

الْعَبَا تَأَلَّفَ أَمْ تَوَانِيَا

وَالْمَوْتُ يَدْنُو رَاعِحاً وَغَادِيَا

وكذا كل موضع لم تتقدم فيه الهجزة ، استفهاماً كان أو إخباراً . فالاستفهام
كقوله : (٤)

=== التذييل والتكميل : ٣٢٦/٤ .

وهو برواية : (عمرو العلاء . . .) في المقتضب : ٣١٥/٢ ،

واللسان : (سنت) وعليها يفوت الاستشهاد .

(١) الأعراف : ١٩٥ .

(٢) النور : ٥٥٠ .

(٣) البيتان فيما حكاه عنه ناظر الجيش : ١٥٤/٤ ب .

(٤) هو أفنون التغلبي . والبيتان في المفضليات : ٢٦٣ ، والكامل :

١٠٧/١ ، والخصائص : ١٨٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٧/١ ،

والمغني : ٦٧ وشرح أبياته : ٢٤٠/١ والخزانة : ١٣٩/١١ ،

والثاني في المحتسب : ٢٣٥/١ ، والتذييل والتكميل : ٣٣٧/٤ ،

وابن يعيش : ١٨/٤ ، والهمع : ١٣٣/٢ ، واللسان : (ر أم)

، (علق) .

العلق : الناقة التي علق قلبها بولدها . فإذا نُجِرَ يَحْسَى جلده

تَبِيناً ويقدم لها لتدبر ، وهي تشبه اللبن ، فهي تطعن إليه مرة ،

وتنفر عنه أخرى .

أَنْتَ جَزُوا عَامِرًا سَوْءًا بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَ بِالسُّوَأَى مِنَ الْحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رَعْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا صَنَّ بِاللَّبَّاسِنِ
والإخبار كقوله تعالى: * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ * (١) فَ
(أَمْ) في هذين الموضعين وما أشبههما منقطعة لعدم الهمزة قبلها
كما هي منقطعة في * أَمْ لَهُمْ * (٢) لعدم معنى (أَمْ) .
وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل (أَمْ) المتصلة
كقول الشاعر (٣):

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشَرٍ أَتُونِي وَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍ (٤)
ومثله (٥):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا يَسْبِعُ رَمِينَ الْجَمْرُ أَمْ بِشَمَانِ

- (١) السجدة : ٠٣ .
(٢) الأعراف : ٠١٩٥ . وتقدمت الآية قبل قليل .
(٣) هو عِرَانُ بْنُ حِطَّانَ . والبيت في الكامل : ١٧٢/٣ ، والخصائص :
٢٨١/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٧/١ ، وضرائر الشعر
: ١٥٨ برواية (أومض) ، وعليها يفوت الاستشهاد .
وهو برواية الشرح في المحتسب : ٥٠/١ ، وشرح الكافية الشافية
: ١٢١٥/٣ .
(٤) في الأصل : (أومض) ، وهو وهم يفوت الاستشهاد ، والتصويب
مما حكاه عنه ناظر الجيش (٤/١٥٤/ب) .
(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ٢٥٨ ، وسهيويسه :
٤٨٥/١ ، والكامل : ١٧٨/٣ ، والمقتضب : ٢٩٤/٣ ، والصاحبي
: ٢٩٧ ، والمحتسب : ٥٠/١ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٦/١ ،
٣٣٥/٢ ، وابن يعيش : ١٥٤/٨ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٦٢٠ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٢١٥/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٢٦/٤
، ٣٤١ ، والبحر المحيط : ١٤٣/١ ، ١٦٦/٤ ، ٢١٣/٦ ،
٣٧٣/٨ ، والمغني : ٢٠ ، وشرح أبياته : ٢٥/١ ، والهمع :
١٣٢/٢ ، والخزانة : ١٢٢/١١ .

ومنه قراءة ابن مَحْبِصِينَ : " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ " (١) .

وأكثر وقوع (أَمْ) المنقطعة مُقْتَضِيَةً إِضْرَابًا واستفهامًا كقوله تعالى :

* أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ * (٢) إِلَى * أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ * (٣) . وقد

يُجَاءُ بِهَا لِمَجْرَدِ / الإِضْرَابِ (٤) ، وَمِنْ ظَلَامَاتِ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ أَنْ يَلِيَهَا

اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ : * أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * (٥) ، وَنَحْوُ : * أَمْ مَنْ

هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ * (٦) ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٧) :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِيْثَانَ أَنْفِرِ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

وَإِنْ وَلِيَّ الْمَنْقُطَةَ مَفْرَدٌ فَهُوَ مَعْطُوفٌ بِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِ بَعْضِ

العرب : " إِنَّهَا لَا بِلْ أَمْ شَاءَ " (٨) ذ (أَمْ) هُنَا لِمَجْرَدِ الإِضْرَابِ

عَاطِفَةً مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَ (بِلْ) ، فَإِنَّهَا

بِمَعْنَاهَا . وَزَعَمَ ابْنُ جِنِّيٍّ (٩) أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ وَ (بِلْ) ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ

: بِلْ أَهِيَ شَاءَ .

وهذه دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، وَلَا انْتِقِيَانَ إِلَيْهَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ

العرب : " إِنْ هُنَاكَ إِيْلًا أَمْ شَاءَ " (١٠) فَنَصَّبَ مَا بَعْدَ (أَمْ) حَيْثُ

(١) البقرة : ٦ . وللقراءة انظر المختصر لابن خالويه : ٢ ، وإعراب القرآن

للنحاس : ١٣٤/١ .

(٢) الطور : ٣٥ .

(٣) الطور : ٤٣ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٣٣٧/٤ وما بعدها .

(٥) النمل : ٨٤ . (٦) الملك : ٢ .

(٧) تقدم قريباً .

(٨) القول في سيبويه : ٤٨٤/١ ، والأصول : ٢١٣/٢ ، والمحتسب :

٩٩/١ ، واللمع : ٩٤ ، والتبصرة : ١٣٥/١ ، والنرضي على الكافية

٣٧٤/٢ ، والمغني : ٦٦ .

(٩) اللمع : ٩٤ .

(١٠) التذيل والتكميل : ٣٤٠/٤ وما بعدها ، والمغني : ٦٨ .

نَصَبَ مَا قَبْلَهَا ، وَهَذَا عَطْفٌ صَرِيحٌ مُقَوَّلٌ لِعَدَمِ الْإِضْرَارِ قَبْلَ الْمَرْفُوعِ .
وَفَصَّلَ (أَمْ) الْمَتَّصِلَةَ مِمَّا عَطَفَتْ عَلَيْهِ نَحْوُ : * أَدْرِكْ خَيْرَ أُمَّ
جَنَّةِ الْخُلْدِ * (١) أَكْثَرَ مِنْ وَصْلِهَا نَحْوُ : * أَقْرَبُ أُمَّ بَعِيدٍ مَا تَوَعَّدُونَ * (٢)
وَمِنْ أَدْعَى امْتِنَاعَ وَصْلِهَا أَوْ ضَعْفَهُ فَمُخْطِئٌ ، لِأَنَّ دَعْوَاهُ مُخَالَفَةٌ لِاسْتِعْمَالِ
الْمَقْطُوعِ بِصِحَّتِهِ وَلِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ (٣) وَالْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ .

وَمِنْ الْعَطْفِ بـ (أَوْ) فِي الشَّكِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : * قَالَ لَيْسَتْ
يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ * (٤)

وَمِنْ الْعَطْفِ بِهَا فِي التَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * لَا أُضِيعُ
عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى * (٥) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا
أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا * (٦) . وَالْمُرَادُ بِوَصْفِ التَّفْرِيقِ بِالْمَجْرَدِ خُلُوهُ (٧)
مِنَ الشَّكِّ وَالْإِبْهَامِ وَالْإِضْرَابِ وَالتَّخْيِيرِ ، فَإِنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَفْرِيقًا (٨)
مُصْحَبًا بغيره .

والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ؛
لأن استعمال الواو فيها هو تقسيم أولى من استعمال (أَوْ) كقولك :
(الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ظاهر ومضمر ، والفعل ماضي وأمر

-
- (١) الفرقان : ١٥ .
(٢) الأنبياء : ١٠٩ .
(٣) سيبويه : ٤٨٤ / ١ وما بعدها . وانظر التذييل والتكميل : ٣٤١ / ٤ .
(٤) البقرة : ٢٥٩ .
(٥) آل عمران : ١٩٥ .
(٦) النساء : ١٣٥ .
(٧) في الأصل : (خوله) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف ٣٤٦ / ٤ .
(٨) في الأصل : (منهما) ، وهو تحريف .

ومضارع ، والحرفُ عاملٌ وغيرُ عاملٍ (١) ، ومنه قولُ الشاعر (١) :
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
ولو جِي هُنا ب (أو) لجاز ، وكان التَّقدير : منهم مجرُومٌ عليه أو جارِمٌ ،
والتَّقدير مع الواو : منهم مجرُومٌ عليه ومنهم جارِمٌ ، أو : بعضهم مجرُومٌ
عليه وبعضهم جارِمٌ .

ومِنَ الجائِي ب (أو) مع كون الواوِ أُولَى قولُ الشاعر (٢) :
فَقَالُوا لَنَا : ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا
صُدُورِ مَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ
ومن مَجِي * (أو) فِي الإِبْهَامِ قولُهُ تَعَالَى : * وَإِنَّا أَوْ أِيَّاكُمْ لَعَلَى هُنْدَى
أَوْ فِي صَلَالِ مُبِينٍ * (٣) ، ومنه قولُ الشاعر (٤) :
نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْإِلَى أَلْفُوا الْحَقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسَحَقًا
ومِنَ مَجِيئِهَا لِلإِضْرَابِ قِراءَةُ أَبِي (٦) السَّمَالِ : " أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ "

- (١) هو عمرو بن بَرِاقَةَ الهَمْدَانِيُّ . والبيت في أمالي القالي : ١٢٢/٢ ،
والموءء تلف والمختلف : ٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٨١٧/٢ ،
١٢٢٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٤٦/٤ ، والمغني : ٩٢ ، ٢٣٢ ،
٤١٢ ، ٤٦٨ ، وشرح أبياته : ٥٧/٢ وانظر فهرسه ، والجمع :
١٣٠٠ ، ٣٨/٢ .
- (٢) هو جَعْفَرُ بْنُ عَلِيَّةِ الحَارِثِيِّ . والبيت في شرح ديوان الحماسة
: ٤٥/١ ، والتذييل والتكميل : ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ ، والبحر
المحيط : ٣٢٤/١ ، والمغني : ٩٢ ، وشرح أبياته : ٥٥٩/٢ .
السلاسل : هنا كناية عن الأُسْر .
- (٣) سبأ : ٢٤ .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٤٦/٤ ، والمغني :
٨٧ ، وشرح أبياته : ١٩/٢ .
- (٥) في الأَصْل : (وَأَنْتُمْ) ، وهو وهم ، يَفُوتُ الاستشهاد .
- (٦) في الأَصْل : (ابْنِ) ، وهو تحريف .

فَرِيْقٌ مِنْهُمْ* (١) قال أبو الفتح (٢) : معنَى (أَوْ) هنا (بَلْ) بِمَنْزِلَةِ
(أَمْ) المنقُطِعة ، فكأنَّه قال : بَلْ كُلُّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا . قال : و (أَوْ) التي
بِمَنْزِلَةِ (أَمْ) المنقُطِعة موجودةٌ في الكلام كثيرًا .
وقال الفراء (٣) في قوله تعالى : * إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (٤) :
(أَوْ) هنا في معنَى (بَلْ) ، كذا جاء في التفسير مع صحته في العربية .
وحكى الفراء : (أَذْهَبُ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعُوكَ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ) .
وقال ابنُ برهان (٥) في شرح اللُّع : قال أبو علي : (أَوْ) حرف
يُستعمل على ضربين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ .

الآخر : أَنْ يَكُونَ لِلإِضْرَابِ .

قلتُ : وبين مجي * (أَوْ) للتَّخْيِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ
مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ * (٦)

وبين مجيها للإباحة قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَلَا يُبَدِّلِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْوَلَتِهِنَّ
أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ * إِلَى * أَوِ الْوَالِدِ * (٧)

(١) البقرة : ١٠٠ . وللقرأة انظر المختصر : ٨ والبحر المحيط :

٣٢٣/١ وما بعدها . في الأصل : (عاهدوا) ، وقراءة أبي السَّمال

فيها : (عهدوا) .

(٢) المحتسب : ٩٩/١ .

(٣) معاني القرآن : ٣٩٣/٢ .

(٤) الصفات : ١٤٧ .

(٥) شرح اللُّع : ٢٤٧/١ .

(٦) المائدة : ٨٩ .

(٧) النور : ٣١ . وتام ما بينهما : * أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ

أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ

غَيْرِ أَوْلِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ * .

ومِنْ علامات التي للإباحة استحسانُ وقوعِ الواوِ موقعها ، ألا ترى أنَّه
لو قيل : ولا يسدينَ زينتهنَّ إلا لبعولتهنَّ وآبائهنَّ وآبَاءَ بعولتهنَّ ،
لم يختلفِ المعنى ، ومنه : (جالِسِ الحسنِ أو ابنِ سيرينِ) أي : جالس
الصَّنْفِ المبارك الذين منهم الحسنُ وابنُ سيرينَ ، فلو جالَسَهُمَا معاً لم
يخالف ما أُبيح له . والاعتاد في فهم المراد من هذا الخطابِ على
القرائن .

- ومِنْ مُعاقبةِ (أو) الواوِ في عطفِ المُصاحبِ قولُ الشاعرِ :
قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
ومثلهُ : (٢)
حَتَّى حَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِحَامِي
ومثلهُ : (٤)
فَظَلْتُ وَظَلَّ أَصْحَابِي لَدَيْهِمْ غَرِيضُ اللَّحْمِ نِيٌّ أَوْ نَضِيحُ

- (١) نسب البيت إلى حميد بن ثور وعروب بن معدّي كرب . وهو في ديوان حميد : ١١١ ، وديوان عمرو : ١٩٤ ، وشرح ديوان الحماسة : ٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٢٨ ، والتذليل والتكميل : ٣٤٨/٤ ، والبحر المحيط : ٣٢٤/١ ، ١٤٤/٣ ، ٤٩١/٨ ، والمغني : ٩٠ ، وشرح أبياته : ٥١/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٠٩/٤ .
الصريح : المستغيث ، وهو من الأضداد . السافع : الآخذ بناصية مهرة ليلجمه .
(٢) البيت لقطري بن الفجاءة . وهو في شعر الخوارج : ١١٢ ، وأمالى القالي : ١٩٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٣٦/١ ، والتذليل والتكميل : ٣٤٥/٤ ، ٣٤٨ ، والمساعد : ٤٥٨/٢ .
(٣) في الأصل : خطبت ، وهو تحريف .
(٤) البيت لزهمر الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين : ٦١٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٢٩ ، والتذليل والتكميل : ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ ، واللسان : (نياً) .

ذ (أَوْ) في هذه المواضع بمعنى الواو التي للمصاحبة ، ومن أحسن شواهد
هذا المعنى قول النبي ^(١) - صلى الله عليه وسلم - : " أَسْكَنْتَ فَمَا عَلَيْكَ
إِلَّا نَبِيٌّ " ^(٢) أو صديقاً أو شهيداً " وقول ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنه - :
" كُلُّ مَا شِئْتَ وَأَشْرَبَ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ " .

ومن مُعاقبة (أَوْ) الواو في حطاف الموءكك قوله تعالى : * لِكُلِّ ١٩٧/أ
جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا * ^(٤) وقوله تعالى : * وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً
أَوْ إِثْمًا * ^(٥) ، ومنه قول الشاعر ^(٦) :
حَوَاسِرٌ مِمَّا قَد رَأَتْ فَعُيُونُهَا تَفِيضُ بِمَاءٍ لَا قَلِيلٍ وَلَا نَسْرُ ^(٧)
وإذا وقع النهي أو نفْي قبل ^(٨) (أَوْ) كانت بمعنى الواو مُردفة ^(٩) ب (لا) .
فمثال ذلك مع النهي [قوله] ^(١٠) تعالى : * وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِيْمًا أَوْ كُفُورًا * ^(١١)

-
- (١) أخرجه البخاري في باب " مناقب عربن الخطاب " من كتاب " فضائل
الصحابة " : ١٤/٥ . وانظر شواهد التوضيح : ١١٢ .
- (٢) كذا في الأصل بالهمز وفي البخاري بدونه .
- (٣) أخرجه البخاري في أول كتاب " اللباس " : ١٨٢/٧ . وانظر
شواهد التوضيح : ١١٢ .
- (٤) المائة : ٤٨ .
- (٥) النساء : ١١٢ .
- (٦) البيت بدون نسبة أيضاً من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ :
٦٣٤ .
- (٧) في الأصل : (بهاء) ، وهو تحريف والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (١٥٥/٤ ب) .
- (٨) في الأصل : (فعل) ، وهو تحريف .
- (٩) في الأصل : (ومردفة) بإقحام الواو .
- (١٠) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥٥/٤ ب) .
- (١١) الإنسان : ٢٤ .

ومثال ذلك مع النَّفِي قوله تعالى : * وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِمَّنْ بِيُوتِكُمْ
 أَوْ بِيُوتِ آبَائِكُمْ * إِلَى * أَوْ صَدِيقِكُمْ * (١) . أَي : وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثَمًا
 وَلَا كَفُورًا ، وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بِيُوتِكُمْ وَلَا بِيُوتِ آبَائِكُمْ .
 (ص) * والمعنى مع (إِثْمًا) شَكٌّ ، أَوْ تَخْيِيرٌ ، أَوْ إِثْمًا ،
 أَوْ تَفْرِيقٌ مَجْرَدٌ . وَفَتْحٌ هَمَزْتِهَا لُغَةً تَعْمِيمِيَّةً ، وَقَدْ
 تَبَدَّلَ مِيمُهَا (٢) الْأُولَى بِأَيٍّ . وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ
 الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ ، وَبِ (أَوْ) عَنِ (وَإِثْمًا) ،
 وَرُبَّمَا اسْتَعْنِيَ عَنْهَا بِ (وَإِلَّا) ، وَرُبَّمَا (٣)
 اسْتَعْنِيَ عَنِ وَاوٍ (وَإِثْمًا) ، وَالْأَصْلُ (إِنَّ) ،
 وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ اضْطِرَارًا .

(ش) مجيئاً (إِثْمًا) لِلشَّكِّ نَحْوُ : (لَزِيدٍ مِنَ الْعَبِيدِ إِثْمًا تَسْعَةً وَإِثْمًا عَشْرَةً) .
 وَمَجِيئُهَا لِلتَّخْيِيرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * إِثْمًا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِثْمًا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ
 حُسْنًا * (٤) . وَمَجِيئُهَا لِلإِبْهَامِ كَقَوْلِكَ - وَأَنْتَ عَالِمٌ بِمَنْ لَقِيَتْ :-
 (لَقِيَتْ إِثْمًا زَيْدًا وَإِثْمًا عَمْرًا) . وَمَجِيئُهَا لِلتَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِثْمًا شَاكِرًا وَإِثْمًا كَفُورًا * (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :
 (٦)

- (١) النور : ٦١ . وتام ما بينهما * أَوْ بِيُوتِ أَسْبَاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ
 إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بِيُوتِ عَمَاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ
 أَخْوَالِكُمْ أَوْ بِيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ * .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (مِنْهَا) ، وَهِيَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .
 (٣) (وَرُبَّمَا) : مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ .
 (٤) الكهف : ٨٦ .
 (٥) الإنسان : ٣ .
 (٦) هُوَيْبِيُّ بْنُ الْفَزَارِيِّ . وَالبَيْتَانِ فِي الْإِشْتِقَاقِ : ٢٨١ ، وَرِسَالَةُ
 الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ : ٢٩ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٥١ / ٤ ،
 وَاللِّسَانُ : (لَبْسٌ) .

إِلْبَعْنَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبَّوْسَهَا

إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بَوْسَهَا

وينو تميم يقولون : " قام أمّا زيدٌ وأمّا عمرو " بفتح الهمزة . وتبدل الميم
التي تليها باءً ، ومنه قول الشاعر (٦) :

يَا لَيْتَمَا أُنْمَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى نَارِ

وقد يُستغنى عن (إِمَّا) الأولى بـ (إِمَّا) الثانية كقول ذي الرمة (٢) :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ كُلَّمَا قُلْتُ : أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ حَوْصَاءٍ هَيْضٍ أَنْدِمَالِهَا

تَهَاوِي بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقد يُستغنى عن الثانية بـ (أو) كقراءة أبيّ : " وَإِنَّا وَإِنَّا كُمْ لِأَمَّا عَلَى هُدَى

أَوْ فِي صَلَالٍ مُبِينٍ " (٤) وكقول الأخطل (٥) :

وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيْالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَارِبًا (٦)

(١) تقدم ص : ٧١٨ .

(٢) ونسباً أيضاً إلى الفرزدق ، وهما في ديوان الفرزدق : ١٧/٢ ،

وملحقات ديوان ذي الرمة : ١٩٠١/٣ وما بعدها ، ومعاني القرآن
للغزاة : ٣٩٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤٢ ، والتذييل والتكميل

: ٣٥٢/٤ ، والخزانة : ٧٦/١١ .

والبيت الشاهد في البغداديات : ٣٣١ ، والمنصف : ١١٥/٣ ،

وأما لي ابن الشجري : ٣٤٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٨/٣ ،

وضرائع الشعر : ١٦٢ ، والمهجع : ١٣٥/٢ .

حوصاء : اسم امرأة . هيفي : انكسر .

(٣) في الأصل رُسِيَّتْ : (أُوَاة) .

(٤) سبأ : ٢٤ . وللغزاة انظر معاني القرآن للغزاة : ٣٩٠/١ .

(٥) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي ، وهو في التذييل

والتكميل : ٣٥٢/٤ ، والمهجع : ٢٤٥/١ ، ١٣٥/٢ .

(٦) في الأصل : (معاديا) ، وهو تصحيف .

وَأُنشِدُ الْفَرَاءَ (١) :

فَقُلْتُ لِهِنَّ : أَمْشِينَ إِمَّا نُلَاقِيهِ كَمَا قَالَ أَوْ تَشْفِي النَّفْسَ فَنُعْذِرُ (٢)

وقد يُستغنى عن (وإمّا) ب (وإلا) كقول الشاعر (٣) :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ فَشِي مِنْ سَمِينِي (٤)

وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد تُحذف الواو التي قبل (إمّا) في الشعر كقول الراجز (٥) :

لَا تُفْسِدُوا آبَا لَكُمْ

أَيُّمَا لَنَا أَيُّمَا لَكُمْ

أراد : إمّا لنا وإمّا لكم ، ففتَح الهجزة ، وأبدل الميم التي تليها ياءً ،

وحذف الواو كما قال الشاعر (٦) :

أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى نَارٍ

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ٩٩ برواية : " فنعذر "

من قصيدة مكسورة الروي . وهو برواية الشرح في معاني القرآن

للفراء : ٣٩٠/١ ، وبعث الوليد : ١٠٢ ، وشرح عدة الحافظ :

٦٤٤ ، والتذبييل والتكميل : ٣٥٢/٤ والخزانة : ٥٧٨/١١ .

(٢) في الأصل : (نلاقيه ، نشفي ، فيعذرا) وهـ تحريفان وتصحيف .

(٣) هو المَثَقَبُ العَبْدِيُّ . والبيتان في ديوانه : ٢١١ وما بعدها ،

والصداقة والصديق : ٣٣٥ ، وامالي ابن الشجري : ٣٤٤/٢ ،

والمقرب : ٢٣٢/١ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٢٨/٣ ، والتذبييل والتكميل : ٣٥٣/٤ ، والمغني :

٨٦ وما بعدها ، وشرح أبياته : ١٢/٢ ، والهمع : ١٣٥/٢ ،

والخزانة : ٨٠/١١ .

(٤) في الأصل : (سمين) ، وهو تحريف .

(٥) تقدم ص : ٧١٨ .

(٦) تقدم ص : ٧١٨ وح : ٧٥٠ .

وأصل (إِمَّا) : (إِنْ) فزيدت عليها (ما) (١) ، وقد يُستغنى نسي
الشَّعر ب (إِنْ) كقول الشاعر : (٢)
وَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا
فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ
أراد : فإِذَا جَزَعًا وَإِذَا إِجْمَالَ صَبْرِهِ . ومثله في رأي سيبويه قول النَّحْرِ : (٣)
سَقَّتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا
قال سيبويه : (٤) أراد إِمَّا مِنْ صَيْفٍ وَإِذَا مِنْ خَرِيفٍ . فحذف (إِمَّا)
الأولى ، واقتصر على (٥) الثانية بعد حذف (٦) (ما) . وقال
الأصمعيُّ (٧) : (إِنْ) شرطيةٌ ، والتقدير : وَإِنْ سَقَّتُهُ مِنْ خَرِيفٍ
فلنَّ يَعدَمَ رِيًّا . وقال غيره (٨) : (إِنْ) زائدةٌ ، والتقدير : سَقَّتُهُ
الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَمِنْ خَرِيفٍ .

-
- (١) في الأصل : (لما) بإقحام اللام .
(٢) هو دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ . والبيت في سيبويه : ١٣٤/١ ، ٤٧١ ،
٦٧/٢ والمقتضب : ٢٨/٣ ، وابن يعيش : ١٠١/٨ ، ١٠٤ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٧/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٥٣/٤ ،
والخزانة : ١٠٩/١١ .
(٣) البيت في ديوانه : ١٠٤ ، وسيبويه : ١٣٥/١ ، والبغداديات
: ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، والخصائص : ٤٤١/٢ ، والمنصف : ١١٥/٣ ،
وابن يعيش : ١٠٢/٨ ، وضرائر الشعر : ١٦٢ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٢٢٩/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٥٤/٤ ، والمغني :
٨٤ ، ٨٧ ، وشرح أبياته : ٣٧٧/١ ، وانظر فهارسه ، والأشباه
والنظائر : ٩٨/١ ، والخزانة : ٩٣/١١ .
الضمير في (سقته) يعود على (الصدع) وهو الوعل ، وقد ذكر
في البيت الذي قبله .
(٤) سيبويه : ١٣٥/١ .
(٥) في الأصل : (عن) وهو تحريف .
(٦) في الأصل : (حرف) ، وهو تحريف .
(٧) البغداديات : ٣٢٩ .
(٨) هو أبو عبيدة . التذليل والتكميل : ٣٥٤/٤ .

(ص) " والمعطوف ب (بَلُّ) مُقَرَّرٌ (١) بعد تقدير نهي،

أو نفي صريح أو مؤوَّل، أو بعد إيجاب المذكور

مَوْطَأً بِهِ، أو مردود، أو مرجوع عنه . وقد تكرر

(بَلُّ) رُجُوعًا عَمَّا وَلِيَ الْمُتَقَدِّمَةَ، أو (٢) تَنْبِيهًا

عَلَى رَجْحَانِ مَا وَلِيَ الْمُتَأَخَّرَةَ . وتُزَادُ (لا) قَبْلَ

(بَلُّ) لِتَأْكِيدِ التَّقْرِيرِ وَغَيْرِهِ . و (لَكِنْ) قَبْلَ

المفرد بعد نهي أو نفي ك (بَلُّ) . وَيُعْطَفُ بِ

(لا) بعد أمر، أو خبر مُشَبَّهٍ، أو نداء .

(ش) معنَى الْمُقَرَّرِ (٤) : الْمُمْكِنُ فِيمَا يُرَادُ بِهِ مِنْ ثَبُوتِ ، نَحْوُ : * بَلُّ تَوْأَمِ ثُرُونِ

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا * (٥) ، أَوْ نَفْيٍ ، نَحْوُ * بَلُّ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * (٦) فَمَا

بعد (بَلُّ) مُقَرَّرٌ (٧) عَلَى كُلِّ حَالٍ . فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَهْيٌ أَوْ نَفْيٌ

، فَهِيَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مُقَرَّرٍ بَيْنَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ * (٨) وَكَقَوْلِكَ : (لا تضرب خالدًا بل

بشرًا ، وما قام زيد بل عمرو) ف (خالد) قد قُرِّرَ النَّهْيُ عَنْ ضَرْبِهِ ،

و (بشر) قد قُرِّرَ الْأَمْرُ بِضَرْبِهِ ، و (زيد) قد قُرِّرَ نَفْيُ الْقِيَامِ عَنْهُ ،

و (عمرو) قد قُرِّرَ إِثْبَاتُ الْقِيَامِ لَهُ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ

يَجْزُ فِيمَا بَعْدَ (بَلُّ) مِنْ نَحْوِ : (ما زيد قائمًا بل قاعد) إِلَّا الرَّفْعُ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَقْدَرٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَأَوْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (التَّقْدِيرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَقْدَرٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٥) الْأَعْلَى : ١٦٠ .

(٦) الْفَجْرُ : ١٧٠ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (مَقْدَرٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) آلِ عِمْرَانَ : ١٦٩ .

لأنَّ (ما) لا تعمل إلا في منفيٍّ . ووافق المبرِّد (١) في هذا الحكم ،
وأجاز مع ذلك أن تكون (بَلْ) ناقلةً حُكْمَ النَّهْيِ وَالنَّفْيِ لِمَا بَعْدَهَا ،
وهو خلاف الواقع في كلام العرب كقول الشاعر : (٢)

لَوِ اعْتَصَمْتَ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمْ بِعِدَى بَلْ أَوْلِيَاءُ كُفَاةٌ غَيْرُ أَوْكَالِ

/ وكقول الآخر (٣) :

وَمَا أَنْتَمِيَتْ إِلَى خَوْرٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِيثَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْ زَاعِ
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا // شَمَّ الْعِرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُدَّاعِ

وكقول الآخر :

لَا تَلْقَ ضَيْفًا وَإِنْ أُمَلِّقْتَ مُعْتَدِرًا بَعْسَرَةَ بَلْ غَنِيُّ النَّفْسِ جَدَلَانَا
وَحَكْمُ النَّفْيِ الْمَوْءُولِ حَكْمُ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ بَلْ قَاعِدٌ) ،
ومنه قوله تعالى : * لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ
وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً * (٤) ومثله :

(١) المغني : ١٥٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ ، والعيني :

١٥٦/٤ ، والهمع : ١٣٦/٢ برواية : (. . . غير أوكال) .

(٣) هو ضرار بن الخطاب . والبيتان في السيرة : ١٤٥ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ ، والهمع :

١٣٦/٢ .

الخور : الضعاف . الكشف : جمع أكشف وهو من لا ترس له في

الحرب . الأوزاع : المتفرون . الحبيك : المحبوك القوى .

الشم : المرتفعة . العرانيين : الأنوف .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٢ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ .

الجدلان : الفرح .

(٥) الأنبياء : ٣٩ - ٤٠ .

* أَغْبَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلِ آيَاتُهُ تَدْعُونَ * (١)

وإن كان ما قبل (بل) موجباً فمابعدهما إما مقررٌ بعداً مقررٌ على

سبيل التوطئة كقوله تعالى : * إِنْ هُمْ إِلَّا كَالآ نُعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا * (٢)

(٣)

وكقول عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - :

رَبِّ إِنَّا كُنَّا عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ كَالآ نُعَامِ بَلْ أَضَلُّ سَبِيلًا

وإما مقررٌ بعداً مردودٌ كقوله تعالى : * وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا

سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * (٤) وكقوله تعالى : * أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ

جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ * (٥)

وإما مقررٌ بعداً مرجوعٌ عنه لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : (أنت

عدي بل سيدي) ، أو لكونه غلطاً في الإدراك ، نحو : (سمعتُ رُغَاءً

بَلْ صَهِيلًا ، ولاح (٦) برقٌ بَلْ ضَوْءٌ نَارٍ) ، أو لعروض نسيان ، نحو :

(له عَلَيَّ دِرْهَمَانِ بَلْ ثَلَاثَةٌ) ، أو لتبدُّل رأيي ، نحو : (ادْعُ لِي

زيداً بَلْ عمراً ، واثنتي بفرسٍ ببل بعيرٍ ، واشترلي زَيْتًا بَلْ سَمْنًا) .

(١) الأُنعام : ٤٠ - ٤١ .

(٢) الفرقان : ٤٤ .

(٣) لم أقف على البيت في طبعتي ديوانه (باجوده - قصاب) ،

وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٠ .

(٤) الأُنبياء : ٢٦ .

(٥) المؤمنون : ٧٠ .

(٦) في الأَصْل : (لآحن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٦٥ / ١) .

وقد تكرر (بل) فيكون ما بعد المتقدمة مقصوداً الانتفاء كقوله
تعالى : * بَلْ قَالُوا أَضْغَاتٌ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ * (١) ، فما
بعد الأولى (٢) من الإخبار بالأضغاث مقصود الانتفاء ؛ لأنه مرجوع عنه ،
وكذا ما بعد الثانية . وقد تكرر تنبيهاً على أولوية المتأخر بالقصد إليه
والاعتماد عليه مع ثبوت معنى ما قبله كقوله تعالى : * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ
فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ * (٣)

وتزاد (لا) قبل (بل) لتأكيد الإضراب عن الأول ، نحو :
(قام زيدٌ لا بل عمرو ، وخذ هذا لا بل ذاك) ف (لا) في هذين
المثالين زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول . وكذا كل ما لا
نهي فيه ولا نفي . فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريبه ،
ولم تقتضي إضراباً ، نحو : (ما قام زيدٌ لا بل عمرو ، ولا تضربُ خالداً
لا بل بشراً) ف (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي
والنفي .

ومن زيادة (٤) (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر : (٥)
وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْعُ لَوْ لَمْ يُقْضِ لِلشَّمْعِ كَسْفَةٌ أَوْ أَنْوَلُ
ومثله : (٦)

وَكَاثِمًا اشْتَمَلَ الضَّجِيعَ بِرَيْطَانَةٍ لَا بَلْ تَزِيدُ وَثَارَةً وَليَانَا

-
- (١) الأُنبياء : ٥٥ .
(٢) في الأصل : (الأول) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف .
(٣) النمل : ٦٦ .
(٤) في الأصل : (زائدة) ، وهو تحريف .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٦/٤ ، والمغني : ١٥٣ ،
وشرح أبياته : ١٢/٣ ، والمساعد : ٤٦٥/٢ ، والهمع : ١٣٦/٢ .
(٦) هو القطامي . والبيت في ديوانه : ٥٨ ، والتذييل والتكميل :
٣٥٦/٤ ، وشرح أبيات المغني : ١٢/٣ ، واللسان : (وثر) .
الريطة : الملافة البيضاء غير ذات لفقين كلها نسج واحد .
الوثارة : كثرة الشحم .

وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّفْيِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

وَمَا سَلَوْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَعْفًا هَجْرًا وَيُعَدُّ تَمَادِي لَا إِلَى أَهْلِ

وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

لَا تَمَلَّنَّ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلَّ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ أَسْتَدِيمَا

والمعطوف ب (لكن) مثبت مسبوق بنهي أو نفي ، نحو : (ما وجدتنسي
عاذلاً لكن عاذراً ، فلا تكن لي خاذلاً لكن ناصراً) ، ولو جعلت (بل)
بدل (لكن) لم يختلف المعنى إلا أن (بل) لا يلزم أن يتقدم
عليها نفي أو نهي ، ولا بُدَّ من أحدهما قبل (لكن) ، فإن خلت منهما
لزم أن يكون بعدها جملة مخالفة لما قبلها لفظاً ومعنى ، أو معنسى لا
لفظاً ، نحو : (قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وقام بشر لكن خالد قعد) .
والمعطوف ب (لا) منفي بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء ، نحو :
(اضرب زيدا لا عمراً ، وهذا محمد لا عمرو ، وسالم لا سلمان) .

وزعم ابن سَعْدَانَ (٣) أَنَّ العطف ب (لا) على منادى ليس

في كلام العرب شاهدٌ على استعماله .

(ص) " فصل : لا يُشترط في صحّة العطف وقوع المعطوف

موقع المعطوف عليه ، ولا تقدُّرُ العامل بعد العاطف ،

بل يُشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه

لمباشرة العامل . "

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٨/٤ ، والمغني :

١٥٣ ، وشرح أبياته : ١٤/٣ ، والمساعد : ٢٦٦/٢ ، والهمع :

١٣٦/٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٨/٤ ، والمساعد :

٤٦٦/٢ ، والهمع : ١٣٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٥/٣ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣٦١/٤ .

(ش) يجوز : (قام زيد وأنا) وإن لم يصلح مباشرة (قام) ل (أنا) ، لأنه
بمعنى التاء المضمومة في (قمتُ وزيدٌ) (١) ، وكذا : (رأيتُ
زيداً وإيّاك) وإن لم تصلح مباشرة (رأيتُ) ل (إيّاك) ، لأنه بمعنى
الكاف في (رأيتُك وزيداً) ، ويجوز : (رَبِّ رَجُلٍ وَأَبْنِهِ) وإن لم تصلح
مباشرة (رَبِّ) ل (ابنه) ، لأنه بمعنى (رَبِّ ابْنِ رَجُلٍ) ، ويجوز :
..... الواهب المائة الهجان وعدها

وإن لم تصلح مباشرة (الواهب) ل (عدها) ، لأنه بمعنى : (الواهب
عبد المائة والمائة) ، ويجوز : (إنَّ زيداً وأباه) (٢) قائمان (وإن [لم]) (٤)
يصلح أن تُباشِرَ (إنَّ) (أباه) ، لأنه بمعنى : (إنَّ أبا زيد
وزيداً قائمان) ، ويجوز : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ) وإن
لم يصلح وقوع (قاعدَيْنِ) (موقع (قائم) / لأنه بمعنى : (قاعدٍ
أبواه ، أو قاعدِيهما) في قول القائل : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدٍ
أبواه ، ولا قاعدِيهما) ، أو لأنه بمعنى : (لم يقعدا) ، ويجوز :
(إنَّ زيداً قائمٌ لا عمراً) وإن لم يصلح تقدير (إنَّ) بعد (لا) ؛
لأنَّ تقدير العامل بعد العاطف ليس شرطاً ، بل هو مستحب في مواضع ،
نحو : (اختصم زيدٌ وعمرو ، ومنَّ بإتني ويسلني أعطيه ، وعرفتُ ابنتي
زيدٌ وعمرو) .

فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى
ما يصلح لمباشرة ، أضمر له عاملٌ مدلولٌ عليه بما قبل العاطف ، وجعل من

(١) هذا الأسلوب أجازهُ المصنف وحكم عليه بالضعف . انظر ص : ٢٦٠ .

(٢) تقدم ص : ٣١٠ .

(٣) في الأصل : (وإياه) وهو تحريف ، والتصويب مع أحكامه ناظر الجيش من كلام
المصنف (٤ / ٦٩ / ١) .

(٤) تكملة مع أحكامه ناظر الجيش من كلام المصنف .

عطفِ الجمل ، نحو : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (١) ، و ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٢) ، ف (زوجك ، وربك) مرفوعان ب (ليسكن ، وليذهب) مضمرين مدلولٍ عليهما ب (أسكن ، وأذهب) ، والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضميرَ الأمرِ المُخاطَبِ ، لکنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالحٌ للدلالة على ما يرفعه ، ولو كان ما قبل العاطف فعلاً مضارعاً مُفتتحاً بالهمزة أو التَّوْنِ لَفِعِلْ بعده من التقدير والإضمار ما فعل بعد الأمر (٣) ، نحو : ﴿ لَا تُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ ﴾ (٤) ، ف (أنت) مرفوع بفعل مضمر مدلولٍ عليه ب (نُخَلِّفُهُ) ، والتقدير : لا تُخَلِّفِ أَنْتَ ، لأنَّ (نَفَعَلْ ، وَأَفَعَلْ) لا يرفعان إلا ضميرَي المتكلم . وكذا لو كان الفعل مُفتتحاً بتاء الخطاب لعمول ما بعد العاطف الذي بعده بهذه المعاملة ، نحو : (تقوم أنت وزيد) . وكذا لو كان مُفتتحاً بتاء المضارعة الدالة على التأنيث لا يرفع إلا مؤنثاً .

وكلُّ ما استحقَّ المعطوفُ من التقدير المذكور مُستحقٌّ في البدل ، نحو : (أَدْخَلُوا أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ) ف (أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ) مقدَّر قبلهما (لِيَدْخُلْ) ؛ لأنَّ (أَدْخُلْ) لا يرفع إلا ضميرَ الأمرِ المُخاطَبِ . نصَّ على هذا المعنى سيبويه (٥) رحمه الله . فإنَّ جَعِلْ (أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ) بدلاً فهو وعامله من إبدال الجملِ بعضها من بعض ، كما يُقال في العطف .

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) المائدة : ٢٤ .

(٣) في الأصل : (الأ من) ، وهو تحريف .

(٤) طه : ٥٨ .

(٥) سيبويه : ٣٨٩/١ وما بعدها ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٦٣/٤ .

وَمِنَ الْمُسْتَحِقِّ لِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي (٢) ذَوُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إِلَى حُفْرِ أَسَافِلِهِنَّ جَوْفٍ وَأَعْلَاهُنَّ صَفَاحٌ مُقِيمٌ

ذ (ذووالأموال) مرفوع ب (يأوي) مضمراً مدلولاً عليه ب (نأوي) ؛
لأنَّ المضارع ذوالنَّونِ لا يرفع إلا ضمير المتكلم ، وإنَّ جُعِلَ (ذووالأموال ،
والعديم) توكيداً كما جُعِلَ على أحد الوجْهَيْنِ (الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ)
من قولهم : (ضَرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ) جاز ، وكان العامل فيهِ
(نأوي) كما يكون عاملاً في (كلنا) إذا قيل : (نأوي كلنا) ، لأنَّ
التَّوكِيدَ بمنزلة تَكَرُّرِ الْمَوْءُودِ .

(ص) " ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم

يُفْصَلَ بتوكيد أو غيره ، أو يُفْصَلَ العاطف ب (لا) .

وضمير النَّصْبِ المتَّصِلِ في العطف عليه كالظَّاهِرِ .

ومثله في الحالين الضميران المنفصلان .

وإنَّ قُطِفَ على ضمير جرٍّ اختير إعادةُ الجارِّ ، ولم

تَلَزَمَ ، وَفَاقًا لِيُونُسَ وَالْأَخْفَشَ وَالْكُوَيْبِيَّ .

وأجاز الأَخْفَشُ العطفَ على عاملين إنَّ كان

أحدهما جارًّا ، واتَّصَلَ المعطوفُ بالعاطفِ ،

أو انفصل ب (لا) . والأصحُّ المنعُ مطلقاً ، وما أُوهِمَ

الجوازُ فجرُّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطفِ .

(١) هو البرج بن سُهْرِ الطَّائِيِّ . والبيتان في شرح ديوان الحماسة

: ١٢٧٧/٣ ، برواية : (يأوي) وعليها يفوت الاستشهاد .

وهما برواية الشرح في المغني : ٧٥٥ ، وشرح أبيات : ٢١٥/٧ .

والبيت الشاهد في البحر المحيط : ١٥٦/١ ، والتذييل والتكميل

: ٣٦٢/٤ .

صَّفَاحٌ : جمع صَّفَاحَةٍ وهي الصَّفِيحَةُ من الحجارة .

(٢) في الاصل : (يأوي) ، وهو تحريفُ يَفُوتُ الاستشهاد .

(ش) إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ضَمِيرًا مَتَّصِلًا مَرْفُوعًا فَالْجَيْدُ الْكَثِيرُ أَنْ يَوْكَّدَ

قَبْلَ الْعَاطِفِ بِضَمِيرٍ مَنفُصَلٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي

ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١)، أَوْ بِتَوْكِيدِ إِحَاطِيٍّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢):

نُذِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ
بُرُوءٌ بَيْنَنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاطِفِ بِمَفْعُولٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَدْخُلُونَهَا

وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (٣). وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْمَفْعُولِ التَّمْيِيزَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (٤)

مِلَيْتَ رُعبًا وَقَوْمٌ كُنْتَ رَاجِحَهُمْ
لَمَّا دَهَمَتْكَ مِنْ قَوْمِي بِآسَانِ

وَالنَّدَاءُ كَقَوْلِهِ: (٥)

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَأَبْنِكَ غَايَةً
مِنْ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سَوْدَا

وَيَقُومُ مَقَامَ فَضْلِ الضَّمِيرِ مِنَ الْعَاطِفِ الْفَصْلُ ب (لا) بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٦).

وَلَا يَتَنَبَّحُ الْعَطْفُ دُونَ فَضْلِ كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: * مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

سِوَاءٍ وَالْعَدَمُ * (٧)، فَعَطْفُ (الْعَدَمِ) دُونَ فَضْلِ وَلَا ضَرُورَةَ عَلَى ضَمِيرِ

الرَّفْعِ الْمُسْتَتِرِ فِي (سِوَاءٍ)، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ: (٨)

وَرَجَا الْأَخْبِطُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَالَمَ يَكُنْ وَأَبٍ لَهُ لِيَنَالَا

(١) الأُنبياء : ٥٤ . وفي الأَصْلِ رَسْمُهَا (ضَلَل) .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٦٣/٤ ، والمساعد :

٤٦٩/٢ ، وشرح التصريح : ١٥٠/٢ .

(٣) الرعد : ٢٣ .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٦٣/٤ ، والهمع :

١٣٨/٢ .

(٥) البيت بدون نسبة في المساعد : ٤٦٩/٢ ، والهمع : ١٣٨/٢ .

(٦) الأُنعام : ١٤٨ .

(٧) القول في سيبويه : ٢٢٢/١ .

(٨) البيت في ديوانه : ٤٥١ ، والكامل : ٣٩/٣ ، وضرائع الشعر :

١٨٠ ، والمقرب : ٢٣٤/١ ، والإِنصاف : ٤٧٦/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٤٥/٣ .

وهذا فِعْلٌ مُخْتَارٌ غَيْرُ مُضْطَرٍّ (١) لَتَمَكَّنَ قَائِلُهُ مِنْ نَصْبِ (أَب) عَلَى

أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرًا تَهَادَى كِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمْسًا

فَرَفَعَ (زُهْرًا) عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي (أَقْبَلْتُ) مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ جَعَلِهِ

بَعْدَ نَصْبِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ ، وَأَحْسَنَ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ / عَلَى هَذَا قَوْلُ عُمَرَ (٣) - ١٩٨ ب

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - : " وَكُنْتُ (٤) وَجَارِلِي مِنَ الْإِنصَارِ " . وَقَوْلُ عَلِيِّ (٥)

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ

: " كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَقَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ

وَعُمَرُ " أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ .

(١) انظر قسم الدراسة : ٤٧ .
و انظر الخصائص : ٣٠٣/٣ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب .

(٢) البيت في ملحقات ديوانه : ٤٩٠ ، وسيبويه : ٣٩٠/١ ، والكامل :

٣٩/٣ ، والخصائص : ٣٨٦/٢ ، والإيضاح : ٤٧٧ ، ٤٧٥/٢

وابن يعين : ٧٤/٣ ، ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٥/٣ .

زُهْرٌ : جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء . النعاج :

يقر الوحش . الملا : الفلاة الواسعة .

(٣) أخرجه البخاري في باب " الْغُرْفَةُ وَالْعُلَيْيَّةُ الْمُشْرِفَةُ " . . . من كتاب

" الْمَظَالِمِ وَالْغُصْبِ " : ١٧٤/٣ . وانظر شواهد التوضيح

: ١١٢ .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف . والنواو

ليست في صحيح البخاري .

(٥) أخرجه البخاري في باب " قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لَوْ

كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا ، " من كتاب " فضائل الصحابة : ١٢/٥ .

وأخرجه أيضاً في باب " مناقب عمر بن الخطاب " من الكتاب نفسه

: ١١٤/٥ برواية : " ذهبنا أنا وأبو . . . ودخلت أنا وأبو

. . . وخرجت أنا وأبو . . . وعليها يفتون الاستشهاد .

(٦) الواو في الأصل مكررة .

ونبّهت بقولي : " وضميرُ النَّصْبِ المتَّصل في العطفِ عليه كالظَّاهر " على أنَّ ضميرَ النَّصْبِ المتَّصل يُعطفُ عليه الظَّاهر وضميرُ النَّصْبِ المنفصل ، كما يُعطفان على الاسمِ الظَّاهر ، فيقال : (رأيتُ وإيَّكَ ، ورأيتُ وعمراً) ، كما يُقال : (رأيتُ زيداً وإيَّكَ ، ورأيتُ زيداً وعمراً) . وسكتُ عن عطفه تنبيهاً على أنَّ حرفَ العطف لا يليه ضميرُ النَّصْبِ بلفظِ الاتِّصال بل بلفظِ الانفصال . وفي هذا ردُّ على مَنْ زعمَ (١) أنَّ حرفَ العطف عاملٌ في المعطوف ، إنْ لو كان عاملاً للزم كونه ما وليه من ضمائرِ النَّصْبِ بلفظِ الاتِّصال ، كما يلزم ذلك مع (إنَّ) وأخواتها .

والهاءُ من قولِي : " ومثله في الحالين " عائدةٌ على الظَّاهر . والمراد بالحالين حالاً عطفيه والعطفِ عليه ، فنَّبّهتُ بذلك على أنَّ الضميرَ المنفصلَ منصوباً كان أو مرفوعاً في عطفيه والعطفِ عليه بمنزلةِ الظَّاهر ، فيقال : (رأيتُ زيداً وإيَّكَ ، وإيَّكَ وزيداً رأيتُ ، وصاحبك زيداً وأنا ، وأنا وزيدٌ صاحبك ، كما يُقال : (رأيتُ زيداً وعمراً ، وزيداً وعمراً رأيتُ ، وصاحبك زيدٌ وعمرو ، وزيدٌ وعمرو صاحبك) .

وإذا كان المعطوف عليه ضميرَ جرٍّ أعيدَ الجارُّ كقوله تعالى :
 * فَقَالَ لَهَا وَلِلَّاهِ رِضِي آيْتًا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا * (٢) * وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ
 تَحْمَلُون * (٣) * وَيُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ * (٤) . وإعادته مُختارةٌ
 لا واجبةٌ وفاقاً ليونسَ والأخفشَ والكوفيَّين (٥) . وأجاز الفراءُ (٦) في

(١) انظر التذليل والتكميل : ٣٦٤/٤ .

(٢) فصلت : ١١ .

(٣) المؤمنون : ٢٢ .

(٤) الأنعام : ٦٤ .

(٥) التذليل والتكميل : ٣٦٦/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٢٤/١ .

والإنصاف : ٤٦٣/٢ وما بعدها .

(٦) معاني القرآن : ٢٩٠/١ .

(ما) (١) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)
الرَّفْعَ عَطْفًا عَلَى (الله) ، وَالجَرَّ عَطْفًا عَلَى (فِيهِنَّ) ، وَأَجَازَ (٣) عَطْفَ
﴿ مِنْ لَسْتُمْ ﴾ عَلَى ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ (٤) . وَلِلْمَوْجِبِينَ إِعَادَةَ الْجَارِ
حُجَّتَانِ :

إحداهما : أَنَّ ضَمِيرَ الْجَرِّ شَبِيهٌ بِالتَّنْوِينِ وَمُعَاقِبٌ لَهُ ، فَلَا يُعْطَفُ
عَلَيْهِ ، كَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ حَقَّ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ أَنْ يَصِلْحَا لِحُلُولِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ ، وَضَمِيرُ الْجَرِّ غَيْرُ صَالِحٍ لِحُلُولِهِ مَحَلَّ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ،
فَامْتَنَعَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا مَعَ إِعَادَةِ الْجَارِ .

وَفِي الْحُجَّتَيْنِ مِنَ الضَّعْفِ مَا لَا يَخْفَى ؛ لِأَنَّ شَبَهَ ضَمِيرِ الْجَرِّ
بِالتَّنْوِينِ لَوْ مَنَعَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ الْجَارِ لَمَنَعَ مِنْهُ مَعَ إِعَادَةِ ؛ لِأَنَّ
التَّنْوِينِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ ؛ وَلَا تَهْ لَوْ مَنَعَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ لَمَنَعَ مِنْ
تَوْكِيدِهِ وَإِلْبَادَالِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينِ لَا يَوَدُّ كَدًّا وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، وَضَمِيرُ
الْجَرِّ يَوَدُّ كَدًّا وَيُبَدَّلُ مِنْهُ بِإِجْمَاعٍ ، فَلِلْعَطْفِ أُسْوَةٌ بِهِمَا . فَقَدْ تَبَيَّنَ (٥)
ضَعْفُ الْحُجَّةِ الْأُولَى .

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَيَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ حُلُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْعَطْفِ لَمْ يُجْزَ : (رَبِّ رَجُلٍ
وَأَخِيهِ) وَلَا (٦) :

أَيُّ فِتْنَى هَاجَأَتْ أَنْتَ وَجَارِهَا
.....

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) النِّسَاءُ : ١٢٧ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٨٦ / ٢ .

(٤) الْحَجَرُ : ٢٠ . (٥) فِي الْأَصْلِ : قَدْ ، وَأُثْبِتَ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ

الْمَصْنُفِ (٤ / ١٧١ / ١)

(٦) تَقْدِيمُ ص ٢١٣ .

ولا : " كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا يَدِرْهُمْ " (١) ، ولا (٢) :

الواهِبُ الْمَاءِ الْهَيَّجَانِ وَعَبْدُهَا

وأما نال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو : (مررت بك وزيد) . وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز . ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) فجر (المسجد) بالعطف على الهاء ، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلوة داخل في الصلوة . وتوقى هذا المحذور حمل أبا علي الشلمون (٤) على موافقة يونس والأخفص والكوفيين في هذه المسألة . ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحَامِ ﴾ (٥) وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن وابن (٦) رزين ومجاهد وقنادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب (٧) . ومثل هذه القراءة ما روى البخاري في باب الإجارة إلى العصر من قوله (٨) - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّمَا مَلَئَكُمْ وَالْيَهُودِ "

(١) القول في سيبويه : ٣٠٥/١ ، والأصول : ١٣٥/١ ، ٣٢٢ ،

٢٩٨/٢ ، ٣٠٨ ، والجمع : ١٣٩/٢ .

(٢) تقدم ص : ٧٥٨ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣٦٦/٤ والمساعد : ٤٧٠/٢ .

(٥) النساء : ١ . وللقرأة انظر : السبعة : ٢٢٦ ، والكشف : ٣٧٥/١

وحجة القراءات : ١٨٨ . وفي الأصل : (يتساءلون) ، وهو وهم .

(٦) في الأصل : (الحسين وأبي) وهو تحريف .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠/١ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٦٦/١ .

والبحر المحيط : ١٥٧/٣ . وشواهد التوضيح : ٥ وشرح عمدة الحافظ

: ٦٦٠ وما بعدها .

(٨) تقدم الحديث ص : ٣٨٣ وبهذه الرواية أخرجه البخاري في باب الإجارة

إلى صلاة العصر من كتاب " الإجارة " ١١٧/٣ ، وانظر شواهد

التوضيح : ٥٥٣ .

والتَّصَارَى * بالجرِّ، وقول بعض العرب : * ما فيها غيرةٌ وقرسه * (١) ،

ومِنَ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ مَا أَنْشَدَ سَيَّبُوهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وَأَنْشَدَ أَيْضًا : (٣)

آبِكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مَصْدَرٍ
مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشْوٍ

وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ (٤) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَائِفُ

- (١) ابن الناظم : ٥٤٤ ، والهمع : ١٣٩/٢ .
- (٢) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣٩٢/١ والكامل : ٣٩/٣ ،
والحجة المنسوب لابن خالويه : ١١٩ ، وحجة القراءات : ١٩٠ ،
والإنصاف : ٤٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٦٤/٢ ، ١٢٥٠/٣ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، وشواهد التوضيح : ٥٥ ، والتذييل
والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، ١٥٨/٣ ،
والهمع : ١٣٩/٢ ، والخزانة : ١٢٣/٥ .
- (٣) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣٩١/١ وضرائر الشعر : ١٤٧ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣ ،
وشواهد التوضيح : ٥٥ والتذييل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر
المحيط : ١٤٨/٢ .
- آبِكَ : أبعدك الله . أَيُّهُ : أدع . مَصْدَرٌ : الشديد الصدر .
الْجِلَّةُ : جمع جليل ، وهو المسان . الْجَابُ : الغليظ ،
الحشور : الخفيف .
- (٤) هو مسكين الدارمي . والبيت في ديوانه : ٥٣ ومعاني القرآن :
١٤٨/١ ، ٢٥٣/٢ ، ٨٦/٢ ، والإنصاف : ٤٦٥/٢ ، وضرائر الشعر : ١٤٨ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٣ ،
والتذييل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، ١٥٨/٣ .
- الْكَعْبُ : كعب حامل تلك السيوف ، الغوط : جمع غائط ، وهو
المطمئن من الأرض . النَّفَائِفُ : جمع نَفْفَفٌ ، وهو الهواء الذي بين
شيئين .

وَأُنشِدُ الْفَرَاءَ أَيْضًا (١) :

هَلَّا سَأَلْتَ يَذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ

ومن الشواهد الشعرية أيضًا قول عباس بن مرداس (٢) - رحمه الله - :

أَكْرَهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

ومنها قول رجل من طيبي (٣) :

إِذَا بِنَا بَلَّ أَبِينَا / اتَّقَتْ فِتْنَةً (٤)

وله أيضًا (٥) :

بِنَا أَيْدَا لَا غَيْرِنَا تَدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَاحِ

ومنها (٦) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٨٦/٢ ، والإنصاف : ٤٦٦/٢ ،

وضرائر الشعر : ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، والتذليل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر

المحيط : ١٤٨/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١١٠ ، والحماسة الشجرية : ١٣٣/١ ، والاستيعاب

: ٨١٨/٢ والإنصاف : ٢٩٦/١ ، وضرائر الشعر : ١٤٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٦٨/٤ ،

والبحر المحيط : ٤٥٦/١ .

(٣) البيت في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ،

والتذليل والتكميل : ٣٦٨/٤ .

(٤) في الأصل : (إِنْ تَبَايَلْ أَنْيْسَانُ) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه

ناظر الجيش من كلام المصنف (١٧١/٤) .

(٥) البيت في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٣/٣ ،

وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذليل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر

المحيط : ١٤٨/٢ ، والعيني : ١٦٦/٤ .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٣ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذليل والتكميل

: ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، والعيني : ١٦٦/٤ .

(١) ومنها :

كُوْكَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنْ الْجِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودٍ (٢)

وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جازراً، وكذا إن كان أحدهما جازراً وفصل المعطوف من العاطف بغير (لا) .

فإن كان أحدهما جازراً واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأَخْفَشُ (٣)

العطف عليهما ، نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) ، والخيل لخالد

وسعيد الإيل ، ووهب لا بيبك ديناراً وأخيك درهماً ، ومررت بعامر

راكباً وعمار ماشياً) . والفصل بـ (لا) مُغْتَفَرٌ ، نحو : (ما في الدار

زيد ولا الحجرة عمرو) . والصور الموافقة لما أجاز الأَخْفَشُ كثيرة ،

وفي قوله تعالى : * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ *

وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ

بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * (٤) كفاية . وقد

ذكرت منها في باب حروف الجر جملة (٥) ، وسيتأتى أن الوجه فسي

استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما

تقدم . وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ،

والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والاكثر

على منعه ، وموافقة الأكثر أولى . وأيضاً فإن العطف على عاملين بمنزلة

تعديتين بمعنى واحد ، فلا يجوز كما لا يجوز ما هو بمنزلة .

(١) البيت بدون نسبة في شرح عدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذبيبي

والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ .

(٢) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلَى (شد) ، ثم صُحِّحَتْ .

(٣) الأصول : ٦٩/٢ .

(٤) الجاشية : ٤ - ٥ .

(٥) انظر ما سلفه ص : ٤٧٥ وما بعدها .

(ص) " فصل : قد تُحذف الواو مع معطوفها ودونه .
 وتُشاركها في الأُصول الفاءُ و (أُم) ، وفي الثاني
 (أُو) . ويغني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو
 كثيراً ، وبالفاء قليلاً ، ونَدَر ذلك مع (أُو) .
 وقد يُقدِّم المعطوفُ بالواو للضرورة . وإن صلح
 لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابقهما
 بعد الواو ، وطابق أحدهما بعد (لا ، وأُو)
 وبَلْ ، ولكنْ) ، وجاز الوجهان بعد الفاء
 و (مُم) .

ويُعطف الفعلُ على الاسم ، والاسمُ على الفعل ،
 والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ،
 إن اتحد جنسُ الأُصول والثاني بالتأويل .
 وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف - إن لم يكن فعلاً -
 بظرف أو جارٍّ ومجرور ، ولا يُخصَّ بالشَّعر ، خلافاً
 لا بي عليٍّ . وإن كان مجروراً أُعيد الجارُّ ، أو نُصب
 بفعل مضر .

(ش) مِنْ أُمَّةٍ حَذَفِ الْوَاوُ مَعَ مَعْطُوفِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَابِيلَ
 تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمُ * (١) ، أَي : تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَالْمَرْدَ ،
 وَمِنْهُ : * وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ * (٢) ، أَي :
 وَلَمْ تَعْبُدْنِي ، وَالتَّعْبِيدُ : الِاسْتِعْبَادُ . وَمِنْهُ * لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ
 مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ * (٣) ، أَي : وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ . وَمِنْهُ * لَا نُفَرِّقُ
 بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ * (٤) ، أَي : لَا نَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ وَأَحَدٍ . وَمِنْهُ

(٢) الشعراء : ٢٢ .

(١) النمل : ٨١ .

(٤) البقرة : ٢٨٥ .

(٣) الحديد : ١٠ .

قول النابغة الذبياني (١)

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا (٢)
أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ
أَي : فما كان بين الخير وبينني إلا ليالٍ قلائل . ومنه قول امرئ القيس (٣) :
كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا حَذْفًا أَحْسَرًا (٤)
ومثله قول الراجز (٥) يصف رجلاً خشن القدم :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزَمَا



- (١) تقدم ص ٣٢ .
(٢) (لَمَّا) من قوله (سَالِمًا) : مكررة في الاصل .
(٣) البيت في ديوانه : ٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٢/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٧٤/٤ ، والعيني : ١٦٩/٤ .
(٤) كذا في الأصل اكَتْفِي بسوق البيت دون تقديره ، والا ولي اعتبار حدوث سقط بعد البيت تقديره : (أَي : رِجْلُهَا وَيَدُهَا) ؛ لانه قَدَّرَ كُلَّ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ .
(٥) نُسِبَتِ الْأُبْيَاتُ إِلَى عَبْدِ بَنِي شَمْسٍ ، وَالْعَجَّاجِ وَأَبِي حَيَّانِ الْفَقْعَسِيِّ وَمُسَارِيرِ بْنِ هِنْدٍ . وهي في سيبويه والأعلم عليه : ١٤٥/١ ، والجمل : ٢٠٥ ، والخصائص : ٤٣٠/٢ ، والمصنف : ٦٩/٣ ، ورسائل الإعراب : ٤٣١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٠٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٣/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٧٥/٤ ، ٥٦٧ ، والعيني : ٨٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ١٨٤/٣ ، واللسان : (ضمز) ، (ضرزم) (شجعم) .
الأفعوان : الذكر من الافاعي . والشجاع : ضرب من الحيات .
الشجعم : الطويل . ذات قرنين : ضرب من الحيات . الضموز : الساكنة المطرقة التي لا تصفر لخبثها . الضرم : المسنة .

أراد : قد سالَمَ الحيات (١) منه القدم ، والقدم الأُفْعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَعَمَ (٢) وذاتَ قرنين .

ومِنْ أمثلة حَذْفِ الفاءِ مع معطوفها قوله تعالى : * أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِيهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَأَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ * قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ * (٣) ؛ لَأَنَّ المعنى : فذهب فألقاه فقالت . وحذف أكثر من ذلك في قوله تعالى : * فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ * (٤) ؛ لَأَنَّ المعنى : فأرسلوه ، فاتاه ، فقال .

ومِنْ أمثلة حَذْفِ (أَمْ) مع معطوفها قولُ أبي ذؤيبٍ (٥) :
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَا مَرَهَا سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا
أَي : فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا أَمْ عَنِّي .
ومِنْ حَذْفِ الواوِ وبقاؤها عَطْفُ قولِ النَّبِيِّ (٦) - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ ، مِنْ دِرْهَمِهِ ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ " أَي : مِنْ دِينَارِهِ إِنْ كَانَ ذَا دِينَارٍ ، وَمِنْ دِرْهَمِهِ إِنْ كَانَ ذَا دِرْهَمٍ ،

(١) في الأصل رُسِمَت : (الحياة) .

(٢) في الأصل : (الشَّجَعَمَا) ، وهو تحريف .

(٣) النمل : ٢٨ - ٢٩ .

(٤) يوسف : ٤٥ - ٤٦ .

(٥) البيت في شرح أشعار الهذليين : ٤٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء

: ٢٣٠/١ ، وأمالى المرتضى : ٢١٧/١ ، وشرح الكافية الشافية :

٥٠١/٢ وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٥ ، والتذييل والتكميل :

٣٧٦/٤ ، والبحر المحيط : ٤٠١/١ ، ٤١٨/٧ ، ٢٣/٨ ،

والمغني : ١٨ ، ٦٤ ، ٨٢٠ ، وشرح أبياته : ٢١/١ وانظر

فهارسه ، والمزهر : ٣٣٣/٢ .

(٦) أخرج مسلم في باب " الحثُّ على الصدقة . . . " من كتاب " الزكاة "

: ٧٠٥/٢ . والنسائي في باب " التحريض على الصدقة " من كتاب

" الزكاة " : ٥٦/٥ - ٥٥٧ . وأحمد : ٣٥٩/٤ . وانظر شواهد

التوضيح : ٦٢ .

وَمِنْ صَاعٍ بُرَّةٍ إِنْ كَانَ ذَائِبًا، وَمِنْ صَاعٍ تَمْرَةٍ إِنْ كَانَ ذَاتِحًا. وَمِنْهُ سَمَاعُ
أَبِي زَيْدٍ : " أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تَمْرًا " (١) أَرَادَ : خُبْزًا وَلَحْمًا وَتَمْرًا .
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ ؟ مِمَّا يَغْرُسُ الْوَدَّ فِي نُوِّهِ الْكَرِيمِ
أَرَادَ : [قَسُولٌ] (٣) كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ
وَالْوَاوَ .

وَمِنْ / حَذَفَ (أَوْ) مِثْقَالًا مَا عَطَفْتُ قَوْلَ عَمْرِو (٤) - رَضِيَ اللَّهُ بِ/١٩٩
عَنْهُ :- " صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ " ، أَيِ :
لِيُصَلَّ رَجُلٌ (٥) فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، أَوْ إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، أَوْ إِزَارٍ وَقَبَاءٍ . وَحَكَى
أَبُو الْحَسَنِ فِي الْمَعَانِي (٦) أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : " أَعْطَاهُ دِرْهَمًا (٧) دِرْهَمَيْنِ
ثَلَاثَةً " بِمَعْنَى : أَوْ دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً .

- (١) القول في الأشعري : ١١٧/٣ ، والهمع : ١٤٠/٢ ، والتذليل
والتكميل : ٣٧٠/٤ وما بعدها . وانظر أمالي السهيلي : ١٠١ .
- (٢) البيت بدون نسبة في أمالي السهيلي : ١٠٢ ، وضرائر الشعر :
١٦١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٦٤١ ، وشرح الكافية الشافية :
١٢٦٠/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٧٥/٤ ، والبحر المحيط :
٣٨٥/٢ ، ٤٦٠ ، والمساعد : ٤٧٣/٢ .
- (٣) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٧٣/٤ / أ) .
- (٤) أخرجه البخاري في باب " الصلاة في القميص والسراويل والتبائن
والقباء " من كتاب " الصلاة " : ١٠٣/١ .
- (٥) في الأصل : (حل) ، وهو تحريف .
- (٦) لم أستطع الوقوف عليه في المعاني / المطبوع انظر التذليل والتكميل : ٣٧٦/٤
والمساعد : ٤٧٤/٢ .
- (٧) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلًا (درهمن) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

ومِنَ الاستغناء بالمعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد (بلى)
وشبهها قولك لِمَنْ قَالَ : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا ؟ : (بلى وقرأ) ، ولَمَنْ قَالَ :
أَلْقَيْتَ (١) سَعْدًا ؟ : (نَعَمْ وَأَخَاهُ) . وَمِنَ الاستغناء عنه في ذلك
قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ (٢) : * وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا (٣) لَمَنْ قَالَ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا ، أَي :
(٤) بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا . وَمِنْهُ قَوْلُ نَهْشَلِ بْنِ صُرَّةَ (٥) :

قَبِحَ إِلَهُ الْفُقَعَسِيِّ وَرَهْطُهُ وَإِذَا تَأَوَّهْتَ الْقِلَاصُ الضَّرُّ
وَلَحَى إِلَهُ الْفُقَعَسِيِّ وَرَهْطَهُ وَإِذَا تَوَقَّدَ فِي النَّجَادِ الْحَزُورُ
أَي : قَبِحَهُ اللَّهُ كُلَّ حِينٍ ، وَإِذَا تَأَوَّهْتَ الْقِلَاصُ ، وَلِحَاهُ اللَّهُ كُلَّ حِينٍ وَإِذَا
تَوَقَّدَ فِي النَّجَادِ الْحَزُورُ . وَمِنْهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : * فَلَمَّا
يُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ (٦) ، أَي : لَوْ مَلَكَهُ
وَلَوْ افْتَدَى بِهِ . وَمِثْلُهُ * وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي (٧) ، أَي : لِتُرْحَمَ وَلِتُصْنَعَ
عَلَى عَيْنِي .

ومِنَ حَذْفِ مَا عَطِفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * أَنْ أُضْرِبَ بِعَصَاكَ
الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا * (٨) وَقَوْلُهُ : * أَنْ أُضْرِبَ بِعَصَاكَ

(١) فِي الْأَصْلِ (الْفَتْ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُصَنَّفِ (٤ / ١٧٣ / ب) .

(٢) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٧٦ / ٤ ، وَالمَسَاعِدُ : ٤٧٥ / ٢ ، وَالآ شَمُونِيُّ : ٣ / ١١٧ .

(٣) (أَي بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا) : مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٤) تِكْمَلَةٌ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٥) الْبَيْتَانِ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٦٥١ - ٦٥٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

: ٣٧٦ / ٤ .

الْقِلَاصُ : جَمْعُ قَلُوصٍ ، وَهِيَ أَوَّلُ مَا يَرْكَبُ مِنَ إِنَاثِ الْإِبِلِ .

النَّجَادُ : جَمْعُ نَجْدٍ . الْحَزُورُ : الْمَكَانُ الْغَلِيظُ . تَوَقَّدَ : تَلَأَأَ .

(٦) آلِ عِمْرَانَ : ٩١ . (٧) طه : ٣٩ .

(٨) الْأَعْرَافُ : ١٦٠ . وَفِي الْأَصْلِ : (أُضْرِبُكَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَجَرَتْ)

وَهُوَ خَلَطَ بَيْنَ الْآيَةِ (٦٠) مِنَ الْبَقْرَةِ وَهَذِهِ الْآيَةِ . وَالْبَحْرُ : وَهُمْ .

وَالْكَافُ فِي (أُضْرِبُكَ) مَقْحَمَةٌ .

البحر فانفلق^(١) ، أي : فضرَب فانجست^(٢) ، وفضرَب فانفلق .
وشاهد من حذف المعطوف عليه ب (أو) قول أمية الهذلي^(٣) :
فهل لك أو من والدك قبلنا^(٤) يوشح أولاد العشار ويفصل
أراد : فهل لك من أخ أو من والد^(٥) .
ومن تقديم المعطوف بالواو للضرورة قول أبي مسافع الأشعري^(٦) :
إن الغزال الذي كنتم وحليته^(٧) تقنونه لصفوف الدهر والغير
طافت به عصابة من شر قومهم أهل العلق والندي والبيت ذي الستر
ومثله قول كثير^(٧) :
كاننا على أولاد أحقبا لأحبا ورمي السفا أنفاسها بسهام

- (١) الشعراء : ٦٣ .
(٢) في الأصل (فانفجرت) ، وهو وهم سببه ما ذكرناه في الحاشية قبل السابقة .
(٣) البيت في شرح أشعار الهذليين : ٥٣٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٧٠ ، والتذبييل والتكميل : ٣٧٧/٤ والمساعد : ٤٧٥/٢ .
يوشح : يزين .
(٤) في الأصل : (قبلها) ، وهو تحريف .
(٥) في الأصل (ولد) وهو تحريف .
(٦) البيت في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٨ ، والتذبييل والتكميل : ٣٧٩/٤ .
غير الدهر : أحواله المتغيرة .
(٧) كتب في هامش الأصل : " قلت : وصوابه قول ذي الرمة لا قول كثير فإن ذلك خطأ محض ، لا أصل له . وكتبه محققه محمد محمود .
وتبع المصنف في هذا الخطأ أبو حيان في التذبييل . ونسبهما المصنف في شرح الكافية الشافية إلى ذي الرمة ، وهما في ديوانه : ١٠٧١/٢ وما بعدها ، وسيبويه : ٢٦٦/١ ، والمخصص : ٢١٦/٣ ، وضرائر الشعر : ٢١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٩/٣ ، والتذبييل والتكميل : ٣٧٨/٤ .

جَنُوبٌ ذَوْتُ عُنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ (١) بِهِ يَوْمَ ذِيَابِ السَّبِيْبِ صِيَامٍ
والأصل في الشاهد الأول : كتمت تقنونه وحليته . والأصل في الشاهد
الثاني : لاحها جنوبٌ ورمي السفا .

وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكم المشتس
، فلا بُدَّ فيما يُعَلَّقُ بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة ، كما لا بُدَّ
منها فيما يُعَلَّقُ بالمتى ، نحو : (زيد وعمرو منطلقان ، ومررتُ بهما)
كما يُقال : (الرجلان منطلقان ، ومررتُ بهما) .

فإن كان العاطف ب (لا) أو ب (أو) أو ب (بَلْ) أو ب (لَكِنْ)
وجب إفراد ما بعده من خبر وغيره ، يُقال : (زيد لا عمرو منطلقٌ ،
ومررتُ به) . وكذا يُقال بعد (أو) و (بَلْ) و (لَكِنْ) (٢) .

وإن كان العطف بالفاء أو (ثم) جاز الإفراد والمطابقة ، يُقال :
(زيد وعمرو منطلقٌ ، ومررتُ به ، وبشر ثم محمد ذاهبٌ ، ونظرتُ إليه)
ويجوز : (منطلقان ، ومررتُ بهما ، وذاهبان ، ونظرتُ إليهما) . وإلى
هذا أشارت بقولي : " وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما "
إلى آخره .

ثم نبهتُ على جواز عطف الفعل على الاسم ، وعطف الاسم على
الفعل ، إذا سهل تأويلهما بفعلين أو اسمين . فمن عطف الفعل
[على الاسم] (٣) قوله تعالى : * أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ
وَيَقْبِضْنَ * (٤) وقوله تعالى : * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأُثْرِينَ بِهِ نَقَعًا * (٥)
ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى : * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ

====
والبيت الشاهد في اللسان : (سهم) .
أولاد أحقب : حمر الوحش . السفا : شوك البهي . أنفاسها :
أنوفها . السهام : ربح حارة . ذوت : يسيست . التناهي : موضع
ينتهي إليه الماء . السبب : الذنب . الصيام : القائمة .

(١) في الأصل : (دنت عند) ، وهو تحريف .

(٢) انظر التذليل والتكميل : ٣٧٩/٤ وما بعدها .

(٣) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٧٥/أ) .

(٤) (٥) العباديات : ٣ - ٤ .

المَيْتَ مِنَ الْحَيِّ * (١) ، وقولُ الرَّاجِزِ : (٢)

يَا رَبِّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

ومثله قولُ الآخرِ : (٣)

بَاتَتْ يُعَشِّيهَا بِسَيْفٍ بِاتِرِ

يَقْصِدُ فِي أُسْوَاقِهَا وَجَائِرِ

وحسن ذلك سهولةُ تَأْوِيلِ المخالِفِ بموافقِ كَتَاوُلٍ * يَقْبِضَنَّ * بقايضاتٍ

، و * أَثَرْنَا * بالمُثْبِتِ ، و * مُخْرِجِ * ب (يُخْرِجِ) .

وَنَبَّهْتُ أَيْضاً عَلَى جَوَازِ عَطْفِ الْفِعْلِ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ ،

وَالْمَضَارِعِ عَلَى الْمَاضِي ، إِذَا كَانَ زَمَانُهُمَا وَاحِدًا ، نَحْوُ : * إِنْ شَاءَ جَعَلْ

لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا * (٤) و

* إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٥) .

(١) العاديات : ٣ - ٤ .

(٢) الأُنْعَامُ : ٩٥ .

(٣) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢٧٢/٣ ، والتذييل

والتكميل : ٣٨٢/٤ ، واللسان : (عهج ، درج) .

والبیت الشاهد في معاني القرآن للفراء : ٢١٤/١ ، وسر صناعة

الإعراب : ٦٤١/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٦٧/٢ .

العواهج : جمع عوهج ، وهي الطويلة العنق من الطِّبَاءِ .

ورج الصبي : مشى مشياً ضعيفاً .

(٤) البيتان بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢١٣/١ ، ١٩٨/٢ ،

وأمالي ابن الشجري : ١٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٧٢/٣ ،

وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ : ٣٠٢/٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٨٢/٤ ،

والمساعد : ٤٧٧/٢ ، والخزانة : ١٤٠/٥ .

(٥) الفرقان : ١٠ .

(٦) الشعراء : ٥٤ .

وجعل أبو علي^(١) الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار
والمجرور مخصوصاً بالضرورة، واستشهد بقول الأعشى^(٢) :
يَوْمًا تَرَاهَا كَثْبُهُ أُرْدِيَسَقِ الْ عَصَبِ وَيَوْمًا أَدِيْمُهَا نَغِيْلَا
وهو جائز في أفصح الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً
مجزوراً، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً
وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾^(٤) ،
وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سُدًّا ﴾^(٥) ،
وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(٦) .
فلو كان المعطوف فعلاً لم يَجُزِ الْفَصْلُ الْمَذْكُورُ بِوَجْهِ . فلو كان
اسماً مجزوراً أعيد معه الجار، نحو : (مُرْالآنَ بَزِيدٍ وَغَدًا بَعْمَرُ) ،
وإن لم يُعَدَّ وَجِبَ النَّصْبُ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ كقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ
وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٧) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، أي : ووهبنا

- (١) الإيضاح : ١٤٤ .
(٢) البيت في ديوانه : ٢٣٣ ، والإيضاح : ١٤٨ ، والخصائص : ٣٩٥ / ٢ ،
وضرائر الشعر : ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٣٨ / ٣ ، وشرح
عمدة الحفاظ : ٦٣٦ ، والتذليل : ٣٨٥ / ٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ،
والبحر المحيط : ٣٨٩ / ١ ، واللسان : (أدم) ، (نغل) ،
(خمس) .
العصب : ضرب من البرود . التغل : الفاسد .
(٣) البقرة : ٢٠١ .
(٤) النساء : ٥٨ .
(٥) يس : ٩ .
(٦) الطلاق : ١٢ .
(٧) هود : ٧١ ، والقراءة انظر السبعة : ٣٣٨ ، والكشف : ٥٣٤ / ١ ،
وحجة القراءات : ٣٤٦ ، وما بعدها .

لها من وراء إسحاق يعقوب^(١) . ويجوز جرُّ (يعقوب) بباء محذوفة ،
وهو أسهل من الجرِّ بمضاف محذوف بعد فصلٍ كقراءة مَنْ قرأ : " وَاللَّهُ
بُرِيدُ الْآخِرَةِ " ^(٢) ، أي : عَرْضِ الْآخِرَةِ .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣٨٥/٤ وما بعدها .

(٢) الأنفال : ٦٧ . وهي قراءة سُلَيْمَانَ بْنِ جَمَّازِ الْمَدَنِيِّ ، انظر

البحر : ٥١٨/٤

(ص) باب النداء

" المنادى منصوب لفظاً ، أو تقديراً ب (أنادي)
لازم الإضمار ، استغناءً بظهور معناه مع قصد
الإشياء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه
في القرب همزة ، وفي البعد حقيقة أو حكماً (يا) ،
أو (أيا) ، أو (هيا) ، أو (آ) ، أو (أي) .
ولا يلزم الحرف إلا (يا) مع الله ، والمستغاث ،
والمتعجب منه ، والمندوب . ويقال حذفه مع اسم
الإشارة ، واسم الجنين المبنى للنداء . وقد يحذف
المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا) . وإن
وليتها (ليت) ، أو (رُبَّ) ، أو (حبذا)
فهي للتنبيه لا للنداء .

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر ، والظرف ،
والحال . وقد يفصل حرف النداء بأمر .

(ش) المنادى مفعول في المعنى ، لأنه مدعو ، فيستحق النصب لفظاً إن كان
معرّباً قابلاً لحركة الإعراب ك (يا عبدالله) ، وتقديراً إن كان مبنيّاً
أو معرّباً غير قابل لحركة الإعراب ك (يا زيد)^(١) ، ويا رقاش ، ويا فتسى ،
ويا أخي .

وناصبه (أنادي) لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال
، وقصد الإشياء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه ، وكل
واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ولا سيما قصد الإشياء ،
فإن الاهتمام به في غاية من التوكادة ، لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم
مخيرٌ بأنه سيوقع نداءً ، والغرض علم السامع بأنه منسئٌ له ، والإضمار مُعينٌ

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣٩٠/٤ وما بعدها .

على ذلك ، فكان واجباً هذا مع كون الحرف كالعَوَضِ منه ، فلم يُجمع بينهما ، كما لم يُجمع بين العَوَضِ والمُعَوَّضِ منه . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ حُرُوفَ النَّدَاءِ عِوَضٌ مَحْضٌ ، رَدَّ عَلَيْهِ بِجَوَازِ حَذْفِهِ ، وَالْعَرَبُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ حَذْفِ الْعِوَضِ وَالْمَحْضِ وَالْمُعَوَّضِ مِنْهُ ، نَحْوُ (مَا) وَ (كَانَ) فِي (١) :

... أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

ونحو (ها) و (واو القَسَمِ فِي (هَا لِلَّهِ) .

(٢) وَكُونَ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد هو الصحيح ؛ لأن سيبويه

أخبر بذلك رواية عن العرب . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ (أَي) كالمهزة في الاختصاص بالقرب لم يعتد في ذلك إلا على رأيه ، والرواية لا تُعارض بالرأي ، وصاحب هذا الرأي هو المبرد ، وتبعه كثير من المتأخرين (٣) .

ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و (أي) بالمد إلا الكوفيون (٤) ،

رووها عن العرب الذين يثقون (٥) بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة .

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى خُفَّافِ بْنِ نُدْبَةَ وَالْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ . وَهُوَ فِي

زيادات ديوان العباس : ١٢٨ ، وسيبويه : ١٤٨/١ ، والخصائص

: ٣٨١/٢ ، والمنصف : ١١٦/٣ ، وأما لي ابن الشجري : ٣٤/١ ،

٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، والإنصاف : ٧١/١ ، وابن يعيش : ٩٩/٢ ،

١٣٢/٨ وشرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ ، والمغني : ٨٤،٥٤

٥٧٢ ، ٩١١ ، وشرح أبيات : ١٧٣/١ وانظر فهارسه ، والخزانة

٥١٣/٤

تلمسه : " أبا خراشة فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ " .

(٢) سيبويه : ٣٢٥/١

(٣) التذييل والتكميل : ٣٩٣/٤ ، والمساعد : ٤٨٢/٢ . وكلام المبرد

في المقتضب (٢٣٣/٤) موافق لكلام سيبويه .

ومن وافق المبرد الجزولي انظر شرح الجمل : ٨٢/٢

(٤) التذييل والتكميل : ٣٩٤/٤ ، والمساعد : ٤٨٢/٢ ، واللسان :

(آ) و (آ) حكاهما الأخفش أيضاً انظر شرح الجمل : ٨٢/٢

(٥) في الأصل : (يتقون) ، وهو تصحيف .

ولا يجوز حذف [حرف] (١) النداء إن كان المنادى (الله) أو ضميراً ،
أو مستغاثاً أو متعجباً منه ، أو مندوباً ، نحو : (يا الله) (٢) ، ويا إياك ،
ويا لزيد ، ويا للما ، ويا زيدا . فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف ،
إلا أن جازه يقلُّ مع اسم الإشارة واسم الجنس المني للنداء . ومن
شواهد الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرمة (٣) :

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ
أَرَادَ : بِمِثْلِكَ يَا هَذَا . وَمِثْلُهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ طَيْسٍ : (٤)

إِنَّ الْأَلُوَّ وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا أَعْتَصِمَ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخَذُ وَلَا
وَمِنْهُ قَوْلُهُ : (٥)

ذِي دَعَى اللَّوْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ اللَّوْمَ يُغْرِي الْكِرَامَ بِالْإِجْسَالِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ : (٦)

ذَا أَرْعَوَاءٌ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

(١) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٧٨/ب) .

(٢) في الأصل رُسِمَتْ : (يا لله) .

(٣) البيت في ديوانه : ١٥٩٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٢٩١/٣ وشواهد التوضيح : ٢١١ ، والتذييل

والتكميل : ٣٩٦/٤ ، و المغني : ٨٤٠ ، وشرح أبياته : ٣٥٢/٧ ،

والهمع : ١٧٤/١ .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٢٩٨ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٩٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٩٧/٤ ، والبحر

المحيط : ٢٩٠/١ ، ٤٨٦/٢ .

(٥) البيت نسبة المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٢٩٨ إلى رجل

من طيس ، وهو بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٦/٤ .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢٩٢/٣ ، والتذييل

والتكميل : ٣٩٦/٤ ، والمساعد : ٤٨٥/٢ ، والعيني : ٢٣٠/٤ .

ومنه قوله (١) :

لا يَغْرَنَكُمُ أَوْلَاءُ مِنَ الْقَسْوِ مِ جُنُوحٍ لِلسَّلَامِ فَهَوَ خِدَاعٌ
ومِنْ شَوَاهِدِ الحذفِ مع اسمِ الجِنْسِ المَبْنِيِّ لِلنِّدَاءِ قولُ النَّبِيِّ (٢) - صَلَّى اللهُ
عليه وسلَّم - : " أَشْتَدِي أَرْزَمَةً تَنْفَرِجِي " وقوله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم -
مُتَرَجِّمًا عَنْ (٣) موسى عليه السَّلَام (٤) : " ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ "
أراد : يا أَرْزَمَةُ ، ويا حَجَرٌ ، وكلاهما مِنْ أَفْصَحِ الكلامِ .
ومِنْ نِدَاءِ الصَّغِيرِ ما ذَكَرَ أَبُو عَبيدَةَ (٥) مِنْ أَنَّ الأَخَوَصَ البَرَّ بوعَبي
وَقَدَّعَ مع أبيه على مُعاويةَ - رحمه اللهُ - فخطَبَ ، فوثبَ أبوه ليخطبَ ،
فَكَفَّهُ ، وقال : " يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ " (٦) ، وأُنشِدَ أبو زيد (٧) :

-
- (١) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٤٨٦/٢ ، والتذبيبي -
والتكميل : ٣٩٦/٤ .
(٢) سَرَدَهُ الذَّهَبِيُّ في ميزان الاعتدال : ٥٣٩/١ ، وهوفي الجامع
الصغير : ٤٢/١ ، وكنز العمال : ٢٧٤/٣ .
(٣) في الأصل : (مترجماً على) ، وهو تصحيف وتحريف .
(٤) أخرجه البخاري في باب " من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل " من
كتاب " الغسل " ٧٨/١ برواية " ثَوْبِي يا حَجَرٌ " وعليها يفوت
الاستشهاد . وأخرجه برواية الشرح في باب " حدثني إسحاق بن
نصر " من كتاب " الأنبياء " : ١٩٠/٤ ، ومسلم في باب " جواز
الاعتسال عرياناً في الخلوة " من كتاب " الحيض " : ٢٦٧/١ ،
وفي باب " من فضائل موسى " من كتاب " الفضائل " : ١٨٤١/٤ .
(٥) الهمع : ١٧٤/١ ، والخزانة : ٢٩٠/٢ .
(٦) في الأصل : (كفيت) ، وهو تحريف والتصويب مما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف : ٣٩٥/٤ .
(٧) البيتان لسالم بن دارة . وهما في النوادر : ٤٥٥ ، وسر صناعة
الإعراب : ٣٥٩/١ ، وأمالى ابن السجري : ٧٩/٢ ، والإنصاف :
٣٢٥/١ ، وابن يعيش : ١٢٧/١ والمقرب : ١٧٦/١ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٣٠٢ ، والتذبيبي والتكميل : ٣٩٥/٤ ، ٣٩٦ ،
والخزانة : ١٣٩/٢ .

يَا أَبَجْرَيْنَ أَبَجْرِي يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا

فقول الأحوص : " يَا إِيَّاكَ " جارٍ على القياس ؛ لأنَّ المنادى مفعولٌ محذوفُ
العاملِ ، وما كان كذلك وجيَّ به ضميراً وجب أن يكون أحدَ الضمائرِ الموضوعة
للنصب كقوله تعالى : ﴿ يَا إِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ * (١) / وكقول الشاعر (٢) :

إِيَّاكَ خَلَّتْ لِي رِدَاءٌ فَكُنْتُ لَهُمْ عَلِيٌّ فِيمَا أَرَادُوا بِي مِنَ الضَّرْرِ

وأما (يَا أَنْتَ) فشاؤٌ ؛ لأنَّ الموضعَ موضعَ نصبٍ ، و (أَنْتَ) ضميرُ رفعٍ ،
فحَقُّه ألاَّ يجوزَ كما لا يجوزُ في (إِيَّاكَ وَالْأُسْدَ) : (أَنْتَ وَالْأُسْدَ) ،

لكنَّ العربَ قد تجعلُ بعضَ الضمائرِ نائباً عن غيره كقولهم : (رَأَيْتُكَ
أَنْتَ) بمعنى : رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ ، فناب ضميرُ الرفعِ عن ضميرِ النصبِ . وعكسه
قراءةُ الحسنِ البصريِّ - رضي الله عنه - : " إِيَّاكَ يَعْْبُدُ " (٣) بنيابسة

ضميرِ النصبِ عن ضميرِ الرفعِ . فكذلك قالوا : (يَا أَنْتَ) ، والأصل :

يَا إِيَّاكَ ، لما ذكرتُ لك ؛ ولأنَّ الموضعَ موضعَ اطَّردَ في الواقعِ فيه - إذا
كان مفرداً معرفةً - كونه على صورة مرفوعٍ ، فحسُن أن يخلُفه ضميرُ الرفعِ
كما حسُن أن يكون تابعه مرفوعاً . وكان حقُّ المنادى أن يُمنَعَ حذفُه ؛
لأنَّ عامله قد حُذِفَ لُزوماً ، فأشبهه الأشياءُ التي حُذِفَ عاملُها ، وصارت
هي بدلاً من اللَّفظِ ك (إِيَّاكَ) في التَّحذِيرِ ، وك (سَقِيًّا لَهُ) في الدُّعَاءِ ،
إلاَّ أنَّ العربَ أجازت حذفَ المنادى ، والتزمت في حذفه بقاء (يَا) دليلاً
عليه وكونَ ما بعده امرأً أو دُعاءً ؛ لأنَّ الأَمْرَ والدَّاعِيَ مُحْتَاجانِ إلى
توكيدِ اسمِ المأمورِ والمدعويِّ بتقديمه على الأمرِ والدُّعاءِ ، فاستعمل الدُّعاءُ

(١) البقرة : ٤٠ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٥ / ٤ .

(٣) الفاتحة : ٥ . وللقراءة انظر المختصر : ١ ، والبحر المحيط :

١ / ٢٣ . وفي الأصل : (تعبد) ، وهو تصحيف .

قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف ، وبقيت
 (يا) ، فحسُن حذفه لذلك . فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى :
 * يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ * (١) ، و * يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا
 نِعْمَتِي * (٢) ، و * يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ * (٣) ، و * يَا بُنَيَّ
 أَزْكَبَ مَعَنَا * (٤) ، و * يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ * (٥) . ومن ثبوته
 قبل الدعاء : * يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ * (٦) ، و * يَا أَبَانَا
 اسْتَغْفِرْ لَنَا * (٧) و * يَا مَالِكُ لِمَقْضِي عَلَيْنَا رَبِّكَ * (٨) ومنه قول
 الراجز : (٩)

يَا رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ مَغْفِرَةً
 تَمْحُو خَطَايَايَ وَأُكْفِيَ الْمَعْدِرَةَ

ومن حذفه قبل الأمر قوله تعالى في قراءة الكسائي : * أَلَا يَا أَسْجُدُوا * (١٠)
 أراد : أَلَا يا هؤلاء أسجدوا . ومن حذفه قبل الدعاء قول الشاعر : (١١)
 يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

-
- (١) البقرة : ٣٥ .
 (٢) البقرة : ٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢ .
 (٣) الأعراف : ٣١ .
 (٤) هود : ٤٢ .
 (٥) مريم : ١٢ .
 (٦) الأعراف : ١٣٤ .
 (٧) يوسف : ٩٧ .
 (٨) الزخرف : ٧٧ .
 (٩) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٩/٤ .
 (١٠) النمل : ٢٥ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٨٠ ، والكشف : ١٥٧ .
 وما بعدها ، وحجة القراءات : ٥٢٦ وما بعدها .
 (١١) تقدم ص : ٢٠٠ ، ٢٦٦ .

ومثله (١) :

أَلَا يَا مُسْلِمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْيَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَاتِكَ الْقَطْرُ

ومثله (٢) :

أَلَمْ تَعَلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْتَسِي كَرِيمٌ عَلَى حَبِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

وَأَنْتِي لَا أَخْزِي إِذَا قِيلَ مُطْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ

وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (يَا لَيْتَ ، وَيَا رَبَّ ، وَيَا حَبْدَا) ؛ لِأَنَّ مُوَلِّيَّ

(يَا) أَحَدُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ قَدْ يَكُونُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَكُونُ مَعَهُ مَنَادِي ثَابِتٌ وَلَا

مُحذوفٌ كَقَوْلِ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ

نَسِيًّا مَنْسِيًّا ؛ (٣) ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُوزَ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مَوْضِعَ

الدُّعَاءِ الْحَذْفِ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ الثُّبُوتُ كَحَذْفِ الْمَنَادِي قَبْلَ الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ ،

فَإِنَّهُ جَازٍ لِكثْرَةِ ثُبُوتِهِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْكَلِمِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنَّ ثُبُوتَ الْمَنَادِي

فِيهِ غَيْرُ مَعْهُودٍ ، فَالدُّعَاءُ الْحَذْفِ فِيهِ مُرَدُّ ، وَلَكِنْ (يَا) فِيهِ لِمُجَرَّدِ

التَّنْبِيهِ وَالِاسْتِفْتَا حِ مِثْلُ (أَلَا) ، وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا تَوْكِيدًا فِي نَسَاءٍ

وغيرِ نَسَاءٍ ، فَاجْتَمَعَا فِي الدُّعَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلَا يَا أَبْنَ الَّذِينَ فَتَوَّأُوا وَيَادُوا أَمَا وَاللَّهِ مَا ذَهَبُوا لِتَبَقُّسِ

(١) البيت لذي الرِّمَّة . وهو في ديوانه : ٥٥٩/١ ، والصاحبي : ٣٨٦ ،

والصخايع : ٢٧٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٥١/٢ ، وحجة

القرآت : ٥٢٦ ، وشواهد التوضيح : ٦ ، وشرح عدة الحافظ :

١٩٩ ، والتذليل والتكميل : ٣٩٩/٤ ، والبحر المحيط : ٢٤/١ ،

٦٩/٧ ، والمغني : ٣٢٠ ، وشرح أبياته : ٣٨٥/٤ ، والهمع

: ١١١/١ ، واللسان (يا) وفي الديوان زيادة تخريج .

الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً .

(٢) تقدماً ص

(٣) مريم : ٢٣ .

(٤) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد

: ٤٨٧/٢ .

واجتماعهما في غير نداء كقول الآخر (١) :

أَلَا يَأْتِيَتْ أَيَّامًا تَوَلَّسْتُ يَكُونُ إِلَى إِعَادَتِهَا سَبِيلُ

وقد يعمل عاملُ المنادى في مصدر كقول الشاعر (٢) :

يَا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبِّ هَائِمٍ دَيْفٍ مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلَّا مَاتَ أَوْ كَرِبَا

وفي ظرف كقوله (٣) :

يَا دَارُ بَيْنَ النَّقَا وَالْحَزَنِ مَا صَنَعْتَ يَدُ النَّوَى بِاللُّهُ لِي كَانُوا أَهْلِيكَ

وفي حال كقوله (٥) :

يَا أَيُّهَا الرَّبِيعُ مَيْكِيًّا يَسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَدَلْتَ لِعَنٍ وَافَاكَ أَفْرَاحَا

وقد يفصل بأمر المنادى بينه وبين حرف النداء كقول جدابة بنت خالد

النَّخَعِيَّةِ تُخَاطِبُ أُمَّتَهَا لَطِيفَةً (٦) :

أَلَا يَا فَاؤُكَ شَوْالًا لَطِيفَا وَأَنْذِرِي الدَّمْعَ تَسْكَابًا وَكَيْفَا

أرادت : يا لطيفة ، فرحمت ، وفصلت بفعل الأمر .

(١) البيت بدون نسبة في مصدري البيت السابق .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد :

٤٨٧/٢ وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٣/١ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد :

٤٨٨/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٣ .

(٤) في الأصل : (أهليكا) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠١/٤ ، والمساعد :

٤٨٨/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ .

(٦) البيت في التذييل والتكميل : ٤٠٣/٤ ، والمساعد : ٤٨٨/٢ ،

تعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٤/١ .

الوكيف : سيلان الدمع .

جدابه : كذا في الأصل وفيما حكاه أبو حيان من كلامه . ولعل

الصواب : جدابة بالياء .

(ص) "بَيْتِي" (١) المنادى لفظاً ، أو تقديراً ، على ما كان
يُرْفَعُ بِهِ لَوْلَمْ يُنَادَ ، إِنْ كَانَ ذَا تَعْرِيفٍ مُسْتَدَامٍ ،
أَوْ حَادِثٍ بِقَصْدٍ وَإِقْبَالٍ غَيْرِ مُجْرورٍ بِاللَّامِ ، وَلَا عَامِلٍ
فِيهَا بَعْدَهُ ، وَلَا مُكَمَّلٍ قَبْلَ النَّدَاءِ بِعَطْفِ نَسَقٍ .
ويجوز نصبُ ما وُصِفَ مِنْ مَعْرِفٍ بِقَصْدٍ وَإِقْبَالٍ . وَلَا يَجُوزُ
ضَمُّ المضافِ الصَّالِحِ لِلْألفِ وَاللَّامِ ، خِلَافًا لِشُعَلْبِ .
وليس المبنِيُّ لِلنَّدَاءِ مِنْوَعُ النَّعْتِ ، خِلَافًا لِلْأَصْمَعِيِّ .
ويجوز فَتْحُ ذِي الضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ إِتْبَاعًا ، إِنْ كَانَ
عَلَمًا ، وَوُصِفَ بِ (ابْنِ) مَتَّصِلٍ مضافٍ إِلَى عِلْمٍ ، لَا إِنْ
وُصِفَ بغيره ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَرُبَّمَا ضَمَّ الـ (ابْنُ)
إِتْبَاعًا . ويلحق بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ : (يَا فُلانَ
ابْنَ فُلانٍ) و (يَا ضُلَّ بْنَ ضُلٍّ) و (يَا سَيِّدَ بْنَ
سَيِّدٍ) . وَمُجَوِّزُ فَتْحِ ذِي الضَّمَّةِ فِي النَّدَاءِ مُوجِبٌ
فِي غَيْرِهِ / حَذْفُ تَنْوِينِهِ لَفْظًا ، وَأَلْفِ (ابْنِ)
فِي الْحَالِينِ خَطًّا وَإِنْ تَوَنَّنَ فَلِلضَّرُورَةِ . وَلَيْسَ مُرَكَّبًا
فِيكونُ ك (مرء) فِي إِتْبَاعِ ما قَبْلَ السَّاكنِ ما بَعْدَهُ ،
خِلَافًا لِلْفارِسِيِّ . وَالوصفُ بِ (ابْنَةِ) كَالوصفِ بِ (ابْنِ)
وَفِي الوصفِ بِ (بِنْتِ) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَجِهَانٌ .
وَيُحذَفُ تَنْوِينُ المَنْقُوصِ المُعَيَّنِ بِالنَّدَاءِ ، وَتَثْبُتُ
بِأَوِّهِ عِنْدَ الخَلِيلِ ، لَا عِنْدَ يُونُسَ . فَإِنْ كَانَ ذَا أَصْلِ
وَاحِدٍ ثَبَتَتِ الياءُ بِإِجْماعٍ . وَيُتْرَكُ مضمومًا أَوْ يُنصَبُ
ماتونًا اضطرارًا مِنْ مَنادَى مضمومٍ .

(١) فِي الأَصْلِ : (بِنِي النادى) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(ش) المنادى [على ضربين] (١) مُعْرَبٌ وَمِئَنِي . فالْمُعْرَبُ المجرورُ بِرِيسْلَامِ
الاستغاثة ، نَحْوُ : (يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ) ، أَوْ بِلَامِ التَّعْجُبِ ، نَحْوُ : " يَا لَلْمَاءِ
، وَيَا لَلدَّوَاهِي " ، وَالنَّكْرَةُ المَحْضَةُ ، نَحْوُ : (٢)

أَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضَتْ فَبَلَّغَنِي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ الْأَتْلَاقِيَا

وَالعَامِلُ فِيمَا بَعْدَهُ بِإِضَافَةٍ وَغَيْرِ إِضَافَةٍ ، نَحْوُ : (يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ،
وَيَا رَوْفًا بِالْعِبَادِ ، وَيَا عَظِيمًا فَضْلُهُ ، وَيَا عَشْرِينَ رَجُلًا) .

وَالْمُكْمَلُ قَبْلَ النَّدَاءِ بِالعَطْفِ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدًا وَعَمْرًا) فِي الْمُسَمَّى
بِهِمَا (٣) .

وَالعِئَنِيُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مِئَنِيُّ بِنَاءٍ مُتَجَدِّدًا بِسَبَبِ النَّدَاءِ . وَمِئَنِيُّ
بِنَاءٍ غَيْرِ مُتَجَدِّدٍ بِسَبَبِ النَّدَاءِ .

فَالأَوَّلُ : مِئَنِيُّ عَلَى ضَمَّةٍ مَلْفُوظٍ بِهَا ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ)

، وَمَقْدَّرَةٌ ، نَحْوُ : (يَا مَوْلَى) (٤) ، وَيَاهَادِي ، وَيَا رَبِّي) ، وَعَلَى أَلْفٍ ،

نَحْوُ : (يَا زَيْدَانِ) ، وَعَلَى وَاوٍ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُونَ) .

وَالثَّانِي : مِئَنِيُّ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى ضَمَّةٍ ، وَفِي اللَّفْظِ عَلَى مَا كَانَ مِئَنِيًّا

عَلَيْهِ قَبْلَ النَّدَاءِ ، نَحْوُ : (يَا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَيَا سَيْبُوهِ ، وَيَا رِقَاشِ ، وَيَا خَمْسَةَ عَشَرَ ،

وَيَا بَرَقَ نَحْرُهُ) .

وهذه الأنواع كلها داخلة في قولي : " يُئِنِّي المنادى لفظًا

أو تقديرًا على ما كان يُرْفَعُ بِهِ " .

(١) تكملة مآخاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٨١/أ) .

(٢) البيت لعبد يغوث الحارثي . وهو في سيبويه : ٣١٢/١ ،

والمقتضب : ٢٠٤/٤ ، والجمل : ١٤٨ ، والأصول : ٣٣١/١ ،

٣٦٩ ، والتبصرة : ٣٣٩/١ ، وابن يعيش : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ،

١٢٩ ، والتذليل والتكميل : ٤٠٧/٤ ، ٤١١ ، والساعد : ٤٤٩٠/٢ ،

والخزانة : ١٩٤/٢ ، واللسان : (عرض) ، والمفصليات : ١٥٦ ،

والأغاني : ٣٢٣/١٦ .

(٣) (بهما) : في الأصل غير واضحة .

(٤) في الأصل : (هو لا) ، وهو تحريف .

أما دخول ما تجدد بناؤه بسبب النداء فظاهر . وأما دخول ما سبق بناؤه ، فلأنَّ (هو لاء ، وسيبويه ، ووقاش ، وبق نحره) قد كانت قبل النداء تقع في موضع الرفع ، فتنوي ضمة الإعراب في موضعها ، وتجدد لها في النداء تقديراً ضمة البناء ، ويدل على ذلك رفع تابعها ، نحو : (يا هو لاء الرجال ، ويا وقاش الحسنه) .

ونبهت بقولي : * على ما كان يرفع به لولم يناد * على نحو :

(يامكرمان) (٢) مما لا استعمال له في غير النداء .

ثم بينت أنَّ من شرط النداء المستحق للبناء (٣) كون المنادى

غير مجرور بلام الجر ، وكونه غير عامل فيما بعده ، ولا مكمل قبل النداء يعطف نسق . فخرج باستثناء المجرور باللام المستغاث ، نحو : (يا لله

للمسلمين) ، والتعجب منه ، نحو : (يا للغير) ، ويا للآيات) ،

وباستثناء العامل فيما بعده المضاف ، نحو : (يا ذا الجلال والإكرام) ،

والشبيه به ، نحو : (يا عظيماً فضله ، ويا لطيفاً بالعباد ، ويا عشرين

رجلاً) ، وباستثناء المكمل قبل النداء يعطف نسق ، نحو : (يا زيدا

وعمرأ) في المسنن بهما .

وآدعى الميرد (٤) أن تعريف (يا زيد) متجدد بالنداء بعد

إزالة تعريف العليمية ؛ لئلا يجمع بين تعريفين .

والصحيح أن تعريف العليمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم

الإشارة والموصول في (يا) (٥) ، ويا هذا ، ويا من حضر) ؛ ولأنَّ النداء

(١) في الأصل : (بني) ، وهو تحريف . والتصويب من التسهيل .

(٢) مكرمان : شديد السخاء .

(٣) في الأصل : (بالبناء) وهو تحريف .

(٤) المقتضب : ٢٠٥ / ٤ .

(٥) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٨١ / ب) .

لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكداً للآخر ومسوقاً لزيادة الوضوح ، كما تُساق الصفة لذلك ، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في (علامة ، ودوّاري) . (١)

ويجوز في المفرد المَعْرَب بالقصد والإقبال إجراؤه مُجرى العَلَم

المفرد في البناء ، وإجراؤه مُجرى النكرة في النصب .

قال الفراء (٢) : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤثر العرب

نصبها ، يقولون : (يا رجلاً كريماً أُقيل) ، فإذا أُفردوا رفعوا أكثر ممّا ينصبون .

قلتُ : ويؤيد قول الفراء ما روي من قول (٣) النبي - صلّى الله

عليه وسلّم - في سجوده (٤) : " يا عظيمًا برّجى لكلّ عظيمٍ " .

وأجاز ثعلب (٥) - رحمه الله - أن يُضمّ (٦) المضاف ، إذا كان

صاحباً للألف واللام ، نحو : (يا حسنُ الوجه) ، لأنّ إضافته فسي

نّية الانفصال . وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء (٧) عن بعض العرب :

" يا مهتمُّم (٨) يا أمرنا لا تهتمّم " بضمّ الميم مع مشابهته المضاف لتعلّق

(يا أمرنا) به .

(١) الدوّاري : الدهر الدائر بالإنسان .

(٢) معاني القرآن : ٣٧٥ / ٢ .

(٣) في الأصل : (قبل) ، وهو تحريف .

(٤) لم أقف عليه برواية النصب في كتب الحديث التي بين يدي . وهو

برواية : " يا عظيمٌ . . . " في مجمع الزوائد : ١٢٨ / ٢ ، وكنز العمال

: ٤٦٦ / ٧ . وعليها يفوت الاستشهاد . وانظر التذليل والتكميل :

٤١٠ / ٤ وما بعدها .

(٥) التذليل والتكميل : ٤١٤ / ٤ .

(٦) في الأصل : (يضم) ، وهو تحريف .

(٧) معاني القرآن : ٣٧٦ / ٢ .

(٨) في الأصل : (مهيم) ، وهو تحريف . والتصويب ما حكاه أبوحيان

من كلام المصنف .

(١)
وتخرجهُ هذا عندي بأن يُجعل (بأمرنا) مُتعلِّقاً بـ (لا [تهتم])
؛ لأنَّ بناءَ المنادى ناشئٌ عن شَبَهه بالضَّمير ، والمضافُ عادِمُ الشَّبهِ بالضَّمير ،
وإنَّ كان مجازي الإضافة .

ومنع الأَصمعيُّ (٢) نَعَتَ المَبْنِيِّ للنداء ؛ لأنَّه شَبَهه بالضَّمير ،
والمضمر لا يُنعت . وما ذهب إليه مردودٌ بالسَّماع والقياس . أمَّا السَّماعُ
فشهرتهُ مُغنيةٌ عن استشهاد . وأمَّا القياسُ فلأنَّ مُشابهةَ المنادى للضمير
عارضةٌ ، فمقتضى الدليل الأُّ تَعْتَبَرُ مطلقاً ، كما لم تُعْتَبَرُ مُشابهةُ المصدرِ لفعل
الأمر في نحو : (ضرباً زيداً) / ، لكنَّ العربَ اعتبرتْ مُشابهةَ
المنادى للضمير في البناءِ استحساناً ، فلم تَزِدْ (٣) على ذلك ، كما أنَّ
(فَعَالٍ) العَلَمَ كَمَا بُنِيَ حَمَلًا على (فَعَالٍ) المأمورِ به لم يَزِدْ (٤) على
بناؤه شيءٌ مِنْ أحوال ما حُمِلَ عليه ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ .

ويجوز في المنعوت بـ (ابن) مِنْ نحو : (يا زيدُ بنَ عمرو) الضَّمُّ
استصحاباً لحاله قَبْلَ النِّعْتِ ، والفتحُ إعراباً ، نحو : (يا زيدَ بنَ عمرو) .
فلو فُصِّلَ (ابنُ) مِنَ المنعوتِ تَعَيَّنَ الضَّمُّ ، نحو : (يا زيدُ الفاضلُ ابنُ
عمرو) . وكذا يَتَعَيَّنُ الضَّمُّ إِنْ فُقِدَتِ عِلْمِيَّةُ المنعوتِ ، نحو : (يا غلامُ
ابنِ زَيْدٍ) ، أو عِلْمِيَّةُ المضافِ إليه ، نحو : (يا زيدُ ابنَ أَخِينَا) ، أو
عِلْمِيَّتُهُمَا ، نحو : (يا غلامُ ابنِ أَخِينَا) . فلو لم تكن ضَمَّةُ المنادى ظاهرةً

(١) تكملة مَّا حكاه أبو حنَّان من كلام المصنف .

(٢) الأُصول : ٣٧١/١ ، وانظر التذليل والتكميل : ٤١٤/٤ وما

بعدها ، والمساعد : ٤٩٣/٢ وما بعدها .

(٣) في الأُصل : (يرد) ، وهو تصحيف ، والتصويب مَّا حكاه أبو حنَّان
من كلام المصنف .

لم ينوَّ تيدلُّها بفتحة؛ إذ لا فائدة في ذلك . وقد أجاز الفراء^(١) في
(عيسى) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾^(٢) تَقْدِيرَ الضَّمَّةِ
وَالفَتْحَةِ .

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ^(٣) فَتَحَ الْمَنْعُوتَ بِمَنْصُوبٍ غَيْرِ (ابن) ، نَحْوُ :
(يَا زَيْدَ الْكَرِيمِ) ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

فَمَا كَعَبُ بَيْنُ مَآءَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَسَّادِ
عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ بَفَتْحِ رَاءِ (عمر) .

وخرَّج ذلك مَنْ انتَصَرَ لِلْبَصْرِيِّينَ^(٥) بِأَنَّ قَالَ : أَرَادَ يَا عَمْرًا ،
فَحَذَفَ الْأَلِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَبَقِيَ الرَّاءُ مُفْتُوحَةً . وَهَذَا الْاِنتِصَارُ^(٦)

(١) معاني القرآن : ٣٢٦/١ .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) التذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، وأوضح المسالك : ٨٠/٣ وما

بعدها ، والمساعد : ٤٩٥/٢ وما بعدها ، والجمع : ١٧٦/١ .

(٤) البيت لجبرير . وهو في ديوانه : ١٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩١ ،

وشواهد التوضيح : ١٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، والمساعد

: ٤٩٥/٢ وأوضح المسالك : ٨٠/٣ ، والجمع : ١٧٦/١ .

وهو برواية " يا عُمَرُ " في المقتضب : ٢٠٨/٤ ، والأصول : ٣٦٩/١ ،

والجمل : ١٥٤ ، وجمل الجرجاني : ٢١ ، والتبصرة : ٣٤٠/١ ،

وأمالى ابن الشجري : ٣٠٧/١ ، والمغني : ٢٨ ، وشرح أبياتة :

٦٣/١ ، والمساعد : ٤٩٣/٢ ، ٥١٢ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

كعب بن مامة الإياديّ من اشتهر بالجوود عند العرب ، وكذا ابن

سُعدى ، وهو أوس بن حارثة بن لأم الطائيّ ، وسُعدى أمّه .

(٥) التذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، والمساعد : ٤٩٦/٢ .

(٦) في الأصل : (الاختصار) ، وهو تحريف .

لا يثبت (١) على مذهب سيبويه ، لأنه لم يذكر زيادة الألف في آخر
المنادى في غير نُدْبَةٍ ، أو تعجُّب ، أو استغاثة ، والثلاثة منتفية من هذا
البيت . وأجاز غير سيبويه (٢) زيادة الألف في آخر كلِّ منادى لمعدِّ
الصَّوت .

ويجزي مَجْرَى (يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) في جواز (٣) فتح المنعوت
(يا فُلانَ بْنَ فُلانٍ) و (يا ضُلَّ بْنَ ضُلِّ) (٤) و (يا فاضِلَ بْنَ فاضِلٍ) ،
وما أشبهه مِنَ المدح أَنْ يُتَّبَعَ بالفتح . فَإِنْ أُدْخِلَتِ الألفُ والألَّامُ في
الثاني جاز الوجهان . وسببُ هذا الفتحِ كثرةُ الاستعمال ، فجاز في
(يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) ، وامتنع في (يا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا) ، ولزم في نحو :
(يا فاضِلَ بْنَ فاضِلٍ) ، جعلوا (٥) الموصوف والصفة كالشيء الواحد فيما
كثُر استعماله ، فأتبعوا الأوَّل الثاني ، كما فعلوا في (أَمْرِي) .
وقد روى الأَخْفَشُ (٦) عن بعض العرب ضمَّ نونِ ال (ابنِ) إتياعاً
لضمِّ المنعوت ، وهو نظيرُ قراءة مَنْ قرأ : " الحَمْدُ لِلَّهِ " (٧) بضمِّ اللام ،
بل ضمَّ النونَ أسهلَّ بكثيرٍ ، وكما كان وقوعُ (ابنِ) في النداءِ بينَ
علمين على الوجه المذكور سبباً للتخفيف بتبديل الصَّوْتِ فتحةً جعل في
غير النداءِ سبباً للتخفيف بحذف تنوينِ المنعوتِ ، إلاَّ أَنَّ النداءَ (٨) وجَّه

(١) في الأصل : (يثبت) ، وهو تصحيف .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٤٧ .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه أبو حيان من كلام المصنف . ولعل الصَّواب

: (في لزوم . .) ، ليصح الكلام بعده .

(٤) ضل بن ضل : منهمك في الضلال .

(٥) في الأصل : (جعل) ، وهو تحريف لقوله بعد ذلك : (فأتبعوا . .

فعلوا) .

(٦) التذييل والتكميل : ٤١٩/٤ ، والمساعد : ٤٩٧/٢ ، والهمع : ١٧٦/١ .

(٧) الفاتحة : ٢٠ . وهي قراءة إبراهيم بن أبي عجلة . البحر المحيط : ١٨/١ .

وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١ وما بعدها .

(٨) في الأصل : (لأنَّ البناء) وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (١٨٢/٤) .

واحدٌ وغيرُ النَّداءِ وجوهٌ كثيرةٌ ، فكان غيرُ النَّداءِ أَحْوَجَ إلى التَّخْفِيفِ ، فُجِعِلَ تخْفِيفُهُ واجباً ، وتخفيفُ النَّداءِ واجباً . واستوى النَّداءُ وغيرُ النَّداءِ في التزام حذفِ ألفِ (ابن) خَطّاً .

وقد يُنَوَّنُ المنعوتُ بـ (ابن) في غيرِ النَّداءِ اضطراراً كقول الأَعْلَبِ

(١)
العَجَلِيّ :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ شَعْلَبَةَ
قَبَاءُ ذَاتُ سُرْرَةٍ مُقَعَّبَةٌ
مَمْكُورَةٌ الْأَعْلَى رِدَاحُ الْحَجَبَةِ
كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ

وزعم الفارسي (٢) أنَّ نحوَ : (زيدٌ بنُ عمرو) عندَ قَصْدِ النَّعْتِ في غيرِ النَّداءِ مركَّبٌ ، وأنَّ حركةَ المنعوتِ حركةٌ إِتِّبَاعٌ كحركةِ ميمِ (مرء) على لغة (٣)

- (١) الأبيات في ديوانه : ١٤٨/٤ ، والتذليل والتكميل : ٤٢١/٤ ،
وشرح أبيات المغني : ٣٦٦/٧ .
والبيت الشاهد في سيبويه : ١٤٨/٢ ، والمقتضب : ٣١٣/٢ ،
والخصائص : ٤٩١/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٨٢/١ ،
والمغني : ٨٤٤ ، والخزانة : ٢٣٦/٢ .
وهو مع الأخير في ابن يعيش : ٦/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٣٠٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٨٥ .
القباء : الضامرة البطن الدقيقة الخصر . المقعبه : الداخلة
في البطن ، وما حولها عالٍ .
المكمورة : المطوية الخلق . والمراد بالأعلى : البطن والخصر .
الرداح : الثقيلة الأوراك . الحجبة : رأس الورك .
(٢) شرح اللع : ٥٠٧/٢ .
(٣) في اللسان (مرأ) عن السُّكْرِيِّ أنَّها لغة هذيل .

مَنْ قَالَ : (هَذَا مُرٌّ ، ورَأَيْتُ مَرًّا ، ومررتُ بِمِرٍّ) . وليس ما رآه في هذا صحيحاً للإجماع على فتح المجرور الذي (١) لا ينصرف ، نحو : (صَلَّى اللهُ عَلَى يَوْسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ) . ذكر هذا ابنُ بَرَهَانَ رحمه الله . (٢)

وإذا كان المنعوتُ مؤنَّثاً عَلَمًا ك (هِنْد) في لغة مَنْ صَرَفَ (٣)

وَنَعَتْ بِ (ابْنَةِ) مضافاً إِلَى عِلْمٍ ، فُحِّكُمُ فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِ النَّدَاءِ حُكْمُ (زَيْدٍ) مَنعُوتًا بِ (ابْنِ) مضافاً إِلَى عِلْمٍ .

و [نِي] غير المنادى المنعوت ب (بنت) وَجْهَانِ ، رواهما

سَيَبُوه (٤) عن العرب الذين يَصْرِفُونَ (هِنْدًا) ونحوه ، فيقولون :

(هَذِهِ هِنْدُ بِنْتِ عَاصِمٍ) . وكلُّ هَذَا مُشَارٌ إِلَيْهِ فِي الْأَصْلِ .

وإذا نُودِيَ نَحْوُ : (قَاضِيٍّ) وَقُصِدَ تَعْيِينُهُ ، حُذِفَ تَنْوِينُهُ ، وَأُشْبِتَ

يَاوُءُهُ ، نَقِيلُ : (يَا قَاضِي) . ويجوز حذف الياء والتنوين معاً ، فيقال :

(يَا قَاضِي) ، كما قيل مع الألف واللام في غير النداء : (جَاءَ الْقَاضِي) ،

وجاء القاضي) ، والأوَّلُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَالثَّانِي مَذْهَبُ يُونُسَ ، وَقَوَى سَيَبُوه مَذْهَبَ يُونُسَ (٦) .

وإن كان المنقوصُ ذَا أُصْلٍ وَاحِدٍ كاسمِ فاعِلٍ (أَرَى) رُدَّتِ الْيَاءُ

بِإِجْمَاعٍ ، فيقال : (يَا مَرِي) ، ولا يُقال : يَا مَرٍ .

وإذا اضطرَّ شاعِرٌ إِلَى تَنْوِينِ الْمَنَادَى الْمَضْمُونِ ، جازبِقَاءُ الضَّمَّةِ ، وهو

الأكثرُ ، وجاز نَصْبُهُ وهو الأقيسُ ، لأنَّ الْبِنَاءَ اسْتَحِقَّ بِشَبِّهِ الْمَضْمَرِ ، وقد

(١) في الأصل : (والذي) بإقحام الواو .

(٢) شرح اللع : ٥٠٧/٢ وما بعدها .

(٣) اللسان : (هند) . وحكى ابن كيسان في هذه المسألة خلافاً

انظر التذييل والتكميل : ٤٢٣/٤ ، والمساعد : ٥٠٠/٢ .

(٤) تكلمة سما حكاها ناظر الجيش من كلامه (٤/١٨٢ ب) .

(٥) سيبويه : ١٤٨/٢ .

(٦) سيبويه : ٥٨/٢ وما بعدها .

ضَعَفَ بالتَّنْوِينِ ، لِأَنَّ الْمَضْرَرَ لَا يُنَوَّنُ ، وَلَكِنَّهُ عَارِضٌ لِلضَّرُورَةِ ، فَجَازَ أَلَّا يُعْتَدَّ

• به

وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ (١) أَنَّ بَقَاءَ الضَّمِّ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى التَّنْوِينِ اخْتِيَارٌ

الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوهُ • وَأَبُو عَمْرٍو وَيُونُسُ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو الْجَرَمِيُّ يَخْتَارُونَ النَّصْبَ .

وَمَا / حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ حَكَاهُ الْمَبْرَدُ (٢) أَيْضًا ، وَزَادَ الْمَازِنِيُّ لِمِثْلِ الْخَلِيلِ ٢٠٢/أ

وسيبويه •

قُلْتُ : وَعِنْدِي أَنَّ بَقَاءَ الضَّمِّ رَاجِحٌ فِي الْعَلَمِ ، وَالنَّصْبَ رَاجِحٌ فِي

النَّكْرَةِ الْمَعْنِيَّةِ (٣) ، لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْمَضْرُوعِ أَوْ أَوْجَعُ . وَمِنْ شَوَاهِدِ الْبِنَاءِ

عَلَى الضَّمِّ قَوْلُ الْأَخْوَصِيِّ (٤) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَكَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامِ

وَمِنْهَا مَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ لَبِيدٍ : (٥)

(١) الْأُصُولُ : ٣٣٦/١ وَمَابَعْدَهَا • وَاَنْظُرْ سَيَّبُوهُ : ٣١٣/١ •

(٢) الْمَقْتَضِبُ : ٢١٣/٤ • وَمَا حَكَاهُ الْمَبْرَدُ حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ ، فَلَا

حَاجَةَ لِقَوْلِهِ : " وَزَادَ الْمَازِنِيُّ مِثْلَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوهُ " • اللَّهُمَّ

إِلَّا إِنْ كَانَتْ نَسَخَتْهُ مِنَ الْأُصُولِ سَقَطَ مِنْهَا لَفْظُ (الْمَازِنِيُّ) •

(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْمَعْنِيَّةُ) ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤٢٦/٤) •

(٤) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٨٣ ، وَسَيَّبُوهُ : ٣١٣/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢١٤/٤ •

٢٢٤ ، وَمَجَالِسُ شَعْلَبٍ : ٧٤/١ ، ٤٧ ، ٤/٢ ، وَالْأُصُولُ : ٣٤٤/١ •

٢٢٦/٢ ، وَالْجَمَلُ : ١٤٨ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٩٣/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٥٥/١ •

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٤١/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣١١/١ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ :

٢٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ١٣٠٤/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٢٤/٤ •

وَالْمَغْنِيُّ : ٣٧٩ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ : ٥٣/٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥٠١/٢ •

وَالْمُهْمَعُ : ٨٠/٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ : ١٥٠/٢ •

(٥) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣٢١/٢ •

وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ٢٦ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٢٤/٤ •

الْأُسْلُ : الرِّمَاحُ •

قَدِّمُوا إِذْ قِيلَ قِيَسَ قَدِّمُوا وَأَرْفَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ
أراد : قَدِّمُوا يَا قِيَسَ قَدِّمُوا . وأنشد غيره لعدي بن ربيعة (١) يرثي
أخاه مهلهلاً (٢) :
(٣)
ظَبِيَّةٌ مِنْ ظِبَاءٍ وَجَرَّةٌ تَعْطَوُ
يَدَاهَا فِي نَاضِرِ الْأُورَاقِ
صَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِي لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي (٤)
مَا أُرْجِي فِي الْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَاقِي
ومن شواهد النصب والمنادي علم قول الشاعر (٥) :
(٦)
فَطِرٌ خَالِدًا إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً وَلَا تَقَعَنَّ إِلَّا وَقَلْبُكَ وَاقِعٌ



- (١) في الأصل : (ابن أبي ربيعة) بإقحام لفظ (أبي) ، والتصويب
مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٨٢ / ١) .
- (٢) كذا في الأصل ، وهو موافق لما ذكره الصَّاعَنِي في التكملة : (وقى) .
والبيتان الأول والثاني في التكملة : (وقى) ، والثاني والثالث
في الأغانِي : ٥٤ / ٥ ، برواية : (يا عدياً) ، وعليها يفسوت
الاستشهاد ، وبها أيضاً ورد البيت الثاني في المقتضب : ٢١٤ / ٤ ،
والجمل : ١٥٥ ، والمنصف : ٢١٨ / ١ ، وأما لي ابن الشجري : ٩ / ٢ ،
وابن يعيش : ١٠ / ١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٠٤ / ٣ ، والتذيل
والتكميل : ٤١٩ / ٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والمساعد : ٥٠٢ / ٢ ، واللسان :
: (وقى) . وورد برواية الشرح في ابن يعيش : ٨ / ١٠ ، وضرائر الشعر
: ٢٦ .
- (٣) في الأصل : (تعطوا) بإقحام ألف التفريق .
- (٤) في الأصل : (الواقِي) ، وهو تحريف .
- (٥) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣٢١ / ٢ برواية :
" . . . وقلبك حازر " ، وضرائر الشعر : ٢٦ برواية : " وقلبك
خافق " ، وفي التذيل والتكميل : ٤٢٥ / ٤ ، برواية : " وقلبك
طائر " .
- (٦) في الأصل : (تستطيع) ، وهو تحريف يختلف به الوزن .

ومِنْ شَوَاهِدِهِ وَالْمَنَادَى نَكْرَةً مُعَيَّنَةً قَوْلُ عِدْرِ يَخُوتُ (١)

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنَا (٢)
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا

ومنها قَوْلُ الْآخَرِ : (٣)
أَعْبَدَا حَلًّا فِي أَرْضِي غَرِيبًا
وَمِثْلُهُ (٤) :

يَا سَيِّدَا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدِي
قَوَالَ مَعْرُوفٍ وَأَمْسَارِهِ

مُوطَّأً الْأَكْتَفَايَ رَحْبِ الدَّرَاعِ
نَحَارِ أُمَّاتِ الرَّبَاعِ الرَّتَاعِ (٥)

ومنها :
أَلَّا يَا قَتِيلًا مَا قَتِيلُ بَنِي حِلَسِ
وَإِذَا ابْتَلَّ أَطْرَافُ الرَّمَاحِ مِنَ الدَّعْسِ (٦)

أَدَارًا بِحَزْوِي هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَمْرَةً
فَمَا هُوَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ قِي

(١) تقدم ص : ٧٨٨ .

(٢) كذا الرواية في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٣) (٤/١٨٧/ب) . وهي على الوقف على نون التوكيد الخفيفة بقلبها ألفاً .

(٤) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٥٦ ، وسيبويه : ١/١٧٠ ، ١٧٣ .

ومعاني القرآن للفراء : ٢/٢٩٧ .

والجمل : ١٥٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٦٤ ، ٣/١٣٠٥ ،

والتذيل والتكميل ٤/٤٢٥ ، والخزانة : ٢/١٨٣ .

(٥) هو السَّفَاحُ بْنُ بُكَيْرٍ . والبيتان في المفضليات : ٣٢٢ ، والخزانة :

٦/٩٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٠٨ .

والبيت الشاهد في المقرب : ١/١٦٥ ، والتذيل والتكميل : ٤/٤٢٥ ،

والهمع : ١/١٧٣ ، ٢/٩٠ ، والأشبه والنظائر : ١/٢١٦ .

(٦) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢/٣٧٦ ، والتذيل

والتكميل : ٤/٤٢٥ . الدَّعْسُ : الطعن .

(٦) البيت في ديوانه : ١/٤٥٦ ، وسيبويه : ١/٣١١ ، والجمل : ١٤٨ ،

والتمام : ٧٦ ، والتذيل والتكميل : ٤/٤١١ ، ٤/٤٢٥ ، والخزانة :

٢/١٩٠ . حَزْوَى : موضع في ديار بني تميم .

وسيبويه (١) يُسَمِّي هذا النَّوعَ نَكْرَةً بِاعْتِبَارِ حَالِهِ قَبْلَ النَّدَاءِ .
وَمِنْ شَوَاهِدِ الضَّمِّ قَوْلُ كَثِيرٍ (٢) :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيِّتَ يَا رَجُلٌ
هَذَا الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ (يَا جَمَلٌ) بِالضَّمِّ .

(ص) " فصل : لا يُبَاشِرُ حَرْفُ النَّدَاءِ فِي السَّعَةِ ذَا الْأُفِّ
وَاللَّامِ ، فَهِيَ الْمَصْدَرُ بِهِيَ جَمَلَةٌ مُسَمَّيَةٌ بِهَا ، أَوْ اسْمٌ
جِنْسٌ مُشَبَّهٌ بِهِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ
مَطْلَقًا .

وَيُوصَفُ بِمَصْحُوبِيهِمَا الْجِنْسِيُّ مَرْفُوعًا ، أَوْ بِمَوْصُولٍ
مُصَدَّرٍ بِهِيَ ، أَوْ بِاسْمِ إِشَارَةٍ (أَيُّ) مَضْمُونَةٍ
مَتَلَوَّةٍ بِهَا التَّنْبِيهِ . وَتَوَهَّتْ (٣) لِتَأْنِيثِ صِفَتِهَا
، وَلَيْسَتْ مَوْصُولَةً بِالْمَرْفُوعِ خَيْرًا لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ
، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَلَا جَائِزًا نَصَبُ
صِفَتِهَا ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ .

وَلَا يُسْتَعْنَى عَنِ الصِّفْرِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَا يَتَّبَعُهَا غَيْرُهَا .
وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي وَصْفِهِ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ كَ (أَيُّ) ،
وَكَغَيْرِهَا فِي غَيْرِهِ .

وقيل : (يا أَللهُ) و (يا أَللهُ) ، والأكثرُ (اللَّهُمَّ) .
وَشَدَّ فِي الْاضْطِرَارِ (يَا اللَّهُمَّ) .

(١) سيبويه : ٣٠٣/١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٤٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٠٥/٣ ،
والتذليل والتكميل : ٤٢٤/٤ ، والعيني : ٢١٤/٤ ، والهمع :
١٧٣/١ . وهو في الجمل : ١٥٣ برواية : يا جملًا " وعليها
يفوت الاستشهاد .

(٣) في الأصل : (يوه نث) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) قال سيبويه^(١) : إذا قال : (يا رجل) فمعناه كمنى (يا أيها الرجل) ، فصار معرفةً ، لا تلكُ أُشرتَ إليه ، وقصدتَ قَصْدَهُ ، واكتفيستَ بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة . ثم قال^(١) : وصار بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما ، كما استغنى بقولك : (أُضْرِبُ) عن (لِتَضْرِبُ)^(٢) .

فحاصلُ كلامه أنَّ (رجلاً) من قولك : (يا رجل) معرفةٌ بالقصد والإشارة إليه ، فاستغنى عن الألف واللام كما استغنى اسمُ الإشارة ، وكما^(٣) استغنى (أُضْرِبُ) عن لا م الأمر .

وأجاز سيبويه^(٤) أن يُقال : (يا الرجلُ)^(٥) قائمٌ (فسي المسمى بـ (الرجلُ قائمٌ) ، لأنَّ معناه : يا مقولاً له الرجلُ قائمٌ . وقاس عليه المبرد^(٦) دخول (يا) على ما سُمِّيَ به من موصولٍ مُصَدَّرٍ بالألف واللام ، نحو : (يا الذي قامَ) لمسمى به . وهو قياسٌ صحيحٌ .

وأجاز ابن سَعْدَانَ^(٧) : (يا الأُسْدُ شِدَّةً) ، ويا الخليفةَ جوداً ،

-
- (١) سيبويه : ٣١٠/١ .
(٢) في الأصل : (ليضرب) ، وهو تصحيف .
(٣) في الأصل : (وكيا) ، وهو تحريف .
(٤) سيبويه : ٦٨/٢ والمثال فيه : (يا الرجلُ منطلقٌ) .
(٥) في الأصل رُسِمَتْ : (يا للرجل) . وكذا فُعِلَ في كل ما دخلت عليه (يا) مُصَدَّرًا بالألف واللام . انظر قسم الدراسة ص : ٧٧ .
(٦) التذييل والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والمساعد : ٥٠٢/٢ وما بعدها ، والهمع ١٧٤/١ وحاوية المقتضب : ٢٤٢/٤ (ما نقله عن كتاب الانتصار) .
(٧) البيهتان بدون نسبة في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٧٣/١ ، والتبصرة : ٣٥٥/١ والإنصاف : ٣٢٦/١ ، وابن يعيش : ٩/٢ ، والمقرب ١٧٧/١ وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، والتذييل والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة : ٢٩٤/٢ .

ونحوه مما فيه تشبيه . وهو أيضاً قياسٌ صحيحٌ ، لأنَّ التَّقدير : يا مثلَ
الأسدِ ، ويا مثلَ الخليفةِ ، فحسُن لتقدير دخول (يا) على غير الألفِ
واللَّامِ .

(١)

وأجاز الكوفيون دخول (يا) على الألفِ واللَّامِ مطلقاً ، وأنشدوا :

فيا الغلامان اللذان فَرَا

إيَّاكما أن تُكسبانا شَرَا

وهذا عند غيرهم من الصَّورات . وأنا لا أراه ضرورة (٢) لتكُنُّ قائله
من أن يقول :

(٣) فيا غلامان اللذان فَرَا

لأنَّ التَّنكرة المعينة بالتَّداً توصف بذي الألفِ واللَّامِ الموصول ، وبذي
الألفِ واللَّامِ غير الموصول كقول بعض العرب : " يا فاسقُ الخبيثُ " (٤) ،
حكاه يونس . والذي أراه في (فيا الغلامان) أن قائله غير مضطر ، ولكنه
استعمل شذوذاً ما حقه ألا يجوز . ومثله في الشُّذوذ قول الآخَر (٥) :

(١) البيتان بدون نسبة في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٧٣/١ ،

والتبصرة : ٣٥٥/١ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، وابن يعيش : ٩/٢ ،

والمقرب : ١٧٧/١ وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، والتذبيد

والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة : ٢٩٤/٢ .

(٢) انظر الخصائص : ٣٠٣/٣ والتذبيد والتكميل : ٢٠٣/٨ ب .

(٣) طعن المبرد في الرواية الأولى ، ورأى أن هذه هي الرواية الصحيحة .

المقتضب : ٢٤٣/٤ .

(٤) سيبويه : ٣١١/١ .

(٥) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣١٠/١ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ ،

والتبصرة : ٣٥٦/١ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، وابن يعيش : ٨/٢ ،

وضرائر الشعر : ١٦٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٣٠٨/٣ ، والتذبيد والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة :

٢٩٣/٢ ، واللسان : (لتا) .

مَنْ أَجَلِكِ يَا الَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي
والكلامُ الصَّحِيحُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأُفُّ وَاللَّامُ الْجِنْسِيَّتَانِ بِجَعْلِهِ
صِفَةً لـ (أَيِّ) متلوة بها التَّنْبِيهُ ، نحو : (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) .

وَنَبَّهَتْ بِجِنْسِيَّةِ الْأُفِّ وَاللَّامِ / عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ : يَا أَيُّهَا الْعِبَاسُ ، ٢٠٢/ب
وَلَا : يَا أَيُّهَا الصَّعِقُ ، لِأَنَّهَا عَلَمَانُ ، وَالْأُفُّ وَاللَّامُ مَعَ الْأَوَّلِ لِلْمَجِّ الصِّفَةِ ،
وَمَعَ الثَّانِي لِلْعَلَمَةِ . وَكَذَا لَا يُقَالُ : يَا أَيُّهَا الرَّيْدَانُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَعْلَمُ
فِي الرَّسَالَةِ الرَّشِيدِيَّةِ (٢) .

وَيَقُومُ مَقَامَ ذِي الْأُفِّ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّتَيْنِ مَوْصُولٌ مُصَدَّرٌ بِالْأُفِّ
وَاللَّامِ ، نَحْوُ : * يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ * (٣) ، أَوْ اسْمٌ إِشَارَةٌ
عَارٍ مِنَ الْكَافِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

أَيُّهَا زَادُكُمْ مَا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِيمَنْ يَغْلُ
وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَذِي الْأُفِّ وَاللَّامِ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (٥) :

أَلَا أَيُّهَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومِي أَجِدَكَ لَمْ تَعْرِفْ فَوَبَّصِرُهُ الْفَجْرًا (٦)
وَتَوَهَّتْ (أَيِّ) لِتَأْنِيثِ صِفَتِهَا ، نَحْوُ : * يَا أَيُّهَا النَّفْسُ * (٧) وَ (يَا
أَيُّهَا الَّتِي تَسْمَعُ ، وَيَا أَيُّهَا ذِي) .

(١) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ (يَاللَّتِي) كَمَا تَلْفِظُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الرَّشِيدَةُ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ١٨٨ / أ) ، وَرَاجِعُ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ
: ٤٢٩ / ٤ .

(٣) الْحَجَرُ : ٦ .

(٤) الْبَيْتُ يَدُونَ نَسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ شَعْلَبِ : ٤٢ / ١ ، وَشَرَحَ عُمْدَةُ الْحَافِظِ :
٢٨١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٣٠ / ٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥٠٤ / ٢ ،

وَالْعَيْنِيُّ : ٢٣٩ / ٤ ، وَالْمُهْمَعُ : ١٢٥ / ١ .

الْوَاغِلُ : مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرَبُونَ ، وَلَمْ يَدْعُ لِذَلِكَ .

(٥) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٢٤ / ١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٣١ / ٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (الْفَجْرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .

(٧) الْفَجْرُ : ٢٧ .

وأجاز الأَخْفَشُ^(١) أَنْ تَكُونَ (أَيَّ) هذه موصولةً، والرفوعُ بعدها خَيْرٌ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، والجملة صِلَةٌ (أَيَّ) . ولو صحَّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهِ، لِأَنَّ كَمَالَ الصَّلَةِ أَوَّلَى مِنْ اخْتِصَارِهَا، ولو صحَّ ما قال لجاز أَنْ يَغْنِيَ عَنِ الرَّفْعِ بَعْدَ (أَيَّ) جملةً فَعَلِيَّةً وظرفاً، كما يجوز ذلك في غير النداء*، وفي امتناع ذلك دليلٌ على أَنَّ (أَيَّ) غيرُ موصولة .

وأجاز المازنيُّ^(٢) نصب (أَيَّ) . قال الزَّجَّاجُ^(٣) : ولم يُجِزْ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَبْلَهُ، وَلَا تَابِعَهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ، فَهَذَا مُطْرَحٌ مَرْدُودٌ لِمَخَالَفَتِهِ كَلَامَ الْعَرَبِ . ذكر هذا الزَّجَّاجُ فِي كِتَابِ الْمَعَانِي عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾^(٤) . وَيُسَاوِي^(٥) اسْمُ الْإِشَارَةِ (أَيَّ) فِي وُجُوبِ^(٦) رَفْعِ صِفَتِهِ وَاقْتِرَانِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّتَيْنِ، وَيُخَالَفُهَا بِجَوَازِ اسْتِغْنَاكِهِ عَنِ الْوَصْفِ، وَبِجَوَازِ أَنْ يَتَّبَعَ بِغَيْرِ وَصْفٍ، وَعَلَى هَذَا نَبَّهْتُ بِقَوْلِي : * وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي وَصْفِهِ بِمَا لَا يُسْتغْنَى عَنْهُ كَ (أَيَّ) فِي وَصْفِهَا، وَكَغَيْرِهَا فِي غَيْرِهِ *، وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ^(٧) : إِذَا قُلْتَ : (يَا هَذَا)، وَأَنْتَ تَرِيدُ

-
- (١) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج : ١٩/٢، والرضي على الكافية :
١٤٣/١، والهمع : ١٢٥/١ .
- (٢) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج : ١٩/٢ .
- (٣) نفس المصدر السابق .
- (٤) البقرة : ١٥٣ .
- (٥) لم يرد شرح قوله : * ولا يستغنى عن الصفة المذكورة، ولا يتبعها غيرها * في الأصل ولا فيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٨٨ ب) . ولعل المصنف لم يشرحه لسهولة .
- (٦) في الأصل : (جوب) ، وهو تحريف .
- (٧) سميويه : ٣٠٧/١ .

أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَوَكَّدَهُ بِاسْمٍ يَكُونُ عَطْفًا عَلَيْهِ ، فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ،
إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، وَذَلِكَ (١) : (يَا هَذَا زَيْدٌ) ،
وَإِنْ شِئْتَ قَلَبْتَ : (زَيْدًا) كَقَوْلِهِمْ : * يَا تَمِيمَ (٢) أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ) ،
وَكَذَلِكَ : (يَا هَذَا (٣) زَيْدٌ وَعَمْرٌو) ، وَإِنْ شِئْتَ : (زَيْدًا وَعَمْرًا) ، فَيَجْرِي
مَا يَكُونُ عَطْفًا عَلَى الْاسْمِ مَجْرَى مَا يَكُونُ وَصْفًا .

وَقَالَ سَيْبُوهُ (٤) : وَاعْلَمْ أَنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ تُنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ الْيَتَمَّ ، إِلَّا أَنْتَهُمْ قَدْ قَالُوا : (يَا أَللهُ أَغْفِرْ لِي) مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ لَا تَفَارِقَانِهِ ، وَهَذَا فِيهِ خَلْفٌ عَنْ هَمْزَةِ (إله) ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ
(الَّذِي قَالَ) ؛ لِأَنَّ (الَّذِي) - وَإِنْ كَانَ لَا تَفَارِقُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ - لَيْسَ
اسْمًا غَالِبًا كَ (زَيْدٌ وَعَمْرٌو) ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ) ، كَمَا
تَقُولُ : (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ، فَامْتَنِعْ (يَا الَّذِي) ، كَمَا امْتَنِعْ (يَا الرَّجُلُ) .
وَلَا يَجُوزُ : يَا الصَّعِقُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا تَفَارِقُهُ ، لِأَنَّهُمَا غَيْرُ
عَوْضٍ عَنْ شَيْءٍ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ ، بِخِلَافِ اللَّذِينَ هُمَا فِي (إله) ، فَإِنَّهُمَا
خَلْفٌ عَنْ هَمْزَةِ (إله) . هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ .

وَالْأَكْثَرُ فِي نِدَاءِ (إله) أَنْ يُقَالَ : (اللَّهُمَّ) بِتَمْوِيضِ الْمِيمِ

مِنْ (يَا) ، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا لِلضَّرُورَةِ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ (٥) :

- (١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حِكَاةُ نَاطِرِ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ . وَالَّذِي فِي
سَيْبُوهِ : (وَذَلِكَ قَوْلُكَ . . .) .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (تَمِيمٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاةُ نَاطِرِ الْجَيْشِ
(مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ) (٤ / ١٨٨ / ب) .
- (٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حِكَاةُ نَاطِرِ الْجَيْشِ (مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ) . وَالَّذِي
فِي سَيْبُوهِ : (يَا هَذَا) .
- (٤) سَيْبُوهُ : ٣٠٩ / ١ .
- (٥) هُوَ أَبُو خِرَاشِ الْهَنْدَلِيِّ . وَالْبَيْتَانِ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَنْدَلِيِّينَ :
١٣٤٦ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٤٢ / ٤ ، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ : ٤٣٠ ، ٤١٩ / ١ .

(١) اِنِّي [اِذَا] مَا حَدَّثَ الْمَا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(ص) " فصل : لتابع غير (أي) واسم الإشارة مِنْ مُنَادِي
كمنفوع ، إِنْ كَانَ غير مضاف ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، مَا لَمْ
يَكُنْ بَدَلًا ، أَوْ مَنْسُوقًا عَارِيًّا مِنْ (أَل) ، فَلِهَيْمَا
تَابِعِينَ مَا لِهَيْمَا مُنَادِيَيْنِ ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ وَالْكَوْفِيِّينَ
فِي تَجْوِيزِ نَحْوِ : (يَا زَيْدُ وَعَمْرًا) . وَرَفْعُ الْمَنْسُوقِ
الْمَقْرُونِ بِ (أَل) رَاجِعٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَبِيحِيهِ وَالْمَازِنِيِّ
، وَمَرْجُوحٌ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَيُونُسَ وَعَيْسَى وَالْجَرْمِيِّ .
وَالْمُبْرَدُ فِي نَحْوِ : (الْحَارِثُ) كَالْخَلِيلِ ، وَفِي نَحْوِ :
(الرَّجُلُ) كَأَبِي عَمْرٍو .
وَإِنْ أُضِيفَ تَابِعُ الْمُنَادِي وَجَبَ نَصْبُهُ مَطْلَقًا ،
مَا لَمْ يَكُنْ كَ (الْحَسَنِ الْوَجُوهِ) فَلَهُ مَا لَ (الْحَسَنِ) .
وَيُمنَعُ رَفْعُ النَّعْتِ فِي نَحْوِ : (يَا زَيْدُ صَاحِبِنَا) ،
خِلَافًا لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ . وَتَابِعُ نَعْتِ الْمُنَادِي مَحْمُولٌ
عَلَى اللَّفْظِ .

====
وأما ابن الشجري : ١٠٣/٢ ، والإصناف : ٣٤١/١ ، وابن
يعيش : ١٦/٢ ، وضرائر الشعر : ٥٧ ، وشرح الكافية الشافية
: ١٣٠٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٠٠ ، والتذيل والتكميل
: ٤٣٩/٤ ، والمساعد : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٧٨/١ ،
والخزانة : ٢٩٥/٢ ، واللسان : (أله) . وفي شرح أشعار
البهذليين زيادة تخريج
(١) تكلمة من المصادر السابقة .

وإن كان مع تابع المنادى ضميراً جياً (١) [به] (٢)

دالاً على الغيبة باعتبار الأصل، وعلى

الحضور باعتبار الحال .

والثاني في نحو : (يا زيدُ زيدُ) مضمومٌ ،

أو مرفوعٌ ، أو منصوبٌ . والأول في نحو :

(يا تيمُّ تيمُّ عديُّ) مضمومٌ ، أو منصوبٌ ، والثاني

منصوبٌ ، لا غيرٌ .*

(ش) قد تقدّم الكلام على اتباع (أي) واسم الإشارة ، فلذلك استثنيتهم

الآن . وقد تقدّم أيضاً أنّ نداء المفرد المعرفة يُحْدِثُ فِيهِ بِنَاءً عَلَى ضَمَّةٍ

ظاهرة أو مقدّرة ، أو على ألف ، أو على واو ، فهو بذلك مرفوعٌ ، فلذلك

قلتُ الآن : " مِنْ مُنَادَى كَمَرْفُوعٍ " ، فعمتُ (٣) بالتابع التّعت ، والتوكيد

، وعطف البيان ، والبدل ، والمعطوف عطف النّسق ، ثم استثنيت البدل

كلّه والمنسوق العاري من (أل) ، وبيّنت أنّ لهما في التّابعيّة مالهما

في حال / الاستقلال بالنداء ، فيقال فيهما : (يا ظلامُ زيدُ ، ويا

بشرُ وعمرو) ، فتبني (زيداً) في بدلّيته ، و (عمراً) في عطفه ، كما كتبت

تبيينهما لونا ديتّهما . وكذا تفعل بهما بعد المنصوب . وإنّما تُؤخّر ذلك ؛

لأنّه نُويّ قبل كلّ واحد منهما حرف نداء معاد ، فإنّ العامل قد يُعاد

مع كلّ واحد منهما توكيداً دون غيرهما .

وكذلك لما كان المعطوف المقرون ب (أل) لا يصلح أن ينسوى

قبله حرف نداء أجز في ما أجز في التوكيد ، والتّعت ، وعطف البيان

من الرّفيع والنّصب ، فلو كان متبوع شيء منهما مضافاً لزم التّوافق في النّصب .

قال سيبويه (٤) : قلتُ - يعني للخليل - : أرايت قول العرب : *

(١) في الأصل رسمها أولاً : (جاء) ثم حاول تصحيحها ، فبدت (جاي) .

(٢) تكلمة من التسهيل .

(٣) غير واضحة في الأصل . (٤) سيبويه : ١ / ٣٠٤ .

" يا أخانا زيداً " قال : عطفوه على هذا المنصوبِ نصار مثله ، وهو الأصل ، وقد قال قومٌ : " يا أخانا زيدٌ " وهو قول أهل المدينة ، هذا بمنزلة قولنا : (يا زيدٌ) ، كما كان قوله : (يا زيدٌ أخانا) بمنزلة : (يا أخانا) . و (يا أخانا زيداً) أكثر^(١) في كلام العرب .
وأجاز المازني والكوفيون^(٢) إجراء المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها ، فيقولون : (يا زيدٌ وعمراً ، وعمرو) كما يُقال بإجماع : (يا زيدٌ والحارثُ ، والحارثُ) . وما رواه^(٣) غير بعيد من الصحة إذا لم تنوِّع إعادة حرف النداء ، فإنَّ المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : (حسبتُ زيداً وعمراً حاضرين ، وكانَّ خالداً وسعداً أسدان) .

ويجوز عندي أن يُعتبر في البدل حالان ، حالٌ يجعل فيهما كُستقل ، وهو الكثير كقولي فيما تقدّم : (يا غلامُ زيدٌ) ، وحالٌ يُعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد ، والنعت ، وطف البیان ، وعطف النسق المقرون ب (أل) في عدم الصَّحبة لتقدير حرف نداء قبله ، نحو : (ياتيمُ الرجالُ والنساءُ) . وصحَّة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في البدل منه عاملٌ [في]^(٤) البدل ، وقد بيَّنتُ ذلك في باب البدل^(٥) بأكمل تبیین .

ولغير البدل والمنسوق العاري من (أل) - إذا كان مفرداً تبع

-
- (١) في الأصل : (زيد الكثير) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .
(٢) الأصول : ٣٧٢/١ ، والتذييل والتكميل : ٤٤٥/٤ ، والمساعد : ٥١٣/٢ .
(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٩١/ب) ، وحقها : (رَوُوهُ) .
(٤) تكلمة يقتضيهما السياق . والعبارة حكاه عن ناظر الجيش بلفظ : " ... على أن العامل في البدل هو العامل في البدل منه " .
(٥) انظر ما سلفه ص : ٦٩٥ وما بعدها .

منادى كرفوع (١) - الرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ ،
فَيُقَالُ فِي النَّعْتِ : (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وَالظَّرِيفُ) ، وَفِي التَّوَكِيدِ : (يَا تَيْمُ
أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ) ، وَفِي عَطْفِ الْبَيَانِ : (يَا غَلَامُ بِشْرٌ ، وَبِشْرًا) ، وَفِي
عَطْفِ الْمُقَرَّوْنَ بِ (أَل) : (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ ، وَالنَّضْرُ) .

وَرَفْعُ الْمُقَرَّوْنَ بِ (أَل) أَجْوَدُ مِنْ [نَصْبِهِ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ
وَالْمَازِنِيِّ ، وَنَصْبُهُ أَجْوَدُ مِنْ] (٢) رَفْعُهُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَيُونُسَ وَعَيْسَى [بِنِ
عَسْرٍ] (٢) وَأَبِي عَمْرٍو الْجَرْمِيِّ (٣) . وَفَرَقَ الْمَبْرَدُ (٤) بَيْنَ مَا أَثَرَتْ الْأُفُّ
وَاللَّامُ فِيهِ ك (الرَّجُلِ) وَبَيْنَ مَا لَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِ ك (الْحَارِثِ) ، وَرَجَّحَ
النَّصْبَ عَلَى الرَّفْعِ فِي نَحْوِ : (الرَّجُلِ) لِشَبْهِهِ بِالْمُضَافِ فِي تَأَثُّرِهِ بِمَا اتَّصَلَ
بِهِ ، وَرَجَّحَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ فِي نَحْوِ : (الْحَارِثِ) لِشَبْهِهِ بِالْمُجَرَّدِ فِي
عَدَمِ التَّأَثُّرِ (٦) .

وَيَجُوزُ نَصْبُ التَّابِعِ الْمُضَافِ ، مَنْصُوبًا كَانَ مُتَّبِعُهُ أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ ، مَا لَمْ
تَكُنْ إِضَافَتُهُ لِفِظِيَّةٍ مَعَ اقْتِرَانِهِ بِالْأُفِّ وَاللَّامِ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ) ،
فَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا يَجُوزَانِ فِيهِ لَوْلَمْ يُضَفَّ ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ فِي نَيْسَةِ
الْإِنْفِصَالِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَمْنَعْ مِنْ وَجُودِ الْأُفِّ وَاللَّامِ .

(١) المراد بقوله (كرفوع) : النكرة المقصودة والعلم المفرد ؛ لأنَّهما

مبتدآن على ما يرفعان به .

(٢) تكملة ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٩٤ / أ) .

(٣) المقتضب : ٤ / ٢١٢ . وانظر سيبويه : ١ / ٢١٢ وما بعدها ، والأصول

١ / ٣٢٦ .

(٤) الأصول : ١ / ٣٢٦ .

(٥) في الأصل : (أوفى) بإقحام لفظ (أو) ، والتصويب ممَّا حكاه

ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٦) في الأصل : (التأشير) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش

من كلامه (٤ / ١٩٤ / أ) .

وأجاز أبو بكر بن الأَنْبَارِيُّ (١) أَنْ يُرْفَعَ نَعْتُ المُنَادَى المضموم إِذَا
كَانَ مضافًا ، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبُنَا) . وهو غير جائز لاسْتِزَامِهِ تفضيل
فَرَعِ عَلَى الأَصْلِ ، وذلك أَنَّ المضاف لو كان مُنَادَى لم يَكُنْ بُدًّا مِنْ نَصْبِهِ
، فلو جُوزَ رَفْعُ نَعْتِهِ مضافًا لزم إِعْطَاءُ المضاف فِي التَّعْيِيَةِ تفضيلًا عَلَى المضاف
فِي الاستقلال .

قال سيبويه (٢) : قُلْتُ - يعني للخليل - : أفرأيتَ قولَ العَرَبِ
كَلِمَهُمْ (٣) :

أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ
لايُّ شَيْءٍ لم يَجُزْ فِيهِ الرَّفْعُ كما جاز فِي (الطويل) (٤)

قال : لأنَّ المُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالمضاف فهو بمنزلة إِذا كان فِي
مَوْضِعِهِ .

قُلْتُ : فقد تَضَمَّنَ كَلامُ سيبويه أَنَّ "أَخَا وَرْقَاءَ" منصوبٌ عِنْدَ
العَرَبِ كَلِمَهُمْ ، وَأَنَّهُ لم يَجُزْ فِيهِ الرَّفْعُ .

وَإِذَا نُعِتَ نَعْتُ المُنَادَى لم يَكُنْ بُدًّا مِنْ الحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ ، نحو: :
(يا زَيْدُ الطَّوِيلُ الجَسِيمُ) ، [إِن جَعَلْتَهُ (الجَسِيمُ)] نَعْتًا (٥)

- (١) هذا مذهب أبي عبد الله الطَّوَالِ والكسائي والفراء من الكوفيين وتبعهم
ابن الأَنْبَارِيُّ انظر التذييل والتكميل : ٤٤٨/٤ ، والمساعد : ٥١٦/٢ .
- (٢) سيبويه : ٣٠٣/١ .
- (٣) البيت بدون نسبة فِي سيبويه : ٣٠٣/١ ، واللح : ١٠٨ ، وشرحه
لابن بَرَهَانَ : ٦٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٤/٢ ، والتذييل والتكميل
: ٤٤٧/٤ ، واللسان : (حنا) . تمامه :
- " إِنَّ كُنْتَ ثائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقِّ فَخَاصِمِ " (٤)
أشار سيبويه بقوله : (الطويل) إِلَى مثالِ ذَكَرَهُ قَبْلَ كَلامِهِ هَذَا ،
لم ينقله المصنف ، وهو " يا زَيْدُ الطَّوِيلُ " .
- (٥) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٤٥١/٤ .

ل (الطويل) تعيّن رفعه ، ولو كان مضافاً ، وإن جعلته نعتاً ل (زيد)
جاز رفعه ونصبه ، لأن ل (زيد) مَحَلًّا مِنَ الإعراب يُخالف لفظه ، وليس
ل (الطويل) مَحَلًّا يُخالف لفظه .

وتقول : (يا زيدُ نفسك ، ونفسه) و (يا تميمُ كلِّكم ، وكلِّهم) ،

فتجيءُ بضمير يُشعر بالحضور الذي تجدد بالنداء ، كأنك قلت : أدعوك
نفسك ، وأناديكم كلِّكم ، وتجيءُ بضمير يُشعر بالغيبة التي كانت قبل عروض
النداء ، كأنك قلت : أدعو (١) زيداً نفسه ، وأنادي تميمياً كلِّهم .

وإذا كررت منادى مفرداً ، نحو : (يا زيدُ زيدُ) فلك أن تضُمَّ

الثاني ، وأن ترفعه ، وأن تنصبه . فالضَّمُّ على تقدير : يا زيدُ يا زيدُ ،

ثم حُذِفَ حرفُ النداء ، وبقي المنادى / على ما كان عليه . والرُّفْعُ على

أنه عطفٌ بيانٍ على اللفظ . والنَّصْبُ على أنه عطفٌ بيانٍ على الموضع .

وأن يكون (يا زيدُ زيدُ) على ندائين هورأي سيبويه (٢) ، فإنه قال :

وتقول : (يا زيدُ زيدُ الطويلُ) وهو قول أبي عمرو ، وزعم يونس أن رؤوبه

كان يقول : (يا زيدُ زيداً (٣) الطويلُ) ، فأثما قولُ أبي عمرو فعلسى

قولك : (يا زيدُ الطويلُ) .

فصرح بأنه على ندائين مؤكِّدٍ أولهما بثنائيهما (٤) توكيداً لفظياً .

وأكثرُ النحويِّين يجعلون الثاني في نحو : (يا زيدُ زيدُ) بدلاً .

وذلك عندي غيرُ صحيح ، لأنَّ حقَّ البدل أن يُغايِرَ المبدلَ منه بوجهٍ ما ،

إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ، ولذلك قال ابن جني (٥) بعد

(١) في الأصل : (أدعوا) بألف التفریق ، وهو وهم .

(٢) سيبويه : ٣٠٤/١ وما بعدها .

(٣) في الأصل : (زيد) ، وهو وهم ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش من

كلام المصنف (٤/١٩٤/أ) .

(٤) في الأصل : (ثانيهما) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبوحيان

من كلام المصنف : ٤٥٤/٤ .

(٥) المحتسب : ٢٦٢/٢ وما بعدها . وانظر ما سلف من : ٧٠٠ ، ٧٠٧ .

ذكر قراءة يَعْقُوبَ * كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعَى * (١) بالنصب : * كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعَى *
بَدَلَ مِنْ * كُلُّ أُمَّةٍ جَائِثَةٍ * ، وجاز إبدال الثانية مِنَ الأولى لِمَا فِي الثَّانِيَةِ
مِنَ الْإِيضَاحِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْأُولَى ؛ لِأَنَّ جُثُوَهَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ شَرَحِ حَالِ
الْجُثُوِّ ، وَالثَّانِيَةِ فِيهَا ذِكْرُ السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى جُثُوَهَا ، وَهُوَ دَعَاؤُهَا إِلَى
مَا فِي كِتَابِهَا ، فَهِيَ أُشْرِحُ مِنَ الْأُولَى ، فَلِذَلِكَ أُفَادَ إِبْدَالُهَا مِنْهَا ،
فَصَحَّ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّ الثَّانِيَةَ مِنَ نَحْوِ : (يَا زَيْدُ زَيْدُ) لَا يَكُونُ بَدَلًا
إِلَّا بِضَمِيمَةٍ تُصَيِّرُهُ (٢) كَالْمُفَايِرِ ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ (يَا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) .
عَلَى أَنَّ اخْتِيَارَ سَبَبِيَّهِ (٣) فِي (يَا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) مَعَ وَجْدَانِ الضَّمِيمِ
التَّوَكِيدُ لَا الْإِبْدَالُ ، فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ ضَمِيمٌ قَوِيٌّ دَاعِي التَّوَكِيدِ ، وَلَمْ يُعَدَّلْ
عَنْهُ . هُرُويُّ قَوْلُ رُوَيْبَةَ : (٤)

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا
لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

- (١) الجاشية : ٢٨٠ . وللقراءة انظر النشر : ٣٧٢/٢ ، والبحر
المحيط : ٥٥١/٨ .
(٢) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ : (تَصِيرُهُ) ، ثُمَّ صُحِّحَتْ .
(٣) سَبَبِيَّةٌ : ٣٠٥/١ ، وَانظُرْ مَا سَلَفَ قَرِيبًا .
(٤) الْبَيْتَانِ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانِهِ : ١٧٤ ، وَسَبَبِيَّةٌ : ٣٠٤/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ
: ٢٠٩/٤ ، وَالْأُصُولُ : ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٤٠/١ ،
وَالْتَبَصُّرَةُ : ٣٤٨/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ٤٥٥/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٤٣٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥١٧/٢ ،
وَالْخَزَانَةُ : ٢١٩/٢ ، وَالْمُهَمَّعُ : ٢٤٧/١ ، وَاللِّسَانُ : (نَصْر) .
وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي الْمَغْنِيِّ : ٥١٠ ، وَالْمُهَمَّعُ : ١٢١/٢ .

بضمِّ الثاني دون تنوين ، ووضمه وتنوينه ، وينصبه . فالضمُّ دون تنوين على
أنه منادى ثانٍ كما ذكرتُ ، والضمُّ مع التنوين على أنه عطفُ بيانٍ على اللفظ .
والنصب على أنه عطفُ بيانٍ على الموضع .

وإذا كررتُ منادى مضافاً ، وكررتُ المضاف إليه فلا إشكال ، نحو :

(يا تيمَ عديِّ تيمَ عديِّ) فهذا توكيدٌ محضٌ .

وإذا كررتُ المضافَ وحده ، فلك أن تُضمَّ الأوَّل على أنه منادى

مفردٌ ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضافٌ مستأنفٌ ، أو منصوبٌ بإضمار

(أعني) ، أو على أنه توكيدٌ ، أو عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ ، ولك أن تنصب

الأوَّل على نيئةٍ الإضافة إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني ، وتجعل الثاني

توكيداً ، أو عطفًا ، أو بدلاً ، ولك أن تجعل الأوَّل والثاني اسماً واحداً

بالتركيب ، كما فُعِلَ (١) في نحو : (الأ ماء ماءً بارداً) (٢) ، وكما

فُعِلَ بالموصوف والصفة في نحو : (يا زيدَ بنَ عمرو) ، وفي نحو : (لا رجلَ

ظريفَ فيها) ، ولك أن تنوي إضافة الأوَّل إلى الثالث ، وتجعل الثاني

مُحَمَّماً ، وهو مذهب سيبويه . (٣)

(ص) * حالُ المضاف إلى الياء إن أُضيفَ إليه منادى كحاله

إن أُضيفَ إليه غيره إلا (الأُمُّ ، والعَمُّ) المضاف

إليهما (ابن) ، فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أو

كسرها دون ياء ، وربما ثبتت ، أو قُلبتُ ألفاً .

وتاءُ (يا أبتِ) عوضٌ من ياء المتكلم ، وكسرها أكثرُ

من فتحها ، وجعلها هاءً في الخط والوقف جائزٌ .

(١) في الأصل أضاف بعضهم إليها تاءً ، فبدت : (فعلت) .

(٢) راجع الأصول : ٦٦/٢ ، ١٤١ .

(٣) سيبويه : ٣٥١/١ وما بعدها .

(ش) قد تقدّم في باب الإضافة (١) تبيين حال المضاف إلى الياء إذا كان منادى ببسط واستيفاء، فأغنى ذلك عن التكلم فيه الآن . وتكلمت فسي المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء، فبين أن المضاف إليها مع إضافة منادى إليه كالمضاف إليها مع إضافة غير منادى إليه، واستثنى (أمُّ، وعمُّ) مضافاً إليهما (ابن)، فيقال : (يا ابن أخي، ويا ابن خالي) كما يقال : (هذا ابن أخي، وذلك ابن خالي) . وللياء في الحالين السكون والفتح باستحسان، ومن فتح ما قبلها بدلاً ألفاً ومحدوفة بشذوذ، ما نسب إليها في باب الإضافة (٢) .

وإذا كان المضاف إلى الياء (أمًّا، أو عمًّا) حذفت، وأبقى كسر ما قبلها أو فتح، وهما لغتان فصيحتان، ومنه قوله تعالى : * قَالَ ابْنُ أُمِّمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَفُّونِي * (٣) و * قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَآ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي * (٤) قرأهما بالفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص، وقرأهما بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي . والأصل : يا ابن أُمِّي، ويا ابن أمَّا بإبدال الياء ألفاً، لكن التزم غالباً لكثرة الاستعمال حذفاً حرفي اللين، وربما شبتا، فمن ثبوت الياء قول الشاعر (٥) :

- (١) انظر ما سلفه : ٦٢٣ وما بعدها .
(٢) انظر ما سلفه : ٦٢٥ . و (ما) من قوله : (ما نسب) نافية . ومراده أن حذفها بعد قلبها ألفاً شاذ في النداء، سائغ في غيره .
(٣) الأعراف : ١٥٠ . وللقراء انظر السبعة : ٢٩٥، والكشف : ٤٧٨ وما بعدها، وحجة القراءات : ٢٩٧ وما بعدها .
(٤) طه : ٩٤ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٢٣، والكشف : ٤٧٨ وما بعدها، وحجة القراءات : ٢٩٧ وما بعدها .
(٥) هو غلغلة بن الحارث . والبيتان في الوحشيات : ١٣٤ .

يا ابن أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُّ عَوْتِمِيًّا وَأَنْتَ غَيْرُ مَجَابِ
لَتَشَدَّدْتُ (١) مِنْ وَرَاطِكَ حَتَّى تَبْلُغَ الرَّحْبَ أَوْ تَمِيزَ شِيَابِي

ومثله (٢) :

يا ابن أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ
وَمِنْ ثُبُوتِ الْأُلْفِ قَوْلُ الْآخَرِ (٣) :

كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
نَدَمَ عَزِيزِينَ وَنَكَفَ الذَّمَّا

وقالوا في (يا أبي ، ويا أُمِّي) : يا أبتِ ويا أُمَّتِ ، ويا أبتَ ويا أُمَّتَ ،
فجعلوا التاء عوضاً من الياء / ، ولذلك لم يجتمعا إلا في الضرورة
كقول الشاعر (٥) :

- ===
والبيت الشاهد في معاني القرآن للأخفش : ٣١١/٢ ، والمقتضب :
٢٥٠/٤ ، والجمل : ١٦٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٧٤/٢ ،
١٩٣ ، وورصف البائي : ٧٣ ، والتذليل والتكميل : ٤٦٠/٤ .
(١) لتشددت : في الأصل غير واضحة .
(٢) البيت لأبي زبيد الطائي . وهو في ديوانه : ٤٨ برواية :
" يا ابنَ حَسَنَاءَ شِقِّ نَفْسِي يَا لَجَلَّاجِ خَلِيتَنِي " وعليها
يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٣١٨/١ ،
والجمل : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري : ٧٤/٢ ، وابن يغمش :
١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٢٥/٣ ، والتذليل والتكميل :
٤٦٠/٤ ، والهمع : ٥٤/٢ ، واللسان : (شقق) .
(٣) البيتان بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٤٦٠/٤ ، والعيني :
٢٥٠/٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٣٧ .
(٤) في الأصل ضُبِطت : (. . . أبت . . . أُمَّت) ، وهو وهم .
(٥) هو الأعمش . والبيت في ديوانه : ٤١ ، والتذليل والتكميل :
٤٦١/٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ ج ٢ / ٥٣٨ .
وهو في العقد الفريد : ١٠١/٢ برواية " أبانا فلا رمت من عندنا . . . "
وعليها يفوت الاستشهاد . وهي تلفيق لعجز هذا البيت مع صدر
بيت قبله . تخترم : تقتطع .

فَايَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَايَا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ
ومثله : (١)

أَيَا أَبَتَا لَا زِلْتَ فِينَا فَأَيُّنَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
قال أبو الفتح في المحتسب (٢) : قرأ (٣) أبو جعفر : * يَا حَسْرَتَايَ * ،
فجمع بين العوض والمعوّض منه ، لأن الألف عوض من يا المتكلم ، وجمع
من ذلك (يا أبنا) ، لأن التاء عوض من يا المتكلم .
قلت : وقالوا في (أبا) (٥) المقصور : (يا أبات) ، ومنه
قول الشاعر : (٦)

تَقُولُ أَبْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ

-
- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٦١/٤ ، والمساعد :
٥٢٢/٢ ، والعيني : ٢٥١/٤ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢ ج/٢٨٠٥٣٨ .
والرواية فيها : (أيا أبتني) ، وعلقتا الروايتين يصح الاستشهاد .
(٢) المحتسب : ٢٣٧/٢ وما بعدها .
(٣) في الأصل : (قال) ، وهو تحريف .
(٤) الزمر : ٥٦ ، وللقراءة انظر النشر : ٣٦٣/٢ ، والبحر المحيط :
٤٣٥/٧ ، والمختصر : ١٣١ .
(٥) في الأصل : (باب) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف : ٤٦١/٤ .
(٦) هو أبو الحدرجان . والبيت في نوادر أبي زيد : ٥٧٥ ، ومعاني
القرآن للأخفش : ٧٣/١ ، والخصائص : ٣٣٩/١ ، والتذييل
والتكميل : ٣٦١/٤ ، والعيني : ٢٥٣/٤ ، والهمع : ١٥٧/٢ ،
واللسان : (أبا) .

ولولم يعوض لقال : (يا أباي) كما يُقال : (يا فتاي) .
وكتابة هذه التاء الأولى من كتابتها هاء ، ولذلك لم تكتسب في المصحف
إلا تاء ، وبمراعاة رسم المصحف قرأ نافع وأبوه عمرو والكوفيون ، فوقفوا عليها
تاء ، ووقف ابن كثير وابن عامر بإبدالها هاء^(١) ، وكلا الوجهين
صحيح فصيح .

(ص) " يُقال للمنادي غير المصحح باسمه في التذكير :

(يَاهُنُّ ، وَيَاهُنَانِ ، وَيَاهُنُونَ) ، وفي التأنيت

: (يَا هَنْتُ ، وَيَاهَنْتَانِ ، وَيَاهَنْتُ) ، وقد يلي

أَوْخِرُهُنَّ مَا يَلِي آخِرَ الْمَنْدُوبِ ، وَمِنْهُ (يَاهِنَاُ)

بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ ، وَلَيْسَتْ الْهَاءُ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ ،

خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ .

(ش) قال أبو حاتم^(٢) : تقول في نداء المذكر : (يَاهُنُّ ، وَيَاهُنَانِ ، وَيَاهُنُونَ)

، وفي نداء المؤنث ، (يَا هَنْتُ ، وَيَاهَنْتَانِ) بسكون ما قبل التاء ، و

(يَا هَنْتُ) ، ومن العرب من يقول : (يَا هَنَا ، وَيَاهَنْتَيْهِ ، وَيَاهَنْوْنَا) ،

وَيَاهَنْتَاهُ ، وَيَاهَنْتَانِيَهُ ، وَيَاهَنْتَاوُهُ) ، وفي المضاف إلى اليا : (يَاهِنِ ،

وَيَاهَنْتِي ، وَيَاهَنْتِي ، وَيَاهَنْتِي ، وَيَاهَنْتِي)^(٣) بلا ياء فيه وفي

المفردين . هذا حاصل كلام أبي حاتم الذي عراه له أبو علي القاسمي

في الأمالي .

وإلى قول بعض العرب : (يَا هَنَا) إلى (يَا هَنْتَاوُهُ) أشرتُ

بقولي : " وقد يلي أَوْخِرُهُنَّ مَا يَلِي آخِرَ الْمَنْدُوبِ " .

(١) انظر السبعة : ٣٤٤ . والإقناع : ٥١٩/١ ، والمختصر : ١٣١ .

(٢) لم أستطع الوقوف على هذا النقل في طبعة أمالي القاسمي والذيل

التي بين يدي رغم البحث والتنقيب . وانظر الأصول : ٣٤٨/١ .

(٣) انظر اللسان : (هنا) ، والأصول : ٣٤٨/١ .

ثم قلتُ : " ومنه (يا هناؤ) بالكسر والضم ، والأصل السكون ؛
لأنها هاءُ السكت ، لكنّها أُجْرِي الوصل بها وبأشباهاها مُجْرِي الوقف
في الثبوت ، فُحْرَكَتْ لسكونها في الأصل ، وسكون ما قبلها ، فمن حركها
بالضمّ شبيها بها الضمير ، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء
الساكنين . وفي كسرهما حجةٌ بيّنةٌ على أنّها هاءُ سكتٍ ، لا بدلٍ من لام
الكلمة (١) . واستدلّ ابنُ السراج (٢) على من زعم أنّها بدلٌ من
اللام بأنّ العرب لم تقل في تثنيته إلا : (يا هنا) ، ولو كانت بدلاً
لقليل : يا هناهان .

وفي هذا الاستدلال ضعفٌ ؛ لأنّ العرب قد تستغني فيما فيه
لغتان بتثنية أحصر اللفظين كقولهم في تثنية (سوا) : (سيان) .
وإنّما الاستدلال القويُّ على أنّ الهاء ليست بدلاً من اللام ، بل هاءُ سكتٍ
بأنّ جُوزَ كسرهما كما جُوزَ الكسر في غيرها من هاءات السكت (٣) المسبوقة
بألف كقول الراجز (٤) :

يَا رَبِّ يَا رَبِّاهُ إِيَّاكَ أَسَلُّ
عَفْرَاهُ يَا رَبِّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

روي بكسر الهاء وضمّها .

وقال الفراء (٥) : يُقال : (يا حسرتاهُ) بكسر الهاء وضمّها ، والكسر أكثر .

- (١) انظر شرح السيرافي : ٤٢/٣ ب ، وشرح الجمل : ١٠٥/٢ ،
والتذليل والتكميل : ٤٦٣/٤ ، وما بعدها .
(٢) الأصول : ٣٤٨/١ .
(٣) في الأصل اتصلت ألف (ال) من (السكت) بتاء (هاءات) ،
فبدت : (هاءات السكت) .
(٤) نَسِبا إلى عروة بن حزام ، ولم أقف عليها في طبعة ديوانه
التي بين يدي . وهما في معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/٢ ، وابن
يعيش : ٤٧/٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٣ ، والتذليل والتكميل :
٤٠٥/٤ ، ٤٦٥ ، والخزانة : ٢٧٠/٧ ، وشرح شواهد ششرح
الشافعية : ٢٢٨ .
(٥) معاني القرآن : ٤٢٢/٢ .

(ص) * باب الاستغاثه والتعجب المشبه بها

"إِنْ اسْتُغِيثَ الْمُنَادَى أَوْ تَعَجَّبَ مِنْهُ جُرَّ بِاللَّامِ
مفتوحةً بما يُجَرُّ في غير النداء . وتكسر اللام
مع المعطوف غير المعاد معه (يا) ، ومع
المُستغاث من أجله . وقد يُجَرَّب (مِنْ) ،
ويُستغنى عنه إنْ عَلِمَ سببُ الاستغاثه ، وقد
يُحذفُ المُستغاثُ فيلي (يا) المُستغاثُ مِنْ
أجله ، وإنْ وَلِيَ (يا) اسْمٌ لَا يُنَادَى إِلَّا مَجَازاً
جازفتُحُ اللامُ باعتبار استغاثته ، وكسرهما باعتبار
الاستغاثه مِنْ أَجْلِهِ ، ويكونُ المُستغاثُ محذوفاً ،
وَرُبَّمَا كَانَ الْمُسْتِغَاثُ مُسْتَعَانًا مِنْ أَجْلِهِ
تَقْرِيباً وَتَهْدِيداً .

وليس لامُ الاستغاثه بعض (ال) ، خلا فاءً
للكوفيين ، وتعاقبها ألفُ كَأَلْفِ الْمَدْبُوبِ ، وربما
استغني عنها في التعجب .

(ش) الاستغاثه: دُعَاؤُ الْمُسْتَنْصِرِ الْمُسْتَنْصَرَ (١) بِهِ وَالْمُسْتَعِينِ الْمُسْتَعَانَ بِهِ .
والمعروفُ في اللغه تعددي فعله بنفسه ، نحو : (استغاث زيدا عمراً) ،
قال الله تعالى : * إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ * (٢) وقال تعالى :
* فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ * (٣) فالداعِي
مستغيثٌ ، والمدعُوُّ مستغاثٌ ، والنَّحْوِيُّونَ يقولون : استغاث به ، فهو
مُستغاثٌ به ، وكلام العرب بخلاف ذلك . (٤)

(١) في الأصل : (المنتصر المنتصر) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه
أبو حنَّان من كلام المصنف : ٤/٤٦٦ .
(٢) الأنفال : ٩ . (٣) القصص : ١٥ .
(٤) انظر سيبويه : ١/٣١٨ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٤/٤٦٦ .

ومثال استغائة المنادى قول عمر - رضي الله عنه - لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ

فَبَرَّوْزٌ لَعَنَهُ اللَّهُ - : " يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ " (١) ، ومثله قول قيس بن ذريح : (٢) ب/٢٠٤

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ

ومثال المنادى التعجب منه قول العرب " يَا لِلْعَجَبِ " ، و " يَا لِلْفَلَيْقَةِ " (٣)

و " يَا لِلْمَاءِ " ، و " يَا لِلدَّوَاهِي " ، ومنه قول الشاعر : (٤)

لَخُطَّابٌ لَيْلَى يَا لِبُرْتَنٍ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

وقول ابن أبي ربيعة : (٥)

أَوَانِسَ يَسْلُبُنَ الْحَلِيمَ نُوْءَ أَدَهٍ فَيَا طَوَّلَ مَا شَوْقِي وَيَا حَسَنَ مُجْتَلَى

وإن كان المستغاث قبل الاستغائة معرباً استصحب إعرابه كقولك في (يا غلام

زيد) ؛ (يا غلام) (٦) زيد) ، وإن كان مبدئياً بناءً حادثاً في النداء

(١) المقتضب : ٢٥٤/٤ ، والفائق في غريب الحديث : ٤٢٥/٢

(٢) البيت في ديوانه : ١١٨ ، وسيبويه : ٣١٩/١ ، والأصول : ٣٥٢/١

والجمل : ١٦٦ ، وابن يعين : ١٣١/١ ، والمقرب : ١٨٣/١

وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٦/٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٧٠/٤

والعميني : ٢٥٩/٤

تكنف : جانب .

(٣) الفليقة في لغة أهل المدينة : هي قدر يطبخ ويثرن فيها فلح

الخبز ، وهي كسره .

(٤) نُسب البيت إلى الفرار الأسدي وقيس بن الملوح ، وله في طبعه

ديوان قيس التي بين يدي . وهو في سيبويه : ٣١٩/١

والأصول : ٣٥٢/١ ، وابن يعين : ١٣١/١ ، والمقرب : ١٨٣/١

وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٨/٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٦٧/٤

واللسان : (برثن) . سليك : ابن السلكة . المقانب : جمع

مقنب ، وهي الخيل .

(٥) البيت في ديوانه : ٤٥١ ، والأغاني : ٦٨/٩ ، وإتحاف الوري :

١٣١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٠٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٧٤/٤

(٦) في الأصل : (وبالغام) بإقحام الواو ، وتحريفاً (لغلام) .

أُعيد إلى الإعراب، وجرت اللام بما كانت تجرّه في غير النداء كقولك نسي
(يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون) : (يا لزيد ، ويا للزيدين ، ويا للزيدين) ،
وإن كان مبنياً قبل النداء استصحب بناؤه ، وحكم بجره تقديراً كقولك :
(يا لوقاش ، ويا لهذا) ، وكذا إن كان مقصوراً ، أو منقوصاً ، أو مضافاً
إلى يا المتكلم ، كقولك : (يا موسى ، ويا للقاضي ، ويا لصاحبي) . وكلُّ
هذه الأنواع منبّه عليها بقولي : " جرب باللام مفتوحة بما يُجرّ في غير
النداء " .

وإن عطف على المنادى المستغاث غيره ، وأعيد معه (يا) ،
فُتحت اللام أيضاً كقول الشاعر (١) :
يا لعطافنا ويا لرياح
وأبي الحشرج الفتح النجاج
ومثله (٢) :

فيا لسعدٍ ويا للناس كلهم
وبنا لغائبهم ويا لمن شهدا
وإن لم تعد مع المعطوف (يا) كسرت اللام كقوله (٣) :
يا لقومي وللذين تولوا
هم لباعين بغيبهم في أزد يار (٤)

(١) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣١٩/١ ، والمقتضب : ٢٥٧/٤ ،
وابن يعيش : ١٢٨/١ ، ١٣١ ، والتذيل والتكميل : ٤٦٩/٤ ،
٤٧٠ ، ٤٧١ .

العطاف : الرجل الحسن الخلق ، المعطوف على الناس بفضله .
رياح : اسم علم . النجاج : الكثير النجح أي العطية .

(٢) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٧٠/٤ ، والمساعد :
٥٢٧/٢

(٣) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٦٩/٤ ، وأنشد المصنف
في شرح الكافية الشافية (١٣٣٥/٣) بيتاً قريباً منه ، وهو :

يا لقومي ويا لأمثال قومي لا تأس عتوهم
وهو أيضاً في الغيني : ٢٥٦/٤ . وفيه استشهاد للفقرة السالفة .

(٤) في الأصل : (تولواهم) بإقحام الألف .

وَأَمَّا الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجَلِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَسْرِ لَامِهِ ، نَحْوُ (١) :

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِلنَّوَابِغِ وَالذَّهْرِ وَلِلْمَرِّ يُوْدِي نَفْسَهُ وَهَوَا يَدْرِي
وَلِلْأَرْضِي كَمْ مِنْ صَالِحٍ قَد تَلَمَّاتٌ عَلَيْهِ فَوَارَتْهُ بِلَمَاعَةِ قَفْسِرِ

وقد يُسْتَغْنَى عَنْهَا بِ (مِنْ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفْرِ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الرُّودِي لِهَمِّ دِينَا

وَيُسْتَغْنَى كَثِيرًا عَنِ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ لِلْعِلْمِ بِهِ بِظُهُورِ سَبَبِ الْاسْتِغَاثَةِ

كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (٣) :

يَا لَتَمِيمٍ أَلَا لِلَّهِ دُرُكُكُمْ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى الْمُصْمَلَاتِ

وَقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ (٤) :

(١) البيتان لهديبة بن خشرم . وهما في ديوانه : ٩٥ وما بعدها ،

والسمط : ٦٣٩/٢ . والأول في التذييل والتكميل : ٤٧٠/٤

والثاني في أمالي القالي : ٧/٢ ، والخصاص : ١٧١/٣ ،

واللسان : (لماً) .

تلمّات : اشتملت . اللماعة : الفلاة يلعب فيها السراب .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ، والمساعد :

٥٢٨/٢ ، والعيني : ٢٧٠/٤ ، والهمع : ١٨٠/١ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٠٧ برواية : " يا آل تميم . . . " ،

وهو وهم من نشره يختل به الوزن ، وانظر التذييل والتكميل :

٤٧١/٤ .

المصمّلات : جمع مصمّلة ، وهي الداھية .

(٤) البيت في ديوانه : ١٣٢ ، والتذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ،

والهمع : ١٨٠/١ .

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالْمَوْتِ يَا لِلنَّاسِ عَارُ

وقد يكون المستغاث من أجله غير صالح لأن يكون مستغاثاً، ويكون المستغاث مُشاهداً، فيستباح حذفه، ويتصل المستغاث من أجله ب (يا) (١)
مجروراً باللام المكسورة كقول الشاعر: (٢)

يَا لِأُنَاسٍ أَبَوًا إِلَّا مُتَابَسِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ

فيتعين في مثل هذا كسر اللام، لأن مصحوبها غير صالح لأن يكسرون مستغاثاً، بل مستغاثاً من أجله، والمستغاث محذوفاً، والتقدير: يا لقومي يا لئناس .

وَرَوَى عَنِ الْعَرَبِ فِي "يَا لِلْعَجَبِ" و"يَا لِلْمَاءِ" (٣) وَنَحْوَهُمَا

ففتح اللام على أن مصحوبها مستغاث، وكسرها على أن مصحوبها مستغاث من أجله . وعلى هذا النوع نبهت بقولي: وَإِنْ وَلِيَّ (يا) اسْمٌ لَا يُنَادِي إِلَّا مَجَازًا ، إلى آخر القول .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي: " وَرَبِّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثًا مِنْ أَجْلِهِ " عَلَى

نحو قول القائل: (يا لزيدٍ لزيدٍ) ، أي: يا زيدُ أدعوك انتصفاً من نفسك ، ومنه قول مهلهل: (٤)

يَا لِبَكْرِ أَنْشُرُوا لِي كَلْبًا يَا لِبَكْرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

ولما كان ما ولي (يا) في الاستغاث مستغاثاً تارةً، ومستغاثاً من أجله تارةً، ففرقوا بين لا ميهما بالفتح والكسر . [و] (٥) خص الفتح بسلام

(١) في الأصل: (بيا) ، وهو تحريف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ٤٧١/٤ ، والمساعد:

٥٢٩/٢ ، والعيني: ٢٧١/٤ ، والهمع: ١٨١/١ .

(٣) سيبويه: ٣٢٠/١ .

(٤) البيت في سيبويه: ٣١٨/١ ، والخصائص: ٢٢٩/٣ ، وشرح الكافية

الشافعية: ١٢٩٠/٣ ، والتذييل والتكميل: ٤٧١/٤ ، ٤٧٣ ،

والمساعد: ٥٢٩/٢ ، ٥٣٠ ، والخزانة: ١٦٢/٢ ، والأغانسي:

٥٩/٥ ، والعقد الفريد: ٤٧٨/٥ .

(٥) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٠/أ) .

المستغاث لشبه ما هي فيه بضمير المخاطب، ولا تتصلها بألف (يا) لفظاً
وتقديرًا .

وزعم الكوفيون (١) أنَّ أصل (يا لفلان) : يا آل فلان ، ولذلك
جاز أن يوقف عليها كقول الشاعر : (٢)

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ الْبَاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا
وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : يَا قَوْمَ لَا فِرَارَ ، أَوْ (٣)

لَا نَفْرًا . ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف
دون إعادة (يا) ، ولو كانت بعض (آل) لم يكن لكسرها فـ في
العطف موجب . وأيضاً لو كانت بعض (آل) لم تدخل على ما لا تدخل
عليه (آل) ، نحو : (يا لله ، ويا للناس ، ويا لهؤلاء) .

وتعاقب هذه اللام ألف في الآخر كالألف المدوّب ، ولا يجوز الجمع
بينهما ، كما لا يجوز الجمع بين هاء (الحجاجحة) (٥) ويا (الجحاجيح) ،
وكما لا يجوز الجمع بين يا (بيني) وألف (يمان) . وهذا معنى قول
الخليل وسيبويه (٦) .

ولا بد من الألف عند حذف اللام ، وقد يستغنى عنهما في التعجب
كقول عمر بن أبي ربيعة (٧) :

أَوَئِسَ يَسْلِينِ الحَلِيمِ فَوَادَةٌ / فَيَا طَوْلَ مَا شَوْقِي وَبِأَحْسَنِ مَجْتَلَى

(١) الرضي على الكافية : ١٣٤/١ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٥/٤ .

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي . والبيت في نوادر أبي زيد : ١٨٥ ،

والخصائص : ٢٧٦/١ ، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والتذليل والتكميل :

٤٦٨/٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، والمغني : ٢٤١ ، والمساعد : ٥٣٠/٢ ،

والعيني : ٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٦/٢ ، وشرح

أبيات المغني : ٣٢٥/٤ ، والحامسة البصرية : ٢٩٤/٢ .

المثوب : الذي يستصرخ الناس للحرب . يالا : يا بني فلان .

(٣) في الأصل (و) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من كلام

المصنف : ٤٧٣/٤ .

(٤) في الأصل : (تفروا) وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

والهخندادي في شرح أبيات المغني (٣٢٥/٤) من كلامه .

(٥) في الأصل : (الجحاجح) ، وهو تحريف .

(٦) سيبويه : ٣٢٠/١ .

(٧) تقدم ص ٨١٩ .

(٨) في الأصل : (شوقي) ، وهو تحريف .

باب المندوب

(ص)

* المندوب هو المذكور بعد (يا) ، أو (وا) ،
تفجماً لفقده حقيقةً أو حكماً ، أو توجعاً لكونه
محل ألم أو سببه . ولا يكون اسم جنس مفرداً ، ولا
ضميراً ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولاً بصلة لا تعنيته .
ويساوي المنادي في غير ذلك من الأقسام والأحكام .
ويتضمن إيلاؤه (وا) عند خوف اللبس .*

(ش) المذكور تفجماً لفقده حقيقةً أو حكماً كقول الباكي على ميت اسمه زيد :

(يا زيدا) أو (وازيدا) ، ومنه قول جرير - يرثي عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه - :
(٢)

[نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ]
حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا
(٣)

ومثله قول الآخر :
(٤)

وَإِيْمِينًا أَطْعِمْتُ مَذْبَنَاتٍ أَعْدَا نِي وَقَدِمًا أَوْسَعْتَهُمْ بِكَ قَهْرًا
(٥)

والمندوب تفجماً لكونه في حكم المفقود كقول أمير المؤمنين عمر - رضي الله

(١) البيتان في ديوانه : ٣٠٤ ، والكامل : ٢٢٣/٢ ، والحماسة البصرية

٢٧١/١ ، والتذييل والتكميل : ٤٧٥/٤ ، والمساعد : ٥٣٤/٢ ،

وشرح أبيات المغني : ١٦١/٦ . والثاني في شرح عمدة الحافظ :

٢٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٤٤/٣ ، والمغني : ٤٨٦ ،

والهبع : ١٨٠/١ .

(٢) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٢/ب) .

(٣) في الأصل : (فينا) ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من كلامه ، وهو

الموافق لرواية المصادر السابقة .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٧٥/٤ .

(٥) في الأصل : (يا) وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من

كلام المصنف (٤/٢٠٢/ب) .

عنه (١) : " وأَعْرَاهُ وَأَعْرَاهُ " حينَ أُعْلِمَ بِجَدْبِ (٢) شديدٍ أَصَابَ قَوْمًا
مِنَ الْعَرَبِ ، وَكَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ ، وَمَنْ أُسِرَ مَعَهَا مِنْ آلِ صَخْرٍ - وَصَخْرٌ غَائِبٌ غَيْرُ
مَرْجُوِّ الْحُضُورِ - : " وَأَصْخَرَاهُ وَأَصْخَرَاهُ " (٣) .

وَالْمَنْدُوبُ تَوْجَعًا لِكُونِهِ مَحَلَّ أَلْمِ كَقَوْلِ قَيْسِ الْعَامِرِيِّ (٤) :

فَوَاكِدِي مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِمْرَاتٍ مَا لَهِنَّ فَنَاءٌ

وَالْمَنْدُوبُ تَوْجَعًا لِكُونِهِ سَبَبًا لِلأَلْمِ كَقَوْلِ ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيْبَاتِ (٥) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمًا مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارَزَيْتِيْكَ (٦)

وَلَا يُنْدَبُ اسْمٌ جِنْسٌ مَفْرُودٌ [وَلَا ضَمِيرٌ] (٧) ، وَلَا اسْمٌ إِشَارَةٌ ، وَلَا مَوْصُولٌ

بِصِلَةٍ لَا يَتَعَيَّنُ بِهَا الْمَنْدُوبُ ، فَلَا يُقَالُ فِي (رَجُلٍ) : وَارْجُلَاهُ ، وَلَا فِي

(أَنْتِ) : وَأَنْتَاهُ ، وَلَا فِي (هَذَا) : وَاهَذَاهُ ، وَلَا فِي (مَنْ نَهَبَ) :

وَأَمِنْ نَهْبَاهُ .

- (١) تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي : ٩٢ . وورد القول أيضاً على
لسان أمير المؤمنين عليّ في رثاء عمر في كنز العمال : ١٢ / ٢٠٠
ومابعدهما ، فيكون الاستشهاد فيه للمفقود حقيقةً .
- (٢) في الأصل : (بجذب) ، وهو تصحيف .
- (٣) لم أقف على القول فيما بين يدي من المصادر .
- (٤) البيت في ديوانه : ٦١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩١ ، والتذييل
والتكميل : ٤٧٦ / ٤ ، والمساعد : ٥٣٤ / ٢ .
- (٥) البيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٣٢١ / ١ ، والمقتضب : ٤ / ٢٧٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣٤٢ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٤٧٦ ،
٤٧٩ ، والمساعد : ٢ / ٥٣٥ ، والعيني : ٤ / ٢٧٤ ، والموشح :
٢٩٥ .
- (٦) الرزية : المصيبة . الدهماء : العد الفقير من الناس .
(٧) في الأصل : (يا) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف .
- (٨) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ٢٠٣ / أ) .

وَيُنْدَبُ اسْمُ الْجِنْسِ الْمُضَافِ ، نَحْوُ : (وَاعْلَامُ زَيْدَاهُ) ، وَالْمَوْصُولُ

بِصِلَةِ تَعْيِينِ الْمُنْدُوبِ ، نَحْوُ : " وَامَنَّ حَفْرِيْبُثْرُ زَمْرَاهُ " (١) .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَيُسَاوِي الْمُنَادَى فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ " عَلَى

أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَمًا ، وَاسْمَ جِنْسٍ مُضَافًا ، وَمَوْصُولًا بِصِلَةِ مَعْيِنَةٍ .

وَمِنْ مَسَاوَاةِ الْمُنَادَى فِي الْأَحْكَامِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَلْ آخِرَهُ الْأَلْفُ ضُمَّ

إِنْ كَانَ مَّا يُضْمُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : (وَازِيدُ) (٢) ، وَنُصِبَ إِنْ كَانَ

مَّا يُنْصَبُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : (وَاعْبُدِ اللَّهَ ، وَوَأْضَرِبُوا رُءُوسَ الْأَعْدَاءِ ،

وَإِثْلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) ، [وَ] (٣) بِلِحَاقِ الزِّيَادَةِ : (وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ) .

وَمِنْ مَسَاوَاتِهِ [إِيَّاهُ] (٤) فِي الْأَحْكَامِ أَنَّهُ إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى

تَنْوِينِهِ جَازَ اسْتِصْحَابُ ضَمِّهِ وَتَبْدِيلُهَا فَتْحَةً كَقَوْلِ الرَّاجِزِ : (٥)

وَافْقَعَسَا وَ أَيْنَ مِنِّي فَّقَعَسُ

كَذَا رُوِيَ مَنْصُوبًا ، وَلَوْ قِيلَ بِالضَّمِّ : (وَافْقَعَسَ) لَجَازَ .

وَإِذَا أُمِّنَ أَنْ يَلْتَمِسَ الْمُنْدُوبُ بِمُنَادَى غَيْرِ مُنْدُوبٍ جَازَ وَقَوَّعُوه

بَعْدَ (يَا) وَ (وَ) ، نَحْوُ : " وَامَنَّ حَفْرِيْبُثْرُ زَمْرَاهُ " (٦) ، فَلَوْ قِيلَ

هِنَا : (يَا مَنْ حَفْرِيْبُثْرُ زَمْرَاهُ) لَمْ يُخَفَ لَيْسَ ، فَاسْتِعْمَالُ (يَا) وَ (وَ)

فِيهِ جَائِزٌ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : (يَا زَيْدُ) وَفِي الْحَضْرَةِ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ ، فَلَا

(١) سيبويه : ٣٢٤/١ ، والأصول : ٣٥٨/١ ، وشرح الجمل : ١٢٩/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ رَسْمُهَا أَوْلًا : (وَازِيدَاهُ) ثُمَّ حَاوَلَ تَصْوِيْبُهَا ، فَوَضَعَ

فَوْقَ الْهَاءِ وَوَاءً ، وَأَبْقَى الْأَلْفَ .

(٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٤ / ٢٠٣ / أ) .

(٤) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٤ / ٤٧٦) .

(٥) نَسَبَ الْبَيْتَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ . وَهُوَ فِي مَجَالِسِ شَعْلَبٍ : ٤٧٤ / ٢ ،

وَالْمَقْرَبِ : ١٨٤ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ : ١٣٠ / ٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ

: ١٣٤٢ / ٣ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٩٤ / ٤ ، ٤٧٧ ، وَالْعَيْنِيَّ : ٢٧٢ / ٤ ،

وَالْمَهْمَعَ : ١٧٢ / ١ ، ١٧٩ .

فَقَعَسَ : حَيٌّ مِنْ بَنِي أَسَدٍ .

(٦) سيبويه : ٣٢٤ / ١ ، والأصول : ٣٥٨ / ١ ، والجمل : ١٧٦ .

يجوز أن يُستعمل فيه إلا (وا) ، لأن الذي يليها لا يكون إلا مندوباً ،
ولا تتعین النُدْبَةُ بالألف التي تلي الآخر والحرف المنبّه ب (يا) ، لأن
المنادي البعيد قد تلي الألف آخره كقول امرأة لابن أبي ربيعة (١) :
" نظرتُ [إلى] كَعَثِي (٢) فرأيتُه (٣) ملّ العين وأمنية المتعني
، فصحتُ : يا عمراً ! فقال عمر : يا لبيكاه ! " . ولم ير سيبويه (٦)
زيادة الألف المذكورة إلا في نُدْبَةٍ ، أو استخانة ، أو تعجب .

(ص) " وتلحق جوازاً آخر ما تمّ به ألفاً ، يفتح لها مثلونها
متحركاً ، ويحذف إن كان ألفاً ، أو تنويناً ، أو ياءً
ساكنةً مضافاً إليها المندوب ، وقد تفتح .

(ش) آخر ما تمّ به المندوب يممّ آخر المفرد ، نحو : (وازيداه) ، وآخر
المضاف إليه ، نحو : (واعد الملكاه) ، وآخر الصلة ، نحو : " وامن
حرف يغرّ زمزماه " (٧) ، وآخر المركب تركيباً مزجياً ، نحو : (وامعدي
كرباه ، وواسيبويهاه) ، وآخر المركب تركيباً إسناداً ، نحو : (واتابسط
شراه) . وقيدت لحاق هذه الألف بالجواز ، لئلا يُعتقد لزومه .
ونبّهت على فتح مثلونها ، ليعلم أن ضمة (يا زيد) وكسرة (يا عبد الملك)
وما أشبههما مستوية في التبدل بفتحة لأجل الألف ، نحو : (يا زيدا ،
ويا عبد الملكاه) . وإن وجدت الفتحة قبل أن يجاء بالألف استصعبت

(١) أمالي القالي : ٤٩/٢ .

(٢) تكلمة منّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٣/أ) .

(٣) في الأصل : (كعشي) ، وهو تحريف ، والتصويب من الأمالي .

(٤) في الأصل : (رأيت) ، وهو تحريف ، والتصويب من الأمالي .

(٥) في الأصل : (ويا) بإقحام الواو .

(٦) سيبويه : ٣٢٠/١ ، ٣٢١٠ .

(٧) تقدم قريباً .

إِذَا جِيءَ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ فِي (عِدْ يَغُوثَ) : (يَاعِدْ يَغُوثَاهُ) .
وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : * وَيُحَذَفُ إِنْ كَانَ الْفَاءُ ، أَوْ تَنْوِينًا ، أَوْ (١) يَاءٌ
سَاكِنَةً مَضَافًا إِلَيْهَا * عَلَى حَذْفِ الْمُتَمِّمِ إِنْ كَانَ الْفَاءُ كَقَوْلِكَ فِي (مُوسَى)
: (يَامُوسَاهُ) ، أَوْ تَنْوِينًا كَقَوْلِكَ فِي (غَلَامٌ زَيْدٍ) : (وَأَغْلَامٌ زَيْدَاهُ) ،
أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةً مَضَافًا إِلَيْهَا كَقَوْلِكَ فِي (غَلَامِي) : (يَاغْلَامَاهُ) ، وَقَدْ
يُقَالُ : (يَاغْلَامِيَاهُ) ، وَمَنْ قَالَ فِي النَّدَاءِ : (يَاغْلَامِي) بِالْفَتْحِ
اسْتَصْحَبَ الْفَتْحَ فِي النَّدِيَةِ ، نَحْوُ : (وَأَغْلَامِيَاهُ) . وَمَنْ لَمْ يَجِيءَ بِالْأَلْفِ
فَلَهُ أَنْ يَقُولَ : (وَأَغْلَامِي) بِالسُّكُونِ ، / و (وَأَغْلَامِيَّةٌ) بِاسْتِصْحَابِ
الْفَتْحَةِ وَزِيَادَةِ هَاءِ السُّكُوتِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ قَيْسٍ (٢) :
..... (٣)
وَتَقُولُ سَلْسَى : وَارْزَيْتِيهِ

(ص) * وَقَدْ تَلَحَّقَ الْفَاءُ النَّدِيَّةُ نَعْتِ الْمَنْدُوبِ ، وَالْمَجْرُورِ

بِإِضَافَةِ نَعْتِهِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَفَاقًا لِيَوْتُنَ .

وَقَدْ تَلَحَّقَ مَنَادِي غَيْرِ مَنْدُوبٍ وَلَا مُسْتَفَاعٍ ، خِلَافًا

لِسَبِيحِيَّةِ ، وَتَلِيهَا فِي الْغَالِبِ ، سَالِمَةٌ وَمُنْقَلِبَةٌ

، هَاءٌ سَاكِنَةٌ ، تُحَذَفُ وَصَلًا ، وَرُبَّمَا ثَبَّتَتْ

مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً ، وَيُسْتَفْنَى عَنْهَا وَعَنِ الْأَلْفِ

فِيمَا آخِرُهُ الْفَاءُ وَهَاءٌ ، وَلَا تُحَذَفُ هَمْزَةُ ذِي الْفَاءِ

التَّائِيَةِ الْمَمْدُودَةِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . *

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، وَسَبَقَتْ فِي الْمَتْنِ .

(٢) تَقْدِمُ ص ٨٢٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَا) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، وَالتَّصْوِيْبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنَ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٤/٣٠٣/ب) .

(ش) لا يُجيز الخليل ولا سيبويه أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب، وأجاز ذلك يونس^(١)، نحو أن يقول : (وازيد البطلاء) . ويؤيد قول يونس قول بعض العرب : * واجمجتني الشاميتناه *^(٢) وقول الشاعر^(٣) :
ألا يا عمرو عمراء
وعمر بن الزبير
فلحقت في (الشاميتناه) وهو نعت مندوب^(٤)، ولحقت في (عمراء) وهو توكيد مندوب، ولحقت في (الزبير) وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب، فلحقتها نعت المندوب [أولى بالجواز، وكذلك لحقتها المضاف إليه نعت المندوب]^(٥) كقول الراجز^(٦) :

كَم قَائِلٍ يَا أَسْعَدُ بْنُ سَعْدَاءَ
كُلُّ أَمْرٍ بِأَكِّ عَلَيْكَ أَوَّاهُ

وأجاز غير سيبويه أن تلحق الألف منادى خالياً من استيفائه وتعجب [وندبة]^(٧) كما تقدم من قول المرأة لعمر بن أبي ربيعة^(٨) :

والأكثر كون ألف المندوب في الوقف متلوّة بها ساكنة تُسنى هاء السكت . وكذا ألف الاستيفاء والتعجب . وقد تشبّت في الوصل مكسورة

-
- (١) سيبويه : ٣٢٣/١ وما بعدها .
(٢) سيبويه : ٣٢٤/١ ، والرضي على الكافية : ١٥٧/١ ، وشرح الجمل : ١٢٩/٢ .
(٣) البيت بدون نسبة في المقرب : ١٨٤/١ ، وشرح الجمل : ١٢٩/٢ ، والتذليل والتكميل : ٤٨٠/٤ ، والمساعد : ٥٣٨/٢ ، والعيني : ٢٨٣/٤ ، والهمع : ١٨٠/١ .
عمر بن الزبير أخو عبدالله ، كان مع بني أمية على أخيه . قتله أخوه بمكة . انظر الكامل في التاريخ : ١٨/٤ وما بعدها .
(٤) في الأصل : (مندوت) ، وهو تصحيف .
(٥) تكملة منّا حكاة أبو حيان من كلام المصنف : ٤٨٠/٤ .
(٦) البيتان بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٤٨٠/٤ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢ ج ٢ / ٥٥٠ .
(٧) تكملة منّا حكاة أبو حيان من كلام المصنف : ٤٨١/٤ .
(٨) انظر ما سلف من ٨٢٧ .

ومضمومةً ، وقد تكلم^(١) على ذلك في غير النُدبة . ومن لحاقها مضمومةً
في النُدبة قولُ الشاعر^(٢) :

أَلَا يَا قَمْرٌ وَعَمْرٌ وَأَهْلُهُ وَعَمْرٌ وَبَيْنَ الزُّبَيْهِ سُرَاهُ
ويمرض قلبُ ألفِ النُدبةِ ياءً أو واوًا ، فتلويها الهاءُ منقلبةً^(٣) على نحو
ما وليتها سالمةً ، وسيبينُ سببَ انقلا بها^(٤) .

وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألفًا وهاءً ، استغنيَ فيه عن
ألفِ النُدبةِ وهائها استثقلاً لا لفٍ وهاءٍ بعد ألفٍ وهاءٍ ، فلا^(٥) يُقال
في (عبد الله) : يا عبد اللهاه ، ولا في (جَهْجَاه) ^(٦) : يا جَهْجَاهاه ،
لما فيه من الثقل^(٧) . ولو كان موضع الهاءِ التي هي آخرُ الاسمِ همزةً
لم يُمنع إيلاءُها ألفَ النُدبةِ ، ولم تُحذفِ إلا عند الكوفيِّين^(٨) ، فإنَّهم
يقولون في ندبة (حمراء) عَلَمًا : (واحمراه) بحذفِ الهمزةِ والألفِ
التي كانت قبلها . وعلى ذلك نُبِّهتُ بقولي : " ولا تُحذفُ همزةُ ذي ألفِ
التأنيثِ المدودة ، خلافًا للكوفيِّين " .

-
- (١) انظر ما سلف ص : ٨١٦ وما بعدها .
 - (٢) تقدم قريباً .
 - (٣) صاحب الحال الهاءِ في (فتلويها) .
 - (٤) انظر ما سيأتي قريباً .
 - (٥) في الأصل : (وقد) ، وهو وهم ، والتصويبُ مما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف : ٤ / ٤٨١ .
 - (٦) في الأصل : (جيجاه) ، وهو تحريف . والجَهْجَاه : مسنن
الجَهْجَهة ، وهي صياح الأبطال في الحرب .
 - (٧) انظر المقتضب : ٤ / ٢٦٩ .
 - (٨) شرح الجمل : ٢ / ١٣٢ وما بعدها .

(ض) * فصل : يُبَدَلُ مِنْ أَلْفِ النَّدْبَةِ مُجَانِسٌ مَا وَلِيَتْ مِنْ
كسرة إضمار ، أو يائه ، أو ضمته ، أو واؤه (٢) . وربما
حَمَلَ أَمَّنُ اللَّيْسُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْفَتْحَةِ وَالْأَلْفُ عَنْ
الكسرة والياء .

وَقَلْبُهَا يَاءٌ بَعْدَ نُونِ اسْمٍ مَثَلِ جَائِزٍ ، خِلَافًا
لِلْبَصْرِيِّينَ . وَلَا تُقَلَّبُ بَعْدَ كَسْرَةٍ (فَعَالٍ) ، وَلَا
بَعْدَ كَسْرَةِ إِعْرَابٍ ، وَلَا يُحَرَّكُ لِأَجْلِهَا تَنْوِينٌ
بِكسرةٍ وَلَا فَتْحٍ ، وَلَا يُسْتَفْنَى عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ ، خِلَافًا
لِلْكُوفِيِّينَ فِي الْمَسَائِلِ الرَّابِعِ .

(ش) إِذَا كَانَ آخِرُ الْمُنْدُوبِ عَلَامَةً إِضْمَارًا مَكْسُورًا أَوْ مَضْمُومًا حُوْفِظَ عَلَى الْكَسْرِ
وَالضَّمَّةِ ، وَجُعِلَ بَدَلُ أَلْفِ النَّدْبَةِ يَاءٌ بَعْدَ الْكَسْرِ وَوَاوًا بَعْدَ الضَّمَّةِ ،
فَيُقَالُ فِي نُدْبَةٍ (غَلَامِكِ) ، (وَغَلَامِكِيَّةِ) ، وَفِي نُدْبَةٍ (أُنْتِ) ،
وَفَعَلْتِ (عَلَمًا) (٢) : (وَأَنْتِي) ، وَوَأَفْعَلْتِي) ، وَيُقَالُ فِي نُدْبَةٍ (غَلَامُهُ) ،
(وَغَلَامُهُمْ) : (وَغَلَامَهُو) ، وَوَأَفْعَلْتَهُو) ، وَيُقَالُ فِي نُدْبَةٍ مَسْمُومَةٍ
بِ (فَعَلْتُ) : (وَوَأَفْعَلْتُو) ، وَيُقَالُ فِي الْمَسْمُومِ بِ (قَوْمِي) ، وَوَأَقَامُوا) :
(وَاقُومِيَّةِ) ، وَوَأَقَامُو) ، وَوَرُوعِي فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَأَشْبَاهِهَا جَانِبَ مَا قَبْلَ
الْأَلْفِ ، لِيُؤْمَرَ مِنَ اللَّيْسِ ، إِذْ لَوْ قِيلَ : وَوَأَغْلَامَكَه ، وَوَأَنْتَاهُ ، وَوَأَفْعَلْتَاهُ ،
مِرَاعَاةً لِجَانِبِ الْأَلْفِ لِجِهْلِ التَّائِيثِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْكَسْرِ ، وَلَوْ قِيلَ :
وَوَأَغْلَامَاهُ ، وَوَأَغْلَامَهُمَا ، وَوَأَفْعَلْتَاهُ ، لِجِهْلِ الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ
بِالضَّمَّةِ ، وَلَوْ قِيلَ فِي (قَوْمِي) ، وَوَأَقَامَاهُ ، وَوَأَقَامَاهُ ، لِجِهْلِ
الْحِكَايَةِ .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَرَبَّمَا حَمَلَ أَمَّنُ اللَّيْسُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْفَتْحَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَاه) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .
(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حِكَاةٌ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَحَقُّهُ :
(طَلْعِينَ) .

والألف عن الكسرة والياء " على قول ابن أبي ربيعة للمرأة : " يَا بَيْكَاةُ " (١)
ولم يقل : يَا لَيْكِيَّةَ لِأَنَّ اللَّيْسَ .

والبصريون (٢) يلتزمون فَتَحَ نون التثنية في ندبة المثني
فيقولون (٣) : (يَا زَيْدَانَاهُ) . والكوفيون (٤) يُجَبِّزُونَ هذا ، وَيُجَبِّزُونَ
أَيْضًا أَنْ يُقَالَ : (يَا زَيْدَانِيَّةَ) . وهو عندي أولى من الفتح (٥) وسَلَامَةٌ
الألف لوجهين :

أحدهما : أَنَّ فِي الْفَتْحِ وَسَلَامَةَ الْأَلْفِ إِبْهَامًا أَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ لَفْظَ
تثنية ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَطْلَامِ الْمُخْتَمَةِ بِالْأَلْفِ وَنُونِ مَزِيدَتَيْنِ كَ (سَلْمَانُ
ومروان) .

الثاني : أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ (٦) حَكَى أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي نِدَاءِ (هَنْ)
مَثْنَى : (يَا هَنَانِيَّةَ) ، وَلَمْ (٧) يَحْكِ : يَا هَنَانَاهُ ، وَالْقِيَاسُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى
مَا سَمِعَ ، لَا عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ (٨) أَنَّ يُقَالَ : (يَارْقَاشِيَّةَ) ، وَ (يَا عِبْدَ الْمَلِكِيَّةِ) ،
وَ (يَا غَلَامَ زَيْدَانِيَّةَ ، وَزَيْدَانَاهُ) ، وَأَنَّ يُقَالَ : (يَا عَمْرُ) اسْتِغْنَاءً بِالْفَتْحِ
عَنِ الْأَلْفِ . وَمَا رَأَوْهُ حَسَنٌ لَوْ عَصَّدَهُ سَمَاعٌ ، لَكِنَّ السَّمَاعَ فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ ، فَكَانَ
الْأَخْذُ بِهِ ضَعِيفًا .

(١) انظر ما سلف : ٨٢٧ .

(٢) سيبويه : ٣٢٤/١ ، والرضي على الكافية : ١٥٨/١ .

(٣) في الأصل : (فيقول) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٤٨٤/٤ .

(٤) الرضي على الكافية : ١٥٨/١ .

(٥) في الأصل : (الألف) ، وهو وهم ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف .

(٦) انظر ما سلف : ٨١٦ .

(٧) في الأصل : (. . . مثنى ولم) بإقحام لفظ (مثنى) ، والتصويب

مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٥/١) .

(٨) التذييل والتكميل : ٤٨٤/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٥٤١/٣ ،

والرضي على الكافية : ١٥٦/١ وما بعدها .

أ/٢٠٦

[(ص)] باب أسماء لا زمت النداء

وهي : (فُلٌّ) ، [وَفُلَّةٌ ، وَمَكْرَمَانٌ] (٢) ، وَمَلَأْمَانٌ ،
وَمَلَأْمٌ ، وَلُؤْمَانٌ ، وَتَوْمَانٌ) ، والمعدول إلى
(فُعَلٌ) في سبب المذكر ، وإلى (فَعَالٍ) مبنياً
على الكسر في سبب المؤنث ، وهو الذي بمعنى
الأمر . مقيسان في الثلاثي المجرد ، وفاقاً
لسيبويه .

وقد يُقال : (رجل مَكْرَمَانٌ وَمَلَأْمَانٌ) و (امرأة
مَلَأْمَانَةٌ) ، ونحو : "أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ" ، و
: "قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ" من الضَّرورات .

(ش) يُقال في النداء : (يَا فُلٌّ) للرجل ، و (يَا فُلَّةُ) للمرأة ، بمعنى : يا فلانُ
، ويا فلانةُ ، وهما الأصل ، ولا يُستعملان منقوصين في غير نداء إلا نسي
ضرورة كقول الراجز :
(٥)

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

-
- (١) تكلمة .
(٢) تكلمة من التسهيل .
(٣) انظر ما سيأتي قريباً .
(٤) انظر ما سيأتي قريباً .
(٥) هو أبو النجم . والبيت في ديوانه : ١٩٩ ، وسيبويه : ٣٣٣/١ ،
١٢٢/٢ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ، والجمل : ١٦٤ ، وأما ابن
الشجري : ١٠١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣١/٣ ، والتذليل
والتكميل : ٤٨٦/٤ ، ٤٨٧ ، والجمع : ١٧٧/١ ، والخزانة
: ٣٨٩/٢ ، والسمط : ٢٥٧/١ ، واللسان : (لَجَج) و (فُلْن) .
اللجة : الجليلة .

وَيُقَالُ أَيْضًا فِي نِدَاءِ الْعَزِيزِ الْمَكْرَمِ (١) : (يَا مَكْرَمَانُ) ، وَفِي

نِدَاءِ ضِدِّهِ : (يَا مَلَأْمَانُ ، وَيَا مَسْلَامُ ، وَيَا لَوْ مَانُ) ، وَيُقَالُ فِي نِدَاءِ

الكَثِيرِ النَّوْمِ : (يَا نَوْمَانُ) ، [قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

(٣) إِذَا قُلْتُ يَا نَوْمَانُ لَمْ يَجْهَلِ الَّذِي أُرِيدُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِشَيْءٍ سِوَى حَجَلٍ]

وَالْمَشْهُورُ إِلَّا يُسْتَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ فِي غَيْرِ نِدَاءٍ .

وَكَذَلِكَ الْمَعْدُولُ فِي سَبِّ الذُّكُورِ إِلَى (فَعَلٍ) ، نَحْوُ : (يَا غُدْرُ ،

وَيَا فُسْقُ ، وَيَا خُبْتُ) .

وَكَذَا الْمَعْدُولُ فِي سَبِّ الْإِنَاثِ إِلَى (فَعَالٍ) ، نَحْوُ : (يَا غَدَارِ

، وَيَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاتِ) .

وَهَذَا الثَّانِي وَمَوَازِنُهُ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْرِ كَ (نَزَالٍ ، وَتَرَكَ ، وَمَنَاعِ)

لَا يُقْتَصَرُ فِيهِمَا عَلَى السَّمَاعِ بَلْ يُصَاحَبَانِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مَجْرَدٍ قِيَاسًا ،

فَيُقَالُ : (يَا لَآمِ ، وَيَا نَجَاسِ ، وَيَا قَذَارِ) ، بِمَعْنَى : لَثِيمَةٌ ، وَنَجَسَةٌ ،

وَقَذَرَةٌ . وَكَذَلِكَ مَا أُشْبِهَهُمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا مِنَ الزِّيَادَةِ .

وَكَذَا فِعْلُ (٤) الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : (جَلَسِ ، وَقَوَامِ ، وَنَطَاقِ) بِمَعْنَى :

اجْلِسْ ، وَقُمْ ، وَانطِقْ . (٥)

(٦)

فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا الْأَصُولُ ، وَلَيْسَ مَجْرَدًا مِنَ الزِّيَادَةِ كَ (آدَمَ) ،

لَمْ يُبَيِّنْ مِنْهُ (فَعَالٍ) إِلَّا بِسَمَاعِ كَ (دَرَاكَ) بِمَعْنَى : أَدْرِكُ ، فَهَذَا شَأْنٌ

لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (الْكَرِيمِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٤٨٧/٤ .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤٨٧/٤ ، وَالتَّهْمِجُ (١/١٧٨) .

الْحَجَلُ : مَشْيُ الْمُقْبِدِ ، أَوْ أَنْ يَرْفَعَ رِجْلَهُ وَيَتَرْتَبِثُ فِي مَشْيِهِ عَلَى

رِجْلٍ وَاحِدَةٍ .

(٣) تَكَلَّمَ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (بِفِعْلِ) بِإِقْحَامِ الْبَاءِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/٢٠٥/ب) .

(٥) قَالَ فِي الْيَمِينِ : " وَفَاقًا لِسَيَّبُوهِ " ، انظُرْ سَيَّبُوهِ : ٤١/٢ ، وَمَا بَعْدَهَا .

(٦) آدَمَ : الْفَاءُ وَوَفَّقُ .

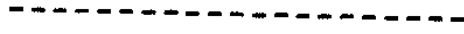
ومن (فَعَالٍ) الذي حَقَّه الاختصاص بالنداء (لَكَاعِ) ، قد يُستعمل

في الضَّرورة غير منادى كقول الشاعر :
(١)

أَطَوْفًا مَا أُطَوْفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ

وروى ابن سيده (٢) أنه يُقال : " رَجُلٌ مَكْرَمَانٌ وَمَلَأْمَانٌ " و " امْرَأَةٌ

مَلَأْمَانَةٌ " . والمشهور اختصاص (مَكْرَمَانٌ) و (مَلَأْمَانٌ) بالنداء (٣) .



- (١) هو الحَطِيئة . والبيت في ديوانه : ٢٨٠ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ،
والكامل : ٣٠٢/٣ ، والجمل : ١٦٤ ، وأمالى ابن السجري :
١٠٧/٢ ، وابن يميّش : ٥٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣١/٣ ،
والتذليل والتكميل : ٤٩١/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٧/٣ ، والهمع :
١٧٨/١ ، والخزانة : ٤٠٤/٢ .
- (٢) اللسان : (كرم) عن ابن سيده وأبي حاتم .
- (٣) انظر ما رواه ابن صفور عن أبي حاتم السجستاني في شرح
الجمل : ١٠٨/٢ .

باب ترخيم المنادى

(ص)

" يجوز ترخيم المنادى المبني ، إن كان مؤنثاً
بالباء مطلقاً ، أو علماً زائداً على الثلاثة
بحذف عجزه إن كان مركباً ، ومع الألف إن
كان (اثنا عشر ، أو اثنا عشرة) ، وإن كان
مفرداً فيُحذف آخره مصحوباً ، إن لم يكن
هاءً تانيثاً ، بما قبله من حرفين ساكنين
زائدين مسبوقي بحركةٍ مجانسةٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ ،
(١) و بأكثر من حرفين ، وإلا فغير مصحوب ، خلافاً
للغراء في نحو : (عماد ، وسعيد ، وشمود) ،
وله وللجرمي في نحو : (فردوس وغرنيق) .
ولا يُرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من
هاء التانيث ، خلافاً للكوفيين إلا الكسائي .
ويجوز ترخيم الجملة ، وفقاً لسببويه ."

(ش) يستعمل لفظ الترخيم في التصغير (٢) كما يستعمل في النداء ، والفرادان
مختلفان ، فلذلك قيِّدتُ هنا الترخيم بإضافته إلى المنادى ، ولم أطلق
فأقول : باب الترخيم .

وقيِّدتُ المنادى المُجوز ترخيمه بكونه مبنياً ، ليعلم أن المنادى
المعرب لا يُرخم ، فخرج المضاف والمضارع له والمستغاث .
وأشرتُ بقولي : " إن كان مؤنثاً بالباء مطلقاً " إلى أن ما فيه
هاء التانيث لا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، بل يُرخم

(١) في الأصل : (أو) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
(٢) (التصغير) : غير واضحة في الأصل ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من
كلام المصنف (٤ / ٢٠٧ / ب) .

ما هي فيه وإن كان ثنائياً بذونها (١) غير علم ، ومن ذلك قول بعض
العرب : " يا شا أرجني " (٢) ، يريد : يا شاة أقيمي ولا تسرحي .

وقيدت العاري من هاء التانيث بالعلمية ، ليخرج ما ليس علماً
كاسم الجنس ، والموصول ، واسم الإشارة . وقيدته بالزيادة على الثلاثة ،
ليخرج الثلاثي المجرد ك (بكر ، وزفر) .

ثم بينت ما يحذف من العلم في الترخيم فقلت : " بحذف عجزه
إن كان مركباً " فتناول ذلك المركب بمزج ك (حصر موت ، وسيبويه ،

وخمسة عشر) فيقال : (يا حصر ، وبأسيب ، وبأخمسة) في المسمى
ب (خمسة عشر) ، وكذلك ما أشبهها . وتناول أيضاً المركب بإسناد

ك (تأبط شراً) ، وأكثر / النسويين يمنعون ترخيمه ، لا سيبويه ٢٠٦/ب
منع ترخيمه في باب الترخيم (٣) ، ونص في باب النسب (٤) على أن من

العرب من يرخمه ، فيقول في (تأبط شراً) : (يا تأبط) ، ورثب
على ترخيمه النسب إليه ، ولا خلاف في النسب إليه .

ولم يتناول المضاف ولا المضارع له ك (ثلاثين رجلاً) علماً ؛
لانتهما معربان ، وقد تقدم أن المرخم لا يكون إلا مبنياً .

ولو كان العلم المركب (اثنا عشر ، أو اثنا عشرة) ، ورخم ، حذف
الألف مع العجز بلائه واقع موقع (نون) (٥) اثنتين واثنتين (٦) ، فيقال :

(ياثن) و (ياثننت) (٧) ، كما يقال في ترخيمها لولم يركبا .

(١) في الأصل : (بذونها) ، وهو تصحيف .

(٢) سيبويه : ٣٣٠/١ ، والأصول : ٣٦٢/١ ، صحفه محققه ، فجعله

: (يا شا . ٠٠) ، وشرح المفصل : ١٩/٢ ، ٢٠٠ .
أرجني : من شاة راجن ، أي مقبلة في البيوت ، وروي القول أيضاً
أرجني : وهي من دجن في بيته إذا لزمه .

(٣) سيبويه : ٣٤٢/١ .

(٤) سيبويه : ٨٨/٢ .

(٥) تكملة مباحكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٤٩٧/٤ .

(٦) في الأصل : (اثنان واثنان) ، وهو تحريف ، والتصويب مباحكاه أبو
حيان من كلام المصنف .

(٧) في الأصل : (ياثن وياثننت) بحذف المهمزة خطأ كما تحذف لفظاً .

وإن كان العلم مفرداً وفيه هاء التانيث رُخم بحذفها وحدها ،
وسواءً في ذلك القليل الحروف والكثيرها ، والمزيد في قبلها وما ليس
كذلك ، فيقال في : (شبة ، وسفرجلة ، ومرجانة ، وهيجانة) أعلاماً :
(يائِب ، وبيا سَفْرَجَل ، وبيا مَرْجَان ، وبيا هَيْجَان) .

وإن عري العلم المفرد من هاء التانيث خماسياً فصاعداً ، وقبل
آخره حرف لين ساكن زائد مسبق بحركة مجانسة ، فترخيه بحذف
آخره ، وحذف حرف اللين المذكور ، سواءً في ذلك ما آخره زائد وما آخره
أصلي ، فيقال في : (مروان ، وعفراء ، وجعفر ، وعرقات ، ويعقوب ، وإدريس
وإسحاق) : (يا مَرَو ، وبيا عَفْرَ ، وبيا جَعْفَ ، وبيا عَرَفَ ، وبيا يَعْقُ ، وبيا
إِدْرِي ، وبيا إِسْحَ) .

فلو كان الذي قبل آخره حرف اللين المعيد رباعياً ك (عباد ، وسعيد ،
وكمود) اقتصر على حذف الآخر ، فيقال : (يا عِبا ، وبيا سَعِي ، وبيا كَمُو) .
وكذا إن كان حرف اللين متحركاً ك (مسرول) ، أو ساكناً مبدلاً
من أصل ك (مختار) ، أو مسبقاً بحركة غير مجانسة ك (فردوس ، وغرنيق)
فلا يحذف من هذه وأشالها إلا الآخر ، فيقال : (يا مَسْرُو ، وبيا مَخْتا ،
وبيا فِرْدُو ، وبيا غُرْنِي) .

فإن كانت الحركة غير مجانسة ولكنها متلوة بمجانسة مقدرة ك (مصطفىون)
علماً فالحكم كالحكم مع المجانسة المنطوق بها .

وأجاز الفراء (١) أن يقال في (عباد ، وسعيد ، وكمود) : (يا عِبا ،
وبيا سَعِي ، وبيا كَمُو) ، و (يا عِم ، وبيا سَع ، وبيا شِم) .
وأجاز هو والجزمي (٢) أن يقال في (فردوس ، وغرنيق) : (يا فِرْدَ ،
وبيا غُرْنَ) ، فيعاملان حرف اللين الساكن الزائد بعد متحرك بفتحة متصلة
لفظاً وتقديراً معاملة بعد متحرك بحركة مجانسة .

(١) شرح الجمل : ١١٥/٢ .

(٢) التذليل والتكميل : ٥٠٣/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٥٥٢/٢ .

والجمع : ١٨٣/١ .

وأجاز الفراء^(١) أيضاً ترخيم الثلاثي العاري من هاء التانيث

إن كان ثانيه متحركاً ك (أسد ، وسبع ، ونمر ، وزفر) .

(ص) * فصل : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من

تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على الأعراف

ما بقي ، إلا بتحريك آخر تلافياً ، وكان مدغماً

في المحذوف ، بفتحة إن كان أصلي السكون ، وإلا

فبالحركة التي كانت له ، خلافاً لاكثرهم في ردّها

حذف لأجل واو الجمع .

ولا يمنع الترخيم على الأعراف من نحو : (شود)

، خلافاً للفراء في التزام حذف واو .

ويتعين الأعراف فيما يوهم تقدير تمامه تذكيراً

مؤثراً ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر .

ويعطى آخر المقدّر التمام ما يستحقّه لو تمّ به

وضعاً . وإن كان ثانياً ذالين ضعفاً إن لم

يُعلم له ثالث ، وجيء به إن علم .

(ش) كون المحذوف في الترخيم منوي الثبوت شبهة بقولهم في جمع (جارية)

: (جوار) ببقاء الكسرة دليلاً على ثبوت الياء تقديراً ، وأن الإعراب منوي

فيها ، وكون الباقي بعد الترخيم في حكم المستقل شبهة بحذف آخر

المعتل الآخر ، وجعل ما قبله حرف إعراب كقولهم : (يد ، ود ، وجوار)

• ولا ريب في أطراد الأول ، وشذوذ الثاني ، ولذلك كثر في الترخيم

تقدير ثبوت المحذوف نحو قولك في (حارث ، وجعفر ، وهرقل) : (يا حارث ،

ويا جعفر ، ويا هرق) . وقلّ فيه تقدير الاستقلال ، نحو قولك : (يا حارث ،

ويا جعفر ، ويا هرق) .

(١) ونقل ذلك عن الألفحش أيضاً انظر أمالي ابن الشجري : ٨١/٢ ،

والرضي على الكافية : ١٤٩/١ ، والنهج : ١٨٢/١ . راجع

الإصناف : ٣٥٦/١ .

(٢) انظر البحر المحيط : ١٩٢/٨ تفسير قوله تعالى : * وله الجوار المنشآت

في البحر كالأعلام في الرحمن : ٢٤ .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " فَلَا يُغَيَّرُ عَلَى الْاَعْرَافِ مَا بَقِيَ ، إِلَّا بِتَحْرِيكِهِ
آخِرِ تِلَا أَلْفًا ، وَكَانَ مَدْعَاً فِي الْمَحْذُوفِ " عَلَى نَحْوِ (مُضَارٌّ ، وَتَضَارٌّ ،
وَإِسْحَارٌّ) أَطْلَامًا تَرَحَّمُ بِحَذْفِ ثَانِيِ مَثَلِيهِمَا ، وَيَبْقَى أُولَاهُمَا سَاكِنًا
وَقَبْلَهُ أَلْفٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ ، لِئَلَّا يَلْتَقِيَ فِي الْوَصْلِ سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ
الشَّرْطِ الْمُعْتَبَرِ ، أَعْنِي كَوْنِ الثَّانِيِ مَدْعَاً فِي مِثْلِهِ ، فَيَجِبُ التَّحْرِيكُ بِالرَّوِّ
إِلَى الْأَصْلِ نِيْمًا لَهُ حَرَكَةٌ أَسْلِيَّةٌ ، يُقَالُ فِي (مُضَارٌّ) الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمِ
فَاعِلٍ : (يَا مُضَارٌّ) ، وَفِي الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ : (يَا مُضَارَّ) ،
وَيُقَالُ فِي الْمَنْقُولِ مِنْ (تَضَارٌّ) : (يَا تَضَارَّ) ، لِأَنَّ أَصْلَهُ : تَضَارَرُ .
فَلَوْلَمْ يَكُنْ لِلسَّاكِنِ حَرَكَةٌ أَسْلِيَّةٌ كَ (إِسْحَارٌّ) ، وَهُوَ نَبَّهْتُ (١) ،

حُرِّكَ بِالْفَتْحَةِ لِمَجَانَسَتِهَا الْأَلْفُ ، وَلَا يُبْهَأُ حَرَكَةُ أَقْرَبِ التَّحْرِيكَاتِ [إِلَيْهِ] (٢)
وَالِى (إِسْحَارٌّ) وَنَحْوِهِ أَشْرَتْ بِقَوْلِي : " إِنْ كَانَ / أَصْلِي السَّكُونُ " .

وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ (٣) يَرَوْنَ مَا حُذِفَ لِأَجْلِ الْوَاوِ الْجَمْعِ ، فَيَقُولُونَ

فِي تَرْخِيمِ (قَاضُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) عَلمِينَ : (يَا قَاضِي ، وَيَا مُصْطَفِي) ،
وَيَشْبِهُونَهُ بِرَوِّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيْفَةِ عِنْدَ زَوَالِهَا وَقَفًا
كَقَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى (هَلْ تَفَعَّلَنَّ) : (هَلْ تَفَعَّلُونَ) ، فَرَوِّ الْوَاوِ وَالضَّمِيرِ
وَنُونِ الرَّفْعِ لَزْوَالِ سَبَبِ حَذْفِهَا ، وَهُوَ ثَبُوتُ نُونِ التَّوَكِيدِ وَصَلًّا .

وَهَذَا التَّشْبِيهُ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ لِأَجْلِ التَّرْخِيمِ غَيْرُ لَازِمٍ ،

فَيَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُنَوِّى ثَبُوتَ الْمَحْذُوفِ ، وَحَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيْفَةِ لِأَجْلِ
الْوَقْفِ لَا زِمَّ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُنَوِّى ثَبُوتَ الْمَحْذُوفِ .

وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا بِأَنَّ يَا (قَاضِي) وَالْفَا (مُصْطَفِي) حُذِفَتْا لِمَلَاقَاةِ

السَّوَاوِ ، فَإِذَا حُذِفَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْخِيمِ رُدَّتِ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ ، كَمَا تَرَدَّدَانِ (٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَبَّهْتُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) تَكْمَلَةُ مَنَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٤ / ٢١١ / ب) .

(٣) انْظُرْ سَبِيْبُوهُ : ٣٤٠ / ٤ ، وَالْأَصُولُ : ٣٦٣ / ١ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالرُّضِي

عَلَى الْكَافِيَةِ : ١٥٤ / ١ ، وَالتَّذْوِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٠٦ / ٤ ، وَمَابَعْدَهَا .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيْمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ . وَصَوَابِهِ :

(... تَرَدَّدَ النُّونُ) .

إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ : (إِنْ مَدِينِي الْبِرِّ وَافِرُو) (١) الْأَجْرِ ، لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يُرَدَّ (٢) لَكَانَ حَذْفُهُمَا دُونَ سَبَبٍ .

وَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُعَادَ إِلَى كُلِّ مُتَغَيَّرٍ بِسَبَبِ إِزَالَةِ التَّرْخِيمِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ السَّبَبُ مَوْجُودًا أَصْلًا ، فَكَانَ يُقَالُ فِي تَرْخِيمِ (كَرَوَانَ وَقَرَوَى) : (يَا كَرَا ، وَيَا قَرَا) ، قَوْلًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ سَبَبَ تَصْحِيحِ وَاهِمَا هُوَ تَلَاقِي السَّاكِنِينَ وَقَدْ زَالَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يُبْقَوْنَ الْحُكْمَ الْمُرْتَبَّ عَلَيْهِ لَكُونَ الْمَحذُوفِ مَنَوِيَّ الثُّبُوتِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نِيَّةِ ثُبُوتِهِ (٣) وَنِيَّةِ ثُبُوتِ سَبَبِ حَذْفِ يَا (قَاضُونَ) وَأَلْفِ (مِصْطَفُونَ) حِينَ يَرْتَمَانِ ، فَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَرْخِيمِهِمَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ ؛ (يَا قَاضٍ ، وَيَا مِصْطَفًا) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ؛ لِإِدْلَالِ ذَلِكَ عَلَى [بُعْدِ] (٤) تَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ . وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مَقْدَرًا لِاِسْتِقْلَالِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : (يَا قَاضِي (٥) ، وَيَا قَاضٍ) ، وَ (يَا مِصْطَفَى ، وَيَا مِصْطَفًا) . وَيُقَالُ فِي (شَمُو) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ : (يَا شُو) ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ عَدَمُ التَّنْظِيرِ بِسَلَامَةٍ وَأَوْبَعْدِ ضَمَّةٍ فِي آخِرِ اسْمِ عَارِضِ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَأَخِّرَةٍ فِي التَّقْدِيرِ ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءِ (٦) لِتَأَخُّرِهِمَا لَفْظًا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَافِرُوا) بِأَلْفِ التَّفْرِيقِ ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَرُدُّ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِقٌ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٢ / أ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (ثُبُوتِهِ) ، وَهُوَ تَصْحِيْفٌ .

(٤) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٥٠٦ / ٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (قَاضٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

(٦) الرُّضِي عَلَى الْكَافِيَةِ : ١٥٤ / ١ . كَانَ الْمَصْنُفُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْفَرَاءَ

يَجِيزُ (يَاشُو) وَ (يَاشُمُ) انظُرْ مَا سَلَفَ ص ٨٣٨ .

وَالْتَوْفِيقَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا ، وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِيزُ (يَاشُو)

عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْوِي التَّمَامَ ، وَلَا يَجِيزُ (يَاشُو) عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ .

ولم يعتد بتقدير المحذوف والزم من أراد الترخيم في (شود) وشبيهه
أن تحذف الواو، فيقول: (ياثم) ولا يُبالي ببقاء الاسم على حرفين؛
لأن ذلك عنده جائز. (١)

ونبّهت بقولي: "ويتعين الأعراف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير (٢)
مؤنث" على أنه لا يرخم نحو: (عرة وضمة) إلا على لغة ممن
ينوي المحذوف ويدع آخر ما بقي على ما كان عليه؛ لأنهما لورخما على
تقدير الاستقلال، فقيل: (يا عمرو، وياضخم)، لتبادر إلى ذهن
السامع أن المناديين رجل اسمه (عمرو) ورجل موصوف ب (الضخم)،
وذلك مأمون بأن ينوي المحذوف، وتبقى الراء (٣) والميم مفتوحتين
، وكذلك ما أشبههما.

وكذلك يتعين الوجه الأعراف فيما لورخم على تقدير التمام لزم
منه استعمال ما لا نظير له، والإشارة بذلك إلى أمثلة منها (طيلسان) (٤)
بكسر اللام إذا سمي به ورخم فيجب تقدير ثبوت ما حذف منه؛ لأن
لو قدر تاماً لزم وجود (فيعمل) بكسر العين مع صحتها، وهو مُهمَلٌ
في وضع العرب، وذلك مأمون بترخيمه على الوجه الأعراف، أعني الترخيم
على لغة من ينوي ثبوت المحذوف. ومثله (طيلسان) (جذريّة)
إذا سمي به ورخم، لا يرخم [إلا] (٥) على لغة من ينوي ثبوت المحذوف،

(١) في الأصل: (جائزاً)، وهو خطأ. والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (١/٢١٢/٤).

(٢) في الأصل: (تذكر)، وهو تحريف. وسبقت في المتن.

(٣) في الأصل: (الواو)، وهو تحريف، سببه رسم (يا عمرو) مرخم

(عرة) بالواو. وكان الأول رسمه بدونها.

(٤) انظر الأصول: ٣٧٣/١، وشرح السيرافي: ٣/٧١/ب.

(٥) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٢١٢/ب).

فَيُقَالُ : (يَا حِذْرِي) بفتح الـياء على تقدير ثبوت الهماء ، ولا يَقْدَرُ التَّامُّ
فَيُقَالُ : يَا حِذْرِي ، بِالسَّكُونِ ، لِثَلَا يَلْزَمُ وجود اسم على (فَعْلِيٍّ) ، وهو
مَهْمَلٌ وَضَعًا .

وَمَا يَجِبُ ترخييمه على الوجه الاَعْرَفِ (عَرَقُوهُ) عَلَمًا ، فَيُقَالُ فِيهِ :
(يَا عَرَقُو) على نَبْئَةِ المحذوف ، ولا يُرَخِّمُ على تقدير التَّامِّ ؛ لِأَنَّ ذلِكَ
يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ : يَا عَرَقِي (١) ، على (فَعْلِيٍّ) بفتح الفاء وكسر اللام ،
وهو مَهْمَلٌ وَضَعًا كـ (فَعْلِيٍّ) بكسرها .

وَمَا يَجِبُ ترخييمه على الوجه الاَعْرَفِ (حُبَلَوِيَّ وَحَمْرَاوِيَّ) عَلَمِينَ ،
فَيُقَالُ فِيهِمَا : (يَا حُبَلَوِيَّ ، وَيَا حَمْرَاوِيَّ) على نَبْئَةِ ثبوت المحذوف لا على
تقدير التَّامِّ ، فَإِنَّ ذلِكَ يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ ، يَا حُبَلَى ، وَيَا حَمْرَا ، لِقَلْبِ
الواو التَّالِيَةِ اللّامِ الْفَاءَ لِتَحْرِكِهَا وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَتُقَلَّبُ السَّوَاوُ
التَّالِيَةُ الْاَلِفُ هَمْزَةً لِتَطْرُقَ فِيهَا بَعْدَ اَلِفِ زَائِدَةٍ ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ ثبوتُ مَا لَا
نظير له ، وهو كَوْنُ اَلِفِ (فَعْلَى) مُبْدَلَةً مِنْ واو ، وهي لا تكون إِلَّا زَائِدَةً
غَيْرَ مُبْدَلَةٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَكَوْنُ هَمْزَةٍ (فَعْلَا) مُبْدَلَةً مِنْ واو ، وهي لا تكون
إِلَّا مُبْدَلَةً مِنْ اَلِفِ ، وَلَا سَتِيفًا الكلام على هذا وَأَمْثَالِهِ مَوْضِعٌ يَأْتِي فِي شَأْنِ اللّهِ
تَعَالَى (٢) . فَالَى هَذِهِ الْمَسْأَلِ أَشْرْتُ بِقَوْلِي : * وَفِيهَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ
تَمَامِهِ عَدَمُ النَّظِيرِ * .

ثُمَّ قُلْتُ : * وَيُعْطَى آخِرُ الْمُقَدَّرِ التَّامِّ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ تَمَّ بِهِ وَضَعًا *

فَنَبَّهْتُ بِذلِكَ على إِظْهَارِ ضَمِّهِ إِذَا كَانَ / صَحِيحًا كَقَوْلِكَ فِي (حَارِثُ ، ٢٠٧ ب/
وَجَعْفَرُ وَهَرَقُلُ) : (يَا حَارِثُ ، وَيَا جَعْفَرُ ، وَيَا هَرَقُلُ) ، وعلى تقديرها
إِنْ كَانَ مَعْتَدًا كَقَوْلِكَ فِي (نَاجِيَةٌ) : (يَا نَاجِي) بِسُكُونِ الياء ،
وَالسَّكُونُ فِيهَا دَلِيلٌ على تقدير ضمِّها ، وَأَنَّ لَفْظَ تقدير التَّامِّ مَقْصُودَةٌ ؛
إِذْ لَوْ كَانَ على اللِّغَةِ الْآخَرَى لَفُتِحَتِ الْيَاءُ .

(١) سيبويه : ١ / ٣٣٤ .

(٢) وذلك في باب (ألفي التأنيث) ، وهو من الأبواب التي وانفاه

أجله قبل شرحها .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي أَيْضًا : * وَيُعْطَى آخِرُ الْمَقْدَرِ التَّمَامَ مَا يَسْتَحِقُّهُ
لَوْ تَمَّ بِهِ وَضَعًا * عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (يَأْتُو) : (يَأْتِي) ، فَيُفَعَّلُ
بِهِ مِنْ إِبْدَالِ الصَّوْتِ كَسْرَةً ، وَالْوَاوِ يَاءً ، مَا فُعِلَ بِ (جُرُو) حِينَ قِيلَ فِي
جَمْعِهِ : (أَجْر) . وَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (كَرَوَان) ،
(وَصَيَان) ، عَلَمِينَ : (يَا كَرَا ، وَيَا صَمَا) ، فَيُعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ (عَصَا ،
وَهُدَى) . وَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (هِلَاوَة ، وَعِنَابِيَّة)
: (يَا عَلَا ، وَيَا عِنَا) ، فَيُعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ (كِسَاء ، وَرِدَا ، وَجِرَاء ، وَظَبَاء) .
ثُمَّ قُلْتُ : * وَإِنْ كَانَ ثَانِيًا ذَا لَيْنٍ ضَعَّفَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ ثَالِثٌ ،
وَجِي * بِهِ إِنْ عَلِمَ . * فَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ (لَات) إِذَا ^(١) جُعِلَ عَلَمًا ،
ثُمَّ رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ حُذِفَتِ التَّاءُ ، وَضَعْفَتِ ^(٢) الْاَلِفُ ، وَحُرِّكَتِ الثَّانِيَّةُ ،
فَانْقَلَبَتِ هَمْزَةً ، فَيُقَالُ : (يَا لَاءُ) ، وَكَانَ التَّضْعِيفُ مُسْتَحَقًّا لِعَدَمِ الْعِلْمِ
بِثَالِثٍ ، فَلَوْ عَلِمَ الثَّالِثُ ^(٣) لَجِي * [بِهِ] ^(٤) ، وَالْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى (ذَاتِ)
عَلَمًا ، فَإِنَّهُ إِذَا رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ حُذِفَتِ تَاوُؤُهُ ، وَجِي * بِهِ ^(٤) [تَقِيلُ] :
(يَا ذَاوَا) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (ذَاتِ) : ذَوَاتٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي التَّثْنِيَّةِ :
(ذَوَاتَا) ، وَقَدْ قَرَّرْتُ ذَلِكَ فِي ^(٥) غَيْرِ هَذَا الْبَابِ . وَمِنْ الْمَنْقُوصِ الثَّنَائِيِّ
الْمَعْلُومِ الثَّلَاثِ (شَاءَ) فَإِنَّ أَصْلَهُ : شَاهَةٌ ، فَإِذَا رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ
التَّمَامِ قِيلَ : (يَا شَاهَ) ، وَلَوْ رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ الْمَحذُوفِ لَقِيلَ : (يَا شَا) ،
وَمِنْهُ قَوْلُ : (يَا شَا أَرْجُنِي) ^(٦) .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (إِذ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ
كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٢ / ب) .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (ضَعَّفَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : (الثَّانِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
- (٤) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : (مِنْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٦) تَقْدِيمُ الْقَوْلِ فِي ص ٨٣٧ .

(ص) * فصل : قد يُقَدَّرُ حَذْفُ هاءِ التَّأْنِيثِ تَرْخِيماً
فَتُحَمَّ مَفْتُوحَةً ، وَلَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ بِأَلْفِهِ الْمَمْدُودَةِ
، خِلَافاً لِقَوْمٍ ، وَلَا يُسْتَفْنَى غَالِباً فِي الْوَقْفِ
عَلَى الْمَرْحَمِ بِحَذْفِهَا عَنْ (١) إِعَادَتِهَا ، أَوْ تَعْوِيضِ
أَلْفٍ مِنْهَا .

وَيُرْخَمُ فِي الضَّرُورَةِ مَا لَيْسَ مَنَادِيٍّ مِنْ صَالِحِ
لِلنَّدَاءِ ، وَإِنْ خَلَا مِنْ عِلْمِيَّةٍ وَهَاءِ تَأْنِيثٍ ، عَلَى
تَقْدِيرِ التَّمَامِ بِإِجْمَاعٍ ، وَعَلَى نَبْذِ الْمَحذُوفِ ، خِلَافاً
لِلْمَبْرُورِ ، وَلَا يُرْخَمُ فِي غَيْرِهَا مَنَادِيٌّ عَارِضٌ مِنَ
الشُّرُوطِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ (يَا صَاحِ) ، وَ (أَطْرِقُ
كَرَا) عَلَى الْأَشْهُرِ .

وشاع ترخيمُ المنادى المضاف بحذف آخر المضاف
إليه ، ونَدَرَ حَذْفُ المضافِ إليه بِأَسْرِهِ ، وَحَذْفُ
آخِرِ المضافِ .

(ش) نَصَّ سَيْبُوهُ (٢) عَلَى أَنَّ نَدَاءَ مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ بِتَرْخِيمِ أَكْثَرِ مَنِ نَدَائِهِ
دُونَ تَرْخِيمِ ، وَبَعْدَ نَصِّهِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ
يُثَبِّتُونَ الْهَاءَ ، فَيَقُولُونَ ، (يَا سَلَمَةَ أَقْبِلِ) ، وَبَعْضُهُمْ مَنْ يَثْبُتُ يَقُولُ :
(يَا سَلَمَةَ) - يَعْنِي بِنَفْسِ التَّاءِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّامِرِ (٣) :

كَلِّفْنِي لِيَهْمٍ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطْنِي الْكَوَاكِبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (لِحَذْفِهَا عَلَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٢) سَيْبُوهُ : ٣٣٠ / ١ .

(٣) هُوَ النَّابِغَةُ . وَالْهَيْبَةُ فِي دِيْوَانِهِ : ٤٠ ، وَسَيْبُوهُ : ٣٤٦ ، ٣١٥ / ١ .

٩٠ / ٢ ، وَالْجَمَلُ : ١٧٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٨٣ / ٢ ، وَابْنُ

يَعِيْشُ : ١٠٧ / ٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٣٦٩ / ٣ ، وَالتَّنْذِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٥١٦ / ٤ ، وَالْمَهْمَعُ : ١٨٥ / ١ ، وَالْخَزَائِنَةُ : ٣٢١ / ٢ ،

وعلل سبويه الفتح في التاء بأنه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءه بحذفها قُدِّرَ ، وهي ثابتة ، عارياً منها ، فحُرِّكَتْ بالفتح ، لأنها حركة ما وقعت موقعه ، وهو الحرف الذي ^(١) قبلها . وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتياعاً لفتحة ما قبلها ، كما كانت فتحة المنعوت في نحو : (يا زيدَ بنَ عمرو) إتياعاً لفتحة (ابن) ، وإتياعُ الثاني الأول أحقُّ بالجواز لا سيما في ^(٢) كلمة واحدة ، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سبويه قوله : وبعض مَنْ ^(٣) يُشِيتُ يقول : (يا سلمة) . فنسب الفتح إلى بعض مَنْ يُشِيتُ ، ولو كان الفتح على ما ادَّعى من تقدير حذف التاء [وإقحامها] ^(٤) لكان منسوباً إلى مَنْ يحذف ، لا إلى مَنْ يُشِيتُ ، وهذا بين ، والاعترافُ برُجْحانه متعينٌ .

وأحقُّ بعضُ النحويين ^(٥) في جواز الفتح بذي الهاء ذال الألف المدودة فأجاز أن يُقال : (يا عَفْرَاءَ هَلْمِي) بالفتح . وهذا لا يصح ، لأنه غيرُ مسموع ، ومقيسٌ على ما تُرك في مقتضى الدليل ؛ لأنَّ حقَّ ما نُطِقُ به ألا يُقدَّرَ ساقطاً ، والهاءُ المشار إليها على الدعوى المذكورة بخلاف ذلك فحق ما هي فيه مفتوحةٌ أن يُقصرَ على السماع ، ولا يُقاس عليه غيره من ذوات الهاء / يقاس عليه ذوات الألف المدودة .

وقد ترتب على كون ترخيم ذي الهاء أكثر من تنميه أن شبهه بالفعل المحذوف آخره وفقاً ك (أَرَمِ) ، فسوّوا بينهما في توقّي حذف الحركة غالباً حين يوقف عليها ^(٦) بزيادة هاء السكت وإعادة هاء

(١) في الأصل : (للذي) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٥١٧/٤ .

(٣) في الأصل : (ما) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من

كلام المصنف .

(٤) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .

(٥) لم أقف على مصدر حددهم فيما بين يدي من المصادر . وانظر الهمع ١/١٨٥ .

(٦) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف . وحقه : (عليهما) .

التأنيث، فقالوا في الوقف (أَرْمِيْ) ، و (يا طَّلْحَةَ) ، ولم يستغنوا
غالباً عن الهاء بين إلا قليلاً . فَمِنْ القليل ما حكى سيبويه ^(١) من قول
مَنْ يَثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ فِي الوقف على (حَرْمَلَةٌ) : (يا حَرْمَلٌ) . ومثله قول
بعض العرب : " سِطِي مَجْرٌ ، تُرْطِبُ هَجْرٌ " ^(٢) يريد : تَوَسَّطِي بِمَجْرَةٍ ،

فَرَحَّمْ ووقف دون إعادة الهاء ودون تعويض / ، والمشهور إعادة الهاء ^(٣)
أوتعويض الألف منها كقول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفِقًا مِثْلِكَ الْوَدَاعَا

وَبُرْحَمٍ لِلضَّرُورَةِ غَيْرِ المُنَادَى عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ وَتَنَاسِيِ المَحذُوفِ ، وعلى تقدير
ثبوته . فالأول كقول امرئ القيس ^(٤) :

لِنَعْمِ الفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفًا بِنِّ مَالِ لَيْلَةٍ الجُوعِ وَالخَصَرِ
] ومثله ^(٥) :

أَسْعَدَ بِنِّ مَالِ أَلْمِ تَعَلَّمُوا وَذَوِ الرَّأْيِ مَهْمَا يَقْلُ يَصْدُقِ

(١) سيبويه : ٣٣١/١ .

(٢) هذا من أمثالهم . انظر المستقصى ١١٨/٢ ، وأساس البلاغة
واللسان : (جرر) .

(٣) البيت في ديوانه : ٣١ ، وسيبويه : ٣٣١/١ ، والمقتضب : ٩٤/٤ ،
والأصول : ٨٣/١ ، والجمل : ٤٦ ، والإيضاح : ٩٩ ، والتبصرة :
١٨٦/١ ، وشرح المفصل : ٩١/٧ ، وضرائر الشعر : ٢٩٦ ،
والتذليل والتكميل : ٤٦٨/٤ ، ٥١٩ ، والمساعد : ٢٦٣/١ ،
٥٥٩/٢ ، والخزانة : ٣٦٧/٢ .

(٤) البيت في ديوانه : ١٤٢ ، وسيبويه : ٣٣٦/١ ، وشرح الكافية
الشافعية : ١٣٧٠/٣ ، والتذليل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والجمع

: ١٨١/١ .

(٥) نُسِبَ البيت إلى طرفة وهوفي ديوانه : ١٨٢ آخر قصيدة مسنن
تسعة أبيات . وردَّ هذه النسبة سيبويه : ٣٣٦/١ ونسبه إلى
بعض العباديين . وهوفي التذليل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والمساعد

: ٥٦١/٢ .

ومثله (١) :

مَرَّتْ بِعَقَبٍ وَهَوْقَدْ نَزَلَّ لِلْعَدَى فَعَزَّ وَالْفَانِي لَهُ خَيْرٌ نَاصِرٍ (٢)
أراد : بِعَقَبَةٍ . ومثله (٣) :

سَمَتْ وَزَكَتْ أَبْنَا أُمِّيَّ يَغَايِمَةَ مِنْ الْمَجْدِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَا هِيَ تُدْرِكُ
أراد : أُمِّيَّةَ . ومنه قولُ ذِي الرُّمَّةِ (٤) :

دِيَارِ مِيَّةٍ إِذْ مَنِّي تَسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا مَرَبٍّ وَلَا عَجْمٍ (٥)
وَزَعَمَ يُونُسُ (٦) أَنَّ (مِيَّةَ ، وَمِيًّا) اسْمَانِ لِمَحَبِبَةِ ذِي الرُّمَّةِ . وَذَلِكَ
تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

وَالثَّانِي مِنْ وَجْهِي التَّسْرِخِيمِ الضَّرُورِيِّ ؛ وَهُوَ أَنْ يُحْدَفَ مَا يُحْدَفُ ،
وَيُقَدَّرُ ثَبُوتُهُ ، فَيَبْقَى آخِرُ مَا بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٧) :

يُوءَ رَقْنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلُّقٌ وَعَسَارٌ وَأَوْنَةٌ أُثْلَا

- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والمساعد :
٥٦٠/٢ بلفظ : " . . . فعدوا لقايني له خير ناصر " . وهو
وهم يختل به الوزن .
- (٢) تكلمة مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (٤ / ٢١٩ / أ) . وَكَذَا
الْكَلَامِ فِيهِ ، وَحَقَّقَهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ (وَمِثْلُهُ) الَّتِي فِي أَوَّلِ الزِّيَادَةِ ؛
(أَرَادَ : ابْنُ مَالِكٍ) .
- (٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ .
- (٤) البيت في ديوانه : ٢٣/١ ، وسيمويه : ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، ودلائل
الإعجاز : ١٤٧ ، وأمالى ابن الشجري : ٩٠/٢ ، والتذييل والتكميل
: ٥٢٣/٤ ، والهمع : ١٦٨/١ ، والخزانة : ٣٣٩/٢ .
- (٥) كذا في الأصل والتذييل والتكميل . والصواب : (عجم ولا عرب) ؛
لأن البيت من قصيدة بائنة الروي .
- (٦) سيمويه : ٣٣٣/١ .
- (٧) هو ابن أحمَر . والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وسيمويه : ٣٤٣/١ ،
والخصائص : ٣٧٨/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ١٢٦/١ ، ١٢٨ ،
٩٢/٢ ، ٩٣ ، والإنصاف : ٣٥٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ .

أراد : وَأَوْنَةً أَثَالَةً فَحَذَفَ النَّاءُ ، ونوى ثبوتها ؛ ولذلك أبقى

اللام مفتوحة مع أنه في موضع رفع بالعطف على فاعل (يُؤرِّقُنِي) .

ومثله (١) :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد : إِنْ ابْنَ حَارِثَةَ . ومثله (٢) :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامًا

أراد : أُمَامَةً ، كذا رواه سيبويه . وزعم المبرد (٣) أَنَّ الرواية : " وما

عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا " ، لأنه لا يجيز الترخيم الضَّروريَّ إِلَّا على الوجه

الأوَّل . وهو محجوجٌ بصحة الشواهد على الوجه (٤) الثاني ، وإنَّ

حَذَفَ بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحقُّ بالجواز من حذفه

دون بقاء دليل .

وَأَمَّا زَعْمُهُ أَنَّ الرواية : " وما عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا " فلا يُلتفت

(١) البيت لاؤس بن حينا . وهو في سيبويه : ٣٤٣/١ ، والتبصرة :

٣٧٣/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والإيناف :

٣٥٤/١ والمقرب : ١٨٨/١ ، وضرائر الشعر : ١٢٩ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٣٧١/٣ ، والتذليل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والمعني

: ٢٨٣/٤ ، والهمع : ١٨١/١ .

(٢) البيت لجبر . وهو في ديوانه برواية : " وما عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا " .

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٣٤٣/١ ،

ونواد أبي زيد : ٢٠٧ ، والجمل : ١٧٤ ، وأمالي ابن الشجري :

١٢٦/١ ، والإيناف : ٣٥٣/١ ، وضرائر الشعر : ١٣٨ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٥١/٣ ، ١٣٧١ ،

والتذليل والتكميل : ٥٢٣/٤ ، والخزانة : ٣٦٣/٢ .

(٣) الخزانة : ٣٦٤/٢ .

(٤) في الأصل : (البيت) ، وهو وهم ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٤/٢١٩/أ) .

إليه مع مخالفته نقل سيبويه ، فأحسن الظنَّ به إذا لم تُدفع (١) روايته
أن تكون رواية ثانية (٢) . وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو كقولـه
في قول العباس بن مرداس : (٣)

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مُرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
:الرواية : " يفوقان شَيْخِي " (٤) مع أن البيت يذكر (مرداس) ثابت
بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري (٥) وغيره ، وذكر (شَيْخِي)
لا يُعرف له سندٌ صحيحٌ ، ولا سببٌ يدنيه مِنَ التَّسْوِيةِ فكيف مِنَ التَّرجيحِ .
ويحتمل قولُ عمرو بن الشريد : (٦)

أَقُولُ وَلَيْلِي مَا تَرِيمُ نَجْمُكُمْ أَلَا لَيْتَ صَخْرًا شَاهِدِي وَمَعَاوِيَا
أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يُقَدِّرُ اسْتِقْلَالَ مَا بَقِيَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يُقَدِّرُ
ثُبُوتَ المَحذُوفِ وَبِقَاءِ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا كَانَ .

- (١) في الأصل : (ترفع) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٤ / ٢١٩ / أ) .
- (٢) في الأصل : (ثانية) ، وهو تصحيف .
- (٣) البيت في ديوانه : ٨٤ ، والسمط : ٣٣ / ١ ، وأمال السهيلي : ٥٧ ،
والإنصاف : ٤٩٩ / ٢ ، وضرائر الشعر : ١٠٢ ، والتذليل والتكميل
: ٥٢٣ / ٤ ، والخزانة : ١٤٧ / ١ ، ٢٥٣ .
- (٤) الخزانة : ١٤٨ / ١ .
- (٥) لم أستطع الوقوف عليه في طبعة صحيح البخاري التي بين يدي .
- (٦) البيت بنفس النسبة في التذليل والتكميل : ٥٢٣ / ٤ ، ولم أقف
لعمرؤ هذا على ترجمة ، ولم تذكر المصادر التي وقفت عليها للخنساء
إلا أخوين صخرًا ومعاوية .
- (٧) في الأصل : (ضجرا) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التذليل
والتكميل .

ولا يُرَخِّمُ لِلضَّرُورَةِ مَا فِيهِ إِلَّا لُفًّا وَاللَّامُ بِإِثْنِهِ لَا يَصْلِحُ لِلنَّدَاءِ ،
وَشَرَطُ الْمُرَخِّمِ لِلضَّرُورَةِ أَنْ (١) يَكُونَ لَفْظُهُ صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ حُرْفِ النَّدَاءِ ،
فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ فِي (الْحَمِي) مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

أَوْ الْفَاءُ مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

: إِنَّهُ مُرَخِّمٌ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّ فِيهِ إِلَّا لُفًّا وَاللَّامُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْحَذْفِ الْمُسْتَبَاحِ
فِيمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ التَّرْخِيمُ وَعَلَى صُورَةٍ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي التَّرْخِيمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

عَفَّتِ الْمَنَايِمُ تَالِيَةً فَأَبَانَ

أَرَادَ الْمَنَازِلَ . وَكَقَوْلِ الْآخَرِ (٤) :

مُسْتَدَمٌّ بِسَبَابِ الْكُتَّانِ مِغْسُومٌ

.....

- (١) فِي الْأَصْلِ : (لِأَنَّ) بِإِقْحَامِ اللَّامِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ٢١٩ / ب) .
- (٢) هُوَ الْعَجَّاجُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٩٥ ، وَسَيَّبُوهُ : ٨ / ١ ، ٥٦٠ ،
وَالْأَصُولُ : ٤٥٨ / ٣ ، وَالْخِصَائِعُ : ٤٧٣ / ٢ ، ١٣٥ / ٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ :
٧٨ / ١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥١٩ / ٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٧٤ / ٦ ، ٧٥ ،
وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ١٤٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٤١ / ٢ ، ١٣٧٢ / ٣ ،
وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٢١ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ١٨١ / ١ ، وَتَهْذِيبُ
الْأَلْفَافِ : ٤٤٥ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ١٩٩ / ٢ ، وَاللِّسَانُ : (حَم) .
- (٣) هُوَ الْبَيْدُ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٣٨ ، وَالْخِصَائِعُ : ٨١ / ١ ،
٤٣٧ / ٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٨٠ / ١ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ١٤٢ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالْتَّكْمِيلُ : ٥٢١ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ١٥٦ / ٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ
الشَّافِيَةِ : ٣٩٧ ، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ : ٤٢٠ / ٢ ، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ :
(أَبَانَان) . وَجِزْهُ : " وَتَقَادَمَتْ بِالْحَبِيسِ فَالسُّوْبَانِ " .
- (٤) هُوَ عِلْقَةُ الْفَحْلِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٠ ، وَالْمُفَضَّلِيَّاتُ : ٤٠٢ ،
وَالْخِصَائِعُ : ٨٠ / ١ ، ٤٣٧ / ٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٧٧ / ٢ ، ٨١ / ١ ،
وَالسَّمْتُ : ١٣ / ١ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ١٤٢ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٠٠ / ٨ ،

أراد : بسبب الكتان . وعليه قوله - صلى الله عليه وسلم - في بعض الروايات (١) : " كفى بالشَّيبِ شاً " ، قيل : أراد شاهداً .
ولا يُستباح في غير ضرورة ترخيماً منادى عارٍ من علمية ومن هاء تأنيث . وشذ قولهم في (صاحب) : (يا صاح) ، وفي (كروان) : (يا كرا) . وزعم المبرد (٢) أن ذكر الكروان يُقال له : (كرا) . ومن أجل قوله قلت : " و (أُطْرِقُ كِرا) (٣) على الأشهر " لأن الأشهر في (أُطْرِقُ كِرا) : أُطْرِقُ يا كروان ، فرخم ، وحقه ألا يُرَخَّم ، لأنه اسم جنسٍ عارٍ من هاء التأنيث ، وقد ما بقي مستقلاً ، فأبدلت الواو ألفاً ، وحذفت حرف النداء ، وحقه ألا يُحذف ، لأنها اسم جنسٍ مفرد ، ففيه على هذا ثلاثة أوجهٍ من الشذوذ . وعلى قول المبرد لا شذوذ فيه إلا من قبل حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس ، وقد تقدم من كلامي (٤)

==== والتذييل والتكميل : ٥٢١/٤ ، واللسان : (سيب) . المُفَدَّم : الذي على فمه خرقة .

المغموم : الذي لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغاماً .
صدره : " كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرَفٍ " .

(١) لم أقف على هذه الرواية فيما بين يدي من كتب الحديث . وأخرجه ابن ماجه في باب " الرجل يجد مع امرأته رجلاً " من كتاب " الحدود " ٨٦٩/٢ بلفظ " شاهداً " . وعليه يفوت الاستشهاد .

(٢) صح المبرد في المقتضب : (١/٣٢٤) وما بعدها ، و (٤/٢٦١) بأن (كرا) مُرَخَّم (كروان) . ونسب إليه الرضي (١/١٥١) ما قاله في المقتضب ، ورد عليه بما نسب المصنف إليه . ونسب أبوحيان وابن عقيل إليه ما نسب المصنف . انظر التذييل : ٥٢٤/٤ ، والمساعد : ٥٦٢/٢ وما بعدها .

(٣) هذا من أمثالهم ، يقال للمعجب بنفسه . وورد في بعض الرجز :
أَطْرِقُ كِرا أَطْرِقُ كِرا
إِنَّ النَّمَامَ فِي الْقُرَى
وهو بدون نسبة في التكميل : ٥٦/٢ ، والمخصص : ١٢٢/١٥ ، ومجمع الامثال : (١/٣٩٥) ، والخزانة : ٣٧٤/٢ ، واللسان : (طروق) ، (كرا) وانظر الاصول : ٣٠/٣ .
(٤) انظر ما سلف ص ٧٨١ وما بعدها .

ما يدلّ على أنّ ذلك لا سُذْوَدَ فِيهِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ (١) لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى شَوَاهِدِ
جَوَارِهِ ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٢) "أَشْتَدِّي أَرْزَمَةً تَنْفَرَجِي"
وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَتَرَجِّمًا عَنْ (٣) مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (٤)
"ثَوْبِي حَجْرٌ ثَوْبِي حَجْرٌ" .

وَكَثُرَ حَذْفُ آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي النَّدَاءِ (٥) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

أَبَا عَزٍّ وَلَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حَرَقٍ سَيَدَمُوهُ دَاعِي مَيْقَةٍ فَيُجِيبُ

وَقَوْلِ الْآخِرِ : (٧)

أَيَا ابْنَ عَفْرَاءِ بِنِ عَذْرَاءٍ فَقَدْ صَدَرَتْ مِنْكَ الْإِسَاءَةُ / وَأَسْتَحَقَّ هَجْرَانَا ٢٠٨ ب /

وَقَوْلِ رُوَيْبَةَ (٨) :

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَا) ، وَهِيَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

(٢) تَقْدِمُ ص : ٧٨٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَتَرَجِّمًا عَلَى) ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا

حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٩ ب) .

(٤) تَقْدِمُ ص : ٧٨٢ .

(٥) انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٣٤٧ / ١ .

(٦) تَقْدِمُ الْبَيْتِ ص : ٥٥٤ .

(٧) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٥٢٤ / ٤ .

(٨) الْبَيْتَانِ فِي دِيْوَانِهِ : ٦٤ ، وَسَيْبُوِيَّةٌ : ٣٣٣ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ :

٢٥١ / ٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٤٩ / ١ ، وَابْنُ بَعِيْشٍ : ٦ / ٩ ، وَشَرَحَ

الْكَافِيَةَ الشَّافِيَّةَ : ١٤٠٩ / ٣ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٥٢٤ / ٤ ،

وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي الْمَخْصَصِ : ١٩٥ / ٤ .

الْمَعْنَى وَالْجَمْرُ : ضَرْبَانِ مِنَ السَّرِيرِ . وَالْجَمْرُ أَشَدُّهُمَا ، وَهُوَ

كَالْوَشْبِ .

(١)
إِمَّا تَرِينِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْمَ زِي
قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَّ زِي

وندر حذف المضاف إليه بأسره كقول عدي بن زيد (٢) :

يا عبد هل تذكرني ساعةً في موكبٍ أورايداً للقميص (٣)

يُخاطب عبد هند اللخمي ، وعبد هند علم له ، فرخمه بحذف المضاف إليه ،
وعامله مُعاملة (معدى كَرَبٍ) .

وكذلك ندر حذف آخر المضاف في قول أوس بن حجر (٤) :

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل حان منا إلى ذي الغمر تسريح

(١) في الأصل : (ترني) ، وهو تحريف .

(٢) البيت في ديوانه : ٦٩ ، ورسالة الغفران : ١٨٨ ، والتذليل والتكميل

: ٥٢٤/٤ ، والمساعد : ٥٦٤/٢ ، والعيني : ٢٩٨/٤ .

(٣) في الأصل : (رائد) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٤/٢١٩ ب) .

(٤) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التذليل والتكميل

: ٥٢٥/٤ ، والمساعد : ٥٦٤/٢ ، وشفاء العليل : ٩٤٢/٢ .

ذي الغمر : اسم موضع فيه ما .

باب الاختصاص

(ص)

إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه
تأكيد الاختصاص أو لاء (أياً) ، يُعطيها (١)
مالها في النداء إلا حرفه ، ويقوم مقامها منصوباً
اسم دال على مفهوم الضمير ، معرف بالالف
واللام ، أو الإضافة ، وقد يكون علماً . وقد يلي
هذا الاختصاص ضمير مخاطب .

(ش) الباعث على هذا الاختصاص فخر ، أو تواضع ، أو زيادة بيان كقولك فسي
القاهر أعداءه ؛ (عز المستجير) ، و (علي - أيها الجواد - تعتمد أيها
الفقير) ، و (إنا إلى فلان كرتنا) ، و نحن - العرب - أقرى الناس
للصيف (٢) ، و (إنا - أيها العبد - أفقر العبيد إلى عفو الله تعالى) ،
و (إنا - حكمة القرآن - أحق الناس برعاية حقوقهم) ، ومنه قول الشاعر (٣)
[لنا - معشر الأنصار - مجد مؤثّل بإرضائنا خير البرية أحمداً
ومثله (٤) : (٥)
جد بعفو فإنتي - أيها العبد (٦)
د - إلى العفو يا إله فقير

- (١) في التسهيل : (يُعطيها) .
- (٢) سيبويه : ٣٢٧/١ ، وابن يعين : ١٨/٢ ، ١٩ ، والرعي على الكافية : ١٦١/١ ، والهمع : ١٧١/١ .
- (٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، وشرح شذور الذهب : ٢١٧ ، والهمع : ١٧١/١ .
المؤثّل : الذي له أصل .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٦/٤ ، شرح شذور الذهب : ٢١٧ ، والهمع : ١٧٠/١ .
- (٥) تكلمة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٢٢٣/٤) .
- (٦) في الأصل : (فإني) ، وهو تحريف ، والتصويب من هامشه .

ومثله (١) :

إِنَّا - بَنِي نَهْشَلٍ - لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنهُ وَلَا هُوَ بِأَلَا بُنَا يُشْرِنَا
ومين وروده عَلَمًا قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٢)

بِنَا - تَمِيمًا - يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ومين إبلا الاختصاصِ ضميرٌ مُخَاطَبٌ قَوْلِهِمْ (٣) : "بِكَ - اللَّهُ - نَرْجُو
الْفَضْلَ" (٤)

- (١) البيت لبشامة بن حزن . وهو في شرح ديوان الحماسة : ١٠٢/١ ،
والتذليل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، والبحر المحيط : ٢١٩/٦ ، وشرح
شذور الذهب : ٢١٨ . وهو في الموء تلفا والمختلفا : ٦٦ برواية :
" إِنَّا بَنُو نَهْشَلٍ . . . " وعليها يفوت الاستشهاد .
- (٢) هو روبة . والبيت في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، وسيبويه : ٢٥٥/١ ،
٣٢٢ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والتذليل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، ٥٢٩ ،
والخزانة : ٤١٣/٢ .
- (٣) سيبويه : ٣٢٨/١ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والمجع : ١٧١/١ .
- (٤) بعد هذا الباب ثبت في نسخة من التسهيل عليها خط الموء لفا
باب " التحذير والإغراء " قال أبو حيان : " لم يثبت هذا الباب
(يعني باب التحذير والإغراء) بجملته في النسخة التي شرحها
المصنف ، ولم يذكره في شرحه ما شرح من هذا الكتاب ، بل شرح
باب أبنية الفعل متصلاً بباب الاختصاص . وثبت هذا الباب فسي
بعض النسخ التي عليها خط الموء لف رحمه الله تعالى وها أنا أشرحه
جريا على شرح الزوائد التي ثبتت في بعض النسخ على عليها
خطه . " التذليل والتكميل : ٥٣٠/٤ . وانظر المساعد : ٥٦٩/٢ .

(١) باب أبنية الفعل ومعانيها (ص)

" لماضيها المجرد مبنياً للفاعل : (فَعَل) ، و (فَعِل)
، و (فَعَلَ) ، و (فَعَلَّ) .
ذ (فَعَل) لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو مطبوع
عليه ما هو قائم به أو كطبق عليه ، أو شبهة بأحدهما ،
ولم يرد يائي العين إلا (هَيَوَ) ، ولا مُتَصَرِّفًا
يائي اللام إلا (نَهَوَ) ، ولا مُضَاعَفًا إلا قليلاً مشروكاً ،
ولا مُتَمَدِّدًا إلا بتضمين أو تحويل ، ولا غير مضموم عين
مضارعه إلا بتدأخل . "

(ش) اِحْتَرِزْ بِمَاضِيهَا مِنَ الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ ، وَبِالْمَجْرَدِ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ ، وَبِالْعَيْنِيِّ
لِلْفَاعِلِ مِنَ الْعَيْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ . وَأَشِيرُ بِ " مَطْبُوعٌ عَلَيْهِ مَا هُوَ قَائِمٌ بِهِ " إِلَى
نحو : (كَرُمٌ ، وَلَوْءٌ ، وَنَبْهٌ ، وَسَفْهٌ ، وَجُرْلٌ وَجَيْنٌ ، وَذِكْرٌ ، وَبَلْدٌ ،
وَحُسْنٌ ، وَوَضْوٌ ، وَوَضِيحٌ ، وَفَضْحٌ ، وَرَطْبٌ ، وَوَضْبٌ ، وَوَثْرٌ ، وَوُقْرٌ ، وَكَثْرٌ ،
وَحَقْرٌ ، وَنَزْرٌ ، وَكُثْفٌ ، وَلُطْفٌ ، وَسَهْلٌ ، وَصَعْبٌ ، وَعَظْمٌ ، وَضَخْمٌ ، وَضَوْءٌ
وَكَبْرٌ ، وَصَغْرٌ ، وَنَظْفٌ ، وَقُدْرٌ ، وَرُجْسٌ ، وَنَجْسٌ) فَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ
أَنْ يُقْصَدَ بِهَا مَعَانٍ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ وَلَا زَائِلَةٌ كَجُودَةِ الْمَطْبُوعِ عَلَى الْجُودَةِ ،
وَرَدَاةِ الْمَطْبُوعِ عَلَى الرَّدَاةِ ، أَوْ مَعَانٍ مُتَجَدِّدَةٍ ثَابِتَةٌ كَمَصَاحَةِ الْمُتَعَلِّمِ
الْفَصَاحَةِ ، وَحُلْمِ الْمُتَعَوِّدِ الْحُلْمِ . وَمِنْ الْأَوَّلِ : (بَعُدَ الشَّيْءُ وَقُرِبَ)
إِذَا كَانَ الْبُعْدُ وَالْقُرْبُ غَيْرَ مُتَجَدِّدَيْنِ وَلَا زَائِلَيْنِ كَبُعْدِ مَا بَيْنَ الْمُتَضَادِّينِ ،
وَقُرْبِ مَا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ ، فَإِذَا أُسْنِدَ (بَعُدَ) إِلَى ذِي بَعْدٍ حَادِثٍ ، وَ (قُرِبَ)
إِلَى ذِي قُرْبٍ حَادِثٍ فَلِشَبْهِهِمَا يَلْزَمِي الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ كَقَوْلِكَ : (بَعُدْتُ بَعْدَمَا
قُرِبْتُ ، وَقُرِبْتُ بَعْدَمَا بَعُدْتُ) .

وَمِنْ الْمُسْتَعْمَلِ لِمَعْنَى ثَابِتٍ بَعْدَ التَّجَدُّدِ (فَهُوَ الرَّجُلُ) إِذَا صَارَ
الْفِعْلُ لَهُ طَبَعًا ، وَ (شَعُرَ) إِذَا صَارَ قَوْلُ الشَّعْرِ لَهُ طَبَعًا ، وَ (خَطُبَ)

إذا صار إنشأه الخُطْب له طَبْعاً . ومن استعمال (فَعَلَ) لمعنى مُتَجَدِّد
 زائل لشبه معناه بالمعنى الذي ليس مُتَجَدِّداً ولا وائلاً قولهم :
 (جُنِبَ الرَّجُلُ) إذا أُصَابَتْ جَنَابَةٌ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ شَبِيهُ بِمَعْنَى (نَجَسَ)
 فَوَافَقَهُ فِي الْوِزْنِ . وَإِلَى هَذَا وَشَبِيهِ أُشْرْتُ بِقَوْلِي : " أَوْ كَمَطْبُوعٍ عَلَيْهِ
 أَوْ شَبِيهِ بِأَحَدِهِمَا " .

وَأَهْمِلُ (فَعَلَ) فِيمَا عَيْنُهُ يَاءٌ اسْتَفْنَاءً عَنْهُ بِ (فَعَلَ) ك (لَانَ) :
 يَلِينُ ، وَطَابَ : يَطْيِبُ ، وَيَانَ : يَبِينُ) ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : (هَيُّوْ
 الشَّيْءُ) ، فَهُوَ هَيُّسٌ ، إِذَا حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ .

وَكَذَلِكَ أَهْمِلُ فِيمَا لَامُهُ يَاءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ :
 (نَهَوَ الرَّجُلُ) ، إِذَا كَانَ مَلَازِمًا لِلنُّهْيَةِ ، أَيِ : بِالْعَقْلِ .
 وَقَيَّدَ الشَّاذُّ مِمَّا لَامُهُ يَاءٌ بِالتَّصَرُّفِ تَنْبِيهاً عَلَى نَحْوِ : (قَضَوُ الرَّجُلُ ،
 [وَرَمَوْ] ^(٢)) وَهُوَ بِمَعْنَى : مَا أَقْضَاهُ وَمَا أَرْمَاهُ ، فَإِنَّهُ مُطَّرِدٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّ
 ذَلِكَ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ ^(٣) .

وَكَذَلِكَ أَهْمِلُ (فَعَلَ) فِي الْمَضَافِ اسْتَفْنَاءً عَنْهُ بِ (فَعَلَ) ك (عَزَّ :
 يَجِرُّ ، وَذَلَّ : يَذُلُّ ، وَجَلَّ : يَجِلُّ ، وَخَفَّ : يَخْفُ) إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ :
 (لَبِيَّتَ) ^(٤) بِمَعْنَى : (لَبِيَّتَ) ، أَيِ : صِرَتْ لَبِيباً ، وَ (شَرَرَتْ) ^(٥) ،

بِمَعْنَى : (شَرَرَتْ) ، أَيِ : / صِرَتْ كَثِيرَ الشَّرِّ ، وَ (قَلَّتْ) ، أَيِ : صِرَتْ ٢٠٩ / أ
 قَلِيلاً ، وَ (دَمَّتْ) ^(٦) ، بِمَعْنَى : (دَمَّتْ) ، أَيِ : صِرَتْ دَمِيماً ،
 وَ (عَزَزَتْ) ^(٧) بِأَنْقَاةُ ، بِمَعْنَى (عَزَزَتْ) ، أَيِ : صِرَتْ عَزُوزاً ، وَهِيَ
 الضِّيْقَةُ الْإِحْلِيلُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَوَافَقَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
 مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٥ / ٢ / ب) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٥ / ٢ / ب) .

(٣) انظُرْ مَا سَلَفَ ص

(٤) سَبِيحِيَّةُ : ٢٢٦ / ٢ ، وَالْمَصْنُفُ : ٢٤٠ / ١ ، وَالرُّضِيُّ عَلَى الشَّافِيَّةِ : ١ / ٢٧٧ .

(٥) الْمَصْنُفُ : ٢٤٠ / ١ ، وَالتَّاجُ : (شَرَرٌ) .

(٦) الْمَصْنُفُ : ٢٤٠ / ١ ، وَاللِّسَانُ : (دَمَمٌ) .

(٧) حَكَاهَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ . اللَّسَانُ : (عَزَزٌ) .

ذ (فَعَلَ) في هذه الأفعال شاذٌّ ، وهو مع شذوذه مشرّك بـ (فَعَلَ)

في فعل اللّيب ، وبـ (فَعَلَ) في البواقي .

وشدّ استعمال (فَعَلَ) مُتَعَدِّياً دون تحويل في قول مَنْ قَالَ :

”رَحِبَكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكِرْمَانِيِّ“^(١) فَعَدَى (رَحِبَ) ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّنَهُ

مَعْنَى (وَسِعَ) . وَأَطْرَدَ اسْتِعْمَالُهُ مُتَعَدِّياً بِتَحْوِيلٍ مِنْ (فَعَلَ) الَّذِي

عَيْنُهُ وَآو ك (رُمْتَهُ ، وَطَلْتَهُ) ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا النُّوعِ (فَعَلْتَهُ) بِفَتْحِ

الْعَيْنِ ، فَحَوَّلَ إِلَى (فَعَلَ) ، وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ إِلَى الْفَاءِ ؛ لِيُذَلَّ بِهَا عَلَى

أَنَّ الْعَيْنَ الْمَحذُوفَةَ مُجَانِسَةً لِلْحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ ؛ إِذْ لَوْ تَرَكْتَ الْفَاءَ مُفْتَوِّحَةً

مَعَ حَذْفِ الْعَيْنِ لَمْ يُعْلَمَ كَوْنُهَا وَآواً^(٢) . وَنَحْوُ هَذَا فُعِلَ فِيمَا عَيْنُهُ يَا مِنْ

(فَعَلَ) ، فَحَوَّلُوهُ إِلَى (فَعَلَ) ، وَنَقَلُوا الْكَسْرَةَ إِلَى الْفَاءِ فِي (يَبْعَثُهُ) وَنَحْوِهِ ؛

لِيُذَلَّ بِهَا عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ الْمَحذُوفَةَ مُجَانِسَةً لِلْحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ^(٣) . وَالْحَاصِلُ

أَنَّ (فَعَلَ) الَّذِي عَيْنُهُ وَآو حِينَ عَرَضَ حَذْفُ عَيْنِهِ لَسُكُونِ لَامِهِ حَوَّلَ إِلَى

(فَعَلَ) ، وَاسْتَصْحَبَ مَا كَانَ لَهُ مِنَ التَّعْدِيَةِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً^(٤) ، فَلَمْ

يُعْتَدَّ بِهَا .

والتزم في مضارع (فَعَلَ) ضَمُّ عَيْنِهِ ، نَحْوُ : (شُرْفٌ بِشُرْفٍ) ،

و (ظَرْفٌ بِظَرْفٍ) ، وَرُويَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : (كُدْتُ تَكَادُ)^(٥) فَجَاءَ

بِمَاضِيهِ عَلَى (فَعَلَ) وَمِضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعَلُ) . وَهُوَ عِنْدِي مِنْ تَدَاخُلِ

اللُّغَتَيْنِ فَاسْتُغْنِيَ بِمِضَارِعِ أَحَدِ الْمَثَلِينَ عَنْ مِضَارِعِ الْآخَرِ ، فَكَانَ حَقُّ

(كُدْتُ) بِالضَّمِّ أَنْ يُقَالَ فِي مِضَارِعِهِ : تَكُونُ ، لَكِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِمِضَارِعِ

الْمَكْسُورِ الْكَافِ ، فَإِنَّهُ عَلَى (فَعَلَ) فَاسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مِضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعَلُ)

، فَأَغَاهُمْ (يَكَادُ) عَنْ (يَكُونُ) ، كَمَا أَغَاهُمْ (تَرَكُ) عَنْ مَاضِي

(١) اللسان : (رحب) ، وانظر الرضي على الشافية : ٢٥ / ١ وما بعدها .

(٢) المنصف : ٢٣٩ / ١ .

(٣) الرضي على الشافية : ٢٨ / ١ وما بعدها .

(٤) في الأصل : (غارضة) ، وهو تصحيف .

(٥) سيبويه : ٢٢٢ / ٢ .

(يَذَرُ) و (يَدَعُ) في غير نُدُور مع عدم اتِّحاد المادَّة ، بل إغناءً (يَكاد)
عن (يَكُونُ) (١) مع كون المادَّة واحدةً أولىً بالجواز .

(ص) وكثُر في اسم فاعله (فَعِيلٌ) ، و (فَعَلٌ) ، و قَلَّ

(فاعِلٌ) ، و (أَعْمَلٌ) ، و (فَعَلٌ) ، و (فَعِلٌ)

و (فَعَالٌ) ، و (فُعَالٌ) ، و (فُعَالٌ) ، و (فُعَلٌ)

و (فُعَلٌ) ، [و (فُعَلٌ)] ، و (فَعُولٌ) .

(ش) يقع اسم الفاعل في اللُّغة كثيراً ، وفي اصطلاح أهل النُّحو قليلاً ، على كَلِّ

صفة أيِّ وزنٍ كان وزنها ، إذا كانت تُشَارِكُ في الاشتقاق الفِعلِ ، ويَصِحُّ

الإخبار بها عن ضمير فاعله ، نحو : كَرُمَ زَيْدٌ فهو كَرِيمٌ ، فَمِنْ أَجْلِ صَحَّةِ

الإطلاق أضيفتُ اسمُ الفاعلِ إلى ضمير (فُعَلٌ) حينَ قلتُ : " وكثُر

في اسم فاعله فَعِيلٌ وفَعَلٌ " . والاكثر في اصطلاح أهل النُّحو إطلاق

اسم الفاعل على المحدود في بابه .

ومثال (فَعِيلٌ) : ظَرَفٌ فهو (ظَرِيفٌ) ، وشَرَفٌ فهو (شَرِيفٌ) .

ومثال (فَعَلٌ) : سَهْلٌ فهو (سَهْلٌ) ، وجَزَلٌ فهو (جَزَلٌ) . ونظائرُها

كثيرةٌ . ومن استعمل (٣) القياسَ فهما لعدم السَّماعِ : [فهو مُصِيبٌ .

وأما البواقِي فمقصورةٌ على السَّماعِ] (٤) ك : حُمِي الشَّيْءُ ، فهو

(حَامِيٌّ) . وحمِيقُ الإنسانِ ، فهو (أَحْمَقٌ) . وحمِسنٌ ، فهو (حَسَنٌ) .

وخشِنٌ ، فهو (خَشِينٌ) . وجيِنٌ ، فهو (جَبَانٌ) . وفُرَّت الماءُ ، أي : عذَّب ،

فهو (فُرَاتٌ) . ووضُوهُ الرجلُ ، فهو (وَضَاءٌ) ، أي : وُضِيٌّ . وعسْفَرُ فهو

(عَفْرٌ) ، أي : ذودها . وضرٌّ ، فهو (ضَرٌّ) ، أي : جاهلٌ ، [و جنبٌ

فهو (جَنْبٌ)] (٥) . وحصرتُ ذاتُ اللَّبَنِ ، فهي (حَصُورٌ) ، أي ضاق

مجري لبنها .

(١) في الاظِّل : (تكوَد) ، وهو تصحيف . (٢) تكلمة من التسهيل .

(٣) في الاصل : (استعمال) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان

(٥٤٨ / ٤) وصاحب المساعد (٥٨٧ / ٢) من كلام المصنف .

(٤) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .

(٥) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥ / ٣ / ب) .

(ص) " فصل : حَقُّ عَيْنِ مِضَارِعِ (فِعْلٍ) الْفَتْحِ ، وَكُسْرَتِ

فيه من (وِيقٍ ، وَوِثِقٍ ، وَوَفِيقٍ ، وَوَلِيٍّ ، وَوَرِثٍ ، وَوَرِعٍ ،
وَوَرِمٍ ، وَوَرِيٍّ الْمَحِّ) . وَفِي مِضَارِعِ (حَسِبَ ، وَنَعِمَ ،
وَوَيْسَ ، وَوَيْسٍ ، وَوَيْسٍ ^(١) ، وَوَغَرَ ، وَوَجَرَ ، وَوَلِهَ
وَوَهَلَ) وَجِهَانِ . وَاسْتَفْنِيَّ فِي (ضَلَلْتُ تَضِلُّ) ،
وَ (وَرِيٍّ الزَّنْدُ يَرِي) ، وَ (فِضْلُ الشَّيْءِ يُفْضَلُ) ،
بِمِضَارِعِ (فِعْلٍ) عَنِ مِضَارِعِ (فِعْلٍ) .

(ش) مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ عَلَى (فِعْلٍ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ ، فَمِضَارِعُهُ
أَنْ يَجِيءَ عَلَى (يَفْعَلُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ (سَلِمَ) أَوْ مُتَعَدِّيًا
كَ (عَلِمَ) ، وَمَا كُسِرَتْ عَيْنُ مِضَارِعِهِ فَمَقْصُورَةٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَهِيَ عَلَى
ضَرْبَيْهِمَا :
(٢)

أحدهما: مُتَعَمِّينَ فِيهِ الْكُسْرُ ، وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ أَفْعَالٍ ، أُولَاهَا (وَيِقُ) ،
وَأُخْرَاهَا (وَرِيٍّ الْمَحِّ) .

وَالضَّرْبُ الْأُخْرَى: مَرُورِيٍّ فِيهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، نَفَتْحُهُ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَكُسْرُهُ

شَانٌ ، وَهُوَ تِسْعَةُ أَفْعَالٍ ، أُولَاهَا (حَسِبَ) ، وَأُخْرَاهَا (وَهَلَ) .

وَيُقَالُ : وَيِقُ الشَّيْءُ إِذَا أَحَبَّهُ . وَوِثِقَ بِهِ : إِذَا قَوِيَ اعْتِمَادُهُ

عَلَيْهِ . وَوَفِيقَ الشَّيْءِ : إِذَا حَسُنَ . وَوَلِيَّ الشَّيْءِ الشَّيْءُ : إِذَا تَبِعَهُ ، وَالرَّجُلُ

الْأَمْرَ : إِذَا صَارَ حَاكِمًا عَلَيْهِ . وَوَرِثَ مَعْلُومٌ . وَوَرِعَ الرَّجُلُ : إِذَا صَارَ

ذَا وَرَعٍ . وَوَرِمَ الْعُضْوُ مَعْلُومٌ . وَوَرِيٍّ الْمَحِّ : إِذَا أَكْتَنَزَ مِنَ السَّمَنِ .

وَحَسِبَ مَعْلُومٌ . وَنَعِمَ الْإِنْسَانُ : إِذَا عَدِمَ الْبُؤْسَ . وَوَيْسَ : إِذَا كَانَ

ذَا بُؤْسٍ . وَوَيْسَ وَوَيْسٍ مَعْلُومَانِ . وَوَغَرَ الصَّدْرَ وَوَجَرَ : إِذَا التَّهَبَّ

غَيْظًا أَوْ حُزْنًا . وَوَلِهَ : كَادَ يَعْذَمُ الْعَقْلَ . وَوَهَلَ : إِذَا اشْتَدَّ

فَرْغُهُ ، / أَوْ نَسِيَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَيِسَ . . . وَوَيْسَ) ، وَالتَّرْتِيبُ الَّذِي أُثْبِتَهُ بِوِافِقِ مَا فِي

الشرح وما في التسهيل .

(٢) سيبويه : ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ ، وَتَلْرِضِي عَلَى الشَّافِيَّةِ : ١/١٣٥ ، وَمَا

بَعْدَهَا ، وَاللِّسَانُ : (وَرِيٍّ) .

والمشهور في فعل الضلال (ضلكت تضلُّ) ، وروى عن بعض العرب
: (ضلكت تضلُّ) (١) بالكسر في الماضي والمضارع ، ومقتضى القياس
أن يُقال : ضلكت تضلُّ ، لكن استغني بمضارع المفتوح العين عن
مضارع المكسورها . ويُقال : (وري (٢) الزند ، ووري) : إذا أخرج ناره ،
ولم يُقل في المضارع إلا : (يري) بالكسر استغناءً بمضارع (وري) بالفتح .
ويقال أيضاً : فضل الشيء ، وفضل (٣) ، ولم يُقل في المضارع الا (يفضل)
بالضم استغناءً بمضارع (فضل) بالفتح .

(ص) " ولزوم (فعل) أكثر من تعدّيه ، ولذا غلب وضعه
للنعت اللّازمة ، وللاعراض ، والالتوان ، وكبر الأقسام .
وقد يُشارك (فعل) ، ويغني عنه لزوماً في اليائى
اللام ، وسامعاً في غيره . ويطّوع (فعل) كثيراً .
وتسكين عينه وعين (فعل) وشبههما من الأسماء
لغة تميمية ."

(ش) أخفُّ الأفعال الثلاثية المفتوح العين ؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات
، وأثقلها المضموم العين ؛ لأنَّ الضمة أثقل الحركات ، والمكسور العين
متوسط ، لأنَّ الكسرة أقلُّ ثِقلاً من الضمة ، وأقلُّ خِفَّةً من الفتحة ، فترتب
على هذا أن جعل المضموم العين ممنوع التّعدّي تخفيفاً ؛ لأنَّ التّعدّي
يستدعي زيادة التّعدّي إليه ، وجعل عدم التّعدّي في المكسور العين أكثر
من التّعدّي ، وكثراً لمران في المفتوح العين لخِفّته .

و (فعل) الموضوع للنعت اللّازمة ك (شنب ، وفليج ، ولمي ،
وعمي ، وطمس ، وحول ، وحوور ، ووعور ، وعرج) .

(١) حكاه كراع عن بني تميم . اللسان : (ضلل) .

(٢) في الأصل : (وري) ، وهو تصحيف .

(٣) حكاه ابن السكيت وأبو صيدة . اللسان : (فضل) ، والرّضي على

والموضوع للأغراض ك (برى* ، ومرضى ، ونشط ، وكسل ، وفرح ، وحزن
وشبع ، وغرث ، وروي ، وعطش) . والموضوع للألوان ^(١) ك (سود ، وشهب
، وحوي ، ودعج ، وكهب ^(٢) ، ودكن ، وكدر) ، والموضوع للكبرياء ^(٣)
ك (جبه ، وأذن ، وعين ، ورقب ، وفوه ، وسوق) .
ومشاركة (فعل) ل (فعل) ك (فقر وفقر) ، و (أدم وأدم) ،
و (سمر وسمر) ، و (عجب ، وعجب) ، و (حمق وحمق) ، و (رعن
ورعن) .

والاستغناء به عن (فعل) لزوماً فيما لاه ياء* ك (حبي) فهو
حبي* ، و (عبي) فهو عبي* ، و (غبي) فهو غبي* . ويدل على كون (فعل)
في هذه الأفعال أصلاً ل (فعل) ^(٣) أن كل واحد منها يدل على
معنى طبع عليه الفاعل ، أعني : الحياء والعسي والغبابة ، وكذلك الغنى إذا
أريد به غنى المال ، فهو محمول على غنى النفس . ومن أجل نيابة هذه
الأفعال عن (فعل) التزم مجيء اسم فاعل كل واحد منها ^(٤) على
(فعيل) ، وقد قيل في العبي* : (عبي*) على (فعل) ؛ لأن (فعلاً)
شريك (فعيل) في الصوغ من (فعل) .

والاستغناء ب (فعل) عن (فعل) فيما ليس لاه ياء* ك (قوي ،
ونقي ، وسمين) وحقها أن تكون على (فعل) ؛ لأنها بمعنى : (متن ، ونظف
، وشحم) وأضدادها : (ضعف ، ونجس ، وشخت) ^(٥) ، ومن أجل

-
- (١) في الأصل : (للأوان) ، وهو تحريف .
(٢) الكهبة : غرة مشربة سواداً في ألوان الإبل . أولون ليس بخالص
في الحمرة .
(٣) في الأصل ضببت : (فعل) ، وهو وهم .
(٤) في الأصل : (منها) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٥ / ٤ / ب) .
(٥) شخت : ضعف وهو ل .

استحقاق معانيها ل (فَعَلَ) التَّزِمَ فِي أَسْمَاءِ فاعليها (فَعِيل) ، أعني :
قَوِيًّا ، وَنَقِيًّا ، وَسَمِينًا .

ومجيء (فَعَلَ) مطاوعاً ل (فَعَلَ) ، نحو : (جَذَعَهُ فَجَذَعَ) ،
و (صَلَّمَهُ فَصَلِمَ) ، و (ثَلَّمَهُ فَثَلِمَ) ، و (شَرَّمَهُ فَشَرِمَ) ، و (هَتَّمَهُ فَهَتِمَ) ،
و (عَلَّمَهُ فَعَلِمَ) و (فَلَاحَهُ فَفَلَحَ) . وَالْوَصْفُ مِنْهَا : (أَجَدَعُ ، وَأَصْلَمُ
، وَأَثَلَمُ ، وَأَثَرَمُ ، وَأَهْتَمُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَفْلَحُ) . (١)

وينو تميم (٢) يسكنون العين المكسورة والمضومة من الكلمة الثلاثية ،
اسماً كانت أو فعلاً ، فيقولون في (رَجُلٍ ، وَنَمْرٍ) ، و (ظَرْفٍ ، وَعِلْمٍ) :
(رَجُلٌ ، وَنَمْرٌ) ، و (ظَرْفٌ ، وَعِلْمٌ) .

(ص) فصل : اسم الفاعل من متعددي (فَعَلَ) على (فاعِل) ،

ومن لازمه على (فَعِيلٍ ، وَأَفْعَلٍ ، وَفَعْلَانِ) ، وقد

يجيء على (فاعِلٍ ، وَفَعِيلٍ) . ولزم (فَعِيلٌ) في

المعنى عن (فَعَلَ) . وقد يَشْرِكُ (فَعَلَ) (فَعْلَانٌ) ،

و (فَعْلٌ) (أَفْعَلٌ ، وَفَعْلَانٌ) ، وربما اشتركت

الثلاثة .

(ش) قد تقدّم التنبية (٣) على أن (فَعَلَ) على ضربين ، متعددي ، ولازم ، وأن

لزمه أكثر من تعدديه . والحاجة الآن داعية إلى الكلام على صوغ الفاعل

من كل واحد منهما ، فبيئت أنه من المتعددي على وزن (فاعِل) ك (عَلِمَ

فهو عالمٌ ، وعِلَّ فهو عاملٌ) ، وأنه من اللازم على (فَعِيلٍ ، وَأَفْعَلٍ ،

وَفَعْلَانِ) ك (فَرِحَ فهو فرحٌ ، وترحٌ فهو ترحٌ) ، و (حَوْرٌ فهو

أحورٌ ، وعورٌ فهو أعورٌ) ، و (شبيعٌ فهو شبعانٌ ، ورويٌّ فهو ريسانٌ) .

(١) الأجدع : المقطوع الأذن . وكذا الأصيلم . الأثلم : المكسور الحرف .

الأثرم : المكسور الشنية . وكذا الأهتم . الأعلم : المشقوق الشفة

العليا . والأفلج : المشقوق الشفة السفلي .

(٢) قال سيبويه : " وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم "

الكتاب : ٢٥٧/٢ وما بعدها .

(٣) انظر ما سلفه ص : ٨٦٤

وَنَبَّهْتُ عَلَى أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ ، وَفَعِيلٍ) ، نَحْوُ : (سَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ ، وَيَلِيءُ فَهُوَ يَالِيٌّ) ، وَ (حَزِنَ فَهُوَ حَزِينٌ ، وَمَرِضَ فَهُوَ مَرِيضٌ) .
ثُمَّ قُلْتُ : * وَلَزِمَ (فَعِيلٌ) فِي الْمَغْنِيِّ عَنِ (فَعْلٍ) * مَبْنِيًّا
بِذَلِكَ عَلَى (حَيِّيَّ وَسَمِينِ) وَأَخَوَاتِهِمَا الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهَا . (١)

وَمِنْ (فَعْلٍ) الْمُشَارِكِ (فَعِيلًا) : (طَمِعَ ، وَعَجَلَ ، وَهَقَطَ)
بِمَعْنَى : (طَمِعَ ، وَعَجَلَ ، وَهَقَطَ) .

وَشَرِكَ (فَعِلٌ) (أَفْعَلٌ) كَ (سَوَدَ وَأَسْوَدَ) ، وَ (خَضِرَ وَأَخْضَرَ) ، وَ (وَجَلَ وَأَوْجَلَ) ، وَ (عَوَرَ وَأَعْوَرَ) .
وَشَرِكَ (فَعْلَانٌ) كَ (فَرِحَ وَفَرِحَانَ) ، وَ (جَذَلَ وَجَذْلَانَ) ،
وَ (سَكَّرَ وَسَكَّرَانَ) وَ (صَدَّ وَصَدْيَانٌ) / وَقَالُوا (٢) : (شَعِثَ فَهُوَ
شَعِثٌ ، وَأَشَعَّتْ ، وَشَعْنَانٌ) فَأَشْرَكُوا الثَّلَاثَةَ .

(ص) ل (فَعْلٌ) تَعَدَّى وَلِزُومٌ . وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمُقَابِلِ ،
وَالنَّبَاهَةُ عَنِ (فَعْلٍ) فِي الْمُضَاعَفِ وَالْبَائِيَّ الْعَيْنِ .
وَاطَّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا ، وَإِنَائَتِهَا ،
أَوْ عَمَلٍ بِهَا . وَقَدْ يُصَاغُ لِعَمَلِهَا ، أَوْ عَمَلٍ لَهَا ،
أَوْ أَخَذٍ مِنْهَا .

(ش) كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (فَعْلٍ) لِحِفْتِهِ مُتَعَدِّيًا وَ لِأَزْمًا بِلَفْظَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ وَهُوَ
الكَثِيرُ كَ (جَلَبَ ، وَذَهَبَ) ، وَبِلَفْظَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ كَ (فَغَرَّاهُ فَفَغَّرَ)
بِمَعْنَى : فَتَحَهُ فَاَنْفَتَحَ ، وَ (دَفَّقَ الْمَاءَ فَدَفَّقَ) بِمَعْنَى : صَبَّهُ فَاَنْصَبَ ،
وَ (غَاظَهُ فَغَاظَ) بِمَعْنَى : أَنْزَلَهُ فَذَهَبَ ، وَ (سَارَ الدَّائِبَةَ فَسَارَتْ) -
بِمَعْنَى : سَيَّرَهَا فَتَسَيَّرَتْ ، وَ (رَجَعَ الشَّيْءُ فَرَجَعَ) ، بِمَعْنَى : رَدَّهُ فَارْتَدَّ .
وَ ل (فَعْلٌ) مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا اسْتِعْمَالُهُ لِلْغَلْبَةِ عِنْدَ تَقَابُلِ الْفَاعِلَيْنِ
كَ (عَالَمَنِي فَعَلَّمْتُهُ) ، وَ (شَاعَرَنِي فَشَعَّرْتُهُ) ، وَ (كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ) وَ
(كَاثَرَنِي فَكَثَّرْتُهُ) أَي : قَابَلَ عَلَيْهِ بِعِلْمِي ، وَشَفَّرَهُ بِشِعْرِي وَكِتَابَتِي

بكتابي ، وكثرة ماله بكثرة مالي ، فكنت أعلم منه ، وأشعر وأكتب ، وأكثر
مالاً .

ومن معانيه النِّيابة عن (فعل) في المضاعف واليائِي العين .

فالمضاعف نحو : (جَلَّتْ أَنْتَ جَلِيلٌ) ، و (عَزَزْتَ فَأَنْتَ عَزِيزٌ) ، و (شَحَحْتَ
فَأَنْتَ شَحِيحٌ) ، و (حَقَّقْتَ فَأَنْتَ حَقِيقٌ) ، و (عَفَفْتَ فَأَنْتَ عَافِيَةٌ) ، و (دَقَّ
الشَّيْءُ فَهُوَ دَقِيقٌ) ، و (رَكَ فَهُوَ رَكِيكٌ) ، و (رَقَّ فَهُوَ رَقِيقٌ) و (خَسَّ
فَهُوَ خَسِيسٌ) ، و (ذَلَّ فَهُوَ ذَلِيلٌ) (١) .

واليائِي العين نحو : (طَابَ بِطَيْبٍ فَهُوَ طَيِّبٌ) ، و (لَانَ يَلِيسُ
فَهُوَ لَيِّنٌ) ، و (بَانَ بِبَيْنٍ فَهُوَ بَيِّنٌ) ، و (هَاءٌ بِهَيْءٍ فَهُوَ هَيِّئٌ) إذا
كان حسن الهيئة ، و (نَاءٌ اللَّحْمِ بِنِيءٍ فَهُوَ نَيْئٌ) .

ويدلُّ على أنَّ أصل هذه الأفعال أن تكون على (فعل) دلالتها
على معانٍ طَبِيعِيَّةٍ أو كَالطَّبِيعِيَّةِ فِي اللُّزُومِ ، ولذلك جاءت أسماء فاعليها على
(فعل) في المضاعف والمعتل اللام ، وعلى (فعل) في المعتل العين ،
لأنَّ (فعلًا) فيما اعتلت عينه ما حقُّ فعله أن يكون على (فعل) نائب
عن (فعل) في زوات الياء كلها ك (طبيب) وأخواتها ، إلا في (نساء
اللحم) ، وفي زوات الواو (٣) ك (جديد وسيد وهين وصيب) (٤) ، إلا
ما شذَّ من (طويل وقويم) (٥) .

واطرِدَ صَوْغُ (فعل) من أسماء الأعيان لإصابتها ، نحو : (جلده) (٦) ،
ورأسه ، وجبهه ، وأذنه ، وعانه ، ووجهه ، ووجنه ، [ويداه] ، وصدرة ، وركبه ،

-
- (١) في الأصل : (دل . دل . دليل) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف (أ/٥/٥) .
- (٢) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلًا : (فعل) ، ثم صُوِّبَتْ .
- (٣) في الأصل : (الياء) ، وهو وهم ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش من
كلام المصنف (ب/٥/٥) .
- (٤) انظر الإنصاف : ٢/٧٩٥ وما بعدها .
- (٥) في الأصل : (قديم) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
- (٦) في الأصل : (جلدة) ، وهو تصحيف .
- (٧) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

وَرَجْلَهُ (إِذَا أَصَابَ جِلْدَهُ وَرَأْسَهُ وَجَبْهَتَهُ وَأُذُنَهُ وَعَيْنَهُ وَوَجْهَهُ وَوَجْنَتَهُ وَيَدَهُ وَصَدْرَهُ وَرُكْبَتَهُ وَرِجْلَهُ .

وَاطَّرَدَ أَيْضًا صَوْغُهُ مِنْهَا لِإِنَالَةِ الْمَسْنَى ، نَحْوُ : (لَحْمَهُ ، وَشَحْمَهُ ، وَلَبَنَهُ ، وَلِبْيَاهُ ، وَزَيْدَهُ ، وَسَمْنَهُ ، وَتَمْرَهُ ، وَكَمَاهُ) إِذَا أَطْعَمَهُ لَحْمًا وَشَحْمًا وَلَبَنًا وَلِبْيًا وَزَيْدًا وَسَمْنًا وَتَمْرًا وَكَمَاهُ .

وَاطَّرَدَ أَيْضًا صَوْغُهُ مِنْهَا لِعَمَلِ بِهَا ، نَحْوُ : (رَمَحَهُ ، وَحَرَبَهُ ، وَوَالَهُ ، وَسَهْمَهُ ، وَسَافَهُ ، وَحَضَبَهُ ، وَحِصَاهُ ، وَعَصَاهُ ، وَسَاطَهُ) إِذَا ضَرَبَهُ بِرِمْحٍ وَحَرَبَةٍ وَوَالَةٍ (١) وَسَهْمٍ وَسَيْفٍ وَحَضْبٍ وَحِصَاةٍ وَعَصَا وَسَوْطٍ . وَمِنْهُ (عَانَهُ) إِذَا

أُصَابَهُ بِالْعَيْنِ ، وَ (رَكَبَهُ الْبَعِيرُ) إِذَا أَصَابَهُ بِرُكْبَتِهِ ، وَهَذَا مِنَ الْأَضْدَادِ .
وَقَدْ يُصَاغُ (فَعَلٌ) مِنْ اسْمِ الشَّيْءِ لِعَمَلِهِ ، نَحْوُ : (جَدَرَ الْجِدَارَ) وَ (نَأَى النَّوْءِيَّ) وَ (وَأَرَّ الْإِرَّةَ) ، وَ (بَارَ الْبَيْتَرَ) ، وَ (خَبَأَ الْخَبِيَّةَ) (٢)
وَ (قَبَا الْقَبْوَةَ) وَ (عَصَدَ الْعَصِيدَةَ) وَ (لَفَتَ اللَّفِيَّةَ) وَ (لَبَكَ اللَّبِيكَةَ) وَ (أَلَقَ الْأَلْوَقَةَ) (٣) .

وَقَدْ يُصَاغُ لِعَمَلِ صَادِرٍ مِنَ الْمُسْنَى ، نَحْوُ : (أُصَلَّتْ الْأُصْلَةُ) وَ (سَبَعَهُ السَّبْعُ) وَ (كَلَبَهُ الْكَلْبُ) وَ (ذَبَّهَ الذُّبَابُ) وَ (نَمَلَهُ النَّمْلُ) وَ (بَعَضَهُ الْبَعُوضُ) وَ (وَهَرَتِ الْوَحْرَةُ) وَ (جَرَدَهُ الْجَرَانُ) (٤) .

- (١) فِي الْأَصْلِ : (أَوْ حَرَبَهُ أَوْ وَالَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، الْأَلَةُ : الْحَرَبَةُ الْعَظِيمَةُ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ : (الْخَبِيَّةُ) .
- (٣) النَّوْءِيُّ : الْحَفِيرُ حَوْلَ الْخَبِيَّةِ . الْإِرَّةُ : مَوْقِدُ النَّارِ . الْخَبِيَّةُ : مَا خَبَأَتْ مِنْ ذَخِيرَةٍ لِيَوْمٍ مَا .
- الْقَبْوَةُ : مَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ . الْعَصِيدَةُ وَاللَّفِيَّةُ وَاللَّبِيكَةُ وَالْأَلْوَقَةُ : ضُرُوبٌ مِنَ الطَّعَامِ .
- (٤) الْأُصْلَةُ : حَيَّةٌ قَصِيرَةٌ . الْوَحْرَةُ : وَزَغَةٌ تَكُونُ فِي الصَّحَارَى .

وقد يُصاغ لا أخذ بعض المُسَمَّن، نحو (ثَلَاثُ الْمَالِ، وَرَبْعُهُ، وَخَمْسُهُ)،
إِذَا أُخِذَ ثُلُثُهُ وَرَبْعُهُ وَخَمْسُهُ، وكذلك إلى العشر.

(ص) "وَمِنْ مَعَانِي (فَعَل) الْجَمْعُ، وَالتَّفْرِيقُ، وَالْإِعْطَاءُ،

وَالنَّعْيُ، وَالْأَمْتِنَاعُ وَالْإِيذَاءُ، وَالغَلْبَةُ، وَالذَّفْعُ

وَالتَّحْوِيلُ، وَالتَّحْوِيلُ، وَالاستِقْرَارُ، وَالسَّيْرُ، وَالسَّيْرُ،

وَالتَّجْرِيدُ، وَالرَّمْيُ، وَالإِصْلَاحُ، وَالتَّصْوِيتُ."

(ش) الذي للجمع ك (حَشَرَ، وَحَشَدَ، وَحَاشَ، وَنَظَّمَ، وَوَلَّمَ، وَوَلَّاهُ، وَشَعَبَ،

فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ ^(١)، وَكَتَبَ، وَحَزَبَ، وَكَفَّتْ، وَضَمَّ، وَحَصَرَ، وَوَقَعَ الْعِلْمَ،

وَقرَى لِلْمَاءِ، وَعَلَّمَ، وَحَزَمَ، وَحَوَى، وَحَازَ، وَحَفِظَ) ^(٢).

والذي للتفريق ك (بَيَّضَ، وَبَدَّرَ، وَجَزَأَ ^(٣)، وَقَسَمَ، وَشَعَبَ فِئِي

أَحَدٍ مَعْنِيهِ، وَفَضَلَ، وَعَزَلَ، وَمَازَ) ^(٤).

والذي للمعطاء ك (مَنَحَ، وَنَحَلَ، وَوَهَبَ، وَبَدَّلَ، وَشَبَرَ، وَشَكَرَ، وَرَفَدَ

وَبَدَّلَ) ^(٥).

والذي للمنع ك (حَظَرَ، وَحَظَلَ، وَعَضَلَ، وَحَرَمَ، وَهَبَسَ، وَسَجَنَ،

وَحَمَسَ، وَعَصَمَ، وَوَحَدَّ، وَوَصَدَّ، وَوَجَرَ، وَوَجَزَّ) .

والذي للأمتناع ك (عَانَ، وَلَجَأَ، وَوَأَلَ، وَوَقَلَ، وَوَحَرَنَ، وَوَشَمَسَ

وَشَرَدَ، وَقَمَسَ، وَوَحَلَا، وَوَجَمَحَ فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ) ^(٦).

(١) الشَّعْبُ : الْجَمْعُ، وَالتَّفْرِيقُ . انظر الأضداد لابن الأثيري : ٥٣ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٨٧٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (نَتَّزَعُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَفِيهِ (بَدَّرَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) انظر ما سيأتي ص : ٨٧٠ .

(٥) نَفْسُ الْحَاشِيَةِ السَّالِفَةِ .

(٦) إِذَا كَانَ مِنَ الْجِمَاحِ ، وَهُوَ رُكُوبُ الرَّأْسِ . وَالمَعْنَى الثَّانِي مِنَ الْجُمُوحِ

وَهُوَ السَّرْعَةُ وَالنَّشَاطُ . وَانظر ما سيأتي قَرِيباً .

والذي للإيذا ك (لَسَعَ ، وَلَدَغَ ، وَكَلَّمَ ، وَجَرَحَ ، وَقَرَحَ ، وَوَكَّزَ ، وَنَهَرَ

وَلَطَمَ ، وَلَكَّمَ) .

والذي للغلبة ك (بَدَّ ، وَجَبَّ ، وَقَهَرَ ، وَقَسَرَ ، وَهَزَمَ ، وَقَمَعَ ، وَدَحَرَ ،

وَطَرَدَ ، وَكَسَعَ ، وَكَسَأَ ، وَصَرَخَ ، وَجَدَلَ ، وَسَلَّقَ ، وَحَرَبَ) .

/والذي للدفع ك (دَرَأَ ، وَرَدَعَ ، وَعَثَلَ ، وَزَنَنَ ، وَدَسَرَ ، وَدَأَمَ ، ٢١٠/ب

وَنَسَأَ ، وَقَدَعَ) .

والذي للتحويل ك (قَلَبَ ، وَصَرَفَ ، وَنَقَلَ ، وَنَدَلَ (١) ، وَخَلَفَ ،

وَجَذَبَ ، وَسَحَبَ) ، وَكَ (حَطَّ (٢) ، وَكَدَرَ ، وَحَدَرَ) ، وَكَ (رَبَعَ الثَّلَاثَةَ ،

وَخَمَسَ الْارْبَعَةَ) إِلَى (عَشْرَ التَّسْعَةِ) .

والذي للتحويل ك (رَحَلَ ، وَزَحَلَ ، وَذَهَبَ ، وَظَمِنَ ، وَشَحَظَ ، وَشَطَنَ ،

وَشَمَعَ ، وَسَرَحَ ، وَسَبَّحَ ، وَسَابَ ، وَسَرَبَ ، وَنَزَحَ ، وَغَرَبَ) ، وَكَ (خَسَفَ

الْقَمَرَ ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، وَصَبَتِ الرِّيحُ ، وَشَمَلَتْ) ، وَكَ (خَرَجَ ، وَدَخَلَ ، وَبَرَزَ

، وَوَلَجَ ، وَوَقَبَ ، وَهَبِطَ) .

(٣) والذي للاستقرار ك (سَكَنَ ، وَقَطَنَ ، وَمَدَنَ ، وَأْوَى ، وَثَوَى ، وَعَدَنَ ، وَعَمِنَ

وَعَطَنَ ، وَكَنَّسَ ، وَرَكَنَ ، وَبَلَدَ ، وَخَلَدَ) .

والذي للسَّير ك (رَمَلَ ، وَنَمَلَ ، وَنَسَلَ ، وَرَسَمَ ، وَضَبَعَ ، وَوَعَدَ ،

وَخَبَّ ، وَخَدَى ، وَدَبَّ ، وَدَرَجَ ، وَدَرَمَ ، وَجَفَلَ ، وَجَمَزَ ، وَمَرَطَ) ، وَ (جَمَّحَ)

فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ (٤) .

والذي للسَّير ك (خَبَأَ ، وَحَجَبَ ، وَخَمَرَ ، وَكَفَرَ ، وَفَقَرَ ، وَرَمَسَ ، وَرَسَّ ،

وَدَسَّ ، وَدَفَنَ ، وَدَهَنَ ، وَخَضَبَ ، وَكَمَّ ، وَكَمَى ، وَكَنَّ ، وَغَطَى ، وَجَنَّ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (بَدَّلَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

: (٥٥٣/٤) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (خَطَّ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَمَسَ) ، وَهُوَ تَجْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ

كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١/٦/٤) .

(٤) انظُرْ مَا سَلَفَ قَرِيباً .

والذي للتَّجْرِيدِ ك (سَلَخَ ، وَقَشَرَ ، وَكَشَطَ ، وَجَلَّفَ ، وَخَرَفَ ، وَنَجَا ،
وَلَحَا ، وَسَلَّتْ ، وَسَمَطَ ، وَمَعَطَ ، وَحَلَقَ ، وَسَحَفَ) .

والذي للزَّمِيمِ ك (قَذَفَ ، وَحَدَفَ ، وَجَذَفَ ، وَرَجَمَ ، وَطَرَحَ ، وَطَحَرَ ،
وَصَرَعَ ، وَجَدَلَ ، وَسَلَقَ ، وَقَدَحَ ، وَنَضَحَ ، وَرَشَّ ، وَجَذَعَ ، وَسَكَبَ ، وَصَبَّ ،
وَدَفَّقَ) .

والذي للإِصْلَاحِ ك (نَسَجَ ، وَغَزَلَ ^(١) ، وَرَدَنَ ، وَطَحَنَ ، وَخَبَزَ ،
وَطَبَخَ ، وَحَنَدَ) ، وَك (غَسَلَ ، وَصَقَلَ ، وَنَحَتَ ، وَجَبَرَ ، وَرَمَّ ، وَرَفَّ ، وَرَقَعَ ،
وَرَفَأَ ، وَمَحَضَ ، وَنَحَلَ ، وَأَسَا ، وَطَبَّ ، وَأَبْرَ) .

والذي للتَّصْوِيتِ ك (بَكَى ، وَصَرَخَ ، وَصَهَلَ ، وَنَهَقَ ، وَهَتَفَ ،
وَجَارَ ، وَزَارَ ، وَنَامَ ، وَسَمَّ ، وَضَبِحَ ، وَصَاحَ ، وَعَزَفَ ، وَصَفَرَ ، وَمَكَا ،
وَرَفَا ، وَشَفَا ، وَنَعَبَ ، وَنَعَقَ ، وَعَوَى ، وَنَبَّ) .

ويُلْحَقُ بِأَفْعَالِ الْجَمْعِ مَا دَلَّ عَلَى خَلْطِ أَوْ وُضْعِ ك (مَزَجَ ، وَمَشَجَ ،
وَشَابَ ، وَجَدَحَ) ، وَك (خَاطَ ، وَنَسَجَ ، وَرَبَطَ ، وَنَاطَ) .

ويُلْحَقُ ^(٢) بِأَفْعَالِ التَّفْرِيقِ مَا دَلَّ عَلَى قَطْعِ أَوْ كَسْرِ أَوْ خَرَقِ ك (صَرَمَ ،
وَجَدَمَ ، وَحَدَمَ ، وَجَزَمَ ، وَحَدَّ ، وَجَدَّ ، وَبَتَرَ ، وَكَفَّتَ ، وَفَصَدَ ، وَسَحَقَ ، وَقَصَفَ ،
وَفَصَمَ ، وَقَصَمَ ، وَفَقَّ ، وَرَغَضَ ، وَهَشَمَ ، وَبَسَّ ، وَكَنَّ ، وَفَلَجَ ، وَحَرَثَ ، وَصَدَعَ ،
وَأَرَسَ ، وَخَدَّ ، وَجَابَ ، وَنَقَبَ ، وَثَقَبَ ، وَهَدَّ ، وَهَرَمَ ، وَمَرَزَ) .

ويُلْحَقُ بِأَفْعَالِ الْعَطَا مَا دَلَّ عَلَى نَفْعِ أَوْ صُرِّ ك (غَدَا ، وَسَقَى ، وَغَاثَ)

وَكَ (رَزَأَ ، وَهَزَلَ ، وَهَضَمَ ، وَحَرَفَا) .

ويُلْحَقُ بِأَفْعَالِ السَّرِّ ^(٣) مَا دَلَّ عَلَى غَمَسٍ وَشِبْهِهِ ك (مَسَلَّ ، وَعَطَّ

وَعَسَرَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَسَجَ وَغَزَلَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَلْحَقَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِن كَلَامِ الْمُنْصَفِ (١/٦/٥) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْعَسِيرُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ

كَلَامِ الْمُنْصَفِ (١/٦/٥) .

ويُلحقُ بِأفعالِ التَّصْوِيتِ ما دَلَّ على قولِ ك (نَطَقَ ، وَلَفَّظَ ، وَوَعَّظَ ،
وَعَبَّرَ ، وَفَسَّرَ ، وَشَرَّحَ ، وَأَمَرَ ، وَزَجَرَ ، وَهَجَرَ ، وَسَأَلَ ، وَعَدَلَ ، وَعَتَبَ ، وَهَمَزَهُ
وَلَمَزَ) .

(ص) * وَلَا تُفْتَحُ (١) عَيْنُ مِضَارِعِ (٢) (فَعَلَ) دُونَ شَدُوذِ ،

إِنَّ لَمْ تَكُنْ هِيَ أَوِ اللَّامُ حَلَقِيَّةً ، بَلْ تُكْسَرُ أَوْ تُضَمُّ
تَخْيِيرًا ، إِنْ لَمْ يُشْهَرِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ، أَوْ يُلْتَزَمَ
لسبب ، كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه .
واوٌ ، وعند الجميع فيما عينه يا^١ ، وعند غير طيبي^٢ فيما
لامه يا^٣ ، وعينه غير حلقية .

والتزم الكسر أيضاً في المضاعف اللام (٣) ، غير
المحفوظ ضمّه . والضّمّ فيما عينه أو لامه واوٌ ، وليس
أحدهما حلقياً ، وفي المضاعف المتعدي غير المحفوظ
كسره ، وفيما لخلبة المقابل ، خالياً من ملزم الكسر ،
ولا تأثير لحلقية فيه ، خلافاً للكسائي . وقد يجسي^٤
ذو الحلقية غيره بكسر ، أو ضم ، أو بهما ، أو مثلثاً .

(ش) الأصل توافُق حركتي عين الماضي وهين المضارع ، كما فُعِلَ بالأمر والمضارع ،

فَحَصَّ التَّوَأَفُقُ المِشَارُ إِلَيْهِ بِ (فَعَلَ) لِحَفْتِهِ بِعَدَمِ التَّعْدِي ، فَإِنَّ التَّعْدِي
ذُو يَأْدَةِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ ، وَجُعِلَ ل (فَعَلَ) حِظٌّ مِنَ التَّوَأَفُقِ فِي
(حَسِبَ) وَأَخْوَاتِهَا بِغَيْرِ سَبَبٍ لَشَبِّهِ (فَعَلَ) بِ (فَعَلَ) فِي كَوْنِ الكَسْرَةِ
أَخْتِ الضَّمَّةِ ، وَأَهْمَلُ فِي (فَعَلَ) التَّوَأَفُقُ إِلَّا بِسَبَبٍ وَهُوَ كَوْنُ عَيْنِهِ أَوْ لَامِهِ (٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَفْتَحُ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي التَّسْهِيلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (مَاضِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (اللَّازِمُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (عَيْنٌ لَا وِلاَمَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ٧ / ١) .

حرفاً حلق ، لأنَّ من حروف الحلق الألف ، وهي مُجانسة للفتحة ، فناسب
ذلك أن يُحرَّك بها ما هو والألف من مخرج واحد . ويحرَّك بها متلوُّ
ما هو كذلك . فالأول : ك (سأل يسأل ، وذهب يذهب ، وظهر يظهر) .
والثاني : ك (١) (جبه يجه) (٢) ، [وسج يسج] (٣) ، فحصل ل (فعل)
نصيبة من التوافق لا جل السبب المذكور .

فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق إلا ما شذَّ من قولهم : (أبي
يأبى ، ووذر ، يذر) . وما ألحق ب (أبي يأبى) ك (حيا يحيا) (٤) ،
وقلَى يقلَى) فموجَّه بأنَّ الأصل : يحيى ويقلَى بكسر الياء واللام ، ففتحتا ،
فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيِّس (٦) . ولم يُحرَّك على (يأبى) بذلك ؛
لأنَّه لم يُسمع فيه الكسر (٧) ، كما سُمِع في (يحيا) ، ويقلَى) ، فإنَّ
المشهور فيهما (يحيى ، ويقلَى) بالكسر ، فصحَّ جمعه أصلاً ، وتفرَّع
(يحيا ، ويقلَى) عليه .

وأما (يذر) فمحمول على (يدع) ؛ لأنَّهما بمعنى واحد (٨)

-
- (١) في الأصل : (. . . يذهب ، والثاني ك : ظهر يظهر وجيه . . .) ،
بتأخير (ظهر يظهر) ، وجمعه من الثاني ، وهو وهم . وقولـه
(ذهب يذهب) : ليس فيما حكاه ناظر الجيش من كلامه (١ / ٧ / ٥) .
 - (٢) في الأصل : (حبه) ، وهو تصحيف . وجبه عن حاجته : صرفه عنها .
 - (٣) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
 - (٤) في الأصل : (جبه يجه) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف .
 - (٥) في الأصل : (وفتحتا) بإقحام الواو .
 - (٦) اللسان : (فلا) ، والرضي على الشافية : ١ / ١٢٥ .
 - (٧) بل سُمِع . قال ابن جنِّي : وقد قالوا : أبي يأبى . وأنشد على ذلك
رجزاً . انظر اللسان (أبي) . ونُقِل عن ابن سيده أنَّه حكى في المحكم
: (أبي) . المساعد : ٢ / ٥٩٣ .
 - (٨) اللسان : (وذر) .

وإذا أهمل التوافق عند / انتفاء السبب تعين التخالف بكسر أو ضم ، ٢١١/أ
فلذلك قلت : * بل تكسر أو تضم ^(١) تخييراً * ك (نشر بنشر وينشر ،
وعتل يعتل ويعتل) .

وقيدت التخيير بعدم اشتها أحد الأمرين ، فإنه إذا اشتها أحد
الأمرين ، وكان الفعل مستعملاً في السنة العامة ك (أكل يأكل ، وطلب يطلب ،
وكسب يكسب ، وطلب يطلب) ، لم يكن فيه تخيير ، بل يجب فيه الاقتصار
على الوزن المستعمل .

ويلتزم الكسر في مضارع (فعل) إن كانت فاءه واواً ك (وجد
يجد) ، أو كانت عينه أو لامه ياءً ك (سار يسير ، ومشى يمشي) .
وروي عن بني عامر (يجد) ^(٢) بضم الجيم ، وروي عن طهي ^(٣)
إبدال الكسرة فتحةً ، والألف ياءً في (يقلبي) ونحوه .

وأما الفتح لأجل حرف الحلق فسموع في كل لغة في أفعال
محفوظة ك (وقع يقع ، ووضع يضع ، وودع يدع) ، وك (نأى ينأى ، ونهى
ينهى ، وسعى يسعى ، ورعى يرضى ، ولحا يلحى ، ومحا يمحي) .
والكسر والضم مع كون العين أو اللام حرفاً حلقياً كثيراً ، نحو : (وأل
يئل ، وصأى يصئى ^(٤) ، وجاء يجيء ، وزها يزهو ، وسأ يسؤ) .
والتزم الكسر في مضارع (فعل) المضاعف إذا كان لازماً ك (حنَّ
يحنَّ ، وعزَّ يعزِّ ، وجلَّ يجلِّ ، وعنَّ يعنَّ) .

-
- (١) في الأصل : (يكسر . . . يضم) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما سلف
في المتن .
(٢) حكاه سيبويه دون نسبة : ٢٢٢/٢ . ونسبت إليهم في اللسان :
(وجد) ، والرضي على الشافية : ١٣٢/١ .
(٣) انظر ما سلف ص : ٨٧ .
(٤) المعروف : صأى يصأى ، وصأ يصئى . والذي ذكره المصنف حكاه
الفراء . انظر اللسان : (صأى) .

واستثنيتُ الذي تضمَّ عينُه سماعاً من هذا النوعِ تنبيهاً على نحو:

(تَهَبَّ الرِّيحُ ، وَتَدَّرَ الشَّمْسُ) .

فإنَّ (١) كان (فَعَلَ) المضاعف متعدداً التَّزِمِ الضَّمُّ في عين مظارفه

ك(صَبَّ يَصُبُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، وَضَمَّ يَضُمُّ ، وَلَمْ يَلَمْ) .

واستثنيتُ الذي تُكسِرُ عينُه سماعاً من هذا النوعِ تنبيهاً على نحو:

(يَتِمُّ الحديثُ ، وَيَعْلَهُ بالشرابِ) ، وعلى قراءة العطارديّ : " فَاتَّبِعُونِي

يُحِبِّكُمْ اللهُ " (٢) .

ثُمَّ نَبَّهْتُ على لزوم الضَّمِّ في عين مضارع (فَعَلَ) المقصود به غلبةُ

المُقابِلِ ، نحو: (كَاتَبَنِي زَيْدٌ فَكَتَبْتُهُ ، أَكْتُبُهُ) ، إِذَا كُنْتُ أَكْتُبُ مِنْهُ ،

و (عَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ ، أَعْلَمُهُ) ، إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ مِنْهُ . وهو مطرد في كَلِّ

ثلاثيّ ، أعني صَوَّغَ (فَعَلَ) للغلبةِ وَضَمَّ عينِ المضارع منه . إِلَّا أَنْ يُوَجِّبَ

لُزُومُ الكسْرِ كونه من باب (وَعَدَ) ، أَوْ (سَارَ) ، أَوْ (سَرَى) ، ولذا لك

قلتُ : " وفيما لغلبةُ المُقابلِ خالياً من مُلْزِمِ الكسْرِ " .

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/٧/أ) .

وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله: الضم فيما عينه أو لانه
واو ، وليس أحدهما حلقياً .

قال أبوحيان : " ومثال ما عينه واو (قام يقوم ، وسام يسوم ، ورام يروم)

... ومثال ما لانه واو (غزا يغزو ، ورنأ يرنو) . واحترز بقوله :

(وليس أحدهما حلقياً) من نحو : (محى يمحو ، وشأ يشأ)

فإنه سُمِعَ الضم والفتح في مضارع (محى) . " التذييل والتكميل :

٥٥٦/٤ وما بعدها .

(٢) آل عمران : ٣١ . وللقراءة انظر إعراب القرآن للنحاس : (١/٣٢١) ،

والبحر : ٤٣١/٢ ، والمختصر : ٢٠ .

ثُمَّ قُلْتُ : " وَلَا تَأْثِيرَ لِحَلْقِي فِيهِ " مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الضَّمَّ فِي مَضَارِعِ
(فَعَل) الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْغَلْبَةُ لِأَنَّ مَعْ كَوْنِ عَيْنِهِ أَوْلَاهُ حَرْفَ حَلْقٍ ،
نَحْوُ : (تَاهَمَنِي فَفَهَمْتُهُ ، أَفْهَمَهُ) ، وَ (نَاقَهَنِي فَفَقَهْتُهُ ، أَفْقَهَهُ) إِذَا
فَقَّهْتُهُ فَهَمًّا وَفَقَّهًا .

ثُمَّ قُلْتُ : " خِلَافًا لِلِكِسَائِيِّ " مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْكِسَائِيَّ (١) يُجَبِّزُ فَتْحَ
الْعَيْنِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ لِأَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ قِيَاسًا ، فَيُجَبِّزُ أَنْ يُقَالَ : (أَفْهَمَهُ ،
وَأَفْقَهَهُ) بِمَعْنَى : فُقِّهْتُهُ فَهَمًّا وَفَقَّهًا ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ فِي هَذَا النَّوْعِ إِلَّا الضَّمُّ
قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْتُوحِ لِأَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ ، وَمِمَّا سُمِعَ فِيهِ الضَّمُّ :
" شَاعَرَنِي فَشَعَّرْتُهُ أَشْعَرَهُ " (٢) .

وَقَدْ (٣) يَجِيءُ مَضَارِعُ (فَعَل) غَيْرِ الَّذِي لِلْغَلْبَةِ بِلَفْظَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ ،
إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ أَوْلَاهُ حَرْفَ حَلْقٍ ، نَحْوُ : (مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ ، وَيَمْنَحُهُ ، وَمَحَوْتُ
الْكِتَابِ أَمَحَاهُ ، وَأَمَحُوهُ) ، وَ (رَجَحَ الدِّينَارُ يَرْجَحُ ، وَيَرْجَحُ ، [وَيَرْجَحُ] (٤) ،
وَيَنْبَعُ الْمَاءُ يَنْبَعُ ، وَيَنْبَعُ ، وَيَنْبَعُ) .

(ص) " فَصَل : يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ ، إِنْ كَانَ مَاضِيَةً
غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ ، وَلَمْ يُبْدَأْ بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ أَوْ شَبِهَا .
وَيُضَمُّ ثَوَلُهُ ، إِنْ كَانَ مَاضِيَةً رِبَاعِيًّا ، وَإِلَّا فَتُحْ ، وَيُكْسَرُ

-
- (١) الرضوي على الشافعية : ٧١/١ . وانظر سيبويه : ٢٣٩/٢ .
(٢) حكاه أبو زيد . الرضوي على الشافعية : ٧١/١ . وفي اللسان : (شعر)
ورد القول موافقا في ضبطه لما ذهب إليه الكسائي .
(٣) لم يُمَثَّلْ لِقَوْلِهِ : " وَقَدْ يَجِيءُ نَوْحَلْقِي غَيْرَهُ بِكِسْرٍ أَوْ ضَمٍّ " قَالَ أَبُو
حَبَّانَ : " فَمِثَالُ مَا جَاءَ بِالْكَسْرِ : (جَاءَ يَجِيءُ ، وَضَاءٌ يَضِيءُ ،
وَنَزَعٌ يَنْزَعُ) ، وَمِثَالُ مَا جَاءَ بِالضَّمِّ : (دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ ،
وَسَاءٌ يَسُوُّ ، وَزَهَا يَزْهُو) . " التذليل والتكميل : ٥٥٨/٤ .
(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٧/٥ ب) .

غير الحجازيين ما لم يكن ياءً، إن كسر ثنائي الماضي،
أو زيد أوله تاءً معتادةً، أو همزة وصلٍ، ويكسرونه
مطلقاً في مضارع (أبى، ووجل)، ونحوه. وربما
حُمل على (تَعَلَّمَ) : (تَذَهَبُ) وشبهه، وعلى
(يَهْبِي) : (يَهْلُمُ) .^(١)

(ش) قد تقدّم تبيين ما يُحرّك به الحرف الذي يليه آخر المضارع الثلاثي،
والغرض الآن تبيين ما يُحرّك به الحرف الذي يليه آخر مضارع الرباعي
المُجرّد من الزيادة ك (دَحْرَج) ، والمزيد فيه ك (جَهَّور) ، والخماسي
ك (اسْتَمَعَ) ، والسادسي ك (اسْتَفْخَرَ) .
فتضمّن قولي استحقاق^(٢) كسر راءٍ (يُدْحِرْج) ، وواو (يُجَهِّور) ،
وميم (يَسْتَمِع) ، وفاء (يَسْتَفْخِر) .

واستثنيت من الزائد على ثلاثة أحرف ما بُدِيَ ماضيه بتاء المطاوعة
أوشبهها تنبيهاً على فتح ما قبل آخر (يُدْحِرْج ، وَيَتَعَلَّم ، وَيَضَاعَف) ،
فإن ماضي كل واحد منها مبدوء بتاء المطاوعة . وسُمّيت هذه التاءُ تاءَ
المطاوعة ؛ لأن أكثر ما يُسبداً بها مطاوع^(٣) العاري منها ، أي : دال
على تأثره ك (تَدْحِرْج ، وَتَعَلَّم ، وَضَاعَف) بالنسبة إلى (دَحْرَج ، وَعَلَّمَ
وَضَاعَف) . وقد تزايد فيما ليس مطاوعاً ك (تَبَخَّر ، وَتَكَرَّر ، وَتَوَاتَى) ،
فلذلك قلتُ "تاء المطاوعة أوشبهها" .

- (١) في الأصل : (يسلم) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
(٢) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/٨/ب) .
وحقّه أن يكون : " فتضمن قولي : (يُكسّر ما قبل آخر المضارع إن
كان ماضيه غير ثلاثي) استحقاقاً " .
(٣) في الأصل : (مضارع) ، وهو تحريف .

ثُمَّ بَيَّنْتُ مَا لَا أُؤَلِّ الْمَضَارِعَ مِنَ الْحَرَكَاتِ ، فَقُلْتُ : " يُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ

مَاضِيَةً رِبَاعِيًّا ، وَإِلَّا فُتِحَ " . فَعُلِمَ بِذَلِكَ ضَمُّ أَوَّلِ (يُدْحِرُ ج / وَيُجْهِوْرُ ، ٢١١/ب)
وَيُعَلِّمُ ، وَيُسَالِمُ) وَأَشْبَاهِهَا ، وَفَتْحُ أَوَّلِ الثَّلَاثِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ وَالسِّدَاسِيِّ .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْحَاجِزِيَّيْنِ يَكْسِرُونَ غَيْرَ الْيَاءِ مِنْ أَحْصَرَفِ

الْمَضَارِعِ ^(١) إِنْ كُسِرَتْ عَيْنُ الْمَاضِي أَوْ يُدِي بِهَمْزَةٍ وَصَلِ أَوْ يَتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ
أَوْ شَبِيهِهَا . وَصَرَّتُ عَنْ هَذِهِ التَّائِيَّاتِ بِالْتَّاءِ الْمَعْتَادَةِ احْتِرَازًا مِنَ التَّاءِ الْمَزِيدَةِ
فِي أَوَّلِ الْمَاضِي شُدُودًا كَ (تَرَمَعَنَ الشَّيْءُ) بِمَعْنَى : رَمَعَهُ ، أَيْ بِمَسِّهِ .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ يَكْسِرُونَ حُرُوفَ الْمَضَارِعِ وَيَسْتَثْنُونَ الْيَاءَ

لَا يَسْتَثْنُونَهَا مِنْ مَضَارِعِ (أَبَى) ، وَلَا مَضَارِعِ (فَعَلَ) الَّذِي فَأَوْهُ ، وَأَوْ

كَ (وَجَلَ) ، بَلْ يَجْعَلُونَ لَهَا مِنَ الْكُسْرِ نَصِيبًا ، فَيَقُولُونَ : (إِئْتَى ، وَنَيْتَى ،

وَتَيْتَى ، وَيَيْتَى) وَ (إِجْلَلَ ، وَنَجْلَلَ ، وَتَجْلَلَ ، وَيَجْلَلَ) وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ^(٢) .

وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ : (تَذَهَبُ) بِالْكَسْرِ حَمَلًا عَلَى (تَعَلَّمَ) لِشَبَاهِهِ

بِهِ فِي فَتْحِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ . وَقَرَأَ يَحْيَى : " فَإِنَّهُمْ يَتَلَمَّوْنَ كَمَا يَتَلَمَّوْنَ " ^(٤) .

بِكَسْرِ الْيَاءِ وَالتَّاءِ ، وَكَسْرِ الْيَاءِ غَرِيبٌ ، وَإِلَيْهِ أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَرُبَّمَا حُمِلَ عَلَى

(يَيْتَى) : (يَيْتَلَمُّ) ^(٥) .

(ص) " فصل : انفرد الرباعيُّ ب (فَعَلَّلَ) لَا زِمًا ، وَمَتَعَدِّيًا

لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ . وَقَدْ يُصَاحُ مِنْ اسْمِ رَبَاعِيٍّ لِعَمَلِ

بُسْتَاهِ ، أَوْ لِمُحَاكَاةِ ، أَوْ لَجَعْلِهِ فِي شَيْءٍ ، أَوْ لِإِصَابَتِهِ

أَوْ لِإِصَابَةِ بِهِ ، أَوْ لِإِظْهَارِهِ ، وَقَدْ يُصَاحُ مِنَ الْمُرْكَبِ

لَا خُتْصَارَ حِكَايَتِهِ .

(١) سيبويه : ٢٥٦/١ ، والرضي على الشافية : ١٤١/١ وما بعدها .

وهي لغة تميم وأسد وقيس وربيعة . انظر إعراب القرآن للنحاس :

١٢٣/٤ ، ١١٦/٢ ، وما بعدها . والتذليل والتكميل : ٥٦٠/٤ وما

بعدها ، والبحر المحيط : ٢٣/١ ، وما بعدها .

(٢) سيبويه : ٢٥٦/٢ ، ٢٥٧ ، والرضي على الشافية : ١٤١/١ وما بعدها .

(٣) حكاه الكسائي عن بني دُبَيْرٍ . المساعد : ٥٩٨/٢ .

(٤) النساء : ١٠٤ . وللقراءة انظر البحر المحيط : ٣٤٣/٣ .

(٥) في الأصل : (يسلم) ، وهو تحريف ، وسبقت في المتن .

(ش) (فَعَّلَ) المتعدّي ك (دَحْرَجَ) ، واللازم ك (عَرَدَ) .
والمصوغ لعَمَلِ المُسَيِّ ك (قَرَمَصَ القُرْمُوصَ) ^(١) : إذا حَفَرَهُ .
والذي لمحاكاة المُسَيِّ ك (عَقَرَ الشَّيْءَ) : إذا لَوَاهُ كَالعَقْرَبِ .
والذي لجعله في شَيْءٍ ك (فَلَغَلَ الطَّعَامَ ، وَعَصَفَرَ الثَّوبَ) .
والذي لإصابة مُسْمَاهُ ك (عَرَقِيَهُ) : إذا أَصَابَ عَرَقِيَهُ ^(٢) . وإصابة
بُسْمَاهُ ك (كَمَرَجَنَهُ) : إذا أَصَابَهُ بِمُزْجُونٍ ، وَ (فَرَجَنَ الدَّابَّةَ)
: حَسَّهَا بِالْفِرْجُونِ ، أَي : المِحْسَةَ . وإظهار مُسْمَاهُ (عَسَلَجَتِ الشَّجَرَةُ) ^(٣) :
أَخْرَجَتْ عَسَالِيْجَهَا ^(٤) .
والذي لاختصار الحكاية ك (بَسَلَّ ، وَحَسَبَلَّ ، وَسَبَحَنَ ، وَحَمَدَلَّ ،
وَجَعَلَلَّ) : إذا قَالَ : بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَحَسْبِيَّ اللّهُ ، وَسُبْحَانَ
اللّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ ، وَجَعَلَنِي اللّهُ فِدَاءَكَ .

(ص) "فعل" من أمثلة المزيد فيه (أَفْعَلَ) ، وهو
للتَّعَدِيَةِ ، أَوِ اللِّكْثَةِ ، أَوِ اللِّصِّيْرَةِ ، أَوِ اللِّعَانَةِ ، أَوِ
لِلتَّعْرِيفِ ، أَوِ لِلسَّلْبِ ، أَوِ لِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى
مَا صِيغَ مِنْهُ ، أَوِ لِجَعْلِ الشَّيْءِ صَاحِبًا مَا اشْتَقَّ مِنْ
اسْمِهِ ، أَوِ لِإِبْلُوغِ عَدَدٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ، أَوِ لِمُوَافَقَةِ
ثَلَاثِيٍّ ، أَوِ لِإِغْنَاءِهِ عَنْهُ ، أَوِ لِمُطَاوَعَةِ (فَعَلَ) .
(ش) (أَفْعَلَ) لِلتَّعَدِيَةِ ك (أَدْنَيْتُ زَيْدًا ، وَأَبَسْتُ ثَوْبًا ، وَأَعْلَمْتُ عَمْرًا قَاصِدَهُ) .

-
- (١) القرموص : حفرة يستدفئ بها الإنسان من البرد .
(٢) العرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان .
(٣) ادعى ابن عقيل في المساعد : ٥٩٩/٢ بعد أن ساق المشال
أنه ليس من تمثيل المصنف . وهو أيضاً ثابت فيما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٥/٩/أ) .
(٤) والعساليج : جمع عسلوج : القضيب الحديث .

وللكثرة ك (أَطْبَى الْمَكَانِ ، وَأَصَبَّ ، وَأَذَابٌ) : إِذَا كَثُرَتْ ظِبَاؤُهُ

وَضِبَابُهُ وَذَثَابُهُ .

وللصَّيرورة ك (أَغَدَّ البَعِيرُ) : إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، وَ (أَجْرَبَ الرَّجُلُ)

: إِذَا صَارَ جَرَبَ فِي إِيْلِهِ أَوْغَمَهُ ، وَ (أَلَامَ) : إِذَا صَارَ ذَا شَيْءٍ يُسَلِّمُ

عَلَيْهِ ، وَ (أَصْرَمَ النَّخْلُ) : إِذَا صَارَ ذَا تَمْرٍ صَالِحٍ لِلصَّرَامِ ، وَ (أَحْصَدَ

الزَّرْعَ) : إِذَا صَارَ ذَا سُنْبُلٍ صَالِحٍ لِلْحِصَادِ ، وَ (أَتَلَّتِ النَّاقَةُ) : إِذَا

صَارَتْ ذَا وَلَدٍ يَتَلَوُّهَا ، وَ (أَجَرَتِ الْكَلْبَةُ) : إِذَا كَانَتْ ذَا حِرَاءٍ ،

وَ (أَلْبَنَتِ الشَّاةُ وَغَيْرُهَا) : إِذَا صَارَتْ ذَا لَبَنٍ ، وَ (أَنْجَبَتِ الْمَرْأَةُ) :

إِذَا صَارَ لَهَا أَوْلَادٌ نَجِيَاءٌ .

وللإعانة ك (أَحَلَبْتُ فَلَانًا ، وَأَرَعَيْتُهُ ، وَأَقْرَيْتُهُ ، وَأَبْفَيْتُهُ ، وَأَطْلَبْتُهُ ،

وَأَحْرَيْتُهُ) : إِذَا أَعْتَفَتْ عَلَى الْحَلْبِ وَعَلَى الرَّعْيِ ، وَعَلَى قَرَى الْأَضْيَافِ ،

وَعَلَى مُبْتَغَاهِ ، وَعَلَى مَطْلُوبِهِ ، وَعَلَى حَرْبِ عِيَادِهِ .

وللتَّعْرِيفِ ك (أَقْتَلْتُ فَلَانًا) : إِذَا عَرَّضْتَهُ لِلْقَتْلِ ، وَ (أَبَعْتُ الشَّيْءَ) :

إِذَا عَرَّضْتَهُ لِلْبَيْعِ .

وللسَّلْبِ ك (أَشَكَيْتُ فَلَانًا) : إِذَا أَزَلْتَهُ عَنْهُ سَبَبَ شِكْوَاهِ ، وَ (أَعْتَبْتُهُ)

: إِذَا أَرْضَيْتُهُ وَأَزَلْتَهُ عَنْهُ سَبَبَ عَتْبِهِ ، وَ (أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ) : إِذَا سَلَبْتَهُ

الْإِبْهَامَ يَنْقُطُ مَا يَنْقُطُ وَإِهْمَالَ مَا يُهْمَلُ .

وَالْإِبْغَاءُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ك (أَحْمَدْتُ فَلَانًا) ، إِذَا أَلْفَيْتُهُ

مُتَّصِفًا بِمَا يُوَجِبُ حَمْدَهُ ، وَ (أَبْخَلْتُهُ ، وَأَجَبْنْتُهُ ، وَأَنْحَمْتُهُ) : إِذَا أَلْفَيْتُهُ

ذَا بُخْلِ ، وَذَا جُبْنٍ ، وَذَا إِفْحَامٍ أَي : عَاجَزَ عَنِ قَوْلِ الشُّعْرِ . وَمِنْهُ قَوْلُ

عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِيْبٍ لِبَنِي (١) سَلِيمٍ : (٢) " لَقَدْ سَأَلْتُهَا فَمَا أَبْخَلْتُمَهَا ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حِكَاةٌ نَظَرَ الْجَيْشَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥/٩/ب) وَأَبُو

حَبِيْبَانِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ، وَالْأَوْفَقُ : (فِي بَنِي) .

(٢) الْقَوْلُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٥٦٢/٤ وَمَا بَعْدَهَا ، وَ ٥٦٤/٤ وَالرُّضِي

عَلَى الشَّافِيَّةِ : ٩١/١ ، وَاللِّسَانُ : (جِبْنٌ) ، وَمَعْضُ الْقَوْلِ نَسِي

اللِّسَانُ : (بَخْلٌ) ، (نَحْمٌ) .

وقابلتها فما أجبتتها ، وهاجبتها فما أفتحتها . (١)

وأما ورود (أفعل) لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه
فك (أشفيئ فلاناً) : إذا أعطيت دواءً يستشفى به ، و (أسقيته) : إذا
جعلته ذاماً يسقي به ما هو محتاج إلى السقي ، وكذلك إذا أعطيته
ما يصنع منه سقاءً ، ومن هذا النوع (أقبزته) : إذا جعلت له قهراً ، و
(أنعلته) : إذا جعلت له نعلًا ، و (أخدمته) : إذا جعلت له
خادماً .

وأما (أفعل) الذي لبلوغ عدد فك (أشرت الدراهم) : إذا
بلغت العشرين ، وكذلك (أثلثت ، وأوبعت ، وأخسيت ، وأسدست ، وأسبعت
، وأثمنت ، / وأتسعت ، وأثأنت ، وألفت) : إذا صارت ثلاثين وأربعين
وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة وألف .

والذي لبلوغ زمان ك (أصبحنا ، وأسئنا ، وأعشينا وأصلنا) ،
أي : بلغنا الصباح ، والضحى ، والمساء والعشي والأصيل .

والذي لبلوغ مكان ك (أشأم القوم ، وأعرقوا ، وأنجدوا ، وأتهموا ،
وأيمنوا) : إذا قصدوا الشام والعراق ونجداً وتهامة واليمن ، أو بلغوها .
والذي لموافقة ثلاثي ك (حزنه وأحزنه ، وقاله البيع وأقاله ، وشغله
الامرؤ وأشغله ، وحبب فلاناً فلاناً وأحبه) .

والذي لإغناء عن ثلاثي ك (أرقل ، وأعنق) (٢) ، بمعنى :
سار سراً سريعاً ، و (أذنب) ، بمعنى : أثم ، و (أقسم) ، بمعنى :
حلف ، و (أفلج) ، بمعنى : فاز ، و (أحضر) ، بمعنى : عدا .

- (١) في الأصل : (سألتنا .. وقابلتنا .. وهاجبتنا ..) ،
وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥ / ٩ / ب) .
(٢) في الأصل : (أغد) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٥ / ٩ / ب) .
(*) في الأصل : (بجعل) ، وهو تحريف هو التصويب مما سلف في المتن .

والذي لُطَاوَعَة (فَعَلَ) ك (ظَارَتْ النَّاقَةُ عَلَى حُورٍ غَيْرِهَا فَأُظَارَتْ) :
إِذَا رَعَتْ (١) ، و (قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَع) : إِذَا فَرَّقَتْهُ فَتَفَرَّقَ ،
و (كَبَيْتُ الرَّجُلَ) فَأَكَبَّ) : إِذَا أَسْقَطْتَهُ فَسَقَطَ ، و (أَشْنَقْتُ الْبَعِيرَ
فَأَشْنَقْتُ) : إِذَا اسْتَوْقَفْتَهُ بِجَذْبِ زِمَامِهِ فَوَقَفَ .

(ص) ومنها (فَعَّلَ) ، وهو اللَّتَعَدِيَّةُ ، ولِلتَّكْثِيرِ ، ولِلسَّلْبِ ،

وَلِلتَّوَجُّهِ (٢) ، وَلِجَعْلِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ ،

وَلَا اخْتِصَارِ حِكَايَتِهِ ، وَلِعَوَاقِقَةِ (تَفَعَّلَ) وَ (فَعَّلَ)

، وَاللِّإِضْفَاءِ عِنْمَا .*

(ش) (فَعَّلَ) لِلتَّعَدِيَّةِ ك (أَدَبْتُ الصَّبِيَّ ، وَعَلَّمْتُ الْخَيْرَ) .

وَلِلتَّكْثِيرِ ك (فَتَحْتُ الْأَبْوَابَ ، وَذَبَحْتُ الْغَنَمَ) .

وَلِلسَّلْبِ ك (قَرَدْتُ الْبَعِيرَ ، وَحَلَلْتُ ، وَقَذَّبْتُ عَيْنَهُ) : إِذَا نَزَعْتُ

عَنْهُ الْقِرْدَانَ وَالْحَلْمَ (٣) ، وَأَزَلْتُ عَنْ عَيْنِهِ الْقَذَى .

وَلِلتَّوَجُّهِ ك (شَرَّقَ ، وَغَرَّبَ ، وَغَوَّرَ ، وَكَوَّفَ) .

وَلِجَعْلِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ ك (عَدَلْتُهُ ، وَأَمَرْتُهُ) : إِذَا جَعَلْتُهُ

عَدْلًا وَأَمِيرًا ، و (فَسَقْتُ ، وَكَفَرْتُ ، وَزَنَيْتُهُ ، وَجَهَلْتُهُ) : إِذَا نَسَبْتَهُ إِلَى

الْفِسْقِ وَالْكُفْرِ وَالزَّنَا وَالْجَهْلِ ، وَمِنْهُ (بَطَّنْتُ الثُّوبَ ، وَجَيَّبْتُ) : إِذَا جَعَلْتُهُ

لَهُ بَطَانَةً وَجَيِّبًا .

وَالَّذِي لَا اخْتِصَارَ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِمْ : (أَمِنَ ، وَأَيْبَهُ ، وَأَفَيْفَ ، وَسَوَّفَ ،

وَسَبَّحَ ، وَحَمَدَ ، وَهَلَّلَ) : إِذَا قَالَ : آمِينَ ، وَيَا أَيُّهَا ، وَأُفٍّ ، وَسَوَّفَ ،

وَسَبَّحَانَ اللَّهَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَمَعْنَى اخْتِصَارِ الْحِكَايَةِ

أَنَّ الْأَصْلَ : قَالَ : آمِينَ ، وَقَالَ : يَا أَيُّهَا ، فَأُضِيْعُ عَنْ ذَلِكَ صَوْغُ (فَعَّلَ) .

(١) مِنَ الرَّعَايَةِ ، لَا مِنَ الرَّعْيِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (التَّوَجُّهِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا سَيَّأَتْهُ نَفْسِي

الشَّرْحُ .

(٣) الْحَلْمُ : جَمْعُ الْحَلْمَةِ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنَ الْقِرْدَانِ .

ولموافقة (تَفَعَّلَ) كقولهم : (وَلِيَ عَنْهُ ، وَتَوَلَّى) : إِذَا أَعْرَضَ عَنْهُ ، و (بَيَّنَّ الشَّيْءَ) بِمَعْنَى : (تَبَيَّنَ) ، و (فَكَّرَ فِي الْأَمْرِ ، وَتَفَكَّرَهُ) ، و (يَمُّ الشَّيْءَ ، وَتَيَّمَهُ) أَي : قَصَدَهُ .

والمغني عن (تَفَعَّلَ) (١) ك (أَوْتَتِ الْحَبْلَى) : إِذَا صَارَ بَطْنُهَا كَالْأَوْتَيْنِ (٢) ، و (عَجَزَتِ [الْمَرْأَةُ]) (٣) : إِذَا صَارَتْ عَجُوزًا ، ومنه قولهم : * مَن دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ * (٤) ، أَي : صَارَ كَالْحَمِيرَيْنِ فَنَسِيَ كَلِمَةَ بَلُغْتِهِمْ .

وَأَمَّا (فَعَّلَ) الموافق (فَعَلَ) فك (قَدَّرَ اللَّهُ ، وَقَدَّرَ) ، و (بَشَّرَ وَبَشَّرَ ، وَعَاضَى وَعَوَّضَى ، وَمَازَ وَمَيَّزَ ، وَزَالَ وَزَهَّلَ) .

والمغني عن (فَعَلَ) ك (جَرَّبَ الشَّيْءَ) ، و (عَرَّدَ فِي الْقِتَالِ) : إِذَا تَرَكَهُ جُبْنًا ، و (عَيَّرَهُ بِالشَّيْءِ) : إِذَا عَابَهُ ، و (عَوَّلَ عَلَيْهِ) : إِذَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ .

(ص) * ومنها (تَفَعَّلَ) ، وهو لمطاوعة (فَعَّلَ) ، وللتكلف ، والتجنب ، والصيرورة ، والتلبس [بِمَسْمِي] (٥) ما اشتق منه ، وللعمل فيه ، والاتخاذ ، ولمواصلة العمل فسي مهلة ، ولموافقة (اسْتَفَعَلَ) ، وموافقة المجرى ، والإغناء عنه ، وعن (فَعَّلَ) ، ولموافقته .

-
- (١) قدّم شرح المغني عن (تَفَعَّلَ) على الموافق (فَعَلَ) . انظر ما سلف في المتن .
- (٢) الأوتان : مثل الأون ، وهو أحد جانبي الخرج .
- (٢) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/١٠/أ) .
- (٤) الصاحبى : ٣٢ ، والخصائص : ٢٨/٢ ، والمزهرى : ٢٥٧/١ ، واللسان : (حمر) .
- (٥) تكملة من التسهيل .

(ش) (تَفَعَّلَ) لِمَطَاوَعَةٍ (فَعَّلَ) كَثِيرٌ كَ (تَعَلَّمَ) ، وَتَأَدَّبَ ، وَتَهَدَّبَ ، وَتَخَلَّصَ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى (عَلَّمَ) ، وَأَدَّبَ ، وَهَدَّبَ ، وَخَلَّصَ) .

وَالَّذِي لِلتَّكْلِيفِ كَ (تَحَلَّمَ) ، وَتَشَجَّعَ ، وَتَسَخَّى ، وَتَصَبَّرَ) : إِذَا تَكَلَّفَ

الْحِلْمَ وَالسَّخَاءَ وَالشَّجَاعَةَ وَالصَّبْرَ .

وَالَّذِي لِلتَّجَنُّبِ كَ (تَأَثَّمَ) ، وَتَحَوَّبَ ، وَتَسَحَّرَجَ ، وَتَهَجَّدَ) : إِذَا تَجَنَّبَ

الْإِثْمَ وَالْحَوْبَ وَالْحَرَجَ وَالْهَجُودَ .

وَالَّذِي لِلصَّبْرَةِ كَ (تَأَيَّمَتِ الْمَرْأَةُ) : إِذَا صَارَتْ أُيْمًا ، وَ (تَكَبَّسَدَ

الْمَلِينُ) : إِذَا صَارَ كَالْكَبْدِ ، وَ (تَجَبَّنَ) : إِذَا صَارَ جَبْنًا ، وَ (تَحَجَّسَرَ

الطَّيْنُ) : إِذَا صَارَ كَالْحَجَرِ ، وَ (تَسَكَّرَ الشَّرَابُ) : إِذَا صَارَ كَالسُّكْرِ ،

وَمِنْهُ (تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ) (١) إِذَا صَارَ بِالْأَنْتِمَاءِ إِلَيْهِمْ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ .

وَالَّذِي لِلتَّلْبِيسِ بِمُسَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ كَ (تَقَمَّصَ) ، وَتَأَزَّرَ ، وَتَفَرَّى ، وَتَدَّرَعَ

وَتَعَمَّمَ ، وَتَقَبَّى) : إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا وَإِزَارًا وَفِرَّةً وَدِرْعًا وَعِمَامَةً وَقِيَاءً .

وَالَّذِي لِلْعَمَلِ فِي مُسَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ كَ (تَغَدَّى) ، وَتَضَعَّى ، وَتَسَحَّرَ ،

وَتَعَشَّى) .

وَالَّذِي لِلاتِّخَاذِ كَ (تَبَنَيْتُ الصَّبِيَّ) ، وَتَدَبَّيْتُ الْمَكَانَ ، وَتَوَسَّدْتُ

الْتِرَابَ) .

وَالَّذِي لِمُواصَلَةِ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ كَ (تَفَهَّمَ) ، وَتَبَصَّرَ ، وَتَسَمَّعَ ، وَتَعَرَّفَا ،

وَتَجَرَّعَ ، وَتَحَسَّى) .

وَالَّذِي لِمُوَافَقَةِ (اسْتَفْعَلَ) كَ (تَكَبَّرَ) ، وَتَعَطَّمَ ، وَتَعَجَّلَ الشَّيْءَ ،

وَتَيَقَّنَهُ ، وَتَقَضَّاهُ ، وَتَبَيَّنَهُ) ، وَ (تَغَنَّى بِهِ) أَي : اسْتَفْنَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ سَه

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا " . (٢)

(١) فِي الْأَصْلِ : (تَرَر) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) أَهْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ " اسْتِحْيَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ " مِنْ كِتَابِ

" الصَّلَاةِ " : ٧٤/٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي بَابِ " حَسَنِ الصَّوْتِ

بِالْقُرْآنِ " مِنْ كِتَابِ " إِقَامَةِ الصَّلَاةِ " : ٤٢٤/١ ، وَأَحْمَدُ : ١/١٧٢ .

والذي لموافقة المجرّد ك (تَعَدَّى الشَّيْءَ ، وَعَدَاه) إِذَا جَاوَزَهُ ،

و (تَحَجَّجَى ، وَحَجَا) : إِذَا أَقَامَ ، وَ (تَبَيَّنَ) : إِذَا بَانَ ، وَ (تَبَسَّمَ)

بمعنى : (بَسَمَ) ، وَ (لَبِثَ ، وَتَلَبَّثَ) وَ (وَأَنزَى / وَتَأَذَى ، وَبَرَى وَتَبَرَأَ ، ٢١٢/ب)
وَعَجِبَ وَتَعَجَّبَ ، وَأَصَلَ وَتَأَصَّلَ .

والذي أُغْضِيَ عَنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٌ ك (تَكَلَّمَ ، وَتَنَقَّ ، وَتَصَدَّى) .

والمعنى عن (فَعَّلَ) كقول الشاعر (١) :

تَوَيْلٌ إِذَا أَمَلْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ

أَي : قَالَ : يَا وَيْلَاهُ (٢) . والمعروف في اختصار الحكاية (فَعَّلَ) ك(أَمَّنَ) .

والموافق (فَعَّلَ) : (تَوَلَّى) بمعنى : (وَلَّى) .

(ص) * ومنها (فَاعَلَ) لاقتسام الفاعلية والمفعولية

لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، ولموافقة (أَفَعَلَ)

في التعدية ، والمجرّد ، والإغناء عنهما .

ومنها (تَفَاعَلَ) للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها

وفي المفعولية معنى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ،

ولمطابقتها (فَاعَلَ) الموافق (أَفَعَلَ) ، ولموافقة

المجرّد والإغناء عنه .

وإن تعدّى (تَفَاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) دون التاء إلى

مفعولين تعدّى بها إلى واحد ، وإلا لزم * .

(ش) (فَاعَلَ) لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى ، نحو :

(ضَارِبًا زَيْدًا عَمْرًا) ، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٦٦/٤ ، واللسان : (ويل)

تُعَلِّلُ : تُشَاغِلُ وَتُتَلَبَّى .

(٢) في الأصل : (إِذَا مَالَتْ) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (ويلا) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنّف (٥/١٠/ب) .

جِهَة المعنى ؛ لَانَّ كُلَّ واحد منهما قد فَعَلَ بِصاحبه مثلَ ما فَعَلَ به الآخرُ ،
وهما في اللفظ مَجْعُولٌ أَحدهما فاعلاً والآخرُ مفعولاً ، فقد اُقْتَسَمَا نسي
اللفظ الفاعليَّة والمفعوليَّة ، واشتركا فيهما من جِهَة المعنى ، وليس أَحدهما
أولى مِنَ الآخرِ بالرفع ولا بالنصب ، ولو أُتْبِعَ منصوبُهُما بمرْفوع ، أو مرفوعُهُما
بمنصوب لجاز ، وبين ذلك قولُ الرَّاجزِ :
(١)

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا

فَنَصَبَ (الْأَفْعَوَانَ) ، وهو بَدَل من (الْحَيَّاتِ) ، وهو مرفوع لفظاً ؛ لِأَنَّهُ
مَنْصُوبٌ مَعْنَى ، كما أَنَّ (الْقَدَمَ) مَنْصُوبٌ لفظاً ، مرفوعٌ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ (٢) كُلَّ
شَيْئَيْنِ تَسَالَمَا فِيهَا فاعلان مفعولان . وهذا التَّوْجِيهُ أَسْهَلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
التَّقْدِيرُ : قد سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَ ، وسَأَلَمَتِ الْقَدَمُ الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ
الشَّجَعَمَ .

وَأَمَّا (فاعِلٌ) الَّذِي لِمُؤَافَقَةِ (أَفْعَلَ) نِي التَّعْدِيَةِ فَكَ (باعَدَتْ
الشَّيْءَ وَأَبْعَدَتْهُ ، وَضَاعَفَتْهُ وَأَضْعَفَتْهُ ، وَنَاعَمَتْهُ وَأَنْعَمَتْهُ ، وَعَافَاهُ اللَّهُ وَأَعْفَاهُ) .
وَالَّذِي لِمُؤَافَقَةِ الْمُجَرَّدِ ك (جَاوَزَتْ الشَّيْءَ وَجَزَتْهُ ، وَسَافَرَتْ وَسَفَرَتْ ،
وَوَاعَدَتْهُ وَوَعَدَتْهُ) .

والمعنى عنه نحو : (قَاسَى ، وَيَالَى بِهِ ، وَيَا رَكَ اللَّهُ فِيهِ) .

والمعنى عن (أَفْعَلَ) : (وَارَيْتُ الشَّيْءَ) بِمَعْنَى : أَخْفَيْتُهُ ،

و (رَأَيْتُهُ) بِمَعْنَى : أَرَيْتُهُ غَيْرَ مَا أَقْصَدَهُ .

وَأَمَّا (تَفَاعَلَ) الَّذِي لِلإِشْتِرَاكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ لفظاً ، وفيها ونسي

المفعوليَّة مَعْنَى ك (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، فزَيْدٌ وَعَمْرُو شَرِيكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ

لفظاً ، ولذلك رُفِعَا ، وهما مِنْ جِهَة المعنى شَرِيكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ؛

لِأَنَّ كُلَّ واحد منهما قد فَعَلَ بِصاحبه مثلَ ما فَعَلَ به الآخرُ .

(١) تقدما ص : ٧٧ .

(٢) في الاصل : (لكن) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان من كلام

المصنفا : ٥٦٢/٤ .

(٣) من السفور ، وهو الانكشاف .

والذي لتخجيل تاركِ الفعلِ كونهَ فاعلاً ك (تَغَاغَلَ زَيْدٌ) : إذا
ظَهَرَ بِصُورَةٍ غَاغِلٌ ، وهو غيرُ غافلٍ ، وكذلك (تَجَاهَلَ ، وَتَبَاهَى ، وَتَطَارَشَ وَتَلَكَنَ
وَتَمَارَشَ) ، ومنه قولُ الرَّاجِزِ (١) :

إِذَا تَخَاوَزْتُ وَمَا بِي مِنْ حَزْرٍ (٢)

والذي لمطَاوَعَةٍ (فاعلٌ) [المَوَافِقُ (أَفْعَلٌ)] فك (باعدتُه
فَتَبَاعَدَ ، وَضَاعَفْتُ الحِسَابَ فَتَضَاعَفَ) .

والذي لمُوافَقَةِ المَجْرَدِ ك (تَمَالَى وَغَلَا) (٣) ، وَتَوَانَى وَوَنَى) .

والذي أُغْنَى عَنِ المَجْرَدِ ك (تَنَاءَبَ وَتَمَارَى) .

وإن كان (تفاعلٌ) أو (تَفَعَّلَ) متعدياً دونَ التاءِ إلى

مفعولينِ متعدّيٍّ بالتاءِ إلى مفعولٍ واحدٍ . فمن مثل ذلك في (تفاعلٌ) :

(نازَعَتِ الحديثَ ، وَنَاسَيْتِ البِغْضَاءَ) و (تَنَازَعْنَا الحديثَ ، وَتَنَاسَيْنَا

البِغْضَاءَ) . ومن مثل ذلك في (تَفَعَّلَ) : (عَلَّمَتِ الرَّمَايَةَ فَتَعَلَّمَهَا ،

وَجَنَّبَتِ الشَّرَّ فَتَجَنَّبَهُ) . فصار (تَنَاسَى ، وَتَنَازَعَ) متعدّيَّينِ إلى مفعولٍ

واحدٍ حينَ وُجِدَتِ التَّاءُ ، لِأَنَّهُمَا كَانَا قَبْلَ وُجُودِهِمَا مُتَعَدِّيَّيْنِ إِلَى

مفعولينِ ، وكذا (تَعَلَّمَ ، وَتَجَنَّبَ) . فلو كان التَّعَدْيُ دونَ التَّاءِ إلى

واحدٍ لُغْدِمَ بوجُودِهَا ، نَحْوُ : (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَتَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ،

و (أُدْبِتُ الصَّبِيَّ ، وَتَأَدَّبَ الصَّبِيُّ) .

(١) نُسِبَ البَيْتُ إِلَى عمرو بنِ العاصِ وَأَرْطَأَةُ بنِ سُهَيْبَةَ والرَّمَّاحِ بنِ أُمِّ بَرْدٍ

• وهو في سيبويه : ٢٣٩/٢ ، والمقتضب : ٢١٧/١ ، وأمالِي القَالِي :

٩٦/١ ، ومقاييس اللغة : ١٨٠/٢ ، والحِمْاسَةُ البِصْرِيَّةُ : ٩٥/١ ،

والمحتسب : ١٢٧/١ ، والمخصص : ١١٩/١ ، ١٨٠/١٤٠ ،

وابن يعيش : ٨٠/٧ ، والتذليل والتكميل : ٥٦٧/٤ ، واللِّسان :

(خزر) ، (مرر) ، ووقعة صفيين : ٣٧٠ .

تخا زر : نظربموه خر عينه .

(٢) تكلمة ممّا سلف في المتن .

(٣) في الأصل رسمها : (على) .

(ص) ومنها (اَفْتَعَلَ) وهو اللَّاتَّخَانُ ، والتَّسَبُّبُ ، ولِفعلِ
الفاعل بنفسه ، ولِلتَّخْيِيرِ ، ولِمِطَاوَعَةِ (اَفْعَلَّ) ، ولِمُؤَاوَفَةِ
(تَفَاعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَاسْتَفَعَلَ) ، وَالْمَجْرَدِ ، وَالْإِغْنَاءِ

عنه .

(ش) (اَفْعَلَّ) لِلاتِّخَانِ نَحْوُ : (اذْبَحَ ، وَطَبَّخَ ، وَاشْتَوَى) : إِذَا اتَّخَذَ

لِنَفْسِهِ ذَبِيحَةً وَطَبِيخًا وَشَوَاءً ، وَمِنْهُ (اَكْتَالَ ، وَاتَّزَنَ) .

وَالَّذِي لِلتَّسَبُّبِ نَحْوُ : (اَعْمَلَ ، وَاكْتَسَبَ) : [إِذَا تَسَبَّبَ] (١)

فِي الْعَمَلِ وَالْكَسْبِ . فزِيَادَةُ التَّاءِ بِإِزَاءِ زِيَادَةِ التَّسَبُّبِ فِي حُصُولِ الْأَمْرِ ، ذِ
(عَمِلَ وَكَسَبَ) يُطْلَقَانِ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ وَكُلِّ كَسْبٍ ، وَ (اَعْمَلَ ، وَاكْتَسَبَ)
لَا يُطْلَقَانِ إِلَّا عَلَى مَا فِي حُصُولِهِ تَكْلُفٌ وَجُهْدٌ .

وَالَّذِي لِفِعْلِ الْفَاعِلِ بِنَفْسِهِ نَحْوُ : (اَضْطَرَبَ ، وَافْتَكَلَ (٢)) مِنْ

الْفَيْضِ ، وَارْتَعَدَ مِنَ الْحُمَى ، وَارْتَعَشَ / ، وَاخْتَنَنَ ، وَاخْتَصَى ، وَاسْتَاكَ
، وَامْتَشَطَ ، وَاكْتَحَلَ (٣) ، وَادَّهَنَ .

وَالَّذِي لِلتَّخْيِيرِ نَحْوُ : (اَنْتَصَى) (٤) ، وَانْتَخَبَ ، وَاصْطَفَى ،

وَاعْتَصَى ، وَاجْتَبَى ، وَانْتَقَى (٥)

(١) تَكْمَلَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٥٦٨ / ٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (اَفْسَلَ) بِدُونِ نَقْطَةِ التَّاءِ ، وَأُثْبِتَ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَانْتَكَلَ : حَكَاهَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَقَالَ مَعْنَاهَا :

اَحْتَفَلَ . وَمَعْنَاهُ : " حَوَّلَ الشَّيْءُ إِذَا انْتَفَخَتْ حَوَلَتُهُ " .

انظُرِ اللِّسَانَ : (فَعَلَ) وَ (حَفَلَ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (اَكْتَحَلَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ١١ / ب) وَأَبُو

حَيَّانَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ . وَصَوَابُهُ : اَنْتَصَى بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ .

اَنْتَصَى الشَّيْءُ وَاهْتَمَاهُ : اخْتَارَهُ .

والذي لمطاوعة (أفعل) نحو : (أنصفته فانصفاً ، وأنهيتُه فانتهى ، وأنجزته فأنجز ، وأنحسته فأنحس ، وأشعل النار فاشتعلت (١) ، وأضرمتها فاضطربت ، وأوقدها فاتقدت) .

والذي لموافقة (تفاعل) ك (اجتوروا ، واشتوروا ، وأزدوجوا ، واعتنوا ، وانتصروا ، وأضطفروا (٢) ، واحتربوا ، واطعنوا ، واقتتلوا) بمعنى : (تجاوروا ، وتشاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاونوا ، وتناصروا ، وتضافروا ، وتحاربوا ، وتطاعنوا ، وتقاتلوا) .

والذي لموافقة (تفعّل) ك (ابتسم وتبسم ، واشتزر وتآزر ، وأقم وتقم ، واعتدى وتعدى ، واعتدى وتغدى ، وانتظر وتنتظر ، واختار وتخير) .
والذي لموافقة (استفعّل) ك (ارتاح وأستراح ، واعتصم وأستعصم ، واختنى وأستخنى ، واحتصى وأستحصى ، وانتجى وأستنجى) .

والذي لموافقة الثلاثي المجرد ك (قدر وأقدر ، وسمع وأستمع ، وقرب وأقرب) .

والمعنى عنه ك (استلم الحجر ، والتحن الرجل) .

(ص) ومنها (انفعّل) لمطاوعة (فعل) طلاجاً . وقد

يطاوع (أفعل) . وقد يُشارك المجرد . وقد

يغني عنه ، وعن (أفعل) . ويغني عنه (افتعل)

فيما ناءؤه لام ، أو راء ، أو واو ، أو ميم ، أو نون ،

وقد يُشاركه فيما ليس كذلك ، ويغني عنه .

(ش) (انفعّل) المطرد ما كان ك (انصرف ، وانكشف ، وانفصم ، وانحسم ، وانقسم ،

وانسكب ، وانفرك) في كون كل واحد منها مطاوعاً لفعل ثلاثي على (فعل)

دال على معالجة وتأثير . فلولم يدل على معالجة وتأثير ك (عرف ، وجهد ،

(١) في الأصل : (فاشملت) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (اضظروا) ، وهو تصريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٥ / ١١ / ب) .

(٣) في الأصل : (تطافروا) ، وهو تحريف .

وسَمِعَ ، ورَأَى (لم يَجْزَأَنَّ بِصَاغِ مِنْهُ (انْفَعَلَ) ، ولا (انْفَعَلَ) الذي
بمعناه ، فلا يُقَالُ : (عَرَفْتَهُ فَانْتَعَرَفَا ، ولا : جَهَلْتَهُ فَانْتَجَهَلَا ، ولا : سَمِعْتَهُ
فَانْتَسَمَعَا . وكذا لو دَلَّ على معالجة وتأثير ، ولم يكن ثلاثياً كـ (أَحْكَمَ الشَّيْءَ
وَأَكَمَّهُ) ، لم يَجْزَأْ بِضَاغٍ مِنْهُ (انْفَعَلَ) ولا (انْفَعَلَ) الذي بمعناه ،
فلا يُقَالُ : أَحْكَمَهُ فَانْحَكَمَ ، ولا : أَكَمَّهُ فَانْكَمَلَ . وشَدَّ قَوْلَهُمْ : (اقْحَمْتَهُ
فَانْقَحَمَ ، وَأَوْكَأْتَهُ فَانْكَأَا ، وَأَفْرَسْتَهُ فَانْفَرَسَ ، وَأَغْلَقْتَهُ فَانْغَلَقَ ، وَأَزَعَجْتَهُ
فَانزَجَجَ ، وَأَسْفَقْتُ الْبَابَ فَانْسَفَقَ (١) ، ويجوز أن يكون (انْفَلَقَ ، وَأَنْسَفَقَ) على
لغة مَنْ قَالَ : (غَلَقْتُ وَسَفَقْتُ) (٢) فَإِنَّمَا مَقُولَانِ وَمَنْقُولَانِ . وَسَمِعَ :
" قُلْتُ الْحَدِيثَ فَانْقَالَ " (٣) ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ يَعْمَلُ فِي تَحْرِيكِ لِسَانِهِ ، وَيُعَالِجُ
فِي تَرْتِيبِ أَجْزَاءِ الْعِبَارَةِ وَجَعَلَهَا مُوَافِقَةً الْمَعْنَى بَعْضُ عِلَاجٍ . وَأَمَّا قَوْلُ
مَنْ قَالَ : (انْعَدَمَ) (٤) فَخَطَأٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : (ذَلِكَ شَيْءٌ لَا
يُنْبَصِرُ) (٥)

وقد يُشارِكُ الْمَجْرَدُ كَقَوْلِهِمْ : (انْطَفَأَتِ النَّارُ وَطَفِقَتْ ، وَسَابَ الشَّيْءُ
وَأَنْسَابَ) (٦) .

وإِغْثَاؤُهُ هُنَا (٧) كَقَوْلِهِمْ : (انْطَلَقَ) بِمَعْنَى : (ذَهَبَ) ، وَ
(انْزَرَبَ فِي الزَّرِيْبَةِ) : إِذَا دَخَلَهَا ، وَ (انْبَرَى بِفَعَلٍ) أَي : انْبَعَثَ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (فَانْسَقَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) حَكَاهُمَا أَبُو زَيْدٍ . اللِّسَانُ : (غَلَقَ) ، (سَفَقَ) . وَحِكْيُ الثَّانِيَةِ
بِقَلْبِ السَّيْنِ صَادًا أَبُو تَرَابٍ . اللِّسَانُ : (صَفَقَ) .
(٣) الْمَفْصَلُ : ٢٨١ .
(٤) الْمَفْصَلُ : ٢٨١ ، وَالتَّاجُ : (هَدَمَ) .
(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ . وَحَكَاهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ
وَالتَّكْمِيلِ : ٤ : ٥٧٠ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (فَانْسَابَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (١٢ / ٥) .
(٧) (وَإِغْثَاؤُهُ هُنَا) : مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

وإِغَاوُهُ (عَنْ (أَفْعَلَ) كَقَوْلِهِمْ : (أَنْحَجَزَ) : إِذَا اتَى الْحِجَازَ .
وَيُغْنِي عَنْهُ (أَفْتَعَلَ) فِيمَا فَاوُهُ لَامٌ كَ (لَوَيْتُ الشَّيْءَ فَالْتَوَى ،
وَلَفْتَهُ فَالْتَفَّ ، وَلَمَعْتُ فَالْتَمَّ) ، وَفِيمَا فَاوُهُ رَاءٌ (١) نَحْوُ : (رَدَعْتُهُ
فَارْتَدَعَ ، وَرَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ) ، وَفِيمَا فَاوُهُ وَاوٌ كَ (وَصَلْتُهُ فَاتَّصَلَ ، وَوَكَلْتُهُ
فَاتَّكَلَ ، وَوَضَعْتُهُ فَاتَّضَعَ ، وَوَسَمْتُهُ فَاتَّسَمَ) ، وَفِيمَا فَاوُهُ نُونٌ ، نَحْوُ : (نَقَلْتُهُ
فَانْتَقَلَ ، وَنَبَذْتُهُ فَانْتَبَذَ ، وَنَفَيْتُهُ فَانْتَفَى ، وَنَسَأْتُهُ فَانْتَسَأَ) ، وَفِيمَا فَاوُهُ
مِيمٌ نَحْوُ : (مَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ ، وَمَطَطْتُهُ فَامْتَطَّ ، وَمَلَأْتُهُ فَامْتَلَأَ) ، وَنَدَرَ
(مَحَوْتُهُ فَامْحَى ، وَوَزَنْتُهُ فَامَّازَ) ، وَ (أَمَحَى) (٢) ، وَامَّازَ (أَمَّيَسَ .
وَقَدْ يَشْتَرِكُ (أَفْعَلَ ، وَأَنْفَعَلَ) فِيمَا لَيْسَ فَاوُهُ لَامًا ، وَلَا رَاءً ،
وَلَا وَاوًا ، وَلَا نُونًا ، وَلَا مِيمًا ، نَحْوُ : (شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاشْتَوَى ، وَأَنْشَوَى ،
وَحَجَبْتُ الشَّيْءَ فَاحْتَجَبَ وَأَنْحَجَبَ ، وَأَطَرْتُهُ فَانْتَطَرَ (٣) وَأَنَاطَرَ ، وَفَصَلْتُهُ
فَانْفَصَلَ ، وَأَنْفَصَلَ ، وَفَتَّهْتُ فَانْفَتَّ وَافْتَتَّ) .

وَقَدْ يُغْنِي (أَفْتَعَلَ) عَنْ (أَنْفَعَلَ) فِي غَيْرِ مَا فَاوُهُ لَامٌ
وَلَا شَيْءٌ مِنْ أَخْوَاتِيهَا كَ (سَتَرْتُ الشَّيْءَ فَاسْتَتَرَ ، وَبَلَلْتُهُ فَابْتَلَّ ، وَكَفَيْتُهُ
فَاكْتَفَى ، وَعَزَزْتُهُ فَاعْتَزَرَ ، وَشَدَدْتُهُ فَاشْتَدَّ) .

(ص) ومنها (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ ، وَلِلتَّحْوِيلِ ، وَلِلاتِّخَاذِ ،

وَلِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَدَّهُ كَذَلِكَ ،

وَلِمُطَاوَعَةِ (أَفْعَلَ) ، وَلِمُؤَافَقَتِهِ ، وَمُؤَافَقَةُ (تَفْعَلَ) ،

وَ (أَفْتَعَلَ) ، وَالْمَجْرَدِ ، وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ ، وَعَنْ (فَعَلَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَاو) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ١٢ / أ) .

(٢) قَالَ الْأُزْهَرِيُّ : " . . . وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَمَحَى ، وَالْأَجُودُ أَمَّحَى ، وَالْأَصْلُ

فِيهِ أَمَّحَى ، وَأَمَّا أَمَّحَى فَلُغَةٌ رَدِيئَةٌ . ٢٠ . اللِّسَانُ : (سحاً) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (أَنْطَرَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(ش) (استَفْعَلَ) الذي للطلب ك (اسْتَعَانَ ، واستَغْفَرَ ، واستَوْهَبَ ، واستَطْعَمَ) .

والذي للتحويل ك (استَنْسَرَ البُهَاتُ) (١) و " استَنَوَّقَ الجَمَلُ " ،

واستَيْسَتِ العَنْزُ ، واستَحَجَرَ الطَّيْنُ) .

والذي للاختان ك (اسْتَأْبَى أبَا ، واستَعْبَدَ عبدًا ، واستَأْمَى أُمَّةً ،

واستَجْرَأَ أجيرًا ، واستَفْحَلَ فحلاً ، واستَعَدَّ عُدَّةً) ، ومنه : (استَخْلَفَ

فُلَانٌ فُلَانًا ، واستَعْمَرَ في أرضه) ، ومنه : (استَشَعَرَ الرَّجُلُ) : إذا

ليس / شعارًا (٣) ، و (استَشَفَرَتِ المرأةُ) : إذا اشْتَدَّتْ بِشْفَرٍ

ب/٢١٣

يَقِيهَا (٤) دَمَ الحَيْضِ .

والذي لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ك (استَعْظَمْتُهُ) : إذا

وَجَدْتُهُ عَظِيمًا ، و (اسْتَصْفَرْتُهُ) : إذا وَجَدْتُهُ صَغِيرًا ، و (اسْتَكْثَرْتُهُ) :

إذا رَأَيْتُهُ كَثِيرًا ، و (اسْتَقَلَلْتُهُ) : إذا وَجَدْتُهُ قَلِيلًا ، و (اسْتَحْسَنْتُهُ) : إذا

وَجَدْتُهُ حَسَنًا ، و (اسْتَقْبَحْتُهُ) : إذا وَجَدْتُهُ قَبِيحًا ، و (اسْتَحْلَيْتُهُ) : إذا

وَجَدْتُهُ حُلُوًّا ، و (اسْتَفْظَمْتُهُ) : إذا وَجَدْتُهُ فَظِيمًا .

وكذا تقول فيما تعدّه عظيمًا أو صغيرًا أو كثيرًا أو قليلًا أو حسنًا

أو قبيحًا أو حلواً أو فظيماً ، وهو بخلاف ذلك .

و (اسْتَفْعَلَ) الذي لمطاوعة (أفعل) ك (أَكَانَهُ فاستَكَّانَ ،

وأَشْلَاهُ فاستَشَلَى (٥) ، وأَحْكَمَهُ فاستَحَكَمَ ، وأَرَاخَهُ فاستَرَاخَ ، وأَكْنَه فاستَكَّنَ ،

وأَضَاءَهُ فاستَضَاءَ ، وأَبَانَهُ فاستَبَانَ ، وأَمَرَهُ فاستَمَرَ) .

(١) من أمثالهم : " إِنَّ البُهَاتَ بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ " انظر الأمثال لأبي

عبيد : ٩٣ ، وجمهرة الأمثال : ١٩٧/١ ، وجمع الأمثال : ١٠/١

واللسان : (بعث) ، (نسر) .

(٢) المستقصي : ١٥٨/١ ، واللسان : (نوق) .

(٣) الشعار : ما ولي شعر جسد الإنسان دون ما سواه من الثياب .

(٤) في الأصل : (يقها) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٥٧١/٤ .

(٥) في الأصل : (فاشتلَى) ، وهو تحريف . وأشلاه : استرجعه .

والذي لُؤافقة (أفعل) ك (أبل من العرض واستبل ، واستحصد
الزرع وأحصد ، واستيقن الإنسان وأيقن ، واستبان الأمر وأبان ، واستعجله
وأعجله ، وأهل الهلال واستهل ، وأثار الشيء واستثاره) .

والذي لُؤافقة (تفعل) (١) ك (استكبر وتكبر ، واستمع (٢) وتمتع ،
واستمان وتعود ، واستضاف وتضيف ، واستيسر وتيسر ، واستمغف وتغف ،
واستبدل وتبدل) نحو : استبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير *
* ومن يتبدل الكفر بالإيمان (٤) .

والذي لُؤافقة (افتعل) ك (استعصم واعتصم ، واستعذر واعتذر ،
واستراح وأرتاح ، واستراب وأرتاب ، واستقال وأقتال) .

والذي لُؤافقة المجرد ك (استغنى وغني ، واستبشر وبشر ، واستهزى *
(٥) وهزى * ، واستبان وبان ، واستقر وقر ، واستخفى وخفي ، واستعلى وعل) .
والذي للإغناء عن المجرد ك (استحيا ، واستأثر ، واستبدل ، واستعبر
، واستنكف) .

والذي للإغناء عن (فعل) : (استرجع) : إذا قال : إنا لله
وإنا إليه راجعون ، فلا أصل فيه ك (أمن) : إذا قال : آمين ،
و (سبح) : إذا قال : سبحان الله . ومن الجائي على (استفعل) وهو
مُفْن عن (فعل) قولهم : (استعان) : إذا خلق عاتته ، فلا أصل
فيه (عون) ك (قرء البعير) : إذا أزال عنه القردان .

- (١) في الأصل : (استفعل) ، وهو وهم ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٥ / ١٢ / ب) .
- (٢) في الأصل : (استمع) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف .
- (٣) البقرة : ٦١ .
- (٤) البقرة : ١٠٨ .
- (٥) في الأصل رُسِمَت : (على) .

(ص) ومنها للألوان (أفعل) ، غير مضعف العين
ولا معتل اللام ، دون شذوذ ، وقد تلي عينه
ألف ، وقد يدل بحالیه على عيب حسی ، وربما
طاوع (فعل) ، وقد يدلان على غير لون وعيب ،
وفيهام العروضي مع الألف كثير ، ويدونها قليل .
ومنها (أفعل) للمبالغة ، وللصيرورة ، وقد
يوافق (استفعل) ، ويطاوع (فعل) .

(ش) أصل (أفعل) : (افعل) ، ويدل على ذلك وجوب استعماله مفتوح
العين مع تاء الضمير ونونيه ، نحو : (أحمرت ، وأحمرنا ، وأحمرن) .
وشرط ما يصاغ منه ألا يكون مضاعفاً العين [ك (أحم)] (١) ، ولا معتل
اللام ك (ألى) ، وشذ قولهم : (أرعوى) (٢) مطاوع (رعوته) بمعنى :
كففته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معتل اللام . الثاني : أنه لغير لون ولا عيب
حسی . الثالث : أنه مطاوع ، والمطاوعة في هذا النوع نادرة .
وإنما حق هذا الوزن أن يكون مقتضياً (٣) ك (أبيض وأحمر) ، أو
موافقاً ل (فعل) أو (فعل) ك (أسمر وسمر وسمر) ، وأن يدل على
لون وهو الكثير ، أو على عيب حسی ك (أخرج وأعور) ، وقد قيل من
الحوه : (آحووى) [و (آحووى)] (٤) ، وفيه شذوذ من قبل الاعتلال ،
وموافقة النظائر من قبل دلالة على لون .

(١) تكلمة مما حكاه ناظر الجيبين من كلام المصنف (٥/٣/أ) .

(٢) انظر اللسان : (رعى) .

(٣) انظر تفسيره للمقتضب ص : ٨٩٦ .

(٤) تكلمة مما حكاه أبوحيان من كلام المصنف (٤/٥٢٣) وانظر

اللسان : (حوى) .

وقد تُزاد اللف قبل لامه ك (أَحْمَرًا وَأَصْفَرًا وَأَزْهَامًا) ، والاكثُر (١)
أَنْ يُقصدُ عُرُوضُ الْمَعْنَى إِذَا جِيءَ بِالْأَلْفِ ، وَلِزُومِهِ إِذَا لَمْ يُجَأْ بِهَا ،
وقد يكون الافر بالعكس . فَمِنْ قَصْدِ اللَّزُومِ مَعَ ثَبُوتِ الْإِلْفِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى
فِي وَصْفِ الْجَنَّتَيْنِ : * مُدْهَمَاتَانِ * (٢) ، وَمِنْ قَصْدِ الْعُرُوضِ مَعَ عَدَمِ الْإِلْفِ
قَوْلُهُ : (أَصْفَرَ وَجْهَهُ وَجَلًّا ، وَأَحْمَرَ حَجَلًا) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ
ابْنِ عَامِرٍ : * تَزَوَّرَ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ * (٣)
ومثال وقوع (أَفْعَلَّ) و (أَفْعَالَّ) لغير لون وعيب : (انْقَهَى
الْحَائِطُ ، وَأَيْهَارَ (٤) اللَّيْلِ) : إِذَا انْتَصَفَ ، وَمِثَالُ (أَيَّهَارَ) (٤) :
(أَشْعَارَ الرَّأْسِ) : إِذَا تَفَرَّقَ شَعْرُهُ .
وقد كُثِرَ وَزُنَّ (أَفْعَوْلَ) فِي قَصْدِ التَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ كَقَوْلِهِمْ :
(أَخْشَوْشَنَ الشَّيْءُ) : إِذَا كَثُرَتْ خَشُونَتُهُ ، وَ (أَعْشَوْشَبَ الْمَكَانُ) : إِذَا
كَثُرَ عَشْبُهُ ، وَ (أَعْدَوَدَنَ الشَّعْرُ) : إِذَا وَفِرَ وَكَثُرَ سَوَادُهُ وَلِينُهُ (٥)
وقد يجيء للصيرورة نحو : (أَحْلَوْلَى الشَّيْءُ) : إِذَا صَارَ حُلُومًا ،
وَ (أَحْقَوْقَفَا الْجِسْمُ) : إِذَا صَارَ أَحْقَفًا ، أَيْ : مُتَعَنِيًا .
وقد يوافق (اسْتَفْعَلَ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِلْفِ الشَّيْءُ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ

-
- (١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/١٣/أ) .
وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله : " وقد يدل بحالیه علی
عیب حسی " ، قال أبوحيان : " یعنی بقوله : (بحالیه) أي بالالف
صغير ألفه نحو : (أَحْوَالٌ وَأَحْوَالٌ ، وَأَعْوَارٌ وَأَعْوَارٌ ، وَأَصْيَادٌ وَأَصْيَادٌ) " .
التذييل والتكميل ج ٤/٥٧٣ ، وراجع المساعد : ٦٠٧/٢ .
- (٢) الرحمن : ٦٤ .
- (٣) الكهف : ١٧ . وللقراءة انظر السبعة : ٣٨٨ ، والكشف : ٥٦/٢ .
ومابعدھا ، وحجة القراءات : ٤١٣ .
- (٤) في الأصل : (انهار) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف (٥/١٣/أ) .
- (٥) في الأصل : (لينه) ، وهو تصحيف .

منه كقولُه (١) :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ / عَنِ الضَّرْعِ وَأَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا ١/٢١٤
أي : وجدها حُلوة ، فاستعمل (أَحْلَوْلَى) استعمال (اسْتَحْلَى) .
واستعماله بمعنى صار حُلواً أشهر ، ومنه في خطاب الدنيا : " وَلَا تَحْلُولِي
لَهُمْ فَتَفْتِنِيهِمْ " (٢) أي : لا تصيري لهم حُلوة .

وقد يُوافق (انْفَعَلَ) في مُطَاوَعَة (فَعَلَ) كقولهم : (شَنِئْتَهُ
فَأَشْتَوْنِي) (٣) ، ومنه قراءةٌ مَنْ قَرَأَ : " إِلَّا أَنَّهُمْ تَشْتَوْنِي صُدُورُهُمْ " (٤)
وقد يُوافق المَجْرَدَ كقولهم : (خُلِقَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، وَأَخْلَوْلَقَ أَنْ
يَفْعَلَ) : إذا كان بذلك خَلِيقًا ، أي : حَقِيقًا .

(ص) " و (اَفْعَوْلَ) بِنَاءٍ مُقْتَضِبٍ . وكذا ما ندر من (اَفْعَوْلَ)
(اَفْعَوْلَلَّ) و (اَفْعَيْلَ) .

وَأَمَّا (فَوَعَلَ) ، [و (فَعَوْلَ) (٥)] ، و (فَعَلَّلَ)
ذو الزيادة ، و (فَيْعَلَّ) و (فَعْمَيْلَ) و (فَعْلَى)
فمُلْحَقَاتٌ بِ (فَعَلَّلَ) . وإِلْحَاقُ مَا سِوَاهَا
به نادرٌ .

وَتَزَادُ التَّاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّياتِهَا لِلإِلْحَاقِ بِ (تَفَعَّلَ)
، وهو و (اَفْعَلَّلَ) (٦) لِمُطَاوَعَة (فَعَلَّلَ) تَحْقِيقًا ،
أَوْ تَقْدِيرًا .

(١) هو حَمِيدُ بنِ ثَوْرٍ . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وسيبويه : ٢٤٢ / ٢ ،
والمحتسب : ٣١٩ / ١ ، والمنصف : ٨١ / ١ ، وابن يعيش : ١٦٢ / ٧ ،
والتذيل والتكميل : ٥٧٤ / ٤ ، والمزهري : ١٠٣ / ٢ ، واللسان : (حلا) .
الدُّمَاتُ : جمع دُمْتٌ ، وهي الأُ ، رَضِيَ اللِّبْنَةُ السَّهْلَةَ .
(٢) التذيل والتكميل : ٥٧٥ / ٤ .
(٣) في الأصل : " انثنى) ، وهو تحريفٌ .
(٤) هود : ٥ . وهي قراءة ابن عباس وعلي بن الحسين ومجاهد وابن عمر
وغيرهم . انظر البحر المحيط : ٢٠٢ / ٥ . وفي الأصل : (يشنونى)
وهو تصحيفٌ .
(٥) تكملة من التسهيل .
(٦) في الأصل : (انفعال) ، وهو تحريفٌ ، والتصويب من التسهيل .

وَأَلْحَقَ بِ (أَعْتَلَّ) (أَعْنَى ، وَأَعْنَلَّ)

الزائد الآخر ، وإلحاق ما سواهما به نادر .

و (أَعْلَلَّ) (١) بناءً مقتضب ، وقد يطاوع

(فَعَلَّ) ، وإلحاق به نادر .*

(ش) الْمُقْتَضِبُ مِنَ الْبُنْيَةِ هُوَ الْمَصَوغُ عَلَى مِثَالِ غَيْرِ سَبِقٍ بِآخِرِهِ هُوَ أَصْلُ

أَوْ كَلَامًا صُلِّ مَعَ خَلْوِهِ مِنْ حَرْفٍ مَزِيدٍ لِمَعْنَى أَوْ لِإِلْحَاقِ .

ومثال (أَعْوَلَّ) : (أَجْلَوْنَا ، وَأَعْلَوْنَا ، وَأَخْرَوْنَا) (٢)

ومثال (أَعْوَلَّ) و (أَعْمَلَّ) : (أَعْوَجَّ) و (أَهْبَيْخَ) (٣)

وهما مِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي أَغْفَلُهَا سَبِيحُوه .

ومثال (فَعْوَلَّ) ، و (فَعْوَلَّ) ، و (فَعَلَّ) بزيادة إحدى

اللامين : (حَوَقَلَّ) ، و (جَهْوَرَّ) ، و (جَلَبَبَّ) .

ومثال (فَعِيلَ) ، و (فَعِيلَ) و (فَعَلَى) : (بَيْطَرَ) ،

و (عَذِيطَ) ، و (سَلَقَى) . و (فَعِيلَ) أَيْضًا مِمَّا أَغْفَلُهَا سَبِيحُوه .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَإِلْحَاقُ مَا سِوَاهُمَا بِهِ نَادِرٌ " إِلَى (٤) الْإِلْحَاقِ

بِهَمْزَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ ك (تَأَهَّلَ الْقِدْرَ) بِمَعْنَى : تَبَلَّهَا . وَنَوْنٌ مُتَقَدِّمَةٌ

ك (نَرَجَسَ الدَّوَاءَ) ، [أَوْ مُتَوَسِّطَةٍ ك (قَلَنْسَ)] (٥) ، أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ

ك (قَطَرَنَ الْبَعِيرَ) . أَوْ بِمَعْنَى مُطْلَقًا ك (مَنَدَلَهُ) بِمَعْنَى : نَدَلَهُ ، و

(غَلَصَمَهُ) بِمَعْنَى : غَلَصَهُ . وَتَاءٌ مُتَقَدِّمَةٌ ك (تَرَمَسَ) بِمَعْنَى : رَمَسَ ، (٦)

(٧)

(١) فِي الْأَصْلِ ضَبِيطٌ : ل (فَعَلَّ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) أَجْلَوْنَا : أَسْرَعٌ . أَعْلَوْنَا : رَكِبَ الْعَنْقَ . أَخْرَوْنَا : ائْتَدَّ .

(٣) أَعْوَجَّ : أَسْرَعٌ . أَهْبَيْخَ : تَكَبَّرَ .

(٤) فِي الْأَصْلِ رَسَيْتَ : (إِلَّا) .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٥٧٥ / ٤ .

(٦) نَدَلَهُ . نَقَلَهُ . غَلَصَهُ : قَطَعَ غُلْصَمَتَهُ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (ارْتَمَسَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٥ / ١٣ / ب) .

و (تَرَفَّلَ) بمعنى (١) : رَفَلَ (٢) ، و (تَقَرَّضَ) (٣) بمعنى : قَرَضَ .
 وبها مطلقاً ك (هَلَقَمَ) : إذا أَكثَرَ اللُّقْمَ ، و (دَهَبَلَ) (٤) اللُّقْمَةَ :
 إذا عَظَّمَهَا ، و (عَلَهَصَ) بمعنى : عَلَصَهُ (٥) . وبها مُتَقَدِّمَةٌ ك (يَرْنَسًا
 الشَّيْبَ) (٦) . وسين مُتَقَدِّمَةٌ أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ ك (سَنَبَسَ) بمعنى : نَبَسَ ،
 و (خَلَبَسَ) بمعنى : خَلَبَ . وبتضعيف عين قبل الفاء ك (زَهَزَقَ)
 بمعنى : أَهْرَقَ ، و (دَهْدَمَ) بمعنى : هَدَمَ (٧)

[وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَمْثَلِ مُتَعَدِّي ك (جَلَبَبَ ، وَسَلَقَى) ، وَمِنْهَا لَازِمٌ

ك (حَوَقَلَ ، وَجَهَّوَرَ) . وَتُزَادُ التَّاءُ قَبْلَ الْمُتَعَدِّي مِنْهَا لِلْحَاقِ بِ (تَفَعَّلَ)
 ك (تَجَلَّبَبَتِ الْمَرْأَةُ) : [(٨) إِذَا لَيْسَتْ جَلْبَابًا . ف (تَجَلَّبَبَ) مُلْحَقٌ
 بِ (تَسَرَّبَلَ) : إِذَا لَيْسَ سِرْبَالًا ، ف (تَسَرَّبَلَ) (تَفَعَّلَ) ، و (تَجَلَّبَبَ)
 (تَفَعَّلَ) ، إِلَّا أَنْ لَامَ (تَجَلَّبَبَ) الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ ، وَلَا زِيَادَةَ فِي (تَسَرَّبَلَ)
 إِلَّا التَّاءُ .

و (تَفَعَّلَ) الْعَارِي مِنْ زِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ لِمُطَاوَعَةِ (فَعَّلَلَ)
 الْمَجْرُورِ ك (سَرَّبَلْتُهُ فَتَسَرَّبَلَ) . وَقَدْ يُوْجَدُ غَيْرُ مُطَاوَعٍ ل (فَعَّلَلَ) مُسْتَعْمَلًا
 فَيُحَكَّمُ بِمُطَاوَعَتِهِ ل (فَعَّلَلَ) مُقَدَّرًا ك (تَبَخَّرَ) فَإِنَّهُ مُطَاوَعٌ ل (بَخَّرَ)
 تَقْدِيرًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : (فِي مَعْنَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
 الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَرَفَّلَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .
 وَرَفَلَ : إِذَا جَرَّ ذَيْلَهُ وَتَبَخَّرَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (قَرَضَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (ذَهَبَلَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَفِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : (عَلَهَصَهُ ... عَلَصَهُ) انظُرْ

اللِّسَانَ : (عَلَهَصَ) ، (عَلَهَضَ) .

(٦) يَرْنَسًا الشَّيْبَ : يَصْبِغُهُ بِالرَّيْنِ ، وَهِيَ اسْمٌ لِلْحِنَاءِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (دَهْرَمَ ... هَرَمَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ
 وَالتَّكْمِيلِ .

(٨) تَكْلِمَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ١٣ / ب) .

و (اَفْعَلَلَّ) مثل (تَفَعَّلَلَّ) في مُطَاوَعَة (فَعَلَّلَ) تَحْقِيقًا ، أَوْ
تَقْدِيرًا . فذو المُطَاوَعَة تَحْقِيقًا ك (أَحْرَجَتِ الْإِبِلُ) : إِذَا اجْتَمَعَتْ ، فَإِنَّهُ
مُطَاوِعٌ ل (حَرَجَتْهَا) ، أَي : جَمَعَتْهَا . وذو المُطَاوَعَة تَقْدِيرًا ك (أَبْرَشَقَ)
بمعنى : انْبَسَطَ فَرِحًا ، فَإِنَّهُ مُطَاوِعٌ ل (بَرَشَقَ) تَقْدِيرًا كتقدير (بَخَّرَ) ،
[و (بَخَّرَ ، وَرَشَقَ)] (١) مَهْلَان .
وَالْحَقُّ بِ (اَفْعَلَلَّ) (اَفْعَلَلَّ) (اَفْعَلَلَّ) ك (اَسْلَنَقَى) . و (اَفْعَلَلَّ)
المزيد إِحْدَى لامية ك (اَقْمَنَسَسَ) (٢) .
وَالْحَاقُّ غَيْرُهُمَا بِهِ نَادِرٌ ك (أَحْبَنَطَأَ) (٣) و (أَحْوَنَصَلَ) (٤) .

- (١) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٢) اسلنقى : ألقى طوى ظهره . اقمنس : اشتد .
(٣) في الأصل : (وك) بإقحام الواو .
(٤) احبنتأ : نام على ظهره . احونصل الطائر : ثنى عنقه .
وهذا آخر شرحه للفقرة السالفة في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٥ / ١٤ / ١) ، وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح

قوله :

" وَاَفْعَلَلَّ بِنَاءٍ مُقْتَضِبٍ ... وَالْإِلْحَاقُ بِهِ نَادِرٌ ."

وانقل ما قاله أبوحيان في التكميل والتذييل بتصريف يسير :
" وَاَفْعَلَلَّ بِنَاءٍ مُقْتَضِبٍ ك (اَقْشَعَرَ ، وَأَسْبَكَرَ ، وَأَسْبَطَرَ ، وَأَبْدَعَرَ ،
وَأَطْمَأَنَّ) (١) . وقد تقدّم معنى (مقتضب) . ويدلُّ على لحاقه
به مجيء مصدره كمصدر (أَحْرَجَمَ) ، فتقول : (أَطْمِئِنَّا ، وَأَبْدَعَرَار)
كما تقول : (أَحْرَجْنَا) .
وقد يُطَاوِعُ (فَعَلَّلَ) ك (ظَامَنَّهُ فَاطْمَأَنَّ) ، وكان أصله أن يُقال :
(فَاطْمَأَنَّ) ولكنه من المقلوب . وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ،
لأنَّ المجرّد أصل للمزيد . وزعم الجرمي (٢) أنَّ الأصل تقديم الميم
على الهمزة ؛ لأنَّ أكثر تصرف الكلمة على ذلك ، والكثرة دليل على
الأصالة . والإلحاق به نادر كقولهم : (أَبْيَضَّ) ، قال الراجز :
..... فالزمي الخصي وأخفصي تبيضصي

(ص) صيغة فَعَلَ الأمر من كلِّ فِعْلٍ كمضارعه المجزوم
المحذوف أوله . فإن لم يكن من (أفعل) ، وسكن
تالي حرف المضارعة لفظاً ، أولي (١) همزة الوصل .
وإن كان من (أفعل) أفْتَحَّ بهمزته مطلقاً .

(ش) التعبير عن فعل الأمر بكونه كمضارعه المجزوم المحذوف أوله يعم نحو:
(عُدْ ، وِرِدْ (٢) ، وَسَلْ ، وُقِمْ ، وُزِدْ ، وُدَّ حَرَجٌ ، وِرَاقِيَةٌ) ، فإنهم
ليس بينهما وبين مضارعاتها المجزومة إلا حذف حرف المضارعة منها ،
وثبوته في المضارع المجزوم . وهكذا كلُّ أمرٍ من فِعْلٍ يلي حرف المضارعة
منه مُتَحَرِّكٌ .

====
فَأَمَّا (أَكُوهُدُ الْفَرْخُ ، وَأَكُوَالُ الرَّجُلِ) (٤) فوزنهما (أَفَعَلَلَّ)
ك (أَقَشَعَرَّ) والواو أصل في بنات الأربعة ، كما كانت أصلاً في
بنات الأربعة [من الأسماء] (٥) ك (وَرَتَلَّ) ، لأن (أَفَعَلَلَّ)
بناءً لم يستقر في كلامهم .

التذييل والتكميل : ٥٧٦/٤ وما بعدها • ٢٥٨/٤ ب
(دار الكتب) .

(٢) اسبكر : طال • اسبطر : أسرع • أبذعر : تفرق .

(٢) سيويه : ٣٨٠/٢ ، والمنصف : ١٠٤/٢ ، واللسان

(طامن) وفيه تصحيف ، إن جعل (أبا عمر) (أبا عمرو) .

(٣) كذا في نسختي التذييل والتكميل . والصواب : الشاعر . والبيت

في تأويل مشكل القرآن : ٣٠٥ ، وأما ابن الشجري :

٢٢٠/١ ، واللسان والتاج : (بيغي) .

صدره : " إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتَّى " .

(٤) اكوهد الفرخ : ارتعد . اكوال الرجل : قصر .

(٥) تكملة يقتضيهما السياق .

(١) في الأصل : (أولي) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (وِر) باسقاط الدال .

فَإِنْ سَكَنَ لَفْظًا تَالِيَّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَاضِيَهُ (أَفْعَلٌ)
حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ ، وَجُعِلَ مَوْضِعَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ كَقَوْلِكَ فِي (يَسْتَمِعُ ،
وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَحْبِنُطِي) : (اسْتَمِعَ ، وَأَنْطَلَقَ ، وَأَسْتَخْرِجُ ،
وَأَحْبِنُطِي) .

فَإِنْ كَانَ مَاضِيَهُ (أَفْعَلٌ) حُذِفَتِ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ ، وَجُعِلَتِ مَكَانَهُ
هَمْزَةٌ قَطْعٌ مَفْتُوحَةٌ . وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَمْرٌ مَاضِيٌّ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٌ)
صَحِيحًا كَانَ كَ (أَكْرَمَ) ، أَوْ مَعْتَلًا كَ (أَقَمَ) ، أَوْ مَدْغَمًا عَيْنُهُ فِي لَامِهِ
كَ (أُعِدَّ) . وَلَا سِتْوَاءَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ فِي الْإِفْتِتَاحِ بِالْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ قَلْتُ :
" وَإِنْ كَانَ مِنْ (أَفْعَلٌ) افْتِتِحَ بِهِمَزَتِهِ مَطْلَقًا " .

باب همزة الوصل

(ص)

/ وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية
والسداسية ومصادرهما ، ومِنَ الثَّلَاثِي السَّاكِنِ ثَانِسِي
مضارعه لفظاً عند حذف أوله ، وفي (أَيْمَنَ ، و
أَشْنَيْنَ ، وَأَمْرِي) وإِنَائِهَا ، و (أَسْمِ ، وَأَسْتَرِ ، وَأَبْنَمِ) ،
و (أَيْمَنَ) المخصوص بالقسم ، والمبدوء بها (ال) .
وُفْتَحَ مع هذين . وَتَضَمَّ مع غيرهما قَبْلَ ضَمَّةِ أَصْلِيَّةِ
مَوْجُودَةِ أَوْ مَقْدَرَةٍ . وَتَشَمَّ قَبْلَ المَشَمَّةِ ، وَتُكْسَرُ فِيمَا
سِوَى ذَلِكَ .

وقد تُكْسَرُ فِي (أَيْمَنَ) . وَرَبَّمَا كُسِرَتْ قَبْلَ الضَّمَّةِ

الأصلية ، وأصلها الكسر على الأصح .

(ش) لَمَّا فُرِغَ مِنْ اسْتِيفَاءِ أَيْمَنِي الأفعال ، وَعُلِمَ المبدوءُ مِنْهَا بِهَمْزَةٍ ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ
وَأَحْتَجِجَ إِلَى تَبْيِينِ هَمْزَةِ الوصل ، اسْتَعِينَ عَلَى ذَلِكَ بِالإِحَالَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
فَلَحِظْنَا بِذِكْرِ المَاضِيَةِ مِنْ هَمْزَةِ المُتَكَلِّمِ فَإِنَّهَا هَمْزَةٌ قَطَعُ فِي الأفعال كُلِّهَا .
وَاحْتَرِزَ بِالخَمَاسِيَّةِ وَالسَّدَاسِيَّةِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ الَّذِي وَزَنُهُ (أَفْعَلٌ) ك (أَكْرَمٌ) ،
و (فاعِلٌ) ك (آخَذَ) ماضِي (يُوْءُ أَخَذَ) ، وَمِنَ الثَّلَاثِيَّةِ الَّذِي أَوْلَاهُ
هَمْزَةٌ ك (أَخَذَ) .

وَأَمْثَلَةُ الخَمَاسِيَّةِ السَّدَاسِيَّةِ قَدْ ذَكَرْتُ (١) ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ
شَيْءٍ مِنْهَا . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ مِثَالٍ مِنْهَا مُفْتَوِّحٌ الثَّلَاثِ ، فَإِذَا قُصِدَ مَصْدَرُهُ
كُسِرَ ثَالِثُهُ ، وَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ ، وَتُرِكَ مَا سِوَى ذَلِكَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَ
قَصْدِ الفِعْلِيَّةِ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ذَا إِدْغَامٍ مَعَ الفِعْلِيَّةِ فَيَجِبُ مَعَ المَصْدَرِيَّةِ
الْفَكُّ مِنْ أَجْلِ الألفِ كقولك فيما لا إدغام فيه : (اسْتَمْتَعَ اسْتِمْتَاعًا ،
وَأَسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا) ، وَفِيمَا فِيهِ إِدْغَامٌ : (اشْتَدَّ اشْتِدَادًا ، وَأَسْتَعَدَّ
اسْتِعْدَادًا) .

ومثال العبدوة بهمزة وصل من أمر الخماسي والسداسي : (أَسْمَعُ ،
وَاسْتَخْرَجَ) . وقد سبق الكلام على كيفية صوغ فعل الأمر (١) ، وبما أن ما هو
منه مُفْتَقِرٌ لهزمة الوصل ، فزِدْتُهُ الْآنَ بَيَانًا بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَمْرِ مِنَ الْخَمَاسِيِّ
وَالسِّدَاسِيِّ .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ وَقَبِدْتُهُ بِسُكُونِ تَالِي حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ
مِنْهُ لَفْظًا عِنْدَ حَذْفِ أَوَّلِهِ ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ مِنْ (يَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ،
وَيُخْرِجُ) : (أَعْلَمَ ، وَاضْرَبَ ، وَخَرَجَ) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا . وَقَدْ عُرِفَ
ذَلِكَ مِنَ الْفَصْلِ السَّابِقِ ، وَلَكِنْ زِيَادَةُ الْبَيَانِ أَحْوَجُ .

وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِ السُّكُونِ بِ (اللَّفْظِ) الْمَحْرُوكِ ثَانِيهِ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا
كَ (يَقُومُ ، وَيُورِدُ ، وَيَرَى ، وَيَسَلُّ) ، فَإِنَّ ثَوَانِيهَا مُحَرَّكَةٌ لَفْظًا مُسَكَّنَةٌ تَقْدِيرًا ،
فَلَوْلَمْ يُقَيَّدِ السُّكُونُ بِ (اللَّفْظِ) لَتَنَاوَلَتِ الْعِبَارَةُ مَا هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ مِنَ الْمَحْرُوكِ ثَانِيهِ لَفْظًا الْمُسَكَّنَةِ تَقْدِيرًا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : " عِنْدَ حَذْفِ أَوَّلِهِ " (خَذَ ، وَكَلَّ ، وَوَمَرَ) ، وَكَانَ
حَقُّهَا أَنْ يُقَالَ فِيهَا : أَوْ خَذَ ، وَأَوْ كَلَّ ، وَأَوْ وَمَرَ ، كَمَا يُقَالُ فِي الْأَمْرِ مِنْ
(أَثَرَ الْحَدِيثَ ، وَأَجَرَ الْأَجِيرَ) : (أَوْ ثُرَ ، وَأَوْ جِرَ) ، لَكِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ
الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي الْأَمْرِ مِنْهَا عِلْسًا غَيْرَ قِيَاسٍ . وَلِلْكَلامِ
عَلَى الْحَذْفِ مَوْضِعٌ هُوَ أَوْلَى مِنْ هَذَا .

وَلَمَّا حَصَرْتُ مَوَاقِعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ كَلَّمْتُ ذَلِكَ
بِضَبْطِ مَوَاضِعِهَا الْبَاقِيَةِ ، وَهِيَ : (أَبْنُ ، وَأَبْنَةُ ، وَأَثْنَانُ ، وَأَثْنَانُ ، وَأَمْرُوهُ) (١)
وَأَمْرَاةٌ ، وَأَسْمٌ ، وَأَسْتٌ) ، وَ (أَيْمُنُ) الْمَخْصُوصُ بِالْقَسَمِ ، وَ (أَبْنَمُ) ، وَ (أَلِ)
مَوْصُولَةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْرُوفَةٌ [أَوْ] (٢) زَائِدَةٌ (٤) .

(١) انظر ما سلف ص : ٨٩٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَأَمْرُوهُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٣) تَكْلِمَةُ مَنَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٥ / ١٥٠ ب) .

(٤) انظر ما سلف ج ١ / ص : ٤٢ / أ .

وَقِيلَ (أَيْمَنَ) بِكَوْنِهِ الْمَخْصُوصِ بِالْقَسَمِ احْتِرَازًا مِنْ (أَيْمَنَ) جَمْعُ
(بِئَمِينٍ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي بَابِ الْقَسَمِ (١) عَلَى (أَيْمَنَ) مُكَمَّلًا ، لَكِنَّ
بَعْدَ الْعَهْدِ بِهِ فَلَمْ أَرْبَأْ بِإِعَادَةِ بَعْضِ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِلْبَيَانِ وَتَوْقِيًا لِلنَّسْيَانِ .
وَلَمَّا كَانَ سَبَبُ الْإِتْيَانِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ
وَجَبَّ كَوْنُهَا مَتَحَرِّكَةً كَسَائِرِ الْحُرُوفِ الْمَبْدُوءِ بِهَا . وَأَحَقُّ الْحَرَكَاتُ بِهَا الْكُسْرُ ؛
لَا نَهَا رَاجِحَةٌ عَلَى الضَّمَّةِ لِقَلَّةِ الثَّقَلِ ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُوْهِمُ اسْتِفْهَامًا
بِخِلَافِ الْفَتْحَةِ ، فَإِنَّهَا تُوْهِمُهُ ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي (إِصْطَفَى) : أَصْطَفَى ،
وَالِاسْتِفْهَامُ غَيْرُ مُرَادٍ لَكَانَ لَفْظُهُ كَاللَّفْظِ بِهِ ، وَالِاسْتِفْهَامُ مُرَادٌ ، فَإِذَا قِيلَ
فِي الْإِخْبَارِ (إِصْطَفَى) بِالْكَسْرِ وَفِي الْاسْتِفْهَامِ (أَصْطَفَى) بِالْفَتْحِ أُسِّنَ
الْإِيهَامُ وَتَأَكَّدَ الْإِنْفِهَامُ . وَفِي فَتْحِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَيْضًا مَحْذُورٌ آخَرٌ وَهُوَ
تَأْرِيْقُهُ إِلَى التَّبَاسُطِ الْأَمْرِ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ
فِي الْأَمْرِ بِالْإِنْطِلَاقِ : أَنْطَلِقْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ لَتُوْهِمَ أَنَّهُ مُضَارِعٌ مَسْنَدٌ
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا يَكْفِي الْفَرْقُ بِالسُّكُونِ ، فَإِنَّ الْمَضَارِعَ قَدْ يُسَكَّنُ فِي مَوَاضِعَ
الرَّفْعِ تَخْفِيفًا كَتَسْكِينِ أَبِي عَمْرٍو : * يَنْصُرُكُمْ * (٢) وَأَخَوَاتِهِ (٣) .

وَلَمَّا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْكُسْرَ فِي الْأَفْعَالِ كُسِرَتْ أَيْضًا فِي

الْأَسْمَاءِ ، لِتَجْرِي عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ .

فَإِنَّ (٤) عَوِي فِيهَا يَلِي السَّاكِنَ الَّذِي جِي بِهَا لِأَجْلِ / لَا زِمَةَ ضَمَّتْ

(١) انظر ما سلف ص ٤٩٦ وما بعدها .

(٢) آل عمران : ١٦٠ ، التوبة : ١٤ ، محمد : ٧ ، الملك : ٢٠ .

(٣) مذهب أبي عمرو في هذا الموضع وأمثاله مما روي عنه هو الاختلاس

لا التسكين . انظر السبعة : ٢٦٥ ، وسيبويه : ٢٩٧/٢ ،

والخصائص : ٧٢/١ وما بعدها .

(٤) كذا الكلام في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف -

(٥/١٥/ب) ، وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله :

هي إتياءً وتخلصاً من تتابع كسر وضم . وبعض العرب (١) يفتفر ذلك
لاجل الانفصال بالسكان . والضم هو المأخوذ به حتى في نحو :
(أُغْرِي) إتياءً للضمّة المنويّة قبل الياء .

ومن أشم / في نحو : (أختير ، وأنقيد) لزمه الإشمام في ٢١٥ / أ

الهمزة .

(ص) "فصل : لا تثبت همزة الوصل غير بدوئها إلا في

ضرورة ، ما لم تكن مفتوحة ، تلي همزة الاستفهام ،

فتبدل ألفاً أو تسهلاً .

وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة

راجع ، وتغني (٢) عنها في غيره . وشذ في (سَل) (سَل)

(إِسَل) .

وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جار مجراه ،

جاز كسره وضه .

=== : "وتفتح مع هذين . وتضم مع غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو

مقدّرة " وقوله : " وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في (أَيْمَن) . "

وأ نقل ما قاله أبو حيان في التذييل والتكميل بتصريف يسير :

" وتفتح مع (أَيْمَن) المذكورة ، ومع (ال) ، وكذا مع (أَم) التي

هي في لغة حمير بدل (ال) .

وتضم مع غيرهما ، قبل ضمة أصلية موجودة ، سواء كان أمراً من الثلاثي

الذي تدخله همزة الوصل كـ (أَخْرَجَ) أم ماضياً مبنياً للمفعول من

الذي افتتح بها كـ (أَنْطَلَقَ ، وَأَقْتَدِرَ ، وَأَسْتَخْرِجُ) . أو مقدّرة كـ (أدعي

يا هند) ، وتضم الهمزة ؛ لأن العين مضمومة بضمة أصلية تقديراً ،

إذ الأصل فيه : (أَدْعُوِي) ، فاستثقلت الكسرة في الواو ، فنقلت ،

فالتقى ساكنان الواو والياء التي هي ضمير العوات ، فحذفت الواو

لا لتقاء الساكنين ، فيبقى (أدعي) .

[واحترز بقوله : "أصلية" من ضمة : (أَمْشُوا) ونحوه] .

وقوله : " وتكسر فيما سوى ذلك " يشمل الأفعال الخماسية والسداسية

إنما بنيت للفاعل [ومصادرهما] والأمر منها ومن نحو : (بَضْرِبْ ،

وَيَذْهَبْ ، وَيَعْلَمْ) ، وتلك الأسماء المذكورة . وقد تكسرت في (أَيْمَن)

المخصوص بالقسم ، فنقول : (أَيْمَن) إذا ابتدأت .

التذييل والتكميل : ٥٧٩ / ٤ وما بعدها ، ٢٥٩ / ٤ وما بعدها (دار الكتب) .

(١) تكلمة يقتضيهما السياق انظر المساعد : ٦١٤ / ٢ .

(٢) تكلمة يقتضيهما السياق انظر شفاء العليل : ٩٧٢ / ٢ .

(١) المنصف : ٥٤ / ١ وما بعدها .

(٢) في الأصل : (يغني) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) مثالُ ثبوتِها غيرَ مبدوءٍ بها في الضَّرورة قولُ الشَّاعرِ : (١)

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرْفَانَهُ
بَيْنَتْ وَأَنْشَأَ الْحَدِيثَ قَمِيْسُنْ

ومثالُ إبدالِها ألفاً لكونِها مفتوحةً بعدَ همزةِ الاستفهامِ قوله تعالى :

* الذَّكْرَيْنِ حَرَمِ أُمِّ الْأَنْثَيْنِ * (٢) وكانَ حقُّها أَنْ تُحذَفَ كما يُحذَفُ

غيرُها منَ همزاتِ الوصلِ إذا وليتِ همزةُ الاستفهامِ ، نحو : * أَصْطَفَى

الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * (٣) إِلَّا أَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ الْبَاقِيَةَ هَمْزَةٌ

الاستفهامِ ، لِأَنَّهَا مُفْتُوحَةٌ ، وَاللَّفْظُ بِالِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي مَوْضِعِهَا كَاللَّفْظِ بِهَا

دُونَ اسْتِفْهَامٍ ، فَلَوْلَمْ تُبَدَّلْ أَوْ تُسَهَّلْ بَعْدَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ لَكَانَ اسْتِفْهَامٌ

لَا يُعْرَفُ بِهِ . وَالْمَشْهُورُ إِبْدَالُهَا أَلْفًا . وَقَدْ تُسَهَّلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّتْ أَمْرًا
أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَلْخَيْرِ الَّذِي أَنَا ابْتِغِيهِ
أَمْ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

وكقول الآخر (٥) :

أَلْحَقَّ أَنَّ دَارَ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ
أَوَانَيْتَ حَبْلَ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ

وإذا نُقِلَتْ [حركة] (٦) همزةُ الوصلِ إلى السَّاكنِ الذي جِيءَ بِهِمْزَةُ الوصلِ

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ وَجَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ . وَهُوَ فِي دِيْوَانِ قَيْسِ

: ١٠٥ ، وَدِيْوَانِ جَمِيلِ : ٢٠٤ ، وَنَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ : ٥٢٥ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١٢/١ ، وَالْكَامِلِ : ٣١٣/٢ ، وَأُمَامِي الْقَالِسِيِّ

: ١٧٧/٢ ، وَابْنِ يَعِيْشٍ : ١٩/٩ ، ١٣٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

٥٨١/٤ ، وَالْمَهْمَعُ : ٢١١/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ الشَّافِيَّةِ : ١٨٣ .

(٢) الْأَنْعَامُ : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) الصَّافَاتُ : ١٥٣ .

(٤) هُوَ الْمُثَقَّبُ الْعَبْدِيُّ . وَالْبَيْتَانِ فِي دِيْوَانِهِ : ٢١٢ ، وَمَابَعْدَهَا ،

وَالْمُفْضَلِيَّاتُ : ٢٩٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١٩/٦ .

وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي ابْنِ يَعِيْشٍ : ١٣٨/٩ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

٥٨١/٤ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٤٩٠/١ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ الشَّافِيَّةِ

: ١٨٨ .

(٥) هُوَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٠١ ، وَسَيْبِيُّوهُ : ٤٦٨/١ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ : ٢٠٧٥/٤ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٨١/٤ .

(٦) تَكَلَّمَ مِمَّا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١٥/٥ ب) .

لا جله استغني عن همزة الوصل كقول بعض العرب : " نَنُوءُ يَكُ " (١) يريد :
إِنَّا نُوءُ يَكُ ، أي : " أَصْلُهُ " . وكذا يُقال لَمَنْ يُوْءُ مَرْبَا النَّأْيِ : (نَعْنِي)
والأصل (إِنَّا عَنِّي) ، فنقلت حركة الهجزة إلى النون ، واستغني في الإدغام عن
همزة الوصل كما استغني في الإدغام إذا قلت في (أَرُدُّدُ) : (رُدُّ) .
وشذ قول بعض العرب (٢) في (سَلُّ) : (إِسَلُّ) .
ولو كان الساكن المنقول إليه الحركة لام (ال) لجاز حذف الهجزة
وثبوتها ، والثبوت أجود ، لأن استعماله في القراءة أشهر (٣) .
وإذا اتصل بهمزة الوصل المضمومة ساكن صحيح ، أو جار مجرى
الصحيح حذفت ، وكسر الساكن أو ضم ، نحو : * أَنْ أَقْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا
مِنْ دِيَارِكُمْ * و * أَنْ أَقْتَلُوا ... أَوْ أَخْرَجُوا * (٤)

-
- (١) اللسان : (نأى) .
(٢) حكاها الأُخفش . المنصف : ٧٠ / ١ .
(٣) انظر الخصائص : ٩٠ / ٣ ، والبحر المحيط : ٢٥٧ / ١ ، تفسير
قوله تعالى : * قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ * البقرة : ٥٧١ .
(٤) النساء : ٦٦ . الكسر قراءة عاصم وحمة ، والضم قراءة ابن عامر
وابن كثير ونافع والكمائي . وروى عن أبي عمرو (أَنْ ... أَوْ ...)
السبعة : ٢٣٤ .

(ص) باب مصادر الفعل الثلاثي

"منها الثلاثي المُحَرَّكُ الفاءِ بالثلاثِ ، مفتوحُ العينِ ،
مُجَرَّدًا ، أو ذا أَلِفٍ بَعْدَهَا ، مَذَكَّرًا ، أو مَوْئِنًا بِالتَّاءِ ،
أو ساكنِ العينِ مُجَرَّدًا ، أو مَوْئِنًا بِالتَّاءِ ، أو الألفِ
المَقْصُورَةِ ، أو مزيدًا آخِرَهُ أَلِفٌ وَنُونٌ ."

(ش) مُحَرَّكُ الفاءِ بالثلاثِ أي : الفتحه والكسرة والضمة . ومفتوحُ العينِ مُجَرَّدًا
مع فتح الفاءِ ك (فَرِحَ) ، ومع كسرها ك (غَلِظَ) ، ومع ضمها ك (هُدَى) .
وذا الألفِ بَعْدَهَا أي : بعدَ العينِ المفتوحة ك (صَلاَحٍ ، وَجِماحٍ ،
وَبِجَاحٍ) . أو مَوْئِنًا بِالتَّاءِ ك (جَنابَةٍ ، وَخِطابَةٍ ، وَدُعابَةٍ) . فهذه تسعة
أمثلة (١) للمفتوحِ العينِ .

وللساكنِ العينِ مُجَرَّدًا (فَعَلَّ) ك (صَبَّرَ) ، و (فِعَلَّ) ك (نَزَكَرَ) ،
و (فُعَلَّ) ك (شُكِّرَ) . وله مَوْئِنًا بِالتَّاءِ (فَعَلَّتْ) ك (رَحِمَتْ) ، و
(فِعَلَّتْ) ك (نَشَدَتْ) ، و (فُعَلَّتْ) ك (قُدِّرَتْ) . وله مَوْئِنًا بِالْأَلِفِ
المَقْصُورَةِ (فَعَلَى) ك (دَعَوَى) ، و (فِعَلَى) ك (نَزَكَرَى) ، و (فُعَلَى)
ك (رُجِمَى) . وله ذا أَلِفٍ وَنُونٍ زائدتين (فَعَلَّانٌ) ، ولم يجي منه
إلا (لَيَّانٌ) و (سَنَّانٌ) (٢) بمعنى : سَنَّانٌ (٢) ، و (فِعَلَّانٌ) ك
(إِيْتِبانٌ) ، و (فُعَلَّانٌ) ك (غُفْرانٌ) .

(ص) ومنها (فَعَلَّانٌ) ، و (فِعَلَّ) ، و (فِعَلَّتْ) ، و
(فَعَّلَّ) ، و (فَعَمَلَّتْ) ، و (فُعُولٌ) ، و (فُعُولَةٌ)
و (فَعُولٌ) ، و (فَعُولِيَّةٌ) [و (فُعُولِيَّةٌ) (٣)] ، و (فُعُولِيَّةٌ)
و (فُعَلٌ) ، و (فَعَالِيَّةٌ) ، و (فُعَلَّلٌ) ، و (فَعَمُولَةٌ)

(١) في الأصل : (المثلة) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف (١٦٦/٥) .
(٢) في الأصل : (سنان) ، وهو تصحيف .
(٣) تكلمة من التسهيل . وتمهيد القواعد (١٦٦/٥) .

و (فَيَعُولِيَّةٌ) ، و (فَعَلَى) ، و (فَعَلَاءٌ) ، و (فَعْلَاءٌ) ،
 و (فَعْلَاءٌ) ، و (مَفْعُولًا) ، و (فَعَّيْلَى) ، و (فَعَّيْلَاءٌ) ،
 و (إِفْعَيْلَى) ، و (إِفْعَيْلَاءٌ) ، و (فَعَّلَى) ، و (فَعَّلَى) ،
 و (فَعْلَى) ، و (فَعْلَوْتُ) ، و (فَعْلَيْتُ) ، و (فَعَالَةٌ) ،
 و (فَعْلَانٌ) ، و (فَعْوَلٌ) ، و (تَفْعَلَةٌ) ، و (تَفْعَلَةٌ) ،
 و (مَفْعَلٌ) ، مُثَلَّثَ الْمَيْنِ مُجَرَّدًا ، [وَبِالتَّاءِ] ، و
 (مَفْعُولٌ) ، و (مَفْعُولَةٌ) ، و (فَاطِلٌ) ، و (فَاطِلَةٌ) .

(ش) تَرْتِيبُ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ : (جَوْلَانٌ) ، و (كَذِيبٌ) ، و (سَرِيقَةٌ) ، و (نَذْمِيلٌ) ،
 و (نَمِيمَةٌ) ، و (حُلُولٌ) ، و (سُهُولَةٌ) ، و (قَبُولٌ) ، و (خَصَّصَةٌ
 [خَصَّصِيَّةٌ] و^(٣) خَصَّصِيَّةٌ) ، و (حَفْرَةٌ حَفْرِيَّةٌ) ، و (حَلْمٌ حُلْمَاءٌ) ، و (كَرِهٌ
 كَرَاهِيَةٌ) ، و (سَادٌ سَوْءٌ دُدَاءٌ) ، و (بَانَ بَهْنُونَةٌ ، و دَامَ دَيْعُومَةٌ) و (كَحَّ
 كَعَامَةٌ ، و كَعُومًا وَكَيْعُومِيَّةٌ) : إِذَا ضَعُفَ وَجِبُنٌ ، و (جَمَزَ جَمَزَى) ، و (هَلَكَ
 هَلَكَاءٌ) ، و (غَلَا غُلُوًّا ، و خَالَ خَيْلًا) ، و (خَالَ خَيْلًا وَخَيْلَاءٌ) ، و
 (حَلَفَ مَحْلُوفًا^(٤) ، و شَعُرَ مَشْعُورًا) ، و (حَضَّ عَلَى الْأَمْرِ حِضِيضًا ، و حَتَّ
 حَيْثِيضًا ، و هَجَرَ هَجْرِيًّا) ، و (هَجَبَرَاءٌ) ، و (إِهْجَبِرَى) و (إِهْجَبِرَاءٌ) ،
 و (غَلِبَ غَلْبَةً) ، و (غُلِبَ) ، و (رَغِبَ^(٥) رَغْبَةً ، و رَهَبَ رَهْبَةً) ، و
 (سَحَفَهُ سَحْفَنِيَّةٌ) ، و (نَعَرَ نَعَارَةً)^(٦) بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِهَا :

- (١) تَكْمَلَةٌ مِنَ التَّسْهِيلِ .
 (٢) الذَّمِيلُ : ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ .
 (٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١٦٦/٥) .
 (٤) حَكَاهَا ابْنُ بَزْرَجٍ . اللِّسَانُ : (حَلْفٌ) .
 (٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَعَلَى هَذَا
 يَكُونُ الْمُصَنِّفُ لَمْ يُمَثَّلْ لـ (فَعْلَى) . وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ : (. . . وَغُلِبَ ،
 وَدَفَقَ دِفْقًا ، وَرَغِبَ . . .) . انظُرْ شِفَاةَ الْعَلِيلِ : ٩٢٦/٢ ،
 وَالْمُسَاعَدُ : ٦٢٠/٢ .
 (٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَصَوَابُهُ :
 (زَعْرُ زَعَارَةٍ) بِالزَّيِّ ، أَوْ (نَعَرَ نَعَارَةً) بِالذَّالِ . رَاجِعِ التَّاجَ (نَعَرَ) ،
 (زَعَرَ) .

إذا فَجَرَ وَمَجَن ، و (عَرَفَ عَرَفَانًا) / يَكْسِرُ العَيْنَ وَالرَّاءَ وَتَشْدِيدُ الفَسَاءَ ٢١٥/ب
بمعنى : عِرْفَان ، و (صَارَ صَبُورًا) : رَجَعَ (١) ، و (حَلِيلٌ تَحَلَّى) أي
: حَلَالًا ، و (هَلَكَ تَهَلَّكَ) أي : هَلَكَ ، و (زَهَبَ مَذْهَبًا) ، و (رَجَعَ
مَرَجِمًا) ، و (هَلَكَ مَهْلُكًا) ، و (قَدِرَ عَلَى الشَّيْءِ مَقْدِرَةً وَمَقْدِرَةٌ وَمَقْدَرَةٌ) ،
و (عَقَلَ مَعْقُولًا ، وَجَلَدَ مَجْلُودًا) (٢) فهو جَلَدٌ ، و (أَوَى لَهُ مَأْوِيَّةً) ،
إِذَا رَجِمَهُ ، و (فُلِحَ فَالِحًا) ، و (كَذَبَ كاذِبَةً ، وَلِغَالِغِيَّةً) .

(ص) "وَالغَالِبُ أَنْ يُعْنَى بِ (فَعَالَةٍ) و (فُعُولَةٍ) (المعاني

الثابتة ، و ب (فَعَالَةٍ) الحِرْفَ وشبهبها ، و ب (فِعَالٍ)

ما فيه تَأَبُّبٌ ، و ب (فُعَالٍ) الأَدْوَاءَ والأَصْوَاتَ ، و ب

(فَعِيلٍ) الأَصْوَاتَ وَضُرُوبَ السَّيْرِ ، و ب (فَعَلَانٍ)

ما فيه تَقَلُّبٌ ، و ب (فَعَلٍ) الأَعْرَاضَ ، و ب (فُعْلَةٍ)

الأَلْوَانِ .

(ش) قَصَدُ المعاني الثابتة ب (فَعَالَةٍ) ك (الفُطَانَةُ : وَالْبِلَادَةُ ، وَالجِرَاءَةُ ،

وَالرَّدَاءَةُ (٣) ، وَاللَّيَابَةُ ، وَالجَهَالَةُ ، وَالظَّرَافَةُ ، وَالسَّخَافَةُ (٤) وَالْبِرَاعَةُ ،

وَالرَّقَاعَةُ (٥) .

وَقَصَدُهَا بِ (فُعُولَةٍ) ك (السُّهُولَةُ ، وَالصُّعُوبَةُ ، وَالرُّطُوبَةُ ، وَالْيُبُوسَةُ ،

وَالعُذُوبَةُ ، وَالْمُلُوحَةُ ، وَالرَّعُونَةُ ، وَالخُشُونَةُ) .

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/١٦٦/أ) .

وهو مصدر : صار إلى كذا .

(٢) انظر رأي سيبويه في (معقول) وأمثاله . الكتاب : ٢/٢٥٠ .

(٣) كذا في الأصل ، وفيما حكى أبو حيان (٥/١٥٢/أ) وناظر

الجيش (٥/١٧٢/أ) من كلام المصنف : (والجزالة والردالة) .

(٤) في الأصل : (النحافة) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف .

(٥) في الأصل : (الرقابة) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من

كلام المصنف .

رُقِعَ رُقَاعَةً : إِذَا حُمِقَ .

وَقَصْدُ الْحَرْفِ ب (فِعَالَةٌ) ك (النَّجَارَةُ ، وَالْخِيَاطَةُ ، وَالنَّسَاجَةُ ،
وَالْحِيَاكَةُ ، وَالصِّيَاغَةُ ، وَالْحِرَاثَةُ ، وَالْفَلَاخَةُ ، وَالكِتَابَةُ) .
وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْحَرْفِ الْوَلَايَاتُ ك (الْإِمَارَةُ ، وَالْعِرَافَةُ ، وَالْوِزَارَةُ ،
وَالنَّقَابَةُ) .

وَكُونُ (فِعَالٍ) لِمَا فِيهِ تَأْتِي ك (الشَّرَادُ ، وَالْجِمَاحُ ، وَالْقِمَاصُ ،
وَالشَّبَابُ ، وَالخِلَافُ ، وَالْحِمَامُ) (١) ، وَالصَّرَافُ (٢) ، وَالسَّيَاحُ ، وَالْحِرَارَانُ ،
وَالشَّمَّاسُ) .

وَكُونُ (فُعَالٍ) لِلدَّوَاءِ ك (الزُّكَامُ . وَالسُّلَاقُ) (٣) ، وَالْقِيَاءُ ،
وَالصُّدَاعُ ، وَالذُّوَارُ (٤) ، وَالظُّهَارُ ، وَالسُّلَالُ ، وَالنُّحَازُ ، وَالْمُشَاءُ) (٥) .
وَكُونُهُ لِلأَصْوَاتِ ك (الرَّغَاءُ) (٦) ، وَالنُّغَاءُ ، وَالسُّوَاءُ (٧) ، وَالنُّوَاءُ ، وَالخُورُ ،
وَالجُورُ (٨) ، وَالضُّبَاحُ ، وَالنُّبَاحُ ، وَالنُّعَاقُ ، وَالنُّهَاقُ) .

وَكُونُ (فَعِيلٍ) لِلأَصْوَاتِ ك (الصَّهِيلُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ،
وَالصَّفِيرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ ،
وَالنَّهْيُ) (٩) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (الْحِنَاءُ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، وَالتَّصْوِيْبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانٍ مِنْ
كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

(٢) الْقِمَاصُ : عَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ فِي مَوْضِعٍ . الْخِلَافُ : فِي الْإِبِلِ كَالْحِرَارَانِ فِي
الدَّوَابِّ . الصَّرَافُ : اسْتِهْمَاءُ الشَّاءِ وَالْكَلابِ وَالْبَقَرِ لِلْفَعْلِ .

(٣) السُّلَاقُ : بَثْرٌ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَمِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (الذُّوَارُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيْبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانٍ
مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُصَنَّفِ : ٥ / ٣ / ٥ أ / ١ .

(٥) الظُّهَارُ : وَجَعُ الظُّهْرِ . السُّلَالُ : السُّلَالُ . معروفٌ . النُّحَازُ :
سَعَالُ الْإِبِلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (دَغَاءٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، وَالتَّصْوِيْبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانٍ مِنْ
أَمْثَلَةِ الْمُصَنَّفِ .

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالتَّذْيِيلُ وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ (٥ / ١٧ / أ) وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا
فِيهَا تَحْتِ يَدِيٍّ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ . وَلَعَلَّهَا الْمَوَاءُ .

(٨) النُّغَاءُ : الْمَوَاءُ (الْمَخْصُصُ : ٨ / ٨٥) . الْجُورُ : الخُورُ .

(٩) الْهَدِيرُ : مِنْ أَصْوَاتِ الْبَعِيرِ . الْهَزِيرُ : صَوْتُ الرِّيحِ . الْقَسِيْبُ :

صَوْتُ الْمَاءِ . الْإِزِيرُ : صَوْتُ غَلْيَانِ الْقَدْرِ . الْمَجِيْبُ : الصَّوْتُ

الْمُرْتَفِعُ . الْكَشِيْشُ : صَوْتُ الْأَفْعَى مِنْ جِلْدِهَا .

وَكُونُ (فَمَنْبِلٍ) لُضْرُوبِ السَّيْرِكِ (نَمَلٌ نَمِيلًا ، وَرَسَمٌ رَسِيمًا ، وَوَجْفٌ وَجِيفًا ، وَدَبٌّ دَبِييًّا) .

وَكُونُ (فَعْلَانٌ) لِلتَّقَلُّبِ كِ (الطَّوْفَانُ ، وَالجَوْلَانُ ، وَالنَّزْوَانُ ، وَالخَفْقَانُ ، وَالضَّرْبَانُ ، وَالجَيْشَانُ ، وَالثَّوْرَانُ ، وَالغَلْمَانُ ، وَالهِبَّجَانُ) .

وَكُونُ (فَعَلٍ) لِلأَعْرَاضِ كِ (فَرَحٌ ، وَتَرَحٌ ، وَعَطَشٌ ، وَغَرْتٌ^(١) ، وَحَجَلٍ ، وَوَجَلٍ ، وَحَزَنٍ ، وَوَسَنٍ ، وَطَمَعٍ ، وَطَبَعٍ) .

وَكُونُ (فُعْلَةٌ) لِلأَلْوَانِ كِ (شُهْلَةٌ ، وَسُمْرَةٌ ، وَأُدْمَةٌ ، وَوَرْقَةٌ^(٢) ، وَطَلْحَةٌ^(٣) ، وَكُدْرَةٌ ، وَغُبْرَةٌ ، وَشُقْرَةٌ ، وَخُضْرَةٌ ، وَدُهْمَةٌ ، وَحُمْرَةٌ ، وَصُفْرَةٌ .)

وَنَبَّهْتُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الأَوْزَانِ بِقَوْلِي : " فِي الغَالِبِ " عَلَى أَنَّ مَعَانِي هَذِهِ الأَوْزَانِ قَدْ يُدَلُّ عَلَيْهَا بِغَيْرِهَا ، وَأَنَّهَا قَدْ يُدَلُّ بِهَا عَلَى مَعَانٍ أُخْرَى .

(ص) " وَالْمَقْبِيسُ فِي التَّمَعُّدِيِّ مِنْ (فَعَلٌ) مُطْلَقًا وَمِنْ

(فَعِلٌ) الْمُفْهِمِ عَمَلًا بِالْفَمِّ . (فَعَلٌ) ، وَفِي

اللَّازِمِ مِنْ (فَعِلٌ) (فَعَلٌ) ، وَمِنْ (فَعَلٌ)

(فُعُولٌ) ، مَا لَمْ يَغْلِبْ فِيهِ (فِعَالَةٌ) أَوْ (فِعْمَالٌ)

أَوْ (فُعَالٌ) أَوْ (فَعِيلٌ) ، أَوْ (فَعْلَانٌ) ، فَيُنْدَرُ

فِيهِ (فُعُولٌ) .

وَيُدَلُّ عَلَى المَرَّةِ بِ(فَعْلَةٌ) ، وَعَلَى المِهْيَبَةِ بِ(فِعْلَةٌ)

، مَا لَمْ يَوْضَعِ المَصْدَرُ عَلَيْهَا .

وَشَدَّ نَحْوُ : (إِتْيَانَةٌ) وَ(لِقَاءَةٌ) .

(١) الغرت : أول الجوع .

(٢) الورقة : سواد في غبرة .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/١٧/٥)

ولم يذكرها أبو حيان فيما حكاه من كلام المصنف : ١/١٥٤/٥ .

ولم أقف عليها فيما بين يدي من كتب اللغة ،

(ش) مصادرُ الثلاثيِّ مقيسةٌ وغيرُ مقيسةٍ . فمن المقيسة (فَعَلٌ) ل (فَعَلَلٌ) المتعدّي ك (أَكَلَ أَكْلًا ، وَجَمَعَ جَمْعًا ، وَبَدَلَ بَدَلًا ، وَمَنَعَ مَنَعًا ، وَقَبَضَ قَبْضًا ، وَبَسَطَ بَسْطًا) . ول (فَعِلٌ) مُقَيِّدًا بدلالاته على عَمَلٍ بالفم ك (لَقِمَ لَقْمًا ، وَلَسِبَ لَسِبًا ، وَسَرِطَ سَرِطًا ، وَزَرِدَ زُرْدًا ، وَ (لِهَمَّ لِهَمًّا ، وَلِثِمَ لِثْمًا ، وَبَلَعَ بَلْعًا ، وَقَضِمَ قَضْمًا ، وَخَضِمَ خَضْمًا ، وَخَضِيَ خَضًّا ، وَمَضَى مَضًّا ، وَسَفَّ سَفًّا) . ومنها (فَعَلٌ) ل (فَعِلٌ) اللّازم ك (فَرِحَ فَرِحًا ، وَتَرَحَّجَ تَرَحُّجًا ، وَأَشْرَأَ أَشْرَاءً ، وَبَطِرَ بَطْرًا ، وَنَدِمَ نَدَمًا ، وَأَلِمَ أَلْمًا ، وَكَسَلَ كَسَلًا ، وَفِشَلَ فِشَلًا) .

ومنها (فُعُولٌ) ل (فَعَلٌ) اللّازم الذي لم يغلّب فيه (فِعَالَةٌ) ك (تَجَرَّ تِجَارَةً) ، وَلَا (فِعَالٌ) ك (حَرَنَ حِرَانًا) ، وَلَا (فُعَالٌ) ك (بَقِمَ بُغَامًا ، وَمَشَى مَشَاءً) ، وَلَا (فَعِيلٌ) ك (صَهَلَ صَهِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا) ، وَلَا (فَعْلَانٌ) ك (طَافَ طَوْفَانًا) ، فَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ (فَعَلٌ) مصدرًا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على (فُعُولٌ) إلّا نادرًا ك (جَمَحَ جُمُوحًا ، وَتَفَرَّنُفُورًا) . (١)

(١) قال ناظر الجيش (٥/١٧/ب) : " هذا آخر ما وجد من شرح المصنف لهذا الكتاب رحمه الله تعالى ، ورضي عنه ، وأثابه الجنة عنه ، وكرّمه " . وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح آخر الفقرة السالفة ، وهو قوله : " وَبَدَّلَ عَلَى الْعُرَّةِ . . . وَلِقَاءَهُ " .

باب مصادر غير الثلاثي

(ص)

* يُصاغ المصدر من كل ماضي أوله همزة وصل بكسر
ثانيه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كل ماضي أوله
تاء المطاوعة أو شبهها بضم ما قبل آخره إن صح
الآخر ، وإلا خلف الضم الكسر .

ويُصاغ من (أفعل) على (إفعال) . ومن (فعَل)
على (تفعيل) ، وقد يشركه (تفعلة) ، ويغني
عنه غالباً فيما لاؤه همزة ، ووجوباً في المعتل . (١)
... تُتْرَى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا

من الضرورات .

ومصدر (فاعل) (مُفاعلة) و (فِعال) ، ونذر
فيما فاؤه ياء .

ومصدر (فعَلَل) والملحق به بزيادة هاء التانيث
في آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح
أول هذا إن كان ك (الزلزال) جازئ ، والغالب
عليه أن يراد به حينئذ اسم فاعل .

* * *

تم (٢) والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه
لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (٣) . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

(١) البيت بدون نسبة في تهذيب الألفاظ : ٣٤٠ ، والخصائص : ٣٠٢ / ٢ ،

والمصنف : ١٩٥ / ٢ ، والمخصص : ١٠٤ / ٣ ، وابن يمين : ٥٨ / ٦ ،

والمعرب : ١٣٤ / ٢ ، والأشياء والنظائر : ١٢٢ / ١ ، واللسان : (سهل)

، (نز) . تمامه : " باتت ... " .

(٢) في الأصل : (ثم) ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو حيان في مقدمة التذييل والتكميل : " ... وانتهى في شرحه

إلى باب مصادر غير الثلاثي ، وذلك أنصفاً من نصفه ، وعاقبه عن إكماله

محتوم حثفه ... " . (١ / ٢ / ١) .

تکمیل
ابن المصنف بدرالدین

/ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ

قال (١) الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد

الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله

قوله : ((يُرْفَعُ المَضَارِعُ لِتَعَرِّيهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ ، لِالْوُقُوعِ

مَوْقِعِ الاسْمِ ، خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ)) .

قد تقدّم في أوّل الكتاب (٢) بيان [أَنَّ] (٣) المعرب من الأفعال هو المزارع

الذي لم تتصل به نون توكيد ، ولا نون إناء ، وأن إعرابه رفع ونصب

وجزم . فلم يحتج إلى ذكر ذلك هنا ، بل إلى ذكر ما يعمل في الأفعال ،

وهو ثلاثة أنواع : رافع ، وناصب ، وجازم .

أمّا الرافع فقد بيّنه بقوله : ((يُرْفَعُ المَضَارِعُ لِتَعَرِّيهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ))

أي : الذي يعمل في المزارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم .

(١) قال أبو حيان في التذليل والتكميل ٨/١٠٠/ب : ((..... وكان قد

شرع في أن يكتب على شيء من كلام أبيه فشرح من باب إعراب

الفعل إلى أوّل قول المصنف : فصل (ها) و(يا) حرف تنبيه .

وذلك نحو من ورقتين ونصف ورقة من نسخة كتابي لإلا مواضع من

الفصل الثاني من باب عوامل الجزم لم يشرحها .))

(٢) ج ١ ص ٥/ب وما بعدها .

(٣) تكملة يقتضيا السياق .

ولإِخْلَافِ أَنَّ الرَّافِعَ لِلْمُضَارِعِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ (١) ، وَلَكِنْ اِخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْمَعْنَى

ما هو ؟

فقال البصريون (٢) : الرَّافِعُ لِلْمُضَارِعِ هُوَ مَوْقِعُهُ مَوْقِعًا صَالِحًا

لِلْإِسْمِ ، وَمَتَى كَانَ الْفِعْلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهُ اسْمٌ لَمْ يَجْزِ رَفْعُهُ (٣)

تَقُولُ : (يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرُو ، وَيَكْرَهُ يَنْطَلِقُ ، وَيَشْرَرُ يَقُولُ ذَلِكَ)

فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد .

ولا يجوز الرفع في (أن يقوم زيد ، ولم يقعد عمرو) ؛ لأنَّ الفعل فيه

لم يقع موقع الاسم . وأما نحو : (كِدْتُ أَفْعَلُ) فمثل : (كُنْتُ أَفْعَلُ)

وقعت فيه (أَفْعَلُ) موقع (فاعل) ، وإن لم يُتَكَلَّمْ بِهِ .

وقال الكوفيون (٤) : الرَّافِعُ لِلْمُضَارِعِ خُلُوهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، فَجَعَلُوا

الرَّافِعَ (٥) لَهُ تَجْرُدَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ؛ لِئَسْنَدَ كَمَا كَانَ الرَّافِعُ

لِلْمَبْتَدَأِ تَجْرُدَهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، لِئَسْنَدَ إِلَيْهِ .

(١) تتبعه السيوطي في هذا فذكر أنَّ الكسائيَّ ذهب إلى أنَّ عامله لفظيٌّ

وهو حروف المضارعة . الأشباه : ٢٤٣/١

وذكر أبو حيان في ذلك سبعة مذاهب . التذييل والتكميل : ١٠٠/٨ ب .

(٢) سيبويه : ٤٠٦/١ وما بعدها ، والمقتضب : ١/٢ وما بعدها ، ٨٠/٤ وما -

بعدها ، والأصول : ١٤٦/٢ وما بعدها ، والجمل : ٧ ، والإنصاف : ٥٥٠/٢

(٣) قوله : ((ومتى كان الفعل ... ولم يجز رفعه)) هي عبارة ابن

السراج وحده من بين البصريين .

(٤) عدا الكسائي انظر الإنصاف : ٥٥٠/٢ ، وقصره المصنف في شرح

عمدة الحافظ على الفراء : ١٠٦ ، ٣٢٩ . وانظر التذييل والتكميل :

١٠٠/٨ أ وما بعدها .

(٥) في الأصل : (الناصب) ، وهو وهم .

وبهذا القول قال شيخنا رحمه الله ^(١) . واستدل على صحته بفساد ما قاله
البحرِيُّونَ ، من قَبْلِ أَنْ الرَّافِعَ للمضارع لو كان وقوعه موقعَ الاسمِ كما
ارتفع بعد (لَو) وحرفِ التَّحْفِيفِ ، لِأَنَّهَا مَخْتَمَةٌ بالأفعال ، فليس المضارع
بعدها في موضع الاسم ، وقد رفعوه بعدها ، نحو : (لو يقومُ زيدٌ قمَّةً ،
وَهَلَّا تَعْمَلُ ذَاكَ) ، فَعَلِمَ أَنَّ الرَّافِعَ له ليس وقوعه موقعَ الاسمِ ، فوجِبَ
أَنْ يَكُونَ تَجَرُّدَهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ^(٢) .

فإن قيل : لَأَنَّكَ : أَنَّ الرَّافِعَ للمضارع لو كان وقوعه موقعَ الاسمِ
لَمَا ارتفع بعدَ هذه الحروفِ ؟ لِأَنَّ الْمَرَادَ بموقع الاسمِ الموضعُ الذي هو
للإسمِ بِالْجُمْلَةِ ، وما بعدَ هذه الحروفِ للإسمِ بدليل قولهم : ((لَوْ ذَاكَ سِوَارٍ
لَطَمْتَنِي)) و (هَلَّا زَيْدٌ قَامَ) ، فإذا وقعَ فيه المضارعُ استحقَّ الرَّفْعُ
لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ .

فالجوابُ : لا يخلو مرادُكم بموقع الاسمِ إِمَّا ^(٥) أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعَ الَّذِي هُوَ
للإسمِ فِي الْأَصْلِ أَوِ الْمَوْضِعَ الَّذِي هُوَ لِلإسمِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَوِ
الْمَوْضِعَ الَّذِي هُوَ لِلإسمِ فِي بَعْضِهِمَا ^(٦) . وَإِيَّاهُ مَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُ قَوْلِكُمْ :
رَافِعُ الْمَضَارِعِ وَقَوْعُهُ مَوْضِعَ الْإِسْمِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ عَلَى الْأَوَّلِ بِالرَّفْعِ بَعْدَ
حُرُوفِ التَّحْفِيفِ قَطْعًا ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لَيْسَ لِلإسمِ فِي الْأَصْلِ .

(١) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ١٠٩ .

(٢) في الأصل : (ومن) ، بإقحام الواو .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ وما بعدها .

(٤) كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، والكامل : ٤٤٠/٣ ،

والمقتضب : ٧٧/٣ ، والمغني : ٢٩٦ . وانظر قمته في حاشية

الأمير على المغني : ٢١٢/١ .

(٥) كذا في الأصل . والأولى (من) .

(٦) في الأصل : (في أحدهما) ، وهو تحريف ، والتمويه مما حكاه ناظر

الجيوش من كلام الشارح (١/٩٤/٥) .

وعلى الثاني بالرفع بعد (كَادَ) ونحوها ؛ لأنه موضع ليس للاسم في

الاستعمال .

وعلى الثالث بالجزم بعد (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ، فإنه موضع هو للاسم في

الاستعمال (١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾

فلو كان رافعُ المفاعِ وقوعه موقعَ الاسمِ في الجُملةِ لَمَا كان بعدَ (إِنْ)

الشَّرْطِيَّةِ إِلا مرفوعاً ، فلَمَّا لم يُرْفَعْ عَلِمَ أَنَّ رافعَ المفاعِ ليس

وقوعه موقعَ الاسمِ ، فتعيَّنَ أَنَّ يكونَ خلوُّه مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، كما

قال الكوفيُّونَ .

(ص) ((وَيُنصَبُ بِ (أَنْ) مَا لَمْ تَلِ (٣) عَلِمًا أَوْ ظَنًّا ، فِي أَحَدِ

الْوَجْهَيْنِ ، فَتَكُونُ مَخْفُفَةً مِنْ (أَنَّ) ، نَاصِبَةً لِاسْمٍ لَا يَبْرُزُ (٤)

إِلَّا اضْطِرَّارًا ، وَالْخَبْرُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ ، أَوْ مَصْدَرَةٌ

بِ (رُبِّ) ، أَوْ فِعْلٌ يَقْتَرِنُ غَالِبًا - إِنْ تَمَرَّفَ وَلَمْ يَكُنْ لُغَةً -

بِ (قَدْ) وَحَدَّثَهَا أَوْ بَعْدَ نِدَاءٍ ، أَوْ بِ (لَوْ) أَوْ بِحَسْرِفٍ

تَنْفِيْسٍ أَوْ نَفْسِي .))

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/٩٤/٥) .

وحقه : (في بعض الاستعمال) . لقوله فيما سبق (٠٠٠) فيسي

بعضهما .

(٢) التوبة : ٦ .

(٣) في الأصل : (تكن) ، وهو تحريف ، والتمويب من التسهيل .

(٤) (يبرز) : غير واضحة في الأصل ، فاستعنت بالتسهيل .

(ش) الذي يعمل النَّصَبَ في المضارع أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ : (أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَا) (١) .

فَأَمَّا / (أَنْ) فهي في الكلام على ثلاثة أَضْرِبٍ : مُفَسَّرَةٌ ، وَزَائِدَةٌ ، [و] (٢) مَمْدُورَةٌ .

فالمفسَّرةُ : هي الممدَّور بها حكاية ما فيه معنى القولِ دونَ حروفِهِ ، كما في قوله تعالى : * فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَكَ * (٣) .
والزَّائِدَةُ : دخولها في الكلام كخروجها ، كما في نحوٍ : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * (٤) ، ولا (٥) عمل لها .

والممدُورَةُ : هي التي يُؤوَلُ منها ومن صِلَتِهَا مَمْدُورٌ . وتنقسم إلى مُخَفَّفَةٍ من (أَنْ) باقيةً على عملها ، وإلى غير مُخَفَّفَةٍ ، وهي النَّاصِبَةُ للمضارع .
وإنما نصبتُها ؛ لأنها شَبِيهَةٌ بأحدِ عوامِلِ الأسماءِ ، وهي (أَنْ) . وهي أقوى النَّواصبِ ، ولذلك نصبتُ الفعلَ مظهرَةً ومضمرةً .

(١) انظر لرسم (إذا) معاني الحروف المنسوبة للبرماني : ١١٧ ، ورصف المبراني : ٦٧ وما بعدها ، والمغني : ٢١ . وقد وردت في المتن بالنون وفي الشرح بالتنوين ، وتركتها على رسمها فيهما ؛ لأن ذلك قد يكون صورةً عن رسم الأب والابن لها .

(٢) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٣) المؤمنون : ٢٧ .

(٤) يوسف : ٩٦ .

(٥) (ولا) : مكررة في الأصل .

ولا تخلو الممدريسة من أن يعمل فيها فعلٌ عَلِمَ ، أو فعلٌ ظَنَّ ، أو غيرهما .
فإن عملَ فيها غيرُ فعلِ عَلِمَ أو ظَنَّ فهي النَّاصِبَةُ للفعل كما في : * وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ * (١) و * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ * (٢) .
وإن عملَ فيها فعلٌ عَلِمَ فهي المَخْفَفَةُ من (أَنْ) ، فإذا وقع بعدها المضارعُ
كان مرفوعاً .

وإن عملَ فيها فعلٌ ظَنَّ جاز أن تكون المَخْفَفَةُ ، وأن تكون النَّاصِبَةُ للفعل
المضارع ، وهو الأكثرُ فيها ، ولذلك اتَّفَقَ على النَّصْبِ في : * أَحْسِبَ
النَّاسَ أَنْ يَتْرُكُوا * (٣) ، [وكان أكثرُ القُرَّاءِ على النَّصْبِ في قوله تعالى] (٤)
* وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً * (٥) فقرأ بالرفع أبو عمرو وحمة والكسائي
وقرأ بالنصب الباقر (٦) .

-
- (١) البقرة : ١٨٤ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) المنكبوت : ٢ .
(٤) تكملة مما حكاه الشاطبي في شرح الخلاصة من كلام الشارح
(٤ / ٥١ / ٩) .
(٥) المائدة : ٧١ .
(٦) السبعة : ٢٤٧ ، والكشف : ١ / ٤١٦ ، وحجة القراءات : ٢٣٢ .

وليجوز في المخففة أَنْ تُتْلَى ، بل يجب أَنْ تَنْمِيبَ اسْمًا ، لا يَبْرُزُ إِلَّا فِي

(١)
الضَّرورة كقول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الْقَيْفُ وَالْمَرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَفِيكَ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا

ولا يكون خبرها حال حذف الاسم إلا جملة (٢) ، إما ابتدائية كقوله (٣) :

فِي فِتْيَةٍ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

(١) نسبا إلى جُوب بنت عجلان وإلى أختها عمرة بنت عجلان الكاهلية .

وهما في معاني القرآن للفراف : ١٠/٢ ، والإمصاف : ٢٠٦ / ١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤١٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٤٢

وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب ، وشرح أبيات المغني :

١٤٩/١ وما بعدها ، والخزانة : ٢٨٢/١٠ ، والثاني في المغني : ٤٢

والبيت الثاني براوية :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمُفَيْتَ لَمَنْ يَعْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثَّمَالًا

في شرح أشعار الهذليين : ١٥٠/٢ ، وحامسة ابن السجري : ٣٠٩/١ ،

وشرح أبيات المغني : ١٥٠/١ ، وعليهما يفوت الانتشاد .

المرملون : جمع مرميل ، وهو الذي نفذ زاده . المريع : الخميب .

الشمال : الذخر والغيث .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ١/٧١ .

(٣) هو الأفسى . والبيت في ديوانه : ٥٩ برواية : (... أَنْ لَيْسَ يَنْدَفِعُ

عَنِ الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ) . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٢٨٢/١ ،

٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٢/٢ ، والأصول : ٢٣٩/١ ، والمحتسب : ٣٠٨/١ ،

والممصاف : ١٢٩/٢ ، والتمام : ١١٤ ، وأما ابن السجري : ٢/٢ ،

وإمصاف : ١١٩/١ ، وابن يعيث : ٧٤/٨ ، وشرح الكافية الشافية :

٤٩٢/١ ، والبحر المحيط : ١٢٨/٥ ، والخزانة : ٣٩٠/٨ .

التقدير : أنه هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل .

أو شرطية كقولك : (قَدْ عَلِمْتَ أَنْ مَتَى تَقُمْ أَقَمَ مَعَكَ) . ومثله (١) :

قَعَلِمْتُ أَنْ مَنِ تَقْوَهُ ^(٢) فَإِنَّهُ جَزَرَ لِخَامِعَةٍ وَفَرَّخَ عُقَابٍ

ولك أن تجعل منه قوله (٣) :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ
وَيَكُنَّ مِنْ يَكُنُّ ^(٤) لَهُ نَشَابِيحُ بَبٍّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَحِشُّ عَيْشَ ضُرٍّ ^(٥)

(١) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٣٧٤/٣ ، والمساعد : ٢٢١/١ وتقدم ج (ص) ٧١/ب

جزر الوحوش : اللحم الذي تأكله . الخامعة : الضُّعُفُ .

(٢) في الأصل : (تشقون) ، وهو تحريف ، والتصويب من البحر المحيط .

(٣) هو زيد بن عمرو بن نفيل أو نبيه بن الحجاج . والبيتان في الصاحبي :

٢٨٣ ، والحماسة البصرية : ١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٦/٣ ،

والهمع : ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٤٦/٦ ، والخزانة : ٤٠٤/٦ .

والثاني في سيبويه : ٢٩٠/١ ، ومجالس ثعلب : ٣٢٢/١ ، ومعاني القرآن

للغراء : ٣١٢/٢ ، والمحتسب : ١٥٥/٢ ، والخصائص : ٤١/٣ ، ١٦٩ ،

واين يعيش : ٧٦/٤ ، والبحر المحيط : ١٣٥/٧ ، والمغني : ٤٨٣ .

(٤) في الأصل : (يك) ، وهو تحريف يختل به الوزن ، والتصويب من المصادر

السابقة .

(٥) في الأصل : (ذي ضر) ، بإقحام (ذي) .

بناءً على أن الكاف مع (وَيْ) حَرْفُ خِطَابٍ ، والمعنى : أعجبُ لآلهِ مَنْ يَكُنْ (١)
له نَسْبٌ يَجِبُ . ويجوز أن تكون (وَيْ) مَفْصُولَةٌ مِنَ الكاف ، وهي مع (أَنْ)
لِلتَّشْبِيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّهَكُّمِ .

وإِذَا مَصْدَرَةٌ بِـ (رَبِّ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

أَفَاطِمُ مَا يُدْرِكُ أَنْ رَبَّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ دُجَاهَا مِنْ قُرُونِكَ يُنْشَرُ

ومثله (٣) :

تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبَّ أَمْرِي خَيْلٌ خَائِنًا أَمِينًا وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا

وإِذَا فِعْلًا غَيْرَ مَتَمَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ * (٤)

وقوله : * وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * (٥) .

وإِذَا فِعْلًا مَتَمَّرًا يُفِيدُ الدُّعَاءَ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : * وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ

عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ العَادِقِينَ * (٦) .

(١) في الاصل : (يكون) ، وهو خطأ .

(٢) هو مسلم بن الوليد . والبيت في ديوانه : ٢١٦ ، والحامسة البصرية :

١٦٤/١ ، والسمط : ٥٢٠/١ .

(٣) البيت بدون نسبة في الهمع : ١٤٣/١ ، ٢٦/٢ .

(٤) الأعراف : ١٨٥ .

(٥) النجم : ٣٩ .

(٦) كذا بالرفع مع أن ما قبله منصوب .

(٧) النور : ٩ . وهي قراءة نافع انظر السبعة : ٤٥٣ ، والكشف :

١٣٤/٢ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٤٩٥ وما بعدها .

أو هو مقرون في الغالب إما ب(قَدْ) وحدها كقوله تعالى: * وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ
 صَدَقْتَنَا * (١)، أو بعد نداء كما تقول: (اعلم أن - يازيد - قد قام
 عمرو) . وأجاز سيبويه (٢) أن يكون منه قوله تعالى: * وَنَايِنَاهُ أَنْ
 يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا * (٣)، وأجاز أيضاً (٤) أن تكون (أَنْ)
 فيه حرف تفسير كقوله تعالى: * أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ
 اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا * (٥)، وقوله تعالى: * تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا
 يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ * (٦) .
 وإما بحرف تنفيس كقوله تعالى: * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى * (٧) .
 وإما بحرف نفى كقوله: * أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا * (٨) وقوله تعالى:
 * أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ عِظَامَهُ * (٩)، وقوله تعالى: * أَيَحْسِبُ
 أَنْ لَمْ يَرَ أَحَدٌ * (١٠) .

-
- (١) المائة : ١١٣ .
 (٢) سيبويه : ٤٨٠/١ .
 (٣) المافات : ١٠٤ - ١٠٥ .
 (٤) وهو رأي الخليل ، انظر سيبويه : ٤٨٠/١ .
 (٥) الرعد : ٣١ .
 (٦) سبأ : ١٤ .
 (٧) المزمّل : ٢٠ .
 (٨) طه : ٨٦ .
 (٩) القيامة : ٣ .
 (١٠) البلد : ٧ .

ولا يجيءُ خَيْرُ (أَنْ) المخففة فعلاً متمرفاً غيرُ نداءٍ ولا مفعولٍ بأحد الحروف المذكورة إلا فيما شذَّ كقوله (١) :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وقول الآخر - أنشده الفراء - (٢) :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ
وَأَمِنْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَنُوءِ
سَقَّةٌ إِنْ أَمِنْتُ مِنَ الرَّزَاحِ
نِ مِنَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمَبَاحِ (٣)
مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وإلى هذا أشار بقوله : ((غالباً)) .

(ص) «وقد تخلو من العلم والظن فتليها جملة

ابتدائية ، أو مضارع مرفوع ، لكونها [مخففة] (٤)

من (أَنْ) عند الكوفيين ، ومشبَّهةً بـ (مَا) أختها

عند البصريين .

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٥٠٠/١ ، ١٥٢٥/٣ ،
والجنى الداني : ٢١٩ ، والهمع : ١٤٣/١ .

(٢) الأبيات تقدم الأول والثاني منها . والثالث في نفس مصادر الأولين ،
وسر صناعة الإعراب : ٤٤٨ / ٢ ، وابن يعيش : ٩ / ٧ ، والبحر المحيط :
٢ / ٢١٣ ، والازهية : ٥٧ ، واللسان : (طلح) .

(٣) كذا في الأصل ، ورواية المصادر السابقة : (الرَّوَّاحِ) ، وهي الأولى .

(٤) تكلمة من التسهيل .

(ش) قد تَخَلُّو (أَنَّ) المصدرية من أن يعمل فيها عَلِمٌ أو ظَنَّ ، وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل في الكلام ، ومنه قول الشاعر (١) :

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاثَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلٌ
وقراءة بعضهم : ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ)) (٢) ، وقول الشاعر - أنشده السيرافي - (٣) :

يَا صَاحِبِي فَدَدْتَ نَفْسِي نَفْسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقَيْتُمَا رَشَدًا
أَنْ تَحْمِلًا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا تَسْتَوْجِبَانِي نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ / وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَاللَّاتُشْعِرَا أَحَدَا

- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب ، والمعاهد : ٦١/٢ .
(٢) البقرة : ٢٣٣ . وهي قراءة مجاهد . المختصر لابن خالويه : ١٤ ، والبحر : ٢١٣/٢ . وانظر ابن يعيش : ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣٤/٢ .
(٣) الأبيات بدون نسبة في مجالس ثعلب : ٢٢٣/١ ، وشرح السيرافي : ج ١/٢٨٠ ، والحماسة البصرية : ١٤٠/٢ ، والمصنف : ٢٧٨/١ ، والإصناف : ٥٢٣/٢ ، والخزانة : ٤٢٣/٨ ، وشرح أبيات المفتي : ١٣٥/١ ، ١٣٨ .
والأول والأخير في ضرائر الشعر : ١٦٣ بدون نسبة . والثالث بدون نسبة أيضًا في ابن يعيش : ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٧/٣ ، وابن الناظم : ٦٦٨ ، والبحر المحيط : ٢١٣/٢ ، والمغني : ٤٦ ، ١١٥ .

وفي الحُكْمِ على (أَنْ) فيما جاء من هذا النحو قولان :
فَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ (١) أَنَّهَا المَخْفَفَةُ من (أَنْ) ، وَجازُ خُلُوهَا من العِلْمِ وَالظَّنِّ ،
لأنَّهُ لا مانعَ منه في القياس .

ومذهبُ البَصْرِيِّينَ (٢) أَنَّهَا التي تنصبُ المضارعَ ، ولكنها سُبِّهَتْ بـ (ما)
أَخْتِهَا ، وهي المصدرية ، فحِيلَتْ عليها في الإلغاءِ فوقَ المضارعِ بَعْدَهَا
مرفوعاً ، وولِيهَا جملةٌ ابتدائيةٌ كما قد تلي (ما) كقوله (٣) :
وَاصِلٌ خَلِيلَكَ ما التَّوَأْمَلُ مُمَكِّنٌ

وَكِلَا القولَيْنِ حَسَنٌ (٤)

(ص) ((ولا يتقدم معمولٌ معمولِها عليها ، خِلافاً لِلْفَرَّاءِ ،
وَلاحِظَةَ فيما استشهد به لندوره ، وإمكانِ تَقْدِيرِ عاملٍ مضمَرٍ .
ولا تعملُ زائدةٌ خِلافاً لِلأَخْفَشِ ، ولا بَعْدَ عِلْمٍ غيرِ مَوْجُولٍ ، خِلافاً
لِلْفَرَّاءِ وابنِ الأَثَرِيِّ .

ولا يمتنعُ أَنْ تجرِيَ بَعْدَ العِلْمِ مَجراها بَعْدَ الظَّنِّ ، لِتَأْوِيلِهِ
بِهِ ، ولا بَعْدَ الخَوْفِ مَجراها بَعْدَ العِلْمِ لِتَيَقُّنِ المَخَوْفِ ،
خِلافاً لِلْمَبَرِّدِ .

وَلُيْجِزُ بِهَا ، خِلافاً لِبعضِ الكُوفِيِّينَ .))

(١) البحر المحيط : ٢١٣/٢ .

(٢) الإنصاف : ٥٢٣/٢ ، وابن يعيش : ١٤٣/٨ وما بعدها .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٣٠٦/١ .

وعجزه : ((فَلَأَنَّتْ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ نَاهِبٌ)) .

وتقدم البيت في ج ١ ص ٢٨ / ب .

(٤) ذكرهما الرضي في شرحه على الكافية : ٢٣٤/٢ ، ولم ينسبهما .

(ش) (أَنْ) الممدرية مع ميلتها في تأويل المصدر ، فلهما كمال شبه
بجزأي الاسم ، فيجب لهما ماوجب للجزأين من الترتيب ، ومنع الفصل ، فلا
يجوز : طعامك يُعجني أن تأكل ، وزيدا أريد أن تضرب .
قال ابن كيسان (!) فقد أجاز الكوفيون^(٢) تقديم بعض هذا في مواضع منها :
طعامك أريد أن أكل ، وطعامك عسى أن أكل . فجعلوا (أَنْ) كالمجبة ب(عسى)
و (أريد) ، كأنَّ الكلام كان : طعامك^(٣) أكل فيما أرى ، وفيما أريد .
وليس ذلك بجائز عند البصريين .

وذكر الشيخ^(٤) رحمه الله - أن الفراء مستشهد بقول الشاعر^(٥)

وَإِنِّي أَمْرٌ مِنْ عَمْبَةِ تَغْلِيْبَةٍ
أَبَتْ لِلأَعْدَاءِ أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

أي : تذل . قال : ولا حجة فيه لندوره وإمكان تقدير عامل مضمرة دل عليه
المظهر .

- (١) التذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب وما بعدها ، والهمع : ٣/٢ .
(٢) انظر ابن يعيش : ٢٩/٧ ، والرضي على الكافية : ٢٣٥/٢ .
(٣) المراد بهذا النمر أن (أريد ، وعسى) اعترفا في الجملة بين المفعول
المقدم وعامله وهو (أكل) ، وأنَّ (أَنْ) جليبت من أجل هذين الفعلين
المعترضين . ولذلك عند التقدير آخر الفعلين وحذف (أَنْ) والله أعلم .
(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة التي بين يدي .
(٥) هو عمارة بن عقيل . والبيت في المقتضب : ١٩٩/٤ ، والمنصف : ١٣٠/١
وما بعدها ، والإنصاف : ٥١٦/٢ ، وابن يعيش : ٢٩/٧ ، والتذييل
والتكميل : ١/١٠٤/٨ .

وزهب الأُفَشُ^(١) إلى أنَّ (أنَّ) في قوله تعالى : * وَمَالَنَا أَنْ لَانُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ *^(٢) زائدةٌ ، وقد نسبتِ المضارعَ حَمَلًا على (أن) المصدريَّةِ ، كما جرَّت الباءُ الزائدةُ حَمَلًا على التي بمعنى الإلصاقِ . قال : لَأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَمَالَنَا لَانُقَاتِلُ . كما جاء في موضع آخر : * وَمَالَنَا لَأُؤْمِنُ بِاللَّهِ *^(٣) و * مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ *^(٤) .

وهو مذهبٌ ضعيفٌ ، لَأَنَّ (أنَّ) الزائدةُ غيرُ مختصَّةٍ ، فلم يجوز أن تعمل ؛ لَأَنَّ من شرطِ العملِ الاختصاصَ . وأمَّا الآيةُ الكريمةُ فحملُ (أنَّ) فيها على أنَّها مصدريَّةٌ ، وهي بميلتها في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ على إسقاطِ الخافضِ ، والتَّقْدِيرُ : وَمَالَنَا فِي الْأُنُقَاتِلِ ، أسهلُّ^(٥) مما ذهب إليه الأُفَشُ ، فوجب اجتنابه .

وزهب الفسَّاءُ وابنُ الأَثَّارِ^(٦) إلى جوازِ نصبِ المضارعِ بعدَ علمٍ غيرِ متأوَّلٍ تَمَسُّكًا بِمِثْلِ قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ : ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا))^(٧) ،

(١) معاني القرآن للأفَش : ١٨٠/١ . ومذهبه فيها مضطرب انظر : ٢٨٦/٢ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

(٣) المائدة : ٨٤ .

(٤) النمل : ٢٠ .

(٥) خبر قوله : ((فحمل)) .

(٦) الرضي على الكافية : ٢٣٣/٢ وما بعدها ، والهمع : ٢/٢ . والخزانة :

٤١٤/٨ .

(٧) طه : ٨٩ . والقراءة بنفس النسبة في التذييل والتكميل : ١٠٤/٨ ب

ونسبها ابن خالويه وأبو حيان إلى أبي حنيفة . المختصر : ٨٩ .

والبحر المحيط : ٢٦٩/٦ .

وقول الشاعر^(١) :

نَرَضِي عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدِ عَلِمُوا أَلَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وهو مذهب حسن ؛ لأنه قد جاء به السماع ، ولأباه القياس .

ولو كان العلم مؤولاً بغيره جاز عند الأفش وسيبويه^(٢) (أَنْ) بعده أَنْ تكون

النَّاصِبَةَ ، فيقال : (مَا عَمِلْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ) ، لأنه كَلِمٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِشَارَةِ ،

فجرى مجرى قولك : (أَشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ) .

ومنه المبرّد^(٣) نظراً إلى ظاهر اللفظ .

وإذا جاز مثل ذلك بعد العلم غير المؤول فجوازه بعد المؤول أولى .

ولا يمتنع أَنْ تجري (أَنْ) الممدرية بعد الخوف المؤول بالعلم لتيقن المخوف ،

مجرها بعد العلم ، فيرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها المخففة من الشقيلة . قال

سيبويه^(٤) ولو قال : ((أَخشى أَنْ [لأ] ^(٥) تفعل)) يريد أَنْ يُخبره أَنَّهُ

يخشى أمراً مشتهراً عنده أَنَّهُ كائنٌ ، جاز ، وليس وجه الكلام .

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٢٦١ برواية ((٠٠٠ أَنْ لَنْ يَفَاخِرَنَا ٠٠٠))

وعليها يفوت الاستشهاد . وورد برواية الشرح في شرح الكافية الشافية

١٥٢٦/٣ ، والبحر المحيط : ٢٠٤/٢ ، ٢١٣ ، والتذييل والتكميل :

١٠٤/٨ ب . ورواية : ((٠٠٠ في خلقه أَحَدٌ)) في الهمع : ٢/٢ .

(٢) سيبويه : ٤٨٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٠٤/٨ ب .

(٣) المقتضب : ٧ / ٣ .

(٤) سيبويه : ٤٨٢/١ .

(٥) تكملة من سيبويه .

وقال أبو الحسن (١) : وأما (خَشِيتُ أَلَا تُكْرِمَنِي) فَنَمَبٌ ، ولو رَفَعْتَهُ عَلَى
أَمْرٍ قَدْ اسْتَعْفَرَ عِنْدَكَ ، كَأَنَّكَ جَرَيْتَهُ ، فَكَانَ لِأِكْرَامِكَ ، فَقُلْتَ : (خَشِيتُ أَلَا
تُكْرِمَنِي) ، أَي : خَشِيتُ أَنَّكَ لِأَتُكْرِمَنِي ، جاز . ومنع ذلك المَبَرَّد (٢) .
وَأَنشَدُوا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ (٣) :

إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنْنِي إِلَى جَنِّ كَرَمَةٍ تَرَوِي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرُوقَهَا
وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنَّنِّي أَخَافُ إِذَا مَامِتُ أَلَّا أَدُوقُهَا

وأشار بقوله : ((ولأيجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيين)) إلى قوله في بعض
الحواشي : وجدت بخط الجواليقي أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائي
عن الرواسي (٤) ، قال : (٥) فصح أن العرب ينصبون به (أن) وأخواتها الفعل ،
ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها (٦) .

- (١) الأئفش . التذييل والتكميل : ١٠٥/٨ ب ، وتمهيد القواعد : ١٨٨/٥ .
(٢) المقتضب : ٨ / ٢ .
(٣) البيتان لأبي مجنن الثقفي . وهما في ديوانه : ٢٣ ، والشعر والشعراء :
٤٢٤/١ ، وأمالى ابن السجري : ٢٥٣/١ ، وشرح الكافية الشافية :
١٥٢٧/٣ ، وابن الناظم : ٦٦٩ ، والتذييل والتكميل : ١٠٥/٨ ب ،
والخزانة : ٣١٨/٨ . والثاني في البحر المحيط : ١٩٧/٢ ، ٢٤١/٣ ،
والمغني : ٤٦ ، والهمع : ٢ / ٢ .
(٤) في الأصل : (الدوارري) ، وهو تحريف ، والتمويب من التذييل والتكميل .
(٥) التذييل والتكميل : ١/١٠٦/٨ أ ، والمغني : ٤٥ ، والمساعد : ٦٥/٣ .
(٦) الجزم بها لغة بني صباح . انظر التذييل والتكميل : ١/١٠٦/٨ ب .

وعنده (١) أَنَّ مُسْتَنَدَ الرَّوَاسِي (٢) في ذلك ما جاء في الشُّعْر من نحو قوله (٣) :

لَقَدْ طَالَ كِتْمَانِي عَزِيرَةً حَاجَةً (٤)
مِنَ الْحَاجِ لِأَنْدَرِي عَزِيرَةً مَا هِيَ (٤)

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا
فَتَتْرُكُهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

ولأجبة في ذلك / لجواز كونه سكون وَقْفٍ لِلضَّرُورَةِ ، لاسكون إغراب .

(ص) ((وَنِصْبُ الْمَضَارِعِ أَيْضًا بِاللَّيْنِ) مُسْتَقْبَلًا ، بِحَدِّ ،

وغير حَدِّ ، خِلَافًا لِمَنْ حَصَّهَا بِالتَّأْبِيدِ .

ولا يكون الفعل معها دُعَاءً ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . وتقديمُ معمولٍ

معمولها عليها دليلٌ على عَدَمِ تَرْكِيبِهَا مِنْ (لَا أَنْ) ، خِلَافًا

لِلخَلِيلِ (.)

(ش) مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (لَنْ) ، وهي حَرْفٌ نَفْيٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، يقول القائل :

(سَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَسَقَعُدُ عَمْرُو) ، فتقول : (لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَلَنْ يَقَعُدَ

عَمْرُو) .

وإنما عِلْمُ النَّصْبِ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ (أَنْ) فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ

المستقبل ، وفي كونها على حرفين ، أولهما مفتوح ، وثانيهما نون ساكنة .

(١) في الأصل : (وغنده) ، وهو تمحيص . والهاء في (عنده) عائدة إلى فاعل

قوله : ((وأشار ...)) .

(٢) في الأصل : (الراوي) ، وهو تحريف ، والتمويب مما حكاه أبو حيان

من كلام الشَّارِحِ .

(٣) هو جميل بثينة . وهما في ديوانه : ٢٢٨ ، والتذييل والتكميل : ١٠٦/٨

وما بعدها . وشرح أبيات المغني : ١٣٣/١ .

والثاني في المغني : ٤٥ ، والجنى : ٢٢٧ ، والجمع : ٣/٢ .

(٤) كذا . والرواية الشهيرة : (بثينة) .

وهي كغيرها من حروف النفي في جواز كون الاستقبال المنفي بها منقطعاً
عند حدٍّ ، وغير منقطع . وذكر الزمخشري في أنموذجهِ (١) أن (لن) لنفي
التأبيد . قال الشيخ (٢) رحمه الله - : وحامله على ذلك اعتقاده أن الله
تعالى لا يرى (٣) ، وهو اعتقاد باطل لمحة ثبوت الرؤية (٤) عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم . واستدل (٥) على عدم اختصاصها بالتأبيد بمجيء استقبال
منفي بها معينا إلى غاية ينتهي بانتهاؤها ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا
لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (٦) . وهو واضح .
ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ (لن) إلا خبراً . وأجاز بعضهم (٧) كونه دعاءً
كالمنفي بـ (لا) في نحو (٨) :

ولا زال منهلاً بجر عاكف القطر

-
- (١) الأتمونج : ١٠٢ . وفي النسخة التي بين يدي أنها للتأكيد ولعلها
تحريف . وانظر الكشاف : ١١٣/٢ عند تفسيره لقوله تعالى : (لَنْ
تَرَائِي) : الأصراف : ١٤٣ . وراجع رسالتي للماجستير البيان في
شرح اللمع : ١١٣/٢ .
- (٢) شرح الكافية الشافية : ١٥٣١/٣ .
- (٣) هو رأي المعتزلة . انظر شرح الأصول الخمسة : ٢٢٢ وما بعدها .
- (٤) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد : ١٦٦ وما بعدها .
والبحر المحيط : ١٥٧/٨ وما بعدها .
- (٥) الهمع : ٤ / ٢ .
- (٦) طه : ٩١ .
- (٧) الأصول : ١٧١/٢ ، والتذليل والتكميل : ١/١٠٩/٨ ، والهمع : ٤/٢ .
- (٨) تقدم البيتص : ٧٨٥ .

وقال ابن السراج (١)؛ وقال قوم يُدعى بـ (لَنْ) ، مثلُ قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ

أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

لَنْ يَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَزِلْ سَتَلَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

والدُّعَاءُ بـ (لَنْ) غيرُ معروفٍ .

ونذهب الخليلُ والكسائيُّ (٤) في (لَنْ) إلى أَنَّ أصلَهَا : (لَا أَنْ) ، وأنها مركبةٌ

مِنْ (لَا) النَّافِيَةِ وَ(أَنَّ) النَّاصِبَةَ مَحذُوفَةً [الهَمْزَةُ] (٥) لكثرة الاستعمال ،

كما قالوا : (وَيَلْمَةُ) .

وَأَلْزَمَهُ سيبويه (٦) بآئِهِ لِإِخْلَافِ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا ، نَحْوُ :

(زَيْدًا لَنْ أُضْرِبَ) ، فَلَوْ كَانَ أَصْلُهَا : (لَا أَنْ) لَلزِمَ تَقْدِيمُ مَا فِي الصَّلَةِ

عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ .

وقال السيرافي (٧) : الْمُخْتَارُ أَنَّهَا غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ .

فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلا دَلِيلَ ؛ وَلِأَنَّ (لَنْ) مَعَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَلِمَةٌ تَامَةٌ ،

فَلَوْ كَانَ أَصْلُهَا : (لَا أَنْ) لَكَانَ الْكَلِمَةُ تَامًا بِالْمَفْرَدِ ، وَهُوَ مُحَالٌ (٨) .

(١) الأُصُولُ : ١٧١/٢ .

(٢) الْقِصَمُ : ١٧ .

(٣) هُوَ الْأَشْهُى . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٣ ، وَالْأُصُولُ : ١٧١/٢ ، وَالْمَغْنِي : ٣٧٤ ،

وَالِهَمْعُ : ١١١/١ ، ٤/٢ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِي : ١٥٦/٥ .

(٤) سيبويه : ٤٠٧/١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٠٩/٨ ب وَمَا بَعْدَهَا ، وَالِهَمْعُ : ٣/٢ .

(٥) تَكْمَلَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) سيبويه : ٤٠٧/١ ، وَانظُرِ الْأُصُولُ : ١٤٧/٢ .

(٧) الشَّرْحُ : ١٨٨/٣ ب .

(٨) الْمُرَادُ بِالْمَفْرَدِ : الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ مِنْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ .

وحكى ابن كيسان عن الفراء في (لَنْ) أَنَّ أصلها (لا) ، فجعلت أَلِفُهَا
نوناً ، ونُفِيَّ بِهَا الْمُسْتَقْبَلُ . وفي (لَمْ) أَنَّ أصلها (لا) ، فَجُعِلَتْ أَلِفُهَا
ميمًا ونُفِيَّ بِهَا [الماضي] (٢) . ثم قال ، ولايَحْسُنَنَّ (٣) أَنْ تقول: (لَنْ يَقُومَ
زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ) حتَّى تقول : (وَلَنْ يَقْعُدَ) ، فَإِنْ قلتَ : (لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَلَا
يَمْرُؤُ) عطفتَ بِـ (لا) مع الأسماء ، ولم يجر مع الفعل .

(ص) ((وَيُنْمَبُ أَيضًا بِـ (كَيِّ) نَفْسِهَا ، إِنْ كَانَتِ الْمَوْصُولَةُ

وَبـ (أَنْ) بَعْدَهَا مَضْمَرَةٌ غَالِبًا ، إِنْ كَانَتِ الْجَارَةُ . وَتَتَعَيَّنُ

الْأُولَى بَعْدَ اللَّامِ غَالِبًا ، وَالثَّانِيَةُ قَبْلَهَا ، وَتَتَرَجَّحُ مَعَ

إِظْهَارِ (أَنْ) مَرَادِفَةُ اللَّامِ عَلَى مَرَادِفَةِ (أَنْ) .

وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَعْمُولِهَا . وَلَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا الْفَصْلُ ، خِلَافًا

لِلْكَسَائِيِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . ((

(ش) مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (كَيِّ) ، وَهِيَ حَرْفٌ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ ،

يَقُولُ الْقَائِلُ : (لِمَ فَعَلْتَ كَذَا) ، فَتَقُولُ : (كَيِّ يَكُونُ كَذَا) .

و (لِمَ جِئْتَنِي ؟) فَتَقُولُ : (كَيِّ أُعْطِيكَ) .

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ج ٢٩/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥٩/٨ ب ،

والرضي على الكافية : ٢٣٥/٢ ، ورسف المباني : ٢٨٥ ، والمغني :

٢٧٢ ، والهمع : ٢ / ٢ .

(٢) تكملة يقتضيهام السياق .

(٣) في الأصل : (يحسن) ، وهو تمحيص .

وهي على ضربين :

أحدهما : أن تكون حرف جرٍّ ، ولذلك ساوت اللام في المعنى والاستعمال ،
فدخلت في مقام السؤال عن العلة على (ما) الاستفهامية محذوفة الألف ،
نحو : (لِمَه) ، وفي مقام تعليل الخبر على (ما) المصدرية كقوله (١)
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
قال أبو الحسن (٢) : جعل (ما) اسماً ، و (يَضُرُّ وَيَنْفَعُ) مِنْ مِثْلِهِ ، وَأَوْقَعَ
عليه (كَيِّ) بمنزلة اللام .

والثاني : أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، ولذلك حُسن دخول لام الجرِّ
عليها في السعة كقوله تعالى : * لِكَيِّ لَيْكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ * (٣) ، فَإِنَّ
حرف الجرِّ لا يجوز أن يدخل على مثله .

وإنما نصبت المضارع لشبهها بـ (أن) في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل
وهي على حرفين ، أوَّلُهُما مفتوح ، وثانيهما ساكن .

وإذا دخلت (كَيِّ) على الفعل مجردة من اللام احتمل أن تكون الناصبة للفعل
واللام قبلها مقدرة تقديرها في نحو : (جِئْتُ إِلَيْكَ أَنْ تُحْسِنَ) (٤) واحتمل أن
تكون الجارة ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) لازمة الإضمار عند البصريين (٥)

(١) تقدم ص ٤١٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ١٢٤/١ .

(٣) الأحزاب : ٢٧ .

(٤) في الأصل : (... إليك لتحسن) ، وهو وهم .

(٥) الهمع : ٥/٢ .

إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ (١) :

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَاً لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُغُرَّ وَتَخْدَعَا
وَتَتَعَيَّنُ النَّاصِبَةُ بَعْدَ اللَّامِ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَأَظْهَرَ (أَنْ) بَعْدَهَا كَقَوْلِ

الشَّاعِرِ (٢) :

أَرَدَتْ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا سَنًّا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

لأنَّه إِذَا لَمْ تَظْهَرَ (أَنْ) بَعْدَ (كَيْ) ، وَكَانَ قَبْلَهَا اللَّامُ / فَلَيْسَ فِي جَعْلِهَا
النَّاصِبَةَ - وَهِيَ وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِاللَّامِ - مَخَالَفَةً لِأَصْلِ ، وَلَا ارْتِكَابُ
لِشُدُوزٍ . وَفِي جَعْلِهَا جَارَّةً مُؤَكِّدَةً لِلَّامِ نُسِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضَارٍ (أَنْ) ،
خِلَافَ (٣) الْأَصْلِ ، وَتَوْكِيدِ الْحَرْفِ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الشُّدُوزِ ، فَوَجِبَ
اجْتِنَابُهُ .

(١) تَقْدِمُ الْبَيْتِ ص : ٤٠٩ .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٢١٢/١ ، وَضَرَائِسُ

الشُّعْرِ : ٦٠ ، وَالْإِنصَافُ : ٥٨٠/٢ ، وَابْنُ يَمِينٍ : ١٩/٢ ، ١٦/٩ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٣٣/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١١٢/٨ ب

وَالْمَغْنَسِيُّ : ٢٤٢ ، وَالخَزَانَةُ : ٤٨٤/٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (٠٠٠) وَهُوَ خِلَافُ (بِإِقْحَامِ) (وَهُوَ) .

وتتعيَّن الجارَّة قبل اللَّامِ ، كما قُدِّرَ في قولِ حاتمِ (١) :

فَأوقَدتُّ نارِي كَيِّ لِيُبَعِرَ ضَوْعَهَا وَأَخْرَجتُّ كَلْبِي وَهُوَ فِي البَيْتِ داخِلُهُ

وقولِ الطَّرماحِ (٢) :

كادوا يَنْمِرُ تَمِيمٍ كَيِّ لِيُحِقَّهُمْ فِيهِمْ فَقَدَ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذِي كادوا

ف(كَيِّ) في نحوِ هذا حرفٌ جرٌّ قَطْماً ، واللَّامُ بعدها مُؤَكَّدَةٌ ؛ لأنَّ توكيدَ حرفٍ

بمثله ثابتٌ ، وتأخِيرُ اللَّامِ عن الحرفِ الممدَّرِيِّ غيرُ ثابتٌ .

وإذا ظهرت (أَنْ) بعدَ (كَيِّ) نَظَرْتَ ، فإنَّ لم يكن قبلها اللَّامُ كما في قوله (٣) :

... .. كَيْما أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

احتمل أَنْ تكونَ الجارَّةُ ، وقد شذَّ إظهارُ (أَنْ) بعدها للضَّرورةِ ، وأنَّ تكونَ

النَّاصِبَةَ للفعلِ ، وقد شذَّ توكيدها بـ (أَنْ) للضَّرورةِ . والرَّاجِحُ كونُها جارَّةٌ ؛

لأنَّ توكيدَ الحرفِ بالحرفِ شاذٌّ في الاستعمالِ دونَ القياسِ ، فكان القولُ بهِ أوَّلُ .

وإنَّ كان قبلها اللَّامُ كما في قوله (٤) :

... لِكَيْما (٥) أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي

(١) ونسبه صاحب الحماسة لمنصور النَّمريِّ أو لرجل من باهلة . والبيت

في زيادات ديوان حاتم : ٣٠٢ ، والمغني : ٢٤٣ ، وشرح أبياته : ١٦٠/٤ .

وهو في شرح ديوان الحماسة : ١٦٦٧/٤ برواية : ((فَأَبْرَزتُّ نارِي ثُمَّ

أَثَبتُّ ضَوْعَهَا)) وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) البيت في ديوانه : ١٧٢ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٦/٨ ، والجنس :

٢٦٤ ، والهمع : ٥ / ٢ .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) تقدم قريباً .

(٥) في الأصل : (كَيْما) ، وهو تحريف .

احْتَمَلَ (١) أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجَارَةُ ، وَقَدْ شَذَّ اجْتِمَاعُهَا مَعَ اللَّامِ ، كَمَا اجْتَمَعَ
اللَّامَانِ فِي قَوْلِ الْأَخْرَجِ (٢) :

... .. وَلَا لِيَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءُ

وَكَمَا اجْتَمَعَ (مَا) وَ (لَا) فِي قَوْلِ الْأَخْرَجِ (٣)

... .. وَمَا إِنْ لَأُتَخَاطَلَهُمْ نِيَابُ

وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، وَقَدْ شَذَّ اجْتِمَاعُهَا مَعَ (أَنْ) ، وَالرَّاجِعُ
كُونُهَا جَارَةً ؛ لِأَنَّ تَوْكِيدَ الْجَارِ بِمِثْلِهِ ثَابِتٌ بَيِّنٌ ، وَتَوْكِيدَ نَاصِبِ الْفِعْلِ
بِمِثْلِهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْمُتَيَقِّنِ أَوْلَى ؛ وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ أَقْرَبُ إِلَى
مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيمَا يُؤَكَّدُ ، وَهُوَ الْأَسْمَاءُ ، مِنْ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ
يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْمَفْهُومِ مِنْ مَصْحُوبِهِ بِخِلَافِ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ ؛ لِأَنَّهُ
لِقَائِدَةٍ لَهُ إِلَّا تَصَحُّحُ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ ، وَالْإِقْدَامُ عَلَى
تَوْكِيدِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ فِيمَا يُؤَكَّدُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى تَوْكِيدِ مَا هُوَ
أَبْعَدُ عَنْهُ ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (اِحْتِمَالٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) تَقْدِيمُ ص : ٦٥٩ ، ٦٦٠ .

(٣) هُوَ أُمِّيَّةُ بِنِ أَبِي السَّلْتِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٦٥ ، وَالْخَطَائِرُ : ٢٨٢/٢ ،

١٠٨/٢ ، وَالْبَهْمَجُ : ١٥٨/٢ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ : ٣٢٣/١ .

ولايجوز^(١) تقديم معمولٍ معمولٍ عليها ، خلافاً للكسائي^(٢) .
وقد يُفصل به أو بجملة شرطية ، فيبقى^(٣) النَّصْبُ . قال الشيخ^(٤) رحمه
الله - : مِنْ كَلِمِهِمْ : (جِئْتُ كَيْ فَيْكَ أَرْغَبَ ، وَجِئْتُ كَيْ إِنْ تَحْسِنُ أَزُورَكَ)
بنصب (أَرْغَبَ ، وَأَزُورَكَ) . والكسائي^(٥) يُجيز الكلام برفع الفعلين
دون نصيبهما .

وقد تُحذف ياءُ (كَيْ) ، ويبقى عملها كقول عدِّي بن زيد^(٦) :
أَسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا

-
- (١) في الأصل : (ص ولايجوز تقديم ... النصب ش قال الشيخ)
بإقحام (ص) و (ش) في النص .
(٢) الرضي على الكافية : ٢٤٠/٢ ، والهمع : ٦/٢ .
(٣) في الأصل : (فيبقى) ، وهو تصحيف .
(٤) لم أقف على قوله هذا في كتبه المطبوعة التي بين يدي .
(٥) التذييل والتكميل : ٦/٨ ب وما بعدها ، والهمع : ٥/٢ وما بعدها ،
وشرح أبيات المغني : ١١٩/٤ .
(٦) البيت في ديوانه : ١٥٨ ، ومجالس ثعلب : ١٢٢/١ ، والإصاف : ٥٨٨/٢
وشرح الكافية الشافية : ٨٢٠/٢ ، واللسان : (كيا) .

أراد : كَيْمَا تَحَدَّثَهُ . وأنشد أبو علي (١) :

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَأَصْرَفْنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد يتَّصل بـ (كي) [اسمٌ أو] (٢) فعلٌ ما ضٍ أو مضارعٌ مرفوعٌ ، فيعلم

أَنَّ أُمَّلَهَا (كَيْفَ) ، وقد حُذِفَتْ فَاوُهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ (٣)

مِنْ طَالِبِينَ لِبُعْرَانَ لَنَا شَرَدَتْ كَيْمَا يُحْسِنَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَشْرَا

وما أنشد غيره (٤) :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثِرَتْ فَتَلَاكُمُ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ يَضْرِبُ

(١) نُسِبَ إِلَى جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ وَعَمْرٍو بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ . والبیت فی دیوان جمیل :

٩٢ بروایة : (لِكَيْمَا يَرَوْا ...) وعليها يفوت الاستشهاد ، وديوان

عمر بن أبي ربيعة : ٩٣ برواية : (لكي يحسبوا ...) وعليها يفوت

الاستشهاد أيضاً . وهو برواية الشرح في الإنصاف : ٥٨٦/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ٨٢٠/٢ ، ١٥٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٤/٨ ،

والمغني : ٢٣٤ ، والهمع : ٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١١٢/٤ .

وذكر المصنف في شرح الكافية الشافية أن أبا علي أنشده في

التذكيرة .

(٢) تكملة من شرح الكافية الشافية : ١٥٣٤/٣ .

(٣) البيت بدون نسبه في معاني القرآن للفراء : ٢٤/٣ ، والبغداديات :

٢٤٩ ، وضرائر الشعر : ١٤١ ، وابن يعيش : ١١٠/٤ ، والتذييل

والتكميل : ١/١١٨/٨ ، والخزانة : ١١٠٢/٧ .

(٤) البيت بدون نسبه في شرح الكافية الشافية : ١٥٣٤/٣ ، وابن

الناظم : ٦٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٨/٨ ، والمغني : (٢٤) ، ٢٢٠ ،

وشرح أبياته : ١٤٨/٤ وانظر فهارسه ، والهمع : ٢١٤/١ .

(ص) ((وَيُنْمَبُ غَالِبًا بِـ (إِذَنْ) مُسَدَّرَةٌ إِنْ وَلِيهَا أَوْ وَلِيَّ
قَسَمًا وَلِيهَا ، وَلَمْ يَكُنْ حَالًا . وَلَيْسَتْ (أَنْ) مُسَمَّرَةٌ بَعْدَهَا ،
خِلَافًا لِلخَلِيلِ .

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فَصَلَ مِنْمُوبِهَا بِظَرْفِ اخْتِيَارًا . وَقَدْ يَكْرَهُ
ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا اضْطِرَارًا . وَمَعْنَاهَا الْجَزَاءُ وَالجَوَابُ .

وَرَبَّمَا نُصِبَ بِهَا بَعْدَ عَطْفٍ أَوْ ذِي خَيْرٍ . ((

(ش) (إِذَا) حَرْفٌ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ^(١) ، فَلَا يَمُحِبُ إِلَّا جُمْلَةً هِيَ جَوَابٌ
شَرْطٌ مَذْكُورٌ كَقَوْلِهِمْ : (إِنْ تَأْتِنِي إِذَا أَتَيْتُكَ)^(٢) ، أَوْ مُقَدَّرٌ بِـ (إِنْ) إِلَّا فِيمَا
بَعْدَهَا اللَّامُ . قَالَ الْغَرَاءُ^(٣) : إِذَا رَأَيْتَ بَعْدَ (إِذَنْ) اللَّامَ فَقَبْلِهَا (لَوْ)
مُقَدَّرَةٌ ، نَحْوُ : * وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْإِلَهِ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ الْإِلَهِ بِمَا خَلَقَ *^(٤)
* وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا *^(٥) وَ * إِذَا لَذُنُقْنَاكَ *^(٦) التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ
مَعَهُ آلِهَةٌ لَذَهَبَ ، وَلَوْ فَعَلْتَ لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ، وَلَوْ رَكَنْتَ^(٧) لِذُنُقْنَاكَ . وَلا تَلْزَمُ
مَدْرَ الْجَوَابِ ، بَلْ قَدْ تَأْتِي وَسَطًا وَآخِرًا ، نَحْوُ : [أَنَا إِذَا أَفْعَلُ] ، وَ^(٨)
(أَنَا أَفْعَلُ إِذَا) . وَلا تَخْتَصِمُ بِالْأَعْمَالِ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَلَّا تَعْمَلَ ، وَلَكِنَّهُمْ

(١) انظر سيبويه : ٢١٢/٢ .

(٢) في الأصل : (آتتك) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١٠٣/٥) .

(٣) معاني القرآن : ٢٧٤/١ . وانظر أيضًا : ٢٤١/٢ .

(٤) المؤمنون : ٩١ .

(٥) الإسراء : ٧٣ .

(٦) الإسراء : ٧٥ .

(٧) في الأصل : (ركنتك) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام الشارح .

(٨) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح : ١/٢٢٢/٨ . والمثال فيه :

شَبَّهَها بِـ (أَنَّ) لَغَلْبَةِ اسْتِقْبَالِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَلِأَنَّهَا تُخْرِجُ الْفِعْلَ عَمَّا
 كَانَ عَلَيْهِ إِلَى جَعْلِهِ جَوَابًا ، كَمَا تُخْرِجُ (أَنَّ) الْفِعْلَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ إِلَى
 جَعْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْمصدرِ ، فَحُمِلَتْ عَلَى (أَنَّ) فَنصبتِ المضارعَ ، وَإِنْ لَمْ
 تَخْتَصَمْ بِهِ ، كَمَا عَمِلَتْ (مَا) عَمَلَ (لَيْسَ) وَإِنْ لَمْ تَخْتَصَمْ بِالْأَسْمَاءِ ، هَذَا
 مذهبُ أَكْثَرِ التَّحْوِيلِيِّينَ (١) ، وَمَا عَزَاهُ إِلَى الْخَلِيلِ (٢) مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ بِعَمَلِهِ
 (إِذَنْ) مَنْصُوبٌ بِـ (أَنَّ) مضمرةٌ إِنَّمَا مَسْتَدَدَةٌ فِيهِ قَوْلُ / السَّيرَافِيِّ فِي
 أَوَّلِ شَرْحِ الْكِتَابِ (٣) : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُنصَبُ شَيْءٌ
 مِنْ الْأَعْمَالِ إِلَّا بِـ (أَنَّ) مظهرَةً أَوْ مضمرةً فِي (كَيْ ، وَلَنْ ، وَإِذَا) وَغَيْرِ ذَلِكَ
 وَلَيْسَ فِي هَذَا نَحْوٌ عَلَى أَنَّ انْتِمَاءَ المضارعِ [بعد] (٤) (إِذَا) عِنْدَ الْخَلِيلِ
 بِـ (أَنَّ) مضمرةً ، لِجَوَازِ أَنَّ تَكُونَ مَرْكَبَةً مَعَ (إِذَنْ) (٥) الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ ، وَ(أَنَّ)
 مَحذُوفًا هَمْزُهَا بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى نَحْوِ مَا يَرَاهُ فِي انْتِمَاءِهِ بَعْدَ (لَنْ) ،
 وَالْقَوْلُ بِهِ عَلَى ضَعْفِهِ (٦) أَقْرَبُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ (إِذَا) غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ،
 وَانْتِمَاءُ المضارعِ بَعْدَهَا بِـ (أَنَّ) مضمرةً ؛ لِأَنَّهَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا عَلَى أَنَّ يَكُونَ
 مَا بَعْدَ (إِذَا) (٧) فِي تَأْوِيلِ مَبْتَدَأٍ لِأَنَّ حَذْفَ خَبْرِهِ ، أَوْ (إِذَا) قَبْلَهُ

== (إِذَا أَنَا أَفْعَل) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(١) سيبويه : ٤١٢/١ ، ورمف المباني : ٦٦ ، وشرح الكافية : ٢٢٣٨/٢

• والهمسج : ٦ / ٢

• سيبويه : ٤١٢/١

• الشرح : ٣٠/١

(٤) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٣/٥ ب) .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (إِذَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) انظر رأي الرضي فِي هَذَا الْقَوْلِ ، شَرْحُ الْكافية : ٢٣٥/٢ .

(٧) أَي : الْمصدرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنَّ) الْمَحذُوفَةِ وَالْفِعْلِ .

ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ . أو أملاً (إِذَا) فُطِئَتْ
من الإضافة ، وَعَوَّضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ . وكلاهما في غاية من التكلف . والقول
بأنَّ (إِذَا) مركبة من (إِذ) و (أَنْ) أسهل منه . (١)

وإنما تنصب (إذا) المضارع بشرط كونها مصدرية ، والفعل مستقبل
متممٌ بها ، أو منفصلٌ بقسم كقولك لمن قال لك : أزورك غداً : (إِذَا
أُكْرِمَكَ) و (إِذَا - والله - أُكْرِمَكَ) ، فالقسم هنا لا يعدُّ حاجزاً ، كما
لا يعدُّ حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه في قول بعضهم : (هذا غلامٌ -

والله - زيدٍ) ، و (اشتريته)^(٢) بوالله ألف درهم) حكاة الكسائي^(٣)
والمراد بالمصدرية ما لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها ، وإما لأنها لم
يتقدمها شيء ، وإما لأنه تقدمها كلامٌ فيجوز أن يستأنف بها ، وينصب
الجواب كما لو لم يتقدمها شيء ، وذلك نحو قول ابن عَنَمَةَ : (٤)

أردد جمارك لأتنزع سويتة
إذا يرد وقيد العير مكروب

-
- (١) انظر قسم الدراسة ص ٦٣ وما بعدها .
(٢) كذا في الأصل . وحقها : ((... والله زيد ، حكاة الكسائي ، وبين
الجار والمجرور نحو : اشتريته بوالله ألف درهم)) .
وقوله : ((في قول بعضهم ... حكاة الكسائي)) : ليس فيما حكاة
ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٣/٥ ب) .
(٣) الإصناف : ٤٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٣٦/٣ .
(٤) البيت في سيبويه : ٤١١/١ ، والمقتضب : ١٠/٢ ، والأصول : ١٤٨/٢ ،
وابن يعيش : ١٦٧ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٢٢/٨ ، والخزانة :
٥٨٦/٨ . وهوفي المفضليات : ٢٨٣ ، وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٦/٢ .
برواية ((إذا يرد ...)) بالرفع ، وعليها يفوت الاستشهاد .

وهذا نصبٌ ؛ لأنَّ ما قبله من الكلام قد استغنى وتَمَّ ، ألا ترى أن قوله :
((أُرِدُّ جِمَارَكَ لِأَنْتَزِعَ سَوِيَّتَهُ)) كلامٌ تامٌّ . ثمَّ استأنف كأنه أجاب من

قال : لا فعلٌ ذلك ، فقال : ((إِذَا يَرِدُ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ)) .

وإذا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فالمعروفُ في كلامهم نصبُ الفعلِ بعدهما .

وزعم عيسى بن عمر^(١) أن ناساً يقولون : (إِذَا أُكْرِمَكَ) بالرفع .

وإليه الإشارةُ بقوله : ((غالباً)) .

ولو كانت غيرَ ممتدَّةٍ ، فإنَّ وقعتَ بينَ واوِ العطفِ أو فائه وبينَ الفعلِ

المستقبلِ كنتَ فيها بالخيار ، إن شئتَ أعملتها ، فقلتَ : (وَإِذَا آتَيْكَ)

أو (فَإِذَا آتَيْكَ) ، وشاهده قولُ سيبويه^(٢) وبلغنا أنَّ هذا الحرفَ في

بعضِ المصاحفِ : ((وَإِذَا لَيْلَبُتُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً))^(٣) . وقراءةٌ بعضهم :

((فَإِذَا لَيُؤْتُوا النَّاسَ نَغِيرًا))^(٤) وإن شئتَ ألغيتها وهو الأكثرُ ، وبه

قرأ القراءُ .

وإنَّ وقعتَ بينَ شرطٍ وجزاءٍ ، أو بينَ مخبرٍ عنه وخبره ، أو منموبٍ وناصبه

ألغيت ، نحو : (إِنْ تَأْتَنِي إِذَا آتَيْكَ ، وَأَنَا إِذَا أُكْرِمَكَ ، وَزَيْدًا إِذَا أُضْرِبُ)

(١) سيبويه : ٤١٢/١ .

(٢) سيبويه : ٤١١/١ .

(٣) الإسراء : ٧٦ . وهي قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود . المختصر

لابن خالويه : ٧٧ ، والبحر المحيط : ٦٦/٦ .

(٤) النساء : ٥٣ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن

عبَّاس . انظر البحر المحيط : ٣٧٣/٣ ، والمختصر : ٢٧ .

كما تُلغى (رأى ، وحسب) إذا تَوَسَّطَ الكلامَ . وَرَبِّمَا نُصِبَ بها بَيْنَ
مخْبَرٍ عنه وخبره كقول الرَّاجِزِ - أنشده ابن كَيْمَانَ - : (١)

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

ولو كان الفعل الذي بعدها حالاً أُلغيت ، كقولك لمن قال : أنا أَحِبُّكَ ؛
(أنا إِذَا أَصَدُّكَ) بالرفع ؛ لأنه موضعٌ لا تعمل فيه أخواتُ (إِذَا) ، فلم
تعمل هي فيه . وكذلك لو كان منفصلاً بغير القَسَمِ كقولك : (إِذَا زَيْدٌ
يُكْرِمُكَ ، وَإِذَا طَعَامُكَ يَأْكُلُ ، وَإِذَا فِيكَ أَرْغَبُ) ، فليس في هذا ونحوه إِلَّا
الرَّفْعُ لوجود الفَعْلِ .

وأجاز ابن عَصْفُور^(٢) نَسَبَ المضارعِ بِـ (إِذَا) مع الفَعْلِ بِالظَّرْفِ وشبَّهه
بِالقَسَمِ ، ولم يُجزِ مثلُ ذلك في غير (إِذَا) إِلَّا في الضَّرُورَةِ كقوله^(٣) :
لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

- (١) نَسَبًا إِلَى رُؤْيَا ، وَلَيْسَا فِي دِيوانِهِ ، وَهَما فِي مَعانِي الْقُرْآنِ
لِلْفَرَاءِ : ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، وَالْإِنصافِ : ١٧٧/١ ، وَابنِ يَعِيشَ : ١٧٧/٧ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٥٣٧/٣ ، وَابنِ النَّاظِمِ : ٦٧٠ ، وَالتَّذْيِيلِ
وَالتَّكْمِيلِ : ١٢٣/٨ ، وَالْمَغْنِي : ٣١ ، وَالخَزائِنَةُ : ٤٥٦/٨ ،
وَاللِّسانِ : (شَطْر) . وَالثَّانِي فِي الْهَمْعِ : ٧/٢ .
الشَّطِيرُ : الْغَرِيبُ - أَطِيرُ : أَرْحَلُ لِسُرْعَةٍ .
(٢) الْمُقَرَّبِ : ٦٦٢/١ .
(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي الْمُقَرَّبِ : ٢٦٢/١ ، وَضرائِرُ الشُّعْرِ : ٢٠١ ،
وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١١١/٨ ب ، وَالْمَغْنِي : ٢٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ،
وَالْمَساعِدُ : ٦٥/٣ ، ٧٤ ، وَالْأشْباهُ وَالنَّظائِرُ : ٢٤٠/١ ، وَالْمَزْهَرُ :
٥٨٨/١ ، وَشرح شواهد المغني : ١٥٤/٥ .

وأجاز الكسائي^(١) الفصل بالظرف وغيره بين الفعل وناصبه ، نحو :
(جئت كي زيداً تضرباً) ، وأنشد^(٢) :

وَشِيفَاؤُ غَيْبِكَ^(٣) خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي

وحمله الفراء^(٤) على أَنَّ (خابراً) حال من الغيبي^(٥).

(ص) ((فصل: يُنصب الفعلُ بِأَنَّ) لازمة الإضمار

بعد اللام المؤكدة لنفي خبر (كان) ، ماضية

لفظاً أو معنى ، وبعد (حتى) المرادفة لـ(إلى) أو

(كي) (الجارة أو (إلا أن)) . وقد تظهر (أن)

مع المعطوف على منصوبها .

وتضم (أن) أيضاً لزوماً بعد (أو) الواقعة

موقع (إلى أن) أو (إلا أن) .

(١) الأصول : ١٨٨/٢ .

(٢) هو ربيعة بن مقروم . والبيت في ديوانه : ٢٤ ، والأصول : ١٨٨/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤١/٢ ، والخزانة : ٤٣٣/٨ .

ومصدره : ((هَلَّا سَأَلْتِ خَبِيرَ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ)) .

وفي الحماسة البصرية : ٢٧/٢ بيت قريب منه منسوب لامرأة من بني

سليم ، وفيه شاهد لما نحن فيه ، وهو :

هَلَّا سَأَلْتِ خَبِيرَ قَوْمٍ عَنْهُمْ وَشِيفَاؤُ عِلْمِكَ خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي

والشاهد فيه أنه إذا جاز تقديم (خابراً) ، وهو معمول (تسألني)

على (أن) فإن جواز توسُّطه بينها وبين الفعلِ أولى .

(٣) في الأصل : (عليك) ، وهو تصحيف .

(٤) الأصول : ١٨٨/٢ .

(٥) في الأصل : (العي) ، وهو تصحيف .

(ش) لِقُوَّة (أَنْ) في العمل نُصِبَ بها الفعلُ مظهرَةً ومضمرةً ، جوازاً
ولزوماً . فنُصِبَ الفعلُ بِ(أَنْ) لازمةً لإضمارِ بعدَ لامِ الجُحودِ و(حتى) والواوِ
والفاءِ و (أو) .

أما لامُ الجُحودِ فهي المؤكِّدةُ لنفيِ خبرِ (كان) ماضيةً لفظاً ، نحو: **وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ** (١) ، أو معنًى ، نحو: ***لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرِ
لَهُمْ وَلَا لِيُهَيِّدِيَهُمْ سَبِيلًا** (٢) . وسميت مؤكِّدةً لمحَّةً الكلامِ بدونِها ، كما
تقول في نحوٍ : (ما كان زيدٌ ليفعل) : (ما كان زيدٌ يفعلُ) . لا لأنها
زائدةٌ لامعنى لها (٣) ، إذ لو كانت كذلك لَمَا / كان لنصب الفعل بعدها
وجهٌ صحيحٌ . وإنما هي لامُ الاختصاصِ دخلتْ على الفعل لقصدِ معنًى : ما كان
زيدٌ مقدراً أو هائماً أو مستعدداً لأنَّ يفعلَ . وكذا قال سيبويه (٤) : **وَكَأَنَّكَ
إِذَا مَثَلْتَ قُلْتَ : مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَفْعَلَ ، أَيْ : مَا كَانَ زَيْدٌ لِهَذَا الْفِعْلِ .**
ولامُ الجرِّ مختمةٌ بالأسماء ، فلذا وجب في المضارع إذا وليها نصبُه
بـ(أَنْ) مضمرةً ، لتكونَ هي والفعلُ في تأويلِ اسمٍ مجرورٍ باللَّامِ .

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) النساء : ١٣٧ .

(٣) في الأصل : (له) ، وهو تحريفٌ .

(٤) سيبويه : ٤٠٨/١ .

ولا يجوز إظهار (أَنْ) بعد لام الجحود ، إمَّا لِأَنَّ مَا قَبَلَ اللَّامَ مِنَ التَّقْدِيرِ
قَدْ دَلَّ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ فَأَغْنَى عَنْ ظُهُورِ [(أَنْ)]^(١) ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَا بَعْدَ اللَّامِ جَوَابٌ
وَنَقْضٌ بِفِعْلِ لِفِعْلِ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : زَيْدٌ سَيَفْعَلُ ، فَقُلْتَ :
(مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ) ، فَلَوْ أَظْهَرْتَ (أَنْ) لَجَعَلْتَ مَقَابِلَ الْفِعْلِ لَفْظَ الْاسْمِ ،
وَهُوَ قَبِيحٌ .

وقال الكوفيون^(٢) : لام الجحد هي العاملة ، وأجازوا تقديم معمول الفعل
عليها ، وأنشدوا :^(٣)

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمَّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وهو عند البصريين محمول على إضمار فعل كأنه قال : ولم أكن لأسمع
مقالتها .

وَأَمَّا (حَتَّى) فإليها المضارع منصوباً بـ (أَنْ) مضمرة إذا كانت حرف
جرٍّ بمعنى (إلى) أو (كي) . فالأول نحو قولك : (أَنَا أَسِيرٌ حَتَّى
أَدْخُلَهَا) تريد : أَنْ الدُّخُولَ غَايَةً لِلسَّيْرِ ، ومثله : (لَأَمْشِينَ حَتَّى تَغِيْبَ
الشَّمْسُ) ، وقوله تعالى : * قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَى *^(٤) . والثاني كقولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) ، تريد : أَنْ الدُّخُولَ
غَايَةً لِلسَّيْرِ ، ومثله : (سَأَلْتُهُ حَتَّى يُعْطِيَنِي ، وَ لَأَثُوبَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ
الْجَنَّةَ) .

(١) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٧/٥) .

(٢) انظر مصادر البيت الآتي .

(٣) البيت بدون نسبة في الإلحاف : ٥٩٣/٢ ، وابن يعيش : ٢٩/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٢٤/٨ ب ، والخزانة : ٥٧٨/٨ .

(٤) طه : ٩١ .

وزاد الشَّيْخُ^(١) رحمه الله - كونها بمعنى (إِلَّا أَنْ) ، واستشهد بقول

الشَّاعر^(٢) :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

بناءً على أَنَّكَ لو جعلتَ (إِلَّا أَنْ) مكانَ (حَتَّى) فقلتَ : ليس العطاءُ من

الْفُضُولِ سَمَاحَةً إِلَّا أَنْ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ ، كان المعنى صحيحاً . وأرى

أَنَّكَ لو جعلتَ (إِلَّا أَنْ) منه^(٣) مكانَ (حَتَّى) لم يكن المعنى فاسداً .

وإذا كان الفعل بعدَ (حَتَّى) غايةً أو عِلَّةً من تمام الجملة التي قبلها

ف عند سيبويه^(٤) أنها حرف جَرٍّ ، والفعل بعدها نَصْبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً ،

ولا يجوز إظهارها ، لأنَّ (حَتَّى) صارت لطولها بدلاً من اللَّغْظِ بـ (أَنْ) .

وعند الكوفيِّين^(٥) النَّصْبُ بعدَ (حَتَّى) بها ، ولو أُظْهِرَتْ (أَنْ) ، فقليلٌ ؛

((لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَنْ أُصْبِحَ الْقَادِسِيَّةَ))^(٦) جاز ، وكان النَّصْبُ بـ (حَتَّى) ،

و (أَنْ) بعدها توكيد . قال الكسائي^(٧) : (حَتَّى) لا تخفض ، إنما تخفض

بعدها (إِلَّا) مضمرةً ومظهرةً ، فيقال : (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا)

(١) لم أقف على . الشاهد في كتب الشيخ المطبوعة التي بين يدي .

(٢) هو الْمُقَنَّعُ الْكِنْدِيُّ ، والبيت في ديوانه : ٢١٠/٤ ، والبحر المحيط :

٢٣٠/١ ، والتذييل والتكميل : ١٢٦/٨ ب ، والمغني : ١٦٦ ، والهمع :

١/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٠/٣ .

(٣) الضمير في (منه) يعود على البيت السابق . ولعل الأوفق (فيه) .

(٤) سيبويه : ٤١٣/١ .

(٥) الإنصاف : ٥١٧/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٤٠/٢ وما بعدها ، والهمع :

٨/٢ وما بعدها .

(٦) شرح السيرافي : ١١٨/٣ ب .

(٧) الإنصاف : ٥١٧/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٤٠/٢ وما بعدها ، والهمع :

٨/٢ وما بعدها .

فقد حصل بهذا أَنَّ (حَتَّى) لاتعمل في الأسماء شيئاً ، إذا كان الخفض بعدها بغيرها . وقال الفراء (١) : (حَتَّى) من عوامل الأفعال . وقال (٢) في * مَطْلَعِ الْفَجْرِ * : هي الخافضة للمطعم لما قامت مقامَ [(إِلَى)] (٣) . والمختارُ قولُ سيبويه : لَأَنَّه لو كانت (حَتَّى) هي النَّاصِبَةُ للفعل لَلَزِمَ إِمَّا حُسْنَ الْخَفْضِ بِالْجَارِ الْمَحذُوفِ ، وَإِمَّا كَوْنُ (حَتَّى) تعمل الجِرَّ في الأسماء والنَّصْبِ في الأفعال ، وَلَظَهَرَ الْجَارُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ : (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) ، كما يظهرُ قبلَ (أَنْ) ، فهي إِذَا حُرِفُ جِرِّ ، والفعلُ بعدها نَصْبٌ [بـ] (٤) (أَنْ) لارمة الإضمارِ .

وقد [تظهر] (٤) (أَنْ) في المعطوف على منموبها كما قد ذكر (٥) ؛ لَأَنَّه يجوز في الثواني (٦) ما لا يجوز في الأوائل (٧) [كقول الشاعر (٨) :

وَمِنْ تَكْرِمِهِمْ فِي الْمَحَلِّ أَنَّهُمْ لَيَعْرِفُ الْجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الْجَارُ
حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ

(١) معاني القرآن : ١٣٦/١ وما بعدها .

(٢) معاني القرآن : ١٣٧/١ .

(٣) تكملة من معاني القرآن ، يقتضيها السياق .

(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٧/٥ ب) .

(٥) الضمير في (ذكر) يعود إلى المصنف .

(٦) في الأصل : (التواني) ، وهو تصحيف .

(٧) انظر الأشباه والنظائر : ٣٢٦/١ .

(٨) هو يزيد بن حمار السكوني . والبيتان في شرح ديوان الحماسة : ٣٠١/١ ،

وشرح أبيات المغني : ٩٨/٨ .

والثاني في المغني ٤ : ٩٠٧ ، والهمع : ٩/٢ ، والأشباه والنظائر : ٣٢٦/١

(٩) تكملة مما حكاه ناظر الجيش (١٠٧/٥ ب) من كلام الشارح .

وفيه : (يكرمهم) ، وهو تصحيف .

وَأَمَّا (أَوْ) فهي حرف عطف ، معناها : الشَّكُّ وَالإِبْهَامُ ، وليها المضارع
على وجهين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًّا لِلْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا فِي الشَّكِّ ، فَيَتَّبَعُهُ فِي
الإِعْرَابِ كَقَوْلِهِمْ : (هُوَ يَقِيمٌ أَوْ يَذْهَبُ ، وَيُوكِّدُ أَنْ تَقُومَ أَوْ تَذْهَبَ ، وَلِيَقُمَّ
زَيْدٌ أَوْ يَذْهَبَ) .

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَخَالَفًا ، فَيَكُونُ هُوَ عَلَى الشَّكِّ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ
(أَوْ) عَلَى اليَقِينِ ، فَلَا يَتَّبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَارِكْهُ فِي حُكْمِهِ
بَلْ يُنْصَبُ بِ(أَنْ) لِإِزْمَةِ الإِضْمَارِ ، إِلاَّ أَنْ تُقَدَّرَ بِنَاءِ الفِعْلِ عَلَى مَبْتَدَأٍ
مَحذُوفٍ ، فَيُرْفَعُ .

وعلامة مخالفة ما بعد (أَوْ) لما قبلها وقوعها موقع (إلى أَنْ) كقولك:
(لَأَسِيرَنَّ أَوْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ) ، ونحوه قول الشاعر (١) :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَدَتِ الأَمَالُ إِلاَّ لِصَابِرٍ

أَوْ مَوْجِعٍ (إِلاَّ أَنْ) كقولك : (لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسَلِّمَ) ، ونحوه :

قَوْلُ زِيَادِ الأَمْجَمِ (٢) :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٠/٣ ، وابن

الناظم : ٦٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، وأوضح المسالك :

١٧٣/٣ ، والمغني : ٩٤ ، وابن عقيل على الألفية : ٢٤٧/٢ ، والهمع :

١٠ / ٢ ، وشرح أبيات المغني : ٧٤/٢ .

(٢) البيت في سيبويه : ٤٢٨/١ ، والمقتضب : ٢٨/٢ ، وأما ابن السَّجَرِيِّ :

٣١٩/٢ ، وابن يعيش : ١٥/٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٠/٣ ،

وابن الناظم : ٦٧٤ ، والتذييل والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، والمغني : ٩٣ ،

وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) ، يصح فيه تقديرها فيه^(١)
بـ (إلا أن) من غير عكس ، ولذلك لم يذكر سيبويه^(٢) إلا تقديرها بـ (إلا
أن) . وهو المصواب . والأصل فيما مثلنا به : لَأَسِيرَنَّ إِلَّا أَنْ تَغْرُبَ
الشَّمْسُ ، وَلَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ إِلَّا أَنْ يُسَلِمَ ؛ لأن المراد التعريف بشيوت
السَّيرِ والقتل على كلِّ تقديرٍ إلا غروبَ الشَّمسِ وإسلامَ الكافرِ ، فما
بعد (أو) منه مخرجٌ من الأضناف الثابت / معها السَّير والقتل ، فحقه
أن يكون مخرجاً بـ (إلا) ، ولكن أقاموا (أو) مقامها لقرابها منها ، وكان
ما بعد (أو) مخالفاً في الشكِّ لما قبلها ، كما كان ما بعد (إلا) مخالفاً
لما قبلها ، فإذا جاء الفعل بعد (أو) هذه فهو منصوبٌ ، ما لم يُبين
على مبتدأٍ محذوفٍ ، فيُرفع .
ونصبه عند البصريين^(٣) ليس بـ (أو) ؛ لأنها حرفٌ عطفٍ ، وحروفُ العطفِ
لا تعمل شيئاً ، بل بـ (أن) مضمرة . قال سيبويه بعد إنشاده قول امرئ
القيسي^(٤) :

فَقُلْتُ لَهُ : لَأَجِبَكَ عَيْنِكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْدِرَا

== شرح أبياته : ٦٨/٢ ، وابن عقيل على الألفية : ٣٤٦/٢ ، واللسان ؛
(غمز) . الغمز : العسر باليد . القناة : الرمح . الكجوبة النواشر .
(١) كذا العبارة في المتن . والأولى اعتبار (فيه) الأولى أو الثانية
مقحمة .

(٢) سيبويه : ٤٢٧/١ .

(٣) نفس المصدر السابق ، والجمل : ١٨٦ ، والهمع : ١٠/٢ .

(٤) البيت في ديوانه : ٦٦ ، وسيبويه : ٤٢٧/١ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ،

والجمل : ١٨٦ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، وابن يعيش : ٢٢/٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٥٤١/٣ ، والبحر المحيط : ٨ / ٩٤ ، والتذييل

المعنى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا ، ولو رفعه لكان عربياً جائزاً على وجهين :
على أَنْ يَشْرَكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ . وعلى أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَقْطُوعاً مِنَ الْأَوَّلِ ،
تقديره : أو نحن نموت . ثُمَّ مَثَلٌ (١) بقوله : ((أَضْرِبُهُ أَوْ يَسْتَقِيمَ)) ،
ويقول زياد (٢) :

كَمَرَّتْ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (٣)
... ..

ثم قال : المعنى : إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ ، وإن شئت رفعت على (٤) الأمر على
الابتداء ؛ لأنه لا سبيل إلى الاشتراك . فحمل الرفع في المخالف على
إضمار مبتدئ ، والنصب على إضمار (أَنْ) بناءً على أنها مع صلتها
في تأويل اسمٍ معطوفٍ على ما قبل (أَوْ) لتأويله بمصدر معمولٍ للفعل
محذوفٍ ، تقديره فيما مثلنا : لِيَكُونَ سَيْرٌ مِنِّي أَوْ غُرُوبٌ لِلشَّمْسِ ،
وَلِيَكُونَ قَتْلٌ مِنِّي لِلْكَافِرِ أَوْ إِسْلَامٌ مِنْهُ . إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَظْهَرُونَ (أَنْ)
استكراهاً لعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل .

=== والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، والخزانة : ٥٤٤/٨ .

(١) سيبويه : ٤٢٨/١ .

(٢) تقديم قريباً .

(٣) في الأصل رُسِمَتْ : (أو تستقيم) ، وهو تحريف .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٩/٥ ب) .

والذي في سيبويه : (في الأمر ...) .

(ص) ((وتضمراً أيضاً لزوماً بعد فاء السبب جواباً^(١))

لأمر ، أو نهي ، أو دعاء بفعل أصيل في ذلك ، أو

لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل ، أو لنفي محسنٍ أو

مؤولٍ ، أو عري ، أو تحضيضٍ ، أو تمنٍّ ، أو رجاءٍ))

(ش) اعلم أنّ الفاء حرفٌ عطفٌ في جميع أماكنها ، ويقع بعدها المضارع

على خمسة أوجهٍ ؛ لأنه إما مشاركٌ لما قبلها داخلٌ في حكمه ، وإمّا

مخالفاً لما قبلها خارجٌ عن حكمه ، وذلك إذا كان ما قبل الفاء غير واجبٍ

وما بعدها إمّا مسببٌ عنه غير مبنيٍّ على مبتدأٍ محذوفٍ ، وإمّا مرتبٌ

عليه لإقامة نفي الجمع ، وإمّا مرتبٌ عليه لإقامة استثناء الإثبات .^(٢)

فإذا قصدَ بالمضارع بعد الفاء اشتراكه^(٣) بما قبلها في حكمه تبعه

في الإعراب كقولك : (زيدٌ يأتيني فيحدثني ، وأريد أن يأتيني فيحدثني ،

وإن تأتيني فتحدثني أكرمك) .

وإن قصدَ به أنه مسببٌ مبنيٌّ على مبتدأٍ محذوفٍ ، أو مرتبٌ للاستثناء ،

رفعَ كقولك : (ما تأتيني فتحدثني) ، فترفع على جعل الإتيان سبباً

للحديث ، وتقديره : فأنت تحدثني ، وعلى استثناء إثبات الحديث بعد

نفي الإتيان على معنى : وتحدثني الساعة . وإن قصدَ به أنه مسببٌ عن

(١) في الأصل : (جوازا) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (الجمع) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيوش من كلام الشارح (١١٣/٥ ب) .

(٣) في الأصل : (اشتراكها) ، وهو تحريف .

مبنيّ على مبتدأٍ محذوفٍ ، أو مرتبٍ لإفادة نفي الجمع (١) نُمِبَ كقولك :
(مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) ، فَيُنْصَبُ عَلَى جَعْلِ الْإِثْبَانِ سَبَبًا لِلْحَدِيثِ ، وَتَقْدِيرُهُ :
إِنَّ تَأْتِينِي تُحَدِّثْنِي ، أَوْ عَلَى التَّرْتِيبِ لِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ وَإِرَادَةِ مَعْنَى :
مَا تَأْتِينِي مُحَدِّثًا ، أَي : قَدْ تَأْتِينِي وَمَا تُحَدِّثُ .

وَنَمْبُهُ عِنْدَ سَيْبُوهِ (٢) بِ(أَنْ) مَضْمَرَةً ، وَمَا قَبْلَ الْفَاءِ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ
مَعْمُولٍ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، لِيَصِحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا كَانَ مِنْكَ إِتْيَانٌ
فَحَدِيثٌ ، فَيَصِيرُ الْفِعْلُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ بِمَعْنَى اسْمٍ ؛ لِيَدُلُّوا عَلَى أَحَدِ
الْمَعْنِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَلَمْ يَظْهَرُوا (أَنْ) بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا لَمْ يَظْهَرُوهَا
بَعْدَ (أَوْ) .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (٣) : النَّصْبُ بِالْفَاءِ . وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْفَاءَ لَوْ كَانَتْ
هِيَ النَّاصِبَةَ لَدَخَلَ عَلَيْهَا وَآوُ الْعَطْفِ أَوْ فَاوُهُ ، كَمَا تَدَخَّلَ عَلَى وَآوِ الْقَمِّ ،
وَلِجَازٍ : مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي فَأَكْرَمَكَ وَأَفْأَحَدْتُكَ ، كَمَا يَجُوزُ : (وَاللَّهِ وَوَالرَّحْمَنِ
لَأَفْعَلَنَّ) ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ ، مَضْمَرٌ بَعْدَهَا الْعَامِلُ
كَوَاوِ (رَبِّ) .

(١) فِي الْأَسْلِ : (الْجَمِيعُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّمْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلِمِ الْمُنْصَفِ (٥ / ١١٢ / ب) .

(٢) سَيْبُوهِ : ٤١٨ / ١ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) أَطْلَقَ الْقَوْلَ إِطْلَاقًا وَلَمْ يَقْيِدْهُ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجَرْمِيِّ وَبَعْضِ
الْكُوفِيِّينَ . أَمَّا أَكْثَرُهُمْ فَقَالَ : إِنْ الْفِعْلُ الْمَفْرُوعُ بَعْدَهَا يَنْتَسِبُ
بِالْخِلَافِ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٥٥٧ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ :
٢٤١ / ٢ ، وَالْمَغْنِي : ٢١٣ .

ولا يطرَد نصب المضارع بـ (أَنْ) مضمرةً بعدَ الفاءِ إلا في جوابِ نفيٍّ، أو طلبٍ، وهو : الأمرُ والنهيُّ والدُّعاءُ ، والاستفهامُ ، والعرضُ ، والتَّحْضِيضُ والتَّعْنِي ، [والرَّجاءُ] (١) . وأتى وُرودهُ على ترتيبِ الكتابِ .

فأما الأمرُ فكقولك : (أَتَيْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ) تريدُ : أنَّ إتيانَ سببِ للحديثِ ، فتنصبُ على تقديرٍ : ليكنُ منك إتيانٌ فحديثٌ ، قال أبو النجم (٢) :

يَانَا قُ سِيرِي عَنَّا فسيحا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَسَتَرِيحَا

ولو جزمته لم يستقم إلا أن تظهر اللام . ولو رفعته جاز على إضمار مبتدأ (٣) ، وتقدير : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا أُحَدِّثُكَ ، أو على الاستئناف ، كأنك قلت : أَتَيْتَنِي فَأَنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ جِئْتُ أَوْ لَمْ تَجِيءْ .

(١) تكملة يقتضيهما الكلام ، وسبقت في المتن . وسيأتي تفصيلها في الشرح .

(٢) البيتان في ديوانه : ٨٢ ، وسيبويه : ٤٢١/١ ، ومعاني القرآن :

٤٧٨/١ ، ٧٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٢ ، ١٨٦ ، والأصول :

١٨٣/٢ ، وسر الصناعة : ٢٢٠/١ ، ٢٧٤ ، وابن يعيش : ٢٦/٧ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٤/٣ ، وابن الناظم : ٦٧٧ ، والبحر

المحيط : ٤٦٦/٧ ، والتذييل والتكميل : ١٣٢/٨ ب ، والهمع : ١٠/٢

واللسان : (عنق) .

العنق : ضرب من السير . سُلَيْمَانَ : بن عبد الملك .

(٣) ما يُعْبَرُ عنه بـ (إضمار مبتدأ) يعبر عنه جَلُّ النحاة بـ (القطع) .

وَأَمَّا النَّهْيُ فَكَقَوْلِكَ : (لَأَتَمِدَّهَا فَتَشْقُبَا) ، [ولانريد التَّشْرِيكَ ، فَتَنْصِبُ
كما بعد الأمر ، قال الله تعالى : * وَيَلِكُمُ لَاتَقْتُرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا
فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ *]^(١) ، ولو جزمت فقلت : (لَأَتَمِدَّهَا فَتَشْقُبَا)^(٢) جاز
على التَّشْرِيكَ فِي النَّهْيِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ ، قَالَ^(٣)
فَوَلَّيْتُ لَهُ مَوْبًا وَلَا تَجْهَدَنَّه^(٤) فَيُذْرِكُ مِنْ أَعْلَى الْقَطَاةِ فَتَزَلِقِ

ولو رفعت على معنى : فَأَنْتَ تَشْقُبَا ، أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَهَاجَزَ .
وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَقَوْلِكَ : (اللَّهُمَّ أَرْحَمْنِي فَأَدْخِلْ جَنَّتَكَ ، وَلَا تُعَذِّبْنِي فَأَمِّنْ مِنْ
سَخَطِكَ) ، فَتَنْصِبُ كَمَا بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥)
فَيَارِبِّ عَجَلْ مَا نُؤْمَلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْبَحُ مَرْمَلٌ

/ وقال الآخر^(٦) :

رَبِّ وَقِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

- (١) طه : ٦١ .
(٢) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١١٤/٥) . وفيه
آخر التكملة : (فتشقبها) ، وهو تحريف .
(٣) نسبه سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائي ، والبيت لامرئ القيس .
وهو في ديوانه : ١٧٤ ، وسيبويه : ٤٥٢/١ ، والمقتضب : ٢١/٢ ،
ومجالس ثعلب : ٣٦٨/٢ ، والمحتسب : ١٨١/٢ ، والتذليل والتكميل :
١/١٣٣/٨ ، والبحر المحيط : ١٥٩/١ ، واللسان : (ذرا) .
القطاة : مقعد الرِّدْف . يذري : يرمي .
(٤) في الأصل : (تجهرنه) ، وهو تحريف .
(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية : ١٥٤٤/٣ ، والتذليل والتكميل :
١/١٣٣/٨ ب ، وشرح الأشموني : ٣٠٢/٣ .
المرمل : الذي نغد زاده .
(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن الناظم :
٦٧٨ ، والتذليل والتكميل : ١/١٣٣/٨ ب ، وشرح شذور الذهب : ٣٠٦ ،
وابن عقيل على الألفية : ٣٥٠/٢ ، والهمع : ١١/٢ .

ولا يجوز عند البصريين (١) نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب ،
لو قلت : رحمة الله زيدا ، فيدخله الجنة ، لم يجز ، وإليه أشار
بقوله : ((بفعل أصيل في ذلك)) . وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه (٢) .
وأما الاستفهام فكقولك : (هل تأتينا فتحدثنا) ، ولا تريد التشريك ،
فتنصب على تقدير : هل يكون منك إتيان فحدثت ، إنما لأن الحديث مسبب
غير مبني على مبتدأ محذوف ، والمعنى فيه : إن تأتني تحدثني ، وإنما
لأنه مرتب لنفي الجمع ، والمعنى فيه : هل تأتينا محدثا ، قال الله
تعالى : * فَبَلِّغْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءِ فَيَشْفَعُوا لَنَا * (٣) ، وقال الشاعر (٤)
هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تَقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَنَّةِ
واختار شيخنا - رحمه الله - أنه لا يجوز النصب فيما ولي الفاء أو الواو
بعد الاستفهام إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل ، إنما لأنه استفهام عن
الفعل نفسه كما تقدم ، وإنما لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق

(١) الأصول : ١٢٠/٢ ، والهمع : ١١/٢ .

(٢) انظر : ٩٨١ .

(٣) الأعراف : ٥٣ .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن

الناظم : ٢٧٨ ، والتذليل والتكميل : ١٣٤/٨ ، والمعني :

الوقوع ، كما في نحو : (متى تزورني [فَأُكْرِمَكَ]^(١)) وأين تسيرو
فَأُرَافِقَكَ) . ((وَمَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ))^(٢) ، فَيُنِيبَ ، لِأَنَّ جَوَابُ
فَعْلٍ غَيْرِ وَاجِبٍ . ولو كان الاستفهام عن متعلق فعلٍ محقق الوقوع ، كما
في قولك^(٣) (لِمَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) أو ([و]^(٤) تُحَدِّثُنَا) ، فليس
إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ مُوجِبٌ ، فَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بَعْدَهُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ^(٥)
مَنْ يَنْصِبُ فِي الْوَاجِبِ كَقَوْلِهِ^(٦) :

وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِحَا

وَأَقْتَدَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْأَفْعَالِ^(٧) رَأْيًا^(٨) عَلَى

-
- (١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (٥/١١٤/ب) .
(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل)
من كتاب (التهجيد) : ٦٦/٢ ، ومسلم في باب (الترفيب في الدعاء
والذكر في آخر الليل وإجابة فيه) من كتاب (صلاة المسافرين
وقصرها) : ٥٢١/١ وما بعدها .
(٣) في الأصل : (... في قولك : لم يكن الإتيان والحديث لم تأتينا ...)
بإقحام عبارة (لم يكن الإتيان والحديث) .
(٤) تكملة يقتضيا السياق .
(٥) هو عيسى بن عمر ، انظر البحر المحيط : ٣٠٢/٦ .
(٦) هو المغيرة بن حنيفة . والبيت في سيبويه : ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ ،
والمقتضب : ٢٢/٢ ، والأصول : ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، والمحتسب : ١٩٧/١
وضرائر الشعر : ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٠/٣ .
والبحر المحيط : ٣٠٢/٦ ، والمغني : ٢٣٢ ، والهمع : ١٠/٢ ، ١٦ ،
والخزانة : ٥٢٢/٨ . صدره : (سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ) .
(٧) الأفعال فيما أغفله الزجاج من المعاني . كشف الظنون : ١٣١/١ .
(٨) انظر البحر المحيط : ٤٩١/٢ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٣٤/٨/ب
والهمع : ١١/٢ .

قول أبي إسحاق الزجاج^(١) في قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلِيْسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾^(٢) : ولو قيل^(٣) وتكتموا الحقَّ لجاز على قولك : (لِمَ
تجمعون بينَ ذا وذا) ، ولكنَّ الذي في القرآن أجود في الإعراب .
وقد حكى ابن كيسان^(٤) نصب الفعل جوابَ الاستفهام في نحو : (أَيْسَنَ
ذهب زيد فنتبعه ، وكم مالك فنعرفه ، ومن أبوك فنكرمه) . ولأراه
يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمولٍ لفعل
أمرٍ دلَّ عليه الاستفهام ، والتقدير : ليكن منك إعلامٌ بموضعٍ ذهب زيد
فاتَّباعٌ منا ، وليكن منك إعلامٌ بقدر مالك فمعرفةٌ منا ، وليكن منك إعلامٌ
بأبيك فأكرامٌ منا له . وإذا كان مثل ذلك جائزاً على ما ذكرنا ، فالذي
قاله الزجاج هو الصواب .

وأما المنغني فكقولك : (لائتيني فتحدثنني) ، فتنصب على تقديره لا يكون
منك إتيانٌ فحديثٌ ، وله معنيان :

(١) معاني القرآن للزجاج : ٣ / ٢٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء :

١ / ٢٢١ .

(٢) آل عمران : ٧١ .

(٣) في الأصل : (قال) ، وهو وهم ، والتصويب من معاني القرآن

للزجاج .

(٤) التذييل والتكميل : ١٣٤/٨ / ب ، والمساعد : ٨٦/٣ .

أحدهما : أن يكون الإتيان سبباً للحديث ، وهو منفيٌ نفيًا مطلقاً ،
والحديث ممتنع لعدم سببه كأنه قيل : أنت لآتيتني فكيف تحدثني ، ولو
أتيتني حدثتني ، كما قال تعالى : * لَيَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا * (١).

والثاني : أن يكون الإتيان منفيًا بقيد اقتران الحديث ، كأنه قيل :
لآتيتني (٢) إلا لم تحدثني ، أو لآتيتني (٢) محدثًا ، أي : منك إتيانٌ كثيرٌ
بلا حديثٍ ، كما يقول : (لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك) (٣).

ويجوز فيه الرفعُ على ثلاثة أوجهٍ : إما على التشريك كأنك قلتَ :
ماتتيني وما تحدثني .

وإما على السببية وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوفٍ كما قال تعالى :
* وَلَا يُؤْنَسُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ * (٤) ، تقديره : فهم يعتذرون ، والمعنى : فكيف
يعتذرون . وإما على الاستئناف كما قال (٥) :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبَيِّنٍ فَنَرَجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

كأنه قال : فنحن نرجي أبدأ .

(١) فاطر : ٣٦ .

(٢) في الأصل : (تأتني) ، وهو تحريف .

(٣) سيبويه : ٤١١/٢ وما بعدها ، والأصول : ١٥٤/٢ .

(٤) المرسلات : ٣٦ .

(٥) نحوه سيبويه إلى بعض الحارثيين : ٤١١/١ . وهو في ابن يعين :

٣٦/٧ ، والتذييل والتكميل : ١٣٤/٨ ب ، والمغني : ٦٢٥ ، وشرح

أبياته : ٥٩٧ ، والخزانة : ٥٣٨/٨ .

واعلم أن شرط النصب بعد النفي أن يكون داخلاً على الفعل المعطوف

عليه ، إما خالياً عما يُزيل معناه ، وهو النفي المحض ، كما قال :

(ما أتيني فتحدثني) ، ونحوه مما تقدم ذكره ، وإما معه ما يُزيل معناه ،

وينقل الكلام إلى الإثبات ، وهو (١) النفي المؤول ، وذلك ما قبله استفهام

أو بعده استثناء . فالأول كقولك : (ألم تأتينا فتحدثنا) ، فتنصب

على معنى : ألم تأتينا محدثاً ، قال الشاعر (٢)

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فرتاج والظل القديم

وكل موضع يدخل فيه الاستفهام على النفي ، فنصبه جائز على هذا المعنى

ولك فيه الجزم بالعطف على معنى : ألم تأتينا أفلم تحدثنا . والرفع

على الاستئناف ، أو إضمار مبتدأ كما قال (٣)

ألم تسأل الريح القواء فينطق وهل يخبرك (٤) اليوم بيداء سملق

كأنه قال : فهو ينطق .

والثاني كقولك : (ما أتينا فتقول إلا خيراً) ، فتنصب مع أنك أتيت (إلا) ؛

(١) في الأصل رُسِمَتْ أَوْلًا ، (وهي) ، ثم صَحَّتْ .

(٢) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٤٢١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٣٥/٨

واللسان : (فرتج) .

فرتاج : موضع ، وقيل في بلاد طيس .

(٣) هو جميل بن معمر . والبيت في ديوانه : ١٤٤ ، وسيبويه : ٤٢٢/١ ،

والجمل : ١٩٤ ، والأغانى : ١٤٥/٨ ، وابن يعين : ٢٦/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٣٥/٨ ، والمغني : ٢٢٢ ، وشرح أبياته : ٥٥/٤ ،

والهمع : ١١/٢ ، والخزانة : ٥٢٤/٨ .

القواء : القفر . السملق : التي لاشيء بها .

(٤) كذا في الأصل ، وفي المصادر : (تخبرك) .

لأنه في معنى : ماتأتينا فتقول شرّاً . قال سيبويه (١) : وتقول (٢) (لأأتينا
فتحدثنا إلا أزدنا فيك رغبةً) . والنصب هاهنا كالنصب في (ماتأتيني
[فتحدثني] (٣) ، إذا أردت معنى : ماتأتيني فتكون محدثاً (٤) قال : ومثلاً
ذلك قول اللعين المنقري (٥)

وما حل / سعدي قريباً ببلدك فينسب إلا الزبرقان له أب

بقي أن نصب ما فيه الاستثناء إنما يجوز على وجه واحد من وجهي النصب
في جواب النفي المحض ، ولو رفع لجاز على التشريك ومعنى : ماتأتينا
وما تقول إلا خيراً ، ولا يجوز على الاستثناء لاستلزامه التفرغ في الموجب
وتقول : (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ، وما تزال تأتينا فتحدثنا) بالرفع
لاغير ؛ لأن النفي لم يدخل في المعطوف عليه ، إنما دخل في الأول على
شيء مقدر ، أخرج منه المعطوف عليه ، وأوجب (إلا) . وفي (٦) الثاني

(١) سيبويه : ٤٢٠/١ .

(٢) في الأصل : (نقول) ، وما أثبتته من سيبويه لموافقة قوله بعد

ذلك : (أردت) .

(٣) تكملة من سيبويه .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١١٥/٥)

والذي في سيبويه (ماتأتيني محدثاً) .

(٥) البيت في سيبويه : ٤٢٠/١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٣٥/٨ ب ، والخزانة : ٢٠٦/٣ ، ٥٤٣/٨ .

(٦) الواو عاطفة على قوله : (في الأول ...) .

على متعلق المعطوف عليه ، وكان معناه النَّفْيَ ، فصار إثباتاً . ويجوز
أن يكون المراد بالنَّفْيِ المَحْضِ ما يدلُّ عليه بما وُضِعَ لمجرد النَّفْيِ ك(ما ،
ولا ، وليس) ، ويدخل فيه جميع ما ذُكِرَ من النَّفْيِ الخالي عمَّا يُزِيلُ معناه ،
والمُقَارِنِ لِمَا يُزِيلُهُ ، ويكون المراد بالنَّفْيِ المؤلِّ على هذا - وهو الأقربُ -
ما يدلُّ عليه ممَّا له مُسَمَّى يَقْرُبُ من معنى النَّفْيِ فيُقَامُ مَقَامَهُ ، نحو : (غير)
فإنَّه اسمٌ بمعنى : مخالف ، وقد يُقصدُ به النَّفْيُ فيكون له جوابٌ مقرونٌ
بالفاءِ كقولك : (غيرُ قائمٍ ^(١) الزَّيْدَانِ فَتُكْرِمُهُمَا) . ذكره ابن السَّرَّاجِ ^(٢) ،
ثم قال : ولا يجوز هذا عندي . قال الشيخ - رحمه الله - : هو عندي جائزٌ ^(٣) .
وَحجَّتُهُ في ذلك جوازُ ذِكْرِ (لا) مع المعطوف على المضافة هي إليه ، كما في
قوله تعالى : * غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ * ^(٤) .

وصحَّةُ إعمالِ الصِّفةِ للاعتمادِ عليها ، كما في قول الشاعر ^(٥) :

غَيْرُ مَا سَوْفَ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(١) في الأصل : (قام) ، وهو وهم ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١١٥/٥ ب) .

(٢) الأصول : ١٨٤/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٥٥/٣ .

(٤) آخر الفاتحة .

(٥) هو أبو نُوَاسٍ . وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في أمالي ابن السَّجَرِيِّ :

٢٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٣٥/٨ ب ، والمعني : ٢١١ ، ٨٨٦ ،

والهمع : ٩٤/١ ، والأشباه والنظائر : ١٢٣/٣ ، ١٨١ ، ٢٨٢ ،

وشرح أبيات المعني : ٣/٤ وانظر فهارسه .

وَأَمَّا الْعَرَضُ فَقَوْلُكَ : (أَلَّا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا) ، وهو كجواب النَّفْسِ

بعد الاستفهام ، والمعنى فيه : إذا نزلت أصبت ، قال الشاعر (١)

يَا أَبْنَ الْكِرَامِ أَلَّا تَدْنُوا فَتُبَصِّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا

وان شئت رفعت على التشريك ، أو إضمار مبتدأ ، أو الاستثناي .

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَقَوْلُكَ : (هَلَّا أَمَرْتَ فَتُطَاعَ) . وَحُكْمُ الْجَوَابِ بَعْدَهُ حُكْمُهُ

بعد العَرَضِ ، قال الله تعالى : * لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ * (٢)

وَأَمَّا التَّمَنِّيُّ فَقَوْلُكَ : (لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثُنَا ، وَالْأَمَاءُ فَأَشْرَبُهُ) .

فإن (٣) شئت نصبت على المعنى في نصب جواب الاستفهام ، قال الله تعالى :

* يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا * (٤) ، وإن شئت رفعت على ما تقدم .

وَرَبَّمَا نَصَبَ الْجَوَابَ بَعْدَ (لَوْ) جَعَلَهَا تَمَنِّيًّا ، قال الشاعر (٥)

وَلَوْ نَبِئْتُ الْمَقَابِرَ عَنْ كَلِيبٍ فَيَعْلَمُ (٦) بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن

الناظم : ٦٧٨ ، والتذييل والتكميل : ١٣٦/٨ ب ، والعيني : ٣٨٩/٤ .

(٢) المنافقون : ١٠ .

(٣) في الأصل : (وإن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١١٥/٥ ب) .

(٤) النساء : ٧٣ .

(٥) هو مهلهل بن ربيعة . والبيت في الأضعيات : ١٥٤ ، وأمالى القالي :

٢٤/١ ، ١٣١/٢ ، والأصول : ١٨٥/٢ ، والسمط : ١١١/١ ، ومعجم

البلدان : ٨/٣ ، والبحر المحيط : ٣٧٤/١ ، ٢٠١/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٣٧/٨ أ ، والمغني : ٣٥٢ ، وشرح أبياته : ٦٧/٥ .

الذنايب : موضع بنجد جرت فيه وقائع من حرب البسوس (معجم ما استعجم) .

(٦) في الأصل ضبطت : (فيعلم) ، وهو وهم .

وقال سيبويه (١) : وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : « وَدُوا لَوُ

تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا » (٢)

وَأَمَّا الرَّجَاءُ فَقَرِيبٌ مِنَ التَّمَنِّيِّ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) أَنَّ الْمَقْرُونِ بِأَدَاءِ

التَّرَجِّيِّ فِي حُكْمِ الْوَاجِبِ فَلَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (٤)

(لَعَلَّ) تَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَشَكًّا ، وَتُجَابُ فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِمْ

(لَعَلِّي سَاحِجٌ فَأُزَوِّرُكَ) . وَالْبَصْرِيُّونَ (٥) لَا يَعْرِفُونَ اسْتِفْهَامَ ب (لَعَلَّ)

وَلَا نَصَبَ الْجَوَابِ بَعْدَهَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّرَجِّيَّ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى التَّمَنِّيِّ،

فَيَكُونُ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ ، كَقِرَاءَةِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ : * لَعَلِّي أَيْلُغُ الْأَسْبَابَ *

أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ * (٦) وَكَقَوْلِ الرَّاجِزِ - أَنَشَدَهُ الْفَرَّاءُ (٧) :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ نُؤْلَانِيهَا

يُؤْدِلُنَا اللَّيْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

(١) سيبويه : ٤٢٢ / ١

(٢) القلم (نون) : ٩ . وللقرائة انظر البحر المحيط : ٢٠٩ / ٨ .

(٣) الهمع : ١٢ / ٢

(٤) الأصول : ١٨٥ / ٢ ، وانظر معاني القرآن للفرعاء : ٩ / ٣ .

(٥) الأصول : ١٨٥ / ٢

(٦) غافر : ٣٦ - ٣٧ وانظر للقرائة السبعة : ٧٥٠

(٧) الأبيات تقدمت ص : ٤٦٧ .

ولايحسُن نمبِ المضارع بِ(أَنَّ) مضمرةً بعدَ الفاءِ في غير ما ذكرَ ، فلا يحسُن نمبُه بعدَ الخبرِ الواجبِ ؛ لأنَّ الذي أَحوجنا بعدَ النَّفسي والطلبِ إلى الإضمارِ وحمل الكلامِ على غير ظاهره هو الدلالةُ على المخالفةِ بينَ الأوَّل والثَّاني ، على ما بيَّناه . وإذا عَطِفَ بالفاءِ على الخبرِ الواجبِ كما في نحوِ : (أنتَ تأتينا فَتحدِّثنا) لم يقعِ خِلافٌ بينَ الأوَّل والثَّاني ، فلم يحتجِ إلى التَّمبِ على ذلك الإضمارِ والتَّأويلِ ، ولم يردِ استعمالُه إلا في أشياء قليلةٍ ، سيأتي التَّنبيهُ عليها .

(ص) ((ولايتقدَّمُ ذا الجوابِ على سببِهِ ، خِلافًا للكوفيِّين .

وقد يُحذفُ سببُه بعدَ الاستفهامِ .

ويُلحَقُ بالنَّفسي التَّشبيهُ الواقعُ موقعه . ووربما نَفِسي

بـ(قَدْ) ، فنصبُ الجوابِ بعدها .))

(ش) لايجوزُ تقدُّمُ الجوابِ بالفاءِ على سببِهِ ؛ لأنَّه معطوفٌ ، فلا يتقدَّمُ

على المعطوفِ عليه . وقال ابنُ السَّراج (١) : وقد أجازوا - يعني الكوفيِّين

(متى فأتيتك تخرجُ ، وما فأسيرَ تسييرُ) .

وقد يُحذفُ سببُ الجوابِ بالفاءِ بعدَ الاستفهامِ لدلالةِ القرينةِ عليه .

قال الكوفيُّون (٢) والعربُ تحذفُ الأوَّلَ مع الاستفهامِ للجوابِ ومعرفةِ الكلامِ ،

(١) الأصول : ١٨٥/٢ .
(٢) في الأصلِ رُسِمَتِ أوْلاً : (متى) ، ثمَّ صُوِّبَتْ بـ(ما) ، فبَدلتْ : (بلى) ،
والذي في الأصولِ المطبوعِ : (لم ... تسر) .

(٣) الأصول : ١٨٥ / ٢ .

فيقولون : (متى فأسير معك) .

وقال الكوفيون : (كَأَنَّ) يُنْمَبُ الْجَوَابُ مَعَهَا . قال ابن السراج : (٢) وليس

بالوجه ، وذلك إذا كانت في غير معنى التشبيه ، وهو نحو قولك : (كَأَنَّكَ

والِ عَلَيْنَا فَتَشْتُمْنَا) . وربما نُفِي بِ(قد) ، فيُنْمَبُ بِعَدِّهَا الْجَوَابُ .

ذكر ذلك ابن سيده^(٣) وحكى عن بعض الفصحاء : ((قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفُهُ)^(٤))

بالنصب على معنى : ما كنت في خيرٍ فتعرفه .

(ص) ((فصل : / وَتَضَمَّرَ (أَنْ) النَّاصِبَةُ أَيْضًا لِرُزُومًا

بعدَ واوِ الجمعِ واقعةً في مواضعِ الفاءِ ، فإنَّ عَطِيفًا

بِهَا ، أَوْ بِ(أَوْ) عَلَى فِعْلِ قَبْلُ ، أَوْ قَصِيدَ الاستِثْنَاءِ

بَطْلِ إِضْمَارِ (أَنْ) . وَيُمَيِّزُ وَوَالْجَمْعِ تَقْدِيرُ (مَعَ)

مَوْضِعَهَا ، (٥) وَكَلَاءُ الْجَوَابِ تَقْدِيرُ شَرْطٍ قَبْلَهَا أَوْ حَالٍ

مَكَانَهَا .))

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) = = =

(٣) المحكم : ٧٤/٦ ، وعنه اللسان (قدد) ، والمغني : ٢٢٢ .

(٤) أغلب الظن أنه قولٌ وافق شرطاً من السريع وزناً ، ولذا لم يذكره

العلامة البغدادي في شرح أبيات المغني .

(٥) في الأصل : (أَوْ) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) الواو حرف عطف، ويُصَبُّ المضارع بعدها على أربعة أوجهٍ ،
لأنَّه : إمَّا مشاركٍ لِمَا قَبْلَهَا فِي حُكْمِهِ . وإمَّا مُخَالِفٌ لَهُ ، وذلك إِذَا كَانَ
مَاقِبَلِ الْوَائِ غَيْرِ وَاجِبٍ ، وَمَا بَعْدَهَا إِمَّا مُسْتَأْنَفٌ ، وَإمَّا مَصَاحِبُ عَطْفٍ
لِنَفْيِ الْجَمْعِ ، غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ . أَوْ مَبْنِيٍّ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ .
فَإِذَا قُصِدَ بِالْمضارعِ بَعْدَ الْوَائِ اشْتِرَاكُهُ بِمَا قَبْلَهَا تَبِعَهُ فِي إِعْرَابِهِ ،
وَإِنْ قُصِدَ بِهِ أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ أَوْ مَصَاحِبُ عَطْفٍ لِنَفْيِ الْجَمْعِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى
مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ رُفِعَ كَقَوْلِكَ : (مَا تَأْتِينِي وَتُحَدِّثُنِي) عَلَى اسْتِثْنَاءِ إِثْبَاتِ
الْحَدِيثِ بَعْدَ نَفْيِ الْإِتْيَانِ ، أَوْ عَلَى نَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِتْيَانِ وَالْحَدِيثِ ،
وَالذَّهَابِ إِلَى مَعْنَى : وَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا (١) وَإِنْ قُصِدَ بِهِ أَنَّهُ مَصَاحِبُ عَطْفٍ لِإِمَادَةِ
نَفْيِ الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ نُصِبَ كَقَوْلِكَ : (مَا تَأْتِينَا
وَتُحَدِّثُنَا) عَلَى نَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِتْيَانِ وَالْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى : مَا تَأْتِينَا
مُحَدِّثًا ، أَي : تَأْتِي وَ[لَا] تُحَدِّثُ . وَنُصِبَهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِالْوَاوِ (٢)
وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) بِ (أَنْ) لِأَمْرَةِ الْإِضْمَارِ ، وَمَاقِبَلِ الْوَائِ فِي تَأْوِيلِ

(١) كَذَا فِي الْأَمَلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ ، وَحَقُّهُ :
(تُحَدِّثُنِي) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (٥ / ١٢٢ / ب) .

(٣) كَذَا . وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُمْ قَالُوا : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَلْفِ ، أَيِ مُخَالَفَةِ
الْمَعْطُوفِ بِهَا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

الإِصْطِفَافُ : ٥٥٥ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالرُّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٤١ / ٢ .

(٤) سَيْبَوِيَّةٌ : ٤٢٤ / ١ ، ٤٢٧ ، وَالْإِصْطِفَافُ : ٥٥٥ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

مصدرٍ معمولٍ لفعلٍ محذوفٍ ؛ ليصحَّ العطفُ عليه ، والتقديرُ : ما كان منك
إتيانٌ وحديثٌ ، فنصبوا الفعلَ على هذا التأويلِ ؛ ليدلوا على المماحبةِ
ونفيِ الجمعِ . وإنما يكون ذلك في مواضعِ الفاءِ .

أما الأمرُ فقولك : (زُرني وأزورك) بالنَّصبِ على معنَى : زُرني مع زيارتي
لك ، أي : اجمعُ بينَ الزيارَتين ، والتقديرُ : لتكنَ زيارةُ منكَ وزيارةُ
مَنِّي ، قال الشاعرُ (!)

فَقُلْتُ : أَدْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَدَى لِمَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وأما النَّهْيُ فقولك : (لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبْنَ) (٢) والتقديرُ : لا يكن
منكَ أكلٌ للسَّمَكِ وشُرْبُ اللَّبَنِ . ويجوز فيه الجزمُ على التشريكِ والنَّهْيِ
عن كلِّ مِنَ الفعلينِ . والرَّفْعُ على إضمارِ مبتدأٍ ، والواوُ للحالِ ، كأنَّه
قيل : لا تأكلِ السَّمَكَ وأنتَ تشربُ اللَّبْنَ ، أي : في حالِ شُرْبِ اللَّبَنِ ، أو
على الاستئنافِ ، كأنَّه قيل : ومَشْرُوبُكَ اللَّبْنَ أَكَلْتَ السَّمَكَ أو لم تأكلهُ .

(١) نُسِبَ إِلَى الْأَعْمَى وَرَبِيعَةَ بْنِ جُشَمٍ وَدِيَّارِ بْنِ شَيْبَانَ وَالْحَطِيبَةَ وَالْفَرَزْدَقَ

وليس في نسختي ديواني الحطيئة والغززدق اللتين بين يدي .
وهو في زيادات ديوان الأعمى (چاير) : ٢٦٠ ، وسيبويه : ٤٢٦/١ ،
وابن يعيث : ٣٢/٧ ، ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٨/٣ ، وشرح
عمدة الحفاظ : ٣٤١ ، وابن الناظم : ٦٨١ ، والبحر المحيط : ١٤٣/٧ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٨/٨ ب ، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته : ٢٢٩/٦ .
وورد برواية : (... وأدعُ ...) في معاني القرآن للفراء : ١٣٤ ،
وأما القالي : ١٠ / ٢ ، والسمط : ٧٢٦/٢ ، والتنبيه للبكري : ١٠٠
ومختارات ابن الشجري : ٦/٣ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ ، والإصناف :
٥٣١/٢ . وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) في الأصل : (بصوت) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٣) سيبويه : ٤٢٥/١ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والهمع : ١٣/٢ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ (١) :

لأنَّه عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارُ عَلِيَّكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

بِالنَّصْبِ عَلَى مَعْنَى : لِاتِّجَاعٍ بَيْنَ أَنْ تَنْهَى وَتَأْتِي . وَلَوْ جَزِمَ كَانَ الْمَعْنَى

فَاسِدًا . وَلَوْ رُفِعَ جَازَ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، لِاعْتِمَادِ

الاستثناف .

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَقَوْلِكَ : (رَبِّ وَفَّقْنِي وَأَطِيعَكَ) ، فَتَنْصِبُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْوَاوِ

كَمَا (٢) فِي الْأَمْرِ .

وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَكَقَوْلِكَ : (هَلْ تَأْتِينَا وَتَحَدِّثُنَا) ، فَيُنْصَبُ عَلَى مَعْنَى :

هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَحَدِيثٌ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ فِي الْاِسْتِفْهَامِ ،

أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَقَصْدِ الْحَالِ ، أَوْ عَلَى الْاِسْتِثْنَاْفِ .

وَأَمَّا النَّفْيُ فَكَقَوْلِكَ : (لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ) (٣) ، كَمَا قَالَ تَعَالَى :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الْمُصَافِرِينَ ﴾ (٤) وَقَالَ الْأَخْطَلُ (٥) :

(١) وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ وَالمُتَوَكِّلِ اللَّيْثِيِّ . وَلَيْسَ فِي

دِيْوَانِ الْأَخْطَلِ الْمَطْبُوعِ . وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِ أَبِي الْأَسْوَدِ : ١٣٠ ،

وَدِيْوَانِ الْمُتَوَكِّلِ : ٨١ ، ٢٨٤ ، وَسَيَّبِيوِيَه : ٤٢٤/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ

لِلْفَرَّاءِ : ٣٤/١ ، ١١٥ ، ٤٠٨ ، وَإِضْطِحَاج : ٣١٤/١ ، وَابْنُ يَعِيْشٍ : ٢٤/٧ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٤٧/٣ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيْطُ : ١٨٢/١ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالْتَكْمِيْلُ : ١٢٨/٨ ب ، وَالْمَغْنِي : ٣٩٩ ، وَالْمَعْمُ : ١٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٦٤/٨ ،

وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ١١٢/٦ ، وَاللِّسَانُ : (عَظْمًا) ، (وَ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَكَمَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ .

(٣) تَقْدِيمُ ٩٦٢ .

(٤) آلِ عَمْرَانَ : ١٤٢ .

(٥) كَذَا . وَلَيْسَ الْبَيْتُ فِي طَبْعَةِ دِيْوَانِهِ الشَّيْءَ بَيْنَ يَدَيْهِ . وَالصَّوَابُ أَنَّهُ

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه بعد الاستفهام .

وأما العَرْضُ فكقولك : (أَلَا تَنْزِلُ وَتَصِيبُ خَيْرًا) . وأما التَّحْفِيفُ فكقولك :

(هَلَّا أَمَرْتُ وَتَطَاعَ) ، فتنصب فيهما بعد الواو كما في النفي بعد الاستفهام .

وأما التَّمَنِّيَّ فكقولك : (لَيْتَكَ تَأْتِينِي وَتُحَدِّثَنِي) ، فتنصب على معنى : ليتك

وتجمع بين الإتيان والحديث ، والتقدير : ليته كان منك إتيانٌ وحديثٌ .

ومثله قراءة حمزة [وابن عامر] وحفي : * يَا لَيْتَنَا نُرَهُ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ

رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * (٢) . وإن شئت رفعت على الاشتراك بين الفعلين

في معنى التَّمَنِّيِّ ، أو على إضمار مبتدأ وقصد الحال ، أو على الاستثناف .

وقد نبه على وجه ترك النصب بإضمار (أَنْ) بعد (أَوْ) والفاء والواو

بقوله : ((فَإِنْ عَطِفَ بِهِمَا أَوْ بِـ) أو (على فعل قبل ، أو قصد الاستثناف بطل

إضمار (أَنْ))) . بمعنى أن هذه الأحراف إذا قصد بها عطفًا ما بعدها على

فعلٍ قبلها ، واشترأك في حكمه ، تبعه في الإعراب ، وبطل النصب بإضمار

(أَنْ) . وإن قصد بها استثنافًا ما بعدها ، وذكره منقطعاً عن حكم ما قبلها

رُفِعَ ، وبطل النصب بإضمار (أَنْ) .

== = والصواب أنه للحطيثة . وهو في ديوانه : ٩٨ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٥٤٩/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٢ ، والتذليل والتكميل :

١/١٣٩/٨ ، والبحر المحيط : ٣٧٥/٣ ، والمغني : ٨٧٧ ، وشرح أبياته :

٢٤/٨ ، والهمع : ١٣/٢ .

(١) تكملة من شرحه على الألفية : ٦٨٢ ، ومن المراجع الآتية .

(٢) الأعمام : ٢٧ . وللقرأة انظر السبعة : ٢٥٥ ، والكشف : ٤٢٧/١ ،

وحجة القراءات : ٢٤٥ .

(٣) في الأمل : (لهذه) بإقحام اللام . والتمويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١ / ١٢٢/٥) .

وقد فاتته التثنية على بطلان النصب بإضمار ^(١) [(أَنْ)] إذا قُصِدَ
بناءً ما بعد هذه الألف على مبتدأ محذوف . وقد مضى شرح هذا كله وتمثيله ^(٢)
والأحسن أن يُقال : فَإِنْ بُنِيَ مَا بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ (أَوْ) عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَوْ
عُطِفَ عَلَى فِعْلِ قَبْلٍ ، أَوْ قُصِدَ الِاسْتِثْنَاءُ بِطَلِّ إِضْمَارٍ (أَنْ) .

/ وَيُمَيِّزُ وَآوَ الْجَمْعُ مِنَ الْوَآوِ الْعَاطِفَةِ صَحَّةً تَقْدِيرَ (مَعَ) مَوْضِعَهَا ؛ لِأَنَّ وَآوَ
الجمع إنما تكون في مقام نفي أو طلب للجمع بين فعلين ، ومتى نفيت أو
طلبت فعلاً معلقاً به (مع) مضافةً إلى مصدر فقد أفدت نفي الجمع بيمين
ما قبلها وما بعدها أو طلبه .

^(٣) الْأَضْرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ، (لِأَتَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ) نَمِيتَ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ
الوَآوَ لِلْجَمْعِ ، وَأَرَدْتَ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ ، لِأَنَّ وَآوَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، فَكَيْفَ
يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ فِيهِ (مَعَ) مَكَانَ الْوَآوِ ، فَيُقَالُ : لِأَتَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ .
لَأَنَّكَ إِذَا نَهَيْتَهُ عَنِ الْأَكْلِ الْمُقَيَّدِ بِمَحَاجِبَةِ الشُّرْبِ فَلَمْ تَنْهَهُ عَنِ الْأَكْلِ وَحْدَهُ ^(٦)
وَلَا عَنِ الشُّرْبِ وَحْدَهُ ، وَلَكِنْ هُنَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي
النَّصْبِ .

(١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .
(٢) انظر ما سلف ص ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤ .
(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٢٣ / ٥) .
وحقه : (فَإِنْ قِيلَ : أَلَا ...) .
(٤) تقدم ص ٩٧١ .
(٥) في الأصل : (فنصبت) بإقحام الفاء .
(٦) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . وحقه : « قلت :
لألك ... » .
(٧) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . وحقه : (لم) .

وَيُمَيِّزُ فَأَنَّ الْجَوَابَ مِنَ الْعَاطِفَةِ صَحَّةُ تَقْدِيرِ شَرْطِ قَبْلِهَا ، أَوْ حَالِ مَكَانِهَا ؛
لِأَنَّ الْمُرَادَ بِفَاءِ الْجَوَابِ الْفَاءُ الَّتِي يَمَحُّ نَصْبُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِإِضَارِ (أَنْ) ،
وَتِلْكَ هِيَ الْوَاقِعَةُ إِذَا قَبْلَ مُسَبَّبِ انْتَفَى سَبَبُهُ ، فَيَمَحُّ حِينَئِذٍ تَقْدِيرُ شَرْطِ
قَبْلِ الْفَاءِ ، كَمَا إِذَا قَمَدَتِ الْإِخْبَارَ بِنَفْيِ الْحَدِيثِ لِانْتِفَاءِ الْإِثْبَانِ فَقَلَّتْ ؛
(مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ، فَإِنَّهُ يَمَحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : مَا تَأْتِينَا وَإِنْ تَأْتِينَا (١)
فُتُحَدِّثُنَا . وَإِنَّمَا بَيْنَ مَرْتَبَتَيْنِ أُرِيدَ نَفْيَ اجْتِمَاعِهِمَا ، فَيَمَحُّ تَقْدِيرُ حَالِ مَكَانِهَا ،
كَمَا إِذَا قَمَدَتِ أَنْ تَنْفِيَ اجْتِمَاعَ الْحَدِيثِ وَالْإِثْبَانِ فَقَلَّتْ ؛ (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)
فَإِنَّهُ يَمَحُّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : مَا تَأْتِينَا مُحَدَّثًا ، فَإِنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ
بِالْحَالِ لَمْ يَنْفِهِ مَطْلَقًا ، إِنَّمَا يَنْفِئُهُ بِقَيْدِ تِلْكَ الْحَالِ ، فَهُوَ لِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهَا ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُورُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ .

(ص) ((وَتَنْفَرِدُ الْفَاءُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي فَيْرِ النَّفْيِ يُجْزَمُ

عِنْدَ سَقُوطِهَا بِمَا قَبْلَهَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، لَا

بِـ(إِنْ) مُضْمَرَةً ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ . وَيُرْفَعُ مَقْصُودًا بِهِ

الْوَصْفُ أَوْ الْاِسْتِثْنَاءُ .))

(ش) كَلَّ فَعَلَ مَا مَوْرَ بِهِ أَوْ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِحَبْلِ مَطْلُوعَةٍ

أَوْ دَفْعِ مَقْدَمَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي طَلْبِهِ ، فَمَنْ لَوَازِمِ الْأَمْرِ بِكُلِّ فَعَلَ أَوْ

النَّهْيِ عَنْهُ كَوْنُهُ سَبَبًا لِأَمْرٍ ، فَلِئِذَا إِذَا خَلَا الْجَوَابُ فِي فَيْرِ النَّفْيِ مِنَ الْفَاءِ ،

وَقَمِيدِ الْجَزَاءِ ، جُزِمَ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ شَرْطَ مَقْدَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلُ . تَقُولُ فِي الْأَمْرِ :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٢٢/٥ ب) .

وَصَوَابُهُ : (وَإِنْ تَأْتِينَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَنْفِئُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) دَخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَيْرِ أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ مُحَضَّرٌ .

وَهُ (١) أَرْكَ) ، وفي النَّهْيِ : (لَتَعْمَى اللّهُ تَلَّ رِضَاءُ) ، وفي الدُّعَاءِ :

(اللّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَأَ تَصَدَّقُ بِهِ) ، فتجزم على تقدير : إِنْ تَزْرُقْنِي ، وَإِنْ

لَا تَعْمَى ، وَإِنْ تَزْرُقْنِي . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ ، أَوْ عَلَى أَنَّ حَيْثُ

لِمَعْرِفَةٍ ، أَوْ نَعْتٍ لِنَكْرَةٍ .

وتقول في الاستفهام : (هل تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فتجزم ؛ لَأَنَّكَ تَرِيدُ بِالِاسْتِفْهَامِ

الْأَمْرَ ، كما في نَعْوٍ : * أَسْلَمْتُمْ * (٢) و * فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ * (٣) ، فيبدل على

شَرْطِ هَذَا جَزَائِهِ ، وصار بمنزلة قولك : (ائْتِنَا تُحَدِّثُنَا) . وتقول : (أَيْنَ

بَيْتِكَ أَرْكَ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : عَرَّفْنِي بِبَيْتِكَ أَرْكَ . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ كَمَا بَعْدَ الْأَمْرِ .

وتقول في العَرْضِ : (أَلَا تَنْزِلُ تَمِيبٌ خَيْرًا) . وفي التَّخْفِيفِ : (هَلَّا أَمَرْتَ

تُطَعُ) . وفي التَّمْنَى : (لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُعَدِّثُنَا) . فيجري الجزاء بعدها مجراه

بعد الأمر .

وَأَمَّا الشَّرْحِيُّ فَجَزْمُ الْجَوَابِ بَعْدَهُ فَرِيبٌ ، [وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ] (٤) - أَنْشَدَهُ

الشَّيْخُ (٥) فِي شَرْحِ إِكْمَالِ الْعُمْدَةِ - :

لَعَلَّ الْبِتْفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مَيْسَرٌ (٧) يُعْمَلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ [نَحْوِي] لِلْمَيْسَرِ (٨)

(١) في الأصل : (زنى) ، وهو تحريف .

(٢) آل عمران : ٢٠ .

(٣) المائدة : ٩١ . وانظر التفسير الكبير للرازي : ٨١/١٢ .

(٤) تكلمة يقتضيا السياق .

(٥) انظر الحاشية رقم (١١) في الصفحة التالية .

البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٢٤٧ ، والتذييل والتكميل :

١/١٤٣/٨ ، والمغني : ٢٠٦ ، وشرح أبياته : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية

للشاطبي : ٢٣/٤ ب ، والجمع : ١٤/٢ .

(٦) في الأصل : (من) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : (ميسراً) ، وهو خطأ .

(٨) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٢٥ / ٥) .

وَأَمَّا النَّغْيُ فِجَوَابِهِ إِنْ قُرِنَ بِالْفَاءِ جاز نَعْمُهُ ورفعه كما سبق ،

وإن خلا منها رُفِعَ على الحال أو النعت ، أو على الاستثناف ، ولم يجر

جزؤه ؛ لأنَّ النَّغْيَ ليس مثلَ الطَّلَبِ في دلالتِهِ على الشرط ، وفي إِمفائه له .

واعلم أنَّ الجوابَ المذكورَ لاخلافَ في أنَّه جزءٌ شرط من جهة المعنى ،

ولكنَّ اِخْتِلافَ في الذي عمل فيه الجزم ما هو ؟

فقال أكثرهم : الجواب مجزوم بشرط مقدر دلَّ عليه ما قبل . وقال قوم :

هو مجزوم بنفس ما قبله لتضمنه معنى الشرط (١) وهو ضعيف ؛ لأنَّ التضمين

زيادةٌ بتغيير للوضع ، والإسمارُ زيادةٌ بغير تغيير ، فهو أسهل ؛

ولأنَّ التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولإفادة في تضمين الطَّلَبِ معنى الشرط

[؛ لأنه يدلُّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه لمعناه (٢)] أخذاً

بظاهر كلام سيبويه . (٣) قال في شرح الكافية : وأكثر المتأخرين ينسبون

جزمَ جوابِ الطَّلَبِ (إِنْ) مقدَّرةً ، والسَّميحُ أنَّه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إِنْ)

بل تضمَّنَ لفظُ الطَّلَبِ لمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها ، كما هو مُغْنٍ في أسماء

الشرط نحو : (مَنْ يَأْتِنِي أُكْرِمُهُ) . قال : وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه

رحمهما الله . (٥)

(١) كذا الرواية في الأصل، وفيما حكاه ناظر الجيش من كلامه، وفي التذييل

والتكميل، وأشار إليها البغدادي في شرح أبيات المغني .

ورواية الشيخ في شرح عمدة الحافظ : ((... يحل بك من بعد القواوة للرحم)) ورواية الشاطبي : ((... يمل منك بعد العمر ليس جانباً))

(١) انظر سيبويه ٤٤٩/١ ، والمقتضب : ٨٠/٢ ، ١٣٣ ، والأصول : ١٦٢/٢ ،

وشرح الجمل : ١٩٢/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٦٥/٢ ، وما بعدها ،

والهمع : ١٥/٢ ، وشرح السيرافي : ٢٤٨/٣ ب ، والتذييل والتكميل ،

١٤٢/٨ ب وما بعدها . وقسم الدراسة ص : ٦٥ وما بعدها .

(٢) تكلمة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح : ١٤٢/٨ ب وما بعدها .

(٣) سيبويه : ٤٤٩/١ . (٤) شرح الكافية : ١٥١/٣ .

(٥) في الأصل : (رحمهم) ، وهو تعريف ، والتعريب مما حكاه ناظر

ولاشك أن سيبويه قال : فأما الجزم بالأمر فكقولك : (ائتني آتاك)
[وأما الجزم بالنهي فكقولك : (لا تفعلْ يكنْ غيراً لك) (٢) ، وأما الجزم
بالاستفهام فكقولك : (ألا تأتيني أحدثك) ، وأما الجزم بالتمني فكقولك :
(ليتَه عندنا يحدثنا) ، وأما الجزم بالعرض فكقولك : (ألا تنزلْ تمب)
غيراً) ، وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب (إن تأتيني) (٤)
ثم قال ، وزعم الخليل أن هذه الأثواب كلها فيها / معنى (إن) ، فلذلك
انجزم الجواب .

وليس ذلك من سيبويه محمولاً على ظاهره . قال السيرافي : وهذه
الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض

==== الجيش من كلام الشارح (١/١٢٥/٥) . وجملة (رحمهما الله) :
ليست في النسخ المطبوع من شرح الكافية .

- (١) سيبويه : ٤٤٩/١ .
- (٢) تكلمة من سيبويه . وعبارة سيبويه : (وأما ما أنجزم ... فكقولك ...)
وكذا عبارته في جميع ما ورد في النسخ المنقول بعبارة : (وأما ال...
فكقولك) وقد تصرف في التكلمة فجعلتها ملائمة لما قبلها وما بعدها .
- (٣) في الأصل : (تأتي) ، وهو خطأ ، والتصويب من سيبويه . وفيه
مثال آخر للاستفهام ساقه بعد هذا المثال . ولعل الشارح اكتفى
بمثال واحد وترك الثاني فلم ينقله . وكذا فعل أيضاً في مثالي
التمني . وكذا النسخ فيما حكاه ناظر الجيش من كلامه .
- (٤) في الأصل : (تأتي) ، وهو خطأ ، والتصويب من سيبويه .
- (٥) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . والذي في
سيبويه : (الأواصل) .
- (٦) شرح السيرافي : ٢٤٨/٢ ب .
- (٧) في الأصل : ((في هذه)) بإقحام (في) ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح : (١/١٢٥/٥ ب) .

تغني^(١) عن ذكر الشرط بعدها ، ويُكتفى بذكرها عن ذكره فلذلك تجوز
سيبويه في عبارته فأوهم أنّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها . ثم
قال : وهذا من سيبويه مما مَحَتْ في اللفظ واتّسع ، كما اتّسع في
نصب الظرف ، وقال^(٢) في نحو : (زيدٌ خلفك) ، انتمب بما قبله . ثم
حكى عن الخليل ما يدلّ على حقيقة الجازم . وهذا الذي ذكره السيرافي^(٤)
هو الذي يُعول عليه في هذه المسألة ، والله أعلم .

(ص) « والأمرُ المدلولُ عليه بخبر أو اسم فِعْل كالمَدلول

عليه بفعله في جزم الجواب ، لاقى نمبه ، خِلافاً لِلِكسائيِّ

فيه ، وفي نصب جواب الدُّعاء المدلول عليه بالخبر ،

ولبعض أمعابنا في نصب جواب (نزال) وشبهه .

فإن لم تحسّن إقامة (إنْ تفعل) و (إلا تفعل) مُقام

الأمر والنهي لم يُجزم جوابهما ، خِلافاً لِلِكسائيِّ .»

(ش) قد يلحق الأمر الذي يلفظ الخبر واسمُ الفِعْل بفِعْل الأمر ، فيكون

لهما جوابٌ مجزومٌ كقولهم : « حَسْبُكَ يَمِّمِ النَّاسُ » ، و « أَتَقَى اللّهَ أَمْرُؤُكَ »

فعلٌ خيراً يُحْتَب عليه^(٥) ، لانه بمعنى : اكتف ، وليتق ، ومنه قوله تعالى :

(١) في الأصل ((يغني)) ، وهو تصحيف ، والتعويب مما حكاه ناظير

الجيش من كلام الشارح

(٢) انظر سيبويه : ٢٠٢/١ .

(٣) كلام الخليل واضح الدلالة على أنّ الجازم هو الأمر والنهي . . . لتضمنها

معنى (إن) . وانظر قسم الدراسة^{١٥} وما نقل من كلام السيرافي

في هامش كتاب سيبويه : ٤٤٩/١ .

(٤) في الأصل : (وهو) ، تعريف .

(٥) القولان في سيبويه : ٤٥٢/١ ، والأصول : ١٦٣/٢ .

* تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ * (١) ف (يغفر) جُزْمٌ ؛
لأنه جواب ل (تؤمنون) ، لكونه في معنى (آمنوا) . (٢) وأجاز الكسائي (٣)
أن يكون الأمر بلفظ الخبر ، ولأن الفعل جواب منصوب بعد الفاء ، نحو :
(مَهْ فَأَحَدْتُكَ ، وَنَزَلَ فَأَنْزَلَ ، وَحَسْبُكَ الْعَدِيثُ فِينَا النَّاسُ) . والقياس
يأبى ذلك ؛ لأنَّ الْمُصَحَّحَ لِلنَّصْبِ بَعْدَ الْفَاءِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) إِنَّمَا هُوَ
تَأْوِيلٌ مَا قَبْلَهَا بِمصدرٍ ، لِيُصَحَّحَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْفَاءِ أَمْرٌ
بلفظ المبتدأ والخبر واسم فعلٍ تعذر تأويله بالمصدر لتعذر تقديره ملة
ل (أَنْ) فامتنع نصب ما بعد الفاء . ومن ثمَّ لم يُوافق الكسائي فيما
ذهب إليه أحدٌ ، إِلَّا أَنْ بَعْضَ أَصْحَابِ كِتَابِ سَيْبويه وهو أبو الحسن بن
عمفور (٦) أجاز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر نحو (نَزَلَ ،
وَدَرَاكَ) . ولم يُجزِ نصب جواب الأمر بلفظ الخبر ، ولأنَّ جواب اسم
الفعل غير المشتق . وليس في كون (نَزَلَ) وشبهه مشتقاً من لفظ
المصدر ما يُسَوِّغُ تَأْوِيلَهُ بِالمصدر ، فَإِنَّ الْمُصَحَّحَ لِلنَّصْبِ فِي نَحْوِ : (أَنْزَلَ
فَأَنْزَلَ) هُوَ مَعَّةٌ تَأْوِيلُ فِعْلِ الأَمْرِ بِالمصدر ، مِنْ قِيلِ أَنْ فِعْلَ الأَمْرِ يَمَعُ أَنْ

(١) المصنف : ١١ - ١٢ .

(٢) وبها قرأ عبد الله بن مسمود انظر معاني القرآن للفرغاني : ١٥٢/٣
وما بعدها ، وشرح السيرافي : ٢٤٩/٣ / ١ ، والبحر المحيط : ٢٦٣/٨ .

(٣) الأصول : ١٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٣/٣ ، والمساعد :

١٨ / ٣ .

(٤) في الأصل : (ولأن) بإقحام الواو ، والتمويه بما حكاها ناظير

الجيش من كلام الشارح (١٢٦/٥ ب) .

(٥) في الأصل : (تقدير) ، وهو تحريف .

(٦) المساعد : ٩٨/٣ وما بعدها . وهو قول ابن جني قبله ، الخصائص :

٤٩/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٤٥/٨ ب .

يصح في صلة (أَنْ) مصدرًا كما في نحو : (أَوْعِزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ) ،
ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لم يصح في فيسر^(١)
المشتق ، ولا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب ، وقد تقدم أنه لا ينصب
جوابُ الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب .

وحكى الشيخ هنا أَنَّ الْكِصَاثِيَّ^(٢) يَجِيزُ نَصْبَ جَوَابِ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ . ولم
ينفرد الكِصَاثِيُّ بهذا الجواز فَإِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ :^(٣)
وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِنْ قُلْتَ : (غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ) جَازٌ .
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يُجْزَمُ بَعْدَهُ الْمَضَارِعُ إِذَا كَانَ جَوَابًا لِمَا يَدُلُّ
عَلَيْهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً ، وَيَسْتَلْزِمُهُ لُزُومًا بَيِّنًا ، وَهُوَ شَرْطُ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ،
وَعَلَامَةُ ذَلِكَ مَحَّةٌ تَقْدِيرُ (إِنْ تَفْعَلُ) مَكَانَ الْأَمْرِ ، تَقُولُ : (آيْتِنِي آتِكَ) ؛
لَأَنَّكَ لَمَّا أَمَرْتَ بِالْإِثْبَانِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ وَشَرْطٌ لشيءٍ هُوَ عِنْدَكَ الْإِثْبَانُ ،
فَجِزِمَتْ بِنَاءٍ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ .

وتقول : (آيْتِنِي لَا أُرُوكَ أَبَدًا) فترفع على الاستثناف . ولا يجوز أن تجزمه
على معنى : إِنْ تَأْتِنِي لَا أُرُوكَ ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِشَرْكَ الزِّيَارَةِ ،
وَالْعَلَى مَعْنَى : إِلَّا تَأْتِنِي لَا أُرُوكَ ؛ لِأَنَّ لِفِعْلِ الْأَمْرِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ
لِفَائِدَةٍ ، فَيَمُحُّ جِزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ إِذَا حُسِّنَ تَقْدِيرُ (إِنْ تَفْعَلُ) مَكَانَهُ ، وَجُعِلَ
ذَلِكَ الْفِعْلُ جَوَابًا لَهُ ، وَلَيْسَ لِفِعْلِ الْأَمْرِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ شَرْطٌ
لشيءٍ ، فَلَا يَجُوزُ جِزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، فَإِنَّهُ جَوَابٌ شَرْطٌ مُخَالِفٌ .

(١) انظر الخصائص : ٤٦/٣ .

(٢) يريد في متن التصهيل . وانظر ما سلف من ٩٥٩ .

(٣) في الأصل فُصِّطَتْ : (حُكِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، انظر الأصول : ١٨٦/٢ .

(٤) كَذَا فِي الْأَمَلِ ، وَحَقُّهُ : (لَا أُرُوكَ) .

والنهي فيما ذكرنا كالشر فإنه يُجزم بعده المضارع إذا كان جواباً
لما يدل عليه دلالة ظاهرة ، ويستلزمه لزوماً بيناً وهو شرط تترك
الفعل للنهي عنه ، وعلامة ذلك محة تقدير (إلاً تفعل) مكان النهي ، تقول :
(لاتعمي الله تنل رضا) . وتقول : (لاتدن من الأسد يأكلك)^(١) فترفع
على الاستئناف ، ولا يجوز جزمه على معنى : إلاً تدن من الأسد يأكلك ؛ لأن
التباعد من الأسد لا يكون سبباً لأكله ، ولا على معنى : إن تدن من الأسد
يأكلك ؛ لأن لفعل النهي دلالة ظاهرة ، على أن تركه شرط لفائدة ، فيصح

جزم الفعل بعده إذا حسن تقدير (إلاً تفعل) / مكانه ، وجعل ذلك الفعل جواباً ،
وليس لفعل النهي دلالة ظاهرة على أن فعله شرط لشيء ، فلا يجوز جزم
الفعل بعده على أنه جواب شرطٍ مخالفٍ . وأجاز الكاشي^(٢) فيه الجزم ،
كما يجوز فيه التعمب بعد الفاء . قال سيبويه : (لاتدن من الأسد يأكلك)^(٤)
قبیح إن جزمته ، وليس وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من
الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فحسن ،
وذلك قولك : (لاتدن من الأسد فيأكلك) .

وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزم إلا ترى أنك تقول :
(ماتأتينا فتحدثنا) ، والجزاء هنا محال . وإنما قبح الجزم في هذا ؛
لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا دخلت الفاء . ومراد سيبويه
بقبح أنه غير مستعمل ، وبحسن أنه مستعمل .

(١) القول في سيبويه : ٤٥١/١ ، والأصول : ١٨٣/٢ ، والتذييل والتكميل :

٨ / ١٤٥ / ب .

(٢) في الأصل : (فعل) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١/١٢٧/٥) .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية : ١٥٥٢/٣ ، والمساعد : ١١/٣ .

(٤) سيبويه : ٤٥١/١ .

وحاصل الفرق بين النصب والجزم بعد النهي أن الجزم إنما يجوز
في فعل يمحّ كونه جواباً لشرط معدول دلّ عليه النهي كما في قولك :
(لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَنْجُ) .

وأما النصبُ فإنما يجوز في فعل مُسَبَّب عن فعل قبل الفاء منهسي
عنه طلباً لنفي المُسَبَّب بانتفاء سببه كما في قولك : (لَاتَعْمُرِ اللَّيْلَةَ
فَتَدْخُلَ النَّارَ) . والمجزوم بعد النهي لازم لنهي ما قبله ، والمنصوب
بعده لازم لثبوت ما قبله فوضح^(٢) الفرق بين الموضعين .

وتقول : (لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَتَسَلِّمْ) بالرفع على إضمار مبتدأ أو على
الاستئناف ، ولا يجوز أن تنصب ؛ لأنَّ نَوَّ الْأَسَدِ لا يكون سبباً للسلامة ،
فيمحّ تقديره ب : إِلَّا يَكُنْ مِنْكَ نُوٌّ فَسَلَامَةٌ .

وقد جاء من السماع ما يصلح أن يحتجّ به الكسائي كقول بعض
الصحابّة - رضي الله عنهم - : ((يَا رَسُولَ اللَّهِ لِتُشْرِفَ بِعَيْبِكَ سَهْمٌ)) ،^(٣)

(١) في الأصل : (طالبا) ، وهو تحريف .
(٢) في الأصل : (فوضع) ، وهو تحريف .
(٣) هو أبو طلحة الأثماري . والقول أخرجه البخاري في باب ((مناقب
أبي طلحة رضي الله عنه)) من كتاب ((فضائل الصحابة)) : ٤٦/٥ ،
وفي باب * إِنْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيهِمَا وَعَلَى اللَّهِ
فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ * من كتاب ((المغازي)) : ١٢٣/٥ ، وفي كسلا
الموضعين رُوِيَ في المتن : ((يَمِيبُكَ)) وعلى هذه الرواية يفوت
الاستشهاد، وأشير في الهامش إلى رواية ((يَمِيبُكَ)) . وبرواية
الشرح أيضاً أخرجه مسلم في باب ((غزوة النساء مع الرجال))
من كتاب ((الجهاد)) : ١٤٤٢/٣ . وانظر التذييل والتكميل : ١٤٦٧/٨
وما بعدها .

وقوله - ملى الله عليه وسلم - : ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ

مَسْجِدَنَا يُؤْفِنَا بِرِيحِ النَّوْمِ)) فيمن رواء بالجزم ، ورواية الرفع أكثر .

وحمل ما جاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ .

(ص) ((وقد تُضَمَّر (أَنْ) الناصبة بعد الواو والفاء

الواقعتين بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدها ، أو بعد

حصر بـ (إنما) اختياراً ، أو بعد الحصر بـ (إلا) ، والخبر

المتبعية الخالي من الشرط اضطراراً . وقد يجزم المعطوف على

ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم .

والمتعقبة بـ (لا) المصاح قبلها (كي) جائز الرفع والجزم

سماعاً عن العرب .))

(ش) قد تُضَمَّر (أَنْ) الناصبة بعد واو الجمع وفاء الجواب ، في

غير المواضع المذكورة ، وذلك على ضربين :

أحدهما : جائز في الاختيار وسعة الكلام . والآخر : مضموم بالضرورة .

فيجوز في الاختيار إضمار (أَنْ) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين

بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدها ، أو بعد حصر بـ (إنما) .

مثال الأول : (إِنْ تَأْتِنِي فَتُعَدِّتْنِي أَكْرَمَكَ) فتنصب ما بعد الفاء ؛

(٢)

لأن الشرط غير واجب ، فيجوز أن يلحق بالنفي . قال سيبويه :

وسألت الخليل عن قوله : (إِنْ تَأْتِنِي فَتُعَدِّتْنِي ، وَإِنْ تَأْتِنِي وَتُعَدِّتْنِي ،

أُحَدِّثُكَ) . فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه ، ووجه نصبه أنه حمل

(١) لم أقف عليه بهذه الرواية في شيء من كتب الحديث التي

بين يدي . انظر التذييل والتكميل : ١/١٤٦/٨ وما بعدها .

(٢) سيبويه : ٤٤٧/١ .

الأخبر على الاسم كأنه أراد أن يقول : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدثك ،
فلما قبَّح أن يردَّ الفعل على الاسم نوى (أن) ؛ لأنَّ الفعل معبأ اسمٌ ،
وإنما كان الجزمُ الوجهَ ، لأنه إذا نعب كان المعنى معنى الجزم فيما
أراد من الحديث . وأنشد الشيخ - رحمه الله - :
(١)

وَمَنْ يَقْتَرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعُ نَوْوَهُ
وَلَا يَخْشُ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا
وَأَمَّا قولُ زهيرٍ :
(٢)

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رِجْلَهُ مَطْمِئِنَةً
فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ
فُنمب (يثبت) فيه ؛ لأنَّ الفعل المتقدم على الفاء منفيٌّ ، وجوابُ النَّفيِ
النَّمبُ في مجازةٍ وغيرها .

وأجاز الكوفيون نمبَ المعطوف على الشرط بـ (ثم) ، كما في
الواو والفاء ، ومنه قراءةُ الحسنِ : ((وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ))
(٤)

ومثالُ الثاني : (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ) فالوجهُ فيه الجزمُ
على الإشراك في معنى الجزاء ، أو الرفعُ على الاستئناف ، ويجوز
نمبُه بإفمار (أن) على تقدير : إِنْ تَأْتِنِي يَكُنْ إِيْتِيَانٌ وَإِحْسَانٌ .

- (١) البيت بدون نمبة في شرح الكافية الشافية : ١٦٠٧/٢ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٣٦١ ، والبحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذليل
والتكميل : ١٤٨/٨ ب ، والمغني : ٧٣٥ ، وشرح أبياته : ١١٦/٧ .
(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٠ ، وسيبويه : ٤٤٧/١ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ٦٥
وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٠ ،
والبحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذليل والتكميل : ١٤٨/٨ ب .
(٣) البحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذليل والتكميل : ١٤٨/٨ ب .
(٤) النساء : ١٠٠ . وهي قراءةُ نبيح والجراح أيضاً . البحر المحيط :
٣٣٧/٣ ، وانظر المحتسب : ٣٢٨/١ .

وحكى سيبويه ^(١) أن بعضهم قرأ : «يَحَايِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ
وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» ^(٢) . ثم قال : واعلم أن النصب بالفاء والواو في
قولك : (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ وَأُعْطِيكَ) ضعيف ، وهو نحو من قوله : ^(٣)

وَالْحَقُّ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرِحَا

فهذا يجوز ، وليس بحدّ الكلام ولا وجهه ، إلا أنه في الجزاء صار أقنوى
قليلاً ؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل إلا أن يكون من الأول فعل ، فلما ضاع
الذي لا يوجبُه كاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه ، وإن كان
معناه كمعنى ^(٦) ما قبله ، وأنشد للأعشى : ^(٧)

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى * مَمَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا

/ وَتَسْدَفَنَ فِيهِ الْمَالِحَاتُ وَإِنْ يُسِرُّ * يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكِبَا ^(٩)

- (١) سيبويه : ٤٤٨/١ .
- (٢) البقرة : ٢٨٤ . وهي قراءة ابن عباس والأمرج وأبي حيوه ، انظر
إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/١ ، والبحر المحيط : ٣٦٠/٢ .
- (٣) تقدم ص : ٩٦٠ .
- (٤) في الأصل : (تجوز) ، وهو تمحيف ، والتمويب من سيبويه .
- (٥) في الأصل : (يوجب) بإسقاط الهاء ، والتمويب من سيبويه .
- (٦) في الأصل : (المعنى) بلام واضحة ، وهو تحريف ، والتمويب من سيبويه .
- (٧) في الأصل : (الأعشى) ، وهو تحريف . والبيتان في ديوانه : ١١٢ ،
واللسان : (كيب) وضبط فيهما الفعل بالرفع ((تدفن)) .
- والثاني برفع الفعل أيضاً في معجم ما استعجم : ١١١٢/٤ . وهما
بنصب الفعل في سيبويه : ٤٤٩/١ ، والمقتضب : ٢١/٢ ، والتذليل
والتكميل : ١/١٤٩/٨ . كيب : جبل قرب عرفات .
- (٨) في الأصل : (قومنا) ، وهو تحريف ، والتمويب مما حكاه ناظير
الجيش من كلام الشارح (١٢٨/٥ ب) .
- (٩) في الأصل : (كولبا) ، وهو تحريف ، والتمويب من المصادر السابقة .

ومثال الثالث : قراخ ابن عامر : * إنا قفى أمراً فإئماً يقول له
كُنْ فَيَكُونُ * (١) بالنمب على تقدير : فإئماً يكون منه كُنْ فكون من
ذلك الأمر ، وهو نادر لا يكاد يُعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر .
فأما قولهم : ((فإئماً هي ضربة من الأمد فيعطم ظهرك)) (٢) فمن
النمب بإضمار (أن) جوازاً ؛ لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح ،
والمعنى : هي ضربة فيعطم ، لا من باب قراخ ابن عامر .

ويختص بالضرورة إضمار (أن) الناصبة بعد الحصر ب (إلا)
كقولك : (ما أنت إلا تاتينا فتحدثنا) ، وبعد الخبر المثبت الخالي
من الشرط كقول الشاعر :
(٣)

مَا تَرَكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِحَا

أصل الكلام : الحق بالحجاز فاستريح ، ولكن لما كان الروي مفتوحاً
اضطر فتمب على تقدير : يكون لحاقاً فاستراحة ، ومثله قول طرفة (٤) :

لَنَا مَعْضَبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَمَطْبَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِيمَعْمَا

(١) مريم : ٣٥ . وللقراخ انظر السبعة : ٤٠٩ ، وحجة القراءات :
٤٤٣ وما بعدها .

(٢) في الأمل : (يهطم) ، وهو تحريف . والقول في شرح الكافية
الشافعية : ١٥٥٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٥٠/٨ .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) البيت في ديوانه : ١٩٤ ، وسيبويه : ٤٢٢/١ ، ومعاني القرآن
للأخفش : ٦٦/١ ، والمقتضب : ٢٤/٢ ، والمحتسب : ١٩٧/١ ،
وضرائر الشعر : ٢٨٥ ، والبحر المحيط : ٢٢٧/٣ ، والتذييل
والتكميل : ١/١٥٠/٨ ب .

وقول الأَفْسَى : (١)

ثَمَّتْ لَا تَجْزُونَنِي بَعْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيِّجِزِينِي إِلَهًا فَيُعْقِبَا

وقد يُجزم المعطوف على ما قُرنَ بالفاء اللزيم لسقوطها الجزم ، وهي الفاء الواقعة في جواب شرط أو طلب . أما الشرط فإذا عطفاً على جوابه المقرون بالفاء مضارع فالوجه رفعه كقوله تعالى : * وَإِنْ تَخَفُوا مَا تَخَفُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكِفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ * (٢) ، لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء أُجري مجراه في غير الجزاء ، فحق ما عطفاً عليه أَنْ يكون كذلك . ويجوز فيه التَّمب بإضمار (أَنْ) كما تقدّم ، والجزم أيضاً بالمعطف على موضع الفاء كقراءة بعضهم : * مَنْ يُقْلِلِ اللَّهُ فَلَآ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * (٣) ونظر سيبويه (٤) الجزم فيه بالتَّمب في قوله : (٥)

- (١) البيت في ديوانه : ١١٧ ، وسيبويه : ٤٢٣/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٨٦/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٨ ب ، والأزهية : ٢٧٢ .
يعقب : يحين العاقبة .
(٢) البقرة : ٢٧١ .
(٣) الأعراف : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي . السبعة : ٢٩٩ ، والكشف : ٤٨٥/١ ، وحجة القراءات : ٣٠٤ .
(٤) سيبويه : ٤٤٨/١ .
(٥) نُسب البيت إلى عبد الله بن الزبير وعقبة بن هبيرة الأسدي . وهو في زيادات ديوان ابن الزبير : ١٤٥ ، وسيبويه : ٢٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والمقتضب : ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والجمل : ٥٥ ، وابن يعيش : ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٨ ب .
والمغني : ٦٢١ ، والخزانة : ٢٦٠/٢ ، ١٦٥/٤ . وفي الديوان زيادة تخريج .

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وَأَمَّا الطَّلَبُ فَإِذَا مُطِيفٌ عَلَى جَوَابِهِ الْمُقْرُونُ بِالْفَاءِ مُفَارِعٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

(زُرْنِي فَأَزُورَكَ ^(١) وَأُحْسِنُ عِشْرَتَكَ) فَلِكِ فِي الْمَعْطُوفِ النَّصْبُ عَلَى التَّشْرِيكِ

فِي عَمَلِ (أَنْ) الْمَضْمَرِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالْجُزْمُ عَلَى تَوْهْمِ

حَذْفِ الْفَاءِ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : * لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَسَدَّقَ

وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * ^(٢) فَالْجُزْمُ فِي ذَا نَظِيرِ الْجَزْمِ فِي قَوْلِهِ : ^(٣)

... .. وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وَحَسَى الْفَرَاءَ عَنْ الْعَرَبِ الرَّفْعَ وَالْجُزْمَ فِي الْمَفَارِعِ الْمُنْفِيَّةِ بِ(لَا) ^(٤)

الْمَالِحِ قَبْلَهُ (كَيْ) ، وَأَنْتَهُمْ يَقُولُونَ : « رَيَّطْتُ الْفَرَسَ لِأَيْتَفَلَّتْ » ^(٥) ،

و « أَوْتَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَغِيرُ وَلَا يَغْرِزُ » ، قَالَ : وَإِنَّمَا جُزِمَ ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ :

إِنْ لَمْ أَرِيْطُهُ فَرًّا ، فَجُزِمَ عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَأُنشِدَ لِرَجُلٍ مِنْ عَقِيلٍ ^(٦) :

وَحَتَّى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الْفِعْلِ بَيْنَنَا مُجَامَلَةً لِأَيُّقْرِفِ الشَّرِّ قَارِفٌ ^(٧)

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَزْرَكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِسِر

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١ / ١٢٩ / ٥) .

(٢) الْمُنَافِقُونَ : ١٠ . وَهِيَ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو . السَّبْعَةُ :

٦٣٧ ، وَالْكَشْفُ : ٢٢٢ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَحُجَّةُ الْفَرَاخِ : ٧١٠ وَمَا بَعْدَهَا .

وَانظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٢٧٥ / ٨ ، وَسَيْبُوَيْهِ : ٤٥٢ / ١ .

(٣) تَقْدِيمُ ٤٧٩ .

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨٣ / ٢ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (يَنْقَلِبُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ .

(٦) الْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨٣ / ٢ ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ : ١٢٨٦ / ٢ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٥٦ / ٣ ، وَالتَّزْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥١ / ٨ ب .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (فَتَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَادِرِ الْمَاقِبَةِ .

(١)
وَلَا خَسْرَ :

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوِلْتَ رُؤْيَتَنَا أَتَيْتَنَا مَا شِئْنَا لِأَحْرَفِ الْفَرَسِ

(٢)
يجزم (تخرّف) و (تحرف) ورفعهما .

(ص) « فصل : تُظْهَرُ (أَنْ) وَتُضْمَرُ بَعْدَ عَاطِفِ الْفِعْلِ

على اسم مريح ، وبعد لام الجر غير الجحدية ، ما لم

يقترن الفعل بـ (لا) بعد اللام فيتمين الإظهار .

ولا تنصب (أَنْ) محذوفة في غير المواضع المذكورة

إلا نادراً ، وفي القياس عليه خلاف . »

(ش) اُطْبِزْدَ نَصَبَ الْمَفَارِعِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) جَائِزَةً لِإِظْهَارِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

(٣)
أحدهما : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ مَرِيحٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَلْبِسِ عِبَاءً ۖ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفَوفِ

أراد : للبس عباءة وَأَنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي ، فحذف (أَنْ) وأبقى عملها ، ولو

استقام الوزن بإظهار (أَنْ) كان أقيس .

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٢٨٤/٢ ، وشرح الكافية :

الشافعية : ١٥٥٦/٣ ، والتذليل والتكميل : ١٥١/٨ ب ، والمعاهد :

١٠٥ / ٣

(٢) في هذه المسألة خلاف بين النحاة ، انظر سيبويه : ٤٥٢/١ ، ومعاني

القرآن للفرأء : ٢٨٢/٢ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ١٥١/٨ ب

وما بعدها .

(٣) هي ميسون بنت بحدل الكلبية . والبيت في سيبويه : ٤٢٦/١ ،

والمقتضب : ٢٦/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، والأمول : ١٥٠/٢ ، والإيضاح :

٢١٢/١ ، والمحتسب : ٢٢٦/١ ، وأمالى ابن السجري : ٢٨٠/١ ،

والحماسة الشجرية : ٥٧٤/٢ ، والحماسة البصرية : ٧٢/٢ ، وابن

يعيش : ٢٥/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٧/٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٣٤٤ ، وابن الناظم : ٦٨٦ ، والتذليل والتكميل : ١٥٢/٨ ،

والبحر المحيط : ٤٢٦/٧ ، والمغني : ٢١٥ ، ٢١٦ ، وشرح أبياته :

٦٤/٥ وانظر فهارسه ، والخزانة : ٥٠٣/٨ .

ولا يختص هذا الإضمار بالمعطوف بالواو ، بل يجوز في المعطوف

بغيرها كالفاء و (ثم) و (أو) . مثاله بالفاء قول بعض الطائيين :^(١)

لَوْلَا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَأَرْضَيْتُهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍ^(٢)

ومثاله بـ (ثم) قول الأخر :^(٣)

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَحَقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ

ومثاله بـ (أو) قراءة السبعة إلا نافعاً : * أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا * بنصب^(٤)

(يرسل) عطفاً على (وَحِيًّا) ، وأصله : أَوْ أَنْ يُرْسَلَ رَسُولًا . ومثله

قول الشاعر :^(٥)

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُلَيْمٍ أَوْ أَسْوَاءَ كَلَمَلَمًا

(١) البيت في شرح الكافية الشافية : ١٥٥٨/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٦ ،

والتذييل والتكميل : ١/١٥٠/٨ ، ١/١٥٣ ، وشرح صدور الذهب : ٣١٥

والهمع : ١٧/٢ .

المعتر : الفقير الذي يتعرض للمعروف . الإتراب : الاستغناء .

الترب : الفقر .

(٢) هو أنس بن مدركة الغشمي . والبيت في الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٤ ،

والمعاني الكبير : ١٢٨/٣ ، والحيوان : ١٨/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٥٨/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٦ ، والتذييل والتكميل :

١/١٥٣/٨ ، والهمع : ١٧/٢ ، واللسان : (عيف) ، (وجع) .

والمراد من عجز البيت أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب ،

لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب .

(٤) الشورى : ٥١ . وللقراءة انظر السبعة : ٥٨٢ ، والكشف : ٢٥٣/٢ ،

وحجة القراءات : ٦٤٤ .

وتمام الآية : * وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ

حِجَابٍ ... * .

(٥) هو الحصين بن الحمام . والبيت في المفضليات : ٦٦ ، وسيبويه :

٤٢٩/١ ، والمحتسب : ٣٢٦/١ ، والبحر المحيط : ٢٤٧/٥ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٥٣/٨ ، والهمع : ١٠/٢ ، ١٧ ،

والدواة المعروفة للبت : (وَآلٌ سُلَيْمٍ) .

والثاني : أن يكون بعد لام الجرّ غير المؤكّدة للنفي ، وهي لام التعليل ،
كما في نحو : (جِئْتُ لِتُحْسِنَ) ، ولأمّ العاقبة ، كما في قوله تعالى :
﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(١) ، والزائدة ، كما في
قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾^(٢) . فإنّ الفعل إذا وقّع بعد إحدى
هذه الألف كان نصباً بإضمار (أن) ؛ لأنّ اللام حرف جرّ ، فهي كما اثر
عوامل الأسماء في امتناع دخولها على الأفعال ، فإذا وليها الفعلُ
وجب أن يكون مقدرّاً بـ (أن) ؛ ليكون معها اسماً مجروراً بالسلام ،
فنصبوه بها . وإنّ شئت أظهرت (أن) ، نحو : (جِئْتُ / لِتُنَّ تَحْسِنَ ،
وَأَرَدْتُ لِتُنَّ تَفْعَلَ) . وإنّما يجوز إضمار (أن) وإظهارها بعد السلام
المذكورة إذا كان الفعل بعدها مثبتاً ، فلو كان منفيّاً بـ (لا) وجب
إظهار (أن) كما في قولك : (جِئْتُ لِئَلَّا تَجِيءَ) . ولا يجوز إظهار (أن)
بعد غير اللام من حروف الجرّ ، خصّوها بذلك لكثرة دور معناها في
الكلام .

وقد تحذف (أن) قبل المضارع في غير المواضع المذكورة فتلغى
غالباً كقولهم : ((تَسْمَعُ بِالْمَعْبُودِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)) بقول الشاعر :^(٣)
لَا أَيُّهُدَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَفَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي^(٤)

- (١) القصص : ٨ . (٢) النساء : ٢٦ .
(٣) المثل برواية (تسمع) في الفاخر : ٦٥ ، وجمهرة الأمثال : ٦٥/١ ،
والمستقصى : ٣٧١/١ ، واللسان : (معد) .
وبرواية (أن تسمع) في الأمثال لأبي عبيد : ١٧ ، وأمالى القالي :
٤٦/١ ، وجمهرة الأمثال : ٢٦٦ ، والمستقصى : ٣٧٠/١ . وعلى هذه
الرواية يفوت الاستشهاد .
(٤) هو طرفة بن العبد . والبيت في ديوانه : ٣١ ، وسيبويه : ٤٥٢/١ ،
والمقتضب : ٨٢/٢ ، ١٣٤ ، وشرح القمائد السبع : ١١٢ ، وشرائح
الشعر : ١٥١ ، والبحر المحيط : ٢٨٣/١ ، ١٢٧/٧ ، ٤٢٨ ، والتذييل =

(١)
وقول الآخر :

وَمَارَا عَنِي إِلَّا يَمِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَيْرِ (٢)

تقديره : أَنْ تَسْمَعَ ، وَعَنْ أَنْ أَحْضَرَ ، وَإِلَّا أَنْ يَسِيرَ ، وَلَكِنَّهُمْ رَفَعُوا ،
لَأْتَهُمُ الْغَوَا (أَنْ) لَمَا ضَعَّفَتْ بِالْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ . وَقَدْ لَائِلُغُونَهَا

(٣)
فينصبون بها المضارع كقوله :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

قال سيبويه : أَرَادَ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، وَهُوَ قَلِيلٌ لِإِقْيَاسِ عَلَيْهِ . وَرَأَى

الْكُوفِيِّينَ مَقْيِسًا ، وَرَوَوْا : « خُذِ اللَّحْمَ قَبْلَ يَا خُذَكَ » (٦) وَأَنْشَدُوا : (٧)

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى

بالنصب .

= والتكميل : ١٥٦/٨ ب ، والمغني : ٥٠٢ ، ٨٤٠ ، والخزانة : ١١٩/١ ،
٥٨٠ / ٨ ، ٥٨٥ .

(١) هو معاوية بن خليل النَّصْرِيُّ . والبيت في إعراب القرآن المنسوب

للزجاج : ٦٣٢/٢ ، والخصائص : ٤٣٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٦٣ ،

وابن الناظم : ٦٨٨ ، والمغني : ٥٥٩ ، وشرح أبياته : ٢٠٤/٦ .

القين : الحداد .

قال ابن جنى : كَذَا أَنْشَدْنَاهُ [يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ] : (فَيْنَا) ، وَلِئِمَّا هُوَ (قَيْنًا) .

(٢) في الأصل : (يكبر) ، وهو تصحيف .

(٣) هو عامر بن جُوَيْنِ الطَّائِي . والبيت في سيبويه : ١٥٥/١ ، وجمهرة

اللسان : ٢٣٤/١ ، والإصاف : ٥٦١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٥١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٩/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٨ ، والتذييل

والتكميل : ١٥٧/٨ أ ، والمغني : ٨٣٩ ، والهمع : ٥٨/١ ، وشرح

أبيات المغني ٢٤٧/٧ ، واللسان : (خيس) .

الخباسة : الظلومة . نهه : كف . وذكر الضمير في (أفعله) ؛ لِأَنَّ

الظلامة والظلم بمعنى واحد .

(٤) سيبويه : ١٥٥/١ .

(٥) المقتضب : ٨٢/٢ ، والإصاف : ٥٦٠/٢ وما بعدها .

(٦) مجالس ثعلب : ٣١٧/١ .

(٧) تقدم قريناً وهو برواية النصب في الإصاف : ٥٦٠/٢ ، والتذييل والتكميل :

١ / ١٥٧/٨

(ص) «تُرَادُ (أَنْ) جَوَازًا بَعْدَ (لَمَّا)» ، وَبَيْنَ الْقَسَمِ^(١)

و (لَوْ) ، وَشُدُودًا بَعْدَ كَافِ الْجُرِّ .

وَتَفْيِيدُ تَفْسِيرًا بَعْدَ مَعْنَى الْقَوْلِ ، لِأَلْفَظِهِ ، وَتَفْيِيدُهُ

(أَيُّ) غَالِبًا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ . وَتَقَعُ بَيْنَ مُشْتَرَكِيَيْنِ^(٢)

فِي الْإِعْرَابِ ، فَتُعَدُّ عَاطِفَةً عَلَى رَأْيٍ . وَإِنْ وَلِيَ (أَنْ)

الصَّالِحَةَ لِلتَّفْسِيرِ مَفَارِعَ مَعَهُ (لَا) رُفِعَ عَلَى النَّفْيِ ،

وَجُزِمَ عَلَى النَّهْيِ ، وَنُصِبَ عَلَى جَعْلِ (أَنْ) مَمْدَرِيَّةً .

وَلَا تَفْيِيدُ (أَنْ) مَجَازَةً خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، وَلَا نَفْيًا خِلَافًا

لِبَعْضِهِمْ .))

(ش) (أَنْ) فِي الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ : مَمْدَرِيَّةً ، وَزَائِدَةً ، وَمَفْسَّرَةً .

فَالْمَمْدَرِيَّةُ نَحْوُ : (أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ تَقُومُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ

ذِكْرُهَا .

وَالزَّائِدَةُ هِيَ الَّتِي دَخَلَهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا ، وَتَقَعُ بَعْدَ (لَمَّا)

الْحَيْنِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * ﴾^(٣) ، أَوْ بَيْنَ الْقَسَمِ

و (لَوْ) كَقَوْلِكَ : (أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَامَ فَرِيدٌ قَامَ عَمْرُو) ، وَمِثْلُهُ

قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَكَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : (بَعْدَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّمْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ : ٢٢٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (مُشْتَرَكِيَيْنِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّمْوِيبُ مِنَ الشَّمْسِ

وَالتَّسْهِيلِ .

(٣) يَوْمُوف : ١٦ .

(٤) هُوَ الْمُصَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٥٨ ، وَسَيْبُوه : ٤٥٥/١ ،

وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ١٨١ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ١٤/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ

الشَّافِيَّةِ : ١٥٢٩/٣ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١١٠/٧ ، وَالْمَغْنِي : ٥٠ ، = .

(١) وَيَشِدُّ زِيَادَتَهَا بَعْدَ كَافِ الْجَرِّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

... .. كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

يُرْوَى بِنَصْبِ (ظَبِيَّة) عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (كَأَنَّ) ، وَبِرَفْعِهَا عَلَى أَنَّهَا الْخَبْرُ ،

وَالاسْمُ مَحذُوفٌ ، وَبِجَرِّهَا عَلَى زِيَادَةِ (أَنَّ) ، وَالْكَافُ حَرْفُ تَشْبِيهِ .

وَأَمَّا الْمَفْتُورَةُ فَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ مَحْكِيٍّ بِهَا قَوْلٌ مَقْدَرٌ مَفْسَّرٌ

بِجُمْلَةٍ قَبْلَهُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لِالْفِظَةِ مَذْكُورَةٍ أَوْ مَحذُوفَةٍ . فَالْمَذْكُورَةُ كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : * وَنُودُوا أَنْ تَتْلُمُوا الْجَنَّةَ * وَمِثْلُهُ : * فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ

الْفَلَكَ * وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ * (٤)

لِأَنَّ * مَا أَمَرْتَنِي بِهِ * فِي مَعْنَى الْقَوْلِ لِالْفِظَةِ ، وَمَا بَعْدَهُ مَفْسَّرٌ لَهُ ،

وَالْمَعْنَى : مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَي : قَوْلُ آعْبُدُوا اللَّهَ . وَأَمَّا الْمَحذُوفُ فَكَقَوْلِهِ

تَعَالَى : * وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا * الْمَعْنَى : ثُمَّ نَهَضُوا (٥)

وَأَنْطَلَقُوا مِنْ مَجَالِسِهِمْ يَوْمَئِذٍ أَي : يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ آمَشُوا . وَلَوْ كَانَ

الْمَحذُوفُ مَقْدَرًا بَلْفِظِ الْقَوْلِ لَمْ تَدْخُلْ (أَنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَالْمَلَأُ يَكْفُؤُ

بِأَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ * وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * وَالْمَلَأُ يَكْفُؤُ يَدْخُلُونَ

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ (أَنْ) جُمْلَةً كَمَا

== وَشَرَحَ آيَاتِهِ : ١٥٢/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٨٠/١٠ .

(١) تُسَبِّحُ إِلَى بَاغِيَّتِ بْنِ صُرَيْمٍ الْيَشْكُرِيِّ ، وَأَرْقَمُ الْيَشْكُرِيُّ وَعَلِيَاءُ بْنُ

أَرْقَمُ الْيَشْكُرِيُّ وَهُوَ فِي سَبْيِيهِ : ٢٨١/١ ، وَالْأُصْمِيَّاتُ : ٥٥ ،

وَالْكَامِلُ : ٨٢/١ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ٢١٠/٢ ، وَالْأَسْوَلُ : ٣٠٨/١ ،

١٠٢/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٣٠٨/١ ، وَالسَّمْتُ : ٨٢٩/٢ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرَى :

٥٩ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ : ٤٩٦/١ ، ١٥٢٩/٣ ، وَشَرَحَ عَمْدَةَ

الْحَافِظَ : ٢٤١ ، ٣٣١ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١/١٥٨/٨ ، وَالْمَغْنِي :

٥١ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ : ١٥٨/١ ، وَالهِمْعُ : ١٤٣/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤١١/١٠

وَاللِّسَانُ : (قَسَمَ) ، (أَنْ) .

مَدْرَهُ : « وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ » .

(٢) الْأَشْرَافُ : ٤٣ ، (٣) الْمُؤْمِنُونَ : ٢٧ .

(٤) الْمَائِدَةُ : ١١٧ ، (٥) هِيَ : ٦ .

(٦) الْأَشْعَامُ : ٩٣ ، (٧) الرَّعْدُ : ٢٣ .

في قوله تعالى : ﴿ وَأَخِرُّ نَعْمَاؤُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) فهي

مصدرية في موضع رفع بالخبر لامتثرة ، لأن المفسرة لا تدخل إلا

على جملة محكية ، هي فضلة في الكلام .

ويستفاد التفسير بـ (أي) بعد ما فيه معنى القول قليلاً ، وبعد

غيره مما يحتاج إلى التفسير لإجمال اللفظ ، أو غرابة فيه ، أو حذف

منه ، كثيراً ، فيؤتى بها مع المفسر بياناً لما قبلها أو بدلاً منه ، وقد

تقع بين ^(٢) مشتركين في الإعراب فيمدّها صاحب المفتاح ^(٣) عاطفة . وليس

بمرضي ، لأنه يجوز الاستغناء عنها ، وحرف العطف لا يستغنى عنه .

فإن قلت : إذا جاز الاستغناء عن وقوع (أي) بين المشتركين في

الإعراب فما الفائدة ^(٤) في ذكره ؟

قلت : الفائدة هي التنبية على حاجة ما قبلها إلى التفسير ورفع

توهم كون التابع بدل فلفظ ، أو نسيان ، أو إضراب . ويجوز الحكم

على (أن) الصالحة للتفسير بكونها مصدرية ، فتقول : (أشرت إليه

أن أفعل) على معنى : أشرت إليه بالفعل ، بدليل ظهور الباء في قولهم :

(أو عزت إليه بأن أفعل) .

وإذا ولي (أن) هذه مضارع ، فإن كان مثبتاً كقولك : (أوحيت

إليه أن يفعل) جاز رفعه على معنى (أي) ، ونصبه على جعل (أن)

(١) يونس : ١٠٠ .

(٢) في الأصل غير واضحة ، واعتمدت على المتن في قراءة بها .

(٣) مفتاح العلوم : ١٥٠ ، وانظر ما سلف ^{٧٢} باب حروف العطف ، وهو

رأي الكوفيين ، انظر المعنى : ١٠٦ .

(٤) مطبوعة في الأصل ، ويوضحها قوله بعد ذلك : « قلت :

مصدرية . وإن كان بعد (لا) جاز جزؤه على النهي وكون (أن)
مصدرية ، ورفعُه ونصبُه على النهي ومعنى (أي) ، أو كون (أن)
مصدرية .

وزم / الكوفيون في (أن) أنها حرف مجازاة في مثل قوله :
(٣)

أَتَجَرَّعُ أَنْ أُنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَارًا وَلَمْ تَجَرَّعْ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ (٤)

لمحة وقوع (إن) موقعها كقولك : أَتَجَرَّعُ إِنْ أُنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا .

والصحيح أنها مصدرية مقدرٌ معها اللام كأنه قال : أَتَجَرَّعُ لِأَنَّ حُرَّتَا

أُنَا قُتَيْبَةَ .

ولاندل (أن) على نفيٍ خلافًا لبعضهم .
(٥)

(١) في الأصل : (أي) ، وهو تحريف . وعبارته غير واضحة ، والمراد
أن الرفع يكون على النهي ومعنى (أي) ، والنصب يكون على
النهي وكون (أن) مصدرية .

(٢) المغني : ٤٥ ، ٥٣ ، والهمسج : ١٩/٢ .

(٣) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣١١/٢ ، وسيبويه : ٤٧٩/١ ،

والمغني : ٣٩ ، والخزانة : ٧٨/٩ برواية : (... إِنْ أُنَا ...)

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل :

١٥٩/٨ ب ، والمساعد : ١١٥/٣ ، والمغني : ٥٤ ، ٥٥ ، والأزهية :

٦٩ ، والخزانة : ٢٥/٤ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي المصادر : ((ابن حازم)) ، والبيت من قصيدة

ميمية في الديوان .

(٥) قال أبو حيان : ((لم يشرح ابن الممنف هذا ولم يمثله)) التذييل

والتكميل : ١٥٩/٨ ب . وانظر المغني : ٥٤ ، والمساعد : ١١٦/٣ ،

والهمسج : ١٩ / ٢ .

وحمل بعضهم على النهي بها قوله تعالى : * أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ

مَا أُوتِيْتُمْ * [آل عمران : ٧٣] ، المغني . وراجع البحر

المحيط : ٤٩٥ / ٢ .

(ص) ((فصل : المنصوب بعد (حتى) مستقبل ، أو ماضي

في حكمه . [وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها ، أو

مُتَسَبِّبًا عنه . وإن كان الفعل حالاً ، أو مؤولاً به ، رُفِعَ^(١) .

وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان (حتى) ، وكون

ما بعدها فضلةً ، مُتَسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا ، إذا محل صالح

للا ابتداء . فَإِنْ دَلَّ عَلَى حَدِّ غَيْرِ وَاجِبِ تَعْيِينِ التَّمَسُّبِ ،

خِلَافًا لِلأَكْفَشِ . »

(ش) (حتى) الداخلة على المضارع إمَّا حرفٌ بمعنى (إلى) و (كي)

فيليهما المضارعُ غايةً لما قبلها ، أو مُسَبِّبًا عنه ، ويُنصب بـ (أَنْ)

مفسرةً لكونه من تمام الكلام الذي قبلها .

وإمَّا حرفًا ابتداءً بمنزلة الفاء ، فتأتي بعد تمام الكلام داخلةً على

جملةٍ مَحْمَلَةٌ المعنى ، مُسَبِّبَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا ، متملة به أو منقطعة عنه ،

فيليهما المضارعُ مرفوعًا لكونه مستأنفًا لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ .

ولا يخلو المضارعُ بعد (حتى) من أَنْ يكون مستقبلًا أو حالاً أو ماضيًا .

فإن كان مستقبلًا فهي حرف جرٍّ بمعنى (إلى) أو (كي) ، والفعلُ بعدها

نُصِبَ بإضمار (أَنْ) ، ليكون معها اسمًا مجرورًا بـ (حتى) ، وذلك قولك :

(لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلَعَ الشَّمْسُ) ، أي : إلى أَنْ تطلع الشمس ، و (كَلَّمْتُهُ

حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ) ، أي : كي يأمر . ولا يجوز كونها ابتدائيةً ، ورفِعَ

ما بعدها ؛ لأنه غيرُ محمّل لكونه مستقبلًا .

وإن كان المضارعُ بعد (حتى) حالاً فهي حرف ابتداءً وما بعدها رُفِعَ ؛

لأنه منقطعٌ عمَّا قبلها ، فلم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ ، وذلك قولك :

(سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا الآنَ ، وَمَرَرْتُ حَتَّى لَا يَرُجُونَهُ ، وَضُرِبَ أَمْسٍ حَتَّى

(١) تكملة من التسهيل .

لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ ، وَرَأَى وَسِيَّ عَاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتَّى لَا اسْتَطِيعُ

أَنْ أَكَلَّمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ (٢) ، وَقَوْلُ حَسَّانَ (٣) :

يَغْضُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَارَةً ؛ لِأَنَّ الْجَارَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ إِلَّا مَنْصُوباً بِ(أَنْ)

مَضْمَرَةً ، وَ(أَنْ) لِاتْنِصِبِ الْحَالِ .

وَإِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ بَعْدَ (حَتَّى) مَاضِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ إِمَّا

بِالْمُسْتَقْبَلِ ؛ نَظْراً إِلَى أَنَّهُ غَايَةٌ لِمَا قَبْلَ (حَتَّى) ، فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ

إِلَيْهِ ، وَإِمَّا بِالْحَالِ عَلَى قَصْدِ الإِخْبَارِ بِمَضِي مَا قَبْلَ (حَتَّى) ، وَحِكَايَةِ

حَالٍ مَابَعْدَهَا . فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي الْمَعْنَى غَيْرَ فَضْلَةٍ ، أَوْ غَيْرَ مُتَسَبِّبٍ عَمَّا

قَبْلَ (حَتَّى) ، أَوْ مَحَلُّهُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ يُجْعَلُ غَايَةً ، فَهُوَ

مُؤَوَّلٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ . فَالْأَوَّلُ كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ اسْمِ (كَانَ) النَّاقِصَةِ

كَقَوْلِكَ : (كَانَ سَيْرِي حَتَّى ادْخَلْتُهَا) ، فَتَنْصِبُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ،

وَجْعَلِ (حَتَّى) جَارَةً فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (كَانَ) . وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى التَّأْوِيلِ

بِالْحَالِ وَجْعَلِ (حَتَّى) إِبْتِدَائِيَّةً ، لِثَلَاثَتَيْ (كَانَ) بِلا خَيْرِ ، فَإِنَّ (حَتَّى)

الإِبْتِدَائِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ .

وَالثَّانِي ؛ كَمَا إِذَا كَانَ الدُّخُولُ مِنْ شَخْصٍ وَالسَّيْرُ مِنْ آخَرَ ، فَقُلْتَ :

(كُنْتُ سَرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ) ، فَإِنَّكَ تَنْصِبُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ،

وَجْعَلِ (حَتَّى) جَارَةً ، وَالْمَعْنَى ؛ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا زَيْدٌ . وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ

عَلَى الْحَالِ وَجْعَلِ (حَتَّى) إِبْتِدَائِيَّةً ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) الإِبْتِدَائِيَّةَ لَا تَدْخُلُ مِنْ

مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ ، وَسَيْرُكَ لَا يَكُونُ سَبَباً لِدُخُولِ غَيْرِكَ .

(١) فِي اللِّسَانِ (عُوم) ؛ ((ابْنُ السَّكَيْتِ ؛ يُقَالُ ؛ لَقِيْتُهُ عَاماً أَوَّلَ .

وَلاتَّخَلَّ : عَامَ الْأَوَّلِ)) .

(٢) الْأَقْوَالُ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ؛ ١٦٤/٨ ؛ ١ .

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ؛ ٧٤/١ ، وَذِيْلُ الْأَمَالِيِّ ؛ ١١٧ ، وَدَلَالَةُ الإِعْجَازِ ؛ ٤٨٨ ،

وَالْمَعْدُ الْغَرِيدِ ؛ ٦٠/٢ ، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ؛ ١٦٤/٨ ؛ ١ ، ١٧٢ ؛ ب .

والثالث : كما إذا أردت بيان الغاية فقلت : (كُنْتُ سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) ،
فتنصب على معنى : إلى أَنْ أُدْخِلَهَا . ولا يجوز الرفع ؛ لِأَنَّ الغَايَةَ حَرْفُ جَرٍّ ،
وحرفُ الجَرِّ لا يليه المبتدأ والخبر ، فلا يليه الفعل المرفوع . وإذا كان
الماضي المعنى مسبباً عما قبلها ، وكان ذا محلٍّ صالحٍ للإبتداء ؛ لِأَنَّ
المُرَادَ بَيَانَ السَّبَبِيَّةِ ، فهو مؤوَّلٌ بالحال فيُرفع ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) قبلَ
الحال حرفُ ابتداءٍ بمنزلة الفاء ، وذلك قولك في (كان) التَّامَّةُ : (كان
سيرى حَتَّى أُدْخِلَهَا) ؛ لِأَنَّ تَمَّ الكلامَ قبلَ (حَتَّى) ، فيبقى ما بعدها جملةً
مستأنفةً ، فيُرفع على معنى : فأنا أُدْخِلُهَا ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) الإبتدائية بمنزلة
الفاء في السَّبَبِيَّةِ ؛ ولأنَّها لا تقع بينَ العاملِ ومعموله ، وليست بمنزلة
الفاء في اشتراكِ الفعلِ الآخرِ الأوَّلِ إِذَا قلتَ : (لَمْ أَجِءْ فَأَنْتَلِ) ،
فجوازُ مجيئها حيثُ لا يصحُّ التَّشْرِيكُ كقولك : (كان سيري شديداً حَتَّى
أُدْخِلَهَا) ، ويجوز تأويله بالمستقبل وقصد الغاية ، فينصب على معنى :
إلى أَنْ أُدْخِلَهَا . ومثله : * وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿ قَرَأْتُ نَافِعٍ ﴾
بالرَّفْعِ ، وقرأ الباقون بالنَّصْبِ .

واعلم أَنَّ المَضارعَ المَاضِي المعنى إِنَّمَا يرتفع بعدَ (حَتَّى) إِذَا كان
مُتَسَبِّباً عما قبلها ، فلهذا لا يرفع الفعل / بعدَ (حَتَّى) إِلا إِذَا كان
واجباً ، أي : حاصلًا لحصول سببه ، يقيناً أو ظناً ، فَإِنَّ الضَّميرَ ينعقدُ
على الظنِّ كانهقاده على العلمِ ، وذلك قولك : (إِنَّ زَيْدًا سَارَ حَتَّى
يُدْخِلُهَا ، وما سارَ إِلا قليلاً حَتَّى يَدْخُلُهَا ، وَأَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ سَارَ حَتَّى
يُدْخِلُهَا) فلك في هذا الرفعُ على الإبتداء ؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ قد وجب بوجوب

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٢٨/٥ ب) .

وحقه : ((مع الأول)) .

(٢) البقرة : ٢١٤ . وللقراءة انظر السبعة : ١٨١ وما بعدها ، وحجة

القراءة : ١٢١ وما بعدها .

السَّيْرَ وتَأْتَى بِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي الْمَعْنَى بَعْدَ (حَتَّى) غَيْرَ وَاجِبٍ ؛
لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ مَوْجِبٍ إِلَيْهِ ، وَلَا مُسَبَّبٌ لَهُ كَقَوْلِكَ : (مَا سَارَ زَيْدٌ حَتَّى
يَدْخُلَهَا) تَعَيَّنَ النَّصْبُ عَلَى الْغَايَةِ وَقَمَدِ مَعْنَى : مَا سَارَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا
بَلْ إِلَى مَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَكَانَ مَا بَعْدَ (حَتَّى)
الْإِبْتِدَائِيَّةَ غَيْرَ مُحَمَّلٍ ، وَلَا مُتَسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْكُونَ . وَتَقُولُ :
(قَلَّمَا سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) بِالنَّصْبِ إِنْ أَرَدْتَ النَّفْيَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بَيَانَ أَنَّكَ
سَرْتَ قَلِيلًا ، نَمَبَتْ عَلَى الْغَايَةِ ، وَرَفَعْتَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . وَتَقُولُ : (إِنَّمَا
سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) بِالنَّصْبِ إِنْ أَرَدْتَ الْغَايَةَ أَوْ تَحْقِيرَ السَّيْرِ وَجَعَلْتَهُ
سَيْرًا لَا يُوَدِّي الدَّخُولَ ، وَإِنْ لَمْ تُرِدْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ الرَّفْعُ . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ^(١)
رَفَعَ غَيْرَ الْوَاجِبِ ، وَقَالَ : (مَا سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) مَعْنَى الرَّفْعِ فِيهَا
صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَرْفَعُ غَيْرَ الْوَاجِبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَا
سَرْتُ فَأَدْخِلَهَا) ، أَيْ : مَا كَانَ مِنِّي سَيْرٌ وَلَا دُخُولٌ ، أَوْ قُلْتَ : (مَا سَرْتُ
فَإِذَا أَنَا دَاخِلٌ الْآنَ لَا أَمْتَنِعُ) كَانَ حَسَنًا .

وَعَلِطَ فِي ذَلِكَ : بِأَنَّ الدَّخُولَ فِي (حَتَّى) إِذَا وَقَعَ إِنَّمَا يَقَعُ بِالسَّيْرِ .
قَالَ السَّيْرَافِيُّ^(٢) : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ أَرَادَ أَنَّ (مَا) تَدْخُلُ عَلَى
(سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) بَعْدَ وَجُوبِ الرَّفْعِ ، فَتَبْقَى جُمْلَةُ الْكَلَامِ ، فَلِذَلِكَ رَأَاهُ
صَحِيحًا فِي الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ .

(١) شرح السيرافي : ٢/٢٥٥ ب ، والرضي على الكافية : ٢٤٢/٢ ،

والمغني : ١٧١ .

(٢) في الأصل : (يرفع) ، وهو تصحيف .

(٣) الشرح : ٢/٢٥٥ ب .

(ح) باب عوامل الجزم

«منها لامُ الطَّلَبِ مكسورةً ، وفتحها لغةً ، [وقد تُسَكَّنُ^(١)]»

بعدَ الفاءِ والواوِ و(ثَمَّ) ، وتلزم في النثر في فعل غير

الفاعلِ المخاطبِ مطلقاً ، خِلافاً لمن أجاز حذفها في نحو :

(قُلْ لِهَ لِيَفْعَلُ) . والغالبُ في أمرِ الفاعلِ المخاطبِ

خلوهُ منها ومن حرفِ المضارعة ، وهو موقوفٌ ، لا مجزومٌ

بلامٍ محذوفةٍ ، خِلافاً للكوفيِّين ، ولإمعنى الأمر ، خِلافاً

للأخفش في أحدِ قوليه ، ويلزم آخرُهُ ما يلزم آخرُ

المجزوم .

(ش) عوامل الجزم : لامُ الأمر ، و(لا) التي للنهي ، و(لم) .

و(لما) (أختها) ، و(إن) الشرطيَّة ، وماضٍ معناها .

وإنما عملت الجزم ؛ لأنها اختصت بالأفعال ولازماتها ، ولم تنزل منها

منزلةَ الجُزءِ ، فافتضى ذلك أن تُؤكِّرَ فيها وتعملَ ؛ لأنَّ كلَّ ما لازم شيئاً^(٢)

أثر فيه غالباً ، فعملت فيها الجزم ؛ لأنه أنسب ، وذلك لأنَّ الفعل بعد

لامِ الأمرِ شبيهٌ بالأمرِ المبنيِّ على السكون ، ومثله في المعنى ، فحُمِلَ

عليه في اللفظ ، فأعرب بالجزم الشَّبيه بالبناء . وأما النهيُ فإنَّه

يجزم فعله ؛ لأنه نقيض الأمرِ المبنيِّ ، كما يُجزم الفعل بـ(لم) و(لما) ،

لأنَّه نقيض الماضي ، والماضي مبنيٌّ . وأما (إن) الشرطيَّة ؛ فلائها

تقتضي جملتين شرطاً وجزاءً عملت الجزم ؛ لأنه أخفُّ وأحسنُ مع الإطالة .

(١) تكملة من التسهيل .

(٢) في الأصل ؛ (يؤثر) ، وهو تصحيف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشاعر (١٤٣/٥ ب) .

واعلم أنّ الفعل يُجزم باللام في الأمر ، وهو طلب الفعل على سبيل

الاستعلاء ، نحو : * لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ * (١) ، وفي الدعاء وهو طلب الفعل

على سبيل الخضوع ، نحو : * لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ * (٢) ، ومثله قول أبي طالب (٣)

يَا رَبِّ إِذَا مَا تُخْرِجُنَّ طَالِبِينَ

فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَاتِبِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ قَبِيرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ قَبِيرَ السَّالِبِ

فلذلك سماها لام الطلب ، والنحويون يسمونها لام الأمر ، لآلة الأصل

فيها . ولازم الأمر مبنية على الكسر ؛ لآلة أقرب إلى الجزم ؛ لأنها حركة

مقابل مقابله ، وهو الجر . ومن العرب من يبينها على الفتح ، قال الفراء

في كلامه على قوله تعالى : * وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الْمَلَاةَ * (٥) بنو

سُلَيْمٍ يفتحون لام الأمر، نحو : (لِيَقُمْ زَيْدٌ) .

وإذا وقفت لام الأمر بعد الفاء والواو (ثم) جاز تسكينها حملاً

على (فَعِل) ، وإجراء للمتصل مجرى المنفصل لكثرة الاستعمال ، وهو (٦)

مع الواو والفاء أعرف من التحريك ، ولذلك اتفق القراء على التسكين

فيما سوى : * وَلِيُؤْفُوا نُدُورَهُمْ * (٧) ، وفي * وَلِيَتَمَتَّعُوا * (٨) فيما

(١) الطلاق : (٧) .

(٢) الزخرف : ٧٧ .

(٣) كذا ، والأبيات لطالب بن أبي طالب . وهي في السيرة : ٦١٩/٢ ،

وتاريخ الخميس : ٢٧٥/١ ، وإتحاف الوري : ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٩١٦/٢ ، ١٥٦٣/٣ ، والتنزيل والتكميل : ١٧٥/٨ ، وتقدم الأخيران : ٣٦

(٤) معاني القرآن : ٢٨٥/٢ .

(٥) النساء : ١٠٢ .

(٦) انظر ما سلف ص ١٧٠ .

(٧) الحج : ٢١ . وانظر السبعة : ٤٣٤ .

(٨) العنكبوت : ٦٦ . والواو ساقطة من الأصل . وانظر السبعة : ٥٠٢ .

وَلِيَّ وَآوَاءَ ، أَوْ فَاءَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فَلَيْسَتْ جِيْبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي * (١)
وقوله تعالى : * فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ * وقوله (٢)
تعالى : * فَلتَغْمُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا
فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيَمِلُّوا مَعَكَ
وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ * (٣) . وَأَمَّا تَسْكِينُ اللَّامِ بَعْدَ (تَمْ) فَكَلِيلٌ ،
ومنه قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ : * تَمْ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمُ * (٤) .

وتلزم لام الأثر في النشر فعل غير الفاعل المخاطب ، وهو فعل الفاعل
الغائب / أو المتكلم وحده أو مشاركاً ، وفعل مالم يسم فاعله مطلقاً
كقولك : (لِيَقُمْ زَيْدٌ) ، وقوله - طمى الله عليه وسلم - : ((قوموا
فَلْيُضِلُّ لَكُمْ)) وقوله تعالى : * وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ * وقولهم : (لِنُتَمَنَّ
بِحَاجَتِي ، وَزَيْزِرَةٌ زَيْدٌ عَلَيْنَا) ، فاللام في كل هذا واجبة الذكر ، ولا يجوز
حذفها في مثله إلا في الشعر فإنه محل الاختمار والتغيير ، فيجوز فيه
حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاظهار ودونه . فالأول : كقول

(١) البقرة ١٨٦ .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

(٣) النساء ١٠٢ .

(٤) كذا ، وقراءة أبي عمرو بكسر اللام . وتساكنها روي عن عاصم وحزمة

والكسائي انظر السبعة : ٤٣٤ وما بعدها ، والكشف : ١١٦/٢

وما بعدها ، والتبصرة : ٢٦٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٣ . والتيسر : ١١١

والإقناع : ٧٠٥/٢ ، والنشر : ٢٢٦/٢ .

(٥) الحج : ٢٩ . وانظر التذييل والتكميل : ١/١٧٦/٨

(٦) الحديث بهذه اللفظ أخرجه البخاري في باب ((الصلاة على الحمير))

من كتاب ((الصلاة)) : ١٠٧/١ ، وأبو ناود في باب ((إذا كانوا ثلاثة

كيف يقومون)) من كتاب ((الصلاة)) : ١٦٦/١ .

(٧) العنكبوت : ١٢ .

(١)
الشاعر :

فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَمِيبٌ

أراد : ليكن للخير منك نميب ، ولكنه اضطر فحذف .

(٢)
والثاني : كقول الآخر :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكَى

(٣)
لتمكته من أن يقول : ولبيك من بكى . ومثله قول الآخر :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَتَفَنَّ فَإِنِّي حَمُوهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يُؤثِرِ الجزمَ باللام المحذوفة لقال : أئذَن بلفظ الأمر .

(١) البيت بدون نسبة في مجالس ثعلب : ٤٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

١٥٢٠/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٧٧/٨ ، والمغني : ٢٩٧ ، والجنى

الداني : ١١٤ ، وشرح أبيات المغني : ٣٣٢/٤ .

(٢) هو مُتَمِّمٌ بنُ نُؤَيْرَةَ . والبيت في ديوانه : ٨٥ ، وسيبويه : ٤٠٩/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٧٦/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٧٥/١ ، ومعجم

ما استمع : ٢٦١/١ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ ، وابن يعيش : ٦٠/٧ ، ٦٢

والإنصاف : ٥٢٢/٢ ، وابن الناظم : ٦٩١ ، والتذييل والتكميل :

١/١٧٧/٨ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته : ٣٣٩/٤ .

البعوضة : اسم موضع قُتِلَ فيه أخوه مالك بن نويرة .

(٣) هو مَنْظُورٌ بنُ مَرَّكُدٍ . والبيتان في عبت الوليد : ١٦٨ ، وضرائر

الشعر : ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٠/٣ ، والبحر المحيط :

٢٦٢/٨ ، والتذييل والتكميل : ١/١٧٦/٨ ب ، والمغني : ٢٩٨ ، والهمع :

٥٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣٤٠/٤ ، واللسان : (لوم) .

(١)
فَمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَحَمَّدٌ تَفَدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسِي إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

فليس يثبت لجواز أن يكون أراد : (تفدي نفسك) على الخبر ، ولكن حذف

الياء تخفيفاً ، كما حذفوا من ((كرام [الأيدير)) ، يريدون : الأيدي (٢)

وكذلك ما أنشده الفراء : (٤)

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنَّ نَسِي شَاعِرٌ

فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

لأنه لو أراد الأمر لقال : فليدن مني ، وإنما أراد اعطف (يدنو)

على (يزعم) ، وحذف الواو من (يدنو) لدلالة الضمة عليها ،

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب . والبيت في سيبويه : ٤٠٨/١ ، ومعاني

القرآن للأخفش : ٧٥/١ ، والمقتضب : ١٣٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري :

٣٧٥/١ ، والإصاف : ٥٣٠/٢ ، وضرائر الشعر : ١٤٩ ، وابن يمش :

٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/٩ ، وابن الناظم : ٦١٠ ، والتذييل والتكميل :

١/١٧٧/٨ ، والبحر المحيط : ٤٢٦/٥ ، وشرح شذور الذهب : ٢١١ ،

والمغني : ٢٤٨ ، ٧١٣ ، والهمع : ٥٥/٢ ، والخزانة : ١١/٩ .

التبالي : سوء العاقبة .

(٢) أجاز ذلك سيبويه في ضرورة الشعر . الكتاب : ٨/١ وما بعدها ،

٢٩١/٢ . واللسان : (يدي) . وذهب الجوهري إلى أنها لغة بعض

العرب . الصحاح : ٦ / ٢٥٢٩ .

(٣) في الأصل : (في الأيد يريد) ، والتصويب والتكملة مما حكاها ناظر

الجيش من كلام الشارح (١ / ١٤٤/٥) .

(٤) البيتان بدون نسبة في معاني القرآن : ١٦٠/١ ، والخصائص : ٣٠٣/٣

وضرائر الشعر : ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧١/٣ ،

والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٧/٨ ، واللسان : (زجر) .

(١)
كما قال :

فَيَايَةَ الْأَطِبَّاءِ كَانُ حَوْلِي ^(٢)

بحذف واو الضمير اكتفاءً بالضممة . وأما (تَنَهَ) فمجزومٌ ، لأنه جواب
(مَنْ) .

ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر خلافاً للكسائي ، قال نعلبٌ ، قال
الكسائي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾ ^(٣) : هو لِيَغْفِرُوا ،
فَأَسْقِطَ اللَّامَ ، وَتَرَكَ (يَغْفِرُوا) مجزوماً .

قلتُ ، والوجهُ أن يكون مجزوماً بجواب الأمر ^(٤) على معنى : إِنْ تَقُلْ لَهُمْ
أَغْفِرُوا يَغْفِرُوا .

والغالبُ في أمر الفاعل المخاطبُ ظُوهُ من اللام ومن حرف المضارعة ، وقد
لا يخلو منهما كقراءة عُثْمَانَ وَأَنْسِي وَأَبِي : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا ﴾ ^(٥) وكقوله-

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٩١/١ ، ومجالس شعلبي :
٨٨/١ ، والإنصاف : ٢٨٥/١ ، وضرائر الشعر : ١١٩ ، ١٢٢ ، وابن
يعيش : ٥/٢ ، ٨٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧٢/٣ ، والهمع :
٥٨/١ ، والأشباه والنظائر : ٢٨٠/٣ ، والخزانة : ٢٢٩/٥ .

وعجزه : ((وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُمَاةُ)) .

(٢) في الأصل : (الأطباء) وهو خطأ يختل به الوزن ، وَيَقْوَتُ الاستشهاد
لغير ما نحن فيه ، وهو قصر الممدود ، والتصويبُ مما حكاه ناظر
الجيث من كلام الشارح (١/١٤٤/٥)

(٣) الجائية : ١٤ . وهو قول الزجاج أيضاً . البحر المحيط : ٤٢٦/٥ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١٢٢/٣ . وراجع معاني القرآن للفراء :
٧٧/٢ ، ٤٥/٣ .

(٥) يونس : ٥٨ . وقرأ بها أيضاً زيد بن ثابت والحسن وأبو جعفر يزيد
بن القعقاع وغيرهم .

معاني القرآن للفراء : ٤٦٩/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٥/٢ ،
والبحر المحيط : ١٧٢/٥ ، والنشر : ٢٨٥/٢ .

صلى الله عليه وسلم - : ((لِتَأْخُذُوا مِمَّا قَمَكُم)) (١) وهو قليل، والكثيرُ
المعروف في كلامهم مجيءُ أمر الفاعل المخاطب مجرداً من اللام ، ومن حرف
المضارعة ، معمولاً آخره كآخر المجزوم ، فإن لم تتصل به ألفائنين ، أو
واو جميع ، أو ياء مخاطبة ، فإن كان صحيحاً فهو ساكن الأخر ، نحو :
(أَنْهَبَ ، وَأَضْرِبَ ، وَأَخْرَجَ) ، وإن كان معتلاً فهو محذوف الأخر ، نحو :
(أَخَسَّ ، وَأَتَمَّ ، وَأَغْرَزَ) . وإن اتصل به ألفائنين ، أو واو جميع ،
أو ياء مخاطبة ، تثبت في آخره بغير نون ، نحو : (أَضْرِبُوا ، وَأَضْرِبِي) .
وليس ذلك حذفاً بل بناءً ، لأن دلالة (أَضْرِبَ) ونحوه على الجزم إمّا
بإضمار اللام ، وهو مضارعٌ محذوفٌ منه حرف المضارعة ، وإمّا بتضمين
معناها ، وهو مثال مأخوذٌ من لفظ المصدر للدلالة على الحذف ، والبنية (٢)
تفيد الطلب . لجائزٌ أن يكون بالإضمار لما فيه من كثرة الحذف لغير
موجب ، فتعيّن أن يكون بالتضمين . وإذا كانت دلالة (أَضْرِبَ) ونحوه على
الأمر بتضمين معنى اللام وجب الحكم عليه بالبناء لوجهين :
أحدهما : عدم وجود علّة الإعراب فيه ، وهي شبه الاسم ، فإنّ المضارع
إمّا أُعْرِبَ لشبّهه بالاسم ، إمّا لجواز قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة
وإمّا في احتمال الإبهام ، والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على
حركات اسم الفاعل وسكّنايته ، وذلك وشبّهه مفقود من فعل الأمر ، فوجب
أن يكون مبنيّاً كالماضي .

(١) لم أستطع الوقوف عليه في شيء من كتب الحديث التي بين يدي رغم
البحث والتنقيب ، وذكره الفراء في المعاني : ٤٧٠/١ ، وانظر الجمل : ٢٠٨
والإصاف : ٢٢٥/٢ ، وابن يعين : ٤١/٧ ، ٦١ ، وابن الناظم : ٦٦ ، الرضي
على الكافية : ٢٥٢/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٧٧/٨ ، والمغني : ٢١٧ ،
والنشر : ٢٨٥/٢ .
المصاف : جمع مصف وهو الموقف في الحرب .

(٢) في الأمل : (تثبت) ، وهو تمحيص .

(٣) في الأمل : (النسبة) ، وهو تحريف .

الثاني : أنَّ فعل الأمر لو كان معرباً لكان مجزوماً ؛ لأنه أبداً ساكناً
الآخر أو محذوفه ، ولو كان مجزوماً لكان الجازم له إمَّا اللام ، وإمَّا
غيرها . لاجئاً أن يكون مجزوماً باللام ؛ لأنَّ المتضمَّن يمنع من إظهار
مثله ، لأنه لافائدة فيه ، ولا يصحُّ أن يعمل متضمَّنُه كما لا يعمل الشيء في
نفسه ، ولجائزاً أن يكون مجزوماً بغيرها لاستحالة تقديره ، فتعيَّن الحكمُ
عليه بالبناء .

وذهب الكوفيون ^(١) إلى أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بلام محذوفة ، وهو مضارع
حُذِفَ منه حرف المضارعة ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف
آخر المعتلِّ منه وجهٌ .

وهو ضعيف لجواز أن يكون الوجهُ في حذف آخر المعتلِّ من فعل الأمر
هو طلبُ التخفيفِ استئقاً لحرف العلة المتطرفِ الساكن ، ثمَّ التزموا
حذفه ، كما أجازوا حذف المختصِّ بالحركة المقدَّرة كقراءة من قرأ : * يَوْمَ
يَأْتِ لَتَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ * ^(٢) و * ذَلِكَ // مَا كُنَّا نَبْغِ * ^(٣) . ولو لم
يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتلِّ وجهٌ من المناسبة والاستحسان لكان
دعواه أيسرَ من دعوى حذف لام الأمر وحرف المضارعة .

والمشهورُ عن الأَخْفَشِ ^(٤) موافقةُ سيبويه في الحكم على فعل الأمر
بالبناء . وعنه أيضاً قول آخرٌ ، وهو أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بمعنَى
الأمر . وهو قولٌ بما لا نظيرَ له من غير دليل عليه .

-
- (١) الإصناف : ٥٢٤/٢ وما بعدها ، ابن يعيش : ٦١/٧ وما بعدها ، والرضي
على الكافية : ٢٥٢/٢ ، ٢٦٨ .
- (٢) هود : ١٠٥ . وهي قراءة عاصم وابن عامرٍ وحَمَزَةٌ ، انظر السبعة :
٢٢٨ وما بعدها ، وحجة القراءة : ٢٤٨ وما بعدها .
- (٣) الكهف : ٦٤ .
- (٤) التذييل والتكميل : ١/١٧٩/٧ ، والمساعد : ١٢٥/٣ .

(ص) ((ومنها (لا) الطلبيَّةُ ، وقد يليها معمولٌ

مجزومها . وجزمُ فعل المتكلم بها أقلُّ من جزمه باللَّام .))

(ش) من عوامل الجزم (لا) الطلبيَّةُ ، وهي الدَّالة على النهي عن

الفعل كقوله تعالى : * لَاتَحْزَنْ * (١) ، أو الدُّعاء بتركه لشخص أو عليه .

[فَا لَأُولَئِكَ] كقوله تعالى : * رَبَّنَا لَاتُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا

وَلَاتَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا * (٤)

والثَّاني : كقول الشَّاعر :

بَكَى نَوْبِلٌ لِيَرْقِيَهُ اللهُ نَمَمُهُ أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذَّلِّ نَوْبِلٌ

وقد يليها معمولٌ مجزومها كقول الشَّاعر :

وَقَالُوا : أَخَانَا لَاتَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ وَلَا نَا حَقِّ قَوْمِكَ تَطْلِيمٍ

أراد : ولاتَطْلِيمُ نَا حَقِّ قَوْمِكَ .
وأكثر ما يُجزم به (لا) فعلُ المغايب أو الغائب ، وقد يُجزم بها فعلٌ

المتكلم ، وهو أقلُّ من جزمه باللَّام ، ومنه قول الأعمش : (٧)

- (١) التوبة : ٤٥ .
(٢) الهاء في (بتركه) عائدة على لفظ (الفعل) .
(٣) تكلمة مَثَا حَكَاهُ ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٤/٥ ب) .
(٤) آخر البقرة .
(٥) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٤٥٥ ، والتذييل والتكميل : ١٨٥/٨ ب
واللسان : (دبل) . نوبل : لقب الأطل ، ومعناه : ذَكَرُ الخنازير .
(٦) هو الْمُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ . والبيت في حماسة البحرى : ١٥٦ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٥٧٨/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٨١/٨ ب .
(٧) لم أقف عليه في طبيعتي ديوان الأعمش (جابر - حسين) ، وهو بدون
نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٦٨/٣ ، وابن الناظم : ٦٩٢ ،
ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل : ١٨٢/٨ أ إلى النابغة ،
وهو في ديوانه : ٧٥ بعجز آخر ، هو : ((كأنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ كَوَارٍ))
وفيه أيضا من رواية ابن السكيت بصدر آخر ، هو : ((خَلْفُ
المفَارط من عَوْدِي ومن عَمِّ // مردفات . . .)) وعليها يفوت الاستشهاد .
الرسب : القطيع من البقر . الأوار : جمع كور وهو الرحل .

لَا أَعْرِفَنَّ رَهْبًا حورًا مَدَامِمْهَا مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَخْنَاءِ أَكْوَارِ
(١) وقول الآخر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ يَمَثَقٍ فَلَا نَعُدُّ^(٢) بِهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضُ^(٣)

(ص) ((ومنها (لَمْ) و (لَمَّا) أَخْتَبَا ، وتنفرد (لم)

بمماخبة أدوات الشرط ، وجواز انفعال نفيها عن

الحال ، و (لَمَّا) بوجوب اتِّمَالٍ نفيها بالحال ، وجواز

الاستغناء بها في الاختيار عن المنفي إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ^(٤)

وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطراراً . وقد

لأُجْزِمَ بِهَا حَمَلًا عَلَى (لا) . ((

(ش) من عوامل الجزم (لم) و (لَمَّا) أَخْتَبَا . أمَّا (لم) فمصرف

نفي يختصُّ بالمضارع ، ويصرفه إلى معنى المضي . وأمَّا (لَمَّا)

فعلى ثلاثة أقسام :

(١) نُسِبَ الْبَيْتَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُقَبَةَ ، ولم أقف عليه في طبعة

ديوان الفرزدق التي بين يدي . وهو في أمالي ابن الشجري : ٢٢٦/٢ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٦٢/٣ ، وابن الناظم : ٦٩٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٨٢/٨ / ١ ، والبحر المحيط : ٤٤/٤ ، والمنهني : ٣٢٦

وشرح أبياته : ١٧/٥ .

الجراض : الكثير الأكل .

(٢) في الأصل : (تعد) ، وهو تحريفٌ يَفْوَتْ الاستشهاد ، والتصويب ممَّا

حكاه ناظر الجيش من كلام الشاعر (١ / ١٤٥ / ٥) .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشاعر . وحقه :

(لها) كما في المصادر .

حرفٌ نفي بمنزلة (لم) في الاختصاص بالمفارع ، وصرفٍ معناه إلى

المُضِيِّ ، وهي التي تجزم ، نحوُ : * كَلَّ لَمَّا يَقْضِي مَا أَمَرَهُ * (١)

وحرفٌ استثناء بمعنى (إلا) ، ويختصُّ بالفعل المؤوَّل بالمصدر في

قولهم : (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ) المعنى : لا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ . (٢)

وحرفٌ يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوبه نحوُ : (لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قَامَ

عَمْرُو) ، وسيأتي ذكرها .

وتنفرد (لم) عن (لَمَّا) بأمرين :

أحدهما : جوازُ مَصَاحِبَةِ أدواتِ الشَّرْطِ نحوُ : * فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ * (٣)

* فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ * (٤) ، كما يجوز دخولها على بناء الماضي ، نحوُ : (إِنْ

قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) . ولا يجوز مثل ذلك في (لَمَّا) ، كأنهم كرهوها

مع الشَّرْطِ لطولها وإمكانِ الاستغناء عنها به (لم) .

والثاني : جواز انفصال نفيها عن الحال ، فنفي الماضي المنقطع

حدُّثُه عن زمن الحال ، كما تنفي الماضي المتصل به . مثالُ الأوَّل

قولهم : (لم يكن كذا فَمَّا كَانَ) ، وقوله تعالى : * هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ

حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً * (٦) ، وقولُ الرَّاجِزِ : (٧)

(١) عبس : ٢٣ . وانظر ما سلف ج ١ ص ٥ / ب .

(٢) انظر ما سلف ص ٥٥ ، وسيأتي ص ١٠٥٣ .

(٣) هود : ١٤ . وانظر القمص : ٥٠ .

(٤) المجادلة : ٤ .

(٥) الضمير عائد إلى أدوات الشرط .

(٦) الإنسان : ١ .

(٧) هو عبد الله بن عبد الأعلى . والبيتان في سيبويه : ٢١٦/١ ،

والمقتضب : ٢٤٢/٤ ، والمنصف : ٢٣٢/٢ ، ورسالة الإعراب :

٥٤١/٢ ، وابن يعين : ١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٠٩/١ ،

والتذليل والتكميل : ١٥٧٢/٣ ، والتذليل والتكميل : ١٨٤/٨ / ١ ، والمغني : ٣٦٨ ، وشرح =

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَاكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

ومثال الثاني : قولُ سيبويه : ((ولما هو كائنٌ لم ينقطع)) ، وقوله

تعالى : * وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّي شَقِيًّا * (٢) ، ومنه قولُ الطرمّاح : (٣)

لَمْ يَغْتَنَا بِالْوَتْرِ قَوْمٌ وَلِلْحَنِيِّ مِ رِجَالٍ يَرْضُونَ بِالْإِفْطَاحِ

أي : السّاحة بترك الحق .

وتنفرد (لَمَّا) بأمرين :

أحدهما : وجوب التّصام نفيها بالحال ، ومن ثمّ امتنع أن يُقال : لَمَّا

لَمْ يَكُنْ كَذَا ثُمَّ كَانَ ، وإلّا يُقال : (لَمَّا يَكُنْ كَذَا) ، وقد يكون أو

(٤) قال : (٥)

فَإِنْ كُنْتَ مَا كَوْلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَنْدُرِكُنِي وَلَمَّا أُمْرِقَ

والثاني : جواز الاستغناء في الاختيار بذكر (لَمَّا) عن ذكر المنفي

بها إذا دلّ عليه دليل ، كما تقول : (نَدِيمٌ زَيْدٌ وَنَعْمَةُ النَّدِيمِ ، وَنَدِيمٌ

غَيْرُهُ وَلَمَّا) ، قال الشاعر : (٦)

== أبياتُه : ١٥٠/٥ .

(١) سيبويه : ٢/١ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٧٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٤/٨ .

(٤) في الأصل : (أو ولا) بإقحام الواو .

(٥) هو المُمَرِّقُ العَبْدِيُّ . والبيت في الأمعيات : ١٦٦ ، وأمالى ابن السّجري :

١٣٥/١ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٤/٨ ، والبحر المحيط : ٢٥٥/٧ ،

والمغني : ٣٢٧ ، وشرح أبياته : ١٤٥/٥ .

(٦) البيت بدون نسبة في الماحي : ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية :

١٥٧٢/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨١/٨ ، والمغني : ٣٦٩ ، والهمع :

٥٧/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٥١/٥ .

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأًا وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يَجِبْنَهُ

أراد : ولما أكن كذلك .

(١) ولا يسلك مثل ذلك بـ (لم) إلا في الضرورة كقول الراجز :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطراراً كقول ذي الرمة :^(٢)

فَأَضَحَّتْ مَبَادِيهَا قِفَارًا يِلَادُهَا^(٤) كَأَنَّ لَمْ يَسْوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُوهُ هَلِ

تقديره : كأن لم توهُل يسوى أهلٍ من الوحش ، وقول الآخر :^(٥)

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَمْتَرِينَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يَدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

(١) البيتان بدون نسبة في ضرائر الشعر : ١٨٢ وما بعدها ، وابن

يعيش : ١١١/٨ ، والتذييل والتكميل : ١٨١/٨ ب .

لُكَيْزٍ : قبيلة من ربيعة . الأجلح : الذي ذهب مقلّم شعر رأسه .

شمت : شاب .

(٢) في الأصل : (لكير ، عنم ، أجنح) وهي تمحيقان وتحريف ، والتمويب

من المراجع .

(٣) البيت في ديوانه : ١٤٦٥/٣ ، والخصائص : ٤١٠/٢ ، والتذييل والتكميل :

١/١٨٥/٨ ، والمغني : ٣٦٧ ، والهمع : ٥٦/٢ ، والخزانة : ٥/٩ .

مباديها : حيث تبدو في الربيع .

(٤) في الأصل : (سناديها) ، وهو تحريف ، والتمويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح : (١/١٤٦/٥) .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٢٢/٣ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٨٥/٨ ، والمغني : ٣٦٦ ، وشرح أبياته : ١٤٢/٥ .

المسراء : الشك والجدل .

التقدير : ولم تكن يُدركك المِرَاءُ إذا نحن أُمْتَرْنَا .
وقد تُلغى (لم) حملاً على (لا) التافية ، فيُرفع الفعلُ بعدها ، نكر
ذلك جماعةً ، وأنشد عليه الأَخْفَشُ وتُعلبُ :^(١)

كَوْلَا فَوَارِسٍ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الْمُلَيْفَاءِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ

(ص) ((ومنها أدواتُ الشَّرْطِ ، وهي : (إِنْ ، وَمَنْ ،

وَمَا ، وَمَهْمَا ، وَأَيُّ ، وَأَنْتَى) ، و (متى ، وَأَيَّانَ)

وهما ظرفا زمان .

وكسر همزة (أَيَّانَ) لغةٌ / سُلَيْمٍ . وتختصُّ في

(٢)

الاستفهام بالمستقبل بخلاف (متى) .

وربما استفهم به (مَهْمَا) ، وجوزي به (كَيْفَ) معنًى

لاملاً ، خلافاً للكوفيّين .

ومن أدواتِ الشَّرْطِ (إِذْ مَا) ، و(حَيْثُما ، وَأَيَّانَ) وهما

ظرفا مكان .

وما سوى (إِنْ) أسماءٌ متضمنةٌ معناها فلذلك يُنبتُ

إِلَّا (أَيَّانَ) . وفي اسمية (إِذْ مَا) خِلافٌ .

وقد ترد (ما ، ومهما) ظرفي زمان . و(أَيُّ) بحسب

ما تُضاف إليه . ((

(١) البيت بدون نسبة في المحتجب : ٤٢/٢ ، وضرائر الشعر : ٢١٠ ،

وابن يعيش : ٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧٤/٣ ، ١٥٩٢ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٣٧٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٥/٨ ،

والمغني : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، وشرح أبياته : ١٣١/٥ وانظر فهارسه ،

والخزانة : ٢/١ .

المُلَيْفَاءُ : يوم لهوازن على قنارة وَعَبَسَ وَأَشْجَعَ . العمدة : ١٦١/٢ .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٣) في الأصل : (بهما) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ^(١) بِهِ تُلْفِي مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آيِبًا^(٢)

وأُشِدَّ سِيْبِيَه لِلْمَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسِ^(٣) :

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ^(٤) حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وأُشِدَّ لِأَخْرَ^(٥) :

إِنَّمَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجِّي ظَعَانِنِي أُصْعِدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ

فَأَيْتِي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَمَهُم بِالْحِجَارِ وَأَشْجَعُ

وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ^(٦) أَنْ (إِنَّمَا) بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَاب) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَذَا الرَّوَايَةُ فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ :

• وَحَقَّقَهَا : (آتِيَا) كَمَا فِي الْمَعَادِرِ (١٤٧/٥ ب) .

• الْمَالِفَةُ

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٢ بِرَوَايَةٍ : ((إِمَّا أَتَيْتَ ...)) وَعَلَيْهَا يَفْسُوتُ

الْإِسْتِشْهَادُ . وَهُوَ بِرَوَايَةِ الشَّرْحِ فِي سِيْبِيَه : ٢٤٢/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ :

٤٦/٢ ، وَالْجَمَلُ : ٢١٦ ، وَالْخِصَائِيُّ : ١٣١/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٧/٤ ، ٤٦/٧ ،

• وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٨١/٣ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩٢/٨ أ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (إِذَا مَا) ، وَهُوَ خَطَأٌ يَخْتَلُ بِهِ الْوِزْنُ ، وَوُفِّتِ الْإِسْتِشْهَادُ ،

وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سِيْبِيَه .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (الْأَخْرَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَّامِ السَّلُولِيُّ . وَالبَيْتَانِ فِي سِيْبِيَه : ٤٣٢/١ ،

وَالْأَصُولُ : ١٦٠/٢ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ : ٢٤٥/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٦/١

• وَمَا بَعْدَهَا ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩٢/٨ ب ، وَالْخِرَانَةُ : ٣٣/١ .

• وَالْأَوَّلُ فِي الْأَرْهِيَةِ : ٩٨ .

أُفْرِعُ : أَنْحَدِرُ ، وَهُوَ مِنَ الْأُضْدَادِ (انْظُرِ الْأُضْدَادَ : ٣١٥) .

(٦) الْمَقْتَضِبُ : ٥٢/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْأَصُولُ : ١٥٩/٢ ، وَالبَيْتَانِ دِيْبَاتُ :

• وَمَا بَعْدَهَا ٢٩٤

وفي ذلك كلام يأتي ذكره في القول على (حيثما) (١).

وأما الأسماء فما تضمن معنى (إن) فيجري مجراها في التعليل والعمل، وهي خيممة أضرِبَ: محض، واسم يشبه الظرف، وظرف زمان، وظرف مكان وما يُستعمل اسماً وظرفاً.

الضرب الأول: (من، وما، ومهما).

ف (من) لتعميم أولي العلم، وتكون شرطاً فتجزم كقوله تعالى: * وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ * (٢).

و (ما) لتعميم الأشياء، وتكون أيضاً شرطاً، فتجزم كقوله تعالى:

* وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ * (٣).

و (مهما) مثل (ما) وأعم منها، ولا شك في كونها اسماً بدليل هود الضمير إليها كما يعود إلى (ما)، قال الشاعر: (٤)

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مَطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَاهُ

فألفاء في (كفاه) عائدة إلى (مهما)، فهي اسم، ولكنها في معنى (إن) (٥).

فلذلك تجزم الفعل كقوله تعالى: (وقالوا مهما تأتنا به من آية (٦) وعند الخليل (٧)

أن أصلها (ما)، فدخلت عليها (ما) الزائدة، كما تدخل على (إن، ومتى، وأين)

ثم كررها التكرير وأن يقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من ألف.

(١) في الأصل: (حيثما)، وهو تصحيف، وانظر ما سيأتي ص: ١٠٢٣ وما بعدها

(٢) التغابن: ١١.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٤) هو المثنخل الهذلي، والبيت في شرح ديوان الهذليين: ٣/ ١٢٧٧، وابن

يعيش: ٤٣/٧، والتذييل والتكميل: ١٨٨/٨ ب، والخزانة: ٢٦/١.

(٥) في الأصل: (المعنى) بلقحام (ال) والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من

كلام الشارح (١٤٨/٥).

(٦) الأعراف: ١٢٢. تماماً: * لِتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ *.

(٧) سيبويه: ٤٣٣/١.

وقال سيبويه : (١) وقد يجوز أن يكونَ (مَه) ك (إِنَّ) مُمَّ إِلَيْهَا (مَا) ، وإليه ذهب الزجاج (٢) .

وندر مجيئُ (مَهْمَا) اسمَ استفهام كقول الشاعر (٣) - أنشده أبو علي :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْ دَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيَهْ

أراد : ما لي الليلة ؟ ! أَسْتَفْهَمًا عَلَى طَرِيقِ التَّعَجُّبِ .

وزعم الشيخ - رحمه الله - أَنَّ (مَا ، وَمَهْمَا) فِي الشَّرْطِ قَدْ تَرَدَّدَا

ظرفي زمان ، فقال : جميعُ النَّحْوِيِّينَ يجعلونَ (مَا ، وَمَهْمَا) مِثْلَ (مَنْ)

فِي لُزُومِ التَّجَرُّدِ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ مَعَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا ظَرْفَيْنِ ثَابِتٌ فِي أَشْعَارِ

الفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ . وَأَنشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (٥)

فَمَا تَكُ يَا أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا أَفْتِقَارًا

وقال عبد الله بن الزبير : (٦)

فَمَا تَحَيَّ لِأَنْحَامِ حَيَاةٍ وَإِنْ تَمَّتْ فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعًا

وقول حاتم الطائي : (٧)

(١) نفس الحاشية السالفة .

(٢) إعراب القرآن ومعانيه : ج ٥ / قسم ٢٢ / ص ١٠ ، وقد اعتبر (مَه)

للكف والزجر ، و(ما) بعدها للمجازاة .

(٣) تقدم في ص ٤٧٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٦٢٥/٣ .

(٥) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ١٦٢/١ ، ومجالس العلماء ٦ : ١٤٦ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٦/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٩٤/٨ / ١ ،

١٩٣ / ب ، والمغني : ٣٩٨ ، وشرح أبياته : ٢٣٧/٥ .

(٦) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في شرح الكافية

الشافية : ١٦٢٧/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٩٤/٨ / ١ ، والأشعري : ١٢/٤ .

(٧) كذا وحقه : (وقال حاتم الطائي) .

والبيت في ديوانه : ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٧/٣ ، والتذييل

والتكميل : ١٩٤/٨ / ١ ، والمغني : ٤٣٧ ، والهمع : ٥٧/٢ ، والخزانة :

٢٧/١ . وفي أمالي القالي : ٢١٨/٢ برواية : ((وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بِطُوكَ

سُؤْلَهُ ...)) وعليها يفوت الاستشهاد .

وَأَنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ نَفْسَكَ سُوءَ لَهَا وَفَرَجَكَ نَا لَا مُنْتَهَى الذَّلَّ^(١) أَجْمَعَا

ولا أرى في هذه الأبيات حجة ؛ لأنه كما يمحّ تقدير (ما ، ومهما) فيها بظرف زمان ، كذلك يمحّ تقديرهما بالمصدر على معنى : أي كونه قصير أو طويل تكن^(٢) فينا فلانخاف ، وأي حياة هنيئة أو غير مرضية تحيي فينا لاسام ، وأي عطاء قليل أو كثير تُعْطِ نَفْسَكَ سُوءَ لَهَا وَفَرَجَكَ نَا لَا مُنْتَهَى الذَّلَّ .

لكن يتعمّن جعل (ما ، ومهما) في الأبيات المذكورة مصدرين ؛ لأن في كونها ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونها مصدرين ؛ لأنه لا مانع من أن يُكنى بـ (ما ، ومهما) عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أن يُكنى بهما عن المفعول به ونحوه ؛ إذ لا فرق .

/ الضرب الثاني : (أنسى ، وكيف) . فد (أنسى) لتعميم الأحوال ، وليست ظرفاً ؛ لأنه لازمان ولا مكان ، ولكنها تُشبه الظرف ؛ لأنها بمعنى : على أي حال ، فلما كانت تُقدّر بالجار والمجرور ، والظرف يُقدّر بهما كانت بمنزلة . وقد تأتي (أنسى) بمعنى (متى) وبمعنى (أين) ، وتكون استفهاماً وشرطاً ، وإذا كانت شرطاً جزم ، قال الشاعر^(٣) :

خَلِيلِي أَنَسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لِأِحْوَالِ

(١) كذا في الأصل ، وصححها بعضهم في الهامش بـ (الذم) وهي رواية المصادر السابقة ، وأثبتها كما هي ؛ لأنها توافق تقديره الآتي .

(٢) في الأصل : (يكن) ، وهو تحريف .

(٣) البيت بدون نسبة في ابن الناظم : ٦٩٦ ، والتذييل والتكميل :

١٨٧/٨ ب ، والمساعد : ١٣٤/٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٦ ،

والعيني : ٤٢٦/٤ ، والأشموني : ١١/٤ .

(١)
وقول كَبِيد :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

يُخَاطِبُ رَجُلًا وَقَعَ فِي قِصَّةٍ صَعْبَةِ الْمَخْلِصِ ، يَقُولُ : عَلَى أَيِّ حَالٍ يَأْتِي
الخلاص من هذه القِصَّةِ يَلْتَبِسُ وَيَخْتَلِطُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ ؛

أَيُّ : دَاخِلٌ تَحْتَ الرَّجْلِ ، وَإِذَا دَخَلَ شَيْءٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقَدْ شَجَّرَهُمَا .

وَأَمَّا (كَيْفَ) فَاسْمٌ لِتَعْمِيمِ الْأَحْوَالِ ، وَتُسَمَّى ظَرْفًا لِتَأْوِيلِهَا بِ(عَلَى

أَيِّ حَالٍ) ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا جَوَازُ الْاِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ صِحَّةِ دُخُولِهَا

عَلَى الْأَعْمَالِ ، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ^(٢) ، وَقَدْ تَرِدُ شَرْطًا فِي الْمَعْنَى

فَحَسْبُ ، فَتُعَلَّقُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، وَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا حَمَلًا عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا

أَصْلٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٣)

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) الْمَعْنَى : عَلَى

أَيِّ حَالٍ يَشَاءُ الْإِنْفَاقَ يُنْفِقُ ، فَ(كَيْفَ) هُنَا اسْمٌ شَرْطِيٌّ ، وَلَكِنَّهَا لَمْ

تَجْزِمَ الْفِعْلَ ، كَمَا لَمْ تَجْزِمَ فِي الِاسْتِفْهَامِ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ الْجُزْمَ بِهَا قِيَاسًا ، وَأَبَاهُ الْبَصْرِيُّونَ . قَالَ سِيبَوِيهٌ ^(٦) :

وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ : (كَيْفَ تَمْنَعُ أَمْنَحَ) ، قَالَ : هِيَ مُسْتَكْرَهَةٌ ،

وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ ، وَمَخْرُجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا : عَلَى أَيِّ

حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ .

(١) كَذَا وَحَقُّهُ : (وَقَالَ ٠٠٠) .

البيت في ديوانه : ٢٢٠ ، وسيبويه : ٤٣٢/١ ، والمقتضب : ٤٧/٢ ،

والجمل : ٢١٦ ، وابن يعيش : ١١٠/٤ ، ٤٥/٧ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٥٨٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٤ ، والتذييل

والتكميل : ١٨٧/٨ ب ، والخزانة : ٩/٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَكُونُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) آل عمران : ٦ . (٤) المائدة : ٦٤ .

(٥) الإنصاف : ٦٤٣/٢ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٩٠/٨ ب وما بعدها ،

والمعنى : ٢٧٠ وما بعدها . وانظر اللسان : (كَيْفَ) .

(٦) سيبويه : ٤٣٢/١ .

السَّربِ الثَّالِثِ : (إِذَا ، وَمتى ، وَأَيَّانَ) بفتح الهمزة ، وبنو سُلَيْمِ (١)

يكسرونها فيقولون : (إِيَّانَ) . فَأَمَّا (إِذَا) فمبني ذكرهما .

وَأَمَّا (متى) ، وَأَيَّانَ (فلتتعميم الأزمنة ، ولا تفارقان الظرفية ،

وتسردان شرطاً فتجزمان كقول طرفة : (٢)

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاحِ مَخَافَةَ وَلَكِنْ متى يَسْتَرْفِدُ القَوْمَ أَرْفِدُ (٣)

وقال الآخر : (٤)

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرُنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَنْزِلْ حَذِرَا

ويردان استفهاماً أيضاً فلا يعملان شيئاً .

ولأستفهم بـ (أَيَّانَ) إلا عن زمان مستقبل . وَأَمَّا (متى) فيستفهم

بها عن زمان مستقبل ، نحو : * وَيَقُولُونَ متى هُوَ * (٥) ، وعن زمان

ماضي ، نحو : (٦)

(١) انظر البحر المحيط : ٩٢ ، واللسان : (أين) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٨ ، وسيبويه : ٤٤٢/١ ، وشرح القمائد السبع : ١٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨١/٣ ، وابن الناظم : ٦٩٤ ، والبحر المحيط : ١٢١/٣ ، ٥٣٩/٥ ، والمغني : ٧٩٠ ، وشرح أبياته : ٢٢٠/٧ ، والغزاة : ٦٦/٩ .

(٣) في الأصل : (تسترقد) ، وهو تمحيف ، والتمويب من المصادر السابقة .

(٤) البيت بدون نسبة في ابن الناظم : ٦٩٤ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٤ ، والتذييل والتكميل : ١٨٨/٨ / ١ ، وابن عقيل على الألفية : ٣٦٦/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٦ ، والأشموني : ١٠/٤ .

(٥) الإسراء : ٥١ .

(٦) البيت لجريس . وهو في ديوانه : ٥١٣ ، وسيبويه : ٢٩٨/٢ ، والتمام : ٩٧ ، وسر صناعة الإهراب : ٤٧٩/٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ومعجم ما استعجم : ٨٩٣/٣ ، والكافي في العروض والقوافي : ١٥١ ، ١٥٧ ، والبحر المحيط : ١٨٦/٨ ، والتذييل والتكميل : ١٨٧/٨ ب . وعجزه : ((سَقِيَتِ الغَيْتُ أَيَّتُهَا الخِيَامُ)) .
ذو طلوح : موضع لبني يرسوع .

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

الضَّرْبِ الرَّابِعِ : (حَيْثُمَا ، وَأَيْنَ) وهما لتعميم الأكنة ، ولا ينفگان
عن الظَّرْفِيَّةِ ، ويفترقان بَأَنَّ (أَيْنَ) لاشكون إِلَّا شرطاً أو استفهاماً ،
وإذا كانت شرطاً جزمتم كقول الشاعر :
(١)

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَمْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وقوله تعالى : * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ * (٢)

وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فلا تكون إِلَّا شرطاً ، وكانت قبل دخول (ما) اسم
مكانٍ خالياً من معنى الشرط ملازماً للتخصيص بإضافة إلى جملة ، ولا يعمل
في الأفعال ، ثم أخرجوها إلى الجزاء ، فضمنوها معنى (إِنْ) ، وجعلوها
اسم شرطٍ ، فلزمهم إتمامها وحذف ما يضاف إليها ، وألزموها [ما]
تنبيهاً على إبطال مذهبها الأول ، وجزموا بها الفعل كقول الشاعر :
(٣)

حَيْثُمَا تَمَتَّقِمُ يَقْدِرُ لَكَ اللَّهُ هُ تَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَمَانِ

ولا يجوز أن تكون منقولةً كـ (إِنَّمَا) إلى الحرفية ؛ لأنها لم تزل عمّا

- (١) هو عبد الله بن همام . والبيت في سيبويه : ٤٢٢/١ ، والمقتضب :
٤٧/٢ ، وابن يعيش : ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والتذليل والتكميل : ١/١٩٢/٨ .
- (٢) في الأصل : (تعلقى) ، وهو تحريف .
- (٣) النساء : ٦٨ .
- (٤) في الأصل : (تضاف) ، وهو تصحيف .
- (٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٨/٥ ب) .
- (٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٣٦٥ ، وابن الناظم :
٦٩٥ ، والتذليل والتكميل : ١/١٩٢/٨ ، وابن عقيل على الألفية :
٣٦٨/٢ ، والمساعد : ١٤٠/٣ ، والمغني : ١٧٨ ، وشرح أبياته :
١٥٣ /٣ .
- (٧) في الأصل : (تستقر) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
- (٨) في الأصل : (تكونن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح (١/١٤٩/٥) .

كانت عليه قَبْلُ من الدلالة على المكان بخلاف (إِنَّمَا) فَإِنَّهَا كانت قبل دخول (ما) عليها اسمَ زمانٍ ما في خالياً من معنى الشرط ، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرطٍ بمعنى (إِنْ) مختصةً بالمستقبل ، وزال ما كان فيها من معنى الاسم ، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط ، فحكّمنا بحرفيّتها ؛ لأنّ دلالتها على معنى الحرف متيقنة^(١) ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها ، والحكم بمقتضى ما تيقن أولى .

الفَرْب الخامس : (أَيُّ) وهي لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ، فلذا يلزم في (أَيُّ) أَنْ تُضَافَ لفظاً أو معنى إلى الموصوف على حـ^٢ قولهم : ((سَحَقَ عِمَامَةٌ))^(٢) رفقاً لالتباسِ عموم الأوصافِ بجنسِ مَعْمُومِها لغيره ، فتكون بحسب ما تُضَافُ إليه ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إلى ظرفٍ فهي ظرفٌ ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إلى غير ذلك فهي بمعنى ما أُضِيفَتْ إليه ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هي الموصوف في المعنى وتقع في الشرط وغيره ، وَإِذَا كانت شرطيةً جازمتِ الفعلَ ، نحو : (أَيُّ يَوْمٍ تَقُمْ أَقَمَ) و (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) *^(٣) و (بَأَيِّ تَمَرُّرٍ أَمَرُّرٍ ، وَغَلَامٍ أَيْبِهِمْ تَضْرِبُ أَضْرِبٍ ، وَأَيُّوهُمْ يَأْتِي فَلَهُ يَرْهَمُ)^(٤) .

وهذه الأسماءُ المذكورةُ هي جميعُ أسماءِ الشرطِ ، وكلُّها مبنيةٌ لتضمينها معنى (إِنْ) (إِلَّا) (أَيُّ) ، فَإِنَّهَا أُعْرِبَتْ ؛ لِأَنَّه قد عارض ما فيها من شبه الحرف لزومٍ [الإضافة إلى] الأسماءِ ، فحماها ذلك عن البناء .^(٥)

- (١) في الأصل كأنه رُيِمَ فوقها لفظ (صح) بخط دقيق فبدت كأنها (لمن) .
(٢) المحقق : الخلق البالي . وانظر ما سلف من ٥٣٨ .
(٣) الإمراء : ١١٠ .
(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح ، وموابه : (يأت) .
(٥) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٩/٥ أ) .

(ص) « وكلها تقتضي جملتين ، [تُسمى ^(١)] أولهما شرطاً ، ^(٢)
وتُمَدَّر بفعل ظاهر ، أو مضمرٍ مفسَّرٍ بعدَ معموليه بفعل
يشدُّ كونه مفارغاً دونَ (لم) ، ولا يتقدَّم فيها الاسمُ مع
غير (إن) إلا اضطراراً ، وكذلك بعدَ استفهامٍ بغير
الهمزة .

وتُسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً ، وتلزمه الفاءُ في ^(٣)
غير ضرورة إن لم يمحَّ تقديره شرطاً ، وإن مُدَّر بمفارعٍ ^(٤)
صالحٍ للشرطيَّة جُزِم في غير الشرورة ، وجوباً إن كان
الشرطُ مفارعاً ، وجوازاً إن كان ماضياً . وإن قُيِّنَ
بالفاء رُفِع مطلقاً . »

(ش) كلٌّ من الأدوات المذكورة يقتضي جملتين ، أولهما ملزومةٌ للثانية ،
تُسمى الأولى شرطاً ، لأنَّ وجودَ الملزوم على وجود اللزم ، والشَّروطُ
في اللغة العلامةُ .

وتُسمى الثانيةُ جزاءً وجواباً ، لانه مدعى فيها ؛ لأنها لازمةٌ لما جُمِلَ
شرطاً ، كما يلزم في المُعرف الجواب للسؤال ، والجزاءُ للإسائة
أو الإحسان ، فسميت بذلك على الاستعارة والتشبيه .

ولاتكون جملةُ الشرط إلا ممدَّرةً بفعلٍ متمرِّفٍ مجزومٍ بالأداة لفظاً أو
تقديرًا ، وهو إما ماضٍ مجرَّدٌ من حرف النفي ، ومن حرف (قد) ، لفظاً
أو تقديرًا ^(٥) . وإما مضارعٌ مجرَّدٌ ، أو منفيٌّ بـ (لا) أو (لم) . وأكثرُ

(١) تكلمة من التسهيل لقوله بعد ذلك : « وتسمى الجملة ... »
(٢) في الأصل : (شرط) ، وهو صوابٌ قبل التكملة ، وما أثبتته هو الصواب بعدها .
(٣) في الأصل : (تلزم) ، بإسقاط الهاء ، والتصويب من التسهيل .
(٤) في الأصل : (لأن) ، بإقحام اللام ، = = =
(٥) كذا العبارة في الأصل وفيما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (٥ / ١٥١ / ب)
وقوله : (لفظاً أو تقديرًا) لا معنى له هنا . وانظر ما سيأتي من ١٠٢٨ .

ما يكون ظاهراً ، ويجوز أن يضمّر إذا دلّ عليه دليل كما في : « إِنْ خَيْرًا
فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(١) تقديره ، إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ ، وَإِنْ
كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ ، على ما تقدّم ذكره في باب (كان) .^(٢) وأكثر ما
يُضمّر إذا قُسر ما بعد معموله بفعل مذكور ، والغالب كونه ماضياً ، أو
مضارعاً منغياً بـ (لم) ، نحو : * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
فَأَجْرُهُ *^(٣) ، و (إِنْ زَيْدٌ لَمْ يَأْتِنِي آتِيهِ) . ومجيئه مضارعاً بدون (لم)
شاذ ، ومنه قول الشاعر :^(٤)

فَإِنْ أَنْتَ تَفْعَلُ فَلِلْفَاعِلِ مَنْ أَنْتَ الْمُجِيزِينَ تِلْكَ النِّمَارَا
وقوله :^(٥)

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ شَنَايِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

ولا يتقدّم الاسمُ الفَعْلَ على الإضمار المذكور مع غير (إِنْ) من أدوات
الشَّرْطِ إِلَّا فِي الصَّرْوَةِ كقوله :^(٦)

فَمَنْ نَحْنُ نُوؤِ مِنْهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَأَجْرِهِ يُبْسِ مِنَّا مُعْزَعًا

(١) جزء من حديث شريف أوله : ((المرء مجزى بعمله)) . انظر فهارس

الأصول صنعة أستاذنا د. محمود الطناحي ص ٤٥ .

(٢) انظر ما سلفج ١ ص ٥٩/٤٠ .

(٣) التوبة : ٦ .

(٤) هو الكميت بن زيد . والبيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

وهو في معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨

(٥) هو عبد الله بن عتبة . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ١٠٤١/٣ ،

وضرائر الشعر : ٢٠٨ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨ ، والجمع :

٥٩/٢ ، والخزانة : ٤١/١ .

(٦) هو هشام المرسي . والبيت في سيبويه : ٤٥٨/١ ، والمقتضب : ٧٣/٢ ،

وضرائر الشعر : ٢٠٧ برواية : ((... منا مروءا)) ، والإماف :

٦١٩/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨ ، والمفني : ٥٢٦ ، والجمع :

٥٩/٢ ، والخزانة : ٢٨/١ .

(١)

وقوله :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيِنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

(٢)

وقوله :

فَمَتَى وَاغِلٌ يُنْبَهُمْ يُعَيِّرُ هُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

والاستفهام في هذا الاستعمال كأدوات الشرط مع كونه غير مختص ، فإن كان بالهمزة جاز لكونها أمّ الباء وأصل أدوات الاستفهام أن يتقدم الفعل^(٤) بعدها اسم مرفوع بالابتداء ، أو معمول لفعل مضمر يفتره ما بعد الاسم . وإن كان بـ (هل) أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده الاسم على الفعل إلا في الضرورة كقوله :

(٦)

(٥)

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى

(١) تقدم ٣٥٧ .

(٢) هو عدّي بن زيد العبادي . والبيت في ذيل ديوانه : ١٥٦ ، وسيبويه : ٤٥٨/١ ، والمقتضب : ٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٢/٢ ، والإنصاف : ٦١٧/٢ ، وابن يعيش : ١٠/٩ ، وضرائر الشعر : ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩٩/٣ ، والتذليل والتكميل : ١/١٩٥/٨ ، والهمع : ٥٩/٢ ، والخزانة : ٤٦/٣ ، ٣٩/٩ .
الواغل : الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يُدْعَ .

(٣) في الأصل : (جاز) ، وهو تحريف .

(٤) (أن يتقدم) فاعل قوله : (جاز) .

(٥) في الأصل : (... الفعل على الاسم) ، وهو وهم . والتصويب ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/٥) ،

(٦) هو عَلَقَةُ الفَحْل . والبيت في ديوانه : ٥٠ ، وسيبويه : ٤٨٧/١ ، والمفصليات : ٣٩٧ ، والمقتضب : ٢٩٠/٣ ، والاشتقاق : ١٤٠ ، وابن يعيش : ١٨/٤ ، ١٥٢/٨ ، والتذليل والتكميل : ١٩٦/٨ ب ، والبحر المحيط : ٣٢٩/٥ ، والهمع : ٧٧/٢ ، ١٣٣ ، والخزانة : ٢٨٦/٤ .

وتمامه :

... .. لَمْ يَقْفِ عِبْرَتَهُ إِشْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

المشكوم : المثاب .

وامتنع حينئذ كونه مبتدأ ، ووجب حملُه على فعل مضمَرٍ عامِلٍ فيه عمَلٍ
الفعلِ الظَّاهرِ فيما اشْتَغَلَ به .

وأما الجزاء فيملح له كلُّ الجمل ، فيكون جملةً طلبيةً ، وخبريةً [شرطيةً
وغيرَ] ^(١) شرطيةً ، وجملةً اسميةً أو فعليةً ، ^(٢) والأصل كونه جملةً يصلح
جعلها شرطاً ، وهي المصدرةُ بفعل متصرفٍ ، ما في ، مجردٍ من (قد) لفظاً
أو تقديرًا ^(٣) ، أو من غيرها ، أو مضارعٍ مجردٍ ، أو منفيٍّ بـ (لا) أو (لم) ؛
لأنَّ الشرط بـ (إن) (وأخواتها) تعليقُ حصولِ ما ليس بحاصلٍ على حصولِ غيره ،
فاستلزم في جملتيه امتناعُ الثبوتِ ، أو إمكانِ الحصولِ ، فلا تكون إحداهما
اسميةً أو طلبيةً إلا بتأويل .

وإذا جاء الجزاءُ على غير ما هو الأصلُ فيه وجبَ اقترانهُ بالفاءِ ، ليعلمَ
ارتباطُه بالشرطِ ، وتعلُّقُ أدانتهِ به لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرطُ ،
وذلك إذا كان جملةً طلبيةً كقوله تعالى : * قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي * ، وكقراءة ابن كثيرٍ : * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ
فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا * ^(٤) ، أو شرطيةً نحو : (إِنْ تَأْتِنِي فَإِنْ تُحَدِّثْنِي
أُكْرِمَكَ) ، أو اسميةً نحو : (إِنْ تَقُمْ فزَيْدٌ قَائِمٌ) ، أو فعليةً مصدرةً

(١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/٥) .

(٢) في الأصل : (أو) ، وهو تحريف ، والتمويه بما حكاه ناظر الجيش
من كلام الشارح .

(٣) قوله : (لفظاً أو تقديرًا) لا معنى له هنا ، انظر ما سلف ^{١٠٢٥} .

(٤) آل عمران : ٢١ .

(٥) طه : ١١٢ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٢٤ ، والكشف : ١٠٧/٢ ، وحجة

القراءات : ٤٦٤ . وفي الأصل رُسِمَتْ : (يخاف) ، وهو وهم .

بفعلٍ غيرٍ متمرّفٍ ، نحوُ : * إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا * فعسى
 رَبِّي أَنْ يُوتِبِنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ * (١) ، أو ما في مقرونٍ بـ (قَدْ) لفظًا ،
 نحوُ : * إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَكَ مِنْ قَبْلِ * (٢) ، أو تقديرًا وذلك إذا
 كان الفعلُ ماضيَ المعنى كقوله تعالى : * إِنْ كَانَ قَمِيمُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ
 فَمَدَقْتُ * (٣) ، أو مقرونٍ بحرفِ تنغيّرٍ ، نحوُ : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا قَامَ عَمْرُو) ،
 أو مفارعٍ مقرونٍ بـ (قَدْ) ، أو حرفِ تنغيّسٍ ، أو نفسيٍّ بغيرِ (لا) أو
 (لم) ، نحوُ : (إِنْ تَقُمْ فَقَدْ أَقَوْمٌ ، أو فَسَوْفَ أَقَوْمٌ ، أو فَمَا أَقَوْمٌ ،
 أو فَلَنْ أَقَوْمٌ) . فالغاءُ في أمثال كلِّ هذا واجبةُ الذكْرِ ، لا يجوز أن
 تُقامَ الواوُ وغيرها مقامَها ، ولا يجوز حذفُها إلا في الضَّرورة كقوله :
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
 وقوليه : (٥)

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيْبِ وَالْهَسْوَى سَيْلَفِي عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

(١) الكهف : ٣٩ - ٤٠ .

(٢) يوسف : ٧٧ .

(٣) يوسف : ٢٦ .

(٤) نُسِبَ إِلَى حَسَّانَ وَابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ . وهو في زيادات
 ديوان حسان : ٥١٦/١ ، وسيبويه : ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ برواية (سيان) ،
 والمقتضب : ٧٢/٢ ، والخصائص : ٢٨١/٢ ، والمنصف : ١١٨/٢ ،

والمحتجب : ١٩٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٨٤/١ ، ٢١٠ ، ٢٧١ برواية
 سيبويه ، وابن يعيش : ٢/١ ، ٣ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وابن
 الناظم : ٧٠١ ، والبحر المحيط : ٢٠/٢ ، والتذليل والشكيل : ١٩٧/٨ ب
 والمغني : ٨٠ ، ١٣٣ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٨٣٢ ، ٨٤٩ ، والخزانة :
 ٤٩/١ . وفي الديوان زيادة تخريج .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٩٨/٣ ، وابن الناظم :
 ٧٠٢ ، والتذليل والشكيل : ١٩٨/٨ ، والأشموني : ٢١/٣ .

(٦) في الأصل : (للغني) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

ب / ٢٢٧

وإذا جاء الجزاء على مقتضى / الأصل مالاً للشرطية لم يحتج
إلى فاء تربطه بالشرط ، فالأولى خلوه منها ، ويجوز اقترانه بها ،
فإن خلا منها ، وصدر بمضارع جزم ، سواء كان الشرط مضارعاً ، نحو :
* وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * (١) ، أو ماضياً كقوله تعالى : * مَنْ
كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا * وقول
الفرزدق : (٢)

كَسَتْ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ
وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفياً بـ (لم) ، وبقلّة إن
كان غير ذلك . فالأول كقول زهير : (٤)

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لِأَغْنِيَّ مَالِي وَلا حَرِمُ
وقول أبي صخر : (٥)

وَكَيْسَ الْمَعْنَى بِالَّذِي لِيَبْهِيجَهُ إِلَى الشَّوْقِ إِلَّا الْهَاتِفَاتُ السَّوَاجِعُ
[وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيْبُهُ يَقُولُ - وَيُخْفِي النَّبْرَ - إِنِّي لَجَارِعٌ] (١)

(١) الطلاق : ٢٠

(٢) هود : ١٥

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٢/١ ، وسيبويه : ٤٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية

١٥٨٥/٣ ، ١٥٨٨ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٧١ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٠٠/٨

البحر المحيط : ٤٢٩/٢ ، ٥١٤/٧ . التوغير : الغضب .

(٤) البيت في ديوانه : ١٥٣ ، وسيبويه : ٤٣٦/١ ، والمقتضب : ٦٨/٢ ، وأما لي القالي :

١١٣/١ ، والسمط : ٤٦٦/١ ، وابن يعين : ١٥٧/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٩/٣ ،

وشرح عمدة الحفاظ : ٣٥٣ ، وابن الناظم : ٦٩٩ ، والبحر المحيط : ٤٢٨/٢ ، ٤٨٤/٦ ،

والتذليل والتكميل : ١/٢٠٠/٨ ، والمغني : ٥٥٢ ، والخزانة : ٤٨/٩ ، والمالمان : (حرم) .

(٦) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/١ ب) .

(٥) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ٩٣٥/٢ ، وفيه زيادة تخريج ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٨٩/٣ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٠٠/٨ .

المعنى : من عنا عليه الأمر إذا شق . السواجع : جمع ساجعة : وهي

التي تُصَوِّتُ على جهة واحدة ، وتُطْرَبُ بمسوتها .

(١)
وقول الآخر :

فإن كان لا يرُضيك إلا ترنني إلى قطريٍّ لا إخالكَ راضياً

(٢)
وقول الآخر :

وإن بعدوا لياً منوناً اقترباً تشوق أهل الغائب المُنْتَظَرِ

(٣)
والثاني كقول جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ

إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ

(٤)
ومثله قول الآخر :

... من يأتها لا يصرها

(١) تقدم ص : ٥٩٦ .

(٢) في الأصل : (قطمه) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . والمراد : قَطْرِيٌّ بن العُجَافَةِ .

(٣) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٤٢٩/٢ .

(٤) البيتان في سيبويه : ٤٣٦/١ ، والكامل : ١٣٤/١ ، والمقتضب : ٧٠/٢ ، وأما لي ابن الشجري : ٨٤/١ ، وإلصاف : ٦٢٣/٢ ، وابن يعيش : ١٥٨/٨ ، والتذييل والتكميل : ١٩٨/٨ ب ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩٠/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٥٤ ، وابن الناظم : ٧٠٠ ، والمغني : ٧١٧ ، والهمع : ٦١/٢ ، والخزانة : ٤٨/٩ .
والثاني في البحر المحيط : ٤٢٩/٢ .

(٥) هو أبو دُوْدٍ يَبُّ الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢٠٨/١ ، وسيبويه : ٤٣٨/١ ، والمقتضب : ٧٠/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٩٨ ، وابن يعيش : ١٥٨/٨ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩١/٢ ، وابن الناظم : ٧٠٠ ، والتذييل والتكميل : ١٩٨/٨ ب ، والبحر المحيط : ٢٦/٢ ، والخزانة : ٥٧/٩ . وسيأتي البيت كاملاً بعمد قليل .

وقراءة طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ : ((أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ))^(١) ، ورفعه
عند سيبويه على وجهين : على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وعلى
حذف الفاء ؛ لأنه قال : وقد يقولون : (إِنْ أَتَيْتَنِي أَنْتِكَ) ، أي : أَنْتِكَ^(٢)
إِنْ أَتَيْتَنِي ، وأنشد بيت زُهَيْرٍ . ثم قال : فإذا قلت : (آتِي مَنْ آتَانِي)^(٣)
فأنت بالخيار ، إِنْ شئتَ كانت (آتَانِي) صلةً ، وإِنْ شئتَ كانت بمنزلتها
في (إِنْ) ، ويجوز في الشعر : (آتِي مَنْ يَأْتِينِي)^(٤) ، قال :
فَوَلَّتْ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لِأَيُّرُهَا
كَأَنَّهُ قَالَ : لِأَيُّرُهَا مِّنْ يَأْتِيهَا ، ولو أُريدَ به حذف الفاء جاز .
ومنع أبو العباس تقدير التقديم^(٥) ، فقال : وأما قوله :^(٦)
وإِنْ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ
على القلب فهو محال ، وذلك لأن الجواب حذوه أن يكون بعد [(إِنْ)]^(٧)
فعلها الأول ، وإلّا يُعنى بالشّيء موضعه إذا كان في غير موضعه ، نحو :
(ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ) ؛ لأنَّ حَقَّ الْغُلَامِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ زَيْدٍ ، وهذا قد وقع في
موضعه من الجزاء ، فلو جاز أن يُعنى به التقديم لجاز أن تقول : ضَرَبَ
غُلَامَهُ زَيْدًا ، تريد : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ .

(١) النساء : ٧٨ . وللقراءة انظر البحر المحيط : ٢٩٩/٣ ، والمحتمب :
١١٣/١ ، والمختصر : ٢٧ .
(٢) سيبويه : ٤٣٦/١ .
(٣) سيبويه : ٤٣٨/١ .
(٤) في الأصل : (... ومن يأتي) ، بإقحام الواو ، وتحريف (يأتيني) ،
والتصويب من سيبويه .
(٥) الأصول : ١٩٤/٢ . وانظر المقتضب : ٦٦/٢ وما بعدها .
(٦) تقليم : ١٠٣٠ .
(٧) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥٢/٥ ب) .

وإن قُرِنَ المضارعُ المصالحُ للشرطيَّةِ بالفاءِ وجب رفعُهُ مطلقاً ، سواءً
كان الشرطُ ماضياً أو مضارعاً كقوله تعالى : * وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ
مِنْهُ * (١) ، وقوله تعالى : * فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا * (٢)

وكقراءة حمزة : * إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى * (٣) وينبغي

أن يكون الفعل بعد هذه الفاءِ غيرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، ولولا ذلك لَحَكِمَ

بزيارة الفاءِ ، وجزمِ المضارعِ ؛ لأنها حينئذٍ في تقدير السُّقوطِ .

لكنَّ العربَ التزمت رفعَ المضارعِ بعدها ، فعلم أنها غيرُ زائدة ، وأنها

داخلةٌ على مبتدأٍ مُقدَّرٍ كما تدخل على مبتدأٍ مُظهِرٍ .

(٤) ((وجزمُ الجوابِ بفعل الشرطِ ، لإبالاتة وحدها ،

ولابهما ، ولعلَى الجوارِ ، خلافاً لزاعمي ذلك)) .

(٥) (ش) اختلف في الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاءُ ، فعند الكوفيِّين

هو مجزومٌ على الجوارِ كخفض (خرب) من قولهم : ((هذا جحرٌ ضبٌّ خرب)) . (٦)

وتبطلُّه أمورٌ ثلاثةٌ :

أحدها : أنَّ الخفضَ على الجوارِ لا يكون واجباً ، وجزمُ الجوابِ واجبٌ . (٨)

(١) المائدة : ٦٥ .

(٢) الجن : ١٣ .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . وللقراءة انظر السبعة : ١٩٣ ، والكشف :

٢٢٠ ، وحجة القراءات : ١٥٠ .

(٤) في الأصل : (المضارع) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٥) في الأصل : (الكوفيون) ، وهو خطأ . والتصويب مما حكاه ناظر

الجيوش من كلام الشارح (١/١٥٦/٥) .

(٦) الإنصاف : ٦٠٢/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٥٤/٢ .

(٧) تقدم : ص ٦٦٥ .

(٨) في الأصل : (واجباً) ، وهو خطأ ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيوش من كلام الشارح .

الثاني : أَنَّ الخَفَصَ عَلَى الجِوَارِ لا يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ مَخْفُوضٍ حَفْضًا ظَاهِرًا ،
لِتَحْصَلَ المُشَاكَلَةُ ، وَجَزَمَ الجِوَابُ يَكُونُ بَعْدَ جَزْمٍ ظَاهِرٍ وَغَيْرِ ظَاهِرٍ .
الثالث : أَنَّ الخَفَصَ عَلَى الجِوَارِ لا يَكُونُ إِلاَّ مَعَ الاتِّصَالِ ، وَجَزَمَ الجِوَابُ
يَكُونُ مَعَ الاتِّصَالِ وَالاِنْفِصَالِ .

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَجْزُومًا عَلَى الجِوَارِ ، فَجَزَمَهُ إِمَّا بِفِعْلِ الشَّرْطِ أَوْ بِأَدَاتِهِ ،
وَإِذَا بِيَمَا . لِجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ جَزْمُهُ بِالْأَدَاةِ وَحَدَّهَا ؛ لِأَنَّ الجَزْمَ فِي الفِعْلِ
نَظِيرُ الجَزْمِ فِي الاسْمِ ، وَلَيْسَ فِي عِوَامِلِ الجَزْمِ مَا يَفْعَلُ فِي شَيْئَيْنِ
دُونَ إِتْبَاعِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ العِوَامِلُ الجَزْمُ كَذَلِكَ ، تَسْوِيَةً بَيْنَ النِّظِيرَيْنِ ،
وَلِئَلَّا [يَلْزَمَ] ^(١) تَرْجِيحُ الأَضْعَفِ عَلَى الأَقْوَى ^(٢) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ العِوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ عَلَى فَرْتَيْنِ :

الأول : مَا يَفْعَلُ عَمَلًا مُتَعَدِّدًا .

والثاني : مَا يَفْعَلُ عَمَلًا غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ .

وَالعَامِلُ عَمَلًا مُتَعَدِّدًا لِأَنَّ فِي عَمَلِهِ مِنْ اخْتِلَافٍ ، إِنَّ تَغَايِرَ مَعْنَى مَعْمُولِيهِ ؛
لِيَمْتَازَ أَحَدُهُمَا مِنَ الأَخْر ، وَالشَّرْطُ وَالجِوَابُ مُتَغَايِرَانِ ، فَلَوْ كَانَ عَامِلِيَهُمَا
وَاحِدًا لَوَجِبَ اخْتِلَافُ عَمَلِيَهُمَا وَجُوبَ ذَلِكَ فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ ، فَالْحُكْمُ
عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ بِأَنَّهَا جَائِزَةٌ لِلجِوَابِ مَعَ أَنَّهَا جَزَمَتِ الشَّرْطَ حُكْمًا ^(٤) بِمَا
لِانْتِظَارِهِ ، فَوَجِبَ مَنْعُهُ .

وَلِجَائِزٍ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ جَزْمُ الجِوَابِ بِالْأَدَاةِ وَالشَّرْطِ مَعًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَامِلٍ
مُرَكَّبٍ مِنْ شَيْئَيْنِ لا يَجُوزُ انْفِصَالُ جُزْأَيْهِ ، وَلا حَذْفُ أَحَدِيهِمَا كَ (إِنَّمَا ، وَحَيْثُمَا)
بِخِلَافِ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَفِعْلِهِ ، فَإِنَّ انْفِصَالَهُمَا جَائِزٌ ، / نَحْوُ : (إِنَّ زَيْدًا
تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ) .

(١) فِي الأَصْلِ : (يَكُونُ) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الجَيْشِ مِنْ كَلَامِ المَصْنُفِ (١٥٦/٥ ب) .

(٣) انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٠١/٨ ب وَما بَعْدَهَا .

(٤) غَيْرُ قَوْلِهِ : (فَالْحُكْمُ) .

(١) وقد يُحذف فعلُ الشرط دون الأداة كقوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَمَّتْ لَهَا يَكْفُو^(٢) وَإِلَّا يَعْمَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

فلو كان العمل بهما معاً وجب لهما ما وجب لـ (إنما ، وحَيْثُما) من عدم

الإقراء والانفصال .

وإذا بطل جزمُ الجواب بما سوى فعلِ الشرط تعيّن كونه مجزوماً بفعله ،

لاقتضائه إيّاه بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا

يؤوّل قولُ سيبويه^(٣) : ((واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويُجزم

الجوابُ بما قبله^(٤))) لأنّ ترك تأويله يقتضي أنّ يكون للفاعل والمفعول حظٌّ

في جزم الجواب ، وذلك لا يصحّ اتّفاقاً ، وقد دلّ الدليلُ على أنّ جزم

الجواب ليس بالأداة والشرط معاً ، ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق ما يُحمّل

عليه قولُ سيبويه إلّا فعلَ الشرط وحده . وبهذا الجواب يسلمُ من ترجيح

الاسم على الفعل في العمل مع أصلته فيه وفرقيّة الاسم^(٥) ، وذلك أنّ الاسم

قد فُعل في جنسه نحو : (هذا ضاربٌ زيداً) وفي غير جنسه نحو : (مَنْ

يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ) ، فلو لم يكن جزمُ الجواب بفعل الشرط لزم كونُ الفعلِ

(١) هو الأخص . والبيت في ديوانه : ١٨٤ ، والأغانى : ٢٩٣/١٥ ، وأما لي

ابن الشجري : ٣٤١/١ ، والإصناف : ٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية :

١٦٠٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٩ ، وابن الناظم : ٧٠٥ ، والبحر

المحيط : ٢١٠/١ ، ٥٠٢ ، ٣٥٤/٨ ، والمغني : ٨٤٨ ، والهمع : ٦٢/٢ ،

والخزانة : ١٥١/٢ ، واللسان : (أمثالا) .

(٢) كذا الرواية في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشاعر :

(١٥٦/٥ ب) والرواية الشهيرة : (بكفه) .

(٣) سيبويه : ٤٣٥/١ .

(٤) عبارته هذه هي سبب اختلافهم في جزم الجواب . انظر شرح السيرافي :

ج ٢ / ٢٢٣ / ١ ، وج ٣ / ٢٢٥ / ١ ، ١ / ٢٢٩ / ١ ، والمقتضب : ٤٨/٢ ،

وشرح الكافية : ٢٥٤/٢ ، وابن يعين : ٤٢/٧ .

(٥) انظر لتوضيح هذا الأصل الأشباه والنظائر : ٢٤١/١ وما بعدها .

مقصور العمل على غير جنسه ، وذلك انحطاط أصلٍ عن رتبة فِرْع ، فإذا

كان جزم الجواب بفعل الشرط أمِنَ ذلك ، فوجب القولُ به .

(ص) ((فصل : قد يُجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملاً على

(متى) ، وتُهمل (متى) حملاً على (إذا) ، وقد تُهميل

(إن) حملاً على (لو) ، والأصحُّ امتناعُ حملِ (لو) على

(إن) . وقد يُجزم مسبباً عن صلة (الذي) تشبيهاً

بجواب الشرط .))

(ش) (إذا) في الكلام على ضربين : ظرفٌ مستقبلٌ . وحرفٌ مفاجأةٌ .

فالتي هي حرفٌ مفاجأةٌ مختصةٌ بالجمل الاسمية ، ولا عمل لها .

والاستقباليةٌ مختصةٌ بالجمل الفعلية ، وتأتي على وجهين : -

أحدهما : أن تكون خاليةً من معنى الشرط ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى *

وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) (٢) .

والثاني : أن تكون متضمنةً معنى الشرط ، وهو الغالب فيها ، نحو :

* وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَابِئِهِمْ قَالُوا

إِنَّا مَعَكُمْ * (٣) . وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل

الجزم ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيةٌ مختصةٌ بالتعليق على الشرط المقطوع

بوقوعه ، حقيقةً أو حكماً كقولك : (آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسرُ ، وَإِذَا قَدِمَ

الْحَاجُّ) ولو قلت : (آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسرُ) كان قبيحاً ، فلما خالفت

(إِذَا) (إِنْ) وأخواتها ، فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في

وقوعه ، فارتقت في حكمها ، فلم يُجزم بها في السَّعة ، بل تُضاف إلى

(١) انظر ما سلف ج ١ ص ١٨٠

(٢) الليل : ١ - ٢ .

(٣) البقرة : ١٤ .

الجملة . وإذا وليها المضارع كان مرفوعاً كقوله تعالى : * وَهُوَ
عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَخَافُ قَدِيرًا (١) .

وأما في الشعر فشاع بها حملاً على (متى) ، قال سيبويه : وقد
جازوا بها في الشعر مضطربين ، شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل
وأنتها لأبد لها من جواب ، قال قيس بن خطيم (٢) :

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَمَلُّهَا حُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتُضَارِبِ
القافية مكسورة . وقال الفرزدق (٣) :

تَرَفَعُ لِي خُدُودِي وَاللَّهُ يَرَفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَدَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدُ
وَأُنشِدُ الْفُرَّاءَ (٥) :

إِسْتَفْنِ مَا أَفْنَاكَ رَبُّكَ يَا غِنَى وَإِذَا تُمِبَكَ خَصَامَةٌ فَتَجَمَّلِ

- (١) الشورى : ٢٩ .
(٢) كذا ، والمعروف (الخطيم) بالألف واللام . والبيت في ديوانه : ٤١ ،
وسيبويه : ٤٣٤/١ ، والمقتضب : ٥٥/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ ،
والتذييل والتكميل : ١/٢٠٣/٨ ، والخزانة : ٢٥/٧ ، ومنال الطالبية
٤١٩ ، ٦٣٠ مع نسبه في الموضع الثاني إلى عمران بن حطان . وانظر
حاشيته ٤١٩ . وورد البيت في المفضليات : ٢٠٧ برواية : ((إلى
القَوْمِ الَّذِينَ نُضَارِبُ)) ضمن قصيدة مضمومة الروي للأخضر بن شهاب ،
وانظر الخزانة أيضاً ، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .
(٣) لم أقف على البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في سيبويه :
٤٣٤/١ ، والمقتضب : ٥٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٣/١ ، والتبصرة :
٤١١/١ ، وابن يعيش : ٤٧/٧ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ ، والتذييل
والتكميل : ١/٢٠٣/٨ ، والخزانة : ٢٢/٧ .
(٤) في الأصل : (نيراهم) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح (١٥٧/٥ ب) .
(٥) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجسي . وهو معاني القرآن للفراء : ١٥٨/٣ ،
والمفضليات : ٣٨٥ ، والأصمعيات : ٢٣٠ ، وشرح الكافية الشافية :
١٥٨٤/٣ ، وشرح أبيات عمدة الحافظ : ٣٧٤ ، والتذييل والتكميل :
١/٢٠٣/٨ ، والمغني : ١٢٨ ، ١٣١ ، ١١٦ ، والمعاهد : ١٥٥ / ٣ ،
والهمع : ٢٠٦/١ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٢/٢ ، واللمان : (كرب) .

وقال الشاعر :^(١)

وَإِذَا نَطَاوَعُ أَمْرَ سَادَتِنَا لَا يُثِينُنَا بَغْلٌ وَلَا جِينٌ

قال الشيخ - رحمه الله - وليس قائل هذا مضطراً ؛ لأنه لو رَفَعَ (نطواع)

لم يَكْسِرِ الْوِزْنَ ، ولم يُزَاحِفْهُ^(٢) .

وقد تُهْمَلُ (متى) ، فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَمَلًا عَلَى (إِذَا) ، وهو غَرِيبٌ ،

ومنه : ((إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ رَقٌّ)) .^(٣)

وقد تُهْمَلُ (إِنْ) حَمَلًا عَلَى (لَوْ) كَقَوْلِهِ^(٤) : ((الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ

كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يُرَاكَ)) .

(١) البيت لعمر بن شأس . وهو في ديوانه : ٤١ برواية : ((لم يُرْدِنَا

عَجْرٌ وَلَا بُغْلٌ)) وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل : ١/٢٠٣/٨ .

(٢) البيت من الكامل ، ففي حال الجزم تكون التفعيلة الثانية : (مُتَفَاعِلُنْ) ،

ويكون دخلها زُحَافًا إِضْمَارًا . وفي حال الرفع تكون (مُتَفَاعِلُنْ)

صحيحة غير مزاحفة .

(٣) قول عائشة رضي الله عنها ، أخرجه البخاري في باب ((الرجل يَأْتِمُّ

بِإِمَامٍ)) من كتاب ((الصلاة)) : ١٨٢/١ ، وفي باب قوله تعالى : ((

لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَلَذِّثِينَ)) من كتاب ((الأثيباء)) : ١٨٢/٤

برواية ((يَقُمُّ)) وعليها يفوت الاستشهاد ، وأشير في هامش

الموضمين إلى رواية الاستشهاد . والنسائي برواية الشرح في

باب ((الائتمام بإمام يصلي قاعدًا)) من كتاب ((الإمامة)) : ٧٧/٢ .

وانظر شواهد التوضيح : ١٦ وما بعدها .

(٤) صلى الله عليه وسلم . أخرجه بلفظ الشرح ابن ماجه في باب

((الإيمان)) من المقدمة : ٢٤/١ . ويلفظ : ((فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ)) .

أخرجه البخاري في باب ((سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم))

من كتاب ((الإيمان)) : ٢٠/١ ، وأبو داود في باب ((القدر)) من

كتاب ((السنة)) : ٢٢٤/٤ . وبرواية : ((فَإِنْ لَمْ تَرَاهُ)) أخرجه

البخاري في تفسير ((سورة لقمان)) من أبواب ((التفسير)) : ١٤٤/٦

والترمذي في باب ((ماجاء في وصف النبي - صلى الله عليه وسلم -

الإيمان وإسلام)) من كتاب ((الإيمان)) : ٧/٥ .

وعلى الرواتين الأخيرتين يفوت الاستشهاد .

وأجاز الجزم بـ (لو) في الشعر قوم منهم الشجري ، واحتج^(١)
بقول الشاعر^(٢) :

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو حُفْلٍ

قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا لأجّة فيه ، لأنّ من العرب من يقول^(٤) :

(جا يَجِي ، وشا يَشَا) بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا

البيت من لغته ترك همزة (يشاء) ، فقال : (يشا) ، ثمّ أبدل الألف

همزة ، كما قيل في (عالم وخاتم) : (عَالَمٌ وَخَاتَمٌ)^(٥) ، وكما فعل ابن

ذُكْوَانَ فِي * تَاكُلُ مِنْسَاتَهُ * حِينَ قَرَأَ : ((مِنْسَاتُهُ)) ، والأصل^(٧) :

(١) أمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ وما بعدها ، و ٣٣٣/١ وما بعدها . وانظر قسم الدراسة ص : ٦٨

(٢) نَسَبَ إِلَى عَلْقَمَةَ الْفُحْلِ وَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ . وَهُوَ فِي دِيوَانَ عَلْقَمَةَ :

١٣٤ ، وشرح ديوان الحماسة : ١١٠٨/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٧/١

٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٣٢/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب ،

والمغني : ٣٥٧ ، ٩١٥ ، وشرح أبياته : ١٠٥/٥ ، والمساعد : ١٥٦/٣ ،

والخزانة : ٢٩٨/١١ .

قال البغدادي في الخزانة : ((وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جَوَزَ

الجزم بـ (لو) في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا

بأنها جَزِمَتْ فِي بَيْتٍ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسَيْنِ فِي أَمَالِيهِ .))

والحق أن ابن الشجري قال (١٨٦/١) : ((وجزم بـ (لو) وليس حقها

أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط)) . وانظر قسم

الدراسة ص ٦٨ .

وورد في الحماسة البصرية : ٢٤٣/١ برواية ((لم يشأ)) وعليها

يفوت الاستشهاد ، وظني كلّ ظني أنّها تحريف لـ (لو) لعدم صحة

المعنى بها ؛ ولأنّ طبعة الحماسة التي بين يدي سقيمة وفيها أوهام

كثيرة .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٦٣٢/٣ وما بعدها .

(٤) انظر سيويه : ١٧١/٢ .

(٥) ابن يعيث : ١٢/١٠ وما بعدها ، وضرائر الشعر : ٢٢٣ ، وشرح شواهد

شرح الشافية : ٤٢٨ وما بعدها ، واللسان : (علم) ، وديوان

العجاج : ٢٩٩ .

(٦) سبأ : ١٤ .

(٧) وبها قرأ أيضاً بكار والوليد بن عتبة والوليد بن مسلم ، انظر

البحر المحيط : ٢٦٧/٧ ، والمحتسب : ١٨٧/٢ ، والإقناع : ٢٣٦/٢ ،

ورفعها أبو زرعة إلى ابن عامر ، حجة القراءات : ٥٨٤ وما بعدها .

مِنْسَاتَهُ ، مِفْعَلَةٌ مِنْ نَسَاءُ ؛ إِذَا زَجَرَهُ بِالْعَصَا ، فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الْفَاءَ ،

نَمَّ أَبْدَلَ الْاَلْفَ هَمْزَةً سَاكِنَةً ، فَعَلَى ذَلِكَ يَحْمَلُ قَوْلَهُ : (لَوْ يَشَأُ) .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

تَامَتْ فُوَادُكَ لَوْ يَحْزَنُكَ مَا صَنَعْتُ (٢) إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

فَهُوَ مِنْ تَسْكِينِ ضَمَّةِ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفًا كَمَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو : * يَشْعُرُكُمْ * (٣)

و * يَنْصُرُكُمْ * (٤) ، وَكَمَا قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ : (([و] رَمَلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)) (٥)

بِسُكُونِ اللَّامِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : ((وَقَدْ يُجْزَمُ مَسَبَّبًا عَنْ صِلَةٍ (الذي) تَشْبِيهًا / بِجَوَابِ

الْشَّرْطِ)) إِلَى مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦)

وَلَا تَحْفِرُنْ يَثْرًا تُرِيدُ أَخَا بِهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعُ

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ

(١) هو لقيط بن زُرارة . والبيت في شرح الكافية الشافية : ١٦٣٤/٣ ،
والتذييل والتكميل : ١/٢٠٤/٨ ، والمغني : ٣٥٧ ، وشرح أبياته :
١٠٩/٥ ، والخزانة : ٢٩٩/١١ ، واللسان : (تيم) .
(٢) في الأصل : (لم) ، وهو تحريف يُفَوِّتُ الاستشهاد ، والتمويسب
من المصادر السابقة .

(٣) الأعمام : ١٠٩ . وللقرائة انظر ما سلف منقلا .

(٤) آل عمران : ١٦٠ ، التوبة : ١٤ ، محمد : ٧ ، الملك : ٢٠ .
وللقرائة انظر ما سلف منقلا .

(٥) تكلمة مآ حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١٥٧/٥ ب) .

(٦) الزخرف : ٨٠ . وهي قراءة أبي زيد . المحتسب : ١٠٩/١ ، ١١٩ ،
٢٣٨ / ٢ .

(٧) البيتان بدون نسبة في البحر المحيط : ١٦/٨ ، والتذييل والتكميل :

١/٢٠٤/٨ ، والمساعد : ١٥٧/٣ .

(ص) (« ويجوز نحو : (إِنْ تَفْعَلُ زَيْدٌ يَفْعَلُ) ، وَفَاعًا ^(١))

لسيبويه . ونحو : (إِنْ تَنْطَلِقُ خَيْرًا تُصِيبُ) خِلَافًا

للقراء ^(٢) . وقد تنوب بعد (إِنْ) (إِذَا) الْمُفَاجَاةِ

عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية . ()

(ش) يجوز في الشرط بـ (إِنْ) تقديم معموله عليه وحده باتفاق ، نحو : ^(٣)

(إِنْ طَعَامُنَا تَأْكُلُ نَكْرِمُكَ) . وأجاز سيبويه والكسائي ^(٤) في الجزاء

المجزوم بـ (إِنْ) تقديم معموله عليه ، نحو : (إِنْ تُكْرِمُنَا طَعَامَكَ ^(٥)

تَأْكُلُ ، وَإِنْ تَنْطَلِقُ خَيْرًا تُصِيبُ) ، كما جاز مثله في الشرط ، وأنشد

(١) في الأصل : (يفعل) ، وهو تصحيف والتصويب من التسهيل .

(٢) قال ابن عقيل : « وأعلم أن قوله : (فصل) : « قد يجزم بـ (إذا)
... إلى هنا ، ثبت في نسخة شرحها ابن الممنف ، وثبت في نسخة
أخرى بدله ، بعد قوله : « خلافًا لزاعمي ذلك ، ولا يمنع جزؤه تقديم
معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم ، « خلافًا
للكوفيين في المسألتين » المساعد : ١٦١/٣ وانظر التذييل
والتكميل : ١/٢٠٥/٨ .

(٣) انظر سيبويه : ٦٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ وما بعدها .
ويلاحظ أن الشارح قدّم شرح العبارة الثانية من المتن على
العبارة الأولى .

(٤) في الأصل : « ... وحده باتفاق ، وأجاز سيبويه والكسائي نحو :
(ان طَعَامُنَا تَأْكُلُ نَكْرِمُكَ) ، وفي الجزاء المجزوم بـ (ان) تقديم
... » بتقديم عبارة : « وأجاز سيبويه والكسائي » وإقحامها
بين « ... وحده باتفاق » و « (نحو) (إن طَعَامُنَا تَأْكُلُ نَكْرِمُكَ) . » ،
وإقحام الواو قبل « (في الجزاء) » وهو وهم .

(٥) لم أقف في الكتاب على نمو أو شاهد يؤيد ما ذهب إليه هو وأبوه رغم
البحث والتنقيب ، وانظر المساعد : ١٥٩/٣ ، ومعاني القرآن للفراء :
٤٢٢/١ وما بعدها ، والإصناف : ٢٢٠/٢ وما بعدها . والكسائي يجيز
ذلك مطلقاً ، ولذا استشهد بالبيت الآتي وأداة الشرط فيه
(مَنَّ) ، لا (إِنْ) .

(١)
الِكِسَائِيِّ :

وَاللَّخِيلِ أَيَّامٍ فَمَنْ يَمْطَبِرُ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ
وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءِ ، (٢) وَأَوْجِبُ فِي الْجَزَاءِ إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ الرَّفْعَ عَلَى
الْقَلْبِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ ، نَحْوُ : (إِنْ تَنْطَلِقُ خَيْرًا تَمِيبٌ) (٤) .

وجعل (الخير) في البيت صفةً للإِثَامِ .

وَإِنْ صُدِّرَ الْجَزَاءُ بِاسْمٍ يَلِيهِ فِعْلٌ مَسْنُودٌ إِلَى ضَمِيرِهِ فَالْوَجْهُ ذِكْرُ
الْفَاءِ ، وَرَفْعُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : (إِنْ تَفْعَلُ فَزَيْدٌ يَفْعَلُ) ،

وَأَجَازُ سَبْوِيهِ تَرَكَ الْفَاءَ وَالْجَزْمَ ، نَحْوُ : (إِنْ تَفْعَلُ [زَيْدٌ يَفْعَلُ]) (١)
وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مَرْفُوعًا بِفِعْلِ مَفْعَمٍ ، يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ ،
لَمَحَّةٌ عَمِلَهُ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ ، لَوْ خَلَا عَنِ الشَّاعِلِ . وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءِ
وَالِكِسَائِيِّ (٧) .

وَأَمَّا الْفَرَاءُ فَمَنْعُهُ لَهُ مُتَّجِهٌ عَلَى أَصْلِهِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا مَنَعَ عَمَلَ الْجَوَابِ
الْمَجْزُومِ فِيمَا قَبْلَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَ تَفْسِيرَهُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ .

وَأَمَّا الْكِسَائِيُّ فَإِنَّهُ يُجِيزُ عَمَلَ الْجَوَابِ الْمَجْزُومِ فِيمَا قَبْلَهُ ، فَقَدْ كَانَ
يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيزَ تَفْسِيرَهُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ
الِكِسَائِيِّ امْتِنَاعَ إِضْمَارِ الْفِعْلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ التَّفْسِيرِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ
الْمَوْجِبِ لِإِضْمَارِهِ ، أَوْ الْمُرَجِّحِ ، أَوْ الْمُسَوِّيِّ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ نَحْوُ :

(١) البيت لطفي الغنوي . وهو في ديوانه : ٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء :
٤٢٢/١ ، والإصاف : ٦٢١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٠ / ٣ ،
والتذييل والتكميل : ٢٠٤/٨ ب ، والمساعد : ١٥٩/٣ ، والخزانة : ٤٤/١ .

(٢) معاني القرآن : ٤٢٢/١ وما بعدها .

(٣) أي على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً .

(٤) في الأصل : (تصب) ، وهو تحريف .

(٥) سيبويه : ٤٥٨/١ .

(٦) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٥٨ / ٥) .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ .

(١) (إِنْ تَنْطَلِقُ زَيْدٌ يَفْعَلُ) ممتنعاً عند الكسائي لوجوب كون (زيد) مبتدأً

وكون الفعل خبره ، وامتناع جزم الخبر .

ويقوم مقام الفاء بعد (إِنْ) الشرطية خاصة (٢) (إِذَا) المُفاجأة [في

رَبط الجزاء بالشرط ، وإِنَّمَا يكون ذلك إذا كان الجواب جملة اسمية

غير طلبية ، نحو : (إِنْ تَقُمْ إِذَا زَيْدٌ قَامَ) ؛ لِأَنَّ (إِذَا) المُفاجأة (٣)

لا تدخل على الجملة الفعلية ، ولا الطلبية ، وإِنَّمَا قامت مقام الفاء ؛

لأنها مثلها في عدم الابتداء بها وفي إفادة معنى التعقيب .

قال سيبويه : (٤) وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَإِنْ تُصِيبُهُمْ

سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * قال : هذا مُعَلَّقٌ

بالكلام الأول ، كما كانت [الفاء] (٦) معلقةً بالكلام الأول ، وهذا ما هنا

في موضع (قَنَطُوا) ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل .

ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لانجي مبتدأة ، كما [لا] (٧) تجيء الفاء

ثم قال : (٨) وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ إِدْخَالَ الْفَاءِ عَلَى (إِذَا) قَبِيحٌ ، وَلَوْ

كان إدخال الفاء على (إِذَا) حَسَنًا لَكَانَ الْكَلَامُ بِغَيْرِ الْفَاءِ قَبِيحًا ،

فهذا قد استغنى عن الفاء ، كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت

(إِذَا) هنا جواباً ، كما صارت الفاء جواباً .

(١) في الأصل : (لو) ، وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١٥٨/٥ ب) .

(٢) في الأصل تبدو (لخاصة) وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح .

(٣) تكلمة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) سيبويه : ٤٣٥/١ .

(٥) الروم : ٣٦ .

(٦) تكلمة من سيبويه .

(٧) سيبويه : ٤٣٥/١ .

(٨) في الأصل : (إِذَا) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(ص) ((فصل : لأداة الشرط صدر الكلام . فإن تقدم عليها شبهة بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إتياء ، خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد ، ولا يكون الشرط حينئذ غير ما في إلا في الشعر ، وإن كان غير ما في مع (من ، أو ما ، أو أي) ، وجب لها في السمة حكم (الذي) ، وكذا إن أضيف إليهن حين .
ويجب ذلك مطلقاً لمن إثر (هل) ، أو (ما) النافية ،
أو (إن) ، أو (كان) ، أو إحدى أخواتهما ، أو^(١)
(لكن) ، أو (إذا) المفاجأة غير مضمرة بعدهما
مبتدأ .))

(ش) ل (إن) الشرطية صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها ما بعدها ، ولا يعمل فيها ما قبلها ، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً أو مبتدئاً على ذي خبر ، أو نحوه ، كقولك : (زيد إن يقيم يقيم أخوه) .
وكذا جميع أسماء الشرط ، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول^(٢) في المعنى لفعل الشرط ، أو الجزاء ، وجب رفعه بالابتداء ، وشغل [الفعل]^(٤) بضمير مذكور أو مقدر ، خلافاً للكسائي في جواز نحو :
(طعامك إن أكل يعجبك) ، وله وللغراء^(٥) في جواز : (طعامك إن تذهب نأكل) .

(١) في الأصل : (ان) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
(٢) في الأصل : (أخواتها) ، كما في التسهيل : ٢٢٨ ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل والتكميل : ١/٢٠٦/٨ ، والمساعد : ١٢٧/٢ .
(٣) في الأصل : (أداة) ، وهو تصحيف .
(٤) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٦٠/٥) .
(٥) الإنصاف : ٢٢٣/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٥٦/٢ ،
والهمع : ٦١/٢ .

ولو تقدّم على الأداة جملة ، هي الجوابُ في المعنى ، فليست هي نفسَ
الجوابِ بل دليلاً عليه ، وهي كلام منقطعٌ عما بعده ، وقد يكون حكمه
مطلقاً ، وقد يكون مقيداً بشرطٍ مقدرٍ ، وإلا لزم تنجيزُ المعلقِ عنه
تقديمه .

وزهب الكوفيون وأبو العباس المبرّد وأبو زيد الأصبهاني إلى أن المتقدّم
على الشرط نفسُ الجوابِ .

ويردّه أن حرقَ الشرط دالٌّ على معنى في الشرط والجزاء ، وهو الملازمةُ
بينهما ، فوجب تقديمه عليهما ، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني
على ما فيه معناها .^(٣)

واحتج أبو زيد على أن المتقدّم هو نفسُ الجوابِ بمجيئه مقروناً بالفاء
كقوله :^(٤)

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يُمُتْ / فَطَعْنَةُ لَا يَكْسِي وَلَا يَمَغْمَرُ

وليس بشيءٍ لأنّ تقدير معطوفٍ عليه خيّر من تقديم الجزء على الشرط ، وتمدير حرف العطفه^(٥)

ولا يجوز أن يتقدّم دليلُ الجوابِ على الشرط في السّعة إلا إذا كان ماضياً

(١) في الأصل غير مقروءة ، وكتب الناسخ فوقها (كذا) . وفيما حكاه
ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٦٠/٥) غير واضحة النقط ،
ولعلها كما أثبتت .

(٢) الإصاف : ٢٢٦/٢ وما بعدها ، والمقتضب : ٦٦/٢ ، والخصائص : ٢٨٨/٢ ،
والرضي على الكافية : ٢٥٧/٢ ، والهمع : ٦١/٢ .

(٣) في الأصل : (معناه) ، وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح .

(٤) هو زهير بن مسعود الضبي . والبيت في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ،
والخصائص : ٢٨٨/٢ ، والسمط : ٥٥/١ ، والإصاف : ٦٢٦/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٦١١/٢ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٠٨/٨ ،
واللسان : (فمس) .

النكس : الضعيف . المغمر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .
(٥) أي تقدير كلام قبل هذا البيت ، عطفاً عليه قوله : (فلم أرقه) .

نحو ، (آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي) ، ولا يجوز ، (آتِيكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي) إِلَّا فِي
الشُّعْرِ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

فَلَمْ أَرْقِبْهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا

قال سيبويه^(١) : وَقُبِحَ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْمَلَ (إِنْ) أَوْ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ
الْجَزَاءِ فِي الْأَعْمَالِ حَتَّى تَجْزِمَهَا فِي اللَّفْظِ ، ثُمَّ يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ يَنْجُزِمُ
بِهَا قَبْلَهُ . فَهَكَذَا أُجْرِيَ هَذَا فِي كَلِمَتِهِمْ .

وَإِذَا تَقَدَّمَ دَلِيلُ الْجَوَابِ ، وَكَانَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَا فِيهِ مَعَ (مَنْ ، أَوْ مَا أَوْ
أَيُّ) ، وَجَبَ لَهَا فِي السَّعَةِ حُكْمُ (الَّذِي) ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُجَازَاةِ
فَلَا يُجْزَمُ^(٢) ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا صِلَةً ، وَمَا قَبْلَهَا عَامِلًا فِيهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
(آتِي مَنْ يَأْتِينِي ، وَأَقُولُ مَا تَقُولُ ، وَأُعْطِيكَ أَيُّهَا تَشَاءُ) ، فَتَرْفَعُ ؛
لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ فِي السَّعَةِ تَأْخِيرُ أَدَاةِ الْجَزَاءِ ، إِذَا جَزِمَتْ مَا بَعْدَهَا ،
حَمَلُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عَلَى (الَّذِي) ؛ لِأَنَّهُ لَأَقْبَحُ فِيهِ ، وَلَمْ يَعْمَلُوهَا عَلَى
الْجَزَاءِ إِلَّا فِي الشُّعْرِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ فَاءِ الْجَوَابِ حِكَايَةُ كَلِمِ
سَيْبُوهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ .^(٣)

وَيَجِبُ حُكْمُ (الَّذِي) أَيْضًا لـ (مَنْ ، أَوْ مَا ، أَوْ أَيُّ) إِذَا وَقَعَتْ
صِفَةً لَاتَّقَعُ (إِنْ) مَوْضِعَهَا ، وَذَلِكَ فِي صُورٍ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا حِينَ [ك] ^(٤) قَوْلِكَ : (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا
نَأْتِيهِ) وَلِئَمَّا كَرِهُوا الْجَزَاءَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ

(١) سيبويه : ٤٣٦/١ .
(٢) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٦٠/٥) .
وحقه : (فلا يجزم بها) .
(٣) انظر ص ١٠٣٢ .
(٤) تكملة مآ حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

الأيانِ لِأُضَافٍ إِلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيُقَالُ : أَتَذْكُرُ
إِذْ إِنَّ تَأْتِنَا نَأْتِكَ ، فَلَمَّا كَانَ قَبِيحًا فِي (إِنْ) قُبْحٌ فِي سَائِرِ أَخْوَاتِبِهَا ،
وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِ كَبِيدٍ (١) :

عَلَى حِينَ مَنْ تَثَبَّتْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَجِدُ فَقْدَهَا إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ
وَالْوَجْهُ حَمْلُهُ عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، وَالْمَعْنَى : عَلَى حِينَ الشَّأْنُ مِنْ تَثَبَّتْ
عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَجِدُ فَقْدَهَا ، كَمَا تَقُولُ : (أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ) .
[الثَّانِيَةِ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (هَلِ) كَقَوْلِكَ : (هَلِ مِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ)] (٢)

فَلَيْسَ لَكَ فِي نَحْوِ هَذَا إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ (مَنْ) مُوصُولَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهَا
شَرْطِيَّةً ؛ لِأَنَّ (هَلِ) لَا يَسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الشَّرْطِيَّةِ ، فَلَا يُقَالُ : هَلِ إِنْ
أَقَمَ تَقَمٌ . وَلَوْ كَانَ الِاسْتِفْهَامُ بِالْهَمْزَةِ جَازَ الْجَزْمُ . وَكَوْنُ (مَنْ)
شَرْطِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ فِي الْهَمْزَةِ ، فَاسْتَفْهَمَ بِهَا عَنِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ ، كَمَا
يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ : (أَلِإِنْ تَأْتِنِي أَتِيكَ) ، فَلَمَّا حُسِّنَ
دُخُولُهَا عَلَى (إِنْ) حُسِّنَ دُخُولُهَا عَلَى أَخْوَاتِبِهَا ، فَيُقَالُ : (أَمِنْ يَأْتِنَا
نَأْتِيهِ) ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ مِثْلُهُ فِي (هَلِ) .

الثَّالِثَةُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ كَقَوْلِكَ : (مَا مِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ ،
وَمَا أَيُّهَا تَشَاءُ أُعْطِيكَ) ، فَتَرْفَعُ مَا بَعْدَ الْإِسْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُوصُولٌ ، وَلَا يَجُوزُ
الْجَزْمُ وَجَعْلُ الْإِسْمِ شَرْطِيَّةً ؛ لِأَنَّ (مَا) لِإِنْفِي الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ ، فَلَا
يُقَالُ : مَا إِنْ تَأْتِنَا نَأْتِكَ . فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي (إِنْ) لَمْ يَجْزِ فِيمَا
يُؤَاوَاهَا . وَلَوْ كَانَ النَّفْيُ بِـ (لَا) لَمْ يَجِبْ لِمَا ذُكِرَ حَكْمُ (الْبَسْمِ)

(١) البيت في ديوانه : ٢١٧ ، وسيبويه : ٤٤١/١ ، والإنصاف : ٢٩١/١ ،
والتذليل والتكميل : ٢٠٩/٨ ب ، والهمع : ٦٢/٢ ، والخزانة : ٦١/٩ .
(٢) تكملة ممَّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (١٦٠/٥ ب) .

فيجوز جعله شرطياً، فيجزم ما بعده كقولك : (لا مَنْ يَأْتِكَ تَعْطِيهِ ، ولا مَنْ
تُعْطِيهِ يَأْتِكَ) ؛ لأنهم لما توسَّعوا في (لا) ، فقدَّموا العاملَ عليها ،
رفعوا بها المغرَّةَ والجملةَ ، ورفعوا بها الجملةَ الشرطيَّةَ أيضاً كقولك :
(لا إِنْ أُتِينَاكَ أُعْطِينَا ، ولا إِنْ بَعُدْنَا عَنْكَ عَرْضَتَ عَلَيْنَا) . قال ابن

مُقْبِلٌ ؛
(١)

وَقَدِّرْ كَكَفِّ الْقُرْبِ لِمُسْتَعْمِرِهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَشْتَدِّسِم

(٢)
الرابعة : أَنْ تَقَعْ بَعْدَ (إِنْ) أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا كَقَوْلِكَ : (إِنْ مَنْ يَأْتِينِي
آتِيهِ ، وليت ما أقولُ تقولُ) ، فترفع ؛ لأنَّك لما أعملتَ (إِنْ) ، وليتَ
في (مَنْ) وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لا يَعمَلُ فِيهَا لَفْظٌ قَبْلَهَا
إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، نَحْوُ : (يَمَنْ تَمَرَّرَ أَمْرُهُ ، وَعَلَى أَيِّهَا تَرَكَّبُ
أَرْكَبُ) ؛ لِأَنَّهُ مُعَدِّ لِفِعْلِ الشَّرْطِ إِلَى الْاسْمِ ، فَصَارَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ
فِعْلِ وَصَلَ إِلَى الْاسْمِ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ ، فَلَمَّا لَمْ يَعمَلْ فِي الْأَسْمَاءِ
الشَّرْطِيَّةَ لَفْظٌ قَبْلَهَا غَيْرَ حَرْفِ الْجَرِّ وَجِبَ فِيهَا وَقْعُ قَبْلَهَا بِعَدَدِ
(إِنْ) أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لا تَدْخُلُ
عَلَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَمَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ ، وَلا تَدْخُلُ عَلَى مَا تَضَمَّنَ
مَعْنَى (إِنْ) إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْاسْمِ ، قَالَ
الْأَعْمَشِيُّ ؛
(٣)

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بَنِي حَسًّا نَ أُمُّهُ وَأَعْمِيهِ فِي الْخُطُوبِ

(١) البيت في ملحقات ديوانه : ٢٩٥ ، وسيبويه : ٤٤١/١ ، ومجالس
العلماء : ١١٢ ، والخصائص : ١٦٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/٢١٠/٨ ،
والمناعد : ١٦٧/٣ ، واللسان : (دم) .

(٢) في الأصل : (يَأْتِينِي) ، وهو تحريف .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٣٥ برواية : (مَنْ يَلْمَنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ) .

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٤٣٩/١ ،

وإيضاح : ١٢٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والإمصارف : ==

وقال أُمَيَّةُ بن أبي المَلَّتِ (١) :

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِبُهُ بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ

قال سيبويه : فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد :
(إنَّه ، ولكنَّه) .

الخامسة : أن تقع بعد (كان) أو إحدى أخواتها كقولك : (كان من
يأتيني آتية ، [وليس من يأتيني آتية]) (٤) ، فترفع بعد (كان ، وليس)
كما ترفع بعد (إنَّ) وأخواتها . ويجوز الجزم على أن تُضمير في (كان)
ضمير الشأن ، فتقول : (كان من يأتيني آتية ، وليس من يأتينا نُحَدِّثُهُ) ؛
لأنك جعلت الجملة خبراً فجاز على حد قولك : (كنت من يأتيني آتية ،
ولست من يأتيني أُحَدِّثُهُ) .

السادسة : أن تقع بعد (لكن) المَخْفَفَةِ / غير مضمرة بعدها مبتدأ
كقولك : (ما أنا ببخيل ولكن من يأتيني أعطيه) ، فترفع ؛ لأنك لما
لم تُضمير قبل (من) مبتدأً وجب أن تكون موصولة ؛ لأن (لكن) لا تدخل
على الجملة الشرطية . ولك أن تجزم على جعل (من) شرطية وإضمار

*** ١٦٨/١ ، وابن يعيش : ١١٥/٣ ، والمغني : ٦٧٠ ، والخزانة : ٤٢٠/٥ .
(١) البيت في ديوانه : ٦٥٠ ، وسيبويه : ٤٣٩/١ ، وأما لي ابن
الشجري : ٢١٥/١ ، والإمام : ١٨١/١ ، وشرح الكافية الشافية :
٢٣٦/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٠/٨ ، والمغني : ٣٨٤ ، وشرح

أبياته : ٢٠١/٥ .

(٢) سيبويه : ٤٣٩/١ .

(٣) في الأصل : (جاز) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(٤) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٦٠/٥ ب) .

(٥) في الأصل : (يأتني) ، وهو تحريف .

مبتدأً قبلها ، كما أضرر بعد (لكن) في غير ذلك ، نحو : (ما زلت
عاقلاً ، ولكن أحمق) ، فتقول : (ما أنا ببخيل ، ولكن من يأتيني أعطه) ،
(١)
كما قال :

ولكن متى يسترفد القوم أرفد

تقديره : ولكن أنا متى .

ولا يجوز في (متى) ولا غيرها من الظروف أن توصلَ بالفعل ، كما توصلُ
(من ، وما ، وأي) ، ولاتقع في شيء من الصور المذكورة إلا على
تقدير مبتدأً قبلها .

السابعة : أن تقع بعد (إذا) المفاجأة ، غير مضمرة بعدها مبتدأً
كقولك : (مررتُ به فإذا من يأتيه يعطيه) بالرفع ؛ لئلا لم تُضمير
قبل (من) مبتدأً ، فتعيّن أن تكون موصولة ؛ لأن (إذا) المفاجأة
لا تدخل على الشرط والجزاء ، ولك أن تُضمير قبل (من) مبتدأً ، وتجزم .
قال سيبويه : (٢) وإن شئتَ جزمته ؛ لأن الإضمار يحسن ها هنا ، ألا ترى
أنك تقول : (مررتُ به فإذا أجمل الناس ، ومررتُ به فإذا أيما رجل) ،
فإذا أردتَ الإضمار فكأنك قلتَ : مررتُ به فإذا هو من يأتيه يعطيه ، فإن
لم تُضمير ، وجملتَ (إذا) تلي (من) فهي بمنزلة (إن) ، لا يجوز فيها
الجزم ... (٤)

(١) تقدم : ١٠٢٢

(٢) سيبويه : ٤٤١/١

(٣) في الأصل : (يأتيه يعطيه) ، وهو تحريف ، والتمويه من سيبويه .

(٤) ثمة فقرة طويلة لم يشرحها ابن المصنف . قال أبو حيان : (لا لم يشرح ابن المصنف من هذا الموضع إلى قوله خلافاً لبعضهم ، وذلك نحو سبعة مطور من كتابي ، بل وجد بياض معد لأن يشرح)) التذييل والتكميل : ٢١٢/٨ ، وانظر التسهيل : ٢٣٨ وما بعدها .

[(ص) ((وَكُونُ فَعَلِي الشَّرْطِ مَاضِيَيْنِ وَضِعًا ، أَوْ
بِمَصَاحِبَةِ (لَمْ) أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا ، أَوْ مَفَارِعَيْنِ
دُونَ (لَمْ) أَوْلَى مِنْ سِوَى ذَلِكَ . وَلَا يَخْتَصُّ نَحْوُ ؛
(إِنْ تَفَعَّلَ فَعَلْتُ) بِالشُّعْرِ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . ((

(١)
[(ش)]
(٢)

إِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ فَعَلَيْنِ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَفَارِعَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ
مَاضِيَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مَاضِيًا ، وَالْجَوَابُ مَفَارِعًا ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ
مَفَارِعًا ، وَالْجَوَابُ مَاضِيًا ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ مَفَارِعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ،
وَمِنْهُ : * وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ * (٣)

وَيَلِيهِ فِي الْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَيْنِ وَضِعًا أَوْ بِمَصَاحِبَةِ (لَمْ) أَحَدَهُمَا
أَوْ كِلَاهُمَا ؛ لِأَنَّ - وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا مَفَارِعًا -
فَهُوَ أَدْخُلُ فِي الْمَشَاكِلَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : * وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا * (٤) ، وَنَحْوُ :
(إِنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ قُمْتُ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقْعُدْ) .

وَأَمَّا كَوْنُ الشَّرْطِ مَاضِيًا ، وَالْجَوَابِ مَفَارِعًا فَقَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَمِنْ
أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نَسُوفٌ
إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا * (٦) . وَأَقْلَبُ مِنْهُ كَوْنُ الشَّرْطِ مَفَارِعًا ، وَالْجَوَابِ

(١) تكملة من التسهيل : ٢٣١ وما بعدها . نقلت من التسهيل الموافق

لِمَا فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَإِذَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٧٠/٥ ب) .

(٣) الْبَقْرَةُ : ٢٨٤ .

(٤) الْأَسْرَاءُ : ٨ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُنْتَصِفِ

(١٧٠/٥ ب) . وَحَقَّقَهُ : (بِالنِّسْبَةِ لِسَابِقِيهِ) .

(٦) هُودٌ : ١٥ .

ماضياً ؛ لأنَّ الشَّرَطَ الماضي لا يلبس بغيره ؛ لأنه مقرونٌ بأداة الشَّرَطِ
والجوابَ الماضي قد يلبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه ، ومما جاء
منه قولُ الشاعر (٢) :

مَنْ يَكْنِي بِكَيْيٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقوله (٣) :

وَإِنْ تَصْرِمُونَا وَمَلْنَاكُمْ ^(٤) وَإِنْ تَمِيلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
وقوله (٥) :

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئَةً ^(٦) طَارُوا بِهَا قَرَحًا مَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ مَالِحٍ دَفَنُوا
وأكثرُ النَّحْوِيِّينَ ^(٧) يَخْصُونَ هذا الاستعمالَ بالضرورة ، قال شيخنا ^(٨) -

- (١) في الأصل : (تلبس) ، وهو تصحيف .
(٢) هو أبو زُبَيْد الطائي . والبيت في ديوانه : ٥٢ ، وجمهرة القرشي :
٧٣٩/٢ ، والمقتضب : ٥٨/٢ ، والمقرب : ٢٧٥/١ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٥٨٥/٣ ، والبحر المحيط : ٣٧٠/٤ ، والتذيل والتكميل :
١/٢٢١/٨ ، والخزانة : ٧٦/٩ .
(٣) البيت بدون نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح : ١٦ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ ، والتذيل والتكميل : ١/٢٢١/٨ ،
والعيني : ٤٢٨/٤ ، والنهج : ٥٩/٢ .
(٤) في الأصل : (صرناكم) ، وصُوِّبَتْ في الهامش . وانظر ما سيأتي
من كلامه على البيت .
(٥) هو قَعْنَبُ بْنُ أُمِّ صَاحِبٍ . والبيت في معاني القرآن للفرا : ٢٧٦/٢ ،
والمحتسب : ٢٠٦/١ ، ومختارات ابن الشجري : ٧ ، والسمط : ٣٦٢/١ ،
وشرح ديوان الحماسة : ١٤٥٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ ،
والتذيل والتكميل : ١/٢٢١/٨ ، والبحر المحيط : ٤٦٧/٣ ، ٤٤٥/٨ ،
والمغني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته : ١٠١/٨ .
(٦) في الأصل : (سيئاً) ، وهو تحريف ، والتصويب من البحر المحيط :
٤٦٧/٣ . وجاء به شاهداً على قولهم : ((سَيِّئَةٌ)) في ((سيئة)) .
وَرُوِيَ البيت في بعض المصادر ((سُبَّةٌ)) .
(٧) انظر البحر المحيط : ٣٧٠/٤ .
(٨) شرح الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ .

رحمه الله - : ولا أرى ذلك ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال : ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مِنْ ذَنْبِهِ

مَا تَقَدَّمَ)) ، ولأن قائل البيت [الأول] ^(١) مَتَمَّكَنَّ من أن يقول بدل (كُنْتُ مِنْهُ) ^(٢) :

أَكُ مِنْهُ ، وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل (وَصَلْنَاكُمْ) : نُوَالِجُكُمْ ،

وبدل (وَإِنْ تَمَلَّوْا مَلَائِكُمْ) : وَإِنْ تَصَلَّوْنَا تَمَلَّؤُوا ، وقائل البيت

الثالث متمكن من أن يقول بدل (إِنْ يَسْمَعُوا) : إِنْ سَمِعُوا ، فلمَّا ^(٣)

لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مضطرين . وقد ^(٤)

صَرَّحَ بجواز ذلك الفراء ^(٥) رحمه الله تعالى ، وجعل منه قوله تعالى :

﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٦)

لأن (ظَلَّتْ) بلفظ الماضي ، وقد عطيف على (نُنَزِّلُ) ، وحق المعطوف

أن يصلح لحطوله محل المعطوف عليه .

(ص) ((ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ

(كان) أو غيرها إلا مؤوّلاً . وقد يكون الجواب ماضي

اللفظ والمعنى مقرونًا بالفاء مع (قد) ظاهرة

أو مقترنة . ولا ترد (إن) بمعنى (إذ) ، خلافاً

للكوفييين .))

(١) أخرجه البخاري في باب ((قيام ليلة القدر من الإيمان)) من

كتاب ((الإيمان)) : ١٥/١ . وانظر التذييل والتكميل : ١/٢٢١/٨

وما بعدها .

(٢) تكملة من شرح الكافية الشافية .

(٣) وإن دخله الطي ، أي : سقوط فاء (مستفعلن) .

(٤) انظر قسم الدراسة ص ٤٧ .

(٥) معاني القرآن : ٢٨٦/٢ .

(٦) الشعراء : ٤ .

(ش) (إِنْ) الشرطية وأخواتها مختمة بالمستقبل ، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضي ، ولا بمعنى الحال ، وما أَوْهَمَ ذلك أُوَّل . فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال ، أو ما غي بلفظ (كان) أو غيرها ، حِيلَ على أَنَّهُ متعلق بفعل مستقبل ، هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة ، ولكنه حذف اختصاراً ، أو استغناءً عنه بانصباب الكلام إلى معناه ، وذلك قولك : (إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَمْسِرَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ إِلَيْكَ الْيَوْمَ) ، والمعنى : إِنْ تَبَيَّنَ إِحْسَانُكَ أَمْسِرَ تَبَيَّنَ إِحْسَانِي الْيَوْمَ . وذهب أبو العباس المبرِّد إلى أَنَّهُ يجوز بلا تأويل كون الشرط ماضي المعنى بلفظ (كان) دون غيرها ، فإنه قال : وما يُسأل عنه في هذا الباب قولك : (إِنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمْسِرَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ) ، فقد صار ما بعد (إِنْ) يقع في معنى الماضي . قيل للسائل : ليس ذا من قبيل (إِنْ) ، ولكن لقوة (كان) وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تَقْلِبَ (إِنْ) / ، فتقول : (إِنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي فَسَوْفَ أَكْفِيكَ) فلا يكون ذلك إلا ماضياً ، وكقولـه تعالى : * إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * (٣) . والدليل على أَنَّهُ كما قلتُ ، وأَنَّهُ لقوة (كان) ، أَنَّهُ ليس من الأفعال ما يقع بعد (إِنْ) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال ، لاثقول : إِنْ جِئْتَنِي أَمْسِرَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ . ولم يُصَوِّب ما ذهب إليه المبرِّد في هذه المسألة ، وقد رثه عليه ابن السَّراج ، فقال : والذي قاله أبو العباس لست أقوله ، ولا يجوز

(١) في الأصل : (ماضي) ، وهو تحريف .

(٢) الأصول : ١٩٠/٢ . (٣) المائدة : ١١٦ .

(٤) في الأصل : (يصرف) ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من كلام الممنف .

(٥) الأصول : ١٩١/٢ .

أَنْ تَكُونَ (إِنْ) تَخْلُو مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَقَضٌ [لِأَسْوَلِ] (١)
الْكَلَامِ وَمَا وَضِعَتْ لَهُ (٢) . قَالَ : وَالتَّأْوِيلُ عِنْدِي فِي قَوْلِهِمْ : (إِنْ كُنْتُ
زُرْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ) ، أَيْ : إِنْ تَكُنْ مَعَنَ زَارِنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ (٣)
الْيَوْمَ ، فَدَلَّتْ (كُنْتُ) عَلَى (تَكُنْ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ كُنْتُ
قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * (٤) أَي : إِنْ أَكُنْ كُنْتُ ، أَوْ : إِنْ أَقُلْ كُنْتُ قُلْتُهُ ، أَوْ : أَقِرُّ
بِهَذَا الْكَلَامِ ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْمَازِنِيِّ مَا يُقَارِبُ هَذَا .
وَقَوْلُهُ : ((وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ مَاضِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَقْرُونًا بِالْفَاءِ مَعَ
(قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً)) أَشَارَ بِهِ إِلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنْ يَسْرِقْ
فَقَدْ سَرَقَ أَحَدٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ * (٥) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ
مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ * (٦) تَقْدِيرُهُ : فَقَدْ صَدَقَتْ وَهُوَ عِنْدِي مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ
وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِهِ لِتَقَدُّمِ الشَّرْطِ عَلَى الْجَزَاءِ ، وَاسْتِحَالَةِ
تَقَدُّمِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْمَاضِي فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الذَّهْنِ .
وَلَا تَرُدُّ (إِنْ) بِمَعْنَى (إِذْ) (٧) .
(ص) ((فَصَلْ : (لَوْ) حَرْفٌ شَرْطٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ
وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ ، وَاسْتِعْمَالَهَا فِي الْمَضِيِّ غَالِبًا ،
فَلِذَا لَمْ يُجْزَمْ بِهَا إِلَّا اضْطِرَارًا ، وَزَعِمَ اطِّرَاقُ ذَلِكَ
عَلَى لُغَةِ .))

(١) تكملة من الأصول .
(٢) ((وما وضعت له)) : ليس في طبعة الأصول التي بين يدي .
(٣) في الأصل : (أكرمك) ، وهو تحريف ، والتصويب من الأصول .
(٤) المائدة : ١١٦ .
(٥) يوسف : ٧٧ .
(٦) يوسف : ٢٦ .
(٧) هكذا وقف الكلام دون شرح ، وقد نبهت عليه في الدراسة ص ٤٦
وانظر الإنصاف : ٢٣٢/٢ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ١/٢٣٢/٨ ،
والمغنسي : ٢٦ .

(ش) من حروف المعاني (لو) ، وهي في الكلام على ضربين : موصولة

وشرطيّة .

فالموصولة : هي التي تأتي مع الفعل في تأويل مصدر كما في قوله

تعالى : ﴿ يَكُونُ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ ﴾ (١) وقد تقدم ذكرها (٢) .

وأما الشرطيّة فهي لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه . فتقتضي جملتين

ماضيتين ، الأولى منهما مستلزمة للثانية ؛ لأنها شرط ، والثانية

جوابه ، وتقتضي أيضاً امتناع الشرط ؛ لأنه لو ثبت لثبت جوابه ، وكان

الإخبار بذلك إعلماً بإيجاب لإيجاب ، لا بتعليق ما امتنع لامتناع شرطه ،

فتخرج (لو) عن معناها (٤) ، ولا تقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر

ولابتنوته ؛ لأنه لازم ، والشرط ملزوم ، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء

اللازم ، بل إن كان مساوياً للشرط امتنع بامتناعه ، كما في نحو :

(لو كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ) وإن كان أعم من الشرط لم

يلزم أن يكون ممتنعاً في نفس الأمر لامتناع شرطه لجواز كونه لازماً لأمراً ثابت

فيكون أيضاً هو ثابتاً لثبوت ملزومه ، كما في قولك : (لو ترك العبد سؤاً ل

رّبّه لأطاه) ، فإن تركه السؤال محكوم^(٥) بكونه مستلزماً للعطاء ، وبكونه

ممتنعاً والعطاء محكوم^(٥) بثبوته على كل حال .

(١) البقرة : ٩٦ .

(٢) انظر ج / ١ : ص ٢٨١ / ب . وانظر المغني : ٣٥٠ .

(٣) في الأمل : (فيخرج) ، وهو تصحيف .

(٤) في الأمل : (بمن) ، وهو تحريف .

(٥) في الأمل : (محكوماً) ، وهو خطأ . والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (٥ / ١٧٩ / ٤) .

والمعنى: إِنَّ إِعْطَاءَهُ حَامِلٌ مَعَ تَرْكِ السُّؤَالِ ، فكيف مع السُّؤَالِ ، كما
في قول عمر - رضي الله عنه - : ((نَعَمَ الْعَبْدُ صَهْبًا لَوْ لَمْ يَخَفِ [اللَّهِ] ^(١)
لَمْ يَعْمِهِ)) فَإِنَّ عَدَمَ الْخَوْفِ مَحْكُومٌ بِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِمًا لِعَدَمِ الْمَعْمِيَةِ ، وبكونه
ممتنعًا ، وعدم المعصية محكومٌ بثبوته ، لأنه إذا كان ثابتًا على تقدير عدم
ثبوت الخوف ، فالْحُكْمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى وكما في قوله
تعالى : * وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
أَبْحُرٍ مَا نَفَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ * ^(٢) ؛ لِأَنَّ عَدَمَ النَّفَادِ ثَابِتٌ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَا فِي
الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا ^(٤) مُدَادُهَا الْبَحْرُ وَسَبْعَةُ أَمْثَالُهُ وَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ ذَلِكَ .
وقد ظهر من هذا أَنَّ (لو) حرفٌ شرط في الماضي ، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي نَفْيَ تَالِيهَا ،
واستلزامَ ثبوته ثبوتَ تاليه ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ وَجَوَابٌ ، وَلَا تَقْتَضِي نَفْيَ الْجَوَابِ فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَلَا ثُبُوتَهُ .

وقال أكثر النحويين (لو) حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أي على
امتناع الثاني لامتناع الأول . وكان شيخنا ^(٥) رحمه الله - يرى أنه تفسير
لـ (لو) بأخص من معناها ؛ لأنه يقتضي كون جوابها ممتنعًا غير ثابت على
وَجْهِ ، وذلك فيها غير ثابت بدليل مجي جوابها ثابتًا في نحو ما تقدم من الأمثلة

(١) القول في شرح الكافية الشافية : ١٦٣٠ / ٣ وما بعدها هو التذييل والتكميل

٢٣٢/٨ ب وما بعدها والمغني : ٢٣٩ ، والجمع : ٦٥/٢ والنهاية : ٨٨/٢ .

(٢) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٣) لقمان : ٢٧ . ولفظ الجلالة في آخر الآية ماقط من الأصل ثابت فيما

حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) في الأصل : (أقلام) ، وهو خطأ ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من

كلام الشارح .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٦٣٠ / ٣ وما بعدها

ولاشك أنَّ ما قاله الشَّيْخُ في تفسير (لو) أَحْسَنُ وَأَدَلُّ عَلَى مَعْنَى
(لو) مِمَّا قَالَ النَّحْوِيُّونَ غَيْرَ أَنَّ مَا قَالُوهُ عِنْدِي تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ وَافٍ
بشرح معنى (لو) ، وهو الذي قصد سيبويه - رحمه الله - من قوله :
(١)
(لو) [لَمَّا] ^(١) كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنَّها تقتضي فعلاً امتنع
لامتناع ما كان يثبتُ لثبوتِه ، وهو نحو ما قال غيره ، ولنرجع إلى بيان
صحته ، فنقول : قولهم : (لو) تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول
يستقيم على وَجْهَيْنِ :

الأول : أن يكون / المراد أنَّ جوابَ (لو) ممتنعٌ لامتناع الشرط ،
غيرُ ثابتٍ لثبوتِ غيره بناءً على مفهوم الشرط في عُرْفِ اللُّغَةِ ، لاهي حُكْمِ
العَقْلِ ، ^(٢) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) ، فهو دالٌّ في
عُرْفِهِمْ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ عَمْرُو ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ قِيَمًا مُعَلَّقًا
عَلَى شَيْءٍ إِلَّا يَكُونُ مُعَلَّقًا عَلَى غَيْرِهِ ، فَجَرَى الْعَرَبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ ، وَلِذَلِكَ
فِيهِمْ أَعْدَمَ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :
^(٣)
* فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ * وَعَلَى هَذَا
إِذَا قُلْتَ : (لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ) فَقَدْ دَلَّتْ (لَوْ) عَلَى أَنَّ الْمَجْبُودَ
مَسْتَلْزِمٌ لِلْإِكْرَامِ ، وَعَلَى أَنَّهُ مَمْتَنَعٌ ، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْإِكْرَامَ مَمْتَنَعٌ أَيْضًا ،
غَيْرُ ثَابِتٍ بِوَجْهِ ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ نَفْيِ شَرْطِ (إِنْ) نَفْيِ جَوَابِهِ .

(١) سيبويه : ٢٠٧/٢ .

(٢) تكملة من سيبويه ومما حكاه أبو حيان من كلام الشارح ، ١/٢٣٣/٨ وما بعدها .

(٣) في الأصل : (الفعل) ، وكتب فوقه ((كذا)) ، وهو تحريف ، والتصويب
مِمَّا حكاه أبو حيان من كلام الشارح .

(٤) في الأصل : (على) ، وهو تحريف ، والتصويب مِمَّا حكاه أبو حيان من
كلام الشارح .

(٥) في الأصل : (في قوله) ، وهو تحريف ، والتصويب مِمَّا حكاه أبو حيان .

والوجه الثاني : أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه ، فقد دللت على امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ [لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمرٍ آخر ، فصحّ إذاً أن يُقال : (لو) حرفٌ تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول] ^(١) ؛ لأنه لا يقتضي كونها تدلُّ على امتناع الجواب على كلِّ تقدير بل على امتناعه بامتناع الشرط المذكور مع احتمال كونه ثابتاً لثبوت أمرٍ آخر ، وغير ثابت ؛ لأن امتناع شيءٍ لامتناع علةٍ لإثبات ثبوته لثبوت علةٍ أخرى ، ولا انتفاء ^(٢) لانتفاء جميع عائله .

وعند أكثر المحققين أن (لو) لا تستعمل في غير الماضي [وذهب قومٌ إلى أن استعمالها في الماضي] ^(٣) غالب ^(٤) وليس بلازم ؛ لأنها قد تأتي للشرط في المستقبل بمنزلة (إن) ، واحتجوا بنحو قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَيْتَنِي أَمْدَانُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رُمُوسِنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبِي
لظَلَّ مَدَى صَوْتِي وَلَوْ كُنْتُ رَمَّةً لِمَصَوْتِ مَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرِبُ

=== حيان من كلام الشارح .

(٦) النساء : ١٠١ . وانظر تفسير القرطبي : ١١٢١/٣ .

(١) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح .

(٢) في الأصل رُسِمَتْ : (انتفاءه) .

(٣) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح .

(٤) في الأصل : (غالباً) ، وهو تحريف .

(٥) نَسَباً إلى أبي صخر الهذلي وإلى المجنون . وهما في شرح أشعار

الهذليين : ٩٢٨/٢ ، وديوان المجنون : ٥٦ ، والتذييل والتكميل :

١/٢٣٥/٨ ، والمغني : ٣٤٤ ، وشرح أبياته : ٣٨/٥ .

السَّبَبِي : المفازة .

(٦) في الأصل : (تهش وتطرب) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصادر

السابقة .

وقال الآخر :^(١)

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخَيْلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِي

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَائِقِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ مَا حُجُّ

وقوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا

عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) . وليس بحجة ؛ لأنَّ غاية ما فيه أَنَّ مَا جُعِلَ شرطاً لـ (لو) مستقبلٌ

في نفيه أو مقيدٌ بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع

غيره ، ولا يُحْجِجُ إِلَى إِخْرَاجِ (لو) عَمَّا عُمِدَ مِنْ مَعْنَاهَا إِلَى غَيْرِهِ^(٣) .

ولمَّا كانت (لو) للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف

الأصل ، فلم تجزمه في سعة الكلام كما تجزمه (إن) ، وإنَّ كانت مثلها

في الاختصاص بالفعل . وحكى الشَّجْرِيُّ^(٤) أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرَى الْجَزْمَ بِهَا لُغَةً ،

والمعروف أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ^(٥) :

تَامَتْ قَوْلًا دَكَ لَوْ يَحْزَنُكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَ

(١) هو توبة بن الحمير . والبيتان في ديوانه : ٤٨ ، وأما لي القاضي :

١٩٧/١ ، والحماسة البصرية : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

١٣٦٢/٢ ، وابن الناظم : ٧١١ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٣٥/٨ ،

والمغني : ٣٤٤ ، والمساعد : ١٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع : ٦٤/٢

وشرح أبيات المغني : ٣٩/٥ .

الجندل : الحجارة . الصفائح : جمع صفيحة : وهي الحجر العريض

الذي يغطي به القبر . زقا : صاح .

(٢) النساء : ٩ .

(٣) نقل ابن هشام كلامه هذا في المغني : ٣٤٥ ، ثم علق عليه .

(٤) أمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ وما بعدها ، و : ٢٣٢/١ وما بعدها . وانظر

قسم الدراسة : ص ٦٨ .

(٥) تقديم ص ١٠٤٠ .

(١)
وقول الآخر :

لَوَيْشًا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خَصَلٍ

وذهب الشيخ - رحمه الله - في شرح الكافية إلى منع الجزم بـ (لو)

في السَّعة والضرورة ، وقال عن تسكين النون من (يحزنك) : فهذا من

تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو^(٤) : * يَنْصُرُكُمْ * و^(٥)

* يَا مُرُكُم * و* يُشْعِرُكُمْ * ، وكما قرأ بعض السلف : ((وَرُسُلَنَا

لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)) بتسكين اللام ، وعن تسكين الهمزة من (لو يشأ) :

وهذا لأحجة فيه ؛ لأن من العرب من يقول : (جا يجي ، وشا يشا)^(٩)

بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لَعته ترك همزة (يشأ)

فقال : (يشا) ، ثم أبدل الألف همزة كما قيل في (عالم وخاتم) :

(عَالِمٌ وَخَاتِمٌ) ، وكما فعل ابن ذكوان في * تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ * حين^(١٠)

قرأ : ((مِنْسَاتَهُ)) بهمزة ساكنة ، والأصل : (مِنْسَاتُهُ) ومفعلة من

نَسَأَهُ : جرّه بالعماء ، ولذلك سُميت مِنْسَاءً ، فأبدل الهمزة ألفاً ،

ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، فعلى ذلك يحمل قوله : (لَوَيْشًا) .

(١) تقديم ص ١٠٣٩ .

(٢) شرح الكافية : ١٦٣٢/٣ وما بعدها . وانظر ما سلفه ، والتذييل .

والتكميل : ٢٣٥/٨ ب وما بعدها .

(٣) في الأصل : (تحقيقاً) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (١٨٠/٥ / ١) .

(٤) انظر ما سلفه ص ١٠٣٩ .

(٥) آل عمران : ١٦٠ . وفي الأصل (وينصركم) بإقحام الواو .

(٦) البقرة : ٦٧ ، ١٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ، وآل عمران : ٨٥ ، والنساء : ٥٨ .

(٧) الأعمام : ١٠٩ .

(٨) الزخرف : ٨٠ ، وللقرأة انظر ما سلفه ص ١٠٤٠ .

(٩) في الأصل : (يشي) ، وهو تحريف .

(١٠) سبأ : ١٤ . وانظر للقرأة ما سلفه ص ١٠٣٩ .

(ص) « وَإِنْ وَلِيَهَا اسْمٌ فَهُوَ مَعْمُولٌ فَعَلٌ مُضْمَرٌ مَفْسَّرٌ

بظاهر بعد الاسم ، وَرَبَّمَا وَلِيَهَا اسْمَانِ مَرْفُوعَانِ

وَإِنْ وَلِيَهَا (أَنْ) لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُ خَبَرِهَا فِعْلًا ، خِلَافًا

لِزَاوِجِ ذَلِكَ . »

(ش) (لو) مَخْتَصَّةٌ بِالْأَعْمَالِ فَلَا تُبَاشِرُ الْجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ ، وَلَكِنْ يَلِيهَا

الاسْمُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، فَإِنْ وَلِيَهَا الْمَرْفُوعَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ (أَنْ)

وَصَلَّتِهَا ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَفْسَّرٍ بِظَاهِرٍ بَعْدَ الْاسْمِ ، نَحْوُ : « لَوْ

ذَاكَ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي » (١) ، و « لَوْ زَيْدٌ قَاتَمَ أَبِيهِ قَمْتُ » . وَإِنْ كَانَ (أَنْ)

وَصَلَّتِهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : « لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ » فَهُوَ عِنْدَ سَيَبُويَه فِي (٢)

مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَقَدْ شَدَّ ابْتِدَاءُ (أَنْ) بِعَسَدِ

(لَوْ) ، كَمَا نُصِبَ (غُدُوَّةٌ) بَعْدَ (لَدُنَّ) . وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ (٣)

بِـ (ثَبِتَ) مُضْمَرًا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ بَعْدَ (مَا) النَّائِبَةِ عَنِ الظَّرْفِ كَقَوْلِهِمْ :

« مَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ جِرَاءَ مَكَانِهِ » (٤) ، و « لِأَكْلَمِهِ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » (٥)

وَإِنْ وَلِيَ (لَوْ) اسْمٌ مَنْصُوبٌ فَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَا بَعْدَهُ ، كَمَا فِي

قَوْلِكَ : « لَوْ زَيْدًا فَرَبَّتْ لِأَكْرَمَتِكَ » ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

مَفْسَّرٍ بِظَاهِرٍ بَعْدَ الْاسْمِ وَغَيْرِ مُفْسَّرٍ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : « لَوْ / زَيْدًا

(١) تقديم المثل ٩١٧ .

(٢) سيبويه : ٢٨٩/١ وما بعدها ، و : ٤٧٠/١ .

(٣) نسب أبو حيان هذا الرأي في البحر النحيط (١٠٩/٨) إلى المبرد
والزمخشري ، ونسبه الشيخ جمال الدين إلى الزمخشري . انظر

شرح الكافية الشافية : ١٦٣٥/٣ ، والكشاف : ٥٥٩/٣ .

(٤) المغني : ١٨٨ ، ٨٢٨ .

(٥) مجمع الأمثال : ١٧٨/٢ ، والمستقصى : ٢٤٦/٢ ، والمغني : ١٨٨ ، ٨٢٨ .

(٦) في متن الأصل : (لَمْ) ، وَصُوِّبَتْ فِي الْهَامِشِ .

١ / ٢٣١

رأيتَه أَكْرَمَكَ ، ولو عَمَرًا كَلِمَتَ أَخَاهُ لَأَهْطَاكَ) . والثاني قولهم : (أَضْرِبْ

ولو زيداً ، وألَا شَرَابًا ولو ماءً) .

ونسدر المجيءُ بِاسْمَيْنِ [مرفوعين] ^(١) بعد (لو) في قول الشاعر : ^(٢)

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءَ حَلْقِي شَرِيقٌ كُنْتُ كَالنَّصَّانِ بِالْمَاءِ أُعْتَصَارِي

وحمله أبو عليٌّ على أَنَّ (حلقي) فاعلٌ لفعلٍ مضمَرٍ يَغْيِرُهُ (شَرِيقٌ) ،

و (شَرِيقٌ) خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفاعل ، والتقدير : لو

شَرِيقٌ يَغْيِرُ الْمَاءَ حَلْقِي هو شَرِيقٌ . وحمله شيخنا ^(٥) - رحمه الله - على

أَنَّ (حلقي) مبتدئٌ ، و (شَرِيقٌ) خبره ، و (يَغْيِرُ الْمَاءَ) متعلقٌ بالخبر

وقد ابتدئَ الكلامُ بعدَ (لو) كما لم تعمل لم يُمَلِّكْ ^(٦) بها سبيلٌ (إن)

في الاختصاصِ بالفعلِ أبدأً ، فنُبِّهَ على ذلك بمباشرتها (أَنَّ) كثيراً ،

وبمباشرة غيرها قليلاً .

ومحملة عندي على أَنَّ يكون قوله : (حلقي شَرِيقٌ) مبتدئاً وخبراً في موضع

(١) في الأصل : (ويندر) ، وهو تحريف ، والتصويبُ مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١٨٠/٥ ب) .

(٢) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٣) هو عدي بن زيد . والبيت في ديوانه : ٩٣ ، والأغاني : ١١٤/٢ ،

وسيبويه : ٤٦٢/١ ، والمستقصى : ٤٠٨/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١١٣٦/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٢٣ ، وابن الناظم :

٧١١ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٦/٨ ب ، والبحر المحيط : ٣١٦/٥ ،

١١١/٢ ، والمغني : ٣٥٤ ، وشرح أبياته : ٨٢/٥ ، والهمع : ٦٦/٢ ،

والخزانة : ٥٠٨/٨ . وفي الديوان زيادة تخريج .

(٤) شرح أبيات المغني : ٨٢/٥ .

(٥) شرح الكافية الشافعية : ١١٣٦/٣ وما بعدها .

(٦) في الأصل (تملك) ، وهو تصحيف ، والتصويبُ مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح .

نصب (كان) الشَّائِنِيَّةِ مضمرةً ، تقديره : لو كان الأمرُ أو الشَّانُ^(١)

حلقي شَرِقٌ بغير الماء كنتُ كالغَمَّانِ ، وكان بالماء اعتمازي .

وزعم الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ (لَوْ أَنَّ) مُلْتَزِمٌ مَجِيئُهُ فِعْلًا ، لِيَكُونَ

ذَلِكَ عَوَضًا عَنْ ظَهْوَرِ الْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ بَيْنَ (لَوْ) وَ(أَنَّ) ، وَمَنْعَ صِحَّةِ

قَوْلِكَ : (لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرًا لَأَكْرَمْتُكَ) . قَالَ الشَّيْخُ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

وَمَا مَنَعَهُ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ

شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ * وَكَقَوْلِ الرَّاجِزِ^(٤) :

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ النَّجْمِ

أَدْرَكَهُ مُلَاهِبُ الرَّمْحِ

وَكَقَوْلِ الْآخَرِ^(٥) :

وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِتَ الْمَوْتِ فَاتَهُ^(٦) أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

(١) فِي الْأَصْلِ (و) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) الْمَفْضَلُ : ٢٢٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٠/٦ وَمَا بَعْدَهَا . وَانظُرِ التَّنْذِيلَ

وَالتَّكْمِيلَ : ٢٢٧/٨ ب .

(٣) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٣٧/٣ .

(٤) لِقَمَّانٍ : ٤٧ .

(٥) هُوَ لَبِيدٌ وَنَسَبُهُمَا ابْنُ الشُّجْرِيِّ إِلَى بِنْتِ مُلَاهِبِ الْأَيْتَةِ ، وَالبَيْتَانِ

فِي دِيَوَانِهِ : ٢٢٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشُّجْرِيِّ : ٢٢٩/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ١٦٣٧/٢ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٧/٨ ب ، وَالمَغْنِي : ٣٥٧

وَشرح أبياته : ١٠٢/٥ .

مُلَاهِبُ الرَّمْحِ : أَبُو الْبِرَاءِ عَامِرُ بْنُ مَالِكٍ .

(٦) هُوَ مَخْرُ بْنُ عَمْرٍو السُّلَمِيُّ . وَالبَيْتُ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ : ١٤٧ ، وَشرح

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٣٨/٣ ، وَابْنُ النَّازِمِ : ٧١٣ ، وَالتَّنْذِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٧/٨ ب ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ١٩١/٧ ، وَاللَّسَانُ : (عَدَا) .

الْقَارِحُ : الَّذِي انْتَهَتْ أَسْنَانُهُ . الْعَدَوَانُ : الشَّدِيدُ الْعَدُو .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (فَاتَهُ الْمَوْتُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ

نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(١)
وقول الأخر :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبَقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ يَعُودُ شَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا

(٢)
وقول الأخر :

وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مَسُومَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْمًا

(ص) ((وجوابها في الغالب فعل مجزوم بد (لم) ، أو ما في منفي))

بد (ما) ، أو مثبت مقرون غالباً بلام مفتوحة ، لأتحذف غالباً

إلا في صلة ، وقد تصحّب (ما) النافية .))

(ش) انفردت (لو) بلزوم كون جوابها في الغالب فعلاً مضارعاً مجزوماً

بد (لم) ، نحو : (لو قام زيد لم أقم) ، أو ماضياً مثبتاً أو منفيّاً

بد (ما) . فإن كان مثبتاً فالأكثر أن تصحبه لام مفتوحة ، نحو : * ولو

علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا * (٣) ، وقد تظو منها

كما في قوله تعالى : * ولو شئت أهلكتهم من قبل وإني * (٤) ، وقوله

تعالى : * وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم * (٥)

(١) نُسِبَ إلى أبي العوّام بن كعب بن زهير وإلى الحسين بن مطير وإلى
كثير عزة ، وليس في طبعة ديوان كثير التي بين يدي .
وهو في أمالي القاضي : ٤٢/١ ، والحامسة البصرية : ١١٢/٢ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٦٣٨/٢ ، وابن الناظم : ٧١٢ ، والتذييل
والتكميل : ٢٣٧/٨ ب ، والعيني : ٤٥٩/٤ وانظر السمت : ١٧٩/١ وما بعدها .
الشم : نبت ضعيف يحشى به .

(٢) نُسِبَ إلى جرير وإلى البعيث وإلى العوّام بن شوذب . وهو في ديوان
جرير : ٥٦٦ ، وحامسة البحري : ٢٦١ ، والحيوان : ٢٤٠/٥ ، ٤٣٠/٦ ،
ومجمل اللغة : ٤٤١/٢ ، والعقد الفريد : ١١٥/٥ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٦٣٩/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٧/٨ ب ، والمغني :
٣٥٧ ، وشرح أبياته : ١٧/٥ .
عُبَيْد : هم بنو عبيد بن ثعلبة . أزم : هم بنو أزم بن عبيد بن
ثعلبة بن يربوع .

(٣) الأفعال : ٢٣ .

(٤) الأعراف : ١٥٥ .

(٥) النسا : ٩ .

وإن كان منفيًا بـ (ما) فالأكثرُ خلوه من اللام كما في قوله تعالى: * لَوْ

كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ * (١) ، وقد تصحبه كما في قولك : (لو كان

كذا لما كان كذا) .

وقوله : ((غالباً)) احترازاً من مجيء جواب (لو) جملة اسمية مصدرية

باللام كقوله تعالى : * وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

خَيْرٌ لَوْ * (٢) ، وبالفاء كما أنشده الشيخ - رحمه الله - من قول

الشاعر :

قالت سلامة : كم تكن لك عادة أن تترك الأصحاب حتى تُعذرا

لو كان قتلي بسلام فراحته لكن فررت مخافة أن أؤمرا

فحمل ما بعد الفاء على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، تقديره : فهو راحة (٤) ،

والجملة جوابٌ لـ (لو) ، (٥) ، وجاز أن يُجاب بجملة اسمية مقرونة بالفاء

تشبيهاً بـ (إن) .

ويجوز عندي أن يكون ما بعد الفاء معطوفاً على فاعل (كان) ، وجواب

(لو) محذوف ، تقديره : لو كان خوفاً قتل فراحته لثبت (٦) ، كما حذف

في مواضع كثيرة كقوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ

فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدِيَ بِهِ * (٧) ، وكما حذف

(١) الأحقاف : ١١ .

(٢) البقرة : ١٠٣ .

(٣) هو عامر بن الطفيل . والبيتان في حياصة البحرني : ٤١ ، والتذييل

والتكميل : ٢٢٨/٨ ب ، والمغني : ٣٥٩ ، وشرح أبياته : ١١٥/٥ .

(٤) في متن الأصل : (خبر) ، وصوّبت في الهامش .

(٥) في الأصل : (للواو) ، وهو تحريف .

(٦) وهو رأي والده في مثل هذا الموضع . شرح الكافية الشافية : ١٦٤١/٣ .

(٧) آل عمران : ١١ .

(١) هو والشرط في قول الشاعر :

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينِ الْخَوَالِي

قال أبو الحسن : ^(٢) يُريدُ فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا .

(هـ) ((فصل : إذا ولي (لَمَّا) فعلٌ ما في لفظاً

ومعنى فهي ظرفٌ بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ،

أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوبٍ ، وجوابها

فعلٌ ما في لفظاً ومعنى ، أو جملة اسمية مع (إذا) ^(٤)

المُفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقرونًا

بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .))

(ش) من حروف المعاني (لَمَّا) ، وهي في الكلام على ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون نافية جازمة ، تقلب المضارع إلى المضي ، وقد تقدم

ذكرهما .

والثاني : أن تكون بمعنى (إلا) في قسم ، أو بعد نفي دون قسم ، وتليها

الأسماء والأفعال إلا الماضي لا يكون بعدها إلا مستقبل المعنى ، فمن

مجيئها في القسم قوله : ^(٥) (عزمْتُ عليك لَمَّا ضربت سَوْطاً أو سَوْطَيْن) ،

وقول الراجز ^(٦) :

(١) هو عبید بن الأبرص . والبيت في ديوانه : ١٠٧ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ١٥٤/١ ، ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٤١/٣ ،

وابن الناظم : ٧١٤ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٩/٨ ب ، والمغني :

٨٥٢ ، وشرح أبياته : ٨ / ٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢٣٥/٢ .

(٣) في الأصل : (فهو) ، وهو تحريف ، والتمويب من التمهيل .

(٤) في الأصل : (إذ) ، وهو تحريف .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل المصواب : (قولك) .

(٦) تقدم البيتان ص : ٥٥٥ .

قَالَ لَهُ : يَا لَلْوِ يَا ذَا الْبُرْتَيْنِ

لَمَا غَيَّبْتَ نَفْعًا أَوْ أَثْنَيْتَنِي

ومن مجيئها بعد النَّفْسِ الْخَالِي من الْقَسَمِ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَحَمَزَةٌ : * وَإِنْ

كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحَضَّرُونَ * * وَإِنْ كُلُّ / ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا (٢) أَي : مَا كُلُّ إِلَّا جَمِيعٌ ، وَمَا كُلُّ ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَدَلَّ عَلَى وُجُوبِ شَيْءٍ لِوُجُوبِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهَا إِلَّا فَعَلٌ

مَا فِي لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَهِيَ حَرْفٌ يَقْتَضِي فِيهَا مَضًى وَجُوبًا لِوُجُوبِ عِنْدَ سَبَبِيَّةِ (٣)

وظرفاً بمعنى (إِنْ) فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ (٤) . قَالَ شَيْخُنَا - (٥) رَحِمَهُ

اللَّهُ - : وَالْمَحِيحُ قَوْلُ سَبَبِيَّةِ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَتِلْكَ الْقُرَى

أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا * فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ هَلَكُوا بِسَبَبِ ظُلْمِهِمْ ، لَا أَنَّهُمْ

أَهْلَكُوا حِينَ ظَلَمُوا ؛ لِأَنَّ الْهَلَاكَ مَتَأَخَّرَ عَنْهُ . وَرَبَّمَا يَقْوَى [مَا] قَالَ سَبَبِيَّةِ (٧)

أَنَّ اسْمِيَّتَهَا مَشْكُوكٌ فِيهَا ، وَحَرْفِيَّتُهَا ظَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى

الشَّرْطِ ، فَتَقْتَضِي فِيهَا مَضًى وَجُوبًا لِوُجُوبِ ، كَمَا تَقْتَضِي (لَوْ) امْتِنَاعًا

لِامْتِنَاعِ ، وَالْحَكْمُ بِالظَّاهِرِ رَاجِعٌ . قَالَ الشَّيْخُ : وَيَقْوَى قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهَا (٨)

(١) يمين : ٣٢ .

(٢) الزخرف : ٣٥ .

(٣) سيبويه : ٣١٢/٢ .

(٤) الذي ذهب إليه أبو علي أنها بمعنى (حين) انظر رصف المبانى : ٢٨٤ ،

وسبقه إلى ذلك شيخه ابن السراج ، وتبعه فيه تلميذه ابن جنى :

المغنى : ٣٦٩ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٦٤٤/٣ ، وما نقله عن أبي علي أنها ظرف

بمعنى (حين) .

(٦) الكهف : ٥٩ . (٧) تكملة يقتضيا السياق .

(٨) شرح الكافية الشافية : ١٦٤٤/٣ .

(١) قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز :

إِنِّي لَأَرْجُو مُحْرَزًا أَنْ يَنْفَعَا
إِسَائِي لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِيمَا

وجواب (لَمَّا) فعل ما في لفظاً ومعنى ، نحو : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَيْتِ الْقَاهُ * (٢) ، أو جملة اسمية مع (إِذَا) المُفَاجِئَةِ كقوله
تعالى : * فَلَمَّا أَحْسَبُوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ * (٣) ، أو
مع الفاء كقوله تعالى : * فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَدِرٌ * (٤)
وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء كقول الشاعر :

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيكُمْ
رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ
فَمَسَّبَ عَلَيْكُمْ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلٍ
فَكَانُوا عَلَيْكُمْ مِثْلَ رَاغِبَةِ الْبِكْرِ

(١) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٦٤٤/٣ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٤٠٣ ، وشرح شواهد التوضيح : ٢٦ ، والتذييل
والتكميل : ١/٢٤٢/٨ ، واللسان : (قلع) .

(٢) يوسف : ٦٦ .

(٣) الأبيات : ١٢ .

(٤) لقمان : ٣٢ .

(٥) تقسما ٣٣٤

(٦) في الأصل : (ثعلب) ، وهو تصحيف .

(ص) بِأَيِّ تَتَمِيمِ الْكَلَامِ عَلَى كَلِمَاتٍ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى ذَلِكَ
« يُسْتَفْهَمُ بِـ (كَيْفَ) عَنِ الْحَالِ قَبْلَ مَا يُسْتَفْهَى بِهِ ، وَعَسَى
الْخَبْرَ قَبْلَ مَا لَا يُسْتَفْهَى بِهِ ، وَمَعْنَاهَا : عَلَى أَيِّ حَالٍ ؟ فَلِذَا
تُسَمَّى ظَرْفًا ، وَرُبَّمَا صَحِبَتْهَا (عَلَى) ، وَلِجَوَابِهَا وَلِلبَدَلِ مِنْهَا
النَّمْبُ فِي الْأَوَّلِ ، وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي إِنْ عُدِمَتْ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ
وَلِإِلَّا فَالنَّمْبُ ، وَلَا يُجَازَى بِهَا قِيَامًا ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . »

(ش) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ (كَيْفَ) ، وَتَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أُمُورٌ :
أَحَدُهَا : ائْتِفَاءٌ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلْاِئْتِفَاءِ بِهَا مَعَ الْأِسْمِ الْمَفْرُودِ ، نَحْوُ :
(كَيْفَ أَنْتَ ؟) ، وَانْتِفَاءٌ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا لِدُخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ وَاتِّمَالِهَا
بِهَا ، نَحْوُ : * كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ * (١) ، وَالْفِعْلُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا مَفْصُولًا عَنْهُ
فِي النَّيَّةِ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : (إِنْ تَعَمَّ أَقْسَمَ) ، فَلَمَّا
انْتَفَى أَنْ تَكُونَ حَرْفًا ، وَأَنْ تَكُونَ فِعْلًا ، تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا .
الثَّانِي : جَوَازُ إِبْدَالِ الْأِسْمِ مِنْهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : (كَيْفَ زَيْدٌ أَفَارِغُ أَمْ
مَشْغُولٌ ؟) ، وَكَيْفَ سِرَّتَ أَرَاكِبًا أَمْ مَا شِيَاءَ ؟) فَلَوْلَا أَنَّ (كَيْفَ) اسْمٌ لَمَّا
أُبْدِلَ مِنْهَا الْأِسْمُ .

الثَّالِثُ : دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : « عَلَى كَيْفَ تَبِيْعُ الْأَحْمَرِيِّينَ ؟ » (٢)
وَهِيَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ لَشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ
بِدَلِيلِ وُجُوبِ اقْتِرَانِ الْهَمْزَةِ بِالْبَدَلِ مِنْهَا ، نَحْوُ : (كَيْفَ زَيْدٌ أَصْحِيحٌ أَمْ
سَقِيمٌ) . وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ فِرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ
فَتْحَةً ؛ لِأَنَّهَا أَخْفٌ ، وَالنُّطْقُ بِهَا بَعْدَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ أَسْهَلُ .
وَمَعْنَى (كَيْفَ) اسْتِفْهَامٍ عَنِ وُصْفِ مَنْكُورٍ لِمَوْصُوفٍ بَعْدَهُ مَذْكُورٌ ، فَلِذَلِكَ
لَا يُبْدَلُ مِنْهَا وَلِاتِّجَابِ (٤) إِلَّا بِصِفَةِ نَكْرَةٍ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً لِجَمِيعِ أَحْوَالِ
الْمَوْصُوفِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ تُجَابَ (٤) بِبَعْضِهَا ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى اسْمَ اسْتِفْهَامٍ عَنِ

- (١) الفجر : ٦ ، الفيل : ١ .
(٢) القول في ابن يعيش : ١١٠/٤ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٤٥/٨ ،
والاحمران : الذهب والزعفران ، وقيل الخمر واللحم .
(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح : (١١٨٦/٥) .
(٤) في الأصل : (يجاب) ، وهو تصحيف .

الحال . و (١) قيل : معناها على أي حال ، فتُسمى ظرفاً ؛ لأنها في تأويل جارٍ ومجرورٍ ، كما أنَّ الظرف في تأويل جارٍ ومجرورٍ ، ولاشكَّ في صحَّة تقدير : على أي حال ، مكان (كيف) ، وأنَّ قولك : (كيف زيدٌ ؟) في معنى : على أي حال زيدٌ ؟ ولكن ليس كذلك لأنَّ (كيف) موضوعةٌ لذلك المعنى ؛ بل لأنَّ معناها راجعٌ إليه بنوع من اللزوم ، ويدلُّ على ذلك أمران : أحدهما : أنَّه كما يصحُّ تقديرُ : (على أي حال) مكان (كيف) ، كذلك يصحُّ تقديرُ وُصفٍ مجرَّريٍّ من حرف جرٍّ مكانها ، فيجوز أن يأتي بدل (كيف) من نحو : (كيف أنت أقائمٌ أم غيرُ قائمٍ ؟) وشبهه ، فتقول : (أقائمٌ أنت أم غيرُ قائمٍ ؟) ، فتفيد بذلك ما تفيده (كيف أنت ؟) ، فيجب أن تكون حَقِيقَةً (٢) في الاستفهام عن الحال ؛ لأنَّ كونها ظرفاً مستلزمٌ لكثرة التضمين ، ولتقدير الاستقرار ، وكلاهما على خلاف الأصل .

الثاني : أنَّ البدل من (كيف) إمَّا منصوبٌ ، نحو : (كيف سرت أراكباً أم ماشياً ؟) ، وإمَّا مرفوعٌ ، نحو : (كيف زيدٌ أصبح أم سقيمٌ ؟) ، ولو كانت ظرفاً لَمَا كان البدلُ منها إلا مجروراً بمثل ما تضمَّنه ، فكان يجب أن يُقال : كيف سرت أعلى ركوباً أم على مشيٍّ ؟ وكيف زيدٌ أعلى صحَّة أم على سقمٍ ؟ كما يجب أن يُقال : (أين كنتَ أفي الدار أم في المسجد ؟) ، فلمَّا لم يجب أن يُقال ذلك ، بل أبدلوا منها بدون حرف جرٍّ ، عُلِمَ أنَّها ليست ظرفاً .

١ / ٢٣٢ / ولد (كيف) صدرُ الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام ، ولا تخرج في الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال ، أو خبر مبتدأ في

(١) تكملة ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٦/٥) .
(٢) في الأصل : (حَقِيقَةٌ) وهو تصحيف ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

الحال أو الأصل إلا ما شذَّ من نحو جرَّها بـ (على) في قول بعضهم : ((على
كيف تبيع الأحمريين))^(٢) . فإذا وقفت على (كيف) قبل تامٍّ مستغنٍ عنها
كانت في موضع نصب على الحال ؛ لأنها في تأويل صفة نكرة متقدِّمةٍ على
موصوفها ، والصفة المتقدِّمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتاً له ؛ لأنَّ
النَّعت تابعٌ فلا يتقدَّم على المتبوع ، بل يجب فيها أحدُ أمرين : إمَّا أن
تُجعل حالاً من الموصوف ، وإمَّا أن تُقام مقامه ، ويُجعل هو بدلاً منها ، فلم
يجز في (كيف) أن تُقام مقامَ الموصوف ؛ لأنها في تأويل صفة نكرة ،
والصفة النكرة يُقبَّح فيها ذلك ، فوجب أن تكون حالاً ، ولذلك يُبدل منها
وتُجاب^(٣) بالنَّصب ، تقول : (كيف سار زيدٌ أراكباً أم ماشياً ؟) فيقال :
(ماشياً) أو (راكباً) ، ويُقال : (كيف جئت ؟) فتقول : (مسرعاً)
بالنَّصب لا غير ؛ لأنَّ البدل من الحال حالٌ ، والحال لا تكون إلا منصوبةً .
وإذا وقعت^(٤) (كيف) قبل ما لا يتمُّ كـ (إلا) كانت كلاماً مقدِّماً ، وما
بعدها مخبرٌ عنه ؛ لأنه لا يجوز أن تكون مُلغاةً ؛ لأنه قد حصلت بها الفائدةُ
وتمَّ بها الكلام ، ولا يجوز أن تكون هي المخبر عنه ، وما بعدها الخبرُ ؛
لأنَّها في تأويل صفة نكرة ، فيقبَّح جعلها اسماً مخبراً عنه بما بعينده ،
فوجب أن تكون خبراً مقدِّماً في موضع رفع إنَّ عُدِمَتْ نواسخُ الابتداء ، ولذلك
يُبدل منها وتُجاب^(٥) بالرفع ، نحو : (كيف زيدٌ أفاًرغ أم مشغولٌ ؟) ،

(١) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف .

(٢) تقدم القول قريباً .

(٣) في الأصل : (تبدل يجاب) ، وهو تصحيف .

(٤) في الأصل : (وقت) وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (يجاب) ، وهو تصحيف .

وإن وُجِدَتْ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ فِي مَوْضِعِ نَسْبِ خَيْرًا قَبْلَ (كَان) أَوْ إِحْسِدِي
أَخْوَاتِهَا ، وَلِذَلِكَ يُبَدَّلُ مِنْهَا وَتُجَابَا بِالنَّسْبِ ، نَحْوُ : (كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ أَصِحِّحًا
أَمْ سَقِيمًا ؟ وَكَيْفَ رَأَيْتَ عَمْرًا أَشَاعِرًا أَمْ فَكِيهًا ؟) . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ
عَلَى الْمَجَازَاةِ بِهَا ^(١) فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ .

(ص) ((فصل : تكون (قَدْ) اسماً ل (كفى) ، فتستعمل استعمال

أسماء الأفعال ، وتُرَادِفُ (حَسْبًا) فتوافقها في الإضافة إلى

ياء المتكلم . وتكون حرفاً فتدخل على فعلٍ ما في متوقعٍ لايشيه

الحرف لتقريبه ^(٢) من الحال ، وعلى مضارع مجزئ من جازم وناصب

وحرف تنفيس ^(٤) لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تفصل

من أحدهما بغير قسم ، وقد يغني عنه دليل فيوقف عليها)) .

(ش) تكون (قَدْ) في الكلام اسماً وحرفاً . فإذا كانت اسماً فهي على ضربين :

أحدهما : اسم فعلٍ ما في بمعنى (كفى) ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال ،

فيتمُّ بها الكلام مع الفاعل ، ولا يبرز معها ضميره ، وتنصب المفعول كقولك :

(قَدْ زَيْدًا يَرْهَمَانِ ، وَالذَّرْهَمَانِ قَدْ زَيْدًا) . وَلَا يَجُوزُ (قَدْ) كَمَا لَا يَجُوزُ

(كَيْفًا) ؛ لِأَنَّ (قَدْ) اسْمٌ فَعْلٍ .

والثاني : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (حَسْبَ) أَي : كَافٍ ، فَتُؤَافِقُهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى

المفعول ، وفي لزوم استعمالها أحد جزأي الإبتداء كقولك : (قَدْ زَيْدٌ يَرْهَمُ)

(١) في الأصل : (يجاب) ، وهو تمحيف .

(٢) انظر ص ١٠٢٠ والتذييل والتكميل : ٢٤٥/٨ ب .

(٣) في الأصل : (لتقريب) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٤) في الأصل : (تنفيس) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

كما تقول : (حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ) ، فد (قد) في هذا اسمٌ لمرادفتها
لما ثبتت اسميته معنى واستعمالاً ، وهي مبتدأ ، و (درهم) الخبر .
ولكنها مبنية على السكون لوضعها على حرفين ، وشبهها بـ (قد) الجرفية ،
فلم يظهر فيها الرفع .^(١)

وقوله : ((فتوافقها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم)) معناه أن (قد)
تُضاف إلى كل ما تُضاف إليه (حَسْبُ) إِلَّا أَنْ (حَسْبًا) تُضاف إلى ياء
المتكلم مجردة من نون الوقاية كقوله :^(٢)
^(٤) المتكلم مجردة من نون الوقاية كقوله :^(٥)

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

و(قد) تُضاف إلى الياء مجردة [و] مع نون الوقاية ، كما سبق
الاستشهاد عليه في باب المضمرة ، نحو قول الشاعر :^(٦)
^(٧)

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حِلْفَةٌ

- (١) في الأصل : (لمرادفتها ... ثبتت) ، وهو تصحيف .
(٢) انظر التذييل والتكميل : ١ / ٢٤٦ / ٨ .
(٣) في الأصل : (أنه) باقحام الهاء . والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح (١ / ١٨٧ / ٥) .
(٤) في الأصل : (عن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من
كلام الشارح : ١ / ٢٤٦ / ٨ .
(٥) هو منظور بن سحيم الفقعسي . والبيت في شرح ديوان الحماسة :
١١٥٨ / ٣ ، والمقرب : ٥٩ / ١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٢٢ ، وشرح
الكافية الشافية : ٢٧٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٤٦ / ٨ ،
والمغني : ٥٣٥ ، وشرح أبياته : ٢٥٠ / ٦ .
وصدره : ((واما كرام موسرون أتيتهم)) .
(٦) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٨٧ / ٥) .
(٧) انظر ص ٣٣ / ب .
(٨) تقدم البيت كاملاً ص ٥٥٧ .

(١)
وقول الرّاجز :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي

وإذا كانت حرفاً فهي على ثلاثة أَضْرَبَ :

أحدها : أن تكون حرفاً تَقْرِبُ ، فتَدْخُلُ على فعل ما في ممتزف متوقع ، أي

منتظر ، لتَقْرِبَهُ من الحال .

والثاني : أن تكون حرفاً تَقْلِيلٌ ، فتَدْخُلُ على المضارع المجزء من جازم

وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل وقوعه كقولك : (البخيلُ قد يُعْطَى ، والجوادُ

قد يمنع) .

الثالث : أن تكون حرفاً تَحْقِيقٌ فتَدْخُلُ على كلِّ من بناه المضارع والماضي

لتقرير معناه ونفي الشك عنه ، فدخولها على الماضي كثيرٌ كقوله تعالى :

* قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا * وَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَقَدْ

نَادَانَا نُوحٌ * * * وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آتَمٍ * * * * * (٢) ومن دخولها على المضارع

قوله تعالى : * قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ * * * * * (٣) قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ

المُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ * * * (٤)

(١) نُسِبَ إِلَى حُمَيْدِ الأَرْقَطِ .

والبيت في سيبويه : ٣٨٧/١ ونوادير أبي زيد : ٥٢٧ ، وإصلاح
المنطق : ٣٧٧ ، ٤٤٤ ، والأصول : ١٢٢/٢ ، والمحتسب : ٢٢٣/٢ ،
وأمالى ابن السجري : ١٤٢/٢ ، والتنبيه للبكري : ٦١ ، والإيضاح :
١٣١/١ ، وابن يعيش : ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ، وضرائر الشمر : ١١٣ ،
والتذليل والتكميل : ٢٤٦/٨ ، والخزانة : ٣٨٢/٥ ، واللسان :
(لحد) ، (قدد) .

الخبيبان : يعني بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً .

(٢) المجادلة : ١ . (٣) الصافات : ٧٥ .

(٤) طه : ١١٥ . (٥) البقرة : ١٤٤ .

(٦) الأحزاب : ١٨ .

وقول الشاعر :^(١)

قَدْ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أُنَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابُهُ مَجَّتْ بِفِرْمَادِ^(٢)

• وهو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم .

ولا يُفصلُ بين (قد) والفعل إلا بالقسم كقول الشاعر :^(٣)

أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أُوْطِئْتُ عَشْوَةَ وَمَا الْعَاشِقُ الْمَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقِ

أَقْرَبَ يَمَا لَمْ يَأْتِيهِ الْمَرْءُ إِنَّهُ رَأَى الْقَطْعَ خَيْرًا مِنْ فَضِيحَةِ عَاشِقِ

/ وقول الآخر :^(٤)

لَقَدْ أَرْسَلُونِي فِي الْكَوَاعِبِ رَاعِيًا فَقَدْ - وَأَبِي رَاعِي الْكَوَاعِبِ - أَفْرِسُ

أراد : فقد أفرس راعي الكواعب وحق أبي ، ويجوز أن يكون [أخافا لا إلى

راعي] ، وهو يعني نفسه^(٥) .

وقد يغني عن الفعل بعدها دليل ، فيحذف كما حذف بعد (لما) ، ويوقف

(١) نُسِبَ إِلَى عَمِيدِ بْنِ الْإِبْرَةِ وَإِلَى سَمَاسِ الْهَذَلِيِّ . وهو في ديوان عبيد :
٤٩ ، وسيبويه والألم بحاشيته : ٣٠٧/٢ ، والمقتضب : ١٨١/١ ،
وأما لي ابن الشجري : ٢١٢/١ ، والبحر المحيط : ١١٠/٤ ، والمغني :
٢٣١ ، وشرح أبياته : ١٠٣/٤ ، والهمع : ٧٣/٢ ، والخزانة : ٢٥٣/١١ .
اصفرار الأمل كناية عن الموت . الفرصاد : التوت ، شبه السدم
بحمرة عصارته .

(٢) في الأصل : (فجت) أو (بجت) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر
المأبقة .

(٣) هو أخ ليزيد بن عبد الله البجلي . وهما في التذييل والتكميل : ٢٤٧/٨ ب ،
وشرح أبيات المغني : ٨٦/٤ وما بعدها ، والأول في الجنس الداني : ٢٦٠ ،
والهمع : ٢٤٨/١ ، ٧٣/٢ .
وورد صدر الأول منهما ملقفاً مع عجز بيت للفرزدق في المغني : ٢٢٧ .
وبيت الفرزدق هو :

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حَبًا حُلْمَانَا وَاقَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

انظر ديوان الفرزدق : ٢٩/٢ ، وسيبويه : ٢٦٠/٢ .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٤٧/٨ أ ، واللسان :

(فرس) ، وشرح أبيات المغني : ٨٧/٤ .

(٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٢/٥ ب) .

عليها كقولك : (أَرِيفَ الشُّخُوصِ وَكَأَنَّ قَدْ) ، قال النَّايبَةُ (١) :

أَرِيفَ التَّرْحُلِ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أي : وكأنَّ قد زالت .

(ص) ((وترادفها (هَلْ) وتساويها همزة الاستفهام فيما

لم يصحَبَ نافيًا ، وما لم يُطَلَبَ به تَعْيِينٌ ، ويكثر قيام

(مَنْ) مقرونةً بالواو مقامَ النَّافيِ (٢) فِجَاءً غَالِبًا بِ(إِلاَّ)

قَصْدًا (٣) لِإِيجَابٍ .

وقد يُقَصَدُ بِ(أَيِّ) نَفْيٍ فَيُعْطَفُ عَلَى مَا فِي حَيْزِهَا بِ(وَلَا) .

ولأصالة الهمزة استأثرت بتمام التَّصْدِيرِ ، فدخلت على

الواو والفاء و(ثُمَّ) ، ولم يدخلنَ عليها ، ولم تُعَدَّ

بَعْدَ (أَمْ) بِخِلَافِ (هَلْ) وسائرِ أَخَوَاتِهَا . ويجوزُ أَلَّا تُعَادَ

(هَلْ) لَشَبْهِهَا بِالْهَمْزَةِ فِي الْحَرْفِيَّةِ ، وَأَنَّ تُعَادَ لَشَبْهِهَا

بِأَخَوَاتِهَا فِي عَدَمِ الْأَصَالَةِ ، وقد تدخل عليها الهمزة

فتتعيَّنُ مرادفةً (قَدْ) ، وَرُبَّمَا بَدَّلَتْ هَاؤُهَا هَمْزَةً .))

(١) البيت في ديوانه : ٨٩ ، والخصائص : ٢٦١/٢ ، ١٣١/٢ ، وسر صناعة

الإمراءب : ٢٣٤/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٧٧ ، وابن يعيش : ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ،

١٨/٩ ، ٥٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٥/٧ ، ١٥٥/٨ ، والتذليل والتكميل :

٢٤٧/٨ ب ، والمغني : ٢٢٧ ، ٤٤٨ ، وشرح أبياته : ٩١/٤ ، والهمع :

١٤٣/١ ، والخزانة : ١٩٧/٧ .

(٢) في الأصل : (الباقي) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

(٣) في الأصل : (قصد) ، وهو خطأ ، والتصويب من التسهيل .

(ش) (هَلْ) حرف استفهام تجيء مع الماضي بمعنى (قَدْ) كقوله تعالى:

* هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ * (١) ، قال المفصِّرون : المعنى قَدْ

أتى على الإنسان حيناً من الدهر .

وللاستفهام حرفان الهمزة و(هل) ، فالهمزة يُستفهم بها عن التَّمْدِيقِ

كقوله : (أزيد قائم ؟ وأقام عمرو ؟) ، وعن التَّمَوُّرِ لطلب التَّعْيِينِ

كقولك : (أزيد قام ؟ وأعمراً كلمت ؟) ، وتدخل على النَّفْيِ لِتَقْرِيرِ ،

أو تَوْبِيخٍ ، أو تَمَنٍّ ، أو نَحْوِ ذَلِكَ ، كما سبق التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي بَابِ (لَا)

لنَّفْيِ الْجِنْسِ . (٢)

وَأَمَّا (هَلْ) فَيُستفهم بها عن التَّمْدِيقِ الْمَوْجِبِ لِأَغْيُرُ ، ولذلك قَبِحَ

(هل زيد قام ؟ وهل عمراً ضربت ؟) ، وامتنع : [هل زيد قائم أو عمرو .

وإلى كون (هل) للاستفهام الموجب الإشارة بقوله : ((وتساوي همزة

الاستفهام فيما لم يصحب نائياً ولم يُطلب فيه تَعْيِينٌ)) .

وكثير ما يُعَدَّى الاستفهام عن أصله ، فيؤتى به في مقام الإنكار والجحد

فيجري مجرى النَّفْيِ ، فمما جاء من ذلك بالهمزة قوله تعالى : * أَأَهْمٌ

يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ * (٤) ، وب(هل) قوله تعالى : * وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ * (٥)

وب(متى) قولهم في مقام الجحد : (متى قلت هذا ؟) ، وب(أين) نحو

ما حكى الكسائي : ((أَيْنَ كُنْتَ لِتَنْجُو مِنِّي)) (٦) ، أي : ما كنت لتنجو مني ،

(١) الإنسان : ١ . وانظر تفسير الطبري : ٢٠٢/٢٩ ، والبحر

المحيط : ٢٩٣/٨ .

(٢) انظر ص ١٧١/ب .

(٣) تكلمة مآ حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٨٩ / ٥) .

(٤) الزخرف : ٣٢ .

(٥) سبأ : ١٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٤٢٤/١ .

وب (كيف) كقراءة عبد الله : ((كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ
وَلَا تَمَّةٌ)) (١) ، وقد جاء ذلك بـ (مَن) مقرونةً بالواو وبعدها (إِلا) في
الغالب لقصد الإيجاب كقوله تعالى : * وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ
سَفِهَ نَفْسَهُ (٢) ، المعنى : وما يرغب عن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ
ومثله : * وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ * (٤)

وقد يجيء بـ (أَيْ) نفيً فيُعطف على ما في خبرها بـ (ولا) كقول الشاعر : (٥)

فَأَذْعَبَ فَأَيْ فُتِيَ فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ عَنْ حَتْفِهِ ظَلَمٌ نُدْعَى وَلَا جَبَلٌ

واعلم أنَّ أصلَ أدوات الاستفهام الهمزة ؛ لأنها تأتي في الإيجاب والنفي ،
ويُستفهم بها عن التَّصَوُّر وعن التَّمْدِيق ، ولكونها أصلَ أدوات الاستفهام ،
والاستفهامُ له صدرُ الكلام استأثرت عن أخواتها بتمام التَّمْدِير ، فدخلت
على المواضع من الواو والفاء و (تَمَّ) ، ولم يدخلنَ عليها ، فلا يُقال :
قد قام زيد فأقام أخوه ، كما يُقال : (فهل قام أخوه) ، وإرثما
يُقال : (قد قام زيد أرقام أخوه) ، كما قال تعالى : * وَأَوْلَمْ يَهْدِ
لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ * (٦) (أَلَمْ يَبْأَيِّ الَّذِينَ آمَنُوا * (٧) ،

(١) التوبة : ٧ . وانظر للقراءة معاني القرآن للفراء : ٤٢٣/١ .

(٢) البقرة : ١٣٠ .

(٣) في المتن : (ومن) ، وصوّبت في الهامش .

(٤) الحجر : ٥٦ .

(٥) هو المَتَنُّخَلُّ الهُدَلِيُّ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٢٨٣/٣ ،

ومعاني الفراء : ١٦٤١ ، والخصائص : ٤٢٣/٢ ، والمحاسب : ١٩٥/٢ ،

وأما لي ابن السجري : ٧٧/١ ، ٣٢/٢ ، والمغني : ٤٦٤ مَحْفَاً ،

(ولا حيل) ، وشرح أبياته : ٧٦/٦ ، واللسان : (قلا) .

أحرزه : منعه .

(٦) الأعراف : ١٠٠ .

(٧) الرعد : ٣١ .

(أُمٌّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ * (١) ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير (٢)

إيثاراً لهزمة الاستفهام بتمام التصدير .

وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها لـ (هل) في صيحة عطفه

ما هي فيه على ما قبله شاهد على صدق قول سيبويه .

وقد حمل الزمخشري (٣) بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على إضمار

المعطوف عليه ، فقال في قوله تعالى : * أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا * [وقوله (٤)

تعالى : * أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ * : [تقديره : أَكْفَرُوا وَكَلَّمَا عَاهَدُوا (٥)

وَأَكْفَرْتُمْ] [فَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ (٦) . وهو إضمارٌ لادليل عليه ، ولا يفتقر

تصحيح الكلام إليه .

ولا استئثار الهزمة بتمام التصدير لم تُعد بعد (أُمٌّ) المتملئة ، ولا

المنقطعة ، تقول : (أَدْبَسُ فِي إِلَاءِ أُمِّ عَسَلٍ ، وَأَزِيدُ خَارِجَ أُمِّ عَمْرٍو

مَقِيمٌ) ، وليس لك أن تُعيد الهزمة بعد (أُمٌّ) ، كما تُعيد الجار للتوكيد

في نحو : (أَبْزِيدُ مَرَرْتَ أُمِّ بَعْمَرٍ) ، لأنها لما لم تقع للتأسيس بعد

العاطف كانت عن وقوعها للتوكيد بعده أبعد .

وَأَمَّا (هَلُّ) فيجوز فيها مع (أُمٌّ) المنقطعة ألا تُعاد استغناءً بدلالة

العاطف على التشريك ، نحو : (هَلُّ قَامَ زَيْدٌ أُمِّ خَرَجَ عَمْرٍو) ، ويجوز

أن تُعاد توكيداً ؛ لأنه لا يمتنع دخول العاطف عليها ، نحو :

(١) الرعد : ٣١ .

(٢) يونس : ٥١ .

(٣) سيبويه : ٤٩١/١ .

(٤) الكشاف : ٨٠/١ ، ٨٥ .

(٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٩/٥ ب) .

(٧) البقرة : ٨٧ .

(٨) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ خَرَجَ عَمْرُو) ، وقال الله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى
وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ (١) * ، فُجِّعَ
بين الاستعمالين .

فإن قلت : كيف صح الجمع بين (هَلْ) و (أَمْ) (المُنْقِطعة ، والنَّحْوِيُّونَ
يقولون : إنها تُفيد / الاستفهامَ والإضرابَ معاً ؟

قلتُ يَتَّجِهُ ذلك على أن تكونَ (أَمْ) دالةً على الإضرابِ بالوَضْعِ ، وعلى
الاستفهامِ إذا لم يُذكر بعدها بالالتزام العُرْفِيِّ ، فإنها لا تدخلُ إلا على
جملة استفهامية ، فمار لفظها مُشيراً بالاستفهام ، فيجوز إظهاره بعدها
على الأصل ، ويجوز إضماره استغناءً بدلالة (أَمْ) .

فأما قوله : ((ويجوز في (هَلْ) ألا تُعادَ لشبهِها بالهمزة في الحرفيّة ،
وأن تُعادَ لشبهِها بأخواتها بعدمِ الأصالة)) فكلامٌ غيرُ محقّق ، فإنَّ
عدمَ إعادةِ (هَلْ) بعدَ (أَمْ) مثلُ عدمِ إعادةِ الهمزة في كونه على وفقِ
الدليل ، فلا فائدةَ في جوازِ قياسِ أحدهما على جوازِ الآخرِ . وإعادةِ (هَلْ)
بعدَ (أَمْ) ليست مثلَ إعادةِ أخواتها في أسماءِ الاستفهامِ ، فإنَّ (هَلْ)
تُعادُ توكيداً كما سَبَقَ ، وغيرها يُعادُ تأسيساً إذا قُصدَ معناه ، وإذا لم
يُقصدَ معناه لم يُذكر ، تقول : (متى قامَ زيدٌ أَمْ متى خرجَ عمرو) ، إذا (٢)
أُضربتَ عن الاستفهامِ عن وقتِ قيامِ زيدٍ إلى الاستفهامِ عن وقتِ خروجِ عمرو ،
أو نحو ذلك .

(١) الرعدة : ١٦

(٢) في الأصل : (وإذا) بإقحامِ الواو .

وقد تدخل الهمزة على (هَلْ) ، فيتعيّن (١) أَنْ تكون المُرَادِفَةُ ل (قَدْ)
كقول الشاعر :
(٢)

سَائِلُ فَوَارِسٍ يَرْبُوعٍ يَشِدُّنَا أَهْلَ رَأُونَا بِقَاعِ الْقَفْذِيِّ الْأَكْمِ

وقد تُبَدَّلُ هَاوُهَا [همزة] (٣) فيقال : (أَلْ قَامَ زَيْدٌ) ، يعني : (هَلْ قَامَ زَيْدٌ) .

(ص) ((فصل : حروف التَّخْفِيفِ (هَلَّا ، وَآلَا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا) .

وَلَا يَلِيهِنَّ غَالِبًا إِلَّا فَعْلٌ ظَاهِرٌ ، أَوْ مَعْمُولٌ فَعْلٌ مَضْمَرٌ مَدْلُولٌ
عليه بلفظٍ أَوْ مَعْنَى .

وَقَلَّمَا يَخْلُو مَحْوُوبًا مِنْ تَوْبِيخٍ ، وَإِنَّا خَلَامُنْهُ فَقَدْ يَغْنِي عَنْهُنَّ

(لَوْ) وَ (أَلَا) .

وَتَدُلُّ أَيْضًا (لَوْلَا ، وَلَوْمَا) عَلَى امْتِنَاعِ لُجُوبِ فَيَخْتَصِمَانِ

بِالْأَسْمَاءِ ، وَيَقْتَضِيَانِ جَوَابًا كَجَوَابِ (لَوْ) .

وقد يلي (٦) الفَعْلُ (لَوْلَا) غَيْرَ مُفْهَمَةٍ تَحْفِيفًا ، فَتَوَوَّلَ بِ (لَوْ لَمْ) (٧)

أَوْ تُجَعَلُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْفَعْلُ مِلَّةً ل (أَنْ) مَقْدَرَةً . «

(١) في الأصل : (فتعين) ، وهو تحريف .

(٢) هو زيد الخيل . والبيت في المقتضب : ١٨٢/١ ، ٢٩١/٣ ، والخائص : ٤٦٣/٢ ،

وأما ابن الشجري : ١٠٨/١ ، ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٥٢/٨ ، ١٥٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٣٨٥ ، والبحر المحيط : ٣٧٩/٥ ، ١٩٣/٨ ، والمغني : ٣٨٩ ،

وشرح أبياته : ٦٧/٦ ، والهمع : ٧٧/٢ ، ١٣٣ .

شدتنا : حملتنا . القف : ما ارتفع من الأرض . الأكم : جمع أكمة وهي

مرتفع من الأرض ملبس حجارة سوداء .

(٣) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٩٠/٥) .

(٤) في الأصل : (فيقال : ...) وهو وهم . والتصويب مما حكاها ناظر الجيش

من كلام الشارح .

(٥) في الأصل رسمت : (هل لا) .

(٦) في الأصل : (يدل) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٧) في الأصل رسمت أولًا (بلم لم) ثم صوتت .

[ش (١)] التَّخْفِيفُ مبالغة في الحَقِّ على الشَّيْءِ، وهو طَلَبُهُ والْحَثُّ على فعله .
وحروفه : (هَلَّا ، وَاَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا) يدخلنَ على الفعل (٢) للتَّوْبِيخِ في ضمن
التَّنْذِيمِ إِنْ كَانَ ماضِيًا ، وفي ضمن التَّغاضي إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا .

وَأَتَتْهُنَّ مَأْخُذَاتٌ مِنْ (هَلْ) المَنْقُولَةُ إِلَى التَّمْنِي فِي نحو قوله تعالى :
* فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَةٍ * (٤) مُبَدَلَةٌ هَاؤُهَا هَمْزَةٌ عَلَى لُغَةٍ ، وَمِنْ (لَوْ) المَنْقُولَةُ
إِلَى التَّمْنِي أَيْضًا ، نَحْوُ : (لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) بِالنَّصْبِ لِمَا فِيهَا مِنْ
تَقْدِيرِ غَيْرِ الوَاقِعِ واقِعًا ، ثُمَّ رُكِبَتْ [مع (ما ، ولا)] (٥) المَزِيدَتَيْنِ تَنْبِيهًا
عَلَى نَقْلِهَا إِلَى التَّخْفِيفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (هَلَّا فَعَلْتَ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَيْتَكَ
فَعَلْتَ ، مُتَوَلِّدًا مِنْهُ مَعْنَى التَّنْذِيمِ ، أَوْ : (هَلَّا [تَفَعَّلُ]) (٥) ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
لَيْتَكَ تَفَعَّلُ ، مُتَوَلِّدًا مِنْهُ مَعْنَى التَّغاضي وَالْحَثِّ .

ولحروف التَّخْفِيفِ صَدْرُ الكَلِمِ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالأَعْمَالِ ، فَيَلِيهَا فِي الغَالِبِ
[إِمْسَا] (١) فَعْلٌ ظَاهِرٌ مَتَمَّلٌ ، نَحْوُ : (هَلَّا تُضْرِبُ زَيْدًا) ، أَوْ مُنْفَصِلٌ بِمَعْمُولِهِ (٧) ،
نَحْوُ : (هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ) .

وَإِذَا مَعْمُولٌ فَعْلٌ مَضْمَرٌ عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ كَقَوْلِكَ : هَلَّا زَيْدًا [ضَرَبْتَهُ] (٨) ،

(١) تكملة يقتضياها الفصل بين كلام المصنف وكلام الشارح .

(٢) في الأصل : (هل) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (الفعلين) ، وهو تحريف .

(٤) الأعراف : ٥٣ .

(٥) بياض في الأصل ملاءمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٩٢/٥) .

(٦) تكملة يقتضياها السياق .

(٧) (زيدا ... بمعموله) : غير واضحة في الأصل من أثر الرطوبة .

(٨) بياض في الأصل مليء مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٩٢/٥) .

(١) أو مدلولٍ عليه بمذكورٍ قبلُ كقول الشاعر :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَعَا

المعنى : [لولا] (٣) تَعْدُونَ عَقْرَ الْكَمِيِّ ، فحذف الفعل والمضاف ، وأقام

المضاف إليه مقامه اعتماداً على دلالة الكلام .

(٤) وقد تلي حرفاً التحضيض جملة اسمية كقول الشاعر :

وَنَبَّهْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٣٢٨ برواية : ((هلا الكمي ٠٠٠)) ،

والكامل : ٢٧٨/١ ، والجمال : ٢٤١ ، ٣١١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٢٢١/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٢١ ، وابن الناظم : ٧١٨ ، والبحر المحيط : ١٩٢/٥ ، والمغني : ٣٦١ ، وشرح أبياته : ١٢٣/٥ ، والمساعد : ٢٢٠/٣ ، والخزانة : ٥٥/٣ ، واللمان : (أمالاً) .
النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة . ضو طرى : الرجل الضخم اللثيم ، الذي لا فناء عنده . المقنع : الذي يضع البيضة والمغفر على رأسه .

(٢) في الأصل : (ظو طرى) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٣) بياض في الأصل ملائه مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) نسب إلى ابن الدمينية وإلى المجنون وإلى الصمة القشيري وإلى إبراهيم بن العباس الصولي . والبيت في زيادات ديوان ابن الدمينية : ٢٠٦ ، وديوان إبراهيم الصولي : ١٨٥ ، وليس في طبعة ديوان المجنون التي بين يدي ، وفي شرح الكافية الشافية : ١٦٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٢٢ ، وابن الناظم : ٧١٩ ، والمغني : ١٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٧٥٩ ، وشرح أبياته : ١١٩/٢ ، والعيني : ٤١٦/٣ ، ٤٥٧/٤ ، والهمع : ٦٧/٢ ، والخزانة : ٦٠/٣ . وفي ديوان ابن الدمينية زيادة تخريب .

وهو شاذٌ نادرٌ ، ويُمكن تخريجُه على إضمار (كان) الشَّائِئَةِ ، وجَمَلِ
الجملة المذكورة خبرها ، والتقدير : فهَلَّا كان الأمرُ أو الشَّأْنُ نفسُ
ليلي شفيعُها .

وتخلو الحروف المذكورة عن التَّوْبِيخِ ، فتكون لطلبِ الفعلِ على سبيلِ
العَرْضِ كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَؤَلَى نَعَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ * ﴾ (١) ،
وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ * ﴾ (٢) ، ويجوز أن تُغْنِي
عَنْهُنَّ حِينَئِذٍ (لَوْ) المنقولةُ إلى التَّمَنِّيِّ ، كما تقدَّم في نحو : (لَو تَأْتِينِي
فَتُحَدِّثْنِي) ، و (أَلَا) المَخْفَفَةُ مِنَ الْمُثْقَلَةِ كقولهم : (أَلَا تَنْزِلُ
فُتْمِيَّ خَيْرًا) .

وتدلُّ أيضاً (لَوْلَا ، وَلَوْما) على امتناع الشَّيْءِ لوجود غيره ، فيختصمان
بالأسماء ، ويقتضيان جواباً كجواب (لو) ، فيكون فعلاً مجزوماً بـ (لم) ،
أو ماضياً منفيّاً ، أو مُثَبَّتاً مقروناً في الغالب بلام مفتوحة .
وقد تلي الفعل (لولا) غير مُفْهِمَةٍ تحضيضاً كقوله :
(٣)

لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُ بِهِ لَوْلَا حُدُوتٌ وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودٍ

والوجه فيه أن تكون (لو) هي التي لامتناع الشَّيْءِ لامتناع غيره ، و (لا)
بعدها حرفٌ نفيٌّ مع الماضي بمعنى : لم يفعل ، كما في قول الرَّاجِزِ :
(٤)

- (١) التوبة : ١٢٢ .
(٢) المنافقون : ١٠ .
(٣) نُسِبَ إِلَى الْجَمُوحِ الظُّفَرِيِّ وَرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ . وهو في
شرح السبع الطوال : ٥٥١ ، والتمام : ١٤٨ ، وأمالى ابن الشجري :
٢١١/٢ ، والإصاف : ٧٤/١ ، وابن يعيش : ٩٥/١ ، والمساعد : ٢٢٤/٢ ،
والأزهية : ١٧٩ ، والخزانة : ٤٦٢/١ ، واللسان : (عذر) .
وتقدم في السفر الأول : ١/٤٧ .
حددت : منعت . عُذْرِي : معذرة .
(٤) نُسِبَ إِلَى شِهَابِ بْنِ الْعَيْفِ الْعَبْدِيِّ وَعَبْدِ الْمَسِيحِ بْنِ عَمَلَةَ . وهو
في الإصاف : ٧٧/١ ، وابن يعيش : ١٠٩/١ ، والمغني : ٢٢٠ ، وشرح ==

وَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَفَعَلَهُ^(١)

أي لم يفعلهُ ، والتقدير : لو لم أحدِّ لرميتُ به . ويجوز أن تكون (لَوْ)

مع (لا) هي التي لامتناع الشيء لوجود غيره ، وقد وَلَّيَهَا الفعلُ على

أنَّهُ صِلَةٌ لَ (أَنْ) مضمرةٌ ، والمعنى : لولا [أَنْ]^(٤) حددتُ^(٥) لرميتُ .

[(ص)]^(٦) « فصل : (ها) و (يا) حرفا تنبيه . وأكثرُ

استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة .

وأكثرُ ما يلي (يا) نداءً ، أو أمرٌ ، أو تمنٍّ ، أو تقليلٌ^(٧) .

وقد يُعزى التنبيه إلى (أَلَا) و (أَمَا) ، وهما للاستفتاح

/ مطلقاً . وأكثر (أَلَا) قبل النداء ، و (أَمَا) قبل

القسم ، وتبدل هزتها هاءً أو عيناً ، وقد تحذف

ألفها في الأحوال الثلاثة . »

هذا أَخِرُ مَا أَلْفِي مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْمُصَنِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ تَكْمِيلِ

شرح التسهيل . والحمد لله رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا

مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .

== أبياته : ٣٩٢/٤ ، والجنى الداني : ٢٩٨ ، والخزانة : ٨٩ / ١٠ .

وتقدّم في السفر الأول : ١ / ٤٧ .

(١) في الأصل : (تفعله) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر المأبقة .

(٢) في الأصل : (تفعله) ، وهو تمحيف .

(٣) في الأصل : (أنها هلة) ، وكلاهما تحريف ، والتصويب ممّا حكاه

ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) تكلمة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح : (١٩٢/٥ / ب) .

(٥) في الأصل : (أحد) ، وهو تحريف . والتصويب ممّا حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح .

(٦) تكلمة يقتضيها فصل كلام الشارح عن كلام المصنف .

(٧) في الأصل : (تعليل) ، وهو تمحيف ، والتصويب من التسهيل .

فهرس المصادر والمراجع

(السفسر الثاني)

١

- ابن كيسان النحوى ، محمد حمود الدعجاني رسالة ماجستير في جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي رقم ١٢٨ .
- ابن الناظم النحوى ، لمحمد علي حمزة سعيد (مطبعة أسعد بغداد)
- اتحاف الورى باخبار أم القرى ، للنجم عمر بن فهد ت (٨٨٥ هـ) تحقيق فهد محمد شلتوف (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- أخبار النحويين البصريين ، للحسن بن عبد الله السيرافي ت (٣٦٨ هـ) تحقيق طه محمد زيني ود . عبد المنعم خفاجي .
- (ط ١ - مطقى البابي الحلبي - القاهرة ١٢٧٤ هـ) .
- أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٤ - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٨٢ هـ)
- ارتشاف الضرب - مصورة مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٨٢٨ مكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى برقم ٨٧/ نحو .
- الارشاد الى قواطع الأئلة في أصول الاعتقاد ، لمام الحرمين أبي المعالي الجويني ت (٤٧٨ هـ) - تحقيق د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد . (مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٦٦ هـ) .
- الأزمنة والأمكنة ، لأحمد بن محمد المرزوقي ت (٤٢١ هـ) (حيدر آباد الدكن ١٣١٨ هـ) .
- الأزمية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوى ت (٤١٥ هـ) - تحقيق عبد المعين الملوحى (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٦١ هـ)
- أساس البلافة لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨ هـ)
- (ط ٢ - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧٢ م) .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ليوسف بن عبد البر ت (٤٦٣ هـ) - تحقيق علي محمد البجاوى (مطبعة نهضة مصر)
- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ت (٩١١ هـ) - (ط ٣ - دار الحديث - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- الاشتقاق لمحمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (مؤسسة الخانجي بمصر ١٣٧٨ هـ)

- اصلاح المنطق ، ليعقوب بن السكيت ت (٢٤٤ هـ) - تحقيق عبد السلام
هارون واحمد شاكر (دار المعارف - القاهرة)
- الاصمعيات ، لعبد الملك بن قريب الامعي ت (٢٢٦ هـ) - تحقيق أحمد شاكر
وعبد السلام هارون (ط٢ - دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م)
- الاصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ت (٢١٦ هـ) - تحقيق د. عبد
الحسين الفتلي (ط١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ)
- الاضداد لمحمد بن القاسم الأبياري ت (٢٢٨ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
(التراث العربي - الكويت ١٩٦٠ م)
- أعجب العجب في شرح لامية العرب ، لجار الله محمود الزمخشري ت (٥٤٨ هـ)
(ط١ - دار الورقة)
- اعراب القرآن ، لإبراهيم بن السرى الزجاج ت (٣١١ هـ) (مصورة مخطوطة
الخزانة العامة بالرياض رقم ٣٣٣ - مكتبة مركز البحث العلمي في
جامعة أم القرى برقم ٤٧ - ٥٣)
- اعراب القرآن ، لأحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ت (٣٣٨ هـ) - تحقيق
د. زهير غازي زاهد (مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ)
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق ابراهيم الأبياري (وزارة الثقافة
القاهرة ١٣٨٢ هـ)
- الاقناني ، لأبي الفرج الاصفهاني ت (٣٥٦ هـ) - تحقيق ثلة من المحققين
(ط١ - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٤٦ هـ)
- الاقتضا في شرح أدب الكتاب ، لعبد الله بن السيد البطليوسي ت (٥٢١ هـ)
(مصورة دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م)
- أمالي الزجاجي ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت (٣٤٠ هـ) - تحقيق عبد
السلام هارون (ط١ - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٢ هـ)
- أمالي ابن الشجرى ، لهبة الله بن علي ت (٥٤٢ هـ) (طبعة الهند -
تصوير دار المعرفة - بيروت)
- أمالي القالي ، لاسماعيل بن القاسم القالي ت (٣٥٦ هـ) .
(ط٢ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ)
- أمالي المرتضى ، لعلي بن الحسين ت (٤٢٦ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل
ابراهيم (ط١ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ)

الأشغال = كتاب الأشغال

- أمية بن أبي الصلت حياته وشعره - دراسة وتحقيق بهجت عبد الغفور
الحدادي (دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٩٥ هـ)
- انباء الرواة على أنباء النحاة ، لعلي بن يوسف الققطي - تحقيق محمد أبو
الفضل ابراهيم . (مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٣٧١ هـ)
- أنساب الخيل في الجاهلية والاسلام وأخبارها لابن الكلبي - تحقيق أحمد
زكري . (مصورة الدار القومية عن نسخة دار الكتب المصرية ١٩٤٦ م)
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي
البركات الأنباري ت (٥٧٧ هـ) - نشر محيي الدين عبد الحميد .
- (ط ٤ - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٣٨٠ هـ)
- الانعوج ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨ هـ) مطبوع مع كتابي نزهة
الطرف ، والاعراب عن قواعد الاعراب .
- (دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٤٠١ هـ)
- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء - للأب لويس شيخو
(ط ١ - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٦ م) .
- أوضح المسالك الى أغنية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري
ت (٧٦١ هـ) - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد .
- (ط ٥ - دار احياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٦ م) .
- ايضاح شواهد الايضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي - تحقيق
محمد بن حمود الدعجاني - رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى - المكتبة
المركزية رقم (٦٨٢) .
- الايضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧ هـ) - تحقيق
د . حسن شانلي فرهود . (ط ١ - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩ هـ)
- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون -
لاسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي .
- (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ١٣٦٤ هـ) .

ب

- البئر، لمحمد بن زياد بن الأعرابي ت (٢٣١ هـ) — تحقيق د . رمضان
عبد التواب (الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠ م)
— البحر المحيط ، لأثير الدين بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ)
(تصوير مكتبة ومطابع النصر الرياض)
— البداية والنهاية في التاريخ ، لاسماعيل بن عمر بن كثير ت (٧٢٤ هـ)
(ط ١ — مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ)
— البغداديات ، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧ هـ) — تحقيق صلاح الدين
عبد الله السنكاوي . (مطبعة العاني — بغداد)
— بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ)
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
(ط ١ — عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ)
— البيان في شرح اللمع ، لعمر بن ابراهيم الكوفي — رسالتي للماجستير ١٤٠٤ هـ
(جامعة أم القرى — مكتبة مركز البحث العلمي برقم ٤٥٧ — ٤٥٨)
— البيان في فريب اعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري — تحقيق د . طه
عبد الحميد طه . (الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ)
— البيان والتبيين ، لعمرو بن بحر الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) — تحقيق محمد
السلام هارون (ط ٣ — مؤسسة الخانجي القاهرة) .

ت

- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضي الزبيدي ت (١٢٠٥ هـ)
(تصوير دار مكتبة الحياة — بيروت) .
— تاج اللغة وصحاح العربية ، لاسماعيل بن حماد الجوهري ت (٣٩٨ هـ) —
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
(طبع على نفقة الشريتلي — ط ٢ — القاهرة ١٤٠٢ هـ)
— تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان — ترجمة عبد الحليم النجار .
(ط ٣ — دار المعارف بمصر)
— تاريخ الخميس في أحوال أنفوس النفوس ، لحسين بن محمد بن الحسن
الديار بكرى ت (٩٦٦ هـ)
(مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع — بيروت) .
— تاريخ عمر بن الخطاب = مؤلفات ابن الجوزي .
— تاريخ ابن كثير = البداية والنهاية .

- تأويل مشكل القرآن الكريم ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ)
تحقيق السيد أحمد صقر . (ط ٢ - دار التراث - القاهرة ١٣٩٣ هـ)
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د . محيي الدين
رضان . (معهد المخطوطات العربية ١٤٠٥ هـ)
- التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيرى (من نحاة القرن الرابع) -
تحقيق د . فتحي علي الدين .
(مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- التبيان في اعراب القرآن ، لعبد الله بن الحسين العكبرى ت (٦١٦ هـ) -
تحقيق علي محمد النجار . (عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة)
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازاة العرب للأعلام
الشنترى ت (٤٧٦ هـ) - مطبوع بحاشية كتاب سيبويه .
(مصورة طبعة بولاق - دار المثنى - بغداد)
- تذكرة النحاة ، لاثير الدين بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ) - تحقيق
د . عفيف عبد الرحمن . (ط ١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ)
- التذييل والتكميل ج ١ ، ج ٤ من نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم
٢١٢ - منها نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم
١٥٧ ، ١٥٨ ، ج ٣ ، ج ٤ من نسخة دار الكتب المصرية برقم ٣٣٣٣ .
منها نسخة ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٧٨٠٧٧
ج ٨ من نسخة الأشكوريال برقم ٥٦ منها ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى برقم (٨٣) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٢ هـ)
تحقيق د . محمد كامل بركات . (دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧ هـ)
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد القسم الثاني لمحمد بن أبي بكر
الداميني - تحقيق محمد السعيد عبد الله .
(رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - منها نسخة بمركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى برقم (٢٩٤ - ٢٩٧) .
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن .
- تفسير القرآن العظيم ، لاسماعيل ابن عمر بن كثير ت (٧٧٤ هـ)
(البابي الحلبي - القاهرة)
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازي (ط ٢ - دار الكتب العلمية - طهران)

- التكلية (وهي الجزء الثاني من الايضاح العضدى) ، لأبي علي الفارسي
ت (٣٧٧ هـ) — تحقيق د . حسن شاذلي فرهود .
(جامعة الرياض — ١٤٠١ هـ) .
- التكلية والذيل والمصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للمحسن بن محمد
المسغاني — تحقيق عبد العليم الطحاوي وزملائه .
(مطبعة دار الكتب — القاهرة ١٩٧٠ م)
- التمام في تفسير أشعار هذيل ما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي الفتح
عثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) — تحقيق أحمد ناجي القيسي وزملائه .
(ط ١ — مطبعة العاني — بغداد ١٣٨١ هـ)
- تهديد القواعد بشرح تسهيل ابن مالك ، لمحب الدين محمد بن يوسف
المعروف بناظر الجيش الحلبي ت (٧٨٧ هـ)
- ج ٤ من مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ / نحو — منها ميكروفيلم في
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٢ / نحو
- ج ٥ من مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ / نحو — منها ميكروفيلم في
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٨ / نحو .
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، لعبد الله بن عبد العزيز البكستاني
ت (٤٣٢ هـ) مطبوع مع ذيل الأمالي والنوادر .
(تصوير دار الحديث — بيروت ١٤٠٤ هـ)
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر — هذبه الشيخ عبد القادر بن بدران
ت (١٣٤٦ هـ) (ط ٢ — دار السيرة — بيروت ١٣٩٩ هـ)
- تهذيب اللغة . للأزهري . تحقيق ثلة من المحققين .
(المؤسسة المصرية العامة — القاهرة ١٣٨٤ هـ) .
- التيسير لعثمان بن سعيد الداني ت (٣٢٣ هـ)
(حيدرآباد — الهند ١٣١٦ هـ)

ث

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لعبد الملك بن محمد بن اسماعيل
الثعالبي ت (٤٢٩ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
(دار نهضة مصر — ١٣٨٤ هـ)

ج

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري ت (٣١٠ هـ)
(ط ٢ - البايي الحلبي - القاهرة ١٣٨٨ هـ)
- الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت (٢٧٩ هـ)
تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .
(ط ١ - مصطفى البايي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ)
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي .
(ط ٤ - مصطفى البايي الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ)
- الجامع الصغير في علم النحو ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ت (٧٦١ هـ)
تحقيق محمد شريف سعيد الزبيدق .
(ط ١ - مطبعة الملاح سوريا ١٩٦٨ م)
- الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت (٦٧١ هـ)
(دار الشعب - القاهرة) .
- جامع المسانيد بأخص الأسانيد - ج ٢ ، لأبي الفرج بن الجوزي - مصورة
عن نسخة ابراهيم باشا بالاسكندرية رقم ١٢٤ - مركز البحث العلمي بجامعة
أم القرى ميكروفيلم رقم ١٤٥٦ / حديث .
- الجمان في تشبيهات القرآن ، لابن نايقا البغدادي ت (٤٨٥ هـ) -
تحقيق د . مصطفى الصاوي الجويني . (منشأة المعارف - الاسكندرية)
- الجمل ، لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١ هـ) - تحقيق علي حيدر .
(مشفق ١٣٩٢ هـ)
- الجمل في النحو ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت (٣٤٠ هـ) -
تحقيق د . علي توفيق الحمد
(ط ١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤ هـ)
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ت (٣٩٥ هـ) - تحقيق محمد
أبو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطاش .
(ط ١ - المؤسسة الحديثة - ١٣٨٤ هـ)
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام ، لمحمد بن أبي الخطاب
القرشي ت (١٧٠ هـ) - تحقيق د . محمد علي الهاشمي .
(جامعة الامام محمد بن سعود ١٤٠١ هـ)
- جمهرة اللغة ، لمحمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١ هـ)
(ط ١ - حيدرآباد - الهند ١٣٤٥ هـ) .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن القاسم المرادي
ت (٧٤٩ هـ) - تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم قاضل .
(دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣ هـ) .

ح

- حاشية الصبان على الأشموني - لمحمد بن علي الصبان ت (١٢٠٦ هـ)
(عيسى البابي الحلبي وشركاه) .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (من القرن الرابع) - تحقيق
سعيد الأفغاني (ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٧ هـ)
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني
ت (٤٣٠ هـ) (المكتبة السلفية)
- الحماسة ، للوليد بن عبيد البحرى نشر لويس شيخو .
(طبعة أوروبا - تصوير دار الكتاب العربي - بيروت) .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبي الفرج البصرى ت (٦٥٩ هـ)
(حيدرآباد - الهند ١٣٨٣ هـ) .
- الحماسة الشجرية ، لهبة الله بن الشجرى ت (٥٤٢) - تحقيق عبد
المعين الطلوحى وأسماء الحمصي .
(منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠ م) .
- الحيوان ، لعروين بحر الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون .
(ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ) .

خ

- خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الأصفهاني الكاتب - قسم شعراء
المغرب - تحقيق محمد المرزوقي وزميليه .
(الدار التونسية للنشر ١٩٦٦ هـ)
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح بن جنى ت (٤٩٢ هـ) - تحقيق محمد
علي النجار .
(مصورة دار الكتاب العربي - بيروت) .

د

- الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعماني ت (٩٢٧ هـ)
— تحقيق جعفر الحسني . (مطبعة الترقى — دمشق ١٣٦٧ هـ)
— دراسات في الأدب العربي — تأليف فوستاف فون ثورنباوم — ترجمة
د . احسان عباس وزملائه . (تصوير دار مكتبة الحياة — بيروت) .
— الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ)
تحقيق محمد سعيد جاد الحق .
(ط ٢ — دار الكتب الحديثة — مصر ١٣٨٥ هـ) .
— الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي ت (١٣٣١ هـ)
(مصورة الطبعة الجمالية) .
— دلائل الاعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧٤ هـ) — تحقيق الأستاذ
العلامة محمود محمد شاكر . (مكتبة الخانجي — القاهرة) .
— دمية القصر وعصرة أهل العصر ، لأبي الحسن علي بن الحسن الباخري
ت (٤٦٧ هـ) .
— ديوان ابراهيم الصولي = الطراف الأدبية .
— ديوان ابراهيم بن هرمة — تحقيق محمد جبار المعيد .
(مطبعة الآداب بالنجف ١٣٨٩ هـ)
— ديوان الأحوص = شعر الأحوص .
— ديوان أحيحة بن الجلاح — جمع د . حسن باجوده .
(مطبوعات نادي الطراف الأدبي — ١٣٩٩ هـ)
— ديوان الأخطل = شعر الأخطل .
— ديوان أبي الأسود الدؤلي — تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين .
(ط ٢ — مكتبة النهضة — بغداد ١٣٨٤ هـ) .
— ديوان الأسود بن يعفر — صنعة نوري حمودي القيسي .
(وزارة الثقافة والاعلام العراقية) .
— ديوانا عروة بن الورد والسؤال (دار صادر — بيروت) .
— ديوان الأعشى الكبير تحقيق د . محمد حسين .
(مكتبة الآداب)
— ديوان الأنموذ الأودي = الطراف الأدبية .
— ديوان امرئ القيس — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
(ط ٢ — دار المعارف — القاهرة ١٩٦٤ هـ)

- ديوان امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب - جمع وترتيب عبد العزيز الكرم .
- ديوان امية = امية بن ابي الصلت حياته وشعره
- ديوان امية بن ابي الصلت - جمع وتحقيق د . عبد الحفيظ السلطي (ط ٢ - المطبعة التعاونية - دمشق ١٩٧٧ م) اشرت الى هذه النسخة في الحاشية عند الاحالة اليها . واعتمدت نسخة الحديثي في التحقيق .
- ديوان اوس بن حجر - تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم (دار صادر - بيروت ١٣٨٠ هـ)
- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٩٢ هـ)
- ديوان تأبط شرأ وأخباره - جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر (دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤ هـ)
- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي - تحقيق خليل ابراهيم عطية (مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٨٧ هـ) .
- ديوان جندر اللص = شعراء أمويون .
- ديوان جرير = شرح ديوان جرير .
- ديوان جميل شاعر الحب العذري - جمع وتحقيق د . حسين نمار (ط ٢ - دار مصر للطباعة ١٩٦٧ م) .
- ديوان الحارث بن حلزة - تحقيق هاشم الطعان (مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٦٩ م)
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث بن خالد .
- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق د . وليد عرفات (تولى طبعه أمنا سلسلة جب التذكارية) .
- ديوان الحطيثة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني - تحقيق نعمان امين طه (ط ١ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٨ هـ) .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني (الدار القومية للطباعة - القاهرة - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٧١ هـ) .
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي = شعر خفاف .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي = دراسات في الأدب العربي .
- ديوان ابن الدمينه - صنعة أبي العباس ثعلب و محمد بن حبيب - تحقيق أستاذنا العلامة احمد راتب النفاخ (دار العروبة - القاهرة) .
- ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني - تحقيق عبد العظيم عبد المحسن (ط ١ - مطبعة القضاء - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- ديوان ذى الرمة ت (١١٧ هـ) شرح الإمام أحمد بن حاتم الباهلي ورواية الامام أبي العباس ثعلب - تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٢ هـ) .
- ديوان الراعي النميري - جمع وتحقيق راينهت فاينهرت (دار النشر فرانكس شتاير بئيسبادن - بيروت ١٤٠١ هـ) .
- ديوان ربيعة بن مقروم - صنعة د . نوري خمودي القيسي (مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٦٨ م) .
- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد .
- ديوان زهير = شرح ديوان زهير .
- ديوان سلامة بن جندل - تحقيق د . فخر الدين قباوة (ط ١ - المكتبة العربية - حلب ١٣٨٧ هـ) .

- ديوان السموأل = ديوانا عروة بن الورد والسموأل .
- ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره - صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي - تحقيق عادل سليمان جمال (مطبعة المدني - القاهرة) .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان - تحقيق د . حسين نصار (مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) .
- ديوان شعر ذى الرمة - عنى بنشره كارليل هنرى هيس (مطبعة كلية كمبريج ١٣٣٧ هـ) أشرت إلى هذه النسخة في الهامش عند الإحالة إليها واعتمدت نسخة ابو صالح في التحقيق .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي (دار المعارف بمصر) .
- ديوان صريع الغواني = شرح ديوان صريع الغواني .
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشتيمرى (٤٧٦ هـ) - تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥ هـ) .
- ديوان الطرماح - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٨٨ هـ) .
- ديوان الطفيل الغنوى - تحقيق محمد عبد القادر احمد (دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨ م) .
- ديوان عامر بن الطفيل (دار صادر ١٣٨٣ هـ) .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي - جمع و تحقيق د . يحيى الجبورى (المؤسسة العامة للطباعة والطباعة - بغداد ١٣٨٨ هـ) .
- ديوان عبد الله بن رواحة - جمع وتحقيق د . حسن محمد باجودة (دار التراث - القاهرة ١٩٧٢ م) .
- ديوان عبد الله بن رواحة - جمع و تحقيق د . وليد قصاب (دار العلوم - ١٤٠٢ هـ) أشرت إلى هذه النسخة عند الإحالة إليها واعتمدت نسخة باجودة في التحقيق .
- ديوان عبد الله بن معاوية = شعر عبد الله بن معاوية .
- ديوان عبده بن الطيب = شعر عبده بن الطيب .
- ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق و شرح د . حسين نصار (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ) .
- ديوان عبيد الله بن حر الجعفي = شعراء أمويون .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق د . محمد يوسف نجم (دار صادر - بيروت ١٣٧٨ هـ) .
- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريش وشرحه - تحقيق د . عزة حسن (مكتبة دار الشرق - بيروت) .
- ديوان عروة بن الورد ، شرح ابن السكيت - تحقيق عبد المعين الملوحى (وزارة الثقافة - دمشق) .
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشتيمرى - تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب (ط ١ - دار الكتاب العربي بحلب ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان عمر بن ابي ربيعة = شرح ديوان عمر .
- ديوان عمرو بن شأس = شعر عمرو بن شأس .
- ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٨٥ هـ) .
- ديوان عمرو بن لجأ = شعر عمرو بن لجأ .
- ديوان عمرو بن معدى كرب = شعر عمرو .

- ديوان عنتره - تحقيق ودراسة محمد يوسف مولوى (المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت) .
- ديوان الفرزدق (دار بيروت للطباعة والنشر) .
- ديوان القطامي - تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب (دار الثقافة - بيروت ١٩٦٥ م) .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت - جمع وتحقيق د . حسن باجوده (دار التراث - القاهرة) .
- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق د . ناصر الدين الأسد (ط ١ - مكتبة العروبة - القاهرة ١٣٨١ هـ) .
- ديوان قيس بن ذريح = قيس و لبنى .
- ديوان كثير عزة - جمع وشرح د . احسان عباس (دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ) .
- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب .
- ديوان الكميث = شعر الكميث .
- ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .
- ديوان لقيط بن يعمر الأيادي - تحقيق خليل إبراهيم عطية (وزارة الإعلام العراقية) .
- ديوان مالك بن الريب = شعراء أمويون .
- ديوان المقلمس الضعبي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٩١ هـ) .
- ديوان متمم بن نويرة = مالك و متمم ابنا نويرة .
- ديوان المثقب العبدى - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٩١ هـ) .
- ديوان المجنون = قيس بن الملوح المجنون و ديوانه .
- ديوان أبي محجن الثقفي - صنعة أبي هلال العسكري - تحقيق صلاح الدين المنجد (دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان مسكين الدرامي - جمع و تحقيق خليل إبراهيم عطية وعبد الله الجبوري (مطبعة دار البصرى - بغداد ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان المسيب بن علس = الصبح المنير في شرح شعر أبي بصير .
- ديوان مطيع بن إلياس = شعراء عباسيون .
- ديوان ابن مقبل - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٨١ هـ) .
- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .
- ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى .
- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف بمصر) .
- ديوان أبي النجم العجلي - صنعة علاء الدين اغا (النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١ هـ) .
- ديوان نصيب بن رباح - جمع د . داود سلوم (مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨ م) .
- ديوان أبي نواس - تحقيق أحمد عبد الحميد الغزالي (مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٣ م) .
- ديوان هدبة بن خشرم = شعر هدبة .
- ديوان الهذليين (مصورة الدار القومية عن نسخة دار الكتب - القاهرة ١٣٨٥ هـ) .

ذ

- ذيل الأمالي ، لإسماعيل بن القاسم القالي ت (٣٥٦ هـ) - مطبوع مع كتاب النوادر والتنبيه (تصوير دار الحديث - بيروت) .
- ذيل مرآة الزمان لموسى بن محمد اليونيني ت (٧٢٦ هـ) (ط ١ - حيدرآباد - الهند ١٣٨٠ هـ) .

ر

- رسالة الصاهل والشاحج ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق عائدة عبد الرحمن (دار المعارف بمصر) .
- رسالة الغفران ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق عائدة عبد الرحمن (ط ٥ - دار المعارف بمصر) .
- رسالة الملائكة ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق لجنة من العلماء (المكتب التجارى - بيروت) .
- رسالة أبي يحيى بن مسعدة في الرد على ابن غرسية = نوادر المخطوطات .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ت (٧٠٢ هـ) - تحقيق أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥ هـ) .
- الروض الأنف ، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت (٥٨١ هـ) - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية) .

ز

- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن الجوزي ت (٥٩٦ هـ) (ط ١ - المكتب الاسلامي - بيروت ١٣٨٥ هـ) .
- زهرة الآداب وثمر الآلباب ، لأبي إسحاق الحصرى القيرواني - تحقيق د. زكي مبارك (ط ٢ - المكتبة التجارية الكبرى بمصر) .

س

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) - تحقيق شوقي ضيف (ط ٢ - دار المعارف - القاهرة) .
- سر صناعة الإعراب ، لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق د. حسن هند داوى (ط ١ - دار القلم - دمشق ١٤٠٥ هـ) .
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأحمد المقريزي ت (٨٤٥ هـ) - تحقيق عبد الفتاح عاشر ومصطفى زيادة (دار الكتب - القاهرة ١٩٣٩ م) .
- سماء اللالي ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري ت (٤٨٧ هـ) - تحقيق العلامة المرحوم عبد العزيز الميمني (تصوير دار الحديث - بيروت) .
- سنن الترمذى = الجامع الصحيح .
- سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث ت (٢٧٥ هـ) - اعتنى بنشره محمد محيي الدين عبد الحميد (تصوير دار الفكر - دمشق) .

- سنن ابن ماجة ، لمحمد بن يزيد القزويني ت (٢٧٥ هـ) - اعتنى بنشره محمد فؤاد عبد الباقي (عيسى البابي الحلبي - القاهرة) .
- سنن النسائي (المجتبى) ، لأحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣ هـ) (ط ١) - مصطفى البابي - القاهرة ١٣٨٣ هـ) .
- سيبويه = كتاب سيبويه .
- السيرة النبوية ، لابن هشام - تحقيق مصطفى السقا و زميليه (ط ٢ شركة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٥ هـ) .

ش

- شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ، صنعة عبد الواحد بن علي اللغوي ت (٣٥١ هـ) - تحقيق محمد عبد الجواد (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩ هـ) (المكتب التجاري - بيروت - مصورة) .
- شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن سعيد السيرافي ت (٣٨٥ هـ) - تحقيق د . محمد علي سلطاني (دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩ م) .
- شرح الأبيات المشككة الأعراب لابن علي الفارسي - منه نسخة ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٦٦٥) - مصورة عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .
- شرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادي ت (١٠٩٣ هـ) - تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق (ط ١ - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٣ هـ) .
- شرح الاشموني = حاشية الصبان على الاشموني .
- شرح الأصول الخمسة ، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد ت (٤١٥ هـ) - تحقيق عبد الكريم عثمان (ط ١ - مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٣٨٤ هـ) .
- شرح الفية ابن مالك ، لبدر الدين بن ملك ت (٦٨٦ هـ) - تحقيق د . عبد الحميد السيد (دار الجيل - بيروت - مصورة) .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد بن عبد الله الأزهرى ت (٩٠٥ هـ) (المكتبة التجارية الكبرى - تصوير دار الفكر بيروت) .
- شرح الجمل ، لابن عمفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق د . صاحب أبو جناح (وزارة الأوقاف - بغداد ١٤٠٠ هـ) .
- شرح ديوان جرير ، لمحمد إسماعيل الصاوي (المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة) .
- شرح ديوان الحماسة ، لأحمد بن محمد المرزوقي ت (٤٢١ هـ) - تحقيق أحمد أمين و عبد السلام هارون (ط ٢ - مطبعة لجنة التأليف ١٣٨٢ هـ) .
- شرح ديوان زهير ، أحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١ هـ) (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ) .
- شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الانصاري ت (٢٠٨ هـ) - تحقيق د . سامي الدهان (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، لمحبي الدين عبد الحميد (ط ١ - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٣٧١ هـ) .
- شرح ديوان كعب بن زهير ، للحسن بن الحسين السكري ت (٢٩٠ هـ) (الدار القومية للطباعة و النشر - القاهرة) .

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري - تحقيق إحسان عباس (الكويت - سلسلة التراث العربي ١٩٦٧م) .
- شرح ديوان الهذليين ، للحسن بن الحسين السكري ت (٢٩٠هـ) - تحقيق عبد الستار فراج و محمود محمد شاكر (مكتبة العروبة - القاهرة) .
- شرح شافية ابن الحاجب - لرضي الدين الاسترأبادي - تحقيق محمد نور الحسن و زميليه (مطبعة حجازي بالقاهرة) .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١٠ - ١٣٨٥ هـ) .
- شرح شواهد شرح الشافية ، لعبد القادر البغدادى ت (١٠٩٣هـ) - تحقيق محمد نور الحسن و زميليه (مطبعة حجازي - القاهرة) .
- شرح شواهد المغني ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) (منشورات - دار مكتبة الحياة بيروت - صورة) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، نشر بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة) .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظ ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٢ هـ) - تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى (مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ) .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لمحمد بن القاسم الأنباري ت (٣٢٨ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شرح القوائد العشر ، للخطيب التبريزي - تحقيق د. فخر الدين قباوة (ط ٤ - دار الافاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠ هـ) .
- شرح الكافية ، للشاطبي = المقاصد الشافية .
- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٢هـ) - تحقيق د. عبد المنعم احمد هريدي (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٠٤٢هـ) .
- شرح كتاب سيبويه ، للحسن بن عبد الله السيرافي ت (٣٨٥هـ) (صورة عن مخطوطة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ // نحو / س - مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١٨ - ١٢٢) .
- شرح اللمع ، لعبد الواحد بن برهان ت (٤٥٦هـ) - تحقيق د. هائل فارس (ط ١ - السلسلة التراثية - الكويت ١٤٠٥ هـ) .
- شرح مقامات الحريري ، لآحمد بن عبد المؤمن الشريشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة) .
- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيشت (٦٤٣هـ) (تصوير مكتبة عالم الكتب - بيروت) .
- شرح موطأ الإمام مالك ، لمحمد عبد الباقي الزرقاني (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١ هـ) .
- شرح النظم الأوجز فيما يهزم ، لمحمد بن مالك - تحقيق علي حسين البواب (دار العلوم - الرياض ١٤٠٥ هـ) .
- شرح نهج البلاغة لعبد الله بن أبي الحديد المدائني ت (٦٥٦هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .
- شرح هاشميات الكميت ، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي - تحقيق د. داود سلوم و د. نوري حمودي القيسي (ط ١ - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- شعراء أمويون - دراسة و تحقيق د. نوري حمودي القيسي (ج ١ - ٣ جامعة بغداد ١٣٩٦ هـ ، ج ٤ عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥ هـ) .
- شعراء عباسيون ، تأليف غوستاف فون غرنباوم - ترجمة محمد يوسف نجم (منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت) .

- شعر الأوص - جمع و تحقيق د . إبراهيم السامرائي (مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٨ هـ) .
- شعر الأطلال التغلبي ، صنعة الحسن بن الحسين السكري (٢٩٠ هـ) - تحقيق د . فخر الدين قباوة (ط ٢ - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩١ هـ) .
- شعر الحارث بن خالد اليربوعي - جمع د . يحيى الجبوري (ط ٦ - مطبعة النعمان - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- شعر خفاف بن ثنية السلمي - جمع و تحقيق د . نوري حمودي القيسي (مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧ م) .
- شعر الخوارج - جمع و تقديم د . إحسان عباس (دار الثقافة - بيروت) .
- شعر أبي زبيد الطائي - جمع و تحقيق د . نوري حمودي القيسي (مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧ م) .
- شعر عبد الله بن الزبير - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (وزارة الإعلام - بغداد ١٩٧٤ م) .
- شعر عبد الله بن معاوية - جمع و تحقيق عبد الحميد الرازي (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٦ هـ) .
- شعر عبده بن الطيب - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (ط ١ - مطبعة النعمان - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي - جمع و تحقيق حسين عطوان (مجمع اللغة العربية - دمشق) .
- شعر عمرو بن شأس الأسدي - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (مطبعة الآداب - النجف) .
- شعر عمرو بن لجأ التيمي - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (جامعة بغداد - ١٣٩٦ هـ) .
- شعر عمرو بن معدى كرب - جمع و تحقيق مطاع الطرابيشي (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤ هـ) .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي - جمع د . داود سلوم (مطبعة النعمان - النجف ١٩٦٩ م) .
- شعر ابن ميادة - جمع و تحقيق د . حنا جميل حداد (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤٠٢ هـ) .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع عبد العزيز رباح (ط ١ - المكتبة الاسلامي - دمشق ١٣٨٤ هـ) .
- شعر هذبة بن خثرم العذري - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٦ م) .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق احمد شاکر (ط ٢ - دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م) .
- شعر يزيد بن الطثيرة ، صنعة حاتم صالح الضامن (مطبعة اسعد - بغداد) .
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السلسلي - تحقيق د . عبد الله علي الحسيني البركاتي (رسالة جامعية - جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ) .
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك (٦٧٢ هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (مكتبة دار العروبة - القاهرة - تصوير دار الكتب - بيروت) .

- تحقيق مصطفى الشومي (موسسة أ. بدران - بيروت ١٣٨٢ هـ)
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الاعشى والاعشى الآخرين - تحقيق چاير (ادلفهلهزوسن ١٩٢٧ م)
- الصحاح = تاج اللغة و صحاح العربية
- صحیح البخاری ، لمحمد بن إسماعيل البخارى ت (٢٥٦ هـ) (كتاب الوعوب - مصر)
- صحیح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري ت (٢٦١ هـ) - اعثنى بنشره محمد فؤاد عبد الباقي (ط١ - إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٢٥ هـ)
- الصداقة و الصديق ، لأبي حيان التوحيدى - شرح و تعليق علي متولي صلاح (المطبعة النمونجية - القاهرة)
- صفوة الصفوة لأبي الفرج بن الجوزى ت (٥٩٢ هـ) - تحقيق محمود فاخورى (ط١ - دار الوعي - حلب ١٣٩٠ هـ)

ض

- ضائر الشعر ، لابن عصفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق السيد إبراهيم محمد (ط١ - دار الاندلس ١٩٨٠ م)

ط

- طبقات الشافعية ، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ت (٧٢٢ هـ) - تحقيق د. عبد الله الجبورى (ط١ - مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧٠ م)
- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ت (٧٧١ هـ) - تحقيق د. محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح الحلو (ط١ - عيسى البابي - القاهرة)
- طبقات النحاة واللغويين - قسم المحمدين ، لتقي الدين بن قاضي شهبة
- الاسدى الشافعي ت (٨٥١ هـ) - تحقيق محسن غياض (مطبعة النعمان - النجف)
- الطرائف الأدبية ، لعبد العزيز الميمنى (دار الكتب العلمية - بيروت)

ع

- عبث الوليد ، لأبي العلاء المعرى ت (٤٤٩ هـ) - تصحيح الشيخ محمد الطيب الأنصارى (ط٨ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة)
- العبر في خبر من غير ، للحافظ الذهبي ت (٧٤٨ هـ) - تحقيق د. صلاح الدين المنجد (مطبعة الحكومة - الكويت ١٣٨٦ هـ)
- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه - نشر أحمد أمين و زميليه (منشورات دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢ هـ مصورة)
- العمدة في صناعة الشعر و نقده للحسن بن رشيق القيرواني ت (٤٦٣ هـ) (ط١ - مطبعة أمين هندية - القاهرة ١٣٤٤ هـ)
- العيني = المقاصد النحوية
- عيون الأخبار ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) (الهيئة المصرية لكتاب ١٩٧٣ م)

ع

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب - جمع و شرح محمد خليل الخليل (١٣٧١ هـ) .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لمحمد بن الجزري ت (٨٣٣ هـ) - عني بنشره ج برجستراسر (ط ١ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٥١ هـ) .

ف

- الفائق في غريب الحديث ، لمحمود بن عمر الزمخشري - تحقيق علي محمد الجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابي - ط ٢) .
- الفاخر ، للمفضل بن سلمة ت (٢٩١ هـ) - تحقيق عبد العليم الطحاوي و محمد علي النجار (وزارة الثقافة - القاهرة ١٣٨٠ هـ) .
- فتح القدير الجامع بين دفتي الرواية و الدراية في علم التفسير ، لمحمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠ هـ) (ط ٢ - البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨٣ هـ) .
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي - تحقيق د. محمد عياض (مطبعة الجمهورية - بغداد ١٩٧٣ م) .
- فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت (٢٤١ هـ) تحقيق وصي الله محمد عباس (مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى) .
- فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج - صنعة د. محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٦ هـ) .
- الفهرست ، لابن النديم - تحقيق رضا - تجدد (مطبعة دانشگاه - طهران) .
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) ، إعداد أسماء الحمصي (مجمع اللغة العربية - دمشق) .

ق

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت (٨١٧ هـ) (مصورة - دار الجيل - بيروت) .
- القياس في اللغة العربية ، للعلامة محمد الخضر حسين (المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣ هـ) .
- قيس بن الملوح المجنون و ديوانه - تحقيق و دراسة د. شوقية إنالنج (مطبعة الجمعية التاريخية التركية - انقره ١٩٦٧ م) .
- قيس و لبنى شعر و دراسة - جمع و تحقيق د. حسين نصار (دار مصر للطباعة - القاهرة) .

ك

- الكافي في العروض و القوافي ، للخطيب التبريزي ت (٥٠٢ هـ) - تحقيق الحساني حسن عبد الله (دار الكاتب العربي - القاهرة) .

- الكامل ، للمبرد ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و السيد نحاته (دار نهضة مصر) .
- الكامل في التاريخ ، لعلبي بن الأثير (دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ) .
- كتاب الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ) - تحقيق د. عبد المجيد قطامش (ط ١ - مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ) .
- كتاب سيبويه - (طبعة بولاق - تصوير دار المثنى) .
- كتاب سيبويه - تحقيق و شرح عبد السلام هارون (ط ٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧ م) أشرت إلى هذه الطبعة عند الرجوع إليها واعتمدت نسخة بولاق في التحقيق .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨ هـ) (ط ١ - مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ) .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة ت (١٠٦٧ هـ) (تصوير طبعة استانبول - دار المثنى بغداد) .
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ت (٤٣٧ هـ) - تحقيق د. محيي الدين رمضان (ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١ هـ) .
- كنز العمال في سنن الأفعال و الأفعال ، لعلبي المتقي بن حسام الدين الهندي ت (٩٧٥ هـ) (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩ هـ) .

ل

- لفظ اللاحاظ بذيل طبقات الحفاظ ، لمحمد بن فهد المكي ت (٨٧١ هـ) - مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ (طبعة القدسي - دمشق ١٣٤٨ هـ) .
- لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ت (٧١١ هـ) (دار صادر - بيروت) .
- اللمع في العربية لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق د. فائز فارس (دار الكتب الثقافية - الكويت) .

م

- المؤلف و المختلف ، للحسن بن بشر الأمدى ت (٣٧٠ هـ) (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت) .
- مؤلفات ابن الجوزي - لعبد الحميد العلوجي (دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٥ م) .
- مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي - جمع ابتسام مرهون الصفار (مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٦٨ م) .
- ما ينصرف و ما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ت (٣١١ هـ) - تحقيق هدى محمود قراغة (لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١ هـ) .
- مجاز القرآن ، لمعمر بن المثنى ت (٢١٠ هـ) عارضة بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين (مكتبة الخانجي بمصر) .
- مجالس ثعلب ، لاحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- مجالس العلماء ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٢٤٠ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (وزارة الإرشاد و الأنباء - الكويت ١٩٦٢ م) .

- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (عيسى البايي الحلبي - القاهرة) .
- مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ت (٨٠٧هـ) ط ٢ - دار الكتاب - بيروت ١٩٦٧م) .
- مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ت (٣٩٥ هـ) - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق علي النجدي ناصف و زميليه (لجنة إحياء التراث الاسلامي - القاهرة ١٣٨٦ هـ) .
- المحكم و المحيط الاظم في اللغة ، لعلي بن اسماعيل بن سيده - تحقيق مصطفى السقا و د. حسين نصار (ط ١ - مصطفى البايي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ) .
- مختارات ابن الشجري - نشر محمود حسن زناطي (ط ١ - مطبعة الاعتماد ١٣٤٤هـ) .
- المختصر في تاريخ أخبار البشر ، للملك أبي الفداء (مصورة دار المعرفة - بيروت) .
- المختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، للحسين بن أحمد بن خالويه ت (٣٧٠ هـ) - غني بنشره ج . برجستراسر (المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م) .
- المخصص ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ت (٤٥٨هـ) (ط ١ - بولاق ١٣١٧ هـ) .
- المذكر و المؤنث ، لمحمد بن القاسم الأتباري ت (٣٢٨ هـ) - تحقيق د. طارق عبد العون الجنابي (ط ١ - مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨م) .
- مرآة الجنان و عبرة اليقظان ، لعبد الله بن أسعد اليافعي ت (٧٦٨ هـ) (حيدر أباد - الهند ١٣٣٩ هـ) .
- المرتجل ، لعبد الله بن الخشاب ت (٥٦٧ هـ) - تحقيق علي حيدر (دمشق - ١٣٩٢ هـ) .
- المرصع في الأبياء و الأمهات و البنين و البنات و الأذواء و الذوات ، لمجد الدين المبارك بن محمد بن الاثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق د. إبراهيم السامرائي (مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩١ هـ) .
- المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) - تحقيق محمد أحمد جاد الله و زميليه (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل - تحقيق كامل بركات (مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى) .
- المستقصى في أمثال العرب ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) (ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٧ هـ) .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي - تحقيق البلعشي احمد يكن (وزارة الاوقاف - المملكة المغربية ١٤٠٣ هـ) .
- المصون في الادب ، للحسن بن عبد الله العسكري ت (٣٨٢ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٣ هـ) .
- المعارف ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) - تحقيق د. ثروت عكاشة (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرماني ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق د. عبدالفتاح حلبي (دار الشروق - جده ١٤٠١ هـ) .
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة (مصورة طبعة حيدر أباد - الهند ١٣٦٨ هـ - بيروت) .
- معجم الادباء ، لياقوت بن عبد الله الحموي ت (١٢٦هـ) (مكتبة عيسى البايي الحلبي و غيرها - القاهرة) .

- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي ت (٦٢٦ هـ) (تصوير دار الكتاب العربي - بيروت) .
- معجم الشعراء ، لمحمد بن عمران المرزباني ت (٣٨٤ هـ) - نشر بعناية د . سالم الكرنكوي - مطبوع مع كتاب المؤلف والمختلف للامدى (ط١ - مكتبة القدسي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت) .
- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون (ط١ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٢ هـ)
- معجم ما استعجم من اسما البلاد والمواضع ، لعبد الله بن عبدالعزيز البكري ت (٤٨٧ هـ) - تحقيق مصطفى السقا (مطبعة لجنة التأليف - القاهرة ١٣٧١ هـ) .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لموهوب بن احمد الجواليقي ت (٥٤٠ هـ) - تحقيق احمد محمد شاكر (ط٢ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ) .
- معلقة عمر بن كلثوم بشرح ابي الحسن بن كيسان ت (٢٩٩ هـ) - تحقيق د . محمد ابراهيم البنا (دار الاعتماد - القاهرة ١٤٠٠ هـ) .
- المعمرون و الواليا ، لابي حاتم السجستاني ت (٢٥٠ هـ) - تحقيق عبدالمنعم عامر (دار احياء الكتب العربية ١٩٦١ م) .
- مغني اللبيب عن كتب الاغريب ، لجمال الدين الانصاري - تحقيق د . مازن المبارك و محمد علي حمد الله (ط ٣ - دار الفكر - بيروت ١٩٧٢ م) .
- مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زاده - تحقيق كامل كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور (دار الكتب الحديثة - القاهرة) .
- مفتاح العلوم ، ليوسف بن علي السكاكي ت (٥٣٨ هـ) (ط ١ - مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ) .
- المفصل في علم العربية ، لمحمود الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) (ط ٢ - دار الجيل - بيروت) .
- المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبي ت (١٧٨ هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر و عبد السلام هارون (ط ٤ - دار المعارف بمصر) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية ، ابراهيم بن موسى الشاطبي ت (٧٩٠ هـ) - دار الكتب المصرية (٤٢٧٤٩) عام .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح اللفية ، لمحمود العيني ت (٨٥٥ هـ) - مطبوع بهامش خزنة الادب للبغدادى (تصوير طبعة بولاق - دار المثنى ببغداد) .
- المقتضب ، للمبرد ت (٢٨٥ هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة (ط ٢ - لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة ١٣٩٩ هـ) .
- المقرب ، لابن عصفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق احمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبورى (ط ١ - احياء التراث الاسلامي - بغداد ١٣٩١ هـ) .
- منال الطالب في شرح الطوال الغرائب ، لمجد الدين المبارك بن محمد بن الاثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق د . محمود محمد الطناحي (مركز البحث العلمي - جامعة ام القرى) .
- المنصف شرح تصريف المازني - لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق ابراهيم مصطفى و عبد الله أمين (ط ١ - مكتبة مصطفى الباني الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ) .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك ، لابي حيان الاندلسي - تحقيق سدني چانزر (مطبعة مجمع الشرق الامريكى - امريكا - نيويورك ١٩٤٧ م) .
- الموشح ، لمحمد بن عمران المرزباني ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق علي محمد البنجاوى (دار نهضة مصر ١٩٦٥ م) .
- الموطأ = شرح الموطأ .

- الرشيد للنشر - بغداد ١٩٨١ م)
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لمحمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨ هـ) -
- تحقيق علي محمد البجاوي (عيسى الحلبي و شركاه - القاهرة ١٣٨٢ هـ)

ن

- النبات ، لعبد الملك بن قريش الاصمعي ت (٢١٦ هـ) - تحقيق عبد الله يوسف الغنيم (ط ١ - مكتبة المتنبي - القاهرة ١٣٩٢ هـ)
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ليوسف بن تغري بردى ت (٨٧٤ هـ) (تراثنا - مصورة عن طبعة دار الكتب)
- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي (ط ٥ - دار المعارف بمصر ١٣٩٣ هـ)
- النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد المشهور بابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) - صححه علي محمد الضباع (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت)
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني - تحقيق احسان عباس (دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ)
- نقائص جرير و الفرزدق ، لمعمر بن المثنى ت (٢٠٩ هـ) - طبع بعناية المستشرق بيثان (مطبعة بريل - ليدن ١٩٥٥ م)
- نهاية الارب في فنون الادب لشهاب الدين احمد بن عبد الوهاب النويري (مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٤٢ هـ)
- النهاية في غريب الحديث و الأثر ، لمجد الدين بن الأثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي (المكتبة الاسلامية - القاهرة ١٩٦٥ م)
- النوادر ، لأبي علي القالي مطبوع مع ذيل الأمالي و التنبيه على أوهام القالي (مصورة دار الحديث - بيروت ١٤٠٤ هـ)
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الانصاري - تحقيق د. عبد القادر احمد (ط ١ - دار الشروق - بيروت ١٤٠١ هـ)
- نوادر المخطوطات - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - مصطفى الحلبي ١٣٩٢ هـ)

هـ

- الهاشميات = شرح الهاشميات
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي ت (١٣٣٩ هـ) - مطبوع مع كشف الظنون (مصورة طبعة استانبول - مكتبة المثنى - بغداد)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ) - عني بتصحيحه محمد بدر النعساني (تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت)

و

- الوافي بالوفيات لصالح الدين الصفدي (ج ٢) نشر بعناية هلموت ايتز (ط ٢ - فرانز شتاينر بفيسان ١٣٨١ هـ) (ج ٣) نشر بعناية ديدرينغ (دمشق - المطبعة الهاشمية ١٩٥٣ م) .
- الوحشيات ، لأبي تمام الطائي - تحقيق عبد العزيز الميمني (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم المنقرى (٢١٢ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٣ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠١ هـ) .